

الغنازل



المناهل

تصدرها

وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية
الرباط - المغرب



صفر 1401
دجنبر 1980

العدد التاسع عشر
السنة السابعة

عَدَدٌ خَاصٌّ
بِالْقَاضِي عِيَّاضٍ

فهرس

صفحة

تقديم

- 11 المرحوم محمد ابن تاويت الطنجي
القاضي عياض أديباً
- 47 عبد الله كُنُون
قبس من مشارق الأنوار على صحاح الآثار للقاضي عياض
- 57 د. عائشة عبد الرحمن
ذكرى أبي الفضل عياض اليحصبي
- 155 محمد العربي الخطابي
القاضي عياض الناقد
- 199 د. عبد الله الطيب
غلا هذا المغيربي !
- 223 عبد الرحمن الفاسي
منهج البحث الأدبي عند القاضي عياض من خلال كتاب
(بغية الرائد)
- 260 د. ابتسام مرهون الصفار
عياض النقاد البلاغي
- 304 محمد ابن تاويست
كتاب التعريف بالقاضي عياض لولده القاضي أبي عبد الله
محمد
- 335 د. محمد ابن شريفة

| | |
|-----|---|
| | مقدمة معاصرة لكتاب الشفا للقاضي عياض |
| 364 | د. محمد الكتانسي رواية مشرقية لكتاب الشفا من طريق الرحالة الأندلسي أبي الحسين بن جبير |
| 392 | محمد المنونسي اتجاه عياض الفكري بين واقع ومذهب |
| 400 | د. محمد زنيبر القاضي عياض اللغوي |
| 432 | عبد العلي الودغيري القاضي عياض بين العلم والسياسة |
| 472 | د. عبد الهادي التازي كتاب الشفا بتعريف حقوق المصطفى |
| 488 | د. بدري محمد فهد القاضي عياض اللغوي من خلال حديث أم زرع |
| 536 | د. التهامي الراجي الهاشمي شيء من منهجية عياض في دراسة النص |
| 613 | د. عبد السلام الهراس القاضي عياض منهاج في العلم وقدوة في السلوك |
| 637 | عبد القادر زمامة الإعلام الثقافي |
| 650 | المناهل |

من مقاصد وأهداف مجلة «المناهل»، إصدار أعداد ممتازة خاصة - من حين إلى حين - بشخصيات مغربية مرموقة، كان لها القدم الراسخ في ميادين الفكر والأدب والعلم، إلى جانب الأعداد العادية التي تصدرها.

وقد كان للعدد الذي أصدرته.خاصا بالعالم والمفكر المغربي الشهير الحسن اليوسي، الصدى البعيد في الأوساط الثقافية داخل المغرب وخارجه. وهما اليوم مجلة «المناهل»، تصدر عددا آخر خاصاً بالعالم المغربي الذائع الصيت القاضي عياض، أسهمت في تحريره نخبة من كبار الباحثين المتخصصين المغاربة والمشاركة.

وتتمنى أسرة المجلة، أن يظفر هذا العدد بإقبال مختلف الباحثين والدارسين والمثقفين.

«المناهل»

تَقْدِيمٌ^(١)

المرحوم محمد ابن تاويت الطنجي

بسم الله الرحمان الرحيم

لولا عياض لما ذكر المغرب (1)

هذه الكلمة التي اختارتها الأمة المغربية للتعبير عن مكانة عياض في تاريخها.

وهي خلاصة لما تركته حياته الحميدة الحافلة. وعلمه الواسع. وسلوكه الحميد - من آثار جميلة بعيدة الغور في قلوب مواطنيه. وذكره المؤرخون !.

والمشاركة من أهل العلم والمغاربة. سواء في اللهج بحمده. والإشادة بمآثره الخالدة.

(١) ارتأت مجلة «المناهل» أن تعيد نشر هذا التقديم. في هذا العدد الخاص. لاشتماله على معلومات ضافية ومفيدة عن القاضي عياض. تكميلاً للفائدة. وإحياء لذكرى كاتبه المرحوم العالم الأستاذ محمد ابن تاويت الطنجي. وقد صدر هذا التقديم في الجزء الأول من كتاب «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك» للقاضي عياض. الصادر عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية. (الرباط).

(1) كلمة شاعت على ألسنة الجماهير في المغرب. من غير أن تنسب لقائل معين.

وعياض ! في الشرق، وفي الغرب، وفي كل بلد من بلاد الإسلام.
حق أن يخلد ذكره. وأن ينشر فضله؛ وحرى أن تتساند محافل العلم في
كل بقاع الأرض المسلمة على إجلاله وتقديره.

والقاضي عياض - حين يحدث. وهو يعنى لم يحدث. عن بعض
شيوخه. أنه كان يقول : «ما لكم تأخذون العلم عنا. وتستفيدون منا. ثم
تذكروننا فلا تترحمون علينا (2)» - يعتبر الاعتراف بفضل العالم المفيد
شكرا للعلم. وديننا يجب على الخلف المستفيد أن يؤديه؛ وهو للسلف -
قبل وبعد - لسان الصدق في الآخرين.

وقد قيل : «من ورخ مؤمنا فكأنما أحياه» (3).
وأراد الله أن يكون الخلف وفيا لعياض؛ فقد اختصه بالتأليف قوم
وترجم له أقوام (4).

وليس من غرضنا - في هذه الكلمة - أن نستقصي دقائق تاريخ
القاضي عياض. فإننا لو قصدنا إلى ذلك هنا. لما وفينا به؛ فحياته - من
أي جانب نظرت إليها - غنية عامرة وهذه جهة. والحديث عنها. حديث -
في الواقع - عن عصر من أدق عصور التاريخ في هذا البلد وتلك جهة
ثانية.

وانما هدفنا أن نسجل معالم عامة لحياته وخاصة ما يتصل بالجانب
الفكري منها. بغية أن نقف على ما لعله أن يكون قد أثر في منهجه في

(2) ابن بشكوال، الصلة 446، الغنية 128

(3) السخاوي، الاعلان بالتوبيخ 28.

(4) ذكرنا لائحة تتضمن مراجع لترجمة القاضي عياض.

البحث والتأليف. وخاصة في كتابه «ترتيب المدارك» الذي تقدم له
بهذه الكلمات.

نسبه :

نقل ابنه محمد . (5) وأبو القاسم ابن الملجوم. (6) كلاهما عن
القاضي عياض أنه :

«عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض بن
محمد ابن عبد الله بن موسى بن عياض اليحصبي».

وهو نسب يرتفع - كما نرى - إلى يحصب بن مالك بن زيد، (7)
ويحصب، أخو ذى أصبح الحارث بن مالك بن زيد الذي ينتهي إليه
نسب الإمام مالك بن أنس الأصبحي.

وهكذا يمت القاضي عياض إلى الإمام مالك بصلتين :

صلة المذهب المالكي الذي دان به سكان المغرب وما يزالون
وكان عياض من أبرز أعلامه وأشهرهم.

وصلة القربى والانتساب إلى قبيلة حمير من عرب اليمن. ذات
الصيت الذائع في التاريخ الإسلامي.

ومن المحتمل، ولا نذهب إلى أكثر من الاحتمال، أن يكون لصلة
القربى هذه - فوق ما للأسباب التي بسطها القاضي في مقدمة «ترتيب

(5) في كتابه الذي عرف فيه بأبيه صحيفة 3 - 4، وانظر أزهار الرياض 23/1 - 25.

(6) أزهار الرياض 24/1.

(7) وقع في أزهار الرياض 27/1 : «يحصب بن مدرك»، وهو تصحيف. ونسب يحصب في
جمهرة ابن حزم 408 - 409، ونهاية الأرب للقلقشندي 249، 254؛ وانظر تاج العروس
(حصب - صبح).

المدارك (8)». وفوق ما لصلة المذهب - أثرها في توجيه القاضي عياض إلى العناية البالغة بحياة الإمام، وإبرازها في إطار من الجلال والبهاء. وفي إصراره على أن يبعد عنها كل ما من شأنه أن يشوب نصوعها، ويخدش في بهائها.

موطن سلفه :

وكان منزل أجداده بجهة بسطه (9) (BAZA) التي تبعد 123 كيلومترا نحو الشمال الشرقي من مدينة غرناطة. ومنها انتقلوا إلى فاس، ثم إلى مدينة سبتة.

وذكر ابنه محمد أن سلفه قد استقر بالقيروان، غير أنه لم يدر هل كان استقرارهم بها قبل نزولهم بالأندلس أو بعده (10).

ولم نعرف، في عداد أهل العلم، أحدا من أجداده، غير أن بيتهم كان من البيوتات النابذة بفاس وبسبتة. وأن جده عمرو الذي انتقل من فاس إلى سبتة حوالي سنة 373 هـ، كان من أهل الخير، حافظا للقرآن، حج إحدى عشرة مرة، وغزا مع المنصور ابن أبي عامر كثيرا من الغزوات.

(8) 4/1، 6 - 22

(9) التعريف 4، المعجم لابن الأبار 294 الوفيات 497/1، الديباج 168، تاريخ الفكر الأندلسي 293، 397.

وفي تاج العروس (حصب) أن اليحصبيين نزلوا بقلعة يحصب Al. Cala la Real على بعد ست مراحل في الشمال الغربي من مدينة غرناطة وأن هذه القلعة سميت بهم، واليها ينسب القاضي عياض.

(10) التعريف 4 - 5، وانظر الديباج 168.

وأنه اشترى أرضاً بسبته من ماله جعل جزءاً منها وقفاً على المسلمين
يدفنون فيه موتاهم. وجزءاً بنى فيه مسجداً. ودياراً جعلها حبساً على
المسجد. وأنه لازم هذا المسجد للتعبد إلى أن مات سنة 397 هـ (11).
وهي خلال كلها تمكن لنباهة الذكر ورفعته المكانة.

مولده :

وبسبته - حسبما كتب القاضي بخطه (12)، وعنه نقل ابنه محمد -
ولد القاضي عياض. في منتصف شعبان من سنة 476 هـ (13).
وسبته قاعدة من قواعد المغرب، هيأها موقعها الجغرافي لأن تكون
ملتقى العلماء. سواء الواردون عليها من المشرق والمغرب. بقصد العبور
إلى الأندلس، أو القادمون إليها من الأندلس إلى المغرب. بقصد الرحلة أو
الإقامة، وأن تصبح - نتيجة لذلك - ملتقى لثقافات متنوعة متعددة.
وهكذا أنشأ العلماء المقيمون بسبته، والوافدون إليها، مركزاً ثقافياً
بها. له أهميته، وله مميزاته وخصائصه.
واتفقت مصادر ترجمة عياض على وصفه بالذكاء، والفهم، والحدق
والفطنة، والتيقظ، والحرص على طلب العلم.

(11) التعريف 5، وعنه ابن الخطيب في الاحاطة 182. ا، والمقري في ازهار الرياض .

(12) الصلة 447، المعجم لابن الابار 296.

(13) بغية الملتبس 425، المعجم 294 الصلة 447، الوفيات 497/1، الاحاطة 182 - ب.

وهي مؤهلات. من شأنها أن ترفع صاحبها إلى مراتب عالية في العلم والفضل.

وبهذه المواهب العقلية الممتازة. وفي ذلك الجو العلمي الذي تهيأ له بمسقط رأسه سبته. بدأ عياض طلبه للعلم.

وإذا كانت الكتب التي يدرسها طالب العلم. تتدخل - مثلما يؤثر الشيوخ - في تكوين شخصيته. فإن ما قرأه عياض الطالب. وقد حباه الله تلك المواهب العقلية. من أمهات الكتب على اختلاف موضوعاتها. في بلده سبته. دال على أن شخصيته العلمية قد اكتملت قبل أن يغادر بلده. وأنه قد انتزع شهرته الخالدة على الزمن بسعيه. دون أن يحاييه بها أحد.

ففي بلده حفظ القرآن بقرآته السبع؛ برواية نافع. وابن كثير. وأبي عمرو بن العلاء. وابن عامر. أخذ هذه الروايات بطرقها المختلفة المعروفة - عن عبد الله بن إدريس بن سهل المقرئ (المتوفي سنة 515 هـ). (14) وبرواية حمزة بن حبيب الزيات. عن عبد الله بن محمد النفزي (المتوفي سنة 538 هـ) (15).

وقرأ اللغة العربية. متنها وأدبها. في كتاب الفصيح لأبي العباس ثعلب. وكتاب الأملاني لأبي علي القالي. والكامل لأبي العباس محمد بن يزيد المبرد. وأدب الكتاب لأبي محمد ابن قتيبة (16).

(14) الغنية 149، وانظر 173.

(15) الغنية 148، وانظر 43، 44.

(16) الغنية 134 - 135، وانظر 43، 67.

ودرس قواعدها في كتاب الجمل للزجاجي. والواضح لأبي بكر
الزبيري. والكافي لابن النحاس. والمقتضب للمبرد. والإيضاح لأبي علي
الفارسي. (17) وشرح الجمل لابن فضال (18).

أما أصول الفقه، وأصول الدين وعلم الكلام (19) على مذهب أبي
الحسن الأشعري. والجدل والمناظرة. (20) فقرأ أصول الدين على قاضي
سبته عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن قاسم
اللخمي (المتوفي سنة 458 هـ). (21) وقرأ رسالة ابن أبي زيد
القيرواني (22) على محمد بن عيسى التميمي؛ وصحب عبد الغالب بن
يوسف السالمي (المتوفي سنة 516 هـ) المتكلم على مذهب أهل السنة من
الأشعرية. مدة إقامته بسبته. وناوله كثيرا من مجموعاته (23). وقرأ على
يوسف بن موسى الكلبي. المتكلم على مذهب الأشعرية. أرجوزته التي

(17) الفنية 135.

(18) الفنية 160.

(19) جاء في «التعريف» صحيفة 6 أن القاضي عياضا كان متكلماً أصولياً وكان لا يرى الكلام
في ذلك إلا عند نازلة. وعلم الكلام، منذ نشأته، يعنى الحجاج عن العقيدة والمناظرة
عليها، ثم اشتهر - بين أهل السنة - استعماله في معنى الحجاج عن العقيدة السنية بالادلة
البرهانية العقلية، والرد على المخالفين لهم فيها.

فالمحاجة والمناظرة جزء من مفهوم علم الكلام.

(20) أما «علم الجدل والمناظرة»، فيراد به الجدل في مسائل الفقه تارة، وفي مسائل الاعتقاد
تارة أخرى، ومهما كان فهو صناعة الجدل.

(21) الفنية 146.

(22) الفنية 22.

(23) الفنية 166.

ألفها في الاعتقادات. (24) كما قرأ كتاب المنهاج في الجدل والمناظرة
لأبي الوليد الباجي (25).

واحتجاج عياض المتكرر في كتاب الشفا بآراء أبي الحسن
الأشعري. (26) والقاضي أبي بكر الباقلاني. (27) وأبي بكر ابن فورك.
(28) وأبي المعالي إمام الحرمين الجويني. (29) يثبت كل ذلك صلته
الوثيقة بمذهب الأشعرية وبكتبهم. وقراءته لمؤلفاتهم في الاعتقاد. (30)
ووصفه للباقلاني. وأبي بكر ابن فورك بقوله : «من أئمتنا (31) ». دال
على أنه أشعري المذهب.

ومناقشاته العميقة لآراء المعتزلة. (32) والفرق الاعتقادية الإسلامية.
على اختلاف مذاهبها. (33) وللفلاسفة. (34) والصوفية. (35) والخوارج

(24) الغنية 215.

(25) الغنية 160.

(26) الشفا 2/277.

(27) الشفا 1/216، 2/263، 267، 276.

(28) الشفا 1/216، 2/156.

(29) الشفا 1/205، 311، 2/264.

(30) الغنية 166، 215.

(31) الشفا 1/216.

(32) الشفا 2/266، 267، 278، 279.

(33) الشفا 2/268، 269.

(34) الشفا 2/269.

(35) الشفا 2/269.

(36) - تطلع الدارس لعياض على معرفته الواسعة بالمذاهب الاعتقادية وآراء أصحابها.

وصلة القاضي عياض بعلم الكلام وما يتبعه من جدل ومناظرة. ومعرفته بدقائق آراء المخالفين لأهل السنة فيه. تصل بنا إلى أن المدرسة التي أخرجت القاضي عياضا وشيوخه الذين تعلم عليهم الكلام وأصول الدين. وكثير من العلماء المغاربة الذين اشتغلوا بعلم الكلام واشتهروا به. وترجم لهم في «ترتيب المدارك».

نقول : هذه المدرسة كانت على علم تام بالجدل والمناظرة وأصول الدين والكلام على مذهب أبي الحسن الأشعري. وإن كتب الأشاعرة في علم الكلام كانت معروفة بين رجالها يتدارسونها في كافة أنحاء المغرب. ومن هنا نصل إلى عدم صحة ما حيك حول مهدي الموحدين. من أن علماء المغرب في عهد المرابطين. لم تكن لهم معرفة بالجدل والنظر. وأنهم - لذلك لم يستطيعوا أن يثبتوا له في مناظراته. وأن التجسيم كان غالبا عليهم في الاعتقاد. فجاء ابن تومرت بعقيدة التوحيد. ونشرها. وسمى أتباعه الموحدين. إلى آخر ما قيل وكرر (37).

إنه خدعة سياسة أذاعها ابن تومرت وأنصاره لتوطيد نفوذهم في نفوس الجماهير. واغتر بها المؤرخون؛ ومن العجيب أن يكون ابن خلدون الواعي من ضحاياها.

(36) الشفا 2/271.

(37) ابن خلدون، العبر 6/226 - 229، 6/266.

وبسبته أيضا عن أعلامها ومحدثيها أخذ علم الحديث. متنه وغريبه ورجاله ومصطلحه.

فقرأ الموطأ للإمام مالك. ومسند الموطأ لأبي القاسم الجوهري. وصحيح البخاري بروايتي الفربري والنسفي. وصحيح مسلم. وسنن النسائي. وشرح غريب الحديث لأبي عبيد القاسم بن سلام. واصلاح الفلظ على أبي عبيد لأبي محمد بن قتيبة. وغريب الحديث لأبي سليمان الخطابي. وعلوم الحديث للحاكم. وكتاب الطبقات لمسلم الحجاج صاحب الصحيح. وكتاب الضعفاء والمتروكين للنسائي. وكتاب الطبقات له. وكتاب التقصي لابن عبد البر. (38) والمؤتلف والمختلف للدارقطني. (39) والمؤتلف في تكملة المؤتلف والمختلف للخطيب البغدادي. (40) ومشكل الحديث لابن فورك. (41) والاكمال لابن ماكولا (42).

أما الفقه المالكي. فدرس رسالة ابن أبي زيد. (43) والمدونة. (44)

(38) الغنية 2 - 22، 146، 190، 191.

(39) الغنية 51 - 56.

(40) الغنية 51 - 56، 64.

(41) الغنية 135.

(42) الغنية 56.

(43) الغنية 56.

(44) الغنية 22.

وتأليفاً في الايمان اللازمة للقاضي أبى بكر ابن العربي المعافري. قرأه عليه بسبته عند مروره بها (45).

وقرأ أصول الفقه على محمد بن داود بن عطية القلعي.

رحلته

بهذا المحصول العلمي الرائع رحل عياض إلى الأندلس. وقد عني مؤرخوه بتحديد مبدأ رحلته ومدتها. (46) وهي عناية محمودة لها فوائدها. ولا كن مبدأ الرحلة ومدتها لا يهمنا ولا يفيدنا الفائدة التي تعود علينا من معرفة ما فعله القاضي في رحلته. وما خلفته هذه الرحلة من آثار في معلوماته وفي تفكيره.

والرحلة في طلب العلم. تعنى - في ميدان التربية العلمية وتقويم أسس التفكير في الإسلام - أمرين :

الأول :

التأكد من سلامة المنهج النقلي ومن كماله. ويتطلب ذلك تصحيح المتون المروية، والبحث عن أصولها، ووصل أسانيدها بأصحابها. والبحث عن أعلى هذه الأسانيد وأقومها وأصحها.

فهذه المادة المروية. إذا لم تثبت بصورة صحيحة نسبتها إلى

(45) الغنية 19، 119، 146، 40 - 42.

(46) في التعريف 9 - 10 وازهار الرياض 8/3 - 10 : أنه خرج من سبته سنة 507هـ وعاد من رحلته سنة 508هـ

أصحابها. لاتصلح أن تتخذ أساسا للبحث والدرس وبناء أحكام عليها. سواء كانت هذه الأحكام دينية أو علمية أو أدبية.

والحرص على إكمال المنهج النقلي وسلامته. واضح في عناية القاضي البالغة بالتوسع في الرواية والقراءة. فنراه يقرأ كتباً جديدة لم يقرأها بلده. (47) وبمقابلة كتبه (48) بالأصول الصحيحة. والبحث عن أصول العلماء الخطية المسندة. (49) والتنصيب على الأصح والأفضل من رواياتها إلى أصحابها. إن تعددت الطرق والروايات. (50) وبالنص - كذلك - على أنه قابل أو صحيح.

والأمر الثاني :

تصحيح منهج التفكير. وإقامة أسسه على قواعد ثابتة. وتقول مصادر ترجمته : إنه عنى في رحلته بلقاء الشيوخ. (51) ولم يكن غرض عياض الأساسي من رحلته أن يرى وجوه الشيوخ. وإنما كان يعنى - بعد أن سلم له المنهج النقلي - أن يقابل أفكارهم؛ فيزنها بما تعلمه في بلده من أفكار.

وقديما قيل : «إذا أردت أن تعرف مقدار شيخك فجالس غيره».

ولقاء الشيوخ هو الذي أتاح لعياض أن يرصد عن كتب مناهجهم

(47) الغنية 142، 155.

(48) الغنية 15، 26، 27، 172.

(49) الغنية 11.

(50) الغنية 142، 155.

(51) الصلة 446، الوفيات 1/497.

في التفكير. ويرقب كيف يتناولون المسائل بالدرس والبحث. يردون منها ما يردون. ويقبلون ما يقبلون. فينقله ما شاهد وما فهم إلى ما تعلمه عن علماء بلده من أسس ومناهج. يقارن بينها ويفاضل. فيبقى في ذهنه بعد الموازنة والعرض على ميزان النقد - ما يصلح أن يبقى. وينفى ما لا يثبت للنقد.

وبعملية الاختبار والمفاضلة. والتنقيح والتلقيح هذه. تم له بناء الجهاز النقدي. وتكاملت له أصول التفكير على أساس من المقارنة والاختيار.

شهادة أهل العلم له :

وعرف مكانه عند أسياده أثناء رحلته وقبل أن يعود إلى وطنه. وقد أثرت عنهم كلمات تشير إلى فراستهم فيه. وتقديرهم له. واعترافهم بفضله وعلمه.

قال له أستاذه أبو عبد الله ابن حمدين. وقت رحلته : «وحي يا أبا الفضل إن كنت تركت بالمغرب مثلك (52)».

وأراد الرحلة إلى بعض الأسياد بالأندلس للأخذ عنه. فقال له الوزير أبو الحسين ابن سراج : «لهو أحوج إليك منك إليه (53)».

وقال أبو محمد ابن أبي جعفر : «ما وصل إلينا من المغرب أنبل من عياض (54)».

52، 53، 54) التعريف صحيفة 121.

ولقيه بسبته الوزير الكاتب الشاعر عبد المجيد ابن عبدون
(المتوفى سنة 527 هـ). فأقسم له أنه ما قصد سبته إلا للقياء (55)».

وفي رحلته كتب عنه أبو عامر محمد بن أحمد بن إسماعيل
الطليطلي أشياء من حديثه (56).

وعاد عياض من رحلته، قبسا من النور يضيء، ومعينا عذبا فياضا
من العلم لا يلحقه النضوب، وصوتا عاليا للحق ينادي - مرشدا، وحاكما
فيسمع النداء، وطاقة هائلة من الإيمان والثبات والخلق.

والى هذا جميعا إحساس واع بنفسه وببلده، (57) وبالمكانة التي
تهيات له، بما ورثه عن سلفه، وبما أفاده بسعيه، وتقدير للمسؤوليات
الثقيلة التي تفرضها عليه تقاليد هذه المكانة، من إرشاد وهداية، وتوجيه
وتنوير، وحماية إن كانت السلامة في الكرامة الإنسانية وفي المقدسات
لا تحفظ إلا بالحماية.

وفتحت له بلاده قلبها، فأحبه وأكبرته، وأسندت إليه قيادها، فكان
عياض في جميع ذلك الرائد الأمين الذي لا يكذب أهله.

حدث ابنه في «التعريف»، وابن سعد في «النجم الثاقب»، وعنه

(55) الغنية 167.

(56) الغنية 59.

(57) من مظاهر هذا الاحساس عنايته بأخبار سبته، وتأليفه كتاب «العيون الستة». والعناية
بتاريخ المدن المغربية قديم؛ فقد ألف محمد بن يوسف التاريخي الوراق أخبار تاهرت،
والبصرة، وسجلماسة ونكور، وغيرها.

الإفراني في «درر الحجال في سبعة رجال» في السط الثاني منه : أن القاضي عياضا لما ولى قضاء بلده كانت الخاصة والعامة على غاية من محبته وإجلاله وإكباره. وكان له من الهيبة والجلالة عند الأمراء والولاة. ما جعلهم يقبلون قوله. حين يطالبهم بأداء حق من حقوق الرعية. ويتنافسون في قضاء حقه والقيام بواجبه.

وحدثوا عن سيرة القاضي في قومه فقالوا : انه كان صلبا في الحق لاتأخذه فيه لومة لائم. محبا في طلبه العلم محرضا لهم على طلبه. (58) كثير التواضع. يقبل على المساكين والفقراء. فيسألهم عن أحوالهم ويكثر الصدقة عليهم. (59) ويعاشر الناس بالأخلاق الحسنة. والجانب اللين. ويؤثرهم بما يجد. أنفق في ذلك أكثر ماورثه عن أبيه. وباع فيه رباعه بسبته وأملاكه. ومات مدينا بخمسمائة دينار (60).

أما صلة القاضي عياض بربه في عبادته. فكان متين الدين. مجتهدا. كثير الصوم. قوام الليل. تاليا لجزء من كتاب الله - عز وجل - في الجزء الأخير من الليل. لم يتركه - ما قدر على تلاوته - في أية حالة. ملتزما لحدود الشريعة. سنيا في عقيدته شديد التمسك بها إلى حد التعصب (61).

58، 59) التعريف 7.

60) التعريف 128.

61) شذرات الذهب 4/ 139.

ولم يصرفه واجبه الديني والاجتماعي عن الواجب العلمي المقدس،
فكان دائمة الصلة بعلمه، لا يفارق كتبه، يقرأ، ويدرس، ويبحث ويؤلف.



وتطورت الأحداث، وأرغمته على أن يخوض غمارها، وكانت هناك
مقررات سنية عقدية لا سبيل إلى التخلي عنها، آمن بها أهل هذا
المغرب، ومنهم علماء الذين جاهدوا في سبيل المحافظة عليها بكل ما
كان لديهم من الوسائل.

والعقيدة السنية تجيء في طليعة هذه المقررات، وهي تقرر - فيما
تقرر - أن لاعصمة لأحد من الناس غير الأنبياء.

أضف إلى قضية العصمة، ما كانت تستلزمه من مظاهر التشيع.
وهناك الموقف الحذر أو العدائي الذي اتفق عليه أعلام المغرب، أو
كادوا. تجاه مباحث واتجاهات في كتاب «إحياء العلوم» للغزالي.
ويمكن حصر هذه المباحث التي رفضتها الأوساط الفكرية في
المغرب في نقطتين :

الأولى : ذلك الموقف السلبي الخطير الذي يقفه الغزالي في كتاب
الإحياء وغيره - من الاشتغال بالعلوم الإسلامية، باستثناء التصوف.
والثانية : ما عرض للبحث فيه من «علوم المكاشفة»، وما بناه عليه
من نتائج وأحكام.

وَأَمِنْ عِيَاضَ بِمَا آمَنَ بِهِ، أَهْلُ السَّنَةِ فِي الْمَغْرِبِ، وَكَانَ شَدِيدَ التَّمَسُّكِ بِمَا آمَنَ بِهِ، وَقَرَأَ عَلَى مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ التَّغْلِبِيِّ (الْمُتَوَفَى سَنَةَ 508 هـ) رَدُّودَهُ عَلَى الْغَزَالِيِّ (62) وَأَغْلَبَ الظَّنَّ وَلَا شَيْءَ يَمْنَعُ مِنْ - أَنَّهُ كَانَ عَلَى عِلْمٍ بِمَوْقِفِ الْمَازَرِيِّ شَيْخِهِ مِنْ كِتَابِ «إِحْيَاءِ الْعُلُومِ» لِلْغَزَالِيِّ.

وَكَانَ لَعِيَاضَ - مِنْ هَذَا جَمِيعِهِ - رَأْيُهُ فِي كُتُبِ الْغَزَالِيِّ وَأَرَأَاهُ، مِمَّا ثَلَا لَمَّا رَأَاهُ شُيُوخَهُ وَمُعَاصِرُوهُ فِيهَا؛ كَانَ عِيَاضٌ يَرَى أَنَّ الْغَزَالِيَّ لَوْ اخْتَصَرَ الْإِحْيَاءَ وَاقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى الْعِلْمِ الْخَالِصِ، وَهَذِهِ عِبَارَتُهُ، لَكَانَ كِتَابًا مُفِيدًا (63) وَغَيْرِ الْخَالِصِ مِنَ الْعِلْمِ فِي كِتَابِ الْإِحْيَاءِ - فِيمَا يَعْنِي عِيَاضَ - هُوَ «عِلْمُ الْمَكَاشِفَةِ».

وَحَكَى ابْنُ الْعِمَادِ الْحَنْبَلِيُّ، (64) وَالشَّعْرَانِيُّ (65) أَنَّ عِيَاضًا كَانَ يَرَى أَنَّ كِتَابَ الْأَحْيَاءِ يَجِبُ أَنْ يَحْرَقَ، وَلَيْسَ غَرِيبًا مَا حَكَاهُ عَنْهُ؛ فَلَعِيَاضُ فِي كِتَابِ الشُّفَا (66) حَكَمَ عَلَى أَبِي حَامِدٍ الْغَزَالِيِّ - رَحِمَهُمَا اللَّهُ - فِي غَايَةِ الْقَسْوَةِ.

وَكَانَ لَعِيَاضَ كَذَلِكَ اعْتِقَادُهُ فِي الْعَصْمَةِ الَّتِي وَصَفَ الْمَهْدِيَّ بِهَا

نَفْسَهُ.

(62) الْفَنِيَّةُ 25.

(63) التَّعْرِيفُ 121.

(64) الشُّذَرَاتُ 4/139.

(65) طَبَقَاتُ الشَّعْرَانِيِّ 1/15.

(66) 267/2.

وجاء مهدي الموحدين فصدم أهل المغرب في أقدس ما لديهم
وهي عقيدتهم السنية، وسماهم مجسمين كافرين، وقاتلهم قتال كفر، وحصر
التوحيد في أصحابه وأتباعه (67).

وأقام حركته على دعامين :

عصمة الامام . وهو كان الإمام.

وعلمه بالمغيبات، وقد استفاده من كتاب الجفر الذي يتضمن علوم
أهل البيت.

وعصمة الإمام، عند الامامية، وعنهم ينقل ابن تومرت : تعنى أن
الإمام لا يجوز أن تصدر عنه معصية صغيرة، ولا يجوز أن يحصل منه
سهو في الدين، ولا يجوز أن ينسى شيئاً من الأحكام (68).

ومن كرامة الإمام عندهم أن يعرف ضمائر الناس وأن يعرف ما
يكون قبل كونه (69).

وموقف العقيدة السنية من عصمة الأئمة أنها لا تقبل عصمة أحد من
الناس غير الأنبياء، كما أنها ترفض وصف الأئمة بأنهم يعلمون الغيب وما
تكنه ضمائر الناس، ويخفيه الغد.

وتعرض الغزالي لعلوم المكاشفة، وإفاضته فيها، واعتماده عليها

(67) ابن خلدون، العبر 226/6، 227، 228، 229، 266/6، وابن زيدان، اعلام الناس 87/1، 88.

(68) أوائل المقالات 36.

(69) أوائل المقالات 37.

(70) من الأسباب التي حذت بالعلماء في المغرب أن يقفوا من كتاب «الاحياء» موقفهم العدائي المعروف، ومن أجل هذا أيضا كان موقف عياض ورأيه، الذي رأى ، في الغزالي وفي كتبه.

ومن السهل - بعد هذا الذي أشرت إليه - أن يفهم الدارس لماذا قاوم المغاربة في كل مكان دعوة الموحدين، ثم لماذا ثارت سبته وكررت العصيان، بزعامة عياض في وجه نظام الموحدين.

والموضوع لا يسمح لي بتفصيل القول في هذا هنا، ولاكني أريد أن أقول : إن عياضا لم يتنازل قط عن عقيدته، السنية، وما كان الظن به أن يفعل، وإن الموحدين لم يسامحوه قط، ولذلك غربوه عن بلده، فجزع - رحمه الله - لفراقها، وكان يقول لمواطنيه عند وداعهم بسبته ، «جعلني الله فداءكم» وينكي، (71) ونفصوا عليه أواخر حياته، إلى أن لقي ربه في سابع جمادى الأخيرة، أو في رمضان من سنة 544 هـ وانطلقت في الفضاء بعده الرؤي والمنامات والقصص والحكايات، له، وعليه.

وما أكثر ما تحاك الأقاصيص حول النابهين من الناس بعد أن يفارقوا هذه الحياة الدنيا !.

(70) فصلنا القول عن هذا في مقدمتنا لشفاء السائل لابن خلدون.

(71) التعريف 131.

وما أسهل أن يقول فيها القائلون : إنها خرافات لا تثبت للنقد
ويبعدوها عن مادة التاريخ !

وهو صنيع خاطيء، تسخر منه الخبرة بنفسيات الشعوب والأمم.
إن هذه الجنود المجندة من الحكايات، وهو التعبير الذي اختاره لها
أسلافنا. هي الأسلوب ذو المنطلق الخاص الذي يبعد الزمان والمكان.
وكثيرا من مقررات وقواعد الأحاديث الرسمية من حسابه، وهو الطريقة
التي تختارها الشعوب للتعبير عن إحساسها نحو من تريد أن لاتنساهم من
الناس، ولتسجيل رأيها فيهم.

ففي رؤاها وأحلامها وأقاصيصها وأسجاعها وأمثالها. وقرها القصيرة
التي تشبه الأمثال، وتطير كالسهم - في هذه الصور جميعا تصوغ أفكارها.
وتسكب حبها أو كراهيتها لأولئك الذين تستودعهم التراب.
ولأمر ما قالوا : «لسان الخلق أقلام الحق».

والذين دفنوا عياضا - رحمه الله - فئتان من الناس : حكام
الموحدين وسادتهم، وأمة المغرب، وشعور الفئتين نحوه مختلف متباعد.
أما الموحدون فحكمت أقاصيصهم أن الغزالي بلغه رأي عياض في
كتبه، فدعا عليه، فمات فجأة في الحمام يوم الدعاء عليه (72).
وقالت أيضا : إن المهدي هو الذي أمر بقتله بعد أن ادعى عليه

(72) طبقات الشمراني 15/1.

أهل بلده بأنه يهودي. لأنه كان لا يخرج يوم السبت... فقتله المهدي
لأجل دعوة الغزالي (73).

وأما الأمة المغربية. فكانت أصابعها تشير إلى الموحدين تتهمهم
وتقول : «سم ابن العربي. وخنق اليحصبي (74). وتقول. وهي تعده .
بقولها هذا. في الشهداء : «سمه يهودي» (75).

ورؤاها المتعلقة بعياض. والتي تربطها ببلده حيث نشأ ودرج وأفاد
وأرشد. وبالجزيرة الخضراء حيث أزال عن أهلها مظالم بعض حكامها.
(76) ومراكش حيث قدم نفسه فداء لمواطنيه. - هذه الرؤى (77) كانت
تشير جميعا إلى أنه في الجنة منعا مكرما. جزاء لما قدمه من أعمال
الخير يوم كان حيا يسعى . وأجابت أمته عن كل ما من شأنه أن يمس
ذكره العاطرة بكلمتها التي رددتها الشفاه أعواما تتلوها أعوام : لولا
عياض لما ذكر المغرب.

تأليفه :

وعياض. إلى هذه الحياة الحافلة. مؤلف مجيد مكثر أثنى العلماء
على مؤلفاته. واستفادوا منها. وعنوا بها.

(73) فهرس الفهارس 185/2.

(74) المرقبة العليا 95.

(75) الديباج 172.

(76) التعريف 131.

(77) التعريف 129 - 131.

وقد بلغت المؤلفات المنسوبة إليه الثلاثين أو تزيد. والذي وصل إلينا منها قليل. وقد حرصنا على إحصائها وذكر أسمائها جميعا - مرتبة على حروف المعجم - رجاء أن يفيد ذكرها في الحصول على مالم يعرف وجوده منها.

وهي :

1 - الأجوبة المعبرة عن المسائل المتخيرة.

وهو من الكتب التي لم يكملها القاضي عياض. وذكر ابنه في التعريف 133 - 134 : أنه وجد منه يسيرا فضمه إلى ما وجدته في بطائق أبيه. أو عند أصحابه. من معان شاذة في أنواع شتى سئل عنها - رحمة الله عليه - فأجاب عنها.

جمع ذلك كله في جزء. وقد ذكره أيضا في الإحاطة 183 - أ. وأزهار الرياض 2 : 239 خ (المخطوط). وكشف الظنون 1 : 11.

2 - أجوبته فيما نزل في أيام قضائه من نوازل الأحكام :

لم يكمله أيضا. واختلفت المراجع في تقدير ماترك منه. ففي الإحاطة 183 - أ. والتعريف 134 أنه جزء. وفي أزهار الرياض 2 : 239 خ أنه جزآن.

3 - أجوبة القرطبيين. قال ابنه : رأيت هذه الترجمة بخطه. ولم أجدها عنده مبيضة. غير أنني وجدتتها في بطائق فجمعتها مع أجوبة غيرهم.

ذكره في التعريف 134. الإحاطة 183 - أ. أزهار الرياض 2 : 239

خ.

4 - أخبار القرطبيين، ذكره في كشف الظنون 1 : 28. وفي هدية العارفين 1 : 805. وتاريخ الفكر الأندلسي 283 وقال : وله تاريخ لعلماء قرطبة يسمى أخبار القرطبيين.

وأخشى أن يكون «أجوبة القرطبيين» السابق ذكره.

5 - اختصار شرف المصطفى، «شرف المصطفى» اسم كتاب لأبي سعد عبد الملك بن محمد الواعظ النيسابوري الخركوشي المتوفى سنة 406 هـ. وهو ثمان مجلدات. ويسمى أيضا «شرف النبوة».

وقد اختصره القاضي عياض. حدث به عنه ابن خير إجازة ومشافهة واذنا. وذكره في فهرست مارواه عن شيوخه 289. 497 وذكره أيضا صاحب كشف الظنون. 2 : 1045.

وكان القاضي كان يمهّد لتأليف كتابه الشفا. فاستطال كتاب شرف المصطفى. فلخصه ليسهل رجوعه إليه. واستفادته منه.

6 - الاعلام بحدود قواعد الإسلام ، ذكره ابنه في التعريف 133. والإحاطة 183 - أ وكشف الظنون 1 : 127. وهدية العارفين 1 : 805. وقد طبعته وزارة الشؤون الإسلامية في سلسلة مطبوعاتها.

7 - إكمال المعلم بفوائد مسلم، وهو شرح على صحيح الإمام مسلم بن الحجاج. كمل به شرح أبي عبد الله محمد بن علي المازري المسمى بالمعلم بفوائد مسلم.

ذكره القاضي عياض في أول مشارق الأنوار 1 : 7. وابن خير في فهرست ما رواه عن شيوخه 196. 494. ورواه عن مؤلفه. وابنه في التعريف 132. والاحاطة 183 - أ. وقدره كابنه بتسعة وعشرين جزءا. وذكره في كشف الظنون. 1 : 145. 1 : 557. والوفيات 1 : 496. وهديّة العارفين 1 : 805. وهو موجود بالخزانة العامة.

8 - الالمام في ضبط الرواية وتقعيد السماع، ذكره ابنه في التعريف 133. والضبي في بغية الملتمس 425. والاحاطة 183 - أ. كشف الظنون 1 : 158. هديّة العارفين 1 : 805. تاريخ الفكر الأندلسي 397 .

وهو من الكتب التي كثر اعتماد المتكلمين في مصطلح الحديث عليه. وقد وصلنا؛ ففي كل من مكتبة الاسكوريال. وأيا صوفيا نسخة منه.

9 - بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد، وهو أوفى شروح هذا الحديث. وأغزرها مادة. ذكره ابنه في التعريف 133. والذهبي في تذكرة الحفاظ 4 : 97. وابن خير في فهرست ما رواه عن شيوخه. ورواه عن مؤلفه 197. 478. وابن خلكان 1 : 496. كشف الظنون 1 : 248. هديّة العارفين 1 : 805. وفي الخزانة العامة. وبرلين نسخ منه.

10 - تاريخ المرابطين، انتهى فيه إلى سنة 540 هـ . ذكره ابن خاتمة في «مزية المرية». أزهار الرياض 2 : 239 خ. وانظر :
الجامع في التاريخ

11 - ترتيب المدارك، وتقريب المسالك، لمعرفة أعلام مذهب مالك - يأتي الحديث عنه.

12 - التنبيهات المستنبطة، على الكتب المدونة والمختلطة قدره ابنه. وعنه الاحاطة بعشرة أجزاء.

وكان عليه المعول في حل ألفاظ المدونة وحل مشكلاتها. وتحرير رواياتها. وتسمية رواياتها. ويرجع السبب في ذلك إلى أنه جمع بين شرح المعاني وإيضاحها. وضبط الألفاظ . وذكر من رواها من الشيوخ والحفاظ. ذكره ابنه في التعريف 132 والوفيات 1 : 496. وعنه الذهبي في تذكرة الحفاظ 4 : 97. والاحاطة 183 - أ. أزهار الرياض 3 : 21. كشف الظنون 1 : 493. 2 : 1644. هدية العارفين 1 : 805. وفي الخزانة العامة نسخة منه.

13 - الجامع في التاريخ، يقول القاضي عياض في ترجمة عبد الله بن ياسين القائم بدعوة المرابطين : «وقد بسطنا أخباره في كتاب التاريخ». وذكر تلميذ عياض محمد بن حمادة البرنسي السبتي. وعنه الذهبي في تذكرة الحفاظ 4 : 97 بعنوان «جامع التاريخ» . والمقري في أزهار الرياض 2 : 239 خ : انه تاريخ المرابطين. انتهى فيه إلى سنة

540 هـ. وانه كتاب أربى على جميع المؤلفات. فيه أخبار الملوك بالأندلس. والمغرب. منذ دخول الاسلام إليهما. واستوعب أخبار سبعة وقطانها وفقهاءها. وجميع ما جرى من الأمور فيها. واستوفى أخبار الدولة الحسنية. وذكره في كشف الظنون 1 : 538 تحت عنوان «جامع التاريخ». وهدية العارفين 1 : 805 ولم يضيفا شيئاً زائداً على هذا العنوان. وانظر :
العيون الستة. والفنون الستة

- 14 - كتاب «خطبه»، في سفر. ذكره ابنه في التعريف 133. وذكروا في ترجمة القاضي أنه كان لا يخطب الا من انشائه.
- 15 - سر السراة، في آداب القضاة، قال ابنه (التعريف 134) : رأيت أيضاً هذه الترجمة بخطه. ولم أجد من هذا الكتاب شيئاً. ولا وقفت له على خبر. وذكره في الاحاطة 183 - أ. وأزهار الرياض 2 : 238 خ وقال : ومما تركه في المبيضة سر السراة الخ. وهو كلام لا معنى له بعد قول ابنه السابق.

16 - كتاب سؤالات وترسيل.

انظر : غنية الطالب

17 - السيف المسلول، على من سب أصحاب الرسول.

ذكره كشف الظنون 2 : 1018. وهدية العارفين 1 : 805.

18 - الشفا بتعريف حقوق المصطفى، وسماء الذهبي : الشفا

في شرف المصطفى؛ وهو أشهر من أن يعرف. أقرأه القاضي في حياته وأجاز به.

ذكره ابنه 132، وعنه الإحاطة 183 - أ. وقدره بسة أجزاء. وأزهار الرياض 2 : 238 خ. وتذكرة الحفاظ 4 : 97. كشف الظنون 2 : 1052 - 1055. هدية العارفين . 1 : 805.

19 - الصفا بتحرير الشفا للقاضي سبق. هذا نص كشف الظنون 2 : 1079. وهي عبارة موهمة فهم اساعيل باشا البغدادي منها أن «الصفا بتحرير الشفا» اسم كتاب لعياض. فذكره له في ترجمته 1 : 805. وهو فهم خاطيء. والصفا بتحرير الشفا من تأليف قطب الدين محمد بن محمد ابن الخيزري المتوفى سنة 834 هـ كما في كشف الظنون عند الحديث عن شروح الشفا.

20 - العيون الستة في أخبار سبته، هكذا ذكره كشف الظنون 2 : 1186. وهدية العارفين 1 : 805. وتاريخ الفكر الأندلسي 283. وانظر :
الفنون الستة

21 - غريب الشهاب ، ذكره كشف الظنون 2 : 1027. وهدية العارفين 1 : 805.

22 - الغنية في أسماء شيوخه، ذكرها ورواها عنه ابن خير في فهرست ما رواه عن شيوخه 437. 512. الإحاطة 183 - أ. التعريف 133. كشف الظنون 2 : 1213. هدية العارفين 1 : 805.

23 - غنية الكاتب، وبغية الطالب في الصدور والترسيل،
هكذا أورده ابنه في التعريف 133. والمقري في أزهار الرياض 2 : 239
خ. وبقية المصادر مختلفة في إيراد هذا الاسم. ففي الكشف : «في صدور
الرسائل». وفي الاحاطة : «... في الصدور أو الرسائل». وقال ابن خاتمة :
كتاب في سؤالات وترسيل له. في نحو أربعة سفار. قال المقري : وانظر
هذا الذي قاله ابن خاتمة هل هو غنية الطالب المذكور أو غيره.

24 - كتاب العقيدة. ذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ 4 : 97.
وهدية العارفين 1 : 805. وفي فهرس دار الكتب المصرية القديم 7 :
295 : «شرح بالقول لبعض الفضلاء على عقيدة الإمام الاجل القاضي
عياض».

وأظن هذه العقيدة هي كتاب الاعلام بحدود قواعد الاسلام الذي مر
ذكره.

25 - الفنون الستة في أخبار سبتة، هكذا سماه في الاحاطة
183 - أ. وابن في التعريف 133. والمقري في أزهار الرياض 2 : 239
خ. وهو مما لم يكمله من تأليفه. وعبارة الاحاطة : مما تركه في
المبيضة. وانظر :

العيون الستة. والجامع في التاريخ

26 - القواعد، هكذا - مجردا عن الاضافة - ذكره في هدية
العارفين. ولم يذكر غيره.

وهو. فيما ارجح ، كتاب «الاعلام بحدود قواعد الاسلام».

27 - مسألة الأهل المشترط بينهم التزاور، من الكتب التي تركها القاضي في المبيضة. وذكره ابنه في التعريف 133. والمقري في أزهار الرياض 2 : 239 خ.

28 - مشارق الأنوار، على صحاح الآثار، وهو من أقوم ما خلف القاضي عياض رحمه الله. درس فيه الموطأ. وصحيح البخاري. وصحيح مسلم : عمد إلى كلمات المتن وأسماء الأماكن. والرجال وكناهم والقابهم. فرتب كل ذلك على حروف المعجم. ثم شرع في عمله فضبط متونها وصححها على الأصول. ونبه على رواياتها المختلفة. وأشار إلى الصواب أو الأرجح منها. اعتمادا على المقارنة بين الروايات. ومتون اللغة. واستفادة من دراسات السلف التي سبقته. واعتمادا على بعد هذا كله. على استقصائه وكثرة بحثه.

ثم افرد فصلا لأسماء الأمكنة فضبطها. وكذلك فعل في الأسماء والألقاب والكنى والأنساب الواردة في أسانيد هذه الكتب الثلاثة المذكورة. وعاد فعرض إلى ما وقع في كل فصل من هذه الفصول من تصحيف وتحريف يقومه وينبه على الصواب فيه. وختم هذا العمل المعجز بشرح وجيز لغريب كلمات الكتب الثلاثة.

وقد ترك هذا الكتاب في مبيضته. ووصف خط القاضي فيه بأنه غاية في التشبيج. (والتشبيج التعمية في الخط) والادماج والاشكال واهمال

الحروف. وجاء الحافظ المحدث أبو عبد الله محمد بن سعيد الغرناطي المعروف بالطرار. فجمع أصولاً وأمهات حافلة من كتب الغريب واللغة واستعان بها على إخراج نص هذا الكتاب من مسودته.

وذكره ابنه في التعريف 133. وعنه الإحاطة 183 - أ. والمقري في أزهار الرياض 2 : 239 خ وقدره بستة أجزاء ضخمة: وابن خلكان 1 : 496. وكشف الظنون 2 : 1687. وهدية العارفين 1 : 805. وقد طبعه السلطان المولى عبد الحفيظ بفاس سنة 1328 هـ.

29 - **مطامح الأفهام في شرح الأحكام** ذكره في كشف الظنون 2 : 1718. وهدية العارفين 1 : 805.

30 - **المعجم في ذكر أبي علي الصديقي وأخباره وشيوخه وأخبارهم**، وهو يتضمن نحو المائتي شيخ. ذكره القاضي عياض نفسه في الغنية 123. وابن في التعريف 133. والإحاطة 183 - أ.

31 - **المقاصد الحسان فيما يلزم الإنسان من الكتب التي لم يكملها**. قال ابن خاتمة : إنه في سفرين. ذكره ابنه 133. الإحاطة 183 - أ. أزهار الرياض 2 : 238 خ. وقد تركه في المبيضة أيضاً. وهو في جزء.

32 - **نظم البرهان على صحة جزم الأذان** ذكره ابنه 133. الإحاطة 183 - أ. أزهار الرياض 2 : 239 خ. كشف الظنون 1 : 1961. هدية العارفين 1 : 805.

أما ترتيب المدارك، وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، فقد قدره ابنه، وعنه ابن الخطيب، والمقري، بخمسة أسفار. وهناك ظواهر يلحظها القارئ لنسخ هذا الكتاب الخطية، تلح في إيجاد تفسير لها، يمكن اجمالها فيما يلي :

1 - اختلاف النسخ في عدد أجزاء الكتاب، ونعني الأجزاء التي نظن أن المؤلف جزء إليها كتابه، وهي أجزاء يدل الوجود منها على أنه كان يبتدىء كل جزء منها بالبسملة والتصلية، وينتهي بالتنصيص على نهاية الجزء.

ولم تلتزم النسخ التي بيدنا - بصورة دائمة - النص على بداية كل جزء ونهايته على الصورة التي ذكرناها، بل تركته أكثر مما عنيت بذكره.

2 - كثرة الفروق بين النسخ في الكلمات والجمل بلغت حدا يدعو إلى البحث عن الوجه فيه؛ بل وصل الأمر فيها في بعض الأحيان إلى أن كانت لكل نسخة روايتها التي لا تشارك فيها غيرها من النسخ.

3 - الاختلاف بين النسخ في ترتيب التراجم، تقديمًا وتأخيرًا.

4 - تكرار التراجم، بحيث ترد ترجمة الشخص الواحد في مكانين وهي مظاهر لا بد أن يكون وراءها ما أنتجها.

وقد اتفقت المصادر المعتمد بها في ترجمة عياض - على أنه لم يسمع كتاب «ترتيب المدارك» في حياته لأحد من الناس، وهي إشارة

فيها - فيما نظن - التفسير لهذه الاختلافات؛ فهي على كل حال تعنى أن الكتاب لم يقرأه الناس على مؤلفه فتحدد عند قراءته - بصورة عليية ونهائية - أجزاءه . وتتحد - بشكل جماعي - النسخ المسموعة منه على متن واحد، وعلى ترتيب واحد، وتحذف منه التراجم المتكررة.

لم يسمع الكتاب. بل ظل في مسودة المؤلف. (78) إلى أن تداولته أيادي النساخ. فأخرجوه من المسودة باجتهادهم.

ووصف خط عياض عند الحديث على مسودة «مشارق الأنوار» من تأليفه. فقليل : إنه «في أنهي درجات التشبيح (79) والإدماج والإشكال وإهمال الحروف (80)».

وهي صفات وسعت المجال للاجتهاد. فولدت المظاهر التي سبق الحديث عنها.

ومهما كان الأمر فقد حدث الاختلاف. وكان له أثره في عملنا في نشر الكتاب؛ فقد أرغمنا. إزاء ذلك. أن نستكثر من النسخ بغية الوصول - أو المقاربة - إلى درجة الاطمئنان.

وكان علينا أن نختار من الفروق ما تتحقق دلالاته على معنى صحيح. غير أننا أثارنا أن نضع بين يدي القارئ كل. أو جل. الفروق

78) كانت هذه المسودة التي بخط المؤلف عند النباهي. وقد أشار إليها مرات في «المراقبة العليا».

79) التشبيح : التعمية وعدم البيان في الخط.

80) الديباج 292.

ليكون له أن يختار. إذا وجب عليه أن يختار. ولم نجتهد إلا في اختيار النص الذي أثبتناه. فهو - حسب اجتهادنا - النص المرجح. وما وضع من الروايات في أسفل المتن بين الفروق نص مرجوح. في أغلب الأحيان.

وقد اعتمدنا في تقويم هذا الجزء على النسخ التالية :

أ - نسخة تحتفظ بها الخزنة الملكية. وهي نسخة جيدة.

وقد التزمنا ترقيم صفحاتها. فالأرقام المحصورة بين قوسين عن يسار المتن أو يمينه. تشير إلى صفحات هذه المخطوطة. وكذلك أرقام فهرس الموضوعات.

ب - نسخة محفوظة بالخزانة العامة تحت رقم 2034 - D

ت - نسخة خاصة بمكتبتنا.

خ - نسخة خاصة بمكتبتنا أيضا.

ط - نسخة محفوظة بالخزانة العامة أيضا تحت رقم 2635 - D

ك - نسخة محفوظة بالخزانة العامة تحت رقم 2633 - D

وقد أغنانا القاضي عياض - بما بينه في مقدمة ترتيب المدارك. عن الحديث عن منهجه في التأليف. وتمثله للأصول العلمية المقررة في عهده وتطبيقها. واستيفاء المراجع ونقدها - عن تكرار الحديث في ذلك؛ فهو أفصح منا لسانا في التعبير عن عمله.

• • •

وبعد :

فلأبي الفضل عياض. ولكتبه مكانة خاصة في نفوس الأسرة العلوية المالكة منذ القديم؛ فالمغفور له السلطان مولاي محمد بن عبد الله كان شديد العناية بكتب عياض. يقرأها ويطلع على خفاياها. وينقد ما لا يروقه منها؛ لقد أمر جمعا من العلماء أن يشرحوا مشارق الأنوار للصاغاني فشرح الشيخ التاودي ابن سودة الثلث الأول منه. وكان على الشيخ عبد القادر بوخريص - حسب الأمر السلطاني - أن يشرح الثلث الثاني. فكان السلطان مولاي محمد بن عبد الله يدل الشيخ على المراجع والمآخذ. وكان من بينها شرح عياض على صحيح مسلم (81).

وعنى بقراءة كتاب الشفا. ولم تعجبه التفاصيل واستقصاء الجزئيات في قسم «حكم من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم». فانتقد عياضا. وبعث بانتقاداته إلى علماء مصر يسألهم رأيهم. فأجابه من علماء الأزهر الشيخ الأمير والشيخ عبد المعطى الحريري. يؤيدان وجهة نظره. والسلطان مولاي عبد العزيز - قدس الله روحه - أنشأ قراءة الشفا للقاضي عياض في الضريح الإدريسي بفاس عند شروق كل يوم. وعين لذلك جماعة من جلة العلماء. وخصص لكل واحد منهم راتبا يوميا لقاء القيام بعمله (82).

(81) الدرر الفاخرة 55. 59.

(82) الدرر الفاخرة 111.

وعناية السلطان مولاي عبد الحفيظ - أسكنه الله دار رضوانه -
بعباض معروفة؛ فقد طبع على نفقته كتابه «مشارق الأنوار». وعزم على
طبع «ترتيب المدارك» بمصر. فعهد إلى وكيل الدولة المغربية بها إذ
ذاك. الحاج محمد بن العباس ابن شقرون أن يطبعه ضمن المجموعة
القيمة من الكتب التي طبعها جلالة على نفقته. هناك وبالمغرب. وأرسل
له النسخ الخطية ليشرع في العمل. غير أن مانعا من الموانع حال دون
ذلك.

وفي سنة 1330 هـ بدأ مولاي عبد الحفيظ بطبع ترتيب المدارك
بفاس على نفقته أيضا. فطبع منه ست عشرة صحيفة. ثم حال حائل
دون الاستمرار في الطبع.

وفي أيام الاحتفال بالذكرى الالفية لجامعة القرويين. حدثني
بعض المقربين إلى حضرة صاحب الجلالة الملك الخالد الذكر. مولانا
محمد الخامس - أنزله الله مقعد الصدق عنده - أن جلالة قد عزم على
طبع «ترتيب المدارك». وأنه أمر بجمع نسخه لهذا الغرض. غير أن هذه
الأمنية الغالية لم يكتب لها حينذاك أن تتحقق.

وهكذا ظلت العناية بترتيب المدارك عهدا يتوارثه ملوك هذه
الأسرة العلوية الكريمة الاماجد لاحق عن سابق. حرصا منهم جميعا على
إحياء مجد هذه الأمة. والحفاظ على مقدساتها.

وأبت الأقدار الإلهية - حين حالت مرارا دون أن تتحقق رغباتهم

الكريمة. وحين اختارت لتفقيدها وتحقيقها حضرة صاحب الجلالة مولانا
أمير المؤمنين الحسن الثاني. نصره الله - إلا أن تقرر هذه المأثرة العلمية
الخالدة بعهد. وتكتب هذه الحسنة المقبولة في صحفه.
فلقد أمر جلالة الملك - حياه الله وأيده - بطبع ترتيب المدارك.
وتكرم بالاذن في الاستفادة من نسخة منه تحتفظ بها الخزانة الملكية.
وواصل جلالته اهتمامه بانجاز العمل فيه منذ بدايته إلى نهايته.
ففي نور هديه الرشيد سار العمل. وإلى جلالته - بدءا وختاما -
يعود الفضل في إخراج هذا الجزء من «ترتيب المدارك».

الرباط 17 شوال عام 1384 هـ
موافق 19 فبراير سنة 1965 م
محمد ابن تاويت الطنجي

القاضي عياض لديبا

عبدالله كنون

عرف القاضي عياض على نطاق العالم الإسلامي بأنه إمام من أئمة العلم وشيخ من شيوخ المعرفة. ولا سيما في علم الحديث والرواية الذي رسخ فيه أتم الرسوخ. وتمكن منه أعظم التمكن. وصارت أقواله فيه حجة. وكتبه التي صنفها فيه مما لاغنى عنه للدارسين والباحثين. ولو في غير الحديث كالتاريخ واللغة.

وإلى اشتهاره بعلم الحديث اشتهر أيضا بعلم الفقه على مذهب الإمام مالك فهو فيه من الأعلام الذين يرجع إليهم في الفتوى والقضاء. وقد تولى هذين المنصبين فعلا في بلده سبتة وفي مدينة غرناطة بالأندلس وفي غيرها. وترك بعده تراثا فقهيا لا يقل أهمية عن تراثه الحديثي المشار إليه. وهما معا معروفات لدى جميع أهل العلم.

ويذكر المترجمون له من مشاركته في مختلف العلوم كالنحو واللغة

والأدب والتاريخ والتراجم وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم. ما جعل منه عالما موسوعيا ذا باع طويل وعارضة قوية في سائر المعارف الإنسانية التي كانت رائجة في زمنه ويؤيد ذلك مؤلفاته العديدة المتنوعة الأغراض المعتمدة إلى اليوم في الأصول والفروع من هذه العلوم.

وعادة حين تطفئ الناحية العلمية على شخصية من قادة الفكر والمعرفة وينقطع صاحبها إلى النظر والاستدلال. والتعمق في البحث والاستقراء. فإن الجانب الأدبي منه قد يعتريه ضعف ووهن بسبب الانصراف إلى غيره. وقلة الممارسة لموحياته. ولكننا نجد هذه العادة قد تخلفت في الاعتبار عند القاضي عياض وأن كفايته الأدبية بقيت في المستوى المطلوب الذي يقصر عما لدى غيره من الأدباء المختصين. ولذلك لم يغفلها مترجموه. بل عنوا بها ونصوا عليها. وذلك في هذه العبارة التي تناقلها جميعهم وهي تقول باللفظ الواحد : «إنه كان كاتباً شاعراً مجيداً ريان من علوم الأدب خطيباً بليغاً».

والواقع أن العلوم بعضها يعين بعضاً. وأنه بقدر مشاركة العالم في الفنون والمعارف. يتسع أفقه. ويجود نظره ويعظم عطاؤه وتحسن صلته بالأوساط الفكرية المختلفة. والأدب على الخصوص. بحكم تمثله للتراث من شعر ونثر وأوايد وربائد كالخطب والأمثال والاسجاع ولغات العرب وأيامها وأنسابها فضلاً عن العلوم الثلاثة وهي النحو واللغة والبلاغة. هو أعظم عون على فهم الكتاب والسنة والنفوذ إلى أسرارهما وتحقيق معانيهما

وما كان عالم متضلع ولا فقيه نظار. إلا وله إمام بالأدب وغوص في قاموس اللغة واستظهار لشعر العرب.

وبهذه الحصيلة الأدبية واللغوية استطاع عياض أن يؤلف كتاب المشارق في تفسير غريب حديث الموطأ والبخاري ومسلم. وضبط ألفاظ هذه الكتب والتنبيه على مواضع الأوهام والتصحيحات فيها بالإضافة إلى تحقيق أسماء الرجال واختلاف الروايات. ولو كان اعتماده على الرواية فقط لما تأتى له ذلك. ولما حاز هذا الكتاب إعجاب العلماء في المشرق والمغرب وصار مصدر الكثير من المؤلفين في الموضوع بعده.

ومثل ذلك يقال في شرحه لحديث أم زرع المسمى بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد. وهو في مجلد مشحون بالفوائد اللغوية والأدبية والشواهد الشعرية للألفاظ الغريبة التي جاءت في الحديث المذكور. زيادة على الفوائد الفقهية والحديثية التي هي مطلب الرواة من هذا الحديث.

وفي الفقه كتب القاضي عياض مؤلفه التنبيهات المستنبطة على المدونة والمختلطة. فجمع فيه غرائب من ضبط الألفاظ وتحرير المسائل وشرح الكلمات المشككة والعبارات المغلقة. ووفق بين طريقة أهل العراق وطريقة أهل القيروان باعتماد الرواية والدراية معا وعدم الانطلاق من إحداهما وإهمال الأخرى.

كل هذا دليل على تفنن الرجل وتعدد مصادر معرفته وتسليحه
بسلاح العلوم الآلية قبل الخوض في العلوم الأصلية من فقه وحديث
وتفسير وكلام وسيرة نبوية وغيرها. والإلمام بالأدب معرفة. وتعاطيه
تجربة. حتى أمكنه أن يحقق تلك الأعمال الكبيرة ويأتي بما لم يأت
به غيره ولا سيما من المعاصرين له. إلا القليل النادر الذي تهيأ له مثل
ما تهيأ لقاضينا العبقرى كالعلامة جاز الله الزمخشري صاحب تفسير
الكشاف فإنه شبيه به في هذه الحيشية وأظن أنهما مثالان فريدان في
النصف الأول من القرن السادس. هذا للمعتزلة وصاحبنا للسنّة.

وعلى كل. هذه ثقافته الأدبية. وهي إنما تعطيه صفة أديب
بالمعنى العام الذي جعل ابن الأنباري يسمي كتابه في النحاة طبقات
الأدباء. وياقوت يطلق على معلمته في التراجم معجم الأدباء وليقس
عليهما غيرهما. أما ما نعينه عندما نصف القاضي عياض بالأديب فهو
الممارسة الفعلية والتجربة العملية للإنتاج الأدبي الذي يتمثل في كتابة
النثر ونظم الشعر على الطريقة المعهودة بين أدباء عصره وأدباء العربية
بعامة. وقد تعاطى عياض الأدب بهذا المعنى وبرز فيه. وساجل أعلامه.
وسابق فرسانه. ممن كان لهم القدم المعلى في هذا الشأن من أهل زمنه.
واعتبر من رواد الصناعتين الذين لا يتكأدهن نظم ولا نثر كلما أرادوا
ذلك.

وفي نظرنا أن القاضي ناثراً أكثر منه شاعراً. ذلك أن هذه المواهب

هي مثل الغرائز. إنما تقوى الواحدة منها على حساب الأخرى. وبطبيعة الحال فإن معظم أعمال القاضي وأكثر إنتاجه كان من قبيل الكتابة والنشر. سواء اكتسى صفة الكتابة العلمية أم النشر الأدبي. وحيث الأمر كذلك فإن فرص الإحسان والتجويد كانت تتاح له في النشر أكثر من الشعر. وبالتالي فإننا عند المقارنة بين شعره ونثره نجد أنفسنا أمام إنتاج غزير من هذا الأخير مقابل حصيلة قليلة من الشعر لانتمكن معها من الحكم لشعر القاضي بمثل ما نتمكن من الحكم لنثره.

ومن المعلوم أن النشر نوعان : سجع وترسيل. والأول يكون مثقلا بمحسنات البديع والتلميحات الأدبية فيقال فيه نثر فنى. وهو مجال تنافس الكتاب لإظهار براعتهم وإثبات مقدرتهم. على التلاعب بالألفاظ وتحميلها أكثر ما يمكن من الإشارات الى معالم التراث. وقد غبر زمن كان فيه هذا النوع من النشر هو معيار كفاءة الكاتب وهو الخرج أي المودة التي يأخذ بها الجميع ويحاول أن يتصف بها كل الناس. ومترجمنا ممن جلى في هذا الميدان وكان في طليعة الكتاب الآخذين بخرج زمنه. ولا أدل على ذلك من تعامله مع النخبة المختارة منهم. ومطارحته لهم في هذا الصدد. بالرسائل الموازية لرسائلهم. والمعبرة بمثل أسلوبهم عن المقاصد التي يضطر إلى التعبير عنها لهذا الكاتب أو ذاك.

وناخذ على سبيل المثال رسالة كتبها إلى عميد كتاب الأندلس الذي كان يعد النموذج الفائق في هذا اللون من الكتابة وهو الفتح بن

خاقان صاحب كتاب قلائد العقيان يرجوه فيها إبلاغ تحيته إلى الرئيس أبي عبد الرحمن بن طاهر أحد صدور الكتاب في وقته، وهذا نصها ،
«عمادي أبا نصر. مثني الوزارة ووحيد العصر. هل لك في منة
تفوت الحصر. تخف محملا. وتبلغ أملا. وتشكر قولاً وعملاً. شكراً تترنم به
الحدأة ثقيلاً ورملاً ؟ إذا بلغت الحضرة العلية مستلماً. ولقيت الطاهر بن
طاهر فخر الوزارة مسلماً. وحللت من فنائه الأرحب حرماً. ولمست
بمصافحته ركن المجد يندى كرماً. فقف شوقي بعرفات تلك المعارف.
وانسك شكري بمشاعر تلك العوارف. واطف إكباري بكعبة ذلك الجلال
سبعاً. وبوئى لوادي في مقر ذلك الكمال ربعا. وأبلغ عني تلك الفضائل
سلاماً. يلتئم بصريح الحب التأملاً. ويحسن عني بظهر الغيب مقاماً.
ويسير عني بأرج الحمد إنجاداً وإتھاماً».

أورد هذه الرسالة الفتح في القلائد إلى جانب رسائل أخرى له.
ومقطعات شعرية أثناء الترجمة الحفيلة التي ترجم له بها. وقال فيها
عنه : «وهو إلى اعتنائه بعلوم الشريعة. واختصاصه بهذه الرتبة الرفيعة.
يعنى بإقامة أود الأدب. وينسل إليه أربابه من كل حدب» ثم قال بعد
ذلك : «وقد أثبت من كلامه البديع الألفاظ والأغراض. ما هو أسحر من
العيون النجل والجفون المراض» ثم أوردھا. وهي كما نرى على الشرط
من استيفاء عناصر النشر الفني التي ألمعنا إليها آنفاً. فمع التزام السجع في
جميع فقراتها. نلاحظ هذا الطباق في وصف المخاطب بمثنى الوزارة

ووحيد العصر. على ما تقرر في علم البديع. وهذا التلميح إلى أبيات
الشاهد المعروفة. باقتباس بعض ألفاظها وهي التي تقول :

يا صاحبي فدت نفسي نفوسكما وحيث كنتما لقيتما رشدا
إن تحملأ حاجة لي خف حملها تستوجبا منة عندي بها ويدا
أن تقرأن على أسماء ويحكمما مني السلام وأن لاتشعرا أحدا

وكذلك تمضي الرسالة المختصرة. أو الرقعة كما عبر عنها الفتح في
هذا السبيل. فتروق حاملها والمحمولة إليه. وهما فارسا الميدان وحائزا
قصب الرهان. ولولا ذلك لما أثبتت في. مجموع القلائد. واعتبرت عند
الجماعة من الأوابد. ولا مفهوم لها فغيرها مما ذكره الفتح مثلها بل إن
لصاحبنا كتابا يسمى غنية الكاتب وبغية الطالب في الصدور والترسل.
ولا شك أنه من هذا الفن بسبيل.

على أن القاضي الأديب لم يقصر نثره الفني على الرسائل
الإخوانية. بل استعمله في كتاباته العلمية كذلك. ولا سيما في خطب
كتبه ومقدمات تأليفه. وحسبنا بخطبة كتابه الشفا ومقدمته دليلا ساطعا
وبرهانا قاطعا. على حسن تصرفه في هذا الفن الانشائي البديع الذي
أضفى به على كتابه المذكور في فاتحته وخاتمته وفي كثير من فصوله
حلة من البيان والبلاغة. زادته إلى موضوعه الشريف بالذات شرفا. وأحلتة
بين الكتب مكانا رفيعا. جعلت الناس يتمتعون بسماع أوله وآخره عند

ختمه. ويكلون قراءته إلى قارئ حسن الصوت يترنم بتلك الجمل المنظومة نظم الجواهر في عقود الحرائر. ولما كان هذا الكتاب من الشهرة بمكان. فإننا نكتفي بالإحالة عليه ولا نطيل باستعراض ما أشرنا إليه.

وللقاضي عياض قلم بارع في الترسيل. نعى النشر المرسل غير المقيد بشيء من أوصاف النشر الفني. وهو الغالب على كتبه العلمية. وإنما نوهنا بنشره الفني لكونه على ما أسلفنا من قول. هو عنوان الأدب وأسمى فنون الكتابة عند العرب إلى قريب من عصرنا هذا حين عاد الأمر إلى نصابه. وانتصر أسلوب ابن خلدون ونثر المترسلين قبله وبعده. وإن كانوا قلة. على ذلك الأسلوب المعقد المتكلف الذي يعجز عن مسايرة التطور الفكري العظيم المتمثل فيما تنتجه الأمة العربية اليوم. وللوقوف على أمثلة من ترسيل القاضي ينبغي الرجوع إلى كتابه الشفا بالخصوص ففيه فصول بليغة من نثره المرسل نوه بها العلماء من قديم. ونخلص إلى شعر القاضي عياض. وإن لم نشف غليلا من نثره. مؤكداً أنه نتف ونبد قليلة بالنسبة إلى نثره الكثير. ولكن هذا لا يعنى كيف بقدر ما يعنى الكم. وسبق تعليل ذلك. وعلى كل وجه فإن شعره كثره قد أخذ من البلاغة بحظ وافر. وقد استجاده دهاقنة الكلام وصيارفة النقد. وأثبتوه في مجموعاتهم ومختاراتهم. ونحن فيما وصلنا منه نتحسس نفساً عالياً. ونتلمس ديباجة رقيقة. ونكاد نميل إلى أنه من قبيل شعر

الكتاب الذي يبلغ من الانطباع ما يجعله نموذجاً يحتذى ولكنه في
عدده قليل.

ومنه هذه الأبيات التي قالها عند ارتحاله عن حاضرة قرطبة :

| | |
|------------------------------|----------------------------|
| أقول وقد جد ارتحالي وغردت | حداتي وزمت للفراق كتائب |
| وقد غمضت من كثرة الدمع مقلتي | وصارت هواء من فؤادي ترابي |
| ولم تبق إلا وقفة يستحثها | وداعي للأحباب لا للحبائب |
| رعى الله جيرانا بقرطبة العلى | وسقى رباها بالعهاد السواكب |
| وحيا زمانا بينهم قد ألفتهم | طليق المحيا مستلان الجوانب |
| أخواننا بالله فيها تذكروا | معاهد جار أو مودة صاحب |
| غدوت بهم من برهم واحتفائهم | كأنى في أهلي وبين أقاربي |

ولست بحاجة إلى التنبيه على ما في هذه الأبيات من دقة الوصف
لحركة السفر. وشدة اللوعة لفراق الأحبة. وهذا الاستدراك الجميل والحذر
في قوله «لأحباب لا للحبائب» خشية أن يفهم ما لا يليق بكرامته
العلمية وهو في دار الغرب مما يدل أعظم الدلالة على حسن تصرف
الشاعر وتملكه لخاصية التعبير عما في ضميره. وأدائه للمعنى المراد بكل
سهولة وبكل براعة أيضا. وتلك هي الغاية التي يتطلع إليها فحول
الشعراء. ويمتاز بها شعر الكتاب الذي صنفنا شعر القاضي فيه ولا يعيبه
شيء إلا أنه قليل.

ونكتفي بهذا المثال من شعر القاضي معتقدين أننا بما ألقيناه على إنتاجه الأدبي من أضواء. نثرا كان أو شعرا. قد أبرزنا هذه الناحية من نواحي عبقريته الفكرية ولو في خطوطها العريضة. وبيننا أن عياضا الأديب لا يقل شأنًا عن عياض العالم وما أحسن العلم والأدب إذا اجتمعا. وهما مع الأسف قليلا ما يجتمعان !....

عبد الله كنون

طنجة

قبس من :

مَشَارِقُ الْأَنْوَارِ عَلَى صَحَاحِ الْأَشَارِ لِلْقَاضِي عِيَاذِي^(١)

د. عائشة عبد الرحمن
(بنت الشاطئ)

تهيب الكتاب عن (كتاب مشارق الأنوار) إدراكا مني
لصعوبته وإشفاقا من التقصير في حقه والقصور عن مداه.
ثم تجاسرت على ما تهيبت لعلمي أننا في هذا الزمان
محجوبون عن هذا الكنز الغالي، لم يتح لنا أن نستفيع
بذخائره ولا هيأتا طلاب الدراسات الإسلامية العليا
للقراءة فيه وورود منهل.

والطبعة التي بين أيدينا منه - المولوية بفاس 1328 هـ - صورها
طبعة بيروت - تصعب القراءة فيها إن لم تستغلق، إذ يمضي المتن

● تفضلت الطالبة الجليلة الدكتورة عائشة عبد الرحمن فأهدت هذا البحث - مشكورة - إلى
معلمي وزير الدولة المكلف بالشؤون الثقافية الأستاذ الكبير السيد الحاج محمد أبا
حسيني.

في جزءيها، أكثر من ثمانمائة صفحة، سردا بغير شكل ولا علامات ترقيم توجه السياق وتضبط المعنى وتميز النقول : فتتزامن أسماء الرواة للموطأ والصحيحين، مدرجة مع رجال الأسانيد في متون هذه الكتب، ومع أعلام غيرهم من اللغويين والشرح والفقهاء، وتتابع النقول عن العلماء والمرويات من السنن والآثار، دون فواصل حاصرة لها، وتتوالى الفقرات في الفصل من الباب، بغير فواصل بين كلام موصول فيها ومستأنف، فما يستطيع القارئ أن يقيم فقرة من المتن، إلا أن يكون من خاصة أهل هذا الشأن.

وليس في الطبعة ذكر لاسم العالم الثبت الذي قام على إخراجها ، فما أدري : هل تخرج من إضافة علامات ضبط ليست في الأصول الخطية لديه ؟ أو أن المطبعة في زمنه، قبل أكثر من سبعين سنة، لم تكن ميسرة لغير هذا الإخراج ؟

أقول هذا لأنني بسبيل النقل من (المشارك) فينبغي التنبيه على أن ما يأتي في نقولي من علامات الترقيم وحركات الشكل، إنما هي مما وضعته باجتهاد تحرير فيه أناة النظر ومراجعة ما تيسر لي من مظاهر المراجع. ولولا أنني أخشى أن تستغلق العبارة بغير ضبط فيما أنقل، لما تجاسرت على وضع نقطة أو فاصلة ليست في الكتاب، ولأعفيت نفسي

من مسئولية التدخل بهذه الضوابط، في تأويل المعنى وتوجيه السياق، مع جواز الخطأ على والوهم «فيتداول التأويل وتتناسخ الأخطاء والأوهام» كما قال القاضي عياض فيمن يتجاسرون على الرواية بما فهموا، على قدر علمهم.

وكذلك الأمر في مواضع الحاجة إلى تعريف بأعلام أو كتب ترد فيما أنقل من المشارق، أقول فيها بما أعلم، وللضرورة أحكام. إذ ليس هذا الكتاب من المبذول للمطالعة في الصحف، بل الأصل فيه أن يقرأ في مجالس العلم. سماعاً وقراءة على الشيوخ، ومناولة وإجازة لمن هو أهل لذلك، على ما هو معروف من تقاليد المدرسة الإسلامية في عصور صحتها وحيويتها. فمن لنا اليوم بمن يقرأ (مشارق الأنوار) على طلاب العلم، وقد بعد العهد بالقراءة على الشيوخ، وصرنا إلى ما نحن فيه من التلقين الآلي والترديد الأصم لما في صحف الكتب المدرسية.

٥ ٥ ٥

موضوع (المشارق) يمكن إجماله في فقرة موجزة :
ضبط ما التبس أو أشكل، وشرح ما غمض وأبهم، وتحرير ما وقع فيه الاختلاف أو الخطأ والوهم، متناً أو إسناداً، في الأصول الثلاثة الأمهات لصحاح الآثار : (الموطأ للإمام مالك، والجامع الصحيح للإمام أبي عبد الله البخاري، والمسند الصحيح للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري).

فأما محتوى هذه الفقرة الموجزة، فأدع تقديره وبيانه، لما أنقل بعد من (المشارك).

وأبدأ بخطبة الكتاب، بما هي توطئة له ومدخل إليه، لعلني ألفت بها إلى ظاهرة تلقانا في الدراسات العصرية لكتب التراث، يمر فيها الدراسون بخطبة المؤلف على عجل، لا يلتقون إليها بالا. من خطبة المشارك، يمكن أن نستخلص عناصر هامة، تمهد للقراءة فيه وتوجه إلى قضايا منهجية شاغلة، في حياتنا العلمية .

● منها أن مدرسة الحديث، التي تأصلت فيها قواعد المنهج النقلي من عصر مبكر، عرض لها ما يعرض للأمة في فترات من حياتها، شأن كل كائن حي، من فتور الهمة وكدال الجهد وقهر الإحباط وقصور الطموح، فتستكين إلى الخمول وتقنع باجترار ميراثها من عصر الصحة والفتوة، وتحتاج عندئذ إلى من يوقظها من سبات غفلتها ويقاوم عوادي الوهن والسقم بالمدخور من حيويتها. ولم يحدث في تاريخ هذه الأمة، أن أعوزها من يسهر على إيقاظ وعيها ويحدو مسراها في حلك الظلمات، فذلك ما استهل به «القاضي عياض» خطبة المشارك، تضمينا للحديث الشريف فيمن يصطفاهم الله تعالى من ورثة الأنبياء، فيبعثهم على فترات من الزمن لتجديد حيوية هذه الأمة، وموجزا تاريخ الحديث وعلومه إلى عصره .

وقد ضمن الله تعالى حفظ كتابه الكريم الذي لا يأتيه
الباطل من بين يديه ولا من خلفه ... ووكل لعدول أعلام
الهدى من أمته، نفي التحريف عن سنة نبيه وشرعته، (فلم
يزالوا رضوان الله عليهم، يذبون عن حمى السنن وينبهون
على من يتهم بهتك حريمها ومزج صحيحها بسقيمها، حتى
تميز الخبيث من الطيب وتبين الرشد من الغي... ثم نظروا،
رحمهم الله، فيما يقع لآفة البشرية من ثقات الرواة، من وهم
وغفلة، فنقبوا في البلاد عن أسبابها وهتكوا بيارع معرفتهم
ولطف فطنتهم سجن حجابها، فأبانوا عللها وقيدوا مهملا
وأقاموا محرفها وصححو مصحفها...).

(ثم كلت بعدهم الهم وفترت الرغائب وضعف المطلوب والطالب،
وقل القائم مقامهم في المشارق والمغارب، وكان جهد المبرز في حمل
علم السنن والآثار، نقل ما أثبت في كتابه وأداء ما قيده فيه دون معرفة
خطئه من صوابه، إلا آحادا من مهرة العلماء وأفرادا كدرارى نجوم
السماء) (X) يقيمون الأود ويسدون الخلل ويهدون الركب الساري بليل.

٥ ٥ ٥

● ومنها أننا كثيرا ما نردد ، «العلم رواية ودراية» وقلما أتيج لنا
فيما أعلم، ضبط حدود هذين القسمين بما يعين موضع كل منهما في

(X) بتضمين من خطبة المشارق وما بين القوسين، من نص لفظه.

المنهج النقلي ويعرف له قدره ورتبته. ولعلنا أقرب إلى الغض من عدم الرواية، وإفراد الدراية وحدها بالقيمة والاعتبار.

وقرأت خطبة المشارق، ففهمت أن الرواية هي الأصل والأساس. وقد يتصور وجودها دون دراية، ولا يتصور العكس.

ولا يعيب الراوي ألا يفقه ما يرويه، بل الذي يعيبه ويسقطه، خلل الضبط وعدم تحري الصدق والأمانة فيما يروى وينقل، أو أن يخوض فيما لم يحط به علما، فذلك مفسدة للعلم والدين كليهما.

و «القاضي عياض» في تعرضه لهذه القضية، يقيمها على مستند من حديث صحيح نحفظه، وقد نذكره في الحث على سماع العلم وروايته، وقلما احتكمنا إليه في المنهج النقلي على نحو ما جاء في خطبة المشارق :

(قال عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح : نضر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فأداها كما سمعها فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه» وقد كان فيمن تقدم من هو بهذه السبيل من الاقتصار على أداء ما سمع وروى، وتبليغ ما ضبط ووعى، دون التكلم فيما لم يحط به علما، أو التسور على تبديل لفظ أو تأويل معنى وهي رتبة أكثر الرواة والمشايخ، وأما الإتقان والمعرفة ففي الأعلام الأئمة).

وكما تؤتى الرواية من خلل الضبط أو سقوط المروءة وفساد الأمانة، يؤتى العلم من تصدي غير ذوي الدراية، للنظر والتأويل والفتيا، لهذا ما

كان جهاد العلماء النظار لضبط الرواية والتثبت من أشخاص الرواة وتقصى أحوالهم في الصحة والمرض . في الصبا والشباب والكهولة والشيخوخة، ومراقبة سلوكهم من حيث يدرون ولا يدرون، وقد اشتد «القاضي عياض» في النكير على زمان تصدر فيه مجالس الرواية والسماع والقراءة، مشايخ إليهم الرحلة في طلب الحديث، وفيهم (من تساهلوا في الأخذ والأداء حتى أو سعوه اختلالاً... ومن لا يحفظ حديثه ويتقن أدائه وتحمله . ومن يجلس للقراءة عليه وهو في غفلة عما يقرأ.. ولعل الكتاب المقروء عليه، لم يقرأه قط ولا علم مافيه إلا في نوبته تلك.... فكان أن كثر في المصنفات التغيير والفساد، وشمل ذلك كثيرا من المتون والإسناد وشاع التحريف والتصحيف، وتعدى ذلك منشور الروايات إلى أصول الدواوين مع فروعها... حتى اعتنى صباغة أهل الإتيقان والعلم، وقليل ما هم، بإقامة أودها، فلم يكن على الكافة تغييرها جملة، لما أخبر عليه الصلاة والسلام عن عدول هذه الأمة، المكلفين بالذب عن سننه، ينفون عنها شبه المبطلين وتحريف الجاهلين).

● ونظر «القاضي عياض» فيمن حملوا هذا التكليف، فرض كفاية، ومن تصدوا له من النقاد، فرأى فيهم (النظار الأكياس، وآخرين دونهم حفظا وفطنة ودراية، وقد تكلموا في ذلك بمقدار ما علموا ورأوا، ما بين غال ومقصر، ومشكور عليم ومتكلف هجوم، فمنهم من جسر على إصلاح ما خالف الصواب

عنده. وغير الرواية بمنتهى علمه وقدر إدراكه. وربما كان غلظه في ذلك أشد من استدراكه. لأنه متى فتح هذا الباب لم يوثق بعد بتحمل رواية ولا اعتد بسماع مع أنه قد لا يسلم للناقد ما رآه. إذ فوق كل ذى علم عليم. ولهذا سد المحققون باب الحديث على المعنى وتشددوا فيه. وهو الحق الذي أعتقده ولا أهتريه. إذ باب الاحتمال مفتوح للتأويل. وأفهام الناس مختلفة. والرأي ليس في صدر واحد. والمرء يفتن بكلامه ونظيره. والمفتر يعتقد الكمال في نفسه. فإذا فتح هذا الباب لم يتحقق الأصل. ولم يكن الثاني بالحكم على كلام الأول. بأولى من كلام الثالث على كلام الثاني. فيتدرج التأويل وتتناسخ الأقاويل. وكفى بالحجة على هذا الرأي الفائل / بالفاء/ (1) دعاؤه عليه السلام. في الحديث المشهور المتقدم ذكره. لمن أدى ما سمعه. بعد أن شرط عليه حفظه ووعيه. ففي الحديث حجة وكفاية وغنية في النقل. وتسليم التأويل لأهل الفقه والمعرفة. وفيه إبانة العلة في منع نقل الخبر على المعنى بتنبيهه على اختلاف منازل الناس في الدراية وتفاوتهم في المعرفة وحسن التأويل. والصواب من هذا كله. لمن رزق فهما وأوتي علما. إقرار ما سمعه كما سمعه

(1) ما يأتي معترضا في النقول بين مالتين / / إضافة منى يحتاج إليها السياق.

ورواه، والتنبيه على ما انتقده من ذلك ورآه، حتى يجمع بين الأمرين ويترك لمن جاء بعده النظر في الحرفين، وهذه كانت طريق السلف فيما ظهر لهم من الخلل فيما روه : من إirاده على وجهه وتبيين الصواب فيه، أو الكناية عنه بما يظهر ويفهم، لا على طريق القطع، وقد وقع من ذلك في هذه الأمهات ما سنوقف عليه ونشير في مظانه إليه، وهي الطريقة السليمة ومذاهب الأئمة القويمة، فأما الجسارة فخسارة، فكثيرا ما رأينا من نبه بالخطأ على الصواب فعكس الباب، ومن ذهب مذهب الإصلاح والتغيير فقد سلك كل مسلك في الخطأ ودلاه رأيه بغرور، وقد وقفت على عجائب في الوجهين وسننبه من ذلك على ماتوافيه العبر وتحقق من تحقيقه أن الصواب مع من وقف وأحجم، لا مع صمم وجسر.

وما أوجزه «القاضي عياض» في خطبة المشارق من قضايا الرواية والنقل، شغل علماء الحديث قبله وبعده، فما يخلو منها كتاب في علوم الحديث . وقد أفرد لها كتابه (الإلماع إلى معرفة أصول الرواية والسماع) قبل تصنيفه المشارق ونقل فيه اختلاف العلماء على الرواية بالمعنى، وإصلاح الخطأ وتقويم اللحن... وأورد جملة مذاهبهم وأقوالهم فيها . وصرح بأن حماية باب الإصلاح والتغيير أولى، لئلا يجسر على ذلك من لا يحسن، ويتسلط عليه من لا يعلم) واختار في (باب ضبط اختلاف

الروايات) أن يكون الأصل رواية الأم. ثم ما كان من زيادة الأخرى ألحقت. أو من نقص أعلم عليه. أو من خلاف خرج في الحواشي. وأعلم على ذلك كله بعلامة صاحبه. وذكر نهج الأئمة في التصحيح والتمريض. والتحقيق والتضبيب. والإلحاق والتخريج. مقرا لعلماء الأندلس بإتقان هذا الشأن. فلمهم فيه يد ليست لغيرهم. ومنوها بإمام الوقت في بلاده. شيخه «الحافظ» أبي علي الجياني» • (48). كان رحمه الله (من أتقن الناس بالكتب وأضبطهم لها وأقومهم لحروفها وأفرسهم ببيان مشكل أسانيدها ومتونها. وأعانه على ذلك ما كان عنده من الأدب وإتقانه ما احتاج إليه من ذلك. على شيخه أبي مروان ابن سراج اللغوي. آخر أئمة هذا الشأن. وصحبته للحافظ أبي عمر ابن عبد البر. آخر أئمة الحديث في زمانه / وكثرة مطالعته) ثم ذكر معه ممن أتقن هذا الشأن. شيخه «القاضي أبا علي الصدفي» (47) وإن لم يهتبل ذلك في كتبه اهتبال الإمام الجياني. وأضاف (والقاضي أبو الوليد الكتاني • / ممن أتقن. ربما تكلف في الإصلاح والتقويم ما نعي عليه) (1).

● الرقم هنا، وحيثما يجيء في هذا العرض مع شيخ للقاضي عياض، هو لترجمة الشيخ في الفنية ط الدار العربية للكتاب 1978م.

● هشام بن محمد الوقشي (408 - 489 هـ) من شيوخ الفقيه أبي بحر الأسدي، شيخ القاضي عياض، وعنه روى السيرة الهشامية، وقيد ما أصلحه القاضي أبو الوليد فيها (الفنية 365) 1 - الإلماع : 192 ط (القاهرة - تونس، 1970 تحقيق الزميل الأستاذ السيد أحمد صقر. وتكرر في مقدمة المحقق وحواشيه، القول بفخر القاضي عياض» شيخه القاضي أبا الوليد الكتاني» وكأنه قد التبس عند الزميل، بسميّه وكُنْيَته، شيخ القاضي عياض «الفقيه أبي الوليد هشام بن أحمد الهلالي الغرناطي - 530 هـ في الفنية، ت (94).

● وهذا القول موصول بما في خطبة (كتاب المشارق) عن دواعي تأليفه، وما ترك السابق لللاحق، بما يرسخ فهمنا لطبيعة العلم الكسبي، تتكامل فيه جهود العلماء جيلاً بعد جيل، كل منهم ينتفع بجهد سابقه ويبدأ من حيث انتهت خطاه :

«القاضي عياض» لم يبدأ من فراغ، بل تلقى ميراث علماء السلف مشاركة ومغاربة، يلقوننا حيثما قرأنا في المشارق، وكل ما أخذه منهم عزاء إليهم، وإن خص بالذكر، في خطبته، ثلاثة منهم، سبقوا إلى ما يتصل بموضوع المشارق.

ونفهم من الخطبة، أن القاضي عياضاً كان في مجالسه العلمية للسمع والرواية، ينبه على ما قيده من ضبط لمشكل صحاح الآثار، وما وقع فيها من اختلاف روايات أو أخطاء وأوهام وعلل، فسئل في أن يضع كتاباً (يجمع شواردها ويسدد مقاصدها ويبين مشكل معناها وينص اختلاف الروايات فيها، ويظهر أحقها بالحق وأولاهها) فنظر في ذلك، فقدر أن ما وقع منه في جماهير تصانيف الحديث وأمهات مسانيد ومثورات أجزاءه، مما يشق ويعسر، وأن الاقتصار على تفاريق منها، لا يرجع إلى ضبط حاصر، فكان أن أجمع عزمه على تحصيل ما وقع من ذلك في الأمهات الثلاث المجمع على تقديمها : (الموطأ والصحيحين) إذ هي الأصول الجامعة لصحاح الآثار، وعليها مدار أندية السماع قال :

(ولم يؤلف في هذا الشأن كتاب مفرد تقلد عهده
 ماذكرناه، على أحد هذه الكتب أو غيرها، إلا ماصنعه الإمام
 أبو الحسن الدارقطني في «تصحيح المحدثين» وأكثره مما
 ليس في هذه الكتب، وما صنعه الإمام أبو سليمان الخطابي
 في جزء لطيف، وإلا نكتا مفترقة وقعت أثناء شروحها لغير
 واحد، لو جمعت لم تشف غليلا ولم تبلغ من البغية إلا قليلا،
 وإلا ما جمع الشيخ الحافظ أبو علي الحسين / في الطبعة،
 الحسن، ونبه عليه المصحح / بن محمد الفساني، شيخنا رحمه
 الله (47) في كتابه المسمى بتقييد المهمل، فإنه تقصى فيه
 أكثر ما اشتمل عليه الصحيحان وقيده أحسن تقييد وبينه غاية
 البيان وجوده نهاية التجويد، لكن اقتصر على ما يتعلق
 بالأسماء والكنى والأنساب وألقاب الرجال، دون ما في المتون
 من تغيير وتصحيح وإشكال، وإن كان شذ عليه من الكتابين
 أسماء، واستدركت فيما ذكر أشياء، فالإحاطة بيد من يعلم
 ما في الأرض والسماء) (1).

(1) (تصحيح المحدثين) للإمام أبي الحسن الدارقطني، على بن عمر - 385 هـ - من مرويات
 القاضي عياض عن شيخه أبي الحسن شريح، بسنده إلى الدارقطني، الفنية 273.
 وتقييد المهمل وتمييز المشكل، لشيخه الحافظ أبي علي الجياني، رواه عنه بالإجازة
 الفنية 201.

وأما (الجزء اللطيف) الذي ذكره للإمام أبي سليمان الخطابي، حمد بن محمد
 البستي 388 هـ - فلم يسمه ولا في (الإلماع، 188) ويتجه إلى (إصلاح خطأ المحدثين) =

قوله، رضي الله عنه، (لم يؤلف في هذا الشأن كتاب مفرد) مقيد بما نص على الحاجة إليه، وما تقلد عهده في المشارق، فلا يرد عليه أن عمريت خزائنه بكتب لعلماء السلف، قلما يخلو فصل من باب في المشارق، من النص على ما أخذه من كل منهم، أو حكاه من أقوالهم معزوة إليهم.

ويزيد الموقف وضوحا، بيان مختصر للمجال الموضوعي للمشارق.

٥٥٥

في الكتاب أبواب بعدد حروف المعجم، على ترتيبها المعروف للمغاربة، من حرف الهمزة المفردة، ومع ما يليها من باء وتاء إلى ياء، حتى حرف الياء، مع الهمزة والباء والتاء إلى آخر حروف المعجم. في باب كل حرف منها، أربعة فصول رئيسية: في أولها، تقصى ما في هذا الحرف من الكتب الثلاثة الأصول من ألفاظ تحتاج إلى ضبط أو شرح، وما وقع فيها، بالكتب الثلاثة الأمهات، من خلاف أو وهم، وتبين ما هو منها على صواب، يبلغ بالباب في الحرف، ما جاء منه مع الهمزة، حتى الياء.

= ولم أجده في مرويات القاضي عياض من كتب الدارقطني، لكنه يروى له (كتاب شرح غريب الحديث) من طريق أبي بكر السفاقي ... الغنية : 110، 240، 262 وكذلك رواه تلميذه الحافظ أبو بكر ابن خير، من طريق السفاقي، وقال بعد ذكر أسانيده فيه : (وفي آخر الديوان جزء في تصحيح المحدثين لألفاظ من الحديث، وهو من تمام الديوان الفهرسة : 190.

وفي ترجمة السفاقي 444 هـ أنه الذي أدخل الكتاب الأندلسي.

- والثاني، لما جاء في هذا الحرف بالكتب الثلاثة، من أسماء بلدان وبقاع، يضبط كتبها ويحدد مواقعها، ويتعقب ما اختلفت الروايات فيه، وما وقع فيها من وهم أو تصحيف.

- يليه فصل ثالث، في مشكل الأسماء والكنى من هذا الحرف في الكتب الثلاثة، يضبط ما التبس واشتبه، وينظر فيما وقع في روايته من خلاف أو وهم.

- والفصل الرابع، لما أشكل أو التبس من الأنساب في هذا الحرف من الكتب الثلاثة الأمهات، وتحري وجه الصواب فيما اختلفت فيه الروايات.

وبقى بعد استيفاء الأبواب على حروف المعجم من الهمزة إلى الياء، مالا يدخل في حرف منه، لكون الخلل فيه أو الالتباس والوهم، وقع في الأسانيد أو المتون، وليس في لفظ معين منها، أو وقع في اللفظ أيضا وسبق تحريره وضبطه في بابه.

هذا التحرير لما شذ عن أبواب الحروف، يأتي بعد نهاية حرف الياء، منسقا في ثلاثة أبواب :

الأول : في الجمل التي وقع فيها التصحيف من روايات الكتب الثلاثة، وطمس معناه التغير ويندرج في الباب فصل فيما جاء من الوهم في هذه الأصول، في حرف من القرآن الكريم.

الباب الثاني : في تقويم ضبط جمل في المتون والأسانيد،
وتحرير نسقها وكتابها، وتصحيح إعرابها.

ويندرج فيه فصل في بيان إضممارات مشكلة في أثناء أحاديث من
روايات الكتب الثلاثة وفصل آخر فيما يكون في متون الأصول، من
تقديم وتأخير، لا يستقيم الكلام إلا بمعرفته.

والباب الثالث : في ألفاظ سقطت من أحاديث بالكتب الثلاثة
الأصول أو من بعض رواياتها، لعله من العلل، كالاختصار، والفوت، أو
اقتصاراً على معرفة أهل العلم بطريق الحديث، ولا يفهم إلا بإلحاق
السقط واستدراك الفوت.

٥ ٥ ٥

في مدخل (المشارق) قدم «القاضي عياض» أسانيداً في الكتب
الثلاثة الأمهات، ليعلم القارئ مخرج الرواية التي ينص عليها عند
الاختلاف، وكذلك أحتاج إلى أن أجعل هنا هذه الأسانيد، دليلاً إلى ما
أقدمه في العرض من نقول من المشارق، مقتصرة فيها على أهم طرقها
المذكورة في نقولي :

(الموطأ، رواية يحيى بن يحيى الليثي المصمودي، عن
الإمام مالك) في روايتين عن يحيى :
(أ) «عبيد الله بن يحيى بن يحيى» عن أبيه

حدث بها من شيوخ القاضي عياض ، (●)

- «الفقيه أبو محمد ابن عتاب (64) والقاضي أبو عبد الله ابن حمدين (2) والحافظ أبو علي الجياني (48)» عن أبي عبد الله ابن عتاب.

و «القاضي أبو عبد الله ابن عيسى التميمي (1) عن الجياني. و «الفقيه أبو إسحاق اللواتي الفاسي (44)» عن القاضي أبي الأصغ عيسى بن سهل، عن أبي عبد الله ابن عتاب ؛

عن أبي القاسم خلف بن يحيى، عن ابن المشاط أحمد بن مطرف وأحمد بن سعيد بن حزم ومحمد بن قاسم بن هلال، عن أبي عيسى يحيى بن عبد الله، عن عبيد الله بن يحيى عن أبيه.

- «أبو محمد ابن عتاب، وأبو علي الجياني» وأبو الأصغ ابن سهل، عن أبي القاسم حاتم بن محمد الطرابلسي ؛
عن الفقيهين أبي عبد الله ابن الفخار وأبي عمر الطلمنكي، عن أبي عيسى عن عبيد الله.

- «أبو عبد الله ابن غلبون الخولاني ابن الحصار (35).
عن أبي عمرو عثمان بن سعيد، عن يونس بن عبد الله بن مغيث، عن أبي عيسى عن عبيد الله .

(●) شيوخه في هذه الأسانيد ممييزون بأقواس، مع رقم الترجمة لكل منهم في (الفنية).

- ومن طريق الطرابلسي، عن أبي بكر ابن حويل التجيبي، عن أحمد بن مطرف، عن عبيد الله بن يحيى.
- «الفقيه أبو بحر ابن العاصي الأسدي (88) والفقيه أبو عمران ابن تليد الشاطبي (85) والحافظ أبو علي الجياني» ،
- عن أبي عمر ابن عبد البر، عن أبي عمر الأموي ابن الجصور، عن ابن مطرف عن عبيد الله بن يحيى .
- «القاضي أبو عبد الله ابن حمدين» عن أبيه عن أبي زكرياء القليعي، و «أبو إسحاق اللواتي» عن أبي الأصغ بن سهل عن القليعي ؛
- عن أبي عبد الله ابن أبي زمنين، عن ابن المشاط أحمد بن مطرف، عن عبيد الله بن يحيى.
- «القاضي أبو عبد الله التميمي» عن أبي عبد الله ابن المرباط ؛
- عن شيخه أبي الوليد ابن مقل وأبي القاسم المهلب بن أبي صفرة، عن أبي محمد الأصيلي، عن ابن مطرف، عن عبيد الله.

٥ ٥ ٥

(ب)رواية «ابي عبد الله محمد بن وضاح القرطبي» عن يحيى بن يحيى عن الإمام مالك رواها القاضي عياض ؛

- من طريق الأصيلي : عن وهب بن مسرة، عن ابن وضاح .
- ومن طريق ابن عبد البر :
- عن أبي عثمان سعيد بن نصر، عن قاسم بن أصغ عن ابن وضاح.
- وعن أبي الفضل التاهرتي، عن أبي عبد الملك ابن أبي دليم، عن وهب بن مسرة عن ابن وضاح.

٥ ٥ ٥

(الجامع الصحيح، لأبي عبد الله البخاري)

من طريقين :

- (أ) رواية أبي عبد الفربري، عن البخاري، وأكثر الروايات من طريقه.
- (ب) رواية إبراهيم بن معقل النسفي، عن البخاري.
- فأما رواية الفربري، فذكر القاضي عياض منها في (المشارك) ست طرق :

1- من (طريق الحافظ أبي ذر الهروي) :

- عن شيوخه الثلاثة : أبي محمد ابن حمويه السرخسي وأبي إسحاق المستملي وأبي الهيثم الكشميهني، عن الفربري.
- رواها القاضي عياض عن شيخه «القاضي الشهيد أبي علي الصدفي
- (47) وأبي عبد الله ابن غلبون الخولاني (35)».
- عن أبي ذر الهروي، عن شيوخه الثلاثة، عن الفربري .

2 - من طريق أبي محمد الأصيلي، عبد الله بن إبراهيم :
عن أبي زيد المروزي وأبي أحمد محمد بن يوسف
الجرجاني، عن الفربري
حدث بها «أبو محمد ابن عتاب، وأبو علي الجياني، وأحمد بن
عبد الله ابن طريف (34)» من طريق الأصيلي.
وعرض أصل الأصيلي الذي بخطه حرفا حرفا، ومواضع إشكاله،
بأصل عبدوس بن محمد الذي بخطه أيضا، وروايته فيه عن المروزي.
3 - من (طريق أبي الحسن القابسي على بن خلف).
عن أبي زيد المروزي، عن الفربري.
وللقاضي عياض روايتان فيه أيضا، من طريق أبي عمران موسى
بن عيسى القابسي وأبي القاسم الحضرمي، عن القابسي ومن طريق
المهلب بن أبي صفرة، عن القابسي.

4 - من (طريق أبي علي ابن السكن عن الفربري)
حدث بها من شيوخ عياض :
«أبو محمد ابن عتاب» بسنده إلى ابن السكن.
«أبو علي الجياني والقاضي أبو عبد الله ابن عيسى التميمي»
عن أبوي عمر : الحذاء، وابن عبد البر، عن أبي محمد عبد
الله بن أسد، عن ابن السكن.

5 - (من طريق كريمة المروزية)

عن أبي الهيثم الكشميهني، عن الفربري رواها القاضي عياض عن
شيوخه :

«القاضي أبي الأصمغ عيسى بن أبي البحر الزهري (83) والخطيب
خلف بن ابراهيم (52) وأحمد بن خليفة بن خزاعة المكي (38)»
وغيرهم، عن كريمة.

6 - (طريق أبي علي الكشاني، عن الفربري)

حدثه بها «القاضي الشهيد، أبو علي الصدفي»
عن أبي الحسن ابن أيوب البزار، عن أبي عبد الله الخلال،
عن الكشاني.

٥ ٥ ٥

(ب) وأما رواية أبي إسحاق النسفي عن البخاري فحدثه بها «أبو علي
البيانى، والقاضي أبو عبد الله التميمي عن البيانى» :
عن أبي العاصي حكم بن محمد الجذامي، عن أبي الفضل
ابن أبي عمران الهروي، عن أبي صالح خلف بن محمد
الخيّام البخاري، عن النسفي عن البخاري.

٥ ٥ ٥

(المسند الصحيح، لمسلم بن الحجاج النيسابوري)
من طريقين أيضا :

(أ) رواية أبي إسحاق إبراهيم بن سفيان المروزي، عن مسلم. حدثه بها شيوخه «القاضي أبو علي الصدفي، والراوية أبو بحر سفيان بن العاصي الأسدي، والقاضي أبو عبد الله التميمي» عن أبي العباس العذري :

عن أبي العباس الرازي عن أبي أحمد الجلودي عن ابن سفيان وحدثه بها أيضا «أبو بحر الأسدي» عن أبي الفتح السمرقندي عن أبي الحسين عبد الغافر الفارسي. و «أبو محمد ابن أبي جعفر الخشني» (56).
عن أبي علي الحسين بن علي الطبري، عن عبد الغافر الفارسي ،

..... عن الجلودي عن ابن سفيان

- ومن طريق حاتم الطرابلسي، عن أبي سعيد السجزي.
«وأبو محمد ابن أبي جعفر الخشني» عن أبيه،
عن أبي حفص الهوزني عن أبي محمد الشنتجالي، عن أبي سعيد السجزي، عن الجلودي عن ابن سفيان.
- ومن طريق حاتم الطرابلسي، أيضا :
عن عبد الملك بن الحسن الصقلي ، عن أبي بكر الكسائي،
عن ابن سفيان عن مسلم.

٥ ٥ ٥

(ب) رواية أبي محمد القلانسي. أحمد بن علي. عن مسلم.
- من طريق أبي حفص الهوزني :
عن القاضي أبي عبد الله الباجي. عن أبي العلاء عبد الوهاب
بن عيسى بن ماهان. عن أبي بكر الأشقر. عن القلانسي.
- ومن طريق أبي عمر ابن الحذاء :
عن أبيه محمد ابن الحذاء. عن ابن ماهان عن الأشقر عن
القلانسي.

٥٥٥

هذه هي أسانيده بالمشارك في الكتب الثلاثة. اقتصرت فيها على
من تأتي رواياتهم في هذا العرض. كما لم أذكر ما بينه القاضي عياض
من طرق تحمله وتحمل الرواة. سماعاً أو قراءة. أو إجازة أو مناولة. ولا
مانص عليه من فوت في بعض الروايات.
ويمكن القول بأن هذه الأسانيد هي المفتاح الأول لما لا يخلو
منه حرف في المشارق. من اختلاف روايات فيه. وإن لم تكف وحدها
لإقامة متن الكتاب. بل معها مما استخلصته من قراءتي فيه :
● في أسانيد القاضي عياض بالمشارك. عدد من الرواة يشتركون
في أكثر من طريق إلى كتاب من الثلاثة الأصول. والمتوسعون منهم في
الرواية والسماع. يأتون في أسانيده في كتابين أو في ثلاثة .

فإذا لم ينص القاضي عياض في روايات هؤلاء على الكتاب المروي، فإنه يعرف بمجىء الراوي مع آخر أو آخرين ممن ليس للقاضي عياض عنهم إلا رواية كتاب معين :

فحاتم الطرابلسي، مثلاً : إذا ذكر مع رواية لقاسم بن أصبغ أو أحمد بن مطرف، فالموطأ هو المروي وإذا ذكرت رواية حاتم مع روايات لابن السكن أو أبي ذر أو أبي علي الطبري ففي (صحيح البخاري) وأما إذا ذكرت رواية له مع أبي سعيد السجزي أو أبي بكر الكسائي أو ابن ماهان، فالرواية (لصحيح مسلم).

وأبو عمر ابن الحذاء : تذكر روايته مع أبي حفص الهوزني أو أبي بكر ابن الأشقر، فتوجه إلى (صحيح مسلم) ومع ابن السكن أو كريمة أو عبدوس أو المستملي أو غيرهم من رواة الفربري، فالرواية (لصحيح البخاري).

وأبو عمر ابن عبد البر : إذا ذكرت رواية له مع الطلمنكي أو ابن المرباط أو التاهرتي فيتعين بهم أن الرواية في (الموطأ). فإذا ذكر مع أحد الرواة المعروفين عن الفربري أو النسفي، فالمروي من (صحيح البخاري).

٥ ٥ ٥

● اقتصر «القاضي عياض» في ثبت أسانيده في مدخل المشارق، في كتاب (الموطأ) على رواية يحيى بن يحيى الليثي المصمودي، عن

الإمام مالك وقال في هذا الاقتصار عليها : (لا اعتماد أهل أفقنا عليها غالباً. دون غيرها من روايات الموطأ. إلا المكثرين ممن اتسعت روايته وكثر سماعه) .

غير أنه قلما يفوته في مواضع الخلاف. المقابلة على روايات أخرى للموطأ . لمن لم يذكرهم في أسانيده فيقول مثلاً (كذا عند ابن برد، وعند التنيسي كذا. وفي كتاب معن. ورواه مطرف...) مستغنياً عن النص على مخرج الرواية بمعرفة أهل العلم أنهم من رواة الموطأ عن الإمام مالك رضي الله عنه.

وقد يأتي معهم برواية عن «يحيى بن يحيى كقوله مثلاً «فيما جاء من الاختلاف والوهم في : أو كذا، وكذا» :

(كذا لا بن القاسم وابن عفير وأبى مصعب ومصعب والصوري وابن وهب ومعن وابن بكير والقعنبى ومطرف، وابن وضاح من رواية يحيى).

قوله : وابن وضاح عن يحيى، يصله بمن قبله من الرواة. من يعرفهم. فأما الذي لا يعرفهم. فلا يربط بينهم وبين ابن وضاح. ويحمل العطف على تتابع الروايات في هذا الحرف.

وذلك ما يقتضى أن يستحضر قارئ المشرق. أسماء رواة (الموطأ) عن الإمام مالك رضي الله عنه.

وممن يأتي منهم في نقولي، رواة مشهورون مثل «ابن القاسم» عبد الرحمن، و «ابن وهب» عبد الله، و «القعنبي» عبد الله بن مسلمة، و «ابن بكير» أبي زكرياء يحيى بن عبد الله بن بكير. وآخرون منهم، دونهم في الشهرة :

«التنيسي» أبو محمد عبد الله بن يوسف المصري.

«معن» بن عيسى القزاز، أبو يحيى المدني.

«ابن عفير» سعيد بن كثير بن عفير الأنصاري.

«ابن نافع» الصائغ أبو محمد المدني، عبد الله بن نافع مولى بني

مخزوم .

«ابن أبي أويس» اسماعيل بن عبد الله بن أبي أويس، أبو عبد

الله المدني.

«ابن برد» سليمان بن برد بن نجيج ، أبو الربيع التجيبي.

«الصوري» محمد بن المبارك.

«مصعب» بن عبد الله الزبيري المدني.

«أبو مصعب» الزهري، أحمد بن القاسم بن الحارث المدني.

«مطرف» بن عبد الله بن مطرف، أبو مصعب الهلالي المدني.

٥ ٥ ٥

ولا يلزم من كونهم رواة عن الإمام مالك أن تكون الرواية للموطأ

حيثما ذكروا في المشرق، فمن رواته من خرج له الشيخان أو

أحدهما في الصحيحين، ويأتون في روايات فيهما، لا في الموطأ من ذلك مثلاً :

(في آخر باب الجساسة : نا أبو بكر بن إسحاق، نا يحيى بن بكير» كذا لكافتهم، وعند العذري : «نا يحيى بن أبي شيبة» وهو عندهم خطأ. وفي كتاب الحج، في باب يأتوك رجالاً : «نا أحمد بن عيسى، نا ابن وهب» كذا لأبي الهيثم والمستملى وعبدوس والقاسي. وعند ابن السكن : «حدثنا أحمد بن صالح» ولم ينسبه الباقر...). 69/1
يحيى بن بكير وابن وهب هنا، من رجال البخاري.

(وقوله في تفسير براءة حديث ابن عفير عن الليث «قال أبو بكر : فأذن معنا علي يوم النحر» كذا لأكثر رواة الفريزي، وكذا كان في كتاب الأصيلي والقاسي وعبدوس وابن السكن والكشيمهني، وهو وهم، وصوابه : «قال أبو هريرة : فأذن علي» وهي رواية الحموي وأبي نعيم والنسفي.
وأبو هريرة هو راوي الحديث ، وكذا جاء بعد علي الصواب في الباب الثاني، في حديث التنيسي عن الليث). 113/1

«ابن عفير، والتنيسي» من رواة الموطأ عن الإمام مالك، لكن روايتهما هنا، في إسناد البخاري في الصحيح.

وقد تكون الرواية عن الإمام مالك، لكن في الصحيحين أو أحدهما،
ومنه في المشرق :

(وقوله : «ذاك مال رائح» ويروى «رابح» معا : بالباء بواحدة،
من الربح بالأجر وجزيل الثواب... وبالياء باثنتين تحتها،
من الرواح عليه بالأجر على الدوام ما بقيت أصوله وثماره...
وقد اختلفت رواية الموطأ عن مالك فيه بالوجهين : وبالياء
باثنتين، رواية يحيى بن يحيى الأندلسي وبعضهم. وبالباء
رواية أبي مصعب وغيره. والقعني شك في أحد اللفظين
فقال : «رابح أو رائح» وقد ذكر البخاري فيه الوجهين عن
أصحاب مالك، فذكر عن ابن أبي أويس ويحيى بن يحيى
التميمي : بالياء باثنتين، وعن التنيسي وروح بن عبادة :
بالباء بواحدة، ذكره مسلم) 281/1

وذلك ما لا يلتبس، وإنما قد يقع اللبس في مثل هذا المساق :
(وقوله في حديث بنت أبي سلمة : «إنها ابنة أخي من
الرضاعة، أرضعني وأباها ثوية» كذا روايتنا عن جميعهم،
بالباء بواحدة، على الصواب، ورواه بعض أصحاب «أبي ذر»
من الأندلسيين : «واياها» باثنتين تحتها وهو تصحيف قبيح ...
«وقوله أول الحديث «إنها ابنة أخي» يدل على صحة قول
الكافة وقد جاء أشد بيانا في (البخاري) في حديث التنيسي

وبشر بن عمر ، «أرضعتني وأبا سلمة ثوية» وفي رواية قتيبة ، «إن أباها أخي» وفي كتاب مسلم من رواية محمد بن ربح : فقال ، «أرضعتني وأباها أبا سلمة ثوية» 13/1.

واضح أن حديث التنيسي في (البخاري) لكن قوله ، (في كتاب مسلم، في رواية محمد بن ربح) قد يوهم أن «محمد بن ربح» من رواة مسلم، وليس كذلك، بل هو «أبو بكر وأبو عبد الله التجيبي المصري، محمد بن ربح بن المهاجر» من أصحاب الإمام مالك (المدارك 15/1)

وروايته هنا، مخرجة في صحيح مسلم وإنما يحدث الوهم من قول عياض ، (في كتاب مسلم، في رواية محمد بن ربح) وكأنها نظير قوله في موضع آخر ، (وهي رواية ابن ماهان في مسلم) 45/1.

ومثله مما يوهم ، (كذا في رواية حماد بن سلمة في كتاب مسلم، قال الدراقطني ، وهو تصحيف) 63/1.

رواية حماد في كتاب مسلم، ليست كرواية ابن ماهان في مسلم، بل هو «حماد بن سلمة بن دينار، أبو سلمة البصري من تابعي التابعين (167 هـ) روى عن قتادة وحميد الطويل والطبقة ومن الرواة عنه الإمام مالك وشعبة، وإنما خرج له مسلم حديثه في الصحيح. وكذلك البخاري تعليقا وفي الأدب المفرد، والأربعة أصحاب السنن .

وينجلى الشك في مثل هذا. بمراجعة مخرج الروايات في الصحاح
الثلاثة.

٥ ٥ ٥

- وقد تأتي في (المشارك) رواية بالنعنة عن الإمام مالك، كما في (ن ز ر) من باب النون (روى ابن حبيب عن مالك) يوهم مع قوله في موضع آخر، (وهي رواية ابن القاسم وابن حبيب) - 111/1.
- يوهم أن ابن حبيب من الرواة عن الإمام مالك، مالم يكن القارىء يدري أن «عبد الملك بن حبيب السلمى الأندلسي، لم يلق الإمام مالكا، وقد ولد بعد وفاته بسنتين أو أكثر، ورحل إلى المشرق في سنة ثمان ومائتين، فسمع من أصحاب الإمام مالك المدنيين كابن الماجشون واسماعيل بن أبي أويس وعبد الله بن نافع الزبيري، والمصريين كعبد الله ابن عبد الحكم، وأصغ بن الفرغ - لم يدرك الإمام مالكا - وأسد بن الفرات القيرواني (المدارك 122/1).

٥ ٥ ٥

- من كتاب (المشارك) نقول وأقوال وروايات لمن تتشابه أسماؤهم أو كناههم أو ألقابهم، كآباء علي، الجياني والصدفي والقالبي، وآباء عبيد، القاسم بن سلام والهروي والبكري وأبوي زيد، المروزي والأنصاري. والهرويين، أبي ذر عبد بن محمد، وأبي عبيد أحمد بن محمد....

قد يتميزون بكونهم مع الرواة أو مع علماء اللغة والغريب أو البلدان أو شراح الحديث لكن الرواة يذكرون كذلك مع اللغويين والبلدانيين في ضبط الألفاظ والأعلام والبلدان. كما أن علماء الرجال والأنساب واللغة والبلدان، ممن يحتكم إليهم القاضي عياض، فيما وقع فيه الوهم والخلاف من الرواة.

وفيه كذلك أسماء مؤلفين دون تسمية كتبهم، قد تعرف لهم، وقد يكون لبعضهم أكثر من كتاب في الموضوع، يتردد القارئ بينها، من أيها النقل.

أو قد تذكر أسماء الكتب دون تسمية مصنفها، ويكون لأكثر من مصنف، كتاب بهذا الاسم.

وقراءة (كتاب المشارق) كله، استيعاباً، مما يعين على ترجيح أو اطمئنان، فالقاضي عياض ممن أتقن فن التصنيف وتجويد الضبط، فليس بحيث يفوته أن يقيد مظان الاشتباه والإيهام، بما يؤمن معه اللبس، وإنما يفوت ذلك على من لا دراية له بأسلوبه في المشارق. وأول ضابط يحتاج إليه قارئ المشارق هو تمييز ما للقاضي عياض نفسه، من مساق عرضه لأقوال العلماء واختلاف الرواة، فحيثما جاء في المشارق «قال القاضي رحمه الله» فهو مما قاله وأملأه.

وفي مشتبه الكنى والأنساب لشيخه وغيرهم من الرواة والعلماء،

حيثما جاء «القاضي : الشهيد، أو أبو علي الشهيد» فهو أبو علي الصدفي.

وحيثما جاء «شيخنا أبو علي. أو : الحافظ أبو علي (انظر مثلا 367/2، 369) فهو الجياني الغساني.

وأما إذا قال : «أبو علي» دون لقب أو نسب. (1/197، 345، 351...)

فهو القالي، إسماعيل بن القاسم البغدادي

وقد ينسبه : «أبو علي القالي» في بعض المواضع.

وأباء عبيد. يميزهم في مظان اللبس :

«البكري» لأبي عبيد، عبد الله بن عبد العزيز.

«القاسم بن سلام» لأبي عبيد البغدادي، صاحب الغريب المصنف.

«الهروي» لأبي عبيد، أحمد بن محمد، مصنف الغريبين.

ومعه «الهروي» : أبو ذر عبد بن حمد، شيخ الحرم المكي» يذكره

القاضي عياض بنسبه «الهروي» عند أمن اللبس. مع رواية صحيح البخاري

في مثل هذا المساق :

(وفي الكفالة، قوله في المرتدين : «استتبهم وكفلهم عشائهم.

فأبوا فكفلهم» كذا عند الأصيلي والقابسي وعبدوس من رواية

أصحاب الفربري وهو وهم مفسد للمعنى لأنه لا معنى لـ

«أبوا» هاهنا. وصوابه ما عند النسفي وابن السكن والهمداني

والهروي : «فتابوا فكفلهم...» كما جاء في أمره بذلك أول

الحديث (14/1).

«في فضل أبي بكر : «ولكن أخوة الإسلام».

كذا للقاسي والنسفي والسجزي والهروي وعبدوس، كما جاء في سائر
الأحاديث... (22/1).

(في باب صفة الجنة والنار من كتاب الرقائق : «أخذ بعضهم
بعضاً لا يدخل أولهم حتى يدخل آخرهم، كذا للجمهور وهو
الصواب وسقطت «لا» عند المروزي والهروي وثباتها أصح ..)
367/1.

وإنما يغلب أن يجيء بكنيته المشهورة «أبي ذر» وبخاصة إذا ذكر
مع أبي عبيد الهروي في ضبط الألفاظ كقوله في حرف (الفاء مع سائر
الحروف) :

(قوله : «يغزو فئام من الناس» بكسر الفاء، معناه الجماعة،
وقيل الطائفة. قال ثابت : هو مأخوذ من الفئام وهي كالقطعة
من الشيء. وقاله بعضهم بفتح الفاء، حكاه الخليل - وهي
رواية القاسي - وأدخله صاحب العين في حرف الياء بغير
همز. وغيره يهمله. وكذا قال القاسي. وحكى الخطابي أن
بعضهم رواه : فيام، بالفتح مشدراً للياء وهو غلط. وفي المهموز
ذكره الهروي، وكذا قيد عن أبي ذر بالهمز... (144/2).

ومثله «أبو زيد»

يأتي بهذه الكنية عند أمن اللبس، مع رواية البخاري، فهو المروزي محمد بن أحمد، في مثل.

(في باب سكرات الموت : «يتبع المومن» كذا في أصل الاصيلي وغيره، ولأبي زيد : «الميت» وهو الوجه المعروف، وهي رواية الكافة) 40/1.

(في حرف لا، مفردة.

في ذكر هند : هل عليّ حرج أن أطعم من الذي له عيالنا ؟ قال : «لا، بالمعروف» كذا عند البخاري قال أبو زيد : كذا في أصل الفربري. ووجهه : لا حرج إذا أطعمت بالمعروف. وللجرجاني، وفي كتاب النفقات وعند مسلم : «لا إلا بالمعروف» وكذا عند النسفي ووجهه : نعم، إلا بالمعروف جواب : هل عليّ حرج ؟ وفي : ليس على المحصر بدل قوله : «فأما من حبسه عنر فإنه يحل ولا يرجع» كذا لجميعهم وعند أبي زيد : «لا يحل») 367/1.

(وفي باب كراهية أن تعرى المدينة : «وقال ابن زريع عن روح بن القاسم عن زيد بن أسلم عن أبيه حفصة» كذا في أصل الاصيلي. ثم غيره وكتب : «عن أمه» لأبي زيد، وكذا عند النسفي وأبي ذر) 13/1.

وهو «أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس بن ثابت، مع اللغويين بلا لبس، وغالباً ما يذكر بنسبه، كما يذكر كنيه راوي البخاري بنسبه «المروزي» فيتميزان.

٥٥٥

والمصنفون، ممن لا تذكر أسماء كتبهم في المنقول عنهم بالمشارك، قد يوجه مساق ذكرهم، غالباً إلى كتب لهم فيه، معروفة، لأهل العلم.

فالنقل مثلاً، عن :

«المازري» أبي عبد الله محمد بن علي، فيما يتعلق بصحيح مسلم، 22/2. يتجه إلى كتابه المشهور (المعلم بفوائد مسلم)، وقد صنف عليه القاضي عياض كتابه الجليل (إكمال المعلم) وعليه يحيل في غير موضع من المشارق.

وعن «ابن عبد البر، أبي عمر» فيما أشكل من أسانيد الموطأ أو معانيه، يغلب أن يكون من كتابه (التمهيد) فينظر فيه.

وعن «الداودي، والقنازعي، وابن مزين، وأبي الوليد الباجي» في تفسير مبهم أو مشكل من الموطأ، يوجه إلى كتب لهم فيه :

«المستقصية» لابن مزين يحيى بن إبراهيم.

«تفسير الموطأ» للداودي، أبي جعفر أحمد بن نصر.

«المنتقى في شرح الموطأ» لأبي الوليد الباجي سليمان بن خلف .

«تفسير الموطأ» للقنازعي، أبي المطرف عبد الرحمن بن مروان.
ومن المصنفين من اشتهرت لهم كتب يستغنى غالبا عن ذكرها، في
المجال الموضوعي للمشارك، ويأتون في نقولي منها :
«ابن فورك» أبو بكر : كتابه تأويل مشكل الحديث .
«أبو نصر الأمير، ابن مأكولا» : الإكمال.
«البكري، أبو عبيد» : معجم ما استعجم
«سيبويه» : الكتاب.
«الطحاوي، أبو جعفر» مشكل الآثار، وشرح معاني الآثار.
«سحنون» : المدونة.
«الحميدي» أبو عبد الله محمد بن أبي نصر فتوح : الجمع بين
الصحيحين.

«الأزرقى» أبو الوليد : أخبار مكة.
«الفاكهي» أبو إسحاق : أخبار مكة.
«ثابت» بن قاسم السرقسطي : الدلائل، في شرح غريب الحديث
ومعانيه.

«ابن المواز» محمد ابن ابراهيم بن زياد الاسكندراني : الموازية.
«الحري» أبو اسحاق - مع شراح الغريب : شرح غريب الحديث.
كما لا يحتاج إلى تسمية مصنفين لكتب مشهورة لهم، في المجال

الموضوعي للمشارك، مثل (الغريبين) لأبي عبيد الهروي.
و (الجمهرة) في اللغة، لأبي بكر ابن دريد.
و (العين) للخليل بن أحمد.
و (اليواقيت) في اللغة، لأبي عمر المطرز، غلام ثعلب.
أو يكتفي بذكر الكتاب ومصنفه في موضع من المشارق، يفنيه عن
التكرار، مثل : (تقويم اللسان، لابن مكّي) أبي عبد الله جعفر بن محمد
بن مكّي القيسي.
(المقصود والممدود، لابن ولاد) أبي العباس أحمد بن محمد بن
وليد.

(معجم ما استعجم للبكري) أبي عبيد.
فإذا كان للمؤلف أكثر من كتاب في (المشارك) فغالبا ما يعين
مخرج النقل، مثل :
(مسلم في الكنى، الحافظ أبو علي الفسائي في تقييد المهمل، أبو
علي القالي في البار، ثعلب في الفصيح)....
أو يذكر المؤلف، مع آخر أو آخرين يعرف بهم كتاب من كتبه،
مثل :

«الدارقطني» ذكر له القاضي عياض في خطبة المشارق، كتابه في
تصحيح المحدثين، لكنه كثيرا ما ينقل أقوالا له في مشكل الأسماء
والكنى، فنرجع، ولا أقول : قطع ونجزم، بأن النقل من كتابه (المؤتلف

والمختلف) بقرينة من ذكره مع عدد من أئمة هذا الشأن. في مثل «فصل
مشكل الأسماء والكنى في حرف الهمزة» مما في الكتب الثلاثة :

(وفيها : أسيد، بفتح الهمزة وكسر السين، جماعة منهم : أبو
بصير بن أسيد الثقفي وإسمه عتبة، وأخوه عمرو بن أسيد بن
جارية، بالجيم، هذا هو الصحيح وكذا قيده الدارقطني وعبد
الغني وأبو نصر الأمير وغيرهم. وأسيد أبوهما، من مسلمة
الفتح لكن وجدته بخط الأصيلي في قصة الحديبية في
صحيح البخاري : أبو بصير بن أسيد بضم الهمزة وفتح السين
وضبطه في نسب أخيه عمرو، بالفتح على الصواب

وتميم بن أسيد، أبو رفاعه، كذا قاله عبد الغني قال : ويقال أسد،
ويقال : أسيد، بالفتح، والضم أشهر، وبالفتح ذكره الدارقطني..) 60/1

وفي مشكل الأسماء والكنى في حرف الميم :

(والمسور، وابن المسور : حيث وقع، بكسر الميم وسكون
السين، ومجزز المدلجي بضم الميم وفتح الجيم وكسر الزاي
الأولى مشددة. كذا جاء في الأصول. وكذا قيده الجياني وابن
ماكولا وغيرهما وذكر الدارقطني وعبد الغني عن ابن
جريج أنه قال فيه : محرز، بسكون الحاء المهملة وراء أولاً
مكسورة كذا قاله الجياني وأبو عمر الحافظ في بعض نسخ
كتابيهما، والذي قيدناه عن القاضي الشهيد فيما ذكرناه عن

ابن جريج أنه إنما كان يقول فيه : مجزز. بفتح الزاي. وقال عبد الغني : الكسر الصواب. لأنه جز نواصي قوم. وعلقمة بن مجزز. وهو ابنه. مثله. وبالفتح قيده الدارقطني. ولم يذكر هو ولا غيره أنه ابنه. وإنما ذكرهما على أنهما رجلان. وهو ابنه لاشك وفي البخاري في المغازي : «وعلقمة بن محرز» بسكون الحاء المهملة وأولاهما راء مكسورة. كذا لكافة الرواة. وكذا قيده ابن السكن والحموي والمستملّي والأصيلي. وفي نسخة عن النسفي وقيده بعضهم عن القاسي : مجزز. بجيم وزاين. وهو الصواب. وكذا قاله عبد الغني والدارقطني وابن ماكولا. لكننا ضبطناه من كتاب شيخنا الشهيد أبي علي في كتاب الدارقطني. بفتح الزاي الأولى. وضبطه ابن ماكولا بكسرهما. وقد ذكرنا أنه ابن الأول وأنه الصواب.. (395/1).

ويقوى الترجيح. نصه على الضبط من كتاب شيخه الشهيد أبي علي. في كتاب الدارقطني.

والقاضي عياض. روى (كتاب المؤتلف والمختلف) للدارقطني. سماعا على شيخه القاضي الشهيد أبي علي الصدفي. عن أبي منصور المالكي عن أبي الفتح عبد الكريم المحاملي. عن الدارقطني. ونص في (الغنية 198) على أنه عارض كتابه بأصل كتاب شيخه. وكذلك سمع عليه كتابي (المؤتلف والمختلف. ومشتبه النسبة) للحافظ

عبد الغني بن سعيد (الغنية 197)

ونحو هذا من قرائن على مظان المراجع غير المنصوص عليها في
المشارك، أن يذكر في الضبط بالمد والقصر مع ابن ولاد، «ابن الأنباري»
أبا بكر، أو «أبا علي» القالي، ولهما كتابان في (المقصود والمدود).
أو يذكر في الخلاف على المهموز «الأصمعي، وأبا زيد» الأنصاري،
ولهما (كتابا الهمزتين، والهمز).

أو يذكر «أبا عبدة» معمر بن المثنى، مع شرح غريب الحديث،
وله فيه (كتاب شرح غريب الحديث).

أو يذكر في فصول الخلاف والوهم في الأنساب ابن الكلبي، ومعه
«الزبير بن بكار» وله (جمهرة نسب قریش وأخبارها) وإن احتمل النقل
أن يكون من (موفقياته) فيراجع في الكتابين، وهما مطبوعان.
والأمر أشق وأصعب، حين يتردد النقل في المشارق بين كتابين
لمصنف واحد :

أن يحكي من ذلك مثلاً : أقوالاً في الشروح اللغوية، ليعقوب، ابن
السكيت، وله كتابا (الألفاظ، وإصلاح المنطق، وكلاهما من مرويات
القاضي عياض (الغنية : 128).

أو يذكر ضبطاً لعبد الغني في مؤلف ومختلف من مشكل
الأنساب، وله كتابا (المؤلف والمختلف، ومشتبه النسبة) من مرويات
القاضي عياض كذلك (الغنية 197).

وفيما وقع من الخلاف والوهم. في حرف الهمزة مع النون. يحتج
بما حكاه عبد الملك بن حبيب في الحديث :
(قوله : « إذا خرج عمر وجلس على المنبر وأذن المؤذنون »
كذا ليحيى وجماعة غيره من أصحاب الموطأ في الحرفين.
ورواه ابن القاسم والقعنبي وابن بكير ومطرف : «المؤذن»
على الإفراد. وكذا عند ابن وضاح والصواب الرواية الأولى.
فإن ابن حبيب حكى أنه كان للنبي صلى الله عليه وسلم
ثلاثة مؤذنين يؤذنون واحدا بعد واحد. ويحتمل أن يريد من
قال : المؤذن. بالإفراد. الجنس لا الواحد) 25/1.

فهل النقل من (الواضحة. لابن حبيب) ؟ أو من (تفسير الموطأ) أو
من (كتاب المسجدين) له ؟
مراجعة هذه المصادر. إن وجدت. هي التي تعين من أيها كان
النقل.

٥ ٥ ٥

وكيفما كان الحال. فإن مراجعة نقول المشارق على ميطان
مصادرها. ضرورة منهجية. وهي لأمثالنا. وقد بعد عهدنا بمجالس العلم
والقراءة على العلماء. لا غنى عنها. لضبط هذه النقول وتحديد نهاياتها
المدرجة في طبعة المشارق. مع تواليها دون فواصل.

وذلك غير متعذر، إن كانت مظان المصادر مطبوعة أو معروفا لها موضع في خزائن المخطوطات رغم ما نكابد من فشو التصحيف والتحريف والوهم، في مطبوعات تراثنا، وفي فهارس مخطوطاته.

بعد هذا البيان المجلد لمخارج الروايات والنقول في كتاب المشارق ، أحاول أن أقدم منه هنا أقل قدر يكفي لإيضاح منهجه وسعة مجاله وطريقة تناوله وسخى مادته، رغم ما أجد من مشقة بالغة في اختيار نماذج منه دون أخرى. ومع التذكير بما نبهت عليه من خلو طبعته المولوية من علامات الشكل والترقيم التي أضعها باجتهاد، على قدر علمي.

في (باب الهمزة) بدأ بالهمزة والألف المفردتين، مما أشكال أو اختلف فيه، ثم الهمزة مع غيرها من الحروف إلى (أي ي).

مما في الهمزة والباء :

(وقوله : «ويأبرون النخل» بضم الباء وكسرها مخففة و «نخل قد أبرت» وأبر نخلا» أي يلحقونها ويذكرونها، وقد جاء مفسرا بذلك في الحديث يقال منه : أبرتها، بتخفيف الباء وقصر الهمزة، وأبرتها بالتشديد، ووقع في رواية الطبري /

أبي علي / يؤبرون بتشديد الباء، وله وجه على ماتقدم في الماضي.....)

(أبل : وقوله : «إبل مؤبلة» أي قطعاً قطعاً مجموعة. أو يكون مؤبلة، أي مرعية مسرحة للرعي والآبل الراعي للإبل. وأبلها يأبلها أبولا سرحها في الكلأ وأبلت هي أبلا، رعته قاله ثعلب، وقال الهروي : تأبلت الإبل اجتزأت بالرطب عن الماء).

(ابن، وقوله : «ما كنا نأبنه برقية» بضم الباء، أي نتهمه ونذكره ونصفه بذلك، كما جاء في الرواية الأخرى : «نظنه» وأكثر ما يستعمل في الشر. وقال بعضهم : لا يقال إلا في الشر. وقيل : يقال في الخير والشر وهذا الحديث يدل عليه. وفي الحديث الآخر : «أبنوا أهلي، وأبنوهم» كأنهما بتخفيف الباء والنون، وهو مما تقدم، أي اتهموهم وذكرهم بالسوء، ووقع في كتابي، عن الأصيلي : أبنوهم، مشدد الباء، وكلاهما صواب. قال ثابت؛ أبنوا أهلي، التآيين ذكر الشيء وتبعه، قال الشاعر :

فرّغ أصحابي المطي وأبنوا هنيذة

قال ابن السكيت : أي ذكروها، والتخفيف بمعناه، ورواها بعضهم : أنبوا، بتقديم النون، وكذا قيده عبدوس بن محمد،

ثم كتب عند أصحابنا : أبناؤا، وهو أصح. ووجدته في كتابي
عن الأصيلي، بالنقط فوق الباء، وتحتها في هذا الحرف
مشددا، وعليه بخطي علامة الأصيلي . وبالنون ذكره بعضهم
عنه، وتقديم النون تصحيف لا وجه له هنا، والتأنيب اللوم
والتوبيخ وليس موضوعه...) 12/1.

من (فصل والاختلاف والوهم في هذا الحرف) :

(ومن طواف القارن : «عن عروة : «حجبت مع أبي الزبير»
كذا لسائر رواة مسلم والبخاري وكذا سمعته على شيخنا أبي
بحر عن أبي الفتح السمرقندي في مسلم، وكذا قرأته على
شيخنا أبي محمد الخشني، وكذا عند شيخنا القاضي التميمي.
ورواه العذري في مسلم، «حجبت مع ابن الزبير» وكذا رواه
أبو الهيثم في البخاري، وهو تصحيف، والأول الصواب، إنما
أخبر عروة أنه حج مع أبيه الزبير..) 15/1.

ومما في حرف الهمزة مع التاء :

(أتى، جاء في هذه الأصول : أتى وأتى وأتيت وأتوا وأوتوا
وأتوا وأتوا، مقصور وممدود فحيثما جاء من الإتيان بمعنى
المجيء فهو مقصور الهمزة، وإذا كان من الإعطاء فممدود
الهمزة... ومما يشكل من ذلك : في باب كسوة المرأة
بالمعروف، قول علي «أتى إلي النبي / صلى الله عليه وسلم /

حلة سيرا» هذا بمد الهمزة لأنه بمعنى أعطى. و «إلى»
مشدد. وباقي الحديث يدل عليه. وفي رواية النسفي :
«بعث» بمعناه. وقد ضبطه بعضهم : «بعث إليّ» على ما لم
يسم فاعله. وهو وهم...)

(وفي باب الجلوس في أفنية الدور : «فإذا أتيتم إلى المجالس
فأعطوا الطريق حقها» كذا عندهم عن البخاري لكافة رواية
الفربري والنسفي. بالتاء هنا من الإتيان. و «إلى» حرف
الخفض والغاية. وهو وهم. والصواب ما جاء في كتاب
الاستيذان وغير هذا الموضع : «فإن أبيت إلا» بالباء بواحدة و
«إلا» حرف استثناء) 17/1.

من الهمزة مع الجيم :

(أجر . وقوله : «اللهم أجرني في مصيبتى» رويناه بالمد
للهمزة وكسر الجيم. وبالقصر وتسهيل الهمزة أوتسكينها وضم
الجيم. وقوله : «أجره الله» بالوجهين أيضا. بمد الهمزة
وقصرها. يقال : أجره الله. بالقصر يأجره. وأجره. لغتان
وأنكر الأصمعي المد. وكذلك من الإجارة للأجير أيضا . فأما
قوله : «أجرنا من أجزت يا أم هانئ» و «أجرنا أبا بكر»
فليس من هذا. هو الجوار. من : أجار يجير)

ومن الاختلاف والوهم فيه :

(في أيام الجاهلية «أن رجلا من بنى هاشم استأجر رجلا من قريش» كذا لهم وعند الأصيلي وحده : «استأجره رجل» وهو الصواب. وعليه يدل بقية الحديث...) 20/1.

في الهمزة اللام «فصل في بيان ما اشتبه في هذه الكتب / الموطأ والصحيحين / من : إلا وألا وألا وإلى وإلى. وتفسير مشكل ذلك وما اختلف فيه منه».

(اعلم أن إلا، بكسر الألف وتشديد اللام، حرف استثناء تخرج بعض ما تضمنته الجملة قبله منها، وقد تأتي بمعنى لكن وهو الذي يسميه بعضهم الاستثناء من غير الجنس، وبعضهم يسميه الاستثناء المنقطع، وبعضهم الاستدراك. وجاءت بمعنى «ولا، أيضا وبمعنى : ان لم، فأما بفتح الهمزة والتشديد، فالتوبيخ واللوم، وتأتي للعرض أيضا، وبمعنى هلا، وبمعنى أن، و (لا) زائدة بعدها، فأما بتخفيف اللام فلاستفتاح الكلام، وتأتي للعرض والتحضيض، وأما إلى فحرف غاية الانتهاء، وتأتي بمعنى في وبمعنى مع.

وإلى، هي إلى أضيفت إلى ضمير المتكلم المخبر، وتأتي، بمعنى لي، فمن ذلك حديث ابن عمر وقد أعتق مملوكا ضربه، «مالي فيه من الأجر ما يساوي هذا، إلا أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « الحديث كذا رويناه

بكسر الهمزة حرف الاستثناء. ووجهه أن يكون استثناء منقطعا، أو على ما ذكره بعد وقال بعضهم : لعله «ألا أنى» بفتح الهمزة وتخفيف اللام. حرف استفتاح. وكان هذا استبعاد الاستشهاد بهذا على قوله : «مالي فيه من أجر» وعندي أنه لا يبعد. ولا تنافر بين الفصلين. أخبر أنه لا أجر له في عتقه وأنه لم يعتقه للأجر متطوعا به. إلا للكفارة وإزالة الحرج لضربه إياه. ويكون إلا هنا بمعنى لكن. فحذف الخبر لدلالة الكلام عليه. أي فأعتقته ليكفر عني ما فعلت.. 32/1 .

(وفي حديث موسى والخضر : «ما نقص علمي وعلمك من علم الله إلا ما نقص هذا العصفور من هذا البحر» ذكر بعضهم أن إلا هنا بمعنى ولا. أي ما نقص علمي ولا علمك ولا ما أخذ من البحر العصفور شيئا من علم الله. أي أن علم الله لا يدخله نقص. وقد قيل في قوله تعالى : «وما كان لمومن أن يقتل مومنا إلا خطأ» نحو هذا وإنما هو عند المحققين استثناء من غير الجنس. بمعنى لكن.

قال القاضي رحمه الله : وهذا غير مضطر إليه. إذ معنى الحديث على لفظه وصحة الاستثناء على ظاهره صحيح بين. وأولى مما ذكر وأصح. وإنما المقصود بالحديث التمثيل لعدم النقص. إذ ما نقصه العصفور من البحر لا يظهر لرائيه فكأنه

لم ينقص منه، فكذلك هذا من علم الله، أو يكون راجعا إلى المعلومات، أي أن ما علمت أنا وأنت من جملة المعلومات لله التي لم يطلع أحدا عليها في التقدير، والتمثيل للقلة والكثرة كهذه النقطة من هذا البحر، وذكر النقص هنا مجاز على كل وجه، محال في علم الله تعالى ومعلوماته في حقه، وإنما يتقدر في حقنا ويدل على هذا قوله في الرواية الأخرى : «ما علمي وعلمك وعلم الخلائق في علم الله إلا مقدار ما غمس هذا العصفور منقاره. وكذلك قوله : «لن تمسه النار إلا تحلة القسم» محمول على الاستثناء عند الأكثر وعبرة عن القلة عند بعضهم، على ما نفسره في حرف الحاء، وقد يحتمل أن يكون إلا هنا بمعنى، ولا، على ما تقدم، أي ، ولا مقدار تحلة القسم..33/1.

قوله : «كل عمل ابن آدم له إلا الصيام فإنه لي» قال الطحاوي : هو استثناء منقطع معناه، لكن الصيام لي، إذ ليس بعمل فيستثنى من العمل المذكور، وكذلك قال غير واحد : إنه ليس بعمل وإنما هو من فعل التروك، وهذا غير سديد، وهو عمل بالحقيقة من أعمال القلوب وإمساك الجوارح عما نهيت عنه فيه، وأما قوله «فإنه لي» قيل : لكونه من الأعمال الخفية الخالصة، أي خالص لا يدخله سمعة ولا رياء، إذ لا يطلع

عليه غالباً. بخلاف غيره من الأعمال، والأظهر في هذا الحديث أنه أشار إلى معرفة الأجور، وأن أجور عمل ابن آدم له معلومة مقدرة. كما قال آخر الحديث : «الحسنة بعشر إلى سبع مائة، إلا الصوم فأجره غير مقدر وإنما ذلك إلى الله تعالى يوفيه بغير حساب 35/1

(وفي حديث حذيفة في الفتن، «إني لأعلم الناس بكل فتنة، وما بي إلا أن يكون رسول الله عليه السلام أسراً إليّ في ذلك شيئاً لم يحدثه غيري، ولكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : كذا الحديث، كذا في الأصول كلها، قال الوقشي : الوجه حذف إلا وبه يستقل الكلام.

قال القاضي رحمه الله : هو مساق الحديث وما يدل عليه مقتضاه، أي ما اختص علم ذلك بي، لأن النبي صلى الله عليه وسلم أسراً جميعه إليّ، ولكن لما ذكره من أن النبي صلى الله عليه وسلم قال وهو في مجلس فيه غيره، فماتوا وبقي هو وحده، ولقوله في الحديث الآخر : «نسيه من نسيه» وقد يخرج للرواية وجه، أن يكون قوله : «وما بي» من عذر في التحدث بها والإعلام إلا ما أسراً إليّ صلى الله عليه وسلم من ذلك مما لم يعلمه غيري، ولعله حدّ له أن لا يذيعه أو رأى ذلك من المصلحة..) 36/1.

من حرف الهمزة والميم ،

(أ م ا : جاءت في هذه الأصول : إما بالكسر. وأما بالفتح، وهما مختلفان، وفي مواضع منها إشكال. فأما إما المكسورة فتأتي للتخيير والشك وللتقسيم وللإبهام، وهي بمعنى أو، في أكثر معانيها، وحكى بعضهم أنها حرف عطف، ولا يصح ، لدخول حرف العطف عليها، وبعض بني تميم يفتح همزتها في هذا الباب، وأما المفتوحة الهمزة: فأما التي للاستئناف وتفسير الجمل، وهي «أن» دخلت عليها ما، فأدغمت فيها، فمما وقع مما يشكل منها في هذه الأصول، قوله : «إما لا» وقع هذا اللفظ في الصحيحين في مواضع بكسر الهمزة وتشديد الميم، وهو هكذا صحيح، و «لا» مفتوحة عند أكثرهم، وكذا ضبطناه عن شيوخنا وعن جمهور الرواة، ووقع عند الطبري / أبي علي/ «إما لي» مكسور اللام، وكذا ضبطه الأصيلي في جامع البيوع، والمعروف فتحها، وقد منع من كسرها أبو حاتم وغيره، ونسبوه إلى العامة، لكن هذا خارج، جائز على مذهب كثير من العرب في الإمالة وأن يجعل الكلمة كلها كأنها كلمة واحدة. وقد رواه بعض بني تميم التي ذكرنا أنهم يفتحون همزة إما التي للتخيير، ومعنى الكلمة : إن كنت لا تفعل كذا فافعل غيره، و «ما» صلة لان، كما قال الله سبحانه : «فإما

ترين من البشر أحدا» واكتفوا بذكر «لا» عن ذكر الفعل. كما
تقول : الق زيدا وإلا فلا. أي : فدع لقاءه إن لم. ترده...).

ومما جاء في فصل الاختلاف والوهم، في هذا الحرف، الهمزة
والميم، في الأصول الثلاثة :

(... قوله في الحديث : «مرحبا بأم هانئ» ويروى : «يا أم هانئ»
والروايتان فيها معروفتان صحيحتان. بالباء والياء، والياء هنا أكثر
استعمالا... وقوله : «وذكر بنت الحارث بن كريز فقال : وهي أم عبد الله
بن عامر بن كريز» كذا لهم . وهو وهم، ليست بأمه بل هي زوجته
خلف عليها بعد مسيلمة، وأبوها الحارث، عم زوجها، ولو كانت أمه لكان
أبوه إذن تزوج بنت أخيه، ولم يكن ذلك من مناحج العرب 39/1.

ومن حرف الهمزة مع النون :

(فصل في بيان مشكل ما وقع فيها من : إِنْ وَأَنْ وَإِنْ وَأَنْ. وما
اختلف فيه من ذلك...)

(اعلم أن هذه الصيغة جاءت في كتاب الله وحديث رسوله /
عليه الصلاة والسلام / وأصحابه وكلام. العرب وأشعارهم،
بألفاظ مختلفة ولمعان كثيرة : فإن، بالكسر والتشديد، حرف
تأكيد ويكون بمعنى نعم وبفتح الألف مشددة، للتأكيد أيضا،
وهو أعم من المكسورة، وإنما تكسر لخمس قرائن : إذا جاءت
مبتدأة، أو بعد القول والحكاية، أو كان في خبرها لام

التأكيد، أو إذا وقعت بعد الاسم الموصول، أو بعد القسم، وقد فتحها بعضهم هنا، وأصله كله أن يأتي ما بعدها مبتدأ أو في معناه.

وتأتي أن أيضا المفتوحة المشددة، بمعنى لعل وإذا كانت مكسورة الهمزة مخففة، كانت جحدا بمعنى، ما، وتكون زائدة بعد ما النافية، وبمعنى الذي، ومخففة من الثقيلة فترفع ما بعدها، ومن العرب من ينصب بها، وتكون شرطا.

وأن، مفتوحة مخففة، تكون بمعنى أي / كذا، ولعلها : كي / وتنصب الفعل بعدها وتكون معه اسما، وتكون زائدة بعد لما، وتأتي بمعنى من أجل 41/1.

(قوله : «حتى يظل الرجل إن يدري كم صلى» كذا لجمهور الرواة والأشياخ، بكسر الألف وهو الصواب، ومعناها هنا ما يدري وضبطه الأصيلي بالفتح، وابن عبد البر وقال : هي رواية أكثرهم، قال : ومعناها لا يدري، وليس بشيء، وهو مفسد للمعنى، لأن «إن» هنا المكسورة بمعنى ما النافية والجملة في موضع خبر «يظل» وفي رواية ابن بكير والتنيسي : «لا يدري» مفسرا. وكذا ذكره البخاري في حديث التنيسي. وكذا لرواة مسلم في حديث قتيبة. وعند العذري هنا «ما يدري» وكله بمعنى، وبالفتح، إما أن تكون مع فعلها

بمعنى اسم الفعل وهو المصدر، ولا يصح هنا، أو بمعنى : من أجل، ولا يصح هنا أيضا، بل كلاهما يقلب المعنى المراد بالحديث، وهذا على الرواية الصحيحة : «يظل» بالظاء المفتوحة، بمعنى يصير، وأما على رواية من رواه : «يضل» بالضاد، أي ينسى ويسهو أو يتحير، فيصح فتح الهمزة فيها بتأويل المصدر ومفعول ضل، أي : يجهل درايته وينسى عدد ركعاته، وبكسر الهمزة، على ما تقدم.

قوله : فهل لها أجر إن تصدقت عنها ؟ بكسر الهمزة وهو الوجه، على الشرط، لأنه يسأل بعد عن مسألة لم يفعلها، بدليل سياق الحديث ومقدمته، فلا يصح إلا ما قلناه، ولو كان سؤاله بعد أن تصدق عنها لم يصح إلا النصب، بمعنى : من أجل صدقتي عنها، لكنه لم يكن كذلك، وفي الموطأ : فهل ينفعها أن أتصدق عنها ؟ وهذا بين في الاستقبال

(وقوله : إنك إن تذر ورثتك أغنياء» بالوجهين : الكسر على الشرط، والفتح على تأويل المصدر وتركهم أغنياء، وأكثر روايتنا فيه الفتح، وقال «ابن مكى في كتاب تقويم اللسان» : لا يجوز هنا إلا الفتح، وفي الحديث نفسه : «إنك أن تخلف» بالفتح، كذا رواه في الموطأ القعنبي، ورواه ابن القاسم : «إن» بالكسر، وذكر بعضهم أنها رواية يحيى بن يحيى، والمعروف

ليحيى، ولغيرهما : «لن» باللام وكلاهما صحيح المعنى على ما تقدم. فأما قوله فيه : «ولعلك أن تخلف» فهذا بالفتح، ولا يصح غيره...

(وفي حديث الغار : «إن كنت تعلم أننا فعلت ذلك ابتغاء وجهك» معناه أنك تعلم. فأوقع الكلام موقع التشكيك، ومثله قوله : «لئن قدر الله علي ليعذبني» الصورة صورة الشك هنا أيضا عند بعضهم. والمراد التحقيق واليقين، وفي هذا الحديث تأويلات تأتي في حرف القاف وفي الضاد. وهذا الباب يسميه أهل النقد والبلاغة بتجاهل العارف، وبمزج الشك واليقين، ومنه قوله تعالى : «وإنا وإياكم لعلى هدى أو في ضلال مبين»... 45/1.

من الهمزة والواو :

(أون، قوله : «هذا أوان وجدت انقطاع أبهري» أي حين وجدته، ووقت وجدته، والأوان الزمان والوقت، مفتوح الهمزة، وضبطناه في النون هنا بالوجهين : الفتح على الظرف، والضم على خبر المبتدأ فأما ضمه فعلى إعطاء خبر المبتدأ حقه من الرفع، ووجه نصب فعلى الظرف والبناء لإضافته إلى مبني وهو الفعل الماضي، لأن المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد، وهو في التقدير مرفوع بخبر المبتدأ، وغلط ابن مكّي المحدثين في رفع أوان، ولم يقل شيئا...) 51/1.

(فصل منه، في : أو كذا بالإسكان، أو كذا، بالفتح : فاعلم أنه متى جاءت هذه الصيغة على التقرير أو التوبيخ أو الرد أو الإنكار أو الاستفهام، كانت مفتوحة الواو، وإذا جاءت على الشك أو التقسيم أو الإبهام أو التسوية أو التخيير، أو بمعنى الواو على رأي بعضهم، أو بمعنى بل أو بمعنى حتى أو بمعنى إلى، وكيف كانت عاطفة، فهي ساكنة، فمما يشكل من ذلك في هذه الأصول، قوله في حديث سعد حين قال : إني لأراه مومنا فقال عليه السلام : أو مسلما، هذه بسكون الواو، على معنى الإضراب عن قوله والحكم بالظاهر، كأنه قال : بل قل مسلما، ولا تقطع بإيمانه فإن حقيقة الإيمان وباطن الخلق لا يعلمه إلا الله، وإنما تعلم الظاهر وهو الإسلام، وقد تكون بمعنى التي للشك، أي لا تقطع بأحدهما دون الآخر، ولا يصح فتح الواو هنا جملة، ومثله.... وأما قوله في حديث ما يفتح من زهرة الدنيا : «أو خير هو؟» فهذا بفتح الواو لأنه على جهة التقرير والرد، وهي واو الابتداء قبلها ألف الاستفهام، ومثله قوله في الحديث الآخر : «أو في شك أنت يا ابن الخطاب؟» على جهة التوبيخ والتقرير، وكذلك : «أو ما طفت بالبيت؟» على جهة الاستفهام، وكذلك في الأشربة : «أو مسكر هو؟» على الاستفهام، وكذلك «أو

تعلم ما النكير؟» كله على الاستفهام، وكذلك قوله : «أو قد فعلوها؟» وقوله : «أو أملك إن نزع الله منك الرحمة؟» على طريق التوبيخ. ورواه مسلم : «وأملك» بغير ألف الاستفهام. ومثله : «أو لم يعلم أبو القاسم أول زمرة تدخل الجنة؟» على التقرير. ومثله قوله : «أو قد كان ذلك؟» أو فتح هو؟» على الاستفهام. وفي حديث الصلاة : «في الكعبة أو في زواياها؟» كذا رواه العذري بهذا اللفظ والضبط على الاستفهام. وكذلك قوله «أو هبلى؟... أو جنة واحدة هي؟» الأولى على التوبيخ والثانية على التقرير والإنكار. كل هذا بفتح الواو. ومن روى منها من الرواة شيئاً بالسكون فهو خطأ مفسد للمعنى مغير له. وقد رواه بعضهم «أو هبلى» وليس بشيء وقوله : «تبكين أو لا تبكين فما زالت الملائكة تظله» الحديث. بسكون الواو. وقد يكون هذا شكا من الراوى في أى الكلمتين قال، أو يكون على طريق التسوية للحالين، أي سواء حالاك في ذلك... والأول أظهر»..... 52/1

ومما في المشارق من فصل فيما جاء في الاختلاف والوهم في هذا الحرف :

(... وفي رفع الصوت بالإهلال : «أمرنى أن أمر أصحابى أو من معى أن يرفعوا أصواتهم بالتلبية أو الإهلال». كذا ليحيى

وأبي مصعب وغيرهما. وعند القعنبى «ومن معى» والأول الصواب لأنه جاء على الشك من الراوى. كيف قال له. وفي دخول الكعبة في حديث ابن عمر : «فأخبرني بلال وعثمان بن أبي طلحة» كذا عند بعضهم عن مسلم. وللکافة «أو عثمان» على الشك من الراوى. وهو الصواب والشك هنا من غير ابن عمر. إذ الثابت عن ابن عمر أنه إنما سأل بلالا من طرق كثيرة. لا عثمان...

قوله في المرضع والحامل : «إذا خافتا على أنفسهما» كذا للأصيلي وأبي ذر. وعند الحموي وبقيتهم «أو الحامل» والصواب الأول بدليل بقية الحديث. أن يجعل أو هنا للتسوية فيستقيم الكلام ويكونا بمعنى... قوله في كتاب مسلم «وذكر أن أصحاب النار خمسة.. إلى قوله : وذكر البخل أو الكذب» كذا في روايتنا عن الخشنى عن الطبرى. وفي بعض نسخ مسلم. وروايتنا عن الباقيين : «والكذب» ورجح بعض المتكلمين الرواية الأولى وقال : به تصح القسمة لأنه ذكر : الضعيف، والخائن، والمخادع - الذين وصفهم - ثم ذكر البخل أو الكذب. ثم ذكر الشنظير. فهؤلاء خمسة. وبواو العطف يكونون ستة.

قال القاضي رحمه الله : وقد تصح عن العدة مع واو العطف. وأن يكون الوصفان من البخل والكذب لواحد جمعهما. كما قال : «الشنظير الفحاش» فوصفه بوصفين أيضا. والشنظير مفردا هو السيء الخلق. وقيل : الفاحش القلق. وسنذكره... 53/1

ومن فصل الاختلاف والوهم. في الهمزة مع الياء :
(... في حديث خديجة وورقة : «فقلت : أي عم. كذا ذكره مسلم. وقال البخاري : «فقلت له يا ابن عم» قال بعضهم : وهو الصواب.

قال القاضي رحمه الله : لا يبعد صحة الرواية الأخرى. وأن تدعو ورقة بذلك لسنه وجلالة قدره.
في حج أبي بكر : «آخر سورة نزلت خاتمة النساء» كذا لكافة الرواة. ولا بن السكن : «آية» وهو الصواب» 57/1.

٥ ٥ ٥

وبالهمزة مع الياء، تنتهي الألفاظ في هذا حرف الهمزة. ويليه فصل فيما ذكر في هذا الحرف في هذه الكتب من أسماء المواضع والبقع من الأرض. ضبط فيه نطقا وموضعا: الأبواء، الأبطح، الأثاية، أجم، أحد، الأخشبان، أذرح، أذريجان، الأراك، أروان، أريس، وادي الأزرق، أطم، الملم أصبهان، أضاة، الأفراق، الأسواف، إهاب، الأهواز، أوطاس، غدير

أشطاط، إيلياء، أيلة الأعماق، ذات أنواط، إرمينية، أساف ونائلة. وذكر ما فيه منها اختلاف ضبط أو راوية. منه مثلا :

(ألملم : من المواقيت. كذا قيده الأصيلي وغيره في باب دخول مكة بغير إحرام، ولا بن السكن «يلملم» بالياء وكذا هو في الموطأ وغير هذا المكان من الصحيحين، وهما صحيحان : جبل من جبال تهامة على ليلتين من مكة - والياء فيه بدل من الهمزة، وليست الهمزة مزيدة، أصبهان : سمعناه من كافتهم في «حديث الدجال» فيها وفي غيرها، بفتح الهمزة، وقيدها أبو عبيد البكري بكسرهما، وأهل خراسان يقولونها بالفاء مكان الباء، الأفرانق : بفتح الهمزة وبالفاء عند كافة شيوخنا وضبطه بعضهم بالكسر، كأنه جمع فرق، اسم موضع من أموال المدينة وحائط من حوائطها، وبالفتح ذكره البكري.. إيلياء، بكسر أوله، ممدود : بيت المقدس، وقيل معناه بيت الله، وحكى أبو عبيد البكري بالقصر أيضا، ولغة ثالثة : إياء بحذف الياء الأولى وسكون اللام، وهو الأقصى أيضا، قال الله تعالى : «إلى المسجد الأقصى» وجاء في الحديث «مسجد الأقصى» على الإضافة.

أيلة : بفتح الهمزة، مدينة معروفة بالشام على النصف ما بين فسطاط مصر ومكة، على شاطئ البحر من بلاد الشام، قاله

أبو عبيدة، وقال محمد بن حبيب : أيلة هي شعبة من رضوى
وهو جبل ينبع بين مكة والمدينة، وهو غير المدينة
المذكورة ...» 57/1 - 59.

يليه (فصل مشكل الأسماء والكنى في حرف الهمزة) بدأه بهذا
الضبط الجامع لما في الهمزة مع الباء :

(كل ما وقع في هذه الكتب من الأسماء من : أبي، وابن
أبي، فهو بضم الهمزة وفتح الباء، منهم أبى بن كعب، وعبد
الله بن أبى بن سلول، المنافق، وابنه، وأبى بن العباس بن
سهل، وليس فيها بخلاف ذلك إلا واحد في كتاب مسلم، وهو
عمير مولى أبي اللحم، هذا بهمزة مفتوحة ممدودة وباء، اسم
فاعل من أبى.....

(ووردت في هذه الكتب «أبي فلان» كنية، أو بمعنى والدي ،
كثيرا. وقع في مواضع منها إشكال، وفي بعضها اختلاف وجب
بيانها، منها في كتاب مسلم في حديث عروة في الحج : «ثم
حججت مع أبى الزبير، أي والدي الزبير كذا لعامة الرواة،
الزبير بدل من أبي وليس بكنية وكان عند العذري وأبي
الهيثم : «مع ابن الزبير» وهو خطأ : عروة قاله إنه حج مع
أبيه، ومثله في فضائل القرآن حديث أم سلمة «قال، فقلت
لأبي عثمان» وقائل هذا عن أبيه، معتمر، وهو مذكور في سند

الحديث، فهو بدل لا كنية، ومثله في حديث حذيفة بن اليمان : «ما منعني أن أشهد بدرا إلا أنني خرجت أنا وأبي حسيل» فحسيل مرفوع، بدل من أبي، وليس بكنية، فحسيل هو اسم والد حذيفة.... وفي كتاب الطب : «جابر بن عبد الله : رُمي أبيُّ يوم الأحزاب على أكحله فكواه رسول الله صلى الله عليه وسلم» كذا للسجزي بضم الهمزة وفتح الباء، وعند العذري والسمرقندي «أبي» بفتح الهمزة وكسر الباء، وهو وهم والصواب الأول بدليل الحديث الذي قبله : «بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أبيُّ بن كعب طبيبا فقطع منه عرقا ثم كواه» ولأن والد جابر لم يدرك يوم الأحزاب، استشهد بأحد في خبر مشهور... 59/1.

(فصل منه : وبهز بن أسد، بفتح الهمزة والسين، ومثله مُعَلَّى بن أسد، وأسد خزيمة، والحليفان أسد وغطقان وعكاشة بن محصن أحد بني أسد بن خزيمة، وعطاء بن يسار عن رجل من بني أسد، وأم يعقوب امرأة من بني أسد، وذكر في نسب فاطمة بنت أبي حبيش بن أسد، والحولاء بنت تويت بن حبيب من بني أسد - وفي الرواية الأخرى : امرأة من بني أسد، وكذلك في حديث ابن عباس وابن الزبير : «فأثر التويتات والأسمات... وقوله : أبطنا من بني أسد» هؤلاء من

قريش. وفي الحديث الآخر «حي من بني تميم ومن بني أسد» وفي حديث سعد : «فأصبحت بنو أسد تعزرنى على الإسلام» هؤلاء كلهم. فيها. بفتح السين. ومن عداهم فيها : أسد. بسكونها. من اليمن. ويقال : أزد. بالزاي. والسين أفصح. منهم : «ابن اللبية رجل من الأزد» وهم أزد شنوءة وفي حديث شعبة : «سمعتُ رجلاً من الأزد يقال له مالك بن بحينة» وفيها «والمراغة حي من الأزد» 62/1

ومن

(فصل الخلاف والوهم....)

(وقع في كتاب مسلم «محمية بن جزء : رجل من بني أسد» كذا لهم. وصوابه : من بني زبيد... وعند البخاري في باب هدايا العمال. في ذكر ابن اللبية : «ان رجلاً من بني أسد» بفتح السين وهو خطأ. إنما هو أسد. بالسين ساكنة. والزاي على ما تقدم وكذا جاء على الصواب في غير هذا الموضع عند البخاري ومسلم وغيرهما... وفي الحج : «أول دم أضعه دم آدم بن ربيعة» كذا في رواية /حديث/ حماد بن سلمة في كتاب مسلم. قال الدارقطني : وهو تصحيف. وصححه الزبير بن بكار وقال غيره : اسم ابن ربيعة هذا. إياس. وقيل : حارثة. وقيل : تمام كان مسترضعاً في هذيل فأصابه حجر

في حرب كانت بينهم وبين بني ليث، وهو يحبو أمام البيوت، فرضخت رأسه، وفي الحديث الآخر عند مسلم : «دم ابن ربيعة» ولم يسمه، كذا للكافة. وسقط «ابن» عند بعضهم، وهو خطأ..).

(فصل منه وفي باب «وجوه يومئذ ناضرة» : «نا ابراهيم بن سعد عن أبي شهاب» كذا وجدته في كتابي من صحيح البخاري، كنية، مصلحا بخطي، وهو وهم، والله أعلم ممن هو، وفي سائر الأصول والمعروف : «عن ابن شهاب» وهو الصحيح - وحديث أبي شهاب في الباب قبله بغير خلاف - وفي رواية ابن السكن : «عن الزهري» مبينا... وفي الموطأ، في باب فدية من حلق قبل أن ينحر : «حميد بن قيس، عن مجاهد أبي الحجاج، عن ابن أبي ليلى» كذا لابن وضاح، ومما أصلحه، وهو الصواب، وعند يحيى بن يحيى «مجاهد بن الحجاج» وهو وهم، ولم ينسبه مطرف ولا ابن بكير ولا القعنبي، وهو مجاهد بن جبر، أبو الحجاج، وفي باب علامات النبوة «فنزل على أمية بن خلف أبي صفوان» كذا لكافتهم، وللمروزي : «ابن صفوان» وكذا في كتاب القابسي وعبدوس وصوابه «أبي صفوان» وفي حديث فاطمة بنت قيس : «فشرفني الله بأبي زيد، وكرمني

بأبي زيد» كذا للمروزي فيهما ولبقية الرواة «بابن زيد»
فيهما. وكلاهما صحيح. هو أسامة بن زيد. ويكنى بأبي
زيد... 65/1.

(فصل منه في الغيلة : «عن جدامة بنت وهب أخت عكاشة
بن محصن» كذا في نسخ مسلم قيل لعله «بنت وهب. أخي
عكاشة» على قول من يقول إنه وهب بن محصن. إلا أن
تكون أختا له من أم وقيل : عكاشة بن وهب. غير عكاشة بن
محصن. وكلاهما أسدى.... وفي كتاب الحدود في البخاري :
«جرحت أخت الربيع إنسانا» كذا لجميعهم وهو وهم. وصوابه
«الربيع» بإسقاط أخت. وكذا للأصيلي على الصواب. وخط
على «أخت» وكذا جاء في غير هذا الموضوع. وفي حديث
الشهداء من رواية عبد الحميد بن بيان : «أشهد على أخيك»
أنه زاد في هذا الحديث. كذا للجلودي. ولغيره «أشهد على
أبيك» وهو الصواب. كما جاء في حديث زهير قبله. في
الموطأ في الحج «عن أبي مرة مولى أم هانئ امرأة عقيل»
كذا عند يحيى وهو غلط. وصوابه ما للرواة «أخت عقيل»
وكذا رواه ابن وضاح. وفي قبله الصائم : «أن عاتكة أخت
سعيد بن زيد» كذا لرواة الموطأ. وعند يحيى «ابنة سعيد بن
زيد» وهو وهم. وعند ابن وضاح : «ابنة زيد» وأراه أصلحه

وأسقط سعيد. أو هو موافق للصواب... 67/1

(فصل منه... وفي باب السفر قطعة من العذاب : «نا عبد الله بن مسلمة وإسماعيل بن أبي أويس أبو مصعب» كذا للجلودي والكسائي. وعند ابن ماهان : «نا عبد الله بن مسلمة وابن أبي الوزير» مكان إسماعيل. قالوا : والأول الصواب. قال عبد الغني بن سعيد : لا أعلم لمسلم رواية عن ابن أبي الوزير. ولا هو ممن أدركه. وقد روى البخاري عن رجل عنه....

وفي سورة «لم يكن» : «نا أحمد بن أبي داود أبو جعفر المنادي. نا روح» كذا في جميع النسخ. قال أبو عبد الله الحاكم : قاله البخاري. وإنما اسمه «محمد» وكذا سماه ابن أبي حاتم. وفي باب الملائكة : «نا ابن شهاب عن أبي سلمة والأغر عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : إذا كان يوم الجمعة...» كذا لهم. وعند أبي الهيثم وحده : «والأعرج» مكان الأغر والصواب الأول. قال الجياني : الحديث مشهور لأبي عبد الله الأغر... 69/63/1.

٥ ٥ ٥

بعده. فصل مشكل الأنساب. مما في الكتب الثلاثة الأمهات . في حرف الهمزة وما يليها من الحروف إلى الياء. على ترتيب حروف المعجم

كذلك. عند المغاربة. وأوله. هذا الضبط الجامع :

(كل مافيه «الأيلي» فبفتح الهمزة بعدها ياء ساكنة باثنتين تحتها. منسوبون إلى أيلة. مدينة بالشام. منهم : هارون بن سعيد الأيلي. ويونس بن يزيد الأيلي. وعقيل بن خالد الأيلي. وطلحة بن عبد الملك الأيلي. وليس فيها «أبلى» بضم الهمزة والباء بواحدة. وقد يشتبه به عبد الله بن حماد الأملي. بهمزة ممدودة وميم مضمومة. ذكره البخاري. ينسب إلى أمل من مدن طبرستان. وفيها الأزدي. ساكن الزاي. وقد يكتب بالسين أيضا. منهم : أحمد بن يوسف الأزدي. وسعيد بن يزيد الأزدي. وزياذ بن الربيع الأزدي. وجرير بن حازم الأزدي. وعبد الله بن بحنة الأزدي. وعقبة بن صهبان الأزدي. وعلى الأزدي - عن ابن عمر. ويحيى بن مالك الأزدي المراغي - قاله مسلم : ومراغة حي من الأزد - وهذبة بن خالد. وهو هذاب بن خالد أيضا. الأزدي هؤلاء كلهم بالزاي ساكنة ويقال فيهم بالسين ساكنة. منسوبون إلى أزد. وكذلك جاء في نسب عبد الله بن بحنة. بالسين ساكنة. في باب سجدتي السهو عند الأصيلي. وهو بالزاي عند عبدوس. وعند بعضهم عن القابسي بفتح السين وهو خطأ. وأما الأسدي. بفتح السين منسوب إلى أسد قریش أو أسد خزيمة.

فعكاشة بن محصن الأسدي . و... و... و... هؤلاء كلهم بفتح السين. وأما حنظلة الكاتب الأسدي. فبسكون الياء مصغرا مضموم الميم. وأسيد في تميم. وقاله بعض رواة مسلم عن ابن الحذاء : الأسدي وهو وهم.

ويشتبه بالأزدي. الأودي. بواو ساكنة مكان الزاي. قبيل من مذحج. منهم عبد الله بن إدريس الأودي وأبو قيس الأودي. هو وأبوه المذكوران في الصحيحين. وعمر بن ميمون الأودي. و... و... هؤلاء كلهم بالواو ويشتبه به محمد بن عبد الله الأرزي. بضم الهمزة والراء بعدها. ثم زاي مشددة. ويقال فيه الرزي أيضا) ومضى يضبط حركة الهمزة. في كل نسب مبدوء بها. 7069/1

بعده (فصل الاختلاف والوهم في أنساب هذا الحرف) ومما جاء في المشارق :

(ذكر فيها : زييد الإيامي. وطلحة الإيامي. بكسر الهمزة قبل الياء باثنتين تحتها مخففة. كذا عند الأصيلي وكثير من الرواة. ومنهم من يفتح الهمزة. وكله وهم. وضبطه الأصيلي مرة. والطبري والهروي والنسفي والعذري : «اليامي» بغير همز. وهو الصواب. وهو قول الحفاظ وأصحاب الضبط. ويام : بطن من همدان. وكثيرا ما يقول فيه الشيوخ الوجهين....

(وفي شيوخ مسلم : هذبة بن خالد الأزدي. وكذا نسبه البخاري في تاريخه ونسبه ابن عدى : القيسي. بالقاف. وقال البخاري في نسب أخيه أمية بن خالد الأزدي من بنى قيس. قال القاضي رحمه الله : وليس نسبه قيسيا هنا لقيس عيلان. إنما هو من قيس بن توبان بن سهيل بن الأسد بن عمران بن عمرو بن عامر. وفي كتاب مسلم «النواس بن سمعان الأنصاري» كذا في جميع النسخ. في باب البر والإثم. قال الحفاظ : وهو وهم. إنما هو كلابي. وكذا ذكره في غير هذا الموضع ، هو وغيره ورفع النسابون إلى كلاب...

وقوله في حديث الإيمان والإسلام. قال مسلم : «أبو زرعة كوفي من أشجع ، اسمه عبيد الله» كذا عند كافة شيوخنا . وفي بعض النسخ : «من النخع» وكلاهما وهم. وكذلك قوله في اسمه : عبيد الله. وصوابه أن اسمه «هرم بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلي» من بجيلة. هذا قول البخاري. وقال يحيى بن معين : اسمه عمرو بن جرير. ولا يجتمع مع أشجع ولا مع النخع» 70/1 - 71.

٥ ٥ ٥

وهنا ينتهي باب الهمزة مع غيرها من الحروف وقد أطلت النقل ولم أتجاوز هذا الحرف الأول من حروف المعجم. فلأنقل من أواخر

الحروف. بعد بضع مئات من الصفحات. لنرى مستوى التناول والتقضي والنظر. ما بين الأبواب المتقدمة منها. والمتأخرة.

(اللام مع الواو : فصل في معاني لو. ولولا. ولوما).

اعلم أن لو تأتي غالباً في كلام العرب لامتناع الشيء لامتناع غيره. كقوله: «لو كنت راجماً بغير بينة رجمتها» «ولو تأخر لزدتكم» «ولو استقبلت من أمرى ما استدبرت ما سقت الهدى ولحللت» وقد تأتي بمعنى إن. كقوله تعالى : «ولو أعجبتكم» وعليه يتأول الحديث : «لو كنت تريد أن تصيب السنة فاقصر الخطبة» وتأتي للتقليل. كقوله : «ولو بشق تمر» و «التمس ولو خاتماً من حديد» وتأتي لو بمعنى هلا. كقوله : «لو شئت لتخذت عليه أجراً» قال الداودي : معناه. هلا اتخذت ؟ وهذا التفات إلى المعنى لا إلى اللفظ. ولو ليست بمعنى هلا. وإنما تلك لولا. وقوله : «إن لو تفتح عمل الشيطان» أي أن قولها واعتياد معناها يظهر الطعن على القدر ويفضي بالعبد إلى ترك الرضى بما أراده الله. لأن القدر إذا ظهر بما يكره العبد قال : لو فعلت كذا لم يكن كذا. وقد مر في علم الله أنه لا يفعل إلا ما فعل ولا يكون إلا الذي كان؛ وقول البخاري : «ما يجوز من اللو». يريد ما يجوز من قول لو كان كذا كان كذا فأدخل على «لو» الألف واللام التي للعهد. وذلك غير

جائز عند أهل العربية إذ لو حرف. وهما لا يدخلان على الحروف. وكذلك عند بعض رواة مسلم : «فإن لوا تفتح عمل الشيطان. منون. والصواب مأللجمهور... وقد جاءت في الشعر مثقلة الواو كقوله :

إن ليتا وإن لؤا عناء

وذلك لضرورة الشعر .

(وأما لولا، فكلمة تأتي لذكر السبب المانع أو الموجب إذا كان لها جواب. وهذا أحسن من قول من قال من النحاة : إنها لامتناع الشيء لوجوب غيره فإنها قد تأتي لوجوب الشيء لوجوب غيره. ولا امتناع الشيء لامتناع غيره. فأما امتناعه لوجوب غيره. فكقوله : «لولا الهجرة لكنت امرأة من الأنصار» «ولولا حدثان قومك بالكفر لأتممت البيت على قواعد إبراهيم» وكثير مثله. وتأتي بمعنى هلا إذا كانت بغير جواب. كقوله تعالى : «فلولا نفر من كل فرقة» وكقوله / صلى الله عليه وسلم / في حديث معاذ : «فلولا صليت بسبح اسم ربك» وقوله في حديث خبير «لولا امتعتنا به» وقد تكون هنا «لا» زائدة وكذلك إذا لم تحتج إلى جواب - ولوما مثلها في الوجهين وسنذكرها بعد - وأما مجيئها لوجوب لشيء لوجوب غيره. فكقوله :

لولا الله ما اهتدينا

ولولا المال الذي أحمل عليه في سبيل الله ما حميت لهم من أرضهم شبرا»
و «لولا بنو إسرائيل لم يخنز اللحم» و «لولا حواء لم تخن امرأة زوجها»
وأما مجيئها لامتناع الشيء لامتناع غيره. فكقوله عليه السلام : «لولا أن
أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك لكل وضوء. ولم أتخلف عن سرية» و
«لولا أن يقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكتبتها : الشيخ والشيخة...»
ومثله قوله تعالى : «ولولا أن يكون الناس أمة واحدة لجعلنا»
الآية.. 364/1

(حرف لا مفردة : كلمة لا تأتي : نفيًا. وتبرية وتأتي بمعنى ما نفيًا
محضًا. وتأتي زائدة في الكلام. وقوله : «لا رقية إلا من عين أو حمة»
قال الخطابي : معناه لا رقية أشفى وأنجح منها. قوله «لا صلاة لجار
المسجد إلا في المسجد» قال علماؤنا والكافة : أي كاملة. وقال غيرهم :
صحيحة. قوله : «لا صلاة لمن لم يقرأ فاتحة الكتاب » هي عند كافة
العلماء : أي صحيحة. وعند بعضهم : كاملة.... وقوله في المال : «وما لا.
فلا تتبعه نفسك» أي مالا يجيئك عفوا فلا تحرص عليه. وقوله : «إما لا»
ذكرناه في حرف الهمزة. وقوله : «لا جرم» ذكرناه في حرف الجيم. 366/1
(فصل الاختلاف والوهم....

قوله في تفسير قوله / تعالى / «قل لأزواجك إن كنتن تردن
الحياة الدنيا» «لا عليك أن تستعجلي حتى تستأمري أبوبك»
كذا لجميعهم هنا. وعند النسفي : «أن لاتستعجلي» وهو

الصواب، كما جاء في الباب بعده، وهو صواب الكلام وينقلب
المعنى بسقوطها....

(قوله في الحادة : «فلا، حتى تمضي أربعة أشهر...» و «لا» هنا
نهى عما سئل عنه قبل ذلك من الكحل لها، ونفى جواز
ذلك...

في الرؤيا، قوله : «إن كنت لأرى الرؤيا لهى أثقل على من
الجبل... إلى قوله : فما كنت لأباليها» كذا لكافة الرواة. وعند
ابن القاسم : «لا أباليها» وهو وهم....

«قوله : «لا يزني الزاني وهو مومن» قيل : لا، هنا نافية، أي
غير كامل الإيمان وقيل هي للنهي، أي : لا يزن مومن،
والأول أظهر، وقد ذكرناه في حرف الهمزة وما قيل فيه من
غير هذا ... 366/1.

ومن حرف الميم:

(فصل ما : أعلم أن مافي لسان العرب وفي كتاب الله
وحديث نبيه عليه السلام، تأتي لمعان شتى، وتكون حرفا
وتكون إسما، فإذا كانت إسما كانت موصولة بمعنى الذي،
وموصوفة نكرة تدخل عليها رب، وللتعجب، وللإستفهام،
وللجزاء، وتكون حرفا : نافية، وكافة لعمل ان، وللحصر،
والتحقيق بعد ان، وزائدة، وللإبهام، والتهويل، أو التحقير،

وتأتي بمعنى الصفة.

فمن ذلك قوله : «ما أنا بقارئ» يحتمل أن تكون ما النافية. فنفى عن نفسه المعرفة حينئذ بانقراءة وأنه أمي لم يقرأ ولم يكتب كما كان عليه السلام ويحتمل أنها استفهامية. لما قال له : اقرأ» قال له : «ماذا أقرأ ؟ والأول أظهر. لاسيما لأجل الباء، وفي حديث الخضر : «مجيء ما جاء بك» كذا ضبطناه غير منون الهمزة. عن أبي بحر. أي مجيء طلب شأن جاء بك وتكون «ما» على هذا اسما وكان عند غيره من شيوخنا منونا. وتكون «ما» حرفا. ومعناه : مجيء أمر عظيم جاء بك. على الاستعظام والتهويل : فليل : هي هنا زائدة. وقيل صفة. كما قيل «لأمر ما تدرعت الدروع» وكما قال :

يا سيدا ما أنت من سيد

وقوله : «ما هو بداخل علينا أحد بهذه الرضاة» ما. هنا نافية. وقوله في الذي يهم في صلاته : «لن يذهب عنك حتى تنصرف وأنت تقول : ما أتممت صلاتي» كذا في جميع الأصول في الموطأ. قال الكنانى : أظنه : قد أتممت صلاتي.

قال القاضي رحمه الله : المعنى في الرواية صحيح. والمعنى مراغمته الشيطان بذلك. أي أنني وإن لم أتممها على ما توسوس به يا شيطان فإن ذلك محمول عني فلا أبالي

بك، وهذا إنما يجوز له عند العلماء المحققين إذا طرأ عليه الشك بعد التمام. فأما في نفسها / أي الصلاة / فيلغى الشك ويبنى على اليقين. وقد بينا هذا في «كتاب التنبيهات المستنبطة» وقوله : «إن كان الرجل ليسلم ما يريد إلا الدنيا. فما يسلم حتى يكون الإسلام أحب إليه من الدنيا وما عليها» أي ما يتم إسلامه ويدخل قلبه حتى يستبصر فيه لله. وليست حتى هنا للغاية لكنها بمعنى إلا. وقوله : «ما السرى يا جابر» ؟ ما هنا استفهامية. أي أي شيء أسرى بك. وأوجب سراك ؟ وقوله في باب لعن الشراب : «لا تعلنوه. فوالله ما علمت إنه يحب الله ورسوله. صلى الله عليه وسلم» ما هنا بمعنى الذي. وإن بعده مكسورة مبتدأ.

وفي بعض الروايات «فوالله إني لقد علمت» 371/1.

(فصل في الاختلاف والوهم :

قوله في حديث سلمة : «فلما كان بيننا وبين الماء ساعة» كذا لهم. وعند الهوزني : «المساء» مكان الماء. وهو وهم الأول صوابه. وعليه يدل الحديث. قول ابن عباس : «ذهب بما هنالك» كذا للأصيلي. ولغيره : «ذهب بها هنالك» بالهاء. والأول أصح...

(في باب التشهد. قول أبي موسى : «ما تعلمون كيف تقولون

في صلواتكم» كذا في جميع نسخ مسلم، وفي كتاب أبي داود
«أما تعلمون» وقيل : هو الوجه، وكل صواب صحيح
المعنى... (372/1)

(الميم مع النون، فصل في الفرق بين من ومن في هذه
الكتب، وبيان ما أشكل واختلفت فيه الرواية : اعلم أن من،
بالفتح، من الألفاظ المبهمة، ولا تأتي إلا اسما، ولا تقع إلا
لمن يعقل، ويليهما الفعل ولها ثلاثة معان الشرط والاستفهام،
وتأتي خبرا موصولة بمعنى الذي ولا تنفك في معانيها الثلاثة
من تقدير الذي وهي في الشرط والجزاء مستفرقة لعموم
جنس ما وقعت عليه، والاسم بعدها مرفوع....

(وأما من، بالكسر، فحرف جر لا يليه إلا الاسم المجرور به،
وله معان أشهرها وأبينها التبعية، ولا ينفك أكثر معانيها
من شوب منه، وتأتي من مكان البدل، تقول : كذا من كذا،
أي بدله . وقيل ذلك في قوله عز وجل «لجعلنا منكم ملائكة»
أي بدلكم، فمن التبعية قوله عليه السلام : «حبب إلي من
دنياكم ثلاث، والحياء من الإيمان، وكذا وكذا من الإيمان،
وثلاث من النفاق، وليس منا من فعل كذا، ولم أر عبقريا من
الناس» في أحاديث لا تنعد.

والمعنى الثاني : البيان وتمييز الجنس. وهو كثير أيضا. كقوله : «ويل للأعقاب من النار. ونعوذ بالله من فتنة المسيح... ومن كذا ومن كذا. ولا أحد أحب إليه المدحة من الله. ولا أصبر على أذى من الله. ولا أغير من الله» ومنه : «كان أجود من الريح المرسلة» وقوله : «وما أنت أعلم به مني» وقوله :

وتصبح غرثى من لحوم الغوافل

(ومن معانيها ابتداء الغاية. ومنه قوله : «منك وإليك» أو : سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم. وحكى قوم من النحاة أنها تأتي لانتهاى الغاية من قولهم : رأيت الهلال من خلال السحاب. وقد يقال هذا في قوله عليه السلام : «كما ترون الكوكب الدرى الغابر من الأفق» وهذا غير سديد عندي. بل هو على الأصل في الابتداء. أي ابتداء ظهوره إلى من خلل السحاب.

ومن معانيها تأكيد العموم والاستفراق. كقوله : «مامنكم من أحد إلا سيكلمه ربه. وما من أحد.. وما من نفس منقوسة إلا كتبت شقية أو سعيدة. وبعضهم يسميها هنا زائدة كقوله : ماجاءني من أحد. أي أحد.. وأبى ذلك سيبويه وقال : **قولك** : مارأيت أحدا أو ماجاءني أحد قد يتأول أنه أراد واحدا

منفردا، بل جاءه أكثر فإذا قال : من أحد، أكد الاستفراق والعموم وارتفع التأويل، هذا معنى كلامه، ومن هذا المعنى قوله : «توضئوا من عند آخرهم» انه للاستفراق وتأكيد العموم و«ليس من البر أن تصوموا في السفر».

ومن معانيها استيناف كلام غير جنس الأول واستفتاحه والخروج عن غيره، كقول عائشة، وأثبتت على سودة ثم قالت : «من امرأة فيها حدة» وقول مسلم : «نقدم الأخبار التي هي أسلم وأنقى من أن يكون ناقلوها أهل استقامة» من، هنا، لا ابتداء الكلام واستفتاحه وتأتي بمعنى على، كما قال تعالى : «ونصرناه من القوم» أي عليهم، وفي الحديث : «اقرأوا القرآن من أربعة، سماهم، أي على أربعة، وقد تكون من، هنا، على بابها من ابتداء الفاية، أي اجعلوا ابتداء أخذكم وقراءتكم من سماعكم منهم، كما قال في الحديث الآخر : «خذوا» وفي الآخر : «استقرئوا» فمما يشكل ويوهم من هذه الألفاظ في هذه الأصول قوله : في حديث وفد ربيعة : «ونخبر به من وراءنا» هذا بفتح الميم بغير خلاف، وقوله في الحديث : «وأخبروا به من وراءكم» كذا هو في رواية ابن أبي شيبه بالفتح، وفي رواية ابن مثنى وابن بشار «من وراءكم» بالكسر، ومنه قوله : «إني لأنظر من ورائي كما

أبصر من بين يدي» هذان بالكسر والفتح ورويناها جميعا على الاسم والحرف، وفي كتاب البخاري في باب الخشوع في الصلاة ، «إني لأراكم من بعدي، ومن بعد ظهري» بالكسر عند الرواة، وسقط للمستملي لفظة بعد. فعلى قوله من بعدي، أي من وراء، وكذلك من بعد ظهري كما تقول : من وراء ظهري، وكذلك على قوله : من ظهري. وقد يحتمل أن تكون من، هنا، بمعنى في، كما تقدم من معاني من.

قوله : «لو اجتمع عليهم من بين أقطارها» بفتح الميم. وعن ابن مهران من أقطارها...

وفي الشروط في خبر الحديبية، أن أبا بصير «قدم على النبي صلى الله عليه وسلم من منى» كذا لأكثر الرواة وعند الأصيلي وأبي الهيثم «مومنا».

قول عائشة : «ولم تحلل أنت من عمرتك» احتج به من قال أن النبي صلى الله عليه وسلم تمتع بالعمرة إلى الحج. وعندنا أنه أفرد، ومعنى من عمرتك، أي بعمرتك، أي تفسح حجتك كما فعل عمر، وقيل : معنى من عمرتك من حجتك.

قول ابن عمر : «إن قوما ليأخذون من هذا المال ليجاهدوا ثم لا يجاهدون، كذا لأكثرهم وعند الأصيلي «مني» وهو الوجه، بدليل قوله : «فنحن» أحق بماله. وقوله في باب نزول النبي

صلى الله عليه وسلم «من الغد يوم النحر وهو بمنى» كذا لجميعهم، وصوابه : «من الغد من يوم النحر» أو : «الغد من يوم النحر» كما جاء في غير هذا الباب (1)....

وقوله : «ناوليني الخمرة (2) من المسجد وأنا حائض» أي قال لي ذلك من المسجد، لا أنه تناوله إياها من المسجد.

قول حاطب في تفسير الممتحنة : «إني كنت امرءاً من قریش ولم أكن من أنفسهم» كذا في جميع النسخ هنا. ومعناه، من عدادهم ومن جملتهم. كما قال في غير هذا الباب : «ملصقا فيهم» وقوله في قضاء رمضان / حديث عائشة/ «الشغل من رسول الله صلى الله عليه وسلم» أي من أجله .

وقوله : «إنما الرضاعة من المجاعة» ويروى : «عن المجاعة». قوله في باب من أكل حتى شبع «ثم جعل منها قصعتين» كذا لابن السكن وللنسفي «منه» وعند الباقرين فيها : «قصعتين»

(1) وجاء في الوهم والاختلاف، في اللام مع الياء : (في حديث عائشة في الحج : «هذه ليلة يوم عرفة» كذا لهم، وعند المروزي : هذه الليلة يوم عرفة، وهو صحيح جائز على مذهب العرب في قولهم الليلة ليلة الهلال، يريد الليلة يوم عرفة لكنهم قالوا : كل ليلة قبل يومها، إلا في ليلة عرفة فهي بعده) 369/1.

(2) الضبط، بالضم وسكون الميم، من المشارق، وقال : هي كالحصير الصغير من سف النخيل، يضفر بالسيور ونحوها، بقدر الوجه والكفين، وهي أصغر من المصلى يصلى عليها. سميت بذلك لأنها تستر الوجه والكفين من برد الأرض وحرها. فإن كثرت عن ذلك فهي حصير. قاله أبو عبيد (خ م ر)

قوله : «لا يفرق مومن مومنة» رواه العذري : «مومن من مومنة» أي لا يبغيضها. و «من» هنا زائدة مكررة وهما، والله أعلم. والصواب سقوطها كما للجماعة» 381/1 - 384

٥ ٥ ٥

وفي مشكل الأسماء والكنى من هذا الحرف - الميم - تعقب ماوقع منه في الأصول الثلاثة (395/1 - 400) ثم أفرد فصلا خاصا. «فيمن اسمه محمد أو في نسبه : 403-4.1» قبل أن ينتقل إلى فصل «مشتبه الأنساب ومشكلها في هذا الحرف : 405-403» وبه ينتهى الجزء الأول من المشارق. ويبدأ الثاني بحرف النون مع سائر الحروف. ثم ما بعده حتى باب الياء. وختم هنا بما نصه :

(قال القاضي أبو الفضل عياض رحمه الله تعالى : وإذا انقضت رسوم الحروف على مرتبناه. فلنعج على ما قبل وعدناه من بيان أمور مشكلة بقيت في هذا الكتاب. في جملة كلام وجمع ألفاظ لم يقتصر إشكالها على كلمة واحدة ولا لفظة مفردة فيدخل تحت ضبط الحروف. ورتبناه على ثلاثة أبواب كما نبهنا عليه أول الكتاب)

٥ ٥ ٥

واختيار ما أنقله من هذه الأبواب. نموذجا ومثلا. أشق وأعسر؛ ففيها من نوادر النكت وجلائل الفوائد وغرائب التنبيهات على غوامض

ومشكلات وأوهام مما في صحاح الآثار. ما ينبغي أن يقرأ كله.
فلأقتصر على مسألتين أو ثلاث من كل باب، كيفما اتفق، على
سبيل المثال.

(1) من الباب الأول : في الجمل التي وقع فيها التصحيف
أو طمس معناه التغير والتلفيف) والضبط من اجتهادي على قدر
علمي.

(... وفي كتاب الصيد من حديث أبي ثعلبة : «أكل كل ذي
ناب من السباع حرام» كذا رواه يحيى، ولم يتابعه أحد على
هذا اللفظ في الحديث من أصحاب الموطآت، كلهم يقولون
فيه : «نهى عن أكل كل ذي ناب من السباع» وكذا أصله
ابن وضاح، وإنما اللفظ الأول من حديث أبي هريرة الذي
بعده.

وفي حديث العمرة : «لكن الفضل أن يهل من الميقات الذي
وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم، وهو أبعد من التنعيم»
كذا عند يحيى، وأصله ابن وضاح : «أو ما هو أبعد من
التنعيم» وكذا في رواية أحمد بن سعيد الصدفي عن عبيد
الله.. وفي باب المتعة : «نهى عن متعة النساء يوم خيبر،
وعن لحوم الحُمُر الإنسية» كذا وقع هذا الحديث في الموطأ
والبخاري ومسلم، من جميع الطرق، قالوا : فيه تقديم

وتأخير ووهم. فإن المتعة إنما حرمت بمكة. صحيحه تأخير لفظ خبير، وهي رواية جماعة عن سفيان : «نهى عن المتعة، وعن لحوم الحمر يوم خبير» فاختصت خبير بتحريم الحمر. قال القاضي رحمه الله : وقد صححت هذه الرواية الأولى أيضا. وهو الصواب إن شاء الله. فإن تحريم المتعة بخبير كما ورد في الحديث، ثم أحلت بعد ذلك للضرورة والرخصة بمكة. بدليل قوله : «فأذن لنا، ثم حرمت بعد، فيكون تحليلها مرتين وتحريمها مرتين... 309/2

وفي يمين الرجل بطلاق ما لم ينكح، في الرجل يقول لامرأته أنت الطلاق وكل امرأة أنكحها طالق. وماله صدقة إن لم يفعل كذا. فحنت «قال مالك : أما نساؤه فطلق كما قال. وأما قوله : كل امرأة أنكحها» كذا في الأصول : «نساؤه» وقال بعضهم : صوابه امرأته كما جاء في أول المسألة.

قال القاضي رحمه الله : ويخرج مافي الأصل، أي أن اليمين إنما تلزمه في نساؤه التي يملك إذا خصص ذلك. بخلاف إذا عم كما قال في المسألة بعدها... 310/2.

وفي باب ميراث الصلب. قوله /مالك/ «الأمر المجتمع عليه عندنا والذي أدركت عليه أهل العلم ببلدنا : أن ميراث الولد من والدهم أو والدتهم إذا توفى الأب أو الأم وترك أولادا

رجالا ونساء فللذكر مثل حظ الأنثيين فإن كن نساء فوق اثنتين فلهن ثلثا ما ترك» إلى آخر المسألة. كذا هي عند يحيى بن يحيى وابن بكير ومن وافقهم : وقال ابن وضاح : ا طرح عندنا. فليس فيه اختلاف بين الأمة.

قال القاضي رحمه الله : وما في الأم صحيح لوجوه : أحدها أنه ليس قوله «عندنا» مما يوجب الاختلاف فيه. ويكون قوله : عندنا. وأنه أدرك عليه أهل العلم. تأكيدا لما قاله غيرهم واتفقوا عليه. والثاني. أن اتفاق الأمة فيه غير موجود. بل فيه الخلاف. وقوله في الباب : «فإن كان مع بنات الابن ذكر هو من المتوفى بمنزلتهن. إلى قوله : لكن. إن فضل بعد فرائض أهل الفرائض فضل. كان ذلك الفضل لذلك الذكر ولمن هو بمنزلته ومن هو فوقه» كذا في الموطئات. وكذا رواه يحيى بن يحيى وابن بكير وابن القاسم.

وأنكر سحنون قوله «ولمن هو فوقه» وطرحه ابن وضاح. وزيادة هذا اللفظ وهم. لأن من فوقه هنا بنات وقد استوعبن فرضهن المسمى. فكيف يرد عليهن بالتعصيب مع من دونهن. وهن أهل تسمية ولاحظ لهن بعدها. إذ لسن بعصبة ولا يشركن عصبة. وكذلك حكم بنات الابن مع من تحتهن إذا لم

يكنُ بنات لصلب... 311/2

وفي باب المرور في المسجد : «فليأخذ على نصالها بكفه لا يعقر بكفه مسلماً» كذا للأصيلي. وسقط «بكفه» الأولى. للقاسي وعبدوس وغيرهما. وثبت الأول وسقط الآخر لبعضهم. وهو الوجه، وغيره وهم.

وفي كتاب التفسير حديث الخضر : «فانطلقا بقية ليلهما ويومهما» كذا وقع هنا. وفي رواية الحميدي : «فانطلقا بقية يومهما وليلتهما» على القلب، وهو الصواب ووجه الكلام بدليل قوله بعد : «فلما أصبح» وفي الرواية الأخرى : «حتى إذا كان من الغد....»

وقوله : اللهم عليك بقريش. وسمى فيهم عمارة بن الوليد، ثم قال : فلقد رأيته صرعى يوم بدر. ذكر عمارة بن الوليد هنا غلط ووهم بين والمعروف عند أهل الأمر والسير أن عمارة لم يحضر بدرًا، وأنه توفي بجزيرة من أرض الحبشة، وكان النجاشي سحر له ونفخ في إحليله سحرا لتهمة لحقته عنده، فهام على وجهه مع الوحش. وفي كتاب مسلم فيه، وهم آخر وقد ذكرناه في حرف العين في قوله : عقبة بن الوليد... 312 / 2.

٥ ٥ ٥

فصل فيما جاء من ذلك في الأسانيد..

(... وفي حديث جابر في الشفاعة، حديث ابن جريج : «أنا أبو الزبير أنه سمع جابرا يسأل عن الورود» وساق الحديث. تعقبه بعضهم على مسلم، وقال هو موقوف من كلام جابر لا يدخل في المسند، إذ لم يجر / في المطبوعة : يجرى / فيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم.

قال القاضي رحمه الله : ومسلم إنما أدخله في المسند لصحة إسناده وأنه قد جاء فيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم من غير روايته عن جابر، وجاء مسندا من طرق ولا تتعدد من غير رواية جابر، وقد ذكره ابن أبي خيثمة عن جابر وفيه : «فسمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : فينطلق بهم» فدخل بهذه اللفظة في المسند فأدخله مسلم في المسند لشهرة رفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، ولأن جابرا قد أجرى فيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم في غير موضع. والصحابي متى ذكر حديثا فيه ذكر النبي صلى الله عليه وسلم، حمل على المسند، قال فيه : سمعت، أو رأيت، أو قال لي، أو عن النبي صلى الله عليه وسلم، ولم يقله فلا تعقب على مسلم فيه.. 345/2

٥ ٥ ٥

(2) من الباب الثاني : «في ألفاظ وجمل في هذه الأصول يحتاج إلى تعريف صوابها وتقويم إعرابها، وتفهم المؤخر من المقدم من ألفاظها، وبيان إضممارات مشكلة، وعلى ما يعود المراد بها».

(... وفي ترجمة البخاري في باب «كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم. وقول الله تعالى : «إنا أوحينا إليك» الآية. في «قول الله الوجهان الكسر والضم. فالضم على الابتداء، والكسر عطف على «كيف» وهي في موضع خفض. كأنه قال : باب كيف كان.. وباب معنى قول الله، أو الحجة بقول الله أو ذكر قول الله. وقد ثبت فيها «باب» في رواية غير الأصيلي وأنكر أبو مروان ابن سراج الكسر في قول الله. وقال ، لا يصح أن يحمل على الكيفية لقول الله تعالى ولا وكيف كلام الله تعالى.

وما قاله صحيح مع إسقاط «باب» فلا يبقى إلا الرفع بالابتداء والعطف على المبتدأ الآخر قبله وهو : كيف كان بدء الوحي. ومعلوم أن هذه الترجمة لم يقصد فيها الخبر عن صفة قول الله، وإنما قصد بها الحجة لإثبات الوحي 354/2.

(وقوله : «السلام عليكم دار قوم مؤمنين» بنصب دار. على الاختصاص لا على النداء المضاف. وقوله : «إنا هذا الحي من ربيعة»

بالنصب على الاختصاص والخبر فيما بعده من الحديث ... 355/2 .
(وقوله : «أتجزى إحدانا صلاتنا» منصوب، مفعول بـ : تجزى ،
ومعناه : أنقضها ؟....

(وقوله : «فسقوا الناس» بالرفع على البدل من الضمير في
سقوا، وهو مذهب البصريين في هذا، ويكون على ما لم يسم
فاعله على اللغة الأخرى في تقديم ضمير الجماعة.
وقوله : «من لا يرحم لا يرحم» أكثر ضبطهم فيه الضم على
الخبر.. 359/2

(وقوله : «أهل الجنة ثلاثة : ذو سلطان إلى قوله : ورجل رحيم
رقيق القلب لكل ذي قربى ومسلم وعفيف ومتعفف»
الحديث صوابه على هذه الرواية «ومسلم» بالخفض، عطف
على ذي قربى، وإلا فسد التقسيم وصارت الثلاثة أربعة. وقد
أسقط بعضهم في روايته لفظ «مسلم» وبعضهم أثبتته وأسقط
الواو العاطفة بعده، فصح التقسيم، وقد بينا ذلك في الباب
قبله 2 / 361.

(وقوله : «لا تشرف يصيبك سهم» كذا لهم، وهو الصواب، وعند
الأصيلي : «يصبك» بالأسكان وهو خطأ وقلب للمعنى وفساد.
(وقوله : «فدعني فلاضرب عنقه» بفتح الباء باللام،
وإسكانها بالعطف. ورواه بعضهم «فلاضرب» بفتح اللام

للتأكيد، وضم الباء - 2 / 362.

(... ذكر في هذه الأصول، «عبد الله بن أبي ابن سلول»
يجب أن يكتب ابن سلول بالألف، ويجرى إعرابه على
إعراب عبد الله، كيف جاء، لأنه بدل من عبد الله، لا نعت
لأبي أبيه / في المطبوعة : ابنه / لأنها أم عبد الله على قول
أكثرهم. وعلى من قال إنها أم أبي، فيصبح كتبه بغير ألف
ويكون «ابن» مخفوضا، نعتا له... 360/2 - 361

وكذا : «حدثنا محمد بن يحيى بن أبي عمر» ومثله إعراب
ابن هنا تبع لمحمد كيف جاء، بدل منه، أبو عمر كنية أبيه
لا كنية جده، وكذا... وكذا... ومثل هذا مما يتفقد في هذه
الأصول وغيرها، ويتجنب فيها اللحن وتقص الهجاء.

(وفي قتل أبي جهل : «أنت أبا جهل» كذا الرواية وكذا ذكره
البخاري في رواية زهير... وهو صحيح فصيح على النداء،
أي : أنت هذا القتل الذليل يا أبا جهل على وجه التقرير
والتوبيخ والتشفي... 361/2.

«وقوله : «منزلنا إن شاء الله إذا فتح الله الخيف حيث تقاسموا
على الكفر» الخيف بالرفع خبر منزلنا، ووجدته في بعض
أصول شيوخنا «الخيف» بالنصب، وكأنه تأول أنه مفعول بـ
«فتح» ويجعل الخبر فيما بعده، فهو خطأ، وليس لـ «فتح» هنا

مفعول، وإنما معناه حكم وكشف وأظهر. والخيف بنفسه هو
الموضع الذي تقاسموا فيه على الكفر، يريد في صحيفة
مقاطعة بني هاشم. وسقطت لفظة «إذا فتح الله» عند ابن
ماهان...362/2

وقوله «غرة» عبداً ووليدة صوابه تنوين غرة، وإتباع عبد ووليدة
وإعرابها على البدل لا على الإضافة وقد رواه أكثر المحدثين
والفقهاء بغير تنوين على الإضافة وقد ذكرناه في حرف
الغين.

وقوله : «كنا لا نأكل من لحوم بدننا فوق ثلاث منى» كذا في
حديث ابن جريج عند مسلم، ومعناه : فوق ثلاث ليال أيام
منى، وقصد الأيام لتضمن الليالي لها، قال العرجي ،
مانلتقي إلا ثلاث منى حتى يفرق بيننا النفر

364/2

٥ ٥ ٥

ومن فصل في بيان إضمارات مشكلة.

(قوله في البخاري في كتاب الاعتصام، وقول معاوية في
كعب الأحبار «انه أصدق الذين يحدثون عن الكتاب وان كنا
لنبلو عليه الكذب» قيل الهاء في «عليه» عائدة على الكتاب
لاعلى كعب، لأن كتبهم قد غيرت، وكان هذا أنزه عن
الكذب.

قال القاضي رحمه الله تعالى : وعندي أنه يصح أن يعود على كعب أو على حديثه وإن لم يقصد الكذب أو يعتمد عليه إذ ليس بشرط في الكذب عند أهل السنة... بل إخبار الخبر بخلاف ما هو عليه وليس في هذا تجريح لكعب بالكذب

366/2

(وقوله : في باب أم الولد : «فنظر النبي صلى الله عليه وسلم إلى ابن وليدة زمعة فإذا هو أشبه الناس به فقال : هو لك يا عبد بن زمعة» الهاء في به، عائدة على عتبة المذكور أول الحديث، كما جاء مبينا آخر الحديث : «لشبهه».

بعتبة. 2 / 366

وفي حديث الإسراء أنه «رأى أربعة أنهار تخرج من أصلها» كذا جاء في مسلم، ولم يتقدم على ما يعود الضمير، والمراد أصل سدره المنتهى، وكذا جاء مبينا في البخاري 2 / 369

وفي باب الزكاة على الزوج : «نا الأعمش حدثني شقيق عن عمر بن الحارث عن زينب امرأة عبد الله... قال : فذكرته لأبراهيم فحدثني إبراهيم عن أبي عبيدة» الحديث. قائل «فذكرته» هو الأعمش، وقد وقع مبينا في رواية ابن السكن. وفي باب خرص التمر : «وأهدى ملك أيلة للنبي صلى الله عليه وسلم بغلة بيضاء وكساه بردة» الكاسي هنا النبي عليه

الصلاة والسلام، والهاء عائدة على ملك أيلة وهو المكسو وقد جاء مبينا في غير هذا الحديث، ويدل عليه في هذا الحديث قوله : «وكتب له ببحرهم» وأن هذا كله فعل النبي صلى الله عليه وسلم 2 / 370

وفي آخر باب العتق / بالبخاري / حديث ابن وهب : نا مالك بن أنس قال، وأخبرني ابن فلان عن سعيد المقبري «قائل هذا كله ابن وهب وابن فلان الذي أخبر عنه، هو ابن سمعان، كنى عنه لضعفه، هذا قول بعضهم.

قال القاضي رحمه الله : ويظهر لي أن الذي كنى عنه إنما هو البخاري لا ابن وهب، لأن ابن وهب صرح باسمه في كتبه، فلما وجد البخاري حديثه عن مالك ثم استشهاده به بعده، جاء بسنده كما ذكر ابن وهب، لكنه كنى عنه إذ حديثه ليس من شرط كتابه، ولم يعلقه ولا استشهد به في شيء من كتابه، فخشي إن تركه مصرحا باسمه في المسند مع مالك، مما ينتقد عليه إدخاله، فكنى عن اسمه ليزيل الاعتراض عليه بذلك 2/371

٥٥٥

ومن (فصل : في التقديم والتأخير الذي يستقيم الكلام بمعرفته، في بعض ألفاظ هذه الأصول)

(... وقوله : «قال : بين كل أذانين صلاة ثلاثا لمن شاء» / في الصحيحين / «ثلاثا» هنا مقدم بعد، أي قال ثلاث مرار هذا الكلام، على عادته صلى الله عليه وسلم في التأكيد، وإدخاله متوسطا يوهم ويشكل وفي الرواية الأخرى ما يفسره، قوله : «مرتين، ثم قال في الثالثة : لمن شاء.... 376/2

(قول عمر : «من رمى جمرة العقبة ونحر هديا إن كان معه فقد حل» كذا لكافة رواة يحيى بن يحيى وابن بكير ورده ابن وضاح : «من رمى جمرة العقبة ونحر هديا إن كان معه ثم حلق أو قصر.... 377 / 2

(وقوله في حديث الموصي أهله بحرقه : «فأخذ منهم ميثاقا ففعلوا ذلك به وربى» كذا في مسلم قيل فيه تقديم وتأخير، وصوابه : فأخذ منهم ميثاقا وربى، ففعلوا ذلك» وكذا ذكره البخاري، وقد ذكرناه في حرف الراء واختلاف الروايات والتلاوات فيه 378 / 2

ه ه ه

(3) ومن الباب الثالث : في إلحاق ما بتر من الحديث أو بيض للشك فيه أو لعله أو نقص منه وهما، مما لا يتم الكلام إلا به، ولا يستقل إلا بإلحاقه).

(... وفي باب الأمر بالوتر : «كان ابن عمر يسلم بين

ركعتين والركعة في الوتر» كذا في الأصول عن يحيى .
وثبت في كتاب شيخنا ابن عتاب «والركعة» لابن وضاح
وحده وسقط لغيره عن يحيى. وهي ثابتة لابن بكير.
والصواب إثباتها.

وفي صلاة المسافر قوله : «صلاة الأسير مثل صلاة المقيم» زاد
في رواية ابن المشاط : «إلا أن يكون مسافرا» وعند ابن
وضاح يريد إلا أن يكون مسافرا وسقطت هذه الزيادة كلها
لأكثر الرواة وبالحاقها تتم المسألة ... 380/2

(وفيه أفراد الحج من رواية أبي الأسود : «وأهل رسول الله
صلى الله عليه وسلم بالحج. فأما من أهل بعمره فحل. وأما
من أهل بالحج أو جمع الحج والعمرة فلم يحلوا حتى كان
يوم النحر» كذا ليحيى وأبي مصعب وابن القاسم. وعند
القعنبي : «وأهل رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحج. فأما
من أهل بالحج أو جمع له الحج والعمرة» وسقط له ما بين
ذلك. وإثباته الصواب. وهو بمعنى ما في حديثه من الباب
بعده. وما في حديث عروة أيضا وحديث القاسم 380 / 2.

(وفيه «وسئل عن المتوفى عنها زوجها. قال ابن عباس : آخر
الأجلين» وكذا عند يحيى والقعنبي وزاد ابن القاسم وأبو
مصعب : «وهي حامل» وهو مفهوم السؤال وتمام
المسألة 2 / 381

(وفي ميراث الجد : «جاءت الجدة إلى أبي بكر تسأله ميراثها» كذا في الموطئات. وعند ابن وضاح : «الجدة للأب» وهو أبين وأوجه...

(وفي باب «إذا حضر العشاء وأقيمت الصلاة فابدءوا بالعشاء» كذا ذكره بهذا اللفظ البخاري ومسلم. وما في معناه من الروايات التي ذكرها عن أنس وابن عمر. وقد زاد فيه موسى بن أعين في حديث أنس زيادة حسنة. فقال : «إذا وضع العشاء وأحدكم صائم فابدءوا به قبل أن تصلوا» .

قال القاضي رحمه الله : وإلى الصائم ومن في معناه من المحتاج إلى الطعام. يرجع معنى الحديث...

(وفي آخر باب وجوب القراءة : «وافعل في صلاتك كلها» كذا لهم. وتمامه «وافعل ذلك في صلاتك كلها» وكذا لابن السكن. كما جاء في سائر الأبواب. وهو الصواب. وفي باب صلاة النساء خلف الرجال. قوله : «لكي ينصرف النساء. قبل أن يدركهن من الرجال» كذا في جميع النسخ. وتمامه : «أن يدركهن المتعجلون من الرجال أو من ينصرف من الرجال» كما جاء في الباب قبله.... 383/2

(وفي التوحيد. عن عائشة : «الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات. فأنزل الله تعالى على النبي صلى الله عليه وسلم :

«قد سمع الله. قول التي تجادلُك في زوجها» هذا طرف من حديث اختصره / البخاري / وأدخل منه موضع حاجته. وتماه في كتاب البزار وغيره من المصنفين : «قالت عائشة : الحمد لله الذي وسع سمعه الأصوات. جاءت خولة تشتكي زوجها إلى النبي صلى الله عليه وسلم. فخفي عليه أحيانا بعض ما تقوله فأنزل الله تعالى ...» وذكر الآية 386/2 (وفي باب ما قيل في لواء النبي صلى الله عليه وسلم : «أن قيس بن سعد الأنصاري. وكان صاحب لواء رسول الله صلى الله عليه وسلم. أراد الحج فرجل» وتم الحديث هنا وقطعه. وهو طرف من حديث ذكر البخاري منه ما يوافق الترجمة وترك بقيته. فأشكل على من لم يعرف الحديث حتى حار بعض الشارحين في تفسيره حيرة وتكلف له شروحا غريبة. ونص الحديث وتماه : «فرجل أحد شقي رأسه. فقام غلام له فقلد هديه. فنظر قيس وقد رجل أحد شقي رأسه فإذا هو قد قلد هديه. وأهل بالحج ولم يرجل شق رأسه الآخر» وإنما اختصره البخاري إذ ليس ذلك مسندا. وإنما هو من فعل قيس ورأيه. وليس من شرط كتابه. فذكر من الحديث ما هو من شرط كتابه من ذكر ما أسند إلى النبي صلى الله عليه وسلم من اتخاذ اللواء. واقتصر عليه من الحديث دون غيره. وقد

ذكره الحميدي بكماله كما ذكرناه 389/2

(وفي حديث علي وفاطمة : «إلا أن يريد ابن أبي طالب»
وتم الكلام عندهم زاد ابن السكن : «أن يطلق فاطمة» وهو
تمامه. كما جاء في غير هذا الباب من الصحيحين .. 396/2.

وفي باب عمرة القضاء في حديث موسى بن إسماعيل :
«تزوج النبي صلى الله عليه وسلم وهو محرم وبني بها وهو
حلال» كذا لجميعهم. لم تسم فاختل الكلام. وفي رواية ابن
السكن : «تزوج النبي صلى الله عليه وسلم ميمونة» وكذا ذكر
بعده في زيادة ابن إسحاق. وهو الصحيح المعروف. أعني
ذكر ميمونة وإلا فقد اختلف : هل تزوجها وهو حلال أو محرم
واختلفت في ذلك الآثار 400/2

(وقوله في صحيح مسلم من حديث أبي غسان : «ليس على
رجل نذر فيما لا يملك» وجاء بالحديث وفي آخره «ومن
حلف على يمين صبر فاجرة» ولم يأت بخبر هذه الجملة.
وتمامه ما جاء في الحديث الآخر بمعناه : «من حلف على
يمين صبر يقطع بها مال مسلم وهو فيها فاجر. لقي الله
وهو عليه غضبان» إلا أن يعطف تلك الجملة على قوله قبلها :
«ومن ادعى دعوى كاذبة ليكثر بها لم يزد الله إلا قلة»
فيكون هذا أيضا كذلك كما جاء في الأحاديث الأخر «لم

يزدد بما أخذ من يمنه إلا قلة....

(وقوله في الجنائز : «فقلت : يا رسول الله، لم أعرفك . فقال : إنما الصبر عند الصدمة الأولى» كذا عنده وفيه حذف ذكره أبو داود : «قال : أنا أصبر، فقال إنما الصبر عند الصدمة الأولى» 2 / 401

(وفي استقبال القبلة للحدث : «لقد ارتقيت على ظهر بيت فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم» كذا في عامة نسخ مسلم، وتماه : «بيت لنا» كذا ذكره البخاري وفي بعض نسخ مسلم : «ظهر بيتي ... 2/401

(وفي كتاب التوبة عن عبد الله بن مسعود : «حدثنا حديثين، حديثا عن نفسه وحديثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : لله أشد فرحا بتوبة عبده» الحديث، ولم يذكر ما حدث به عن نفسه، وقد ذكره البخاري وهو قوله : «المومن يرى ذنوبه كأنه قاعد تحت جبل يخاف أن يقع عليه والفاجر يرى ذنوبه كذباب مر على أنفه فقال به هكذا» أي أن هذا الكلام والتمثيل من قول عبد الله نفسه ولم يروه. والأول أسنده عن النبي صلى الله عليه وسلم....

(وفي الفضائل في حديث عبد الله بن مسعود أنه قال : «ومن يغفل يأت بما غل يوم القيامة» «على قراءة من تأمروني أن

أقرأ ؟ فلقد قرأت على رسول الله صلى الله عليه وسلم بضعا وسبعين سورة» كذا في جميع النسخ، وفيه بتر واختصار لا يفهم منه مراده إلا بذكره وثباته.

وتمامه ما جاء في كتاب ابن أبي خيثمة، يرفع الحديث : إلى أبي وائل / في المطبوعة : إلا أبي وائل / قال : «لما أمر في المصاحف بما أمر - أي أمر عثمان بتحريق ما عدا المجمع عليه الذي وجه نسخه إلا الآفاق - وذكر ابن مسعود الغلول وتلا الآية، ثم قال . فغلوا المصاحف، أي أخفوها ولا تمكنوا من إحراقها» وفي طريق آخر : «إني غال مصحفي فمن استطاع أن يغسل مصحفه فليفعل، فإن الله يقول : «ومن يغسل يأت بما غل به يوم القيامة» على قراءة من تأمروني أن أقرأ ؟ على قراءة زيد بن ثابت له ذؤابة يلعب مع الصبيان ؟ وفي طريق آخر : صبي من الصبيان» فهذا التمام يتفهم مقصده بتلاوة الآية، وبذكر زيد، وتخصيصه ماذكر من السور 402/2

٥ ٥ ٥

من هذه النقول، يتضح لنا أن القاضي عياضا وإن أقام عمله في المشارق على مقابلة روايات في الكتب الثلاثة الأمهات، غير متداولة فينا، فلسنا بأي حال، في غنى عن فهم ما أبهم في صحاح الآثار من

متونها. وضبط الملتبس منها. وتحرير مشتبهِ الأعلام ومشكل الأسانيد
والمتون. والتنبه إلى ما يكون وقع في أصولها التي بين أيدينا من مواضع
إبهام وإيهام. وعلل بتر أو تقديم وتأخير. والتوجيه الإعرابي لما قد
نحسبه خطأ أو يغيب عنا وجهه.

فضلا عما نتزود به من دروس في المنهج. ووعي لتاريخنا العلمي.
والتأسي بالأئمة النبلاء القدوة من علماء سلفنا. ورثة الأنبياء .

وبعد فإن أكن عمريت هذا. المقال بنقول من الكتاب لم أبلغ بها
عشر معشار مافيه. فإن هذا النقل مقصود لذاته. قبسا من مشارق عياض
حافظ المغرب. وإشعارا بما حجب عنا منها.

وفي الحق إن هذا الكتاب من المضمون به على غير أهله. فمن
يكون أهله إذا ضاع فينا ؟.

قصارى زهو المثقف منا. أن يعرف أن للقاضي عياض كتابا اسمه
مشارق الأنوار. وأن يردد بعض ما جمع «المقري. في أزهار الرياض» من
أقوال العلماء في التنويه به وإكباره.

والكتاب مطوي دفين في الخزائن. لا يقرأ في مجلس علم. ولا
يفتح لطلاب العلم باب منه. يجتلون فيه قبسا من نور مشارقه .
فهل بلغت ؟ اللهم فاشهد

د . عائشة عبد الرحمن

فاس

نِكرى لأبي الفضل عياضٍ اليحصبي

”المغرب كله حتى لأبي الفضل“
(الحسن اليوسي)

محمد العربي الخطابي

الكلام عن أعلام الرجال لا بد وأن يتسع ليشمل حقبة من التاريخ بأحداثها السياسية والاجتماعية البارزة واتجاهاتها العلمية والفكرية المميزة...

والعصر الذي عاش فيه أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي (476 - 544 هـ / 1083 - 1149م) حافل بوقائع لا تخلو من هزات وتقلبات أصابت نظام الحكم وميادين السياسة وشملت الحياة الدينية والعلمية ومظاهر الحضارة كما اتسمت بصراع حاد، في مجال العقيدة خاصة، بين النزعتين المرابطية والموحدية في وقت كان المذهب المالكي قد استقر ورسخت دعائمه في بلاد المغرب الإسلامي، وتمت له الغلبة على حركات الخوارج والمعتزلة ثم الشيعة العبيدية بفضل ما تحمله أهل السنة والجماعة من ضروب البلاء والعناء على يد أولئك وهؤلاء.

وقد لخص الدكتور حسن أحمد محمود في كتابه (قيام دولة المرابطين) أسباب شيوع المذهب المالكي ونجاحه في بلاد المغرب فقال : «كانت المالكية المعقل الذي عصم أهل المغرب من شرور الفتنة في عصر كانت ريح الشر تعصف بالمجتمع؛ صمدت المالكية للخارجية فأنت عليها. وصارعت المعتزلة، وانتصرت على العبيديين، وحفظت على المجتمع وحدته وقوته. وسلمته للأجيال التالية سليما معافى، ومصدق ذلك ما رواه الرحالة ابن جبير حين قال : «إنه لا إسلام إلا ببلاد المغرب لأنهم على جادة واضحة، وما سوى ذلك بهذه الجهات الشرقية فأهواء وبدع، وفرق ضالة أو شيع إلا من عصم الله عز وجل من أهلها».

وهناك ما يحمل على الاعتقاد أن المذهب المالكي بدأ ينتشر في المغرب الأقصى عند نشوء الدولة الإدريسية، فمؤسسها لم يكن يدين بمذهب الشيعة، كما يزعم بعض الباحثين المشرقيين. بل كان ميالا لمذهب مالك بن أنس. لا بسبب موقفه المعروف من العباسيين فحسب، بل لتحريره وتثبته في العلم فضلا عن كونه يروى في الموطأ عن عبد الله الكامل. والد إدريس الأول؛ ومن المرجح أن يكون إدريس هذا هو الذي أدخل كتاب الموطأ إلى المغرب. ولم تكن الشيعة قد أصبحت بعد مذهباً فقهياً واضح المعالم في المشرق عند رحيل إدريس الأول منه إلى المغرب.

عاش القاضي عياض - وهو من أئمة الفقه والحديث المستنيرين - في عهد المرابطين بطوله وعرضه، فشهد أوجه وحضيضه، ورضي عن بعض أمرائه وسخط على الآخرين، ولكنه في كل الأحوال دان لدولتهم بالولاء والطاعة إلى آخر لحظة من سقوطهم أي عند استتباب الأمر تقريبا لعبد المؤمن بن علي.

وقد شهد القاضي عياض قيام دولة الموحدين بزعامه محمد بن تومرت، وتابع بتيقظ - وأحيانا بمرارة - التحولات المذهبية والأحداث السياسية والعسكرية التي طبعت الانتقال من سقوط دولة إلى قيام أخرى، وامتحن في العهدين معا : أيام المرابطين حينما صرفه تاشفين، وإلى غرناطة، عن قضاء هذه المدينة سنة 532 هـ ولم يكن قد مضى على توليه خطة القضاء فيها سوى مدة قصيرة تقل عن سنة، وقد عزله تاشفين بعد أن ضاق بعدله وصرامته في الحق وصدده أصحاب الأمير عن الباطل. ثم امتحن عياض أيام الموحدين عقب الفتنة الدموية التي وقعت في سبتة (1) سنة 541 إذ أبعده عبد المؤمن بن علي عنها وأجبره على

(1) يشير كاتب مادة عياض في الموسوعة الإسلامية (الطبعة الفرنسية، المجلد الثالث - 1975) إلى عودة القاضي إلى سبتة حيث ولي القضاء ثانية بعد صرفه عن قضاء غرناطة، فيقول إنه لعب دورا سياسيا بارزا مكنت عنه مؤلفو التراجم، بخلاف المؤرخين. لماذا يقوله هؤلاء ؟

تفيد المراجع التي بين أيدينا أن عبد المؤمن بن علي، حاول، فتح مدينة سبتة أثناء حملاته العسكرية على بلاد المغرب التي استغرقت سبع سنين (534 - 541) - إلا أنه فشل في الدخول إلى سبتة أمام مقاومة أهلها بزعامه القاضي عياض «وكان رئيسها =

الإقامة في مراکش التي أكرمت وفادته وعرفت قدره وخلدت ذكره.
ونحن نعلم أن كلتا الدولتين : المرابطية والموحدية قامت على
أساس دعوة دينية وسياسية معينة ارتبط بها منهج الحكم وطرق تصريف
شؤون الدولة ومعاملة العلماء ورجال الفكر والقلم. وكلتاها أحدثت أثرا
عميقا في حياة المغرب وتاريخه وحضارته.

فالدولة المرابطية (430 - 541 هـ / 1038 - 1147 م) - التي عاش
القاضي عياض شطرا كبيرا من حياته في عصرها - إنما انطلقت من مبدأ
نشر السنة ومحاربة البدع والانحراف والفساد، وتعليم الناس ما يجهلون من
أمر دينهم بعيدا عن متاهات الجدل العقدي الشائك، وقد جعلت هذه
الدولة من المرابطة والجهاد قوام دعوتها فبدأت حركتها بمحاربة الزنادقة
البرغواطيين؛ وكان وراء قيام الدولة المرابطية ثلة من فقهاء المالكية

= يومئذ بأبوته ومنصبه وعلمه ودينه. - كما يقول أبو العباس الناصري في (الاستقصا) -
وما لبث أن أعلن أهل سبتة بيعتهم لعبد المؤمن عقب مقتل أمير المسلمين تاشفين بن
علي (539 هـ) ودخول تلمسان ولما في طاعة الموحدين. ثم أعلى السبتيون العصيان من
جديد فقتلوا من بمدينتهم من الموحدين وعمالهم وكان قيامهم عليهم برأي قاضيهم
عياض بن موسى، كما في (القرطاس) لابن أبي زرع. فهل معنى هذا أن القاضي عياض
كان، بالفعل، رأس الثورة على الموحدين ومديرها والمحرض عليها ؟ من المستبعد عندي
أن يكون أبو الفضل قد حمل السلاح بنفسه وسار على رأس الثوار؛ ومن المرجح أن
موقف عياض إنما كان يمليه وفاقه للمرابطين بحكم ما في عنقه من البيعة لهم - وهذا
ما ذهب إليه المؤرخ أبو جعفر الناصري - سيما وأن الموحدين كانوا يعتنقون أفكارا
عقدية وسياسية لم يكن ليرضى عنها القاضي عياض المالكي السني. وإنما وجبت طاعته
للموحدين بعد انتهاء أمر المرابطين بمقتل تاشفين ابن علي.

وأفراد من القادة العسكريين المحنكين ساهموا بنصيب قليل أو كثير في ظهورها ورسوخ سلطانها. فمن الفقهاء : أبو عمران بن أبي حاج الففجومي الفاسي الذي رحل من فاس إلى القيروان لإقراء العلم بجامعها. وتلميذه الزاهد المرباط وجاج بن زلو اللمطي. وتلميذ هذا وصفيه عبد الله بن ياسين الذي يرجع إليه الفضل في صياغة نظرية الدولة المرباطية وتطبيقها عمليا؛ أما القادة العسكريون فنذكر منهم : يحيى بن ابراهيم الجدالي. ويحيى بن عمر وأخاه أبا بكر بن عمر ثم أمير المسلمين يوسف بن تاشفين.

وما لبثت الدولة المرباطية. بمجرد استقرار دعائمها. أن رسمت المذهب المالكي. وكان قد تم له الانتشار التام في المغرب والأندلس. فلا غرو. إذن. أن يستند أمراء اللمتونيين إلى رأي القضاة والفقهاء وأرباب الفكر والقلم في كثير من شؤون الدولة وأن يصبح لهؤلاء سلطة نافذة ولا سيما بعد أن تم للمرباطيين بسط نفوذهم على الأندلس (2) وتخليصها مما

(2) تحدث صاحب (الحلل الموشية في الأخبار المراكشية - ص 81 - 82) عن سيرة أمير المسلمين يوسف بن تاشفين فقال : «كان رجلا فاضلا. خيرا. زكيا... زاهدا. يأكل من عمل يده. عزيز النفس. ينسب إلى الخير والصلاح. كثير الخوف من الله عز وجل... وكان يفضل الفقهاء. ويعظم العلماء. ويصرف الأمور إليهم. ويأخذ فيها برأيهم. ويقضي على نفسه بفتياهم».

وجاء في (المعجب في تلخيص أخبار المغرب. ص 171) لعبد الواحد المراكشي - في معرض الكلام عن سيرة أمير المسلمين علي ابن يوسف - : «وجرى على سنن أبيه في إثارة الجهاد... وكان حسن السيرة. جيد الطوية. نزيه النفس. بعيدا عن الظلم... واشتد إثاره لأهل الفقه والدين. وكان لا يقطع أمرا في مملكته دون مشاورة الفقهاء... فبلغ الفقهاء في أيامه مبلغا عظيما لم يبلغوا مثله في الصدر الأول من فتح الأندلس».

أصابها من تضعف بسبب تخاذل أمراء العواطف واشتداد وطأة ملوك
النصارى عليهم.

والدولة الموحدية (541 - 668 هـ / 1147 - 1262م) قامت أيضا
على أساس دعوة دينية عقدية، مضادة نوعا ما لنزعة المراتبين؛ وقد صاغ
نظرية الموحدين وشكل مبادئها فقيه عنيد مقدم هو محمد بن تومرت
الهرغي المصمودي. هذا «المهدي» المغامر الداهية الذي هاجر في طلب
العلم إلى الأندلس والمشرق حيث دخل المدرسة النظامية ولقي أبا حامد
الغزالي - على ما يقال - فولع بالجدل والكلام وحصل على علم كثير، إلا
أن الأمور كما يبدو من تصرفاته، اختلطت في عقله وقلبه فبدأ موزع
الوجدان بين آراء المعتزلة وعقيدة أهل السنة وبدع الشيعة القائلين
بالمهدوية وعصمة الأئمة، مدفوعا بطموحه وقوة عزمته ودهائه الفطري.
ولعل هذا هو ما يقصده ابن أبي زرع في (القرطاس) بقوله : «وكان له
ناموس عظيم» مع أن ابن تومرت لم يكن في حقيقة تكوينه واقتناعه
الباطني إلا سنيا مالكيًا. بدليل ما اقتبسه من (الموطأ) وأثبتته في أماليه
(أعز ما يطلب) بعد أن جرده من الاسناد، وبما أخذ به نفسه من نشر
طريقة الإمام الأشعري في الكلام والعقائد، وأبو الحسن، كما نعرف
مالكي المذهب سني المنزع. ثم إن ابن تومرت أساء هضم أفكار حجة
الإسلام أبي حامد الغزالي، الشافعي السني، ولا سيما رأيه في الفقهاء
الذين يتخذون من الفقه سببا للكسب الدنيوي؛ وقد شهر ابن تومرت

سيف العصيان على أمير المسلمين على بن يوسف ابن تاشفين. الورع الزاهد. وناصب فقهاء مملكته العداء لما كان لهم من مكانة عنده مدعياً أنه إنما يرمي إلى محاربة البدع والأمر بالمعروف وإماتة المنكر «وملء» الأرض عدلاً كما امتلأت جوراً مع أن بدعته المهدوية - التي يرجح أنها اختمرت في ذهنه قبل رحيله إلى المشرق لطلب العلم - فاقت كل ضلالة. فضلاً عما عرف عنه من تعطش إلى القتل وسفك الدماء؛ ومن يدري. فربما كانت أرومته المصمودية من دوافع قيامه على اللمتونيين الصنهاجيين. منافسي قومه.

ومهما يكن من أمر الموحدين وما قيل عنهم من إبطالهم العمل بفروع الفقه لما رأوه فيها من تشعبات وخلافات. ودعوتهم إلى إحياء العمل بالكتاب والسنة والرجوع إلى مصادرهما وتشجيع الاجتهاد. أو ما قيل عن ميل بعض خلفائهم إلى المذهب الظاهري (3) - وهذا مالم يقوم عليه دليل مقنع - فإن خلفاء عبد المومن بن علي قد استطاعوا أن

(3) ذهب المستشرق الأسباني أسين بلاثيوس في كتابه ابن حزم القرطبي (Aben Hazem de Cordoba) إلى أن محمد بن تومرت. حينما رحل لطلب العلم. أقام بقرطبة حيث يحتمل أنه سمع من بعض الظاهريين. تلامذة أبي محمد بن حزم. وأن هذا المذهب أثر في نفس ابن تومرت وعقله الغض؛ ويؤيد هذا الفرض المستشرق المجري جولد تسهير.

يتخلصوا تدريجيا من وسواس المهدوية (4) - حسب تعبير الإمام الحسن اليوسي - كما أنهم شجعوا النظر في العقائد على طريقة الامام أبي الحسن الأشعري. رئيس متكلمي اهل السنة. وهو كما قلنا مالكي. محمود الرأي عند جلة علماء المذهب كابن أبي زيد والباقلاني وعياض. ولم يستطع الموحدون أن يزحزحوا مذهب الإمام مالك عن مكانه الراسخ في بلاد الغرب الإسلامي - على فرض أنهم حاولوا ذلك - وكيف يستطيعون وقد أصبح هذا المذهب متغلغلا في النفوس متين الدعائم في البلاد. وصفوة العلماء آخذون به مدعمون له بعلمهم وعملهم ونفوذهم في أوساط الجمهور.

وإذا كان أبو يوسف يعقوب الموحدي قد أمر بمصادرة كتب فروع الفقه وإحراقها كمدونة سحنون ومختصر ابن أبي زيد وتهذيب البرادعي وواضحة ابن حبيب. فإن كتباً أخرى أخذت تشق طريقها إلى التداول والشهرة. وأصحابها مالكيون. كبداية المجتهد لابن رشد. وأحكام القرآن

(4) كان الخليفة الموحدي المأمون ادريس بن يعقوب المنصور (624 - 629هـ) أول من سفه مهدوية ابن تومرت، اذ أمر «بزوال اسم المهدي من السكة... ومن الخطبة، وأزال اسمه من جميع رسوم الموحدين» - كما جاء في (الحلل الموشية) حيث نجد نص رسالة المأمون الموجهة الى جميع جهات المملكة يبلغ فيها قراره بإسقاط «اسم من لم تثبت له عصمة» ويعلن أنه يبتدأ من أصحاب بدعة المهدوية ومدعيها، ونعلم من سياق هذه الرسالة أن الخليفة يعقوب المنصور كان عازماً على اتخاذ هذا القرار بنفسه الا أن المنية عاجلته. وكان يعقوب المنصور يسخر من ضعفاء العقول والذج من الناس الذين يعتقدون عصمة ابن تومرت ومهدويته.

لا بن العربي. وترتيب المدارك لعياض. والجامع لأحكام القرآن لأبي عبد الله الأنصاري القرطبي.

إلا أن الإنصاف يقتضي منا أن نقول إن خلفاء الدولة الموحدية - إذا استثنينا ابن تومرت من جهة بدعته المهدية - كانوا على جانب من الصواب فيما انتقدوه من جمود بعض فقهاء المالكية واطمئنانهم إلى التشعبات الفقهية وركونهم إلى الفروع المليئة بالخلافات وإحجامهم عن النظر في الأصول واستفتاء مصادر الفقه عند الضرورة - أي كتاب الله وسنة نبيه - فتولد عن هذا الموقف المتزمت ما قد يوحى بأن مذهب مالك شيء. ومذهب فقهاء المالكية شيء آخر. وقد أشار القاضي ابن العربي الحافظ المجتهد إلى جمود بعض الفقهاء وزهادة بضاعتهم بعبارات لاذعة أوردها المؤرخ أبو العباس أحمد الناصري في كتاب (الاستقصا. الجزء الأول). نقلا عن (القواصم والعواصم) لابن العربي حيث قال : «وتعاطت المبتدعة منصب الفقهاء وتعلقت أطماع الجهال به فنالوه بفساد الزمان. ونفوذ وعد الصادق صلى الله عليه وسلم في قوله : «واتخذ الناس رؤوسا جهالا فسلّوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا». وبقيت الحال هكذا فماتت العلوم إلا عند آحاد الناس.. وجعل الخلف منهم يتبع السلف حتى آلت الحال إلى أن لا ينظر في قول مالك وكبراء أصحابه. ويقال : قد قال في هذه المسألة أهل قرطبة وأهل طليطلة... ولولا أن الله تعالى من بطائفة تفرقت في ديار العلم وجادت بلباب منه كالقاضي أبي

الوليد الباجي وأبي محمد الأصيلي... لكان الدين قد ذهب».

كما أشار ابن خلدون في مقدمته (الجزء الثالث) إلى استفحال التفريعات الفقهية في المغرب فقال : «ولم يزل علماء المذهب يتعاهدون هذه الأمهات - أي المدونة والواضحة والعتبية ومختصر ابن أبي زيد وتهذيب البرادعي - بالشرح والإيضاح والجمع؛ فكتب أهل إفريقية على المدونة ما شاء الله أن يكتبوا مثل ابن يونس واللخمي وابن محرز التونسي وابن بشير وأمثالهم. وكتب أهل الأندلس على العتبية ما شاء الله أن يكتبوا مثل ابن رشد وأمثاله».

وقد كان من حظ أهل السنة والجماعة في المغرب أن ينشأ فيهم ويتربّع عالم جليل مستنير هو عياض بن موسى اليحصبي السبتي الذي أفنى عمره في خدمة الحديث الشريف والفقه تعلما وتعلّيما وتأليفا. وأدرك وهو في ريعان الشباب مكانة سامية مرموقة في المغرب والأندلس (5) بفضل ذكائه وفطنته وكده واجتهاده. وحبّه الكبير للعلم وإقباله

(5) ولد عياض اليحصبي في سبتة سنة 476هـ/1083م. تعلم في مسقط رأسه ثم رحل إلى الأندلس سنة 507هـ/1113م. حيث سمع من جماعة من الشيوخ ذكرنا أسماءهم في المكان المناسب. وعاد عياض إلى سبتة حيث أجلس للمناظرة والشورى. وفي سنة 515هـ/1121م عين قاضيا ببلدته. وبقي في هذا المنصب ست عشرة سنة إلى أن ولي قضاء غرناطة سنة 531هـ/1136م. وكانت شهرته العلمية قد سبقته إلى هذا المدينة لاستقبله أهلها بحفاوة وإكرام. ولم يمكث بمنصبه هذا سوى مدة يسيرة. وفي سنة 539هـ/1145م ولي من جديد خطة القضاء في سبتة.

وتوفي القاضي عياض في مراكش ودفن بها سنة 544هـ/1149م. وتزعم بعض الروايات أنه مات مسموما أو مخنوقا؛ والمرجح أنه مات إثر مرض ألم به وهو في طريقه إلى تادلة بصحبة الخليفة.

الشديد على تحصيله. وبفضل الوسط العلمي المزدهر الذي نشأ فيه وتعلم سواء في مسقط رأسه سبته أو في الحواضر التي رحل اليها وتلقى العلم فيها كقرطبة واشبيلية ومرسية. وهو لم يرحل قط إلى المشرق في طلب العلم بل اكتفى بما تلقاه في العدوتين على يد نبهاء كانوا أقطاب العلوم القرآنية والحديث والفقه والأصول واللغة والنحو والأدب والبلاغة أمثال : ابراهيم بن جعفر اللواتي السبتي. وأبي العباس أحمد بن قاسم الصنهاجي. وأبي علي الحسين الصدفي (ابن سكرة). وأبي علي الفساني. والحسين الكلاعي الصفاقسي. والحسن بن طريف النحوي السبتي. وأبي القاسم ابن النخاس المقرئ. والقاضي محمد بن علي بن حمد بن القرطبي. والقاضي أبي الوليد محمد بن رشد. والقاضي أبي بكر محمد بن العربي المعافري الاشبيلي. وأبي بكر بن فتحون وابن أبي جعفر الخشني. وابن عتاب وغيرهم.

إلا أن أبا الفضل لم يتأخر عن عقد مراسلات علمية مع أعيان العلم في إفريقيا والمشرق فأجازه منهم أبو الطاهر السلفي. وحيدر بن يحيى الجيلي. وأبو بكر الطرطوشي. ومحمد بن علي المازري. ومحمد بن أحمد الرازي المصري (ابن الخطاب). ومحمد بن مسلم القرشي المخزومي الصقلي. وعبد الرحمن ابن عبد الصمد النيسابوري الشافعي. وعبد الرحمن بن أحمد الفهري البغدادي. وعبد الملك بن أبي مسلم الهمداني النهاوندي الشافعي.

مكانته العلمية

يُذَكَّرُ القاضي عياض في عداد حفاظ الإسلام وأئمة الحديث وعلماء الفقه الأعلام؛ ذكره ابن الأثير في (معجم أصحاب الصدفى) بوصفه «أحد الأئمة الحفاظ الفقهاء المحدثين...» وقال : «وكان لا يدرك شأوه ولا يبلغ مداه في العناية بصناعة الحديث وتقييد الآثار وخدمة العلم مع حسن التفنن والتصرف الكامل في فهم معانيه». وعده ابن خلكان في (وفيات الأعيان) : «إمام الحديث في وقته وأعرف الناس بعلومه» وذكره الذهبي في (تذكرة الحفاظ) فقال عنه إنه «عالم المغرب الحافظ». والحفظ لا يعني مجرد الاستظهار والاستحضار بل يقتضي حسن الدراية وضبط الرواية ومعرفة الإسناد مع جودة الفهم وقوة الإدراك وتمام آلة العلم. ولذلك قال عنه ابن بشكوال في الصلة إنه «من أهل العلم والتفنن والذكاء والفهم».

وقد ترجم للقاضي عياض. من المحدثين جماعة منهم العالم الهندي الصديق بن الحسن بن علي الحسيني القنوجي (المتوفى سنة 1308 / 1889) في كتابه النفيس (أبجد العلوم) فذكره في باب حفاظ الإسلام وقرنه بأمثال ابن تيمية. وابن القيم. وداود الأصفهاني. وأبي القاسم الطبراني. وأبي الوليد الباجي. وابن الصلاح. والدارقطني. والواحدي. وابن حزم. وابن العربي. وفخر الدين الخطيب. وابن عبد البر القرطبي. والبيهقي. والنسائي. وابن دقيق العيد.

وكان القاضي عياض، مع سمو مكانته في علم الحديث، من أكثر علماء الغرب الإسلامي معرفة بدقائق الفقه المالكي وأعرفهم برجاله وأقدرهم على مقارعة المخالفين بالحجة الدامغة والدليل القوي. وكتبه التي وصلت إلينا دالة على ذلك. وهو أهل للمكانة التي رفع إليها في جميع البلاد الإسلامية. وهي مكانة لم يدركها أحد من المغاربة قبله أو بعده.

موقفه من علم الكلام

وكان عياض «أصولياً متكلماً. لا يرى الكلام في ذلك إلا عند نازلة» كما يخبرنا ولده أبو عبد الله محمد في كتاب (التعريف)؛ وبالرغم من أننا لا نجد في المراجع المتداولة معلومات تشفي غليلنا وتوضح لنا مدى اهتمامه بعلم الكلام ورأيه في المذاهب الكلامية المختلفة فإننا نستطيع أن نستنتج من قراءتنا لكتاب (ترتيب المدارك) موقف أبي الفضل. أو على الأقل. مسلكه العام في هذه الناحية. ويمكن القول أنه كان يتحرز من الخوض في متاهاته لتمسكه بطريق السنة واقتفائه لأثر الإمام مالك نفسه. وهذا ما نتبينه في كتابه (الإعلام بحدود قواعد الإسلام) حيث يشرح القاضي عياض في الباب الأول معنى الشهادتين من الناحية الاعتقادية على طريقة السلف الصالح. ويتطرق القاضي عياض، في القسم الرابع من كتاب الشفا، إلى بعض المسائل الكلامية فيعالجها من وجهة نظر شرعية فقهية خالصة فيبين آراء الفقهاء

في مقالات المتأولين وأصحاب البدع. إلا أنه كثيرا ما يحتج بأقوال بعض أئمة المتكلمين من المالكية كالقاضي أبي بكر الباقلاني. هذا ولا يكاد أبو الفضل يخفى تحمسه لطريقة الإمام أبي الحسن الأشعري في الكلام فهو يشيد صراحة بقوة نضاله عن عقيدة أهل السنة. ونصاعة حجته في ذلك كما سنرى.

اهتم القاضي عياض بانتقاء أخبار وروايات جمعها في (ترتيب المدارك). وهي تطلعنا على رأي مالك بن أنس في مسائل العقيدة وموقفه من بعض المتكلمين. وبإزالة النظر في مجموع هذه الأخبار نعرف أن الإمام مالك «كان أبعد الناس من مذاهب المتكلمين. وأشدهم بغضا للعراقيين. وألزمهم لسنة السالفين من الصحابة والتابعين» كما يخبرنا أبو طالب المكي (المتوفى سنة 386 هـ). وهو يقصد بالعراقيين أهل الأهواء والبدع منهم.

ونعرف أيضا أن مالكا كان يكره الجدل في الدين ويحس بالضيق والخرج إذا أثير بمحضره موضوع من تلك المواضيع الشائكة المحببة إلى نفوس طوائف المتكلمين؛ ومن ذلك ما يخبرنا به سفيان بن عيينة أن رجلا سأل مالكا: «الرحمن على العرش استوى. كيف استوى يا أبا عبد الله؟ فسكت مالك حتى علاه الرخضاء (أي العرق الشديد). وما رأينا مالكا وجد من شيء وجده من مقالته. وجعل الناس ينظرون ما يأمر به. ثم سرى عنه فقال: الاستواء منه معلوم. والكيف منه غير معقول. والسؤال

عن هذا بدعة. والإيمان به واجب. وإنني لأظنك ضالا. أخرجوه !»
ومن ذلك أيضا أن رجلا سأل مالكا عن شيء من علم الباطن.
فغضب وقال : «إن علم الباطن لا يعرفه إلا من عرف علم الظاهر. فمن
عرف علم الظاهر وعمل به فتح الله عليه علم الباطن. ولا يكون ذلك إلا
مع فتح قلبه وتنويره.»

وقال ابن وهب : «سمعت مالكا يقول. إذا جاءه بعض أهل
الأنواء : أما أنا فعلى بينة من ربي. وأما أنت فشاك فاذهب إلى شاك
مثلك فخاصمه. ثم قرأ : قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة.»
وسئل مالك عن أهل السنة من هم ؟ فقال : «الذين ليس لهم لقب
يعرفون به. لا جهمي ولا رافضي ولا قدري.»

وقال مالك. فيما نقله عنه ابن أبي أويس : «القرآن كلام الله.
وكلام الله من الله. وليس في الله شيء مخلوق.»

وقد اتفقت الروايات على أن مالكا كان يقف موقفا متشددا من
أهل البدع والأنواء كالقدرية والخوارج والروافض. يرى أن لا يصلي
عليهم. ولا تشهد جنازتهم. ولا يصلي خلفهم ولا يحمل عنهم الحديث.
وأن شهادتهم لا تجوز؛ وقال : «إن وافيتهم في ثغر فأخرجوهم منه.»

وسئل مالك عن القدرية : من هم ؟ فأجاب : سألت أبا سهيل...
فقال : هم الذين يقولون : الاستطاعة إليهم. إن شاءوا أطاعوا وإن شاءوا
عصوا » وقال مالك : «أهل الأنواء كلهم كفار. وأسوأهم الروافض.»

والخلاصة أن الإمام مالك كان على قدر تمسكه بالسنة. يكره الخوض في كل مسألة كلامية تمت إلى البدعة بصلة قرابة. يجد الحرج كله إذا سئل في أمر من ذلك. ومن هنا جاء بغضه الشديد لأهل البدع والأهواء. ولما كان القاضي عياض مالكيًا عميق الاقتناع بمذهبه. شديد الإعجاب بصاحبه فإننا لن نبعد عن الصواب إن قلنا إن أبا الفضل كان حريصًا على اقتفاء خطوات الإمام مالك. متحرزا من الخوض في مسائل علم الكلام ومناظرات المتكلمين «إلا عند نازلة». كما يؤكد ابنه محمد؛ غير أن هذا لم يمنعه من إظهار إعجابه بأبي الحسن على الأشعري (المتوفى سنة 334 هـ)؛ فقد ترجم له في الجزء الخامس من (ترتيب المدارك) وأفاض في ذكر مآثره ومناقبه؛ قال : «انه أقام الحجج على إثبات السنة ودفع شبه المبتدعة ومن بعدهم من الملحدة والرافضة. وأن أهل السنة من المشرق والمغرب يحتجون بحججه ويذهبون على منهاجه». وأن الذين خالفوه هم قوم من الحنفية. مذهبهم الاعتزال في الأصول - يعني أصول الدين - كالقاضي عبد الجبار. والتنوخي وأمثالهم من غلاة المعتزلة ودعاتهم. كما خالفه قوم ينتسبون إلى مذهب أحمد بن حنبل. غلوا في ترك التأويل حتى وقعوا في التشبيه. وأكثرهم من غير ذوي العلم. إلا أن العامة قبلت أقوالهم لانتسابهم إلى السنة. فرموا الإمام الأشعري بالابتداع وأضافوا إليه من المقالات ما أفنى عمره في تكذيب قائلها وتضليله.»

ثم يذكر القاضي عياض أن أكثر من شنع على الإمام الأشعري وأصحابه في الأندلس هو الامام أبو محمد علي بن حزم في كتابه (النصائح والفضائح) فملأه « كذبا وتشائيع باطلة». إلا أن هذا لم يمنعه من الثناء عليه في كتاب (الفصل) حيث عده من متكلمي أهل الحديث. ويقول أبو الفضل عن الأشعري : « إن نظار أهل الحديث راضون عنه. مقتبسون منه. وقد درس عليه وعلى أصحابه منهم جماعة حتى صاروا أئمة في طريقه. وصنفوا الكتب على نهج طريقته وتصانيفه... وأثنى عليه محمد بن أبي زيد وغيره من أئمة المسلمين... ومن وقف على تواليفه رأى أن الله أمدّه بتوفيقه».

يظهر من هذا أن أبا الفضل كان معجبا بالإمام الأشعري وبمنهجه الكلامي. واثقا من اتباعه للسنة ومنازلته عنها ولو «أنه كان في ابتداء أمره معتزليا ثم رجع إلى هذا المذهب. وهذا إن صح لا ينقصه. فقد كان من هو أفضل منه كافرا ثم أسلم. بل هو أدل على ثبات قدمه وصحة يقينه في التزام السنة» - كما قال عياض - فهل كان أبو الفضل أشعري العقيدة أم أن دفاعه عن أبي الحسن كان مجرد رأي موضوعي يدلي به فقيه مالكي في حق عالم ينتسب إلى مذهبه اتخذ من الكلام طريقه إلى النضال عن السنة ومنازلة المبتدعة بسلاحهم ؟ لا يمكن القطع في هذه المسألة باليقين لانعدام ما يمكن الاستناد اليه من مراجع موثوق بها. هذا وقد ذكر صاحب (تذكرة الحفاظ) نقلا عن الفقيه محمد بن حمادة السبتي

أن للقاضي عياض، شيخه، كتابا اسمه (العقيدة) لم يذكره ولده في (التعريف). وهذا الكتاب مفقود كالعديد من كتب أبي الفضل الأخرى. ولو كان موجوداً لوضح لنا منزعه في مسائل العقيدة. وأغلب الظن عندي أن الموحدين لم يكونوا أول من نشر طريق الامام الأشعري في المغرب وبالأحرى أن يكونوا السابقين إلى ادخاله لهذه البلاد وتعريف أهلها به.

اهتمامه بالتاريخ والسير والأنساب

إذا كان صيت أبي الفضل قد قام على نبوغه وتضلعه في ميدان الحديث والفقه والأصول ومعرفته الواسعة بعلومها وحسن تصرفه فيها تأليفاً وتديساً وإفتاء. فإن له أيضاً باعاً في علوم التاريخ والأنساب والسير. فهذا أبو عبد الله محمد بن عياض يذكر لنا من جملة مصنفات أبيه كتاباً يسميه «العيون الستة في أخبار سبتة». ويذكر الحافظ الذهبي في التذكرة - رواية عن الفقيه محمد ابن حمادة السبتي - أن القاضي عياض ألف كتاباً باسم (جامع التاريخ) «أرعى على جميع المؤلفات، جمع فيه أخبار ملوك الأندلس والمغرب واستوعب فيه أخبار سبتة وعلمائها». ولسنا ندري هل هو الكتاب نفسه الذي ذكره ولد القاضي عياض أم أنه تأليف آخر أوسع لأنه لم يصل إلينا. فيما أعلم. من مؤلفات القاضي عياض كتاب له في التاريخ.

مواهبه الأدبية

هذا ويجمع مؤلفو التراجم على أن أبا الفضل كان إلى جانب علمه

بالحديث والفقه والأصول واللغة. شاعرا كاتباً. ولو أنه. على كل حال. لا يعد من البارزين في ميدان الأدب لأنه لم يتفرغ له ولم يتخذ صناعة؛ وصفه العماد في (الخريدة) بأنه «كبير الشأن غزير البيان» ونقرأ في (التعريف) وفي (أزهار الرياض في أخبار القاضي عياض) للمقري جملة من شعره ورسائله وخطبه. ومما قاله وهو مبعد في داي بناحية تادلا متشوقاً إلى مسقط رأسه سبتة :

يذكرني سَحَّ المياه بأرضها دموعاً أريقت - يوم بنت ورائي
ويعجبني في سهلها وحزونها خمائلُ أشجارٍ ترف لرائي
لعل الذي كان التفرق حكمه سيجمع منا الشمل بعد تنائي

ومن نظمه المشهور هاذان البيتان في وصف خامات الزرع :

انظر إلى الزرع وخاماته تحكي - وقد ماست أمام الرياح
كتيبة خضراء مهزومة شقائق النعمان فيها جراح

أما نثره. فهو من النمط الذي تكثر فيه الصنعة. يتقيد في رسائله وخطبه بالتزام السجع مع سهولة العبارة ووضوح المعنى. فلا يغرب في انتقاء الكلمات وهو يترسل في غير الخطب والرسائل فيجيد.

وقد كان للقاضي عياض. مع ذلك. ذوق أدبي رفيع وإدراك سليم لمعاني كلام العرب «وكان إمام وقته في... النحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم» كما قال ابن خلكان والسخاوي. وهذه من الأدوات

التي استعملها في بحوثه العلمية؛ من ذلك ما نلمسه. مثلاً. في كتابه القيم (بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد). حيث تتجلى براعة الإمام أبي الفضل في الرواية والسند والضبط فيهما. فضلاً عن تضلعه في اللغة والنحو والبلاغة وتحكمه في صناعة الأدب ودقائق كلام العرب. فهو يذكر ما في الحديث الشريف من فقه يحلل معانيه اللغوية ويشرح غريبه ويوضح مختلف أوجه مشاكله النحوية والإعرابية مستدلاً بشواهد من شعر العرب ونثرهم وأمثالهم ويتصرف في ذلك تصرف الخبير المتذوق. وهو يختم شرحه الوافي الدقيق للحديث الشريف ببيان ما اشتمل عليه «من ضروب الفصاحة. وفنون البلاغة. والأبواب الملقبة بالبديع في هذه الصناعة»...

ولكي نوضح منهج القاضي عياض في شرح حديث أم زرع من ناحية اللغة والبيان نذكر على سبيل المثال قوله : «الأوطاب تختص بأوعية اللبن. وتسمية غير أوعية اللبن بها ضرب من المجاز والمشابهة. وأحدها وطب. وجمعه المعروف وطاب في الكثرة وأوطب في القلة... وأما أو طاب فنادر... ذكر أبو سعيد النيسابوري أن جمع وطب على أو طاب في هذا الحديث منكر في العربية. لأن فعلاً لا يجمع على أفعال... أما إنكاره أن يجمع وطب على أوطاب في العربية فهذه عربية صحيحة. منقولة عن أفصح العرب. وبأصح الطرق. فحكاه النبي صلى الله عليه وسلم أو حكته عائشة بحضرته. ورواها فصحاء التابعين. ولا يحكون

لحنا. وذكروها عن عرب عاربة وجاهلية بائدة قولها حجة... ولا يقال في مثل هذا منكر ولا خطأ. ولكنه يقال نادر. وكيف وأئمة هذا الشأن يخالفونه؟ قال الخليل : جمع الوطب وطاب وأوطاب. وحكى مثله ابن دريد في الجمهرة؛ وأما قوله : فإن فعلا لا يجمع على أفعال. فغير مسلم. فقد جمع فعل على أفعال في حروف معلومة. قالوا : أزناد وأفراخ وأفراد وأجداد...»

وأما في باب ما اشتمل عليه حديث أم زرع من ضروب الفصاحة والبلاغة والبيان فنأتي بهذا المثال من كلام أبي الفضل في الاستعارة: يقول : «والاستعارة باتفاق من أهل البلاغة أرفع درجات البديع. وأعلى محاسن الشعر. وأنق منظر الكلام. وأعجب تصرفات البليغ. ولها موقع في الإبانة لا يقعه سواها. ومنزع في الإيجاز والاختصار لا يوجد في غير بابها؛ فانظر ما بين قولك : كثر شيب رأسي. وقوله تعالى : «واشتعل الرأس شيبا». وبين قولك : تذلل لهما. وقوله : «واخفض لهما جناح الذل من الرحمة» وبين قولك : انتشر ضوء الفجر حتى غابت النجوم. وقول ذي الرمة :

ولف الثريا في ملاء ته الفجر

وبين قولك : فرس سابق الأوابد حتى كأنها مقيدة لم تسابقه ولا جرت معه حين جرى. من قول امرئ القيس : «قيد الأوابد هيكل».

ومن أخبار عياض الدالة على ذوقه الأدبي ما جاء في (التعريف)
لابنه محمد : «وأخبرني بعض أصحابنا. قال لي : دخل علي أبوك. وأنا
في مسجده. وفي يدي سفر. فقال : ما بيمينك ؟ فقلت له : اليتيمة. فقال
لي : ما تقرأ منها. فقلت له : شعر محمد بن عبد الله السلامي؛ فقال لي :
ما تقرأ منه ؟ فقلت : قصيده الذي يقول فيه :

وقد ضاق العناق فلو فطنا دخلنا في المناطق والجيوب

فقال : لو قال : قدرنا. لكان أشعر.

صلاحه وولايته

يعد القاضي أبو الفضل من أهل الصلاح والولاية. فضريحه مزار
في مراکش بباب أيلان. وكتابه (الشفاء بتعريف حقوق المصطفى)
يتبرك به ويتلى في مجالس الذكر وبين يدي المرضى. وهو كتاب
جليل ذاعت شهرته في جميع أنحاء العالم الإسلامي لا تكاد تخلو منه
مكتبة حتى أصبح معروفا عند العامة والخاصة. تدارسه العلماء وتناقله
الناس واستنسخوه؛ قال عنه ابن فرحون في (الديباج المذهب) : «أبداع
فيه كل الإبداع. وسلم له أكفأؤه كفاءته فيه ولم ينازعه أحد في الانفراد
به. ولا أنكروا مزية سبق إليه. بل تشوفوا للوقوف عليه. وأنصفوا في
الاستفادة منه وحمله الناس. وطارت نسخه شرقا وغربا»؛ وقد تناول هذا
الكتاب بالشرح عدد من العلماء منهم الشيخ حسن العدوي الحمزاوي - من
المشرق - والشيخ أبوالحسن على الحريشي الفاسي - من المغرب - وخُرِجَ

كل من الشيخ جلال الدين السيوطي وعبد العزيز الزبيدي أحاديثه. وقد ذكر بروكلمان في (تاريخ الأدب العربي) اثنين وعشرين شرحا بالعربية لكتاب الشفا وشرحا باللغة التركية. ومنه مختصر بعنوان (لباب الشفا) لمحمد بن الحسن بن محمد المالقي المتوفى سنة 771هـ وتوجد منه نسخة بجامع الزيتونة بتونس. كما صنف ابراهيم بن محمد بن أبي بكر السعدي الأخطائي كتابا بعنوان (الهداية والاعلام فيما يترتب على قبيح القول من الأحكام) جعله بمثابة حاشية فقهية على كتاب الشفا. وتوجد نسخة منه بمكتبة جامع الزيتونة بتونس. (بروكلمان).

فهل كان هذا الكتاب الجليل سببا فيما أحيط به القاضي عياض من إجلال وتوقير لدى الخاصة والعامة، أم أنه بلغ ما بلغه من علو مقام بفضل سلوكه القويم وصلاح حاله في معاشه ؟ الواقع أن كتاب (الشفا) كان سبيل القاضي عياض إلى ما ناله من شهرة في مقام الولاية والصلاح. ويكفي أن نقرأ هذه الأخبار التي يرويها ابنه في (التعريف) ويذكر بعضها ابن سعد الأنصاري في (النجم الثاقب) ويردها المقري في (أزهار الرياض) عن رؤى يتجلى فيها أبو الفضل لبعضهم ويجري فيها كلام عن كتاب الشفا. ويقول القاضي عياض، فيما يراه النائم : «اشدد يدك عليه فبه نفعني الله وأعطاني ما تراه - أي قصر عظيم وسرير قوائمه من ذهب - أو نحو ذلك مما يحكيه فقهاء صلحاء من رؤى يتجلى لهم فيها عياض

وكأنه في الجنة ينعم برضا ربه وبقرب المصطفى صلى الله عليه وسلم.

وإذا كان مثل هذه الرؤى دليلا على تعلق أصحابها بالإمام أبي الفضل عياض وحبهم له وتقديرهم لكتابه الشفا فإن الحقيقة المتواترة هي أن هذا العالم الجليل كان في حياته مثال النزاهة والاستقامة والخشية. فهذا ابنه أبو عبد الله يخبرنا أن والده كان : «ذاكرا لأخبار الصالحين وسيرهم وأخبار الصوفية ومذاهبهم» وهذا ما نلمسه في (ترتيب المدارك) حيث نلاحظ العناية الكبرى التي أولاهما لتراجم الصوفية المالكيين وأهل الورع والزهد منهم. فهو يذكر مآثرهم ويتتبع مناقبهم وكراماتهم. ويطيل في ذلك، وعلى سبيل المثال نرى أن أبا الفضل قد خص الصوفي الشهير أبا بكر الشبلي المالكي (المتوفى سنة 334) بترجمة وافية هي أطول تراجم الكتاب إذا استثنينا سيرة الإمام مالك والأخبار المتعلقة بها. ومما قاله عياض عن الشبلي إنه «شيخ الصوفية وإمام أهل علم الباطن. وذو الأنباء البديعة. والآثار الغريبة. وأحد المتصرفين في علوم الشريعة» وذكر جملة من فضائله وكراماته وعجائب أحواله وعبادته وإشاراته.

هذا ويخبرنا أبو عبد الله محمد عياض أن أباه كان «كثير الصدقة والمواساة. عاملا مجتهدا. صواما. يقوم ثلث الليل الآخر لجزء من القرآن. لم يترك ذلك قط على أية حالة حتى يغلب عليه. متدينا متورعا». ليس هذا فقط بل إنه «لما طالت مدته في خطة القضاء. أتلف ما ورث عن أبيه حتى احتاج إلى بيع بعض رباعه بمدينة سبتة... ومات. رحمه الله.

وعليه دين خمسمائة دينار... وصدق الشافعي حيث يقول : من ولي القضاء فلم يفتقر فهو سارق».

وفي (النجم الثاقب فيما لأولياء الله من مفاخر المناقب) لابن سعد الأنصاري أن القاضي عياض «كان عمدة أولياء الله بالبلاد المغربية. وممن أجمع على فضله وعلمه علماء الفقه وأكابر الصوفية... وكان معدودا في أهل الزهد والإيثار معروفا بالورع والتقلل في هذه الدار».

ومما نقله الكتاني في (فهرس الفهارس، الجزء الثاني) كلام لأبي عبد الله محمد الأمين الصحراوي في كتابه (المجد الطارف والتالد) يعلل فيه تعليلا صائبا ما أدركه عياض. بفضل علمه، من مكانة عالية بين أولياء الله، فيقول : «مقام عياض مثل مقام البخاري والأئمة الأربعة، فهم حملة الشريعة، وعلومهم التي يبثون في صدور الرجال بالتلقين أو التأليف هي أورادهم والوسيلة التي بينهم وبين الله، وذلك أجل الأوراد وأجدرها نفعا وأبقى للثواب بعد المدة البعيدة».

وهذا كلام يطابق حقيقة ما كان عليه القاضي عياض، رحمه الله، من سعة علم وصالح عمل، فهو لم يكن شيخ طريقة ولا صاحب ورد، بل إنه كان نافعا بعلمه وعمله، مدافعا عن الكتاب والسنة بقلمه وسلوكه، مراقبا ربه فيما تولاه من قضاء وفتيا، زاهدا في متاع الدنيا، مهيبا عند الحكام عزوفا عن الطمع فيما لديهم متواضعا مع طلاب العلم وعامة الناس، فأى ولاية أعظم من هذه الولاية وقد قال الله تعالى في كتابه

العزیز : «إن الذین آمنوا ثم استقاموا فلا خوف علیهم ولا هم یحزنون» وهذا یفسر معنی الولاية فی قوله تعالى : «ألا إن أولیاء الله لا خوف علیهم ولا هم یحزنون» ومن هنا رفعت الخاصة أبا الفضل إلى مقام الصالحین الاتقیاء. ووقرته العامة وخلدت ذكره لبعده صيته فی العلم والعمل.

أما الاستشفاء بتلاوة (الشفاء) أو وضعه تحت وسادة المریض أو بین یدیه فتأویل وهمی لأغراض الكتاب. وإنما قصد مؤلفه بیان حقيقة النبوة متمثلة فی أشرف المخلوقین وخاتم الأنبیاء والمرسلین. محمد صلی الله علیه وسلم. مستدلاً بكلام الله تعالى وحديث رسوله الأمين - وهو نحو ستین حديثاً - وحاشا عیاض أن یكون قد قصد أن یجعل من كتابه (الشفاء) ضرباً من الرقی والتعاویذ. فهو أجل من ذلك وأسمى. وإنما قصد صاحبه أن یشفی به النفوس المریضة بالجهل والوهم والشكوك عسی أن تصیبها العافیة حینما تتبین علو مقام النبی صلی الله علیه وسلم عند ربه ورفعة قدره لديه. وتعرف حقوقه وتنقاد إلى ما جاء به من كتاب وسنة فتحبه وتوقره كما أراد الله أن یحبه المؤمنون ویوقروه لنبوته الصادقة وعصمته الواضحة وسمو أخلاقه وحسن تبلیغه عن ربه. وهذا هو شفاء النفوس حقاً.

ورحم الله العالم الصالح الإمام أبا علی الحسن الیوسی الذی فاه بكلمة حکیمة جامعة فی حق الإمام أبي الفضل عیاض: فقد جاء فی

(درة الحجال) لمحمد الصغير الأفراني قوله : شاع على الألسنة ما أخبرني به الفقيه أبو عبد الله بن المبارك. قال : «لما قدم أبو علي اليوسي لزيارة ضريح عياض في حدود المائة وألف عرض له جيران ضريحه، فقالوا : ياسيدي. نريد حد حرم أبي الفضل - يعنون من ضريحه إلى باب حومته. فقال لهم أبو علي : المغرب كله حرم لأبي الفضل : وليس على الله بمستنكر أن يجمع العالم في واحد وإنما يعني اليوسي أن أبا الفضل لاتحده التربة التي دفن فيها جثمانه الطاهر. بل إن علمه وفضله وورعه قد وسعت من مقامه. فالمغرب كله حرم معنوي له. بل العالم الإسلامي كله كذلك. له ولأمثاله من أقداد الرجال.

منهجه في البحث

ربما يكون من تمام الفائدة أن أعرض جملة من آراء القاضي عياض في بعض أوجه الفقه المالكي لبيان منهجه في العرض والتحليل والمناظرة مستندا في ذلك، أساسا، إلى مؤلفه (ترتيب المدارك) الذي لا يقتصر على كونه كتابا يضم تراجم أعيان الفقه المالكي - وفي طبيعتهم إمام دار الهجرة - ويبين طبقاتهم وأزمانهم وآثارهم. بل إنه فضلا عن ذلك، دراسة تحليلية لفقه مالك من جهة خصائصه الرئيسية ومنهجه المتميز. أفرد القاضي عياض أبوابا من كتابه لذكر ما ورد من آثار في فضل المدينة وعلم أهلها ووجوب الرجوع إلى عملهم ثم ترجم للإمام مالك بن

أنس ترجمة وافية أحاط فيها ببيته ونسبه ومولده وعلمه وعمله وشمائله وأثاره ومحنته ووفاته. ثم تصدى بنفسه لبيان الحجة بإجماع أهل المدينة موضعا حقيقة مذهب مالك في ذلك ومفندا مزاعم المخالفين من فقهاء المذاهب السنية الأخرى. ولا سيما في بعض المسائل الأصولية الدقيقة. ثم فصل القول في معنى الاجتهاد والتقليد لينتهي من ذلك إلى ترجيح مذهب مالك.

إن مسألة إجماع أهل المدينة قد أثارت كثيرا من الجدل وتشعب الكلام فيها. ويشير القاضي عياض إلى ذلك بقوله : «إن جميع أرباب أهل المذاهب إلـب واحد على أصحابنا في هذه المسألة. مخطئون لنا فيها بزعمهم. محتجون علينا بما سنح لهم. حتى تجاوز بعضهم حد التعصب والتشنيع إلى الطعن في المدينة وعد مثالبها».

ولذلك تحمل عياض عبء الدفاع عن رأي المالكية في مسألة الإجماع هذه وناقشها بنظر العالم البصير والأصولي البارع مبينا دقائقها ومشيرا إلى بعض الأخطاء التي يقع فيها المخالفون؛ وقد وفق أبو الفضل في ذلك كل التوفيق وأبان عن رأي صائب وفهم مستنير يبعثان على الاطمئنان؛ ورحم الله الأستاذ العلامة أمين الخولي الذي قال : «لعل القاضي عياض خير من حرر هذه المسألة ممن رأيت من الكتابين القدماء والمحدثين».

ونظرا لأهمية هذه المسألة. لا من حيث اتصالها بمبدأ رئيسي من

مباديء الفقه المالكي فحسب. بل لما تتيحه لنا أيضا من اطلاع على رأي أحد أعلام المذهب المالكي في عصر كان فيه هذا المذهب قد شق طريقه نحو الاستقرار في بلاد المغرب على يد علماء ناضلوا في سبيل ذلك نضال الأبطال ووقفوا في وجه الدعوات المنحرفة والتيارات المضادة حتى كتب لهم النصر. أقول نظرا لأهمية هذه المسألة رأيت من الفائدة أن أخص عرض أبي الفضل لها وشرحه لشتى جوانبها :
- إن إجماع أهل المدينة على ضربين : إجماع نقلي، وإجماع اجتهادي استدلالى.

1 - فالإجماع الذي ينبني على النقل المتواتر عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله أو فعله أو إقراره يعتبر حجة تستوجب ترك ما خالفه من خبر واحد أو قياس. لأن هذا النقل المتواتر «محقق معلومه موجب للعلم القطعي، فلا يترك لما توجه به غلبة الظنون، وإلى هذا رجع أبو يوسف وغيره من المخالفين ممن ناظر مالكا وغيره من أهل المدينة في مسألة الأوقاف، والمد والصاع. حين شاهد النقل وتحققه».

ولا خلاف في حجية النقل المتواتر بين أصحاب مالك، وهو رأي بعض الشافعية ومنهم أبو بكر محمد بن عبد الله الصيرفي (المتوفى سنة 330هـ).

أما المخالفون من الشافعية فإنهم يحتجون بقولهم : إن الخبر المتواتر يجب قبوله من أي وجه ورد، وأهل المدينة لا يختصون بهذا

الضرب من النقل، فهم وأهل الأمصار الأخرى فيه سواء، إلا أن القاضي عياض ينفي وجود مثل هذا النقل عند غير المالكية «فإن شرط نقل التواتر تساوي طرفيه ووسطه، وهذا موجود في أهل المدينة ونقلهم، الجماعة عن النبي صلى الله عليه وسلم، أو العمل في عصره، وإنما ينقل أهل البلاد غيرها عن جماعتهم حين يرجعون إلى الواحد أو الاثنين من الصحابة، فرجعت المسألة إلى خبر الأحاد».

2 - والضرب الثاني هو إجماع أهل المدينة على عمل من طريق الاجتهاد والاستدلال. وفي هذا خلاف بين المالكية أنفسهم، فمعظمهم لا يرون في هذا الضرب من الإجماع ترجيحاً، ويذهبون إلى أنه ليس بحجة، لأن أهل المدينة ما هم إلا بعض الأمة، والأمة إنما هي بمجموعها. هذا وينكر المخالفون أن يكون مالك وأئمة أصحابه قد قالوا إن هذا النوع من الإجماع حجة. إلا أن طائفة أخرى من المالكية ذهبوا إلى أن هذا الضرب من الإجماع حجة وأنه مقدم على خبر الواحد والقياس.

ويدلي القاضي أبو الفضل برأيه في هاذين الاتجاهين المختلفين فيبين أن عمل أهل المدينة مع أخبار الأحاد لا يخلو من ثلاثة أوجه :

الوجه الأول، أن يكون العمل مطابقاً لأخبار الأحاد، «فهذا أكد في صحتها. إن كان من طريق النقل، أو ترجيحها إن كان من طريق

الاجتهاد بلا خلاف في هذا. إذ لا يعارضه هنا إلا اجتهاد آخرين وقياسهم عند من يقدم القياس على خبر الواحد».

الوجه الثاني، أن يكون مطابقا لخبر يعارضه خبر آخر. وفي هذه الحالة يكون عمل أهل المدينة مرجحا لخبرهم. «وهو أقوى ما ترجح به الأخبار إذا تعارضت؛ وهذا ما ذهب إليه الأستاذ أبو اسحق ابراهيم الاسفراييني الشافعي (المتوفى سنة 418هـ). وهو أيضا رأى من تابعه من المحققين من علماء الأصول والفقهاء من المالكية وغيرهم.

الوجه الثالث، أن يكون العمل مخالفا للأخبار جملة، فإن كان إجماع أهل المدينة من طريق النقل ترك له الخبر. «إذ لا يترك القطع واليقين لغلبة الظنون، وما عليه الاتفاق لما فيه الخلاف».

أما إن كان عمل أهل المدينة اجتهادا فيقدم الخبر عليه عند الجمهور. فإن لم يكن ثم عمل بخلاف ولا وفاق. فقد سقطت المسألة ووجب الرجوع الى قبول خبر الواحد. سواء كان من نقل أهل المدينة أو من نقل غيرهم. إذا صح الخبر ولم يعارض. فإن عارض هذا الخبر الذي نقلوه خبر آخر نقله غيرهم من أهل الأمصار كان نقلهم مرجحا. وهذا رأى الأستاذ أبي اسحق وغيره من المحققين. وذلك لما لأهل المدينة من مزية مشاهدتهم قرائن الأحوال. وتقدمهم لنقل آثار الرسول. وأنهم الجم الغفير عن الجم الغفير. عنه.

ويتهم القاضي أبو الفضل بعض المخالفين - ومنهم الصيرفي والغزالي - بالتحريف فيما نسبوه إلى مالك من أنه لا يعتبر إلا إجماع أهل المدينة دون غيرهم. وينفي عياض أن يكون مالك أو أحد من أصحابه قد قالوا ذلك، ثم ينفي ما حكاه بعض الأصوليين من المخالفين أن مالكا يرى إجماع الفقهاء السبعة (6) بالمدينة إجماعا «وكيف يقول ذلك وهو يرى أن الإجماع حجة؟».

ثم يقرر القاضي عياض بعض القواعد الأصولية في مسائل النقل المتواتر والإجماع الاجتهادي فيقول :

- إن النقل المتواتر موجب العلم الضروري إذا جاء على شروطه، ولا يصح أن يعارضه تواتر آخر. لأنه كان يقضي أن أحدهما باطل محال. وهذا ما لا يصححه العقل. ولا يصح كون النقلين جميعا حقا. ولا كونهما جميعا باطلا إلا أن يكون النقل المتواتر المتعارض في نازلتين متعینتين أو حالين مختلفين أو وقتين متفايرين فيحكم فيهما بحكم الدليلين الصحيحين المتعارضين. وينظر إلى الجمع بينهما إن أمكن ويقصر كل واحد منهما على نازلته وبابه أو يرجع إلى التاريخ والحكم بالنسخ وغير ذلك من وجوه الحكم في التعارض والترجيح.

(6) يعني : سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، والقاسم بن محمد بن أبي بكر الصديق، وأبا بكر بن عبد الرحمن، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وخارجة بن زيد بن ثابت، وسليمان بن يسار.

يذكر بعضهم سالما بن عبد الله بن عمر بن الخطاب بدل أبي بكر ابن عبد الرحمن.

- إن إجماع أهل المدينة من طريق الاجتهاد حجة. وهو كذلك لما لهم من فضل الصلوة والمخالطة والملابسة والمساءلة. ومشاهدة الأسباب والقرائن. ولكل هذا فضل ومزية في قوة الاجتهاد.

واجتهاد أهل المدينة مقدم على غيرهم ممن نأت داره ولم يبلغه إلا مجرد خبر معرى عن قرائنه. سليب من أسباب مخارجه؛ ولهذا رجع بعض الأصوليين والفقهاء قياس الصحابي على قياس غيره. ورجح كثير منهم عمل الصحابي بالحديث. إذ رأوه. على حديث لم يعمل به راويه؛ وقد قال الشافعي : إجماع أهل المدينة أحب الي من القياس.

• إن الاجتهاد لا يصح. ولا القياس. إلا لمن جمع آله من علم الكتاب والسنة. وأحكم ذلك على ما يجب. ثم جمع إلى ذلك من آلات الاجتهاد. وفهم الألفاظ والمعاني وتصريفها ما لا غنى له عنه. ثم عرف مواضع الاجماع والاتفاق. ومسائل الخلاف والنزاع.

عياض والغزالي

عاش القاضي عياض في عصر تألق فيه نجم عدد من أعلام التفسير والحديث والفقہ والأصول والكلام والتصوف والفلسفة كأبي حامد الطوسي الغزالي. وأبي بكر الطرطوشي. وأبي الوليد ابن رشد. وأبي بكر الشاشي. وأبي الطاهر السلفي. وجار الله الزمخشري. وأبي بكر محمد بن العربي المعافري والمازري وغير هؤلاء من الذين ما زالت أسماؤهم لا معة وذكرهم حية في عصرنا هذا.

وكان حجة الإسلام ابو حامد الغزالي اكثر هؤلاء الاعلام شهرة وأجلهم مكانة في المشرق والمغرب، أثارت مؤلفاته العديدة القيمة فسي العقائد والأصول والتصوف وفلسفة الدين اهتماما كبيرا في جميع الأوساط العلمية. فكانت موضوع نظر وجدل ودرس. واتخذ العلماء والفقهاء والفلاسفة والمتكلمون مواقف متباينة من آراء حجة الإسلام ومنزعه الصوفي. وقد استُقبل كتابه (إحياء علوم الدين) في الغرب الإسلامي باهتمام وإجلال في بعض الأوساط وبتحفظ واستنكار في أوساط أخرى. وهذا أمر طبيعي تقتضيه حرية الفكر وتباين وجهات النظر. إلا أن المسألة اتخذت طريقا آخر حينما تدخلت السلطة الحاكمة فأمرت بمصادرة الكتاب وإحراقه. وهذا عمل لا يمكن إلا أن يثير في نفوسنا سخطا لا يعد له الا ما نحس به حينما نقرأ هذه الأساطير التي أحاطت بإحراق كتاب الإمام الغزالي فضاعت حولها أو كادت كثير من حقائق التاريخ؛ من ذلك. مثلا. ما زعمه بعض المؤرخين. بشيء من السذاجة. أن سقوط دولة المرابطين إنما جاء نتيجة دعوة الإمام الغزالي عليهم إذ علم أنهم أحرقوا كتابه عملا بفتوى بعض فقهاء دولتهم. وزعموا أن حجة الإسلام تنبأ بأن نهاية المرابطين ستكون على يد محمد بن تومرت. وكان. فيما زعموا. يحضر دروسه في بغداد. وأن هذا اطلع على كتاب الجفر في علوم آل البيت. أطلعه عليه الغزالي فكشف له عن مغيبات مستقبله.

ونحن نعلم أن كثيرا من المؤرخين، يرتابون في وقوع لقاء بين الغزالي وابن تومرت ومنهم من ينفي ذلك قطعاً. كما نعلم أن أسباب سقوط الدول مسألة شديدة التعقيد تتداخل فيها اعتبارات اجتماعية وسياسية واقتصادية وعوامل بشرية وجغرافية لا يمكن إغفالها.

وإذا كان لا بد لنا من أن ننزه الإمام أبا حامد مما نسب إليه من تنبؤات لا يمكن أن تصدر عن مثله وهو العالم الصالح المتمسك بالكتاب والسنة النفور من البدعة. مثال الزهد والورع وصفاء الفكر والخلق. فإننا لا بد وأن نرتاب من الدواعي التي جعلت بعض المؤرخين وُكُتَّابَ السير. ومنهم - البيدق وابن القطان - يرددون أخباراً يمجها العقل السليم ويكذبها الواقع.

ولكي لا نبتعد عن الموضوع نعود فنقول : إن من الأساطير التي أشرنا إليها ما ذكره الشعراني في (الطبقات الكبرى) من أن القاضي عياض مات فجأة في الحمام يوم دعا عليه الغزالي إذ بلغه أنه أفتى بإحراق كتابه الأحياء !

كيف يتأتى هذا. وقد وقعت مسألة إحراق الكتاب سنة 503 هـ والإمام الغزالي توفي سنة 505. وأبو الفضل بقي حياً إلى سنة 544. فهل كان لا بد أن تنصرم أربعون سنة قبل أن تصيبه دعوة الغزالي بسيفها القاتل ؟

الحقيقة أن القاضي عياض لم يشارك في أية فتوى بإحراق كتاب

الإحياء. فقد كان عمره حينما وقع ذلك سبعا وعشرين سنة. وهو ما يزال طالبا للعلم. ولم يكن قد سافر بعد الى الأندلس للأخذ عن علمائها. ومنهم ابن حمد بن قاضي قرطبة. ومتزعم الحركة المناهضة للغزالي؛ وعياض لم يرحل اليها إلا سنة 507هـ. ولم يتول خطة القضاء في بلده إلا سنة 515. يقول ابن القطان في (نظم الجمان) : «في أول عام ثلاثة وخمسمائة عزم علي بن يوسف - عن إجماع قاضي قرطبة أبي عبد الله محمد بن علي بن حمد بن وفقهاها - على إحراق كتاب أبي حامد الغزالي - رحمه الله تعالى - المسمى بالإحياء. فأحرق في رحبة مسجدتها على الباب الغربي على هيئته بجلوده بعد إشباعه زيتا. وحضر لذلك جماعة من أعيان الناس. ونفذت كتبه (أي علي بن يوسف) إلى جميع بلاده أمرا بإحراقه حيثما وجد. وأخذت منه نسخ من أيدي أصحابها كان معول الغزالية عليها. منها كتاب ميمون بن ياسين توعده علي بن يوسف على إحضاره فأحضره له. ومنها كتاب ابن العربي حمله مع نفسه إلى الجزيرة الخضراء ثم أمر بحله في الماء فحل معظمه. وفقد سائرته. وتوالى الإحراق على ما اشترى منه ببلاد المغرب بقية ذلك العام».

فهذه رواية ابن القطان. مؤرخ الدولة الموحدية. ليس فيها ذكر للقاضي عياض ولا لعلماء سبتة. فالفتوى جاءت من قرطبة بمبادرة قاضيها ابن حمد بن. الذي نعرف أنه كان من ألد أعداء (الإحياء) ولم تكن حواضر الأندلس والمغرب كلها راضية عن هذا الصنيع. فعلماء المرية

جاهروا بإبطال ما أفتى به ابن حمدين، وكان في طليعتهم أبو الحسن علي بن محمد الجذامي البرجي المتوفى سنة 509. وهو تلميذ أبي علي الحسين الصدفي. إمام الحديث في وقته. وقد أفتى الجذامي بتأديب محرق الكتاب. كما أنكر بعض علماء المغرب إحراقه. ومنهم أبو الفضل يوسف بن النحوي. والشيخ العارف علي ابن حرزهم. وميمون بن ياسين الصنهاجي. وهو من العلماء ومن قواد المرابطين. وقد ذكره ابن القطان في الفقرة التي أثبتناها نقلا عن (نظم الجمان) والتي تفيد أن ابن ياسين أرغم على إحضار نسخته.

فأين القاضي عياض من كل هذا. وهو لم يكن حين تنفيذ تلك الجريمة الفكرية أكثر من شاب يطلب العلم ويجتهد في تحصيله ؟
نعم إن القاضي عياض حينما بلغ مبلغ العلماء وجلس للتدريس والتأليف كان له موقف معين من الإمام الغزالي. بل كانت له عليه مآخذ علمية أشرنا إلى بعضها حينما عرضنا لتلخيص رأي أبي الفضل في مسألة إجماع أهل المدينة. ولا مجال للشك في أنه يخالف الغزالي كل المخالفة في بعض من آرائه في أصول الدين؛ وفي كتاب الشفا إشارة إلى ما يفيد هذه المخالفة. وذلك في الفصول التي يعرض فيها أبو الفضل لمسائل التأويل والمتأولين واختلاف الفقهاء والمتكلمين في حكم من يضيف إلى الله تعالى ما لا يليق به عن طريق التأويل والاجتهاد من تشبيه أو نعت بجارحة أو نفي صفة أو ما يقرب من ذلك. إلا أن كل هذا لا يخرج عن

نطاق المناظرة العلمية وما يقتضيه الخلاف من حجاج وجدل واتهام أحيانا.

ثم اننا نعلم أن القاضي عياض - كما يخبرنا ابنه في (التعريف) - كان يرى أن كتاب الاحياء «لو اختصر... واقتصر على ما فيه من خالص العلم لكان كتابا مفيدا» وأن شيخه أبا محمد بن منصور اللخمي النكوري قال له : «فاختصره اذن... لئن لم تختصره فما في بلدنا ممن يختصره».

والخلاصة أن أبا الفضل كان ولا شك يعرف فضل الإمام الغزالي ويقدره، وإن لم يكن يوافق على كل آرائه وطريقته، ولا سيما في مسائل الحديث والفقه والأصول. فكان أبو الفضل يعلن مخالفته للغزالي في مسائل معينة، وربما أبدى تحفظه ازاء فصول من كتاب الاحياء، وأنكر ما ورد فيه من أحاديث يستشهد بها الغزالي دون تدقيق في صحتها. والقاضي عياض محدث. كما نعلم، واسع المعرفة بالحديث وعلومه ورجاله، وحجة الاسلام من أهل الفهم والدراية ولم يكن معدودا من أصحاب النقل والرواية، وقد نبه على ما في (الاحياء) من أحاديث موضوعة، بعض المحدثين ومنهم الحافظ أبو الفرج بن الجوزي في (اعلام الاحياء بأغلاط الاحياء)، غير أن مثل هذه الهنات التي يقع فيها أحيانا أعلام من الفقهاء والمحدثين لم تكن لتدفع بالقاضي عياض إلى معاداة الغزالي وإنكار كتاب الاحياء كله. وفيه من «العلم الخالص» ما يجعله «كتابا مفيدا» كما قال أبو الفضل.

آثار القاضي عياض

صنف أبو الفضل عددا من الكتب ذكر منها ولده أبو عبد الله محمد في (التعريف) تسعة عشر. منها ما أكمله في حياته وقرأ عليه. ومنها ما تركه في مبيضاته. ومنها ما لم يكمله.

ونستفيد من تعليقات الدكتور محمد بن شريفة على كتاب التعريف - وهو من تقديمه وتحقيقه - أن المطبوع من كتب عياض :

1 - الشفا بتعريف حقوق المصطفى.

2 - ترتيب المدارك. وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك؛ وتقوم بنشره وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط؛ صدر منه خمسة أجزاء؛ حقق الجزء الأول منه الأستاذ المرحوم محمد بن تاويت الطنجي. والأجزاء الثاني والثالث والرابع حققها الأستاذ المرحوم عبدالقادر الصحراوي. وحقق الجزء الخامس الأستاذ الدكتور محمد بن شريفة. وقد اختصر هذا الكتاب أحمد بن عمر بن قرا الشافعي باسم (المنتقى من المدارك).

3 - الأعلام بحدود قواعد الإسلام. حققه وقدم له الأستاذ المرحوم محمد بن تاويت الطنجي.

4 - الإلماع في ضبط الرواية وتقييد السماع. حققه الأستاذ السيد أحمد صقر وطبع في مصر- دار التراث، القاهرة، 1398 - 1978 وهو من أهم المراجع في علم الحديث، قال عنه الأستاذ صقر في مقدمة التحقيق ،

وقد انتفع بهذا الكتاب وسار على نهجه وصرح بأنه قد قلده أبو عمرو بن الصلاح المتوفى سنة 642 هـ «ولكنه كان في أكثر الأحيان يذكر قوله ولا يصرح باسمه ولا يشير إليه، وكذلك استقى منه كل المؤلفين الذين داروا في فلك مقدمة ابن الصلاح وجعلوها كعبة يطوفون بها... كالعراقي والزركشي والبقاعي وابن حجر والسخاري والسيوطي والبلقيني وابن جماعة وغيرهم» ص 30 (مقدمة الالماع).

5 - بغية الرائد، لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد، قال الحافظ ابن حجر في (فتح الباري) إنه أجمع الشروح وأوسعها، ومنه أخذ غالب الشراح بعده.

وقد ذكر الأستاذ ابن شريفة ان دار التراث بالقاهرة أعلنت أنه تحت الطبع.

ونذكر أن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بالرباط قد نشرته وطبع بتحقيق الاساتذة : صلاح الدين بن أحمد الأدلبي، ومحمد الحسن أجانف، ومحمد عبد السلام الشرقاوي.

6 - مشارق الأنوار على صحيح الآثار، وهو من أجل مؤلفات القاضي عياض، كتبه في ستة أجزاء؛ قال عنه ابن فرحون في (الديباج المذهب)؛ «هو كتاب لو كتب بالذهب أو وزن بالجواهر لكان قليلا في حقه». وقال عنه الإمام أبو عمرو بن الصلاح الشهرزوري - فيما نقله المقرئ في (أزهار الرياض)؛

مشارق أنوار تجلت بسبته وذا عجب كون المشارق بالغر -

و «مشارك الأنوار» دراسة وافية جامعة لموطأ الامام مالك. والجامع الصحيح للإمام البخاري. وصحيح الإمام مسلم من حيث الكلمات وأسماء الأماكن والرجال مرتبة على حروف المعجم. أبدع فيه مؤلفه ضبطاً وتصحيحاً وترجيحاً ومقارنة بين الروايات. وأبان عن مقدرة عالية في البحث والإستقصاء والتمحيص. ومعرفة واسعة بأمّهات كتب الحديث ورجاله.

أما مؤلفات عياض التي ما تزال مخطوطة - استناداً إلى تعليقات الأستاذ بن شريفة - فهي :

1 - إكمال المُعَلِّم. في شرح مسلم. وهو إكمال لكتاب محمد بن علي المازري وعنوانه (المُعَلِّم).

2 - التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة وهو شرح لمعاني المدونة يجلي غوامضها ويضبط أسماء رواتها. (توجد منه نسخ مخطوطة في كل من الخزنة الملكية، والمكتبة العامة وخزانة جامعة القرويين).

3 - الغنية. وهو فهرسة شيوخ القاضي عياض.

4 - أجوبة القرطبيين. يرى الأستاذ ابن شريفة أن هذا الكتاب يضم النوازل التي جمعها ولد القاضي عياض. محمد. بعنوان (مذهب الحكماء في نوازل الأحكام) وتوجد منه مخطوطة بالخزانة الملكية في الرباط. هذا وقد ورد في (تاريخ الأدر العربي) لبروكلمان ذكر كتاب

آخر لعياض بعنوان (منهاج العوارف إلى روح المعارف) وهو شرح لمشكل الحديث وتوجد منه نسخة بدار الكتب المصرية بالقاهرة.
أما الكتب المفقودة من مؤلفات عياض، فهي :
(1) خطبه.

(2) المعجم في شيوخ ابن سكرة (أبي علي الحسين الصدي).

(3) نظم البرهان على صحة جزم الأذان.

(4) مسألة الأهل المشترط بينهم التزاور.

(5) المقاصد الحسان فيما يلزم الإنسان.

(6) الفنون الستة في أخبار سبته (أو العيون الستة...).

(7) غنية الكاتب وبغية الطالب، في الصدور والترسيل.

(8) الأجوبة المحبرة على الأسئلة المتخيرة.

(9) سر السراة في آداب القضاة؛ قال عنه ولد القاضي عياض في

(التعريف) : «... ولم أجد من هذا الكتاب شيئاً ولا وقفت له على خبر».

فهل ضاع الكتاب في حياة مؤلفه أم أنه كان مشروعاً لم يكتب له أن
ينجز ؟

ومن الكتب التي لم يرد ذكرها في (التعريف) وعدّها بعض من

ترجم للقاضي عياض من تأليفه :

(1) جامع التاريخ، ورد ذكره في (تذكرة الحفاظ) للذهبي نقلاً عن

تلميذ عياض، محمد بن حمادة وقال عنه : «إنه أربى على جميع

المؤلفات جمع فيه أخبار ملوك الأندلس والمغرب واستوعب أخبار سبعة وعلمائها.» فهل هذا هو كتاب (الفنون الستة في أخبار سبعة) المذكور في (التعريف) ؟

(2) تاريخ المرابطين، ذكره المقري في أزهار الرياض وابن خاتمة في (مزية المرية). ولعله جزء من (جامع التاريخ) !

(3) كتاب العقيدة، ذكره الذهبي في (تذكرة الحفاظ)؛ ويظن الأستاذ البحاث المرحوم محمد بن تاويت الطنجي أنه كتاب (الإعلام بحدود قواعد الإسلام) - انظر تقديم الجزء الأول من ترتيب المدارك. وهذا ما ذهب إليه بروكلمان أيضا. - ويلاحظ أن كتاب الإعلام ما هو إلا رسالة مختصرة حسنة التبويب وضعها القاضي عياض كما يبدو لصغار الطلاب. وهو يبين فيها قواعد الإسلام الخمس ويبدأها بالكلام عن الشهادتين فيشرح ما يتصل بهما من عقائد في نحو ثلاث صفحات. وهذا ما يجعلني أستبعد أن يكون كتاب العقيدة هو (الإعلام...) نفسه. وما دما نجهل موضوع بعض كتبه المفقودة الأخرى (كالمقاصد الحسان فيما يلزم الإنسان)، فإننا لا نستطيع أن نقطع في هذا الأمر باليقين.

(4) أخبار القرطبيين. لا نعرف عنه شيئا غير اسمه. وقد يكون جزءا من (جامع التاريخ) ؟

أما شعر عياض فلم يصلنا منه سوى قصائد وأبيات معدودة ذكر بعضها ابنه في (التعريف) والمقري في (أزهار الرياض) و(نفح الطيب).

ومن شعره الجيد، الذي لم يرد ذكره في (التعريف) ونقله المقرئ
في (نفح الطيب) قوله يتذكر قرطبة ،

| | |
|------------------------------|----------------------------|
| رعى الله جيرانا بقرطبة العلى | وجاد رباها بالعهاد السواكب |
| وحى زمانا بينهم قد أفتسه | طليق المحيا مستلان الجوانب |
| أخواننا بالله فيها، تذكروا | معاهد جار أو مودة صاحب |
| غدوت بهم من برهم واحتفائهم | كأنى في أهلى وبين أقاربي |

وليس للقاضي عياض ديوان مجموع فيما نعلم، أما نشره فنقرأ نماذج
منه، ولا سيما الخطب والرسائل، في (التعريف) و(أزهار الرياض).
رحم الله أبا الفضل وأجزل له العطاء على ما قدمه للإسلام
والمسلمين من علم نافع وعمل صالح، ورحم الله الشاعر الذي قال فيه -
وما أكثر ما قال فيه الشعراء - :

لولاه ما فاحت أباطح سبتة والروض حول فنائها معدوم

محمد العربي الخطابي

الرباط

للقاضي عياض النقاد

د. عبد الله الطيب

للقاضي عياض رحمه الله ورضي عنه رسالة من الروائع في باب النقد كان ينبغي من أجلها وحدها أن يذكر بين كبار النقاد، كما قد ذكر القاضي عبد العزيز الجرجاني مثلاً وهو دونه في مرتبة العلم بين كبار النقاد من أجل رسالته في الوساطة بين المتنبي وخصومه وليست رسالة القاضي عياض دونها في مرتبة النقد. بل لا أشك أنها أعلى منها مرتبة. والشهرة حظوظ. ولقد نفق الجرجانيان الكبير والصغير في عصرنا هذا نفاقاً (بفتح النون) مدهشاً. وأشار الثعالبي في فصله عن المتنبي في يتيمة الدهر إلى وساطة القاضي الجرجاني بنوع لا يخلو من روح السخرية والله تعالى أعلم.

وكان حق القاضي عياض أن يعتبر من كبار النقاد من أجل كونه من كبار علماء الحديث. وأكثر من يكتبون في موضوعات النقد في

زماننا هذا كأنهم يرون أن علوم الحديث لاتمت إلى النقد بصلة. وهذا خطأ يجب تصحيحه. لأن المعرفة بالحديث والتبريز في علومه وفنونه كل ذلك يتضمن المعرفة العميقة باللغة وعلومها وآدابها. بل أكثر ما كان يوصف الرجل بأنه أديب إذا لم يكن هناك في حقيقة العلوم. وكان الأدباء في الجملة يعتبرون آخر العلماء وأضعفهم. على أنه يلزمنا أن نحترس هنا إذ كانوا ربما سموا الرجل أديبا لتبجحه في العلوم. وعدوا المبرد وثعلبا وجماعة ممن لا يشك أنهم في العلم مقدمون من أهل الأدب. وقال أبو تمام وهو ممن أجمعوا على ذكائه وعلمه :

كل شعب كنتم به آل وهب فهو شعبي وشعب كل أديب
وكان التسمية بالاديب والأدب هنا تتضمن نوعا من الإشارة إلى
الابداع واتساع آفاق إدراك المعرفة مع الفصاحة والرواية للطائفة الأخبار
والأشعار. والله أعلم.

هذا ولا يخفى أن كبار العلماء قد كانوا بحكم تبحرهم في العلوم
ومعرفتهم بالعربية وآدابها أيضا أدباء وإنما غلب عليهم اسم العلم لقوتهم
فيه. وربما كان الرجل من هؤلاء موسوعة ضخمة من العلوم والإتقان.
فاشتهر بما نظن أنه تخصص فيه دون سواه مع دقه غوصه وبعد نظره في
ذلك. مثلا محمد بن جرير الطبري قد ضمن كتبه الاختيار النادر في
الشعر والحجج الجيدة في تحليل المعاني والنظر الفاحص في مسائل
النحو مع الموازنة القليلة النظير بين مذاهب أهل الكوفة وأهل البصرة.

وابن خلدون قد تناول موضوعات جيدة مما يدخل في صميم النقد وتاريخ الأدب. والغزالي قد تناول مسائل من أمهات علوم الاجتماع لا أشك أن ابن خلدون قد انتفع بها في المقدمة.

هذا ومما اشتهر قديما بين أهل العلم وطلابه أن كثيرا من الفوائد قد تصاب في غير مظانها ومما يحسن ذكره ههنا على سبيل المثال من غير ما استطراد بالغ أن باب حديث عياض عن العربية في مفتاح شرحه لمسائل نفس حديث أم زرع ربما يعيننا على تصحيح بعض أسطر باب العدد في الجزء الثاني من كتاب سيبويه في كلتا طبعتي درنبرغ وبولاق ونأمل أن نلم بتفصيل أكثر لهذه المسئلة في غير هذا الموضع إن شاء الله تعالى وبعونه وتوفيقه.

هذا وقد اشتهر القاضي عياض مع علمه، بالورع والتقوى والصلاح وكتابه الشفا كما يدرس من أجل التعلم، يقرأ ويحفظ من أجل التبرك. ومما كنا نسمعه ونحفظه ونحن صغار في ليالي الذكر أيام الجمع والاثنيين، قول الشيخ محمد المجذوب في مولده الذي فاتحته «بلغ اللهم روحه الشريفة الخ : ذكر القاضي عياض بسنده في الشفا، حديثا جليلا طوبى لمن به اشتفى» وقد كانت بلاد الإسلام كلها كالبلد الواحد من حيث وحدة الروح وسرعة تبادل فوائد المعرفة والعلوم. ولما صح اعتقاده من صلاح القاضي عياض وتقواه وبركته، قد ارتبط اسمه بالدين اشد من ارتباطه بالأدب. وأهل عصرنا هذا خاصة فيهم ميل شديد لما يسمونه

«بالعلمانية» وهو لفظ من اصطلاحات المسيحيين أقبل عليه المثقفون ورجال الفكر الحديث بيننا بأخرة إقبالا لا يخلو من عدم تدبر. ويتضمن هذا الميل إلى «العلمانية» شيئا من النفور عن الدين وعمن يظن أنهم من أهله. وهذا وهم يجب الانصراف عنه.

الرسالة التي سبقت الإشارة إليها في أول هذه المقالة هي «بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد» وقد طبعت بالمغرب منذ خمسة أعوام. وقد كان أمرها معروفا عند القدماء، يدل على ذلك انتفاع كلا ابن حجر والعيني بها في شرحهما حديث أم زرع من كتابيهما المشهورين في تفسير صحيح البخاري. وهما فتح الباري للأول وعمدة القاري للثاني. ومواطن صميم النقد فيها أربعة. الأول حيث تناول سند الحديث وروايته، وأكثر هذا داخل في حيز علوم الحديث وفنونه ومقاييس تمييزه. وفي جميع ذلك كان القاضي عياض حجة بحرا متمكنا. إنما الذي يلفت نظرنا بوجه خاص من حيث وجهة نظر النقد الأدبي الحديث قوله في آخر فصول هذا الباب الذي جعله لتدبر الرواية والسند : «وقرأت في كتاب بعض الأدباء أن امرأة زوجت إحدى عشرة ابنة في ليلة ودخل بهن أزواجهن فأمهلتهم سنة، ثم زارتهن فسألت كل واحدة عن زوجها، فأخبرتها بصفته فوافق من حديث أم زرع كلام صاحبة «المس مس أرنب» بنصه، وكلام صاحبة «رفيع العماد» وكلام صاحبة «زوجي لحم جمل غث» وخالف في البواق». ويشبه أنه حديث موضوع، فإن ألفاظه

تنبىء عن ذلك، ركب على بعض حديث أم زرع، ولا يصح أن يكون هو هذا لصحة سند حديث أم زرع وضعف هذا. وإنا قد ذكرنا في بعض روايات حديث أم زرع ما دل على أنهن غير أخوات، والموفق الله أ. هـ. محل استشادنا هنا أن القاضي عياضا استدل بدليل داخلي من نفس النصوص التي بين يديه وآخر خارجي يعتمد على السند وثالث استنباطي مركب من الدليلين السابقين على أن قصة المرأة التي زوجت إحدى عشرة ابنة في ليلة، حديث موضوع ولا ينزل منزل إحدى الروايات التي رويت لحديث أم زرع مع أنه ضعف بعضها كرواية أحمد بن عبيد بن ناصح عن الهيثم بن عدي لقول البخاري فيه : «الهيثم بن عدي على علمه وفضله يروى مناكير» (انظر ص 24، آخر سطرين قبل الهامش. وانظر أيضا ص 6 من قبل س 8 و 9). فالدليل الداخلي قوله : «ويشبه أنه حديث موضوع فإن ألفاظه تنبىء عن ذلك».

وهذا نص قاطع بالغ الحجة في أن علماء الحديث كانوا كما ينظرون إلى السند ينظرون إلى المتن. وغير خاف أن القاضي يلفت نظرنا وهنا إلى أن ألفاظ الحديث المصنوع ليست لها رنة جزالة ألفاظ الروايات الأخرى ذوات الأصالة من حيث اللغة والمتن وإن اختلفت قوة وضعفا من حيث طبيعة السند. ولا يتسع لنا مجال هذه الكلمة أن نتعرض لأمر رواية الحديث بالمعنى. ونكتفي بأن نشير إلى أن الذين رووا بالمعنى كانوا من أهل الجزالة ممن يستشهد بقولهم، يدلك على ذلك

خبر سيبويه مع حماد بن سلمة إذ خطأه هذا في لحنه لحنها في حديث «ليس أبا الدرداء» فانصرف عن درس الحديث إلى درس النحو فيما ذكروا.

ومن الأخطاء التي أشاعها بعض من تعرضوا للحديث من الأوربيين ذوي النزعة التبشيرية أن علماء لم يكونوا يهتمون بتحليل النص من داخل متنه وإنما كانوا يكتفون بأسماء الرجال في سلسلات الأسانيد.. وهذا باطل. يدل على بطلانه مثلا أن الأحاديث التي كان يحفظها الإمام البخاري مما يكون صحيحا على شرطه ليست كلها في صحيحه ولكن بعضها فقط، فتأمل.

الدليل الثاني الذي قلنا إنه خارجي يعتمد على الإسناد هو مانص عليه عياض من أن سنده ضعيف يمنع أن يجعل في منزلة القبول العام الذي يشمل سائر وجوه الخلاف في هذا الحديث مما جاء في رواية علماء الحديث ورواته حتى من ضعفت روايته منهم كالهيثم بن عدي هذا .

والدليل الثالث استنباطي، استنبطه من أن كل روايات الحديث المختلفة من أقواها إلى أضعفها تذكر أن النساء صواحب الحديث كلهن لم يكن أخوات، وأقرب ما بلغ بهن من القرابة أن جعلن من قبيلة واحدة، خثعم أو قريش أو بلدة واحدة، مكة أو إحدى قرى اليمن.

وهذا مما يناسب سياق الخبر وروحه، إذ لا يمكن أن يجتمعن ويتحدثن بعد تعاهد إلا وهن من بلدة واحدة أو قبيلة واحدة، أو ما أشبه. وشذوذ الخبر الذي يذكر أنهن بنات امرأة واحدة مما ينبىء عن وضعه، لمفارقتها ما شمل أسانيده القبول العام مع ما في ذلك من وجوه الاختلاف. وهذا الاستنباط يقوى حجته ماتقدم من إنكار القاضي طريقة ألفاظه. ففي هذا الدليل الثالث كما ترى، نظر إلى المتن كما هو ينظر إلى السند.

هذا والموطن الثاني من مواطن النقد الأربعة التي قدمنا ذكرها هو اهتمامه بمسائل العربية. ومع أن فصوله ههنا نحوية تدل على تمرسه بهذا العلم، هي أيضا مراد منها أن تعين على فهم المعنى. ولا يخفى أن البلغاء يستطيعون ويجدون السبيل إلى الافتنان بطرق الأداء النحوي مالا يستطيعه غيرهم، وربما خفي وجه سلامة الأداء النحوي وفصاحته فيحتاج مع ذلك إلى التوضيح. وقد جاء في رواية البخاري بخط الأصيلي : جلس إحدى عشرة نسوة. وقد بسط القاضي القول فيه وفي الروايات الأخرى. كل بما يناسبه.

وذكر ههنا أن نسوة أن نصبتة فليس نصبه على التمييز لوقوعه موقع البدل من إحدى عشرة.

وهذا نظر دقيق، لأن وجه الكلام، «جلس نسوة» مثل قوله تعالى : «وقال نسوة في المدينة» وجاز تذكير الفعل لأن النسوة جمع، كأن المعنى

قال جمع من نسوة. ثم أقحمت إحدى عشرة للدلالة على العدد، وجعل الإحدى عشرة جمعا واحدا على وجه الافتنان البلاغي. فأشبهت نسوة التمييز فانتصبت، ولزم تقدير فعل ناصب إذ ليست الكلمة في الحقيقة تمييزا. ويجوز رفع «نسوة» على صريح البدلية. وقد شبه القاضي هذا التركيب في إعرابه بالآية في قوله تعالى : «وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطا أمما» فأسباطا بدل والمعنى أنهم جعلوا قطعا كل قطعة أمة وكل قطعة سبط فصارت الأسباط أمما ويزعم اليهود أنهم ليسوا أمما وأنهم أبناء الله وأحباؤه وإنما الأمم غيرهم وهؤلاء هم الأميون - قال تعالى : «ذلك بأنهم قالوا ليس علينا في الأميين سبيل ويقولون على الله الكذب وهم يعلمون.» فانظر كيف احتمل الافتنان بالأداء النحوي من ضروب المعنى ما لا يتسع له ظاهر طريق أداء القواعد المذكورة في باب العدد.

هذا والموطن الثالث شرح الحديث. والقاضي يوضح المعنى بعد أن يكمل بحث العربية ويفسر الغريب. وتوضيح المعنى داخل في صميم النقد. ذلك بأن فهم الكلام البليغ متى ذلت صعاب غريبه حين يقع فيه الغريب، أمر شديد الارتباط بتذوق المعنى والفطنة إلى خفاياه ودقائقه.

ومن أجود أمثلة شرح المعنى وتذوقه قوله في شرح حديث المرأة الثالثة وهو : «قالت الثالثة : زوجي العشنق. إن أنطق أطلق. وإن أسكت أعلق. وفي رواية : على حد السنان المذلق.» انظر (ص 7 - س 8 و 9)

وانظر الشرح (في ص 65 من س 7 الخ) - قال : «فمقتضى جميع ماوصفته به سوء الخلق والعشرة. وأنها لاتأمن أذاه ولا ضره. وأنه مع هذا مذموم المرأى والخلقة. وأنها على حذر من صحبتة. غير مطمئنة النفس. و مستقرة الجأش معه. متوقعة أذاه وفراقه. فهي معه كمن هو على حد السنان من المخافة والحذر. وعدم الطمأنينة والاستقرار. والعرب تقول لمن يكون على حذر وعلى غير استقرار : كأنه على مثل سن الرمح. ومثل حد السيف. ومثل قرن الظبي. قال امرؤ القيس :

كأنني وأصحابي على قرن أعفرا

وقد أبان هذه العلة أبو العلاء بن سليمان بقوله :

كأنني فوق قرن الظبي من حذر» أ. هـ.

ومكان التدوق ههنا ظاهر. ومن شواهد هذا الاستشهاد المتلذذ

بنصف بيت من رائية امرئ القيس :

سمالك شوق بعدما كان أقصرا

ونصف بيت آخر من رائية سقط الزند للمعري :

ياساهر البرق أيقظ راقد السمر

وكشف المعنى واستقصاء جوانبه هنا لا يخفى.

ومثال آخر قوله في شرح بعض ماجاء من كلام أم زرع في معراض

تفصيله لمعاني كلامها يذكر قولها : «فلقى امرأة معها ولدان كالفهدين

يلعبان من تحت خصرها برمانتين إلخ» قال : «وقولها «يلعبان من تحت

خصرها برمانتين» ذهب بعضهم إلى أنه أراد ثدييها. ورد هذا أبو عبيد قال : وليس هذا موضعه. وإنما أراد أنها ذات كفل عظيم. فإذا استلقت نتأ الكفل بها عن الأرض حتى تصير تحتها فجوة تجرى فيها الرمان. ويؤيد تأويل أبي عبيد ما ورد في إحدى الروايات المتقدمة «يرمى من تحت خصرها بالبرمانتين». ولا يقال في الثدين «يرميان» ويعضده أيضا ما وقع مفسرا في حديث معاوية بن هشام الذي قدمناه. وقولها فيه «فمر بجارية يلعب معها أخوها. وهي مستلقية على قفاها. وأخوها معها رمانة يلعبان بها. يرميان بها من تحتها. فتخرج من الجانب الآخر. من عظم أليتها». ففسر الأمر كما تراه. فإن سلمت هذه الرواية من علة. ارتفع الاحتمال. على أن هذا الكلام بعيد من نمط كلام أم زرع جدا. ويعضد التأويل الآخر قولها في الرواية الأخرى «يلعبان من تحتها» و «من تحت صدرها» وقوله في رواية غندر «يلعب من تحت درعها برمانتين» ولأن العادة لم تجر بلعب الصبيان ورميهم بالرمان تحت أصلاب أمهاتهم. وكيف تجلس هذه المرأة لهم وتستلقى حتى يشاهد منها الرجال هذا ومنهم» أ. هـ (انظر ص 158 س أ - س 19).

قد استدل القاضي هنا بثلاثة أدلة على استبعاد قول من زعم في تفسير كلام أم زرع : «خرج أبو زرع يوما والأوطاب تمخض فلقى امرأة معها ولدان كالفهدين يلعبان من تحت خصرها برمانتين فطلقني ونكحها» (انظر ص 10 - 11) الأول من فن الحديث. وهو قوله : «فإن

سلمت هذه الرواية من علة». فكأنها لم تسلم في نظره من علة. إذ الشرط هنا يدل على تضعيف.

هذا والدليل الثاني مما نبهنا عليه آنفا في طريقته النقدية. وهو دليل نظمي - وهو قوله : «على أن هذا الكلام بعيد من نمط كلام أم زرع جدا» أي بعيد من طريقة نظمها وجزالتها وقوة أسر ألفاظها وروث رناتهن. وقد أبان عن مذهبه في فهم النظم وترتيب الكلام إبانة حسنة سنعرض لها في ما بعد ان شاء الله. هذا والدليل الثالث رجوعه إلى الذوق. فهو كما ترى يستبعد أن يلعب ولدان برمانتين من تحت عجيذة أمهما وكلامه صواب. يقبله القلب. ويرى أن في مذهب من زعموا أن الرمانتين حقيقتان وأن الولدين كانا يرميان بهما من تحت عجيذة أمهما. تكلفا شديدا. ربما جرهم إليه الرغبة في المبالغة في صفة جمال المرأة من طريق المبالغة في صفة ضخامة كفلها.

هذا والموطن الرابع من مواطن صحيح النقد هو تفصيله القول في محاسن حديث أم زرع من حيث معانيه ومنهج نظمها. ومن حيث أساليب صوره البيانية. ومن حيث ما اشتمل عليه من ضروب البديع.

وهذا الموطن الرابع من مواطن النقد في رسالته الفذة هذه. من أنفس ما كتب في بابها. ويوشك أن يكون القاضي عياض قد انفرد به بين أدباء العربية. إذ نظائره مما خصص الكتابون فيه النقد لقطعة أدبية واحدة بعينها قليلة. وهو الباب الذي صدره بعنوان «بيان» وقال في

مفتتحه (انظر ص 186) : «ونحن الآن نفي بما وعدنا به من ذكر ما اشتمل عليه هذا الحديث من ضروب الفصاحة، وفنون البلاغة، والأبواب الملقبة بالبديع في هذه الصناعة، من لفظ رائق، ومعنى فائق، ونظم متناسب، وتأليف متعاقد متناسق، وبالجملة فكلام هؤلاء النسوة في الروايات المشهورة من الكلام الفصيح الألفاظ، الصحيح الأغراض، البليغ العبارة، البديع الكناية والإشارة، الرفيع التشبيه والاستعارة، وبعضهن أبلغ قولاً، وأعلى يداً وأكثر طولاً، وأمكن قاعدة وأصلاً، وكلام بعضهن أكثر رونقاً وديباجة، وأرق حاشية وأحلى مجاجة، وبعضهن أصدق في الفصاحة لصحة لهجة، وأوضح في البيان محجة، وأبلغ في البلاغة والإيجاز حجة... الخ» ثم أخذ القاضي رحمه الله من بعد في التفصيل.

هذا وقد جمع القاضي في فصله هذا بين مذهبين في النقد، توضيح الجانب النظري ثم تطبيقه. وفي كلا المذهبين قد جاء بالجيد البارع الأصل. مما يستحق به، وحده كما قدمنا، أن يعتبر من سادة النقاد. تأمل تناوله أبواب النقد الثلاثة المشهورة، الفصاحة والبلاغة والبديع. زعم أولاً في تقديمه كلام أم زرع وتفضيله على كلام صواحبه مع جودة ما قلن، أن من مزاياه «حسن نظم كلامها وتطارد» (انظر ص 190 س 12) مراده بتطارده أن بعضه يتبع بعضاً في نسق متوال لانشز فيه ولا تعثر. ثم أبان عن مراده هذا بيانا أكثر بوصفه حسن النظم والتطارد حيث قال : «وأخذه حقه من المؤالفة والمناسبة بين الألفاظ» (انظر ص

190 س 13) فجعل المؤلفه بين الألفاظ والمناسبة بينها بحيث لاتنبو لفظه عن لفظه في رنة صوتها ولا في ملاءمة معناها لما سبق ولما يلحق. هي حسن النظم. وعد ذلك هو رأس الفصاحة. التي هي مفتاح البيان الأول.

هذا توضيح نظري. وأتبعه القاضي بيانا وإنارة تطبيقية. فزعم أن لرنه الفقر وقدرها وحسن الاسجاع مكانا من الدلالة على حسن النظم بما فيه من مؤالفه الألفاظ ومناسبتها ومثل لذلك الأمثلة ليكون أدنى للفهم من طريق التطبيق. قال : «فإنها وازنت ألفاظها. ومائلت كلمها» - لاحظ قوله وازنت إذ هو ينظر إلى رنة الوزن وموسيقاه. والموازنة من فنون إيقاع الكلام كما لا يخفى. ولاحظ قوله مائلت. وهذا ينظر إلى معاني الكلمات ودلالاتها. وأن يكون بعضها في هذا المجال مؤتلفا مع بعض - الموازنة شيء في جوهره إيقاعي صوتي والمماثلة شيء في جوهره معنوي دلالي وكلاهما معا لازمان لصحة النظم. ثم قال لله دره : «وقدرت فقرها» وهذا داخل في حيز الموازنة حين تتجاوز بإيقاعها مفردات الكلم إلى الفقر والجمل فيكون بين الكلمات متفرقات توازن. ثم يكون بينهما في فقرهن توازن آخر يأتلف ويختلف.

ثم قال : «وحسنت اسجاعها» والتحسين من باب المماثلة وهو مع السجع فيه من التركيب المعنوي ما يشبه ما في تقدير الفقر من التركيب الإيقاعي. قال : (وهنا موضع التمثيل والتطبيق) : فوازنتم في

الفقرة الأولى لحم برأس في الثانية، وجمل بجبل و غث بوعث وقهر بوعر في الرواية الأخرى. فأفرغت كل فقرة في قالب أختها. ونسجتها على منوال صاحبها. ومن هذا الباب في القرآن العزيز في حسن التأليف ومناسبة الألفاظ ومقابلة الكلمات كثير كقوله تعالى : «إذا بعثر ما في القبور وحصل ما في الصدور» وقوله : «فأثرن به نقعا. فوسطن به جمعا» على أن هذا داخل في باب الترصيع. ومنه قول السادسة : «إن أكل اقتف وإن شرب اشتف وإن هجع التف» وقول الخامسة : «إن خرج أسد. وإن دخل فهد» وقول الرابعة : «لا حر ولا قر. ولا مخافة ولا سامة» وقول الثامنة : «المس مس أرنب. والريح ريح زرنب» فهذا كله من حسن النظم. ومناسبة اللفظ. وهو باب آخر من أبواب البديع يسمى المناسبة. ومنه قول التاسعة «رفيع العماد. طويل النجاد. كثير الرماد» فكل لفظة على وزن صاحبها. وكقول أم زرع «أناس من حلي أذني وملأ من شحم عضدي» وقولها : «صفر ردائها وملء كسائها» وقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه لعائشة : «في الألفة والرفاء. لا في الفرقة والخلاء» وقولها : «أرقد فأتصبح. وأشرب فأتقمح. وأكل فأتمنح» وقول العاشرة : «قليلات المسارح. كثيرات المبارك» أ. هـ (وانظر من ص 190 س 14 إلى ص 191 س 14).

وقد يتبادر إلى الذهن أن عياضا إنما أخذ فكرة النظم من عبد القاهر الجرجاني الذي هو عند نقاد عصرنا هذا صاحب نظرية النظم. فإن

يك قد فعل ذلك. وزمانه كما لا يخفى متأخر شيئاً عن زمان عبد القاهر. فقد فصل وبين في أمر النظم بياناً لانجده عند عبد القاهر. مع زعم هذا أنه قد توصل من البيان في هذا الباب إلى ما لم يتوصل إليه سيبويه في الكتاب. وإنما عن الكتاب أخذ رحمه الله إذ ألم صاحب الكتاب في هذا الصدد بأمر النظم في أكثر من موضع واصطلاح لاضطراب النظم اصطلاحاً هو القبح أو قبح الكلام ومثل له في أوائل الكتاب. وقد وقع عبد القاهر بصنيعه هذا في حيز ما أخذه الثعالبي على صاحب في نقده المتنبي حيث تمثل بقول القائل :

وذموا لنا الدنيا وهم يحلبونها ولم أر كالدنيا تدم وتحلب

وأمر النظم عند نقاد العرب أقدم من عبد القاهر لابل ومن سيبويه. إذ عن العرب الأولين أخذ. قال الفزاري وهو إسلامي :

وحديث أذه هو مما تشتهي النفوس يوزن وزنا

وقال أبو حية النميري :

إذا هن ساقطن الحديث كأنه سقاط جنى المرجان من كف ناظم

وقال البحتري ففصل أمر النظم تفصيلاً :

لتفنت في الكتابة حتى عطل الناس فن عبد الحميد

في نظام من البلاغة ماشك امرؤ أنه نظام فريد

أي تطام لؤلؤ وجواهر وعقد فريد

ومعان لو ضمننتها القوافي هجنت شعر جرول وليد
حزن مستعمل الكلام اختيارا وتجنبين ظلمة التعقيد
وركن اللفظ القريب فأدركن به غاية المراد البعيد

وتشبيه الحديث الحلو تساقطه الحسناء بسقاط اللؤلؤ قديم في
كلام العرب وانظر ميمية المخبل في المفضليات. وإلى مسألة النظم أشار
الكتاب العزيز في مواضع. والكلمة ليست من ألفاظ كتاب الله. قال
تعالى : «وقراءنا فرقناه لتقرأه على الناس على مكث» في سورة الإسراء
وقال تعالى : «وقال الذين كفروا لولا نزل عليه القرآن جملة واحدة»
الآية في سورة الفرقان.

وهذا باب واسع إنما أردنا الإلماع إلى جانب منه لا استقصاء. وليس
في النظم عند عبد القاهر أنه إيقاع وإنما ربطه بالمعنى وجعله ادخل
في النحو. وسيبويه أدق. إذ عنده أن الاخلال بالتقديم والتأخير لا يختل
به المعنى ولكن ربما أدى إلى قبح الكلام. على أن طريق حسن الإيقاع
ربما فارق مذهب مألوف التقديم والتأخير بحسب ظاهر النحو. وعندئذ
يكون طريق الإيقاع هو المقدم ويقتضي طريق حسن النظم اتباعه.
وعلى هذا قوله تعالى : «فأوجس في نفسه خيفة موسى» وقوله تعالى :
«ولم يكن له كفؤاً أحد». وذهب بعض النحاة إلى أن مراعاة السجع سبب
التقديم والتأخير ههنا. وفي هذا نظر. إذ ليست سورة طه مسجوعة

الفواصل بالآلف اللينة كلها في خبر سيدنا موسى عليه السلام. وقال
سيبويه في قول الراجز :

لتقربن قربا جلديا مادام فيهن فصيل حيا

أنه جاء به على مذهب أهل الجفاء من الأعراب. أحسبه قال ذلك
لأن سبيل النظم الجيد : «مادام فيهن حيا فصيل». فعمد هذا الراجز إلى
المألوف من ظاهر ترتيب النحو في التقديم والتأخير. وعدل عن رنة
الإيقاع الجيد. طلبا للقافية. وهنا دقيقة. وهي أن القافية والسجع لا يلزم
أنهما من كمال حسن النظم. حسن النظم بحسن الإيقاع. والترتيب
النحوي وائتلاف المعاني الظاهرة في دلالات الألفاظ. والباطنة في
التقديم والتأخير وإيحاء الإيقاع كل ذلك جزء منه ومتضمن فيه.

وقد تنبه القاضي عياض إلى هذا الأمر. حيث ميز بين موازنات
النظم ومناسبات تأليفه التي هي من سنخ الإيقاع. وبين هذه الموازنات
والاسجاع حينما تكون تزيينا وتحسينا فتدخل حينئذ في باب البديع.
ولها من حيث هي نظم وفصاحة اسم وتعريف. ولها من حيث هي بديع
وتجسين لنظم الكلام وإيقاعه اسم آخر. تأمل قوله الذي مر آنفا «على أن
هذا داخل في باب الترصيع» - والترصيع هو الاسجاع الداخلية كما مثل
به. وكقول الآخر :

أبي الهزيمة ناب بالعظيمة مت سلاف الكريمة جلد غير ثنيان
حامي الحقيقة نسال الويقة مع ستاق الوسيقة لانكس ولاواني
رباء مرقبة مناع مغلبة ركاب سلهة قطاع أقنران

ولزيادة البيان والإيضاح أخذ القاضي عياض بعد حديثه عن
شواهد الفصاحة وأمثلتها وأمثلة جودة النظم في بيان أصناف ما تضمنه
كلام أم زرع وصاحبها من ضروب زينة البديع.

ولعل عياضا رحمه الله أن يكون أتى قليلا من جهة شغفه بالسجع
وتوهمه أنه مما يكمل به حسن الإيقاع في ذاته. آية ذلك أنه حرص
على إيراد الحديث في صورته المطردة الاسجاع. ونص البخاري غير
مطرد الاسجاع وهو أجود إيقاعا. مثلا : «زوجي لحم جمل غث على رأس
جبل لاسهل فيرتقى ولا سمين فينتقل» - لو تأملت فإن زوجي - لحم -
جمل - غث. كلهن متوازنات. ثم زوجي لحم - جمل غث - تركيبان
متوازنان يقاربان أبحر الشعر. وعلى رأس - موازنة لما تقدم إذ لاحظنا
أن فتحة العين ربما مدت شيئا يسيرا. هذا وإذا قلت : زوجي - لحم
جمل. غث - على رأس جبل. كان ذلك كلاما متوازنا. زوجي تقابلها
غث. ولحم جمل. تقابلها رأس جبل. وقولها لاسهل فيرتقى. يوازن ولا
سمين فينتقل موازنة إيقاعية. ولا يلزم لجودة الإيقاع ان يجيء كله على
طريقة أعاريض الشعر أو فقر السجع. وكان القاضي يؤثر رواية «لاسهل

فيرتقى ولا سمين فينتقى» / لوقفته عندها وقفة استحسان قال (ص 197 س 13-15) : «فإنها فسرت ماذكرت، وبينت حقيقة ماشبهت، وقسمت كل قسم على حياله، وفصلت كل فصل بمثاله الخ» ورواية البخاري غير مسجوعة هاتين الفقرتين أجود إيقاعا، لرجوع رنة «فينتقل» عند الوقف إلى ترديد زنات : جمل، جبل، فينتقل، وهذه سجعات داخلية في أصل جزالة التعبير وأسره ومعناه. ولكنها فتنة البديع اجتذبت القاضي شيئا عما فطن له من التمييز بين مسلك الفصاحة في الموازنة والمؤالفة، ومسلك البديع الذي إنما هو تحسين وتتمة لجمال الصياغة ورونقها. ويوشك القاضي أن يكون ألم في رسالته هذه بجميع أصناف المحسنات البديعية وفصلها تفصيلا لا مزيد عليه. ومن جيد ما جاء له في ذلك حديثه عن التجنيس حيث قال : (ص 192-193) وأما التجنيس الحقيقي فهو أن يكون في الكلام لفظتان أحدهما مشتقة من الأخرى، كقوله تعالى : «ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم» و «يمحق الله الربا ويربي الصدقات» أو بمنزلة المشتق كقوله تعالى : «تقلب فيه القلوب والأبصار» وقوله : «وأسلمت مع سليمان» وقوله صلى الله عليه وسلم : «أسلم سالمها الله، وغفار الله لها، وعصية عصت الله ورسوله. وقال امرؤ القيس :

لقد طمح الطماح من بعد أرضه

في أمثلة كثيرة، أو تكون لفظتان على صيغة واحدة مختلفة المعاني كقوله عليه السلام : «الظلم ظلمات يوم القيامة» ومن قول من

تقدم فيه قول الأفوه الأودي :

وأقطع الهوجل مستأنسا بهوجل عيرانة عنتريس

وقريب من هذا الباب قوله تعالى : «وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة» وولع المحدثون والمتأخرون بعد به حتى أكثروا منه فمن مقصر ومجيد» أ. هـ فهو هنا يقرر أن المتأخرين ليس لهم في أمر الجناس فضيلة سبق إلا ماسماه من بعد جناس التركيب مثل قول المعري :
ألفت خوص المطايا إن منكرة إلف الغزال مقاليتا مقاليتا
أي الف الغزال الذي مقاعنقه أي مده (والليت بكسر اللام جانب العنق) النوق المقاليت أي التي لا يحيا ولدها. فزعم أن نحو هذا متكلف ولم يستحسنه.

هذا وقد يجعل القاضي البديع لمحبه له اسما جامعا لأساليب حسن التأليف من نظم وفصاحة وبيان ومحسنات. وليس هذا بالأمر انفرد به عن غيره. فقد كان مما يطلق اسم البديع أحيانا كثيرة على سائر ضروب البلاغة. وقد أحسن البحتري حيث قال :

في نظام من البلاغة ماشك امرؤ أنه نظام فريد

وبديع كأنه الزهر الضاحك في رونق الربيع الجديد

فدل وهنا على إرادة ما يقع عند البلغاء من تزيين ومحسنات.

وقال أبو الطيب المتنبي :

ذكر الأنام لنا فكان قصيدة كنت البديع الفرد من أبياتها

فهذا يحتمل معنى المحسنات ومعنى الجودة المطلقة وعلى معنى الجودة المطلقة سمى ابن المعتز رحمه الله كتابه المشهور. وقد تناول فيه ضرباً من جودة الكلام.

وعند القاضي عياض أن الاستعارة ذروة البديع - قال (انظر ص 202 س 11 فما بعده) : «والاستعارة باتفاق من أهل البلاغة أرفع درجات البديع. وأعلى محاسن الشعر، وأتق منظر الكلام، وأعجب تصرفات البليغ، ولها موقع في الإبانة لا يقعه سواها، ومنزع في الإيجاز والاختصار لا يوجد في غير بابها، فانظر ما بين قولك كثر شيب رأسي، وقوله تعالى : «واشتعل الرأس شيباً» وبين قولك : تذلل لهما، وقوله، «واخفض لهما جناح الذل من الرحمة» وبين قولك : انتشر ضوء الفجر حتى غابت النجوم، وقول ذي الرمة :

ولف الثريا في ملاءته الفجر

إلخ» ا. هـ.

وقد ترى هنا أنه يفرق بين موضعي الاستعارة من حيث هي زينة بلاغة ومن حيث هي سبيل تعبير وبيان.

وقد يبدو من ظاهر كلام عياض أنه يجعل التشبيه ادخل في أمر التبيين والبيان وأخص به. ويدلك على ذلك قوله (انظر ص 187 س 9 فما بعده) قال : «والتشبيه أحد أنواع البلاغة، وأبدع أفانين هذه الصناعة، وهو موضوع الجلاء والكشف، والمبالغة في البيان والوصف، والعبارة عن الخفي بالجلي، والمتوهم بالمحسوس، والحقير بالخطير، والشئ بما هو

أعظم منه وأحسن، أو أخس وأدون، وعن القليل الوجود بالمألوف المعهود، وكل هذا لتأكيد البيان والمبالغة في الإيضاح» ثم أخذ بعد في ضرب الأمثلة، وقد ذكر رأي الرماني في أن الاستعارة إنما هي تشبيه بغير أداة وتعقبه بما تعقبه به غيره من أن الاستعارة منه منقولة عن المعنى الذي وضعت له لتدل على غيره وليس الأمر كذلك في التشبيه، وقد انصف الرماني بنسبة بعض هذا القول نفسه إليه قال : «وقد أشار إلى هذا الرماني أيضا». والحق أن الاستعارة شيء مختصر من التشبيه ولا يقدح في هذا أن التشبيه قد يقع بلا أداة وعلى هذا فلعل الوجه الأول الذي ذهب إليه الرماني هو الصواب والله أعلم.

وقد نبه عياض على طريقته في حسن التطبيق على مواضع الجودة في كلام نساء حديث أم زرع . فمن أمثلة ذلك قوله ، «ولا بد أن يكون التشبيه صادقا من الوجه الذي وقع به التشبيه، وإلا اختل به الكلام، وهذه المرأة (يعني صاحبة الحديث الأول) قد شبهت بخل زوجها، وأنه لا ينال ما عنده، مع شراسة خلقه، وكبر نفسه، بلحم الجمل الفث على رأس الجبل الوعث، فشبهت وعورة خلقه بوعورة الجبل، وبعد خيره ببعد اللحم على رأسه، والزهد فيما يرجى منه لقلته وتعنره بالزهد في لحم الجمل الفث، فأعطت التشبيه حقه، ووفته قسطه، وهذا من تشبيه الخفي بالجلي والمتوهم بالمحسوس والحقير بالخطير، ومما جاء في كلام صواحبتها من التشبيه قول الثالثة ، أنا منه على مثل حد السنان المذلق» فصدقت

التشبيه لأنها أخبرت أن حالها معه من الخوف وعدم الاستقرار كمن هو على مثل حد السنان المحدد إلخ، (انظر ص 189 س 5 فما بعده). ومما ذكره في الاستعارة. «وانظر إيجاز قولها (ايقن أنهم هوالك) وما تحته من المبالغة في كثرة نحره، واستمرار عادته، وجلاء ما قصدته من ذلك لمن اليقين وما بينه وبين قولها لو قالت ، إذا ضرب المزهرة نحر، وإذا كانت المعاني في هذا كله واحدة، والمقاصد متفقة، ولكن للاستعارة فضل بيان وإبلاغ، وحسن طلاوة وإبداع، وجودة اختصار في بعض المواضع وإيجاز كما ورد في قول الخامسة (ان دخل فهد وإن خرج أسد) فإنها استعازت له في كل واحدة من الحالتين خلق واحد من هذين الحيوانين إلخ» - انظر ص 203 م س 4 فما بعده.

والأمثلة التي ضربها من كلام نساء الحديث ومن غير ذلك من بليغ القول كثيرة وإنما أربنا أن نلفت النظر إلى براعة درسه وتحليله لمسائل الفصاحة والبلاغة والبديع في هذه الرسالة الجيدة الفريدة في بابها في هذا العدد من المناهل الغراء، الذي خصص لذكره العطرة.

هذا وقد كان القاضي عياض رحمه الله مع علمه متواضعا، وفي أطراف نفسه أريحية روح ودمائة خلق ولين جانب أهل الصلاح. ومع هذا لم ير بأسا أن يذكر لقرائه ماصح عنده من أن النهج الذي قد انتهجه في هذه الرسالة فريد لم يسبق إليه واحترس بما جبل عليه من شيمه تواضع العلماء فقال : «مما لم يتقدم فيه كلام بلغه علمي» (انظر ص 214 آخر

سطر) . ولقد صدق إذ قال ، «وحررت في هذا الفصل الأخير من علم
البلاغة، واستثرت مافي كلامهن من سر الفصاحة، وغرائب النقد، وبديع
الكلام، مافيه غنية لمتأمليه ممن شدا في باب الأدب شيئا وتطلع لأن
يعلم من صناعة تأليف الكلام، ويفهم منازع أرباب بهذا الشأن (انظر ص
215 س 107).

وحسبنا هذا القدر. وجزى الله القاضي عياضا عن تفسيره حديث أم
زرع واستقصاء مسائله في اللغة والنحو والفقه والبلاغة والنقد ومنهج
التعليم القريب المأتي العذب المورد الشريف المقاصد خيرا كثيرا، وصلى
الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

د. عبد الله الطيب

فاس

غَلَا هَذَا الْمَغِينِي !

عبد الرحمن الفايسي

كان شيخ مدرسة القضاة بدمشق، أبيض، أعين، جهوري الصوت (1)، ربة في الرجال، بعيد ما بين المنكبين، وقد امتنع على طلائع كهولته ببعء ما بين منكبیه، وبياصرتين كأنهما لسانان ناطقان، وانسدلت لمتة سوداء فاحمة إلى شحمة أذنيه، فما شابها غير شعيرات تقفز إلى لحيته على خشية منه واستحياء، وقد عرف فيه تلاميذه ومريديه سرعة القراءة، والتقصي بمحض الإمام، ولكن الكراسات التي انكب عليها اليوم قد حنت هامته، ونقلته من حال إلى حال، فهو لم ينهب - كمهدم به - السطور نهبا، ولكنه أخذ يتلو ويعيد، فهو تارة متلمظ، وتارة عابس

(1) الأوصاف من ترجمة الإمام ابن تيمية في الوافي بالوفيات - وفي تذكرة الحفاظ - وفي الدرر الكامنة ج 1 ص 161.

متمعن فارك، ثم إذا هو يرفع عن الكراسات هامته، ويمط شفته، ويهدير صوته الجمهوري بكلمتين خفيفتين في اللسان ولكنهما ثقيلتان بصيغة التصغير ولهجة الاستغراب حين قال :

(غلا هذا المغيربي وايم الله ! (2)

إنه تقي الدين ابن تيمية (ت 728 هـ) شيخ الإسلام، ونادرة كل زمان، في رفع راية الدين، والدفاع عنه بالسيف وبالقلم، ورافع الشبهات عن الحنيفية السمحة، بذهنه الواعي ومشاعره الحية.

أما المغيربي المصغر على لسان الشيخ فهو أبو الفضل عياض (544 هـ) ركن الإسلام وعالم المغرب الأواحد، وحافظ المذهب، ومبدع روائع الشعر والنثر.

وما تلك الكراسات التي أطبقها الشيخ منذ لحظات، غير كتاب الشفا (ربح المبتاع) و (العلق النفيس لمن أدبرت عنه دنياه) وما ألف في بابه من كتب السيرة مثله في الإسلام (3) فكانت له الصدارة في كتب الطبقات وفي برامج العلماء (4)، وسار مسير الشمس، وانتظم ناحيتي الشرق والغرب، وتلقفته الأعلام بالسمع والرواية والنسخ، وورق في

(2) أزهار الرياض للمقري ج 5 - صحيفة 9.

(3) حاجي خليفة - كشف الظنون - مفتاح السعادة ج 2 - صحيفة 149.

(4) الكثير من الباحثين يعددون مصادر ترجمته ويففلون عن برنامج ابن أبي الربيع وبرنامج الرعيني الذي تنأثرت فيه عدة إفادات عن القاضي عياض وصاحبها هذين البرنامجين يرويان كتاب الشفا من غير ما طريق.

المساجد بعد صلوات العصر، وتعددت شروحه، وعني باختصاره والتعليق عليه، وعمد بعضهم إلى عقده بالنظم، فجاء بآية نظم الشعر بالشعر، وذلك منتهى ما يعبر عن القبول وشيوع الذكر، فيأما كان أخلقه باثارة الغبطة بين جوانح الأنداد، وتقل قارئه وان غلا علمه من حال إلى حال. وأحسب أن هيمنة هذا السفر على ساحات العلم في المغرب والمشرق على السواء، قد أثارت لهفة شيخ الإسلام فاستعظم ما ذكر به مؤلفه من (براعات وكمال) (5)، وانبهر لإلحاح هذا الشفا حتى على أحلام الناس، فأعلنوا في يقظتهم أنه من النافع المفيد في أيام الوباء (6). وإن اصداء هذا الكتاب لمن شأنها أن تستفز مثل شيخ الإسلام الذي قيل في حقه : (إذا لم يعرف ابن تيمية حديثاً فليس بحديث) أو ليس بشيء.

وكان شيخ الإسلام لم ير فيه قبل السبر والاختيار أكثر من أنه في عداد كتب المغازي والملاحم، وهي تجمع عادة بين الرطب واليابس، والصحيح والهالك. فرأى أن عليه أن ينصب عياره ليعلن فيه فصل الخطاب وقول حزام !

وما من شك في أن إمامه بالكتاب وفحصه بمعداته الحديثية والكلامية والبلاغية على طريقة نقد المعادن بالمطرقة والسندان، قد

(5) المعجم في أصحاب الصدفى لابن الأبار.

(6) مفتاح السعادة ج 2 - صحيفة 123.

خلف في نفسه ذلك الأثر الذي يصدر به الناقد للنصوص التي تحرك
العواطف وتهز العقول والأذواق، والانفعال عندها إما هزة طرب ساحرة،
يرتاح لها الولهان، ويترنح بها الشجاع، ويقوى بها الجبان، أو يتشنج لها
الغيران، كما هو واقع الحال.

ومثل مقومات كتاب الشفا بحديثه وفقهه وجدله وخبره، وبضبطه
واتقانه واستيفائه، وبعرضه للأدب البليغ وبيانه وتبيانته، وبقوة عارضة
صاحبه (7) وحضور جوابه واختياراته، قد أطلقت كلها مجتمعة ومنفردة
غبطة الشيخ على واسع مداها، وتزعزعت هامته وهي التي طالما انتصبت
بالامتناع امام هوج الأحقاد ومنافرات السنة علمية حداد (8)، فطما على
لسانه مالا يقال من مثله في مثل القاضي عياض.

وهكذا جاءت كلمة الغلو على لسانه مقرونة بجهارة التصغير
لتكشف عن حساسية استعلاء تستعصي على كل شفاء، وتنادي بصريح
مراده بالغلو، وهو أن القاضي المغربي قد تتالع بصنيعه إلى قنة تعز
وتطول على من رامها من أعلام هذا الشأن، فكيف بأهل تلك الأصقاع
النائية عن مظان الريادة الفكرية والقدوة في دنيا الإسلام ! وربما عبرت
كلمة الغلو عما يسره الشيخ في نفسه عن صاحب الشفا الذي تراءى فيه

(7) أزهار الرياض ج 3 صحيفة 21 - 23.

(8) تاريخ ابن الوردي ج 2 بواسطة منتخبات الأستاذ صلاح الدين النجد - البداية والنهاية
لابن كثير.

المنتفج بعمله، فلم يتحرج من المفاخرة والمكاثرة بعلمه، فأوحى بأنه ماجاء إلا بالقل من كثره، وأعلن أن كتابه ماضم إلا النزر اليسير مما فضل مكنوزا في صدره، فردد وأعاد في مقدمته أنه ما ألف كتابه (إلا على استعجال) وعلى (حال من شغل البال) وما (قصد إلا الاختصار) وما مثل هذا التصريح من القاضي في نظر الشيخ إلا صريح استنسار، ومبالغة في الاعتداد، وتأکید الفخار بما يشبه التواضع ولا مراء.

وقد يحمل التصغير على التلويح بأن القاضي جاء ببعض مالم تثبت صحته من حديث واه وضعيف، ولكنه تحرج - والقاضي في مقام التنويه بخصائص النبي الكريم - من إعلان النقض والتزييف، فطمت على لسانه صيغة التصغير بما لم يعزم من بيان صريح.

وازاء هذا فأين الإمام تقي الدين الذي قيل فيه (9) : (إنه هضم نفسه حتى أمات فيها الأنانية) ؟

وأين الإمام الذي كان يقول : (مالي شيء ولا مني شيء، ولا في شيء) وهو الذي كان يعني نفسه ويحكي حاله حين قال (10) : (العارف لا يرى له على أحد حقا، ولا يشهد على غيره فضلا، فلا يعاتب، ولا يطالب ولا يضارب) ؟

أهو هو الذي ما فارقتة السكينة والرضا لا في حياته ولا في أحلام مريديه كما نقرأ عنه في كتاب (اغاثة اللهفان) بكل وضوح وبيان ؟
أو ليس التصغير ثورانا كبيرا وفورة عارمة من الكبير ؟ فأين نضع

(9) أبو الحسن الندوي في ترجمة كتابه (حياة شيخ الإسلام) صحيفة 164.

(10) ابن قيم الجوزية في (مدارج السالكين) ج 1 - صحيفة 696.

الشيخ من السكينة النفسية التي لاتدفع بصاحبها إلى تصغير ما لا يصغر
أو تعظيم ما لا يعظم عند السالكين ؟ وأين الإيمان واليقين، والتحرر من
الخلق أجمعين، وكلها من الفضائل التي نسج عليها تلميذه ومريده ابن
القيم كتابه مدارج السالكين ؟

كلمتان خفيفتان نزعنا سيد العلماء والعارفين إلى بشريته الأولى،
فاستغلظت عليه النفس، وطغت عليه المادة، وبطر فيه العلم، والعلم نور
لاديجور، والاستقامة به شجاعة، ولها مجالس مشهورة بمناظرات شيخ
الإسلام لمشاهير الأعلام، ولها أيام محجلة في قيادة جيش المسلمين،
لمحاربة التتر المهاجمين، ومواقف غر في مصلولة ساسة المغول وقادة
الأتراك المترفعين، فهو الذي (11) (جلس إلى السلطان محمود غازان
حيث تجم الأسد في آجامها، وتسقط القلوب دواخل أجسامها، خوفاً من
ذلك السبع المختال والنمرود المحتال) وهو الذي أوماً بيده إلى صدره
وواجهه ودرأه في نحره بكل شجاعة واعتداد !

ولكن للعلم طغياناً، كطغيان المال فقد خانت الشجاعة رجلاً من
أهل الله، ومن أقطاب العلم، ومن حماة الوغى، فلم يتماسك أمام صفحات
مشرقة من كتاب، وشذرات لألاءة من بلاغة اللسان، سطع نورها من بحر

(11) تاريخ ابن الوردي بواسطة النصوص التي اختارها وقدم لها الأستاذ صلاح الدين المنجد
تحت عنوان شيخ الإسلام ابن تيمية.

سبته المغرب فعكرت صفو بردى في دمشق الشام، وأثارت الرمال الجون في حران.

إنها كانت فلتة من الشيخ ولامراء، وهي من رجل الفكر عشرة لا تقال.

على أن شهاب الدين المقرئ أورد في أزهار الرياض (12) تعليقا لأبي العباس أحمد بن محمد البسيلي من افادات على التفسير التي ينقلها عن شيخه الإمام ابن عرفة، وجاء في التعليق (أن الشيخ ابن تيمية قد أثنى على عياض فلا يصح عنه ذمه) ووقف عندها المقرئ فما رجع ولا فند، وانقلب توا إلى طريقته المعهودة في استطراد ما قيل عن الشيخ تنويها وتقريفا، ولكن تعليق البسيلي قد احتوى نتفة شعرية نافح بها شيخه ابن عرفة عن كتاب الشفا وصاحبه، وما كانت عواطف هذا الإمام التونسي لتجيش بالشعر على قولة الشيخ تقي الدين لو لم يكن لها أصل انتهى إلى تونس بالسند الصحيح، وللقاضي عياض مكانة عند الأعلام التونسيين أربت على كل اجلال وتقدير.

وما بنا من حاجة إلى تفنيد وترجيح من شهاب الدين، ففي خضم المعلومات المتدفقة حول سيرة شيخ الإسلام ابن تيمية في اسفار التاريخ، وكتب الطبقات، وحتى في الطرر والتعليقات مجال أي مجال للوقوع

(12) الجزء الخامس - صحيفة 10 - ط الرباط.

على مفتاح النفسيات التي نستشف منها دواعى بادرة من شأنها أن تتوارى في خضم مكارم العلم وآيات الصلاح، ونور اليقين.

وتفيد رواية التاريخ أن صيغة التصغير كانت من أسلحة حروب تقي الدين الكلامية، وتجري على لسانه عادة إذا ما هم باستصغار أو تحقير سرا وعلانية، فقد قال عنه الصلاح الصفدي (13) : (وسمعه يقول عن نجم الدين الكاتبى المعروف بدبيران (بفتح الدال المهملة وكسر الباء الموحدة) وهو الكاتبى صاحب التأليف البديعة فى المنطق، فإذا ذكره لا يقول إلا دبيران - بضم الدال وفتح الباء على صيغة التصغير.

والمعروف مما روى حول كبيرة قوله فى زيارة قبر نبينا عليه الصلاة والسلام أنه حينما اطلع على الرسالة التى رد بها عليه تقي الدين ابن الأحنائي المالكي قال فيها : (إنه قليل العلم والمعلومات، لا يصلح للكتابة فى هذه المسألة).

وقد قيل (14) : (إن هذه كانت من الأسباب التى أوردته مورد الهلكة)، فبالفلتات اللسان ! كم فعلت أفاعيلها بمصاير بني الإنسان.

والمعروف أيضا من أخبار دراسته أنه كان منكبا على كتاب سيبويه، ومن قلبه استقى وارتوى، حتى توفر على ملكته وأصالته، وهى

(13) الوافى بالوفيات ج 7.

(14) البداية والنهاية لابن كثير ج 14 - صحيفة 134.

من مقوماته في العربية، ومن براعته (15) التي دهش لها (حجة العرب (16) وأمير المومنين في النحو، ومن إليه الاثبات والمحو) أثير الدين أبو حيان (ت سنة 745) (17) فكان شديد الإعجاب بوافر فهمه، وأعلن اعترافاً بفضله (18) : (أنه ما رأت عيناه له من مثيل) حسبما نقله ابن فضل الله العمري عن شيخه أبي حيان نفسه، ولما دخل تقي الدين مصر سنة 700 (19) خف أبو حيان إلى مجلسه وأنشد رائيته في مدحه، ولم يقل أبو حيان خيراً منها ولا أفحل كما نقل عن ابن رجب الحنبلي في الذيل، ولكن اتفق له معه في مسألة نحوية (20) استشهد فيها أبو حيان لرأيه بكتاب سيبويه، لما يعلم من أنه ركيزة شيخ الإسلام في موفور علمه بالنحويات، ولكنه بهت لرد شيخ الإسلام حين أعلن : (إن سيبويه ليس نبياً للنحو معصوماً عن الأخطاء، بل إنه أخطأ في الكتاب في ثمانين موضعاً لا يستطيع أن تتفطن لها) ، وفي رواية الدرر الكامنة أن شيخ الإسلام قال : ايش سيبويه ؟ وهو سؤال تحقير وتصغير لمن كان شيخ

(15) فوات الوفيات : ترجمة تقي الدين.

(16) نفح الطيب المقرئ ج 2 - صحيفة 535 - تحقيق الأستاذ إحسان عباس - الصلاح الصفدي في أعيان العصر بواسطة النفح.

(17) هكذا يسجل وفاته المشاركة في حين أن المغاربة يعتمدون سنة 743.

(18) البدر الطالع ج 1 - صحيفة 70 - ط السعادة - ابن الوردي في التاريخ.

(19) ابن الوردي في التاريخ ج 2 - الدرر الكامنة ج 1 - ص 14 ط الهند.

(20) البدر الطالع ج 1 - ص 70 - الدرر الكامنة ج 1 - ص 152 - نفح الطيب ترجمة أبي حيان، وفي المصدرين الأخيرين ستة أبيات من مدحة أبي حيان في شيخ الإسلام.

الإسلام نفسه يقول فيه (21) : (ليس في العالم مثل كتابه وفيه حكمة لسان العرب) وهي غمزة تشينه بالعنجهية. إن لم نقل إنها حجرة رجم بها الكبيرين في رمية ! وقيل بعدها إنها كانت سبب الوحشة بين الرجلين. وانحاز أبو حيان إلى جملة شائيه. وأخرج قصيدته من ديوانه. أما الثمانون من أخطاء سيبويه فما بلغها شيخ الإسلام في كتبه ردا ومناقشة لما جاء في الكتاب وحسبما يعرف القراء. وكأنها انطلقت من لسانه بدفعة حدة المناقشة على سنته في مناظراته التي يدرع لها بالتفخيم. وبالمكاثرة لإفحام مناظريه.

وسأله سائل وهو بمدرسته بالقصاعين عن قوله تعالى في سورة آل عمران (واخر متشابهات) قائلا : المعروف بين النحاة أن الجمع لا يوصف إلا بما يوصف به المفرد من الجمع بالمفرد فأجاب : متشابهة. فاعترض السائل : كيف تكون الآية في نفسها متشابهة. وإنما يقع التشابه بين آيتين. وكذا قوله تعالى : (فوجدنا فيها رجلين يقتتلان) كيف يكون الرجل الواحد يقتتل مع نفسه؟ فعدل الشيخ بسأله عن الشكر ثم قال : هذا ذهن جيد. ولو لازممتني سنة لانتفعت !

ومثل هذه البوادر كثير. ولم تصدر فيها عن خصومه. وهم لا يعدون لكثرتهم بين المشرق والمغرب. بل سجلها بأسف واشفاق أنصاره

(21) نقض المنطق - ص 185.

المنبرون لتبيان فضائله ومناقبه، وهم أيضا خلق من قدامى ومحدثين. وهي على كل حال مصداق ما قاله الحافظ ابن حجر : (حدة تعتريه) (22). ومثله الحافظ الذهبي وهو في طليعة المنوّهين بمقوماته العلمية والصوفية. فقد أعلن أنه كانت تعتريه حدة في البحث وغضب، وصدمة للخصوم، ونسب ما مني به من تبديع وتكفير إلى (الكبر والعجب وفرط الغرام في رئاسة المشيخة والازدراء بالكبار).

وجاء في رسالة الذهبي التي خاطبه بها، وهي مطبوعة بذيّل كتابه (بيان زغل العلم والطلب) قوله : طوبى لمن شغله عيبه عن عيوب الناس، وتبا لمن شغلته عيوب الناس عن عيبه، إلى كم ترى القذاة في عين أخيك وتنسى الجذع في عينك ! إلى كم تمدح نفسك وشقاشقك وعباراتك، وتذم العلماء، وتتبع عورات الناس مع علمك بنهي الرسول صلى الله عليه وسلم (لاتذكروا موتاكم إلا بخير فإنهم قد أفضوا إلى ما قدموا).

وتابع الذهبي خطابه في الرسالة فقال : كان سيف الحجاج ولسان ابن حزم شقيقين فواخيتهما.

وأمعن الذهبي في التبكيت قائلا : أقدم حمار شهوتك يمدح نفسك إلى كم تصادقها وتعادي الأخيار ! إلى كم تصدقها وتزدرى بالأبرار، إلى

(22) الدرر الكامنة ج 1 - ص 611.

كم تعظمها وتصغر العباد. إلى متى تخالها وتمقت الزهاد. إلى متى تمدح كلامك بكيفية لا تمدح بها والله أحاديث الصحيحين.

وبنفس التعبير بالحدة أعلن الصلاح الصفدي (23) أنه كانت تعتريه حدة. والصلاح من المعترفين بأن الشيخ الكنز الذي ليس له نظير. وعبر ابن الوردي في التاريخ عن هذه الحدة (بقلة المداراة وعدم التؤدة غالباً).

وجماع هذه الملحوظات أن شيخ الإسلام كان ضيق العطن بكل من أبان عن معرفة بمحضه أو صار له ذكر فيها من معاصريه أو من السابقين. وهذا مرد السباب الذي وجهه للإمام الغزالي وقوله فيه : (هو قلاوون الفلاسفة) وأنه في بعض كتبه يقول : الروح من أمر ربي. وفي بعضها «يدس» كلام الفلاسفة ورأيهم فيها).

ومن المؤكد أن الغزالي يعتبر أول من تلقى عنه ابن تيمية تاريخ الفرق والفلسفة. وله اعجاب بكتابه المستصفى لأنه - فيما يظهر - من أحسن ما كتب فيه المتكلمون ككتاب البرهان لإمام الحرمين (24) كما أن الشيخ كان كثير الحط على الإمام الرازي (25) (فخر الدين).

والى جانب أنه لم يتورع عن سب محي الدين وابن عربي. فقد

(23) الوافي بالوفيات - ترجمة ابن تيمية.

(24) ابن خلدون في المقدمة.

(25) الوافي بالوفيات.

تهجم بالسب أيضا على أبي القاسم القشيري، والعفيف التلمساني (26) وابن سبعين وحتى على أبي الحسن الشاذلي، وسوى هؤلاء ممن نال منهم بقلمه ولسان يقذف شواظا من شتائمه.

ويمكن القول بأن هذه الحدة التي بلغت حدا أطلق حتى لسان أنصاره فيه، قد انتهت إليه بالوراثة من جده أبي البركات مجد الدين (27)، فقد قال عنه الشيخ بلسان نفسه : ان جدنا مجد الدين كان فيه شيء من السورة والغضب، وأن عالما سأل جده عن مسألة فكان رده : إن جواب هذه المسألة على ستين طريقة، وأخذ يعدد عليه كل جواب على الآخر وقال له : (حسبك أن تعيدها).

وجواب الجد - وايم الله - يبدو وكأنه مندفع من لسان الحفيد يوم أقم حجة العرب أبا حيان بقاهر استعلائه ولفظه المهين.

ولن ينسى في المقام أن هياج الأعصاب على هذا النحو مما يؤكد قانون الوراثة إذا تحققت له القابلية، فالعرق ينزع بمثلها إلى جذم القبيل من الأبعدين فضلا عن الأقربين.

تلك بادرة الحدة بالهياج في ساحة العلم والعلماء، كما يعرضها الذهبي والصلاح الصفدي وكما يرن بها صدى زعقاته في المناظرات

(26) مراة الجنان في حوادث سنة 728.

(27) هو صاحب كتاب «منتقى الأخبار» الذي تصدى لشرحه مجتهد اليمن ومحدثها محمد بن علي الشوكاني بكتابه نيل الأوطار.

التي كان يخنس عنها من ينبري لمواجهته بالمصاولة، وقيل انه لم يقف صامدا لها غير صدر الدين، ابن الوكيل (ت 716 هـ) (28).
وقد لاحظ الأمشاري في رحلته عن هذا الهياج (أن قلمه ولسانه متقاربان).

ويذهب بنا الانطباع الذي تصدر به عن آثاره إلى القول بأن حدة الصراع بين الحنابلة والأشاعرة ما أخذت طابع العنف، وانتهت إلى حد التضليل والتكفير، إلا باستحرار حمى هذا الإمام، وبتأريث هذا المزاج الشاذ الذي كان صاحبه يركب أعصابه المهتاجة، ويشحنها بقذائف من قضايا علمه الجم، ولا سيما في الكلام والجدل على طريقة أفذاذ المتكلمين التي انفرد بها بين أعلام الحنابلة أجمعين، على أننا لا ننسى في المقام أن شيخ الإسلام كان يذكر مؤلفات الأشعري بما هي خليفة به من الثناء والتبجيل (29)، وهي ظاهرة تدل على أن سورة الحدة كانت تفصم عنه أحيانا ثم تعاوده بعد حين، وذلك من عوارض مثل هذه الأدواء التي تستعصي على الأطباء والمتسببين والمتطبيين.

أما في غير ميدان علمه فيوافينا ابن الوردي في التاريخ (30) بعبارات أشمل عن ارث أعصابه فيقول : (وكانت فيه قلة مداراة وعدم تودة غالبا. ولهذا لم يكن من رجال الدولة ولا سلك معهم تلك النواميس).

(28) الدرر الكامنة ج 4 - ص 234.

(29) نقض المنطق ص 11 - 18 - 125.

(30) ج 2 - ط النجف بواسطة الأستاذ صلاح الدين المنجد.

وقد رأينا من قبل كيف كان تصرفه في مجلس السلطان محمود غازان، وقد قيل بعد الذي جرى منه من الضرب في صدر ذلك الطاغوت المخيف، أن هذا طلب منه الدعاء فرفع يديه ودعا دعاء منصبا أكثره عليه، وقد كانت فلتة من حدته، وتهورا من قلة مداراته، وما وقاه الله شرها في بدايات أمره إلا لنيته الصادقة، وحسن وجهته فيما ندب نفسه له عند هؤلاء الجبارين، وقد كان يجرهم جرا بنفوذه الديني وروحانيته إلى ميدان الجهاد والوقوف في وجه المغيرين، وفي أخباره (31) ألوان من هذا القبيل الذي لاتسلم معه الجرة في كل حين، فكان من عقباها الحبس بالأسكندرية ومصر ودمشق، ثم أوردته موارد الردى في آخر السبيل.

وان الامعان في استقراء مظاهر الشذوذ ليتجاوز بنا ميدان العلم وساحة الجبارين إلى عش طفولته، وهو بين ذوي القربى وأخص الأقربين، فقد روى الصفدي عن الإمام ابن قيم الجوزية (أنه كان صغيرا عند بني المنجا، فبحث معهم فادعوا شيئا أنكره فأحضروا النقل، فلما وقف عليه ألقى المجلد من يده غيظا).

وهي من ارهاصات الوراثة بكل تأكيد.

وقد ترعرع شذوذه وتوترت أعصابه بمضي الأيام، فما ألانه علم، ولا أثرت فيه تجربة ولا محنة، وذلك بحكم أنه ما تزوج ولا تسرى، ولا كان

(31) انظرها مرتبة على حوادث السنين في البداية والنهاية لابن كثير.

له مما يعلم الناس من أمور الدنيا إلا اليسير، كما سمعنا منذ قليل. كما أنه كان (على فراغ من ملاذ النفس والمأكل الطيب، واللباس الجميل) ولا يطلب في الغالب الغذاء والعشاء، وما كانت الدنيا منه على بال.

وحكى الصفيدي رواية عمن حكى له أن والدته طبخت يوما قرعية ولم تذوقها أولا، وكانت مرة. فلما ذاقها تركتها على حالها فطلع إليها وقال: هل عندك ما أكل؟ قالت لا! إلا أنني طبخت قرعا كان مرا. فقال: أين هو؟ فأرته المكان الذي فيه تلك القرعية فأحضرها. وقعد فأكلها إلى أن شبع وما أنكر شيئا منها.

وتقول الرواية عن طفولته أيضا، ان أهله هموا باقتياده إلى نزهة فأعلن عزوفه عن نزهة البرية إلى الاعتصام بكسر البيت مع كتاب في نزهة علمية.

ومثل هذا المزاج بقطع النظر عما يرهص به من همة ورسالة علمية وروحية تنتظره في فجر الشبيبة، وبالرغم عما وراء قصة بطنة القرع المر من صوفية مبكرة، ومكانة سيتبوؤها بين العارفين عليه، وهي قنة لا تدرك إلا بمثل تلك المجاهدة والرياضة المستعصية، فإنه ما كان لينسجم مع صوفي رباني من طينة أخرى كالقاضي عياض الذي تعادلت في شخصه وتصرفاته، العلمية، والصوفية، والتجربة الدنيوية، والجمالية الأندلسية، فكان يتزى بأزيائه البهية، ويتضمخ بالطيب حين يهيم بالجلوس لرواية السنة النبوية.

وهكذا لم يعف شذوذ ابن تيمية عن (المغربية) فصغر ما أراد ربك له التكبير والدرجة العلية، ولا عوفي بشفاء قاضي سبتة وهو مزيج من قدر المصطفى وخصائصه النبوية والإنسانية، وهي هي التي استوحى منها شيخ الإسلام هدايته الدينية، وانبرى لها شابا وكهلا وبالقلم وبالسيف وبالقدوة السنية.

وان من يطلع مثل الشيخ على ما أنتجه الأندلسيون في السيرة النبوية ككتاب «الدرر» للإمام ابن عبد البر صاحب «التمهيد» و«الاستيعاب»، وكتاب «جوامع السيرة» لتلميذه الإمام ابن حزم، وكتاب «الروض الأنف» للإمام السهيلي، وكتاب «الاكتفاء» للكلاعي البلنسي، وهي كتب علمية قائمة على الضبط وطرائق الجرح والتعديل على مستوى كبار المحدثين، وليست بهذا. كتب ملاحم وفتن، ولا من كتب المغازي الأولى التي جمعت بين الرطب واليابس والصحيح والهالك فليس له ما يقوله بصيغة تصغير، لاسيما وقدعب ونهل من بعضها بالكبير وبالصغير، فالأندلس كانت على عهد هؤلاء، دار حديث بدرايته وروايته وجرحه وتعديله وعلله، منذ نبغ بينهم مثل بقي ابن مخلد ومحمد ابن وضاح، ومن خلف بعدها من النظار، وذلك مصداق قول شيخ مؤرخي الأندلس ابن حيان : (فاستوسع أهل الأندلس في الحديث من يومئذ وصارت دار حديث ومعدن سند).

وقد حق بذلك لابن سعيد المغربي أن يهتز مباهايا بحرص أهل بلده على التميز : (وعلم الآداب المنشور من حفظ التاريخ والنظم والنشر، أنبل علم عندهم).

ولا يشك مطلقا في أن شيخ الإسلام قد اطلع على كتاب «الدرر» (32) لابن عبد البر، للعلم بأن كتابه قد وصل إلى المشرق من طريق تونس ومن طريق الجزيرة الأندلسية، وما من شك أيضا في أنه هفا إلى كتاب جوامع السيرة لابن حزم واطلع عليه، وبالمحلى تحلى وتولى من تقليده ماتولى، لأن مادته كانت من كلام ابن حزم حتى شناعه على من خالفه، ولأنه كان معنيا به بصفة خاصة، وبالأندلسيين بصفة عامة، فله مؤاخذه على ابن حزم في الإجماع، وله بيان في حل اشكال ابن حزم الوارد على الحديث، كما يستفاد من بعض مصنفاته أنه كان معنيا بقراءة كتب عالم الأندلس عبد الملك بن حبيب (ت: 238)، ولا عبرة بما صرح به ابن سيد الناس اليعمري - وهو من أصل أندلسي - في مقدمة سيرته قائلا : (وعمدتنا فيما نورده على محمد ابن اسحاق إذ هو العمدة في هذا الباب لنا ولغيرنا) ، ونشير إلى أن الأندلسيين اعتمدوا حقا على تلك المصادر المشرقية الأولى كابن اسحاق في سيرته ومغازيه، وعلى الواقدي

(32) طبع هذا الكتاب أخيرا بتحقيق الدكتور شوقي ضيف، وابن عبد البر قد ابتدأ كتابه بالبعثة النبوية ولكنه استهل كتابه «الاستيعاب» بمقدمة طويلة ابتدأها من مولده عليه الصلاة والسلام إلى بعثته، وبذلك فإن الكتابين يكمل أحدهما الآخر في استيعاب السيرة من أولها إلى آخرها.

وعلى خليفة ابن خياط، ولكن هذه المصادر المشرقية، وإن زكى بعضها بعض المحدثين كالحافظ ابن حجر إلا أنها مجرد افادات وروايات مبثوثة بغير منهجية أو نظام، ولا هي على سنن أهل الحديث بوجه عام، فما هي إلا (مادة خام)، ومن ثم كانت مصدر جميع من كتب في هذا الشأن بما في ذلك القاضي عياض الذي أشار إلى مصادره في ثنايا الشفا وذكر بين من ذكر ابن اسحاق.

وبهذا كله يتأتى لنا أن نقول بكل عزم وتأکید إن عقدة شيخ الإسلام ماثلة في موضوعنا بالذات، وهي مزيج من الشنوذ الأصيل بالنزوع إلى عرق الآباء، ومن الشنوذ في صراع المذهبية الذي ذهب به إلى حد احتذاء الإمام ابن حزم في مادة شناعه كما قلناه، ومن شنوذ الغبطة التي خالجت فانبهر لبراءات القاضي عياض.

ويؤكد ماقلناه عن صراع المذهبية، مذكره الشوكاني (33) من أن الشيخ الإمام كان (يلهج بذكر ابن تومرت ونظرائه وبذلك نسبه بعضهم إلى طلب الملك).

واللهج بذكر ابن تومرت يشي بأن في صدره شيئاً من وجهة القاضي عياض ومذهبيته التي أشاع عنها ابن تومرت وصحبه ما أشاعوا لصالح دولة الموحدين، فهل هو انتصار - على وجه ما - لدعوة ابن

(33) البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ج 1، ص 71.

تومرت ودعواه بما فيها (العصمة) قد غير الرؤية لكتاب الشفا وصاحبه قبل الاطلاع على الكتاب وبعده، ومن غير ما روية ؟

ومادام شيخ الإسلام قد ضاق صدره بكتاب الشفا، وصرح تصغيره بالنيل والجفا، فلنا أن نتمثل أنه تخيل خلال لحظة تأثر عابرة بين مطاوي تلك الكراسات الفارهة، وفيما انتهى إليه من مكارم القاضي، شبيها له وندا، ماثلا بمقوماته كلها من ذكاء (34)، وقوة عقيدة (35)، ومن تأله وعفاف (36)، ومن جمال العشرة، وبسطة اليد تألفا لطلبة العلم والعافين من الناس (37) وذوي العسرة.

34) انظر ماوصف به تقي الدين من ذكاء في «مرآة الجنان» لليافعي حوادث سنة 728 - وفي كتاب «الرد الوافر» ص 31، 66 - وفي «ذيل العبر» للذهبي ص 157 - وفي «فوات الوفيات» لابن شاکر الكتبي - وفي «طبقات الشافعية الكبرى» في ترجمة تقي الدين السبكي - وفي «وفيات الأعيان» (الترجمة) - «الدرر الكامنة» ج 1، ص 168. وانظر ماوصف به أبو الفضل عياض من ذكاء في «أزهار الرياض» ج 3 ص 21 - ج 5، ص 79 - «المعجم» لابن الأبار - «الصلة» لابن بشكوال ج 2، الترجمة رقم 972 ونقله في وفيات الأعيان ج 1، ص 496، ط بولاق.

35) انظر ماوصف به القاضي من قوة عقيدة في «مفتاح السعادة» ج 2، ص 123 - «شذرات الذهب» ج 4، ص 139.

36) انظر ما يخص ابن تيمية عند جميع من ترجموه وفي «الرد الوافر» بوجه خاص، ص 65 - وفيما يتعلق بالقاضي انظر «شذرات الذهب» ج 4، ص 139 - وغيرها من كتب الطبقات التي ترجمته.

37) انظر بالنسبة للقاضي عياض «الديباج المذهب» ط الأولى، ص 169 - «التعريف بالقاضي عياض» ص 7، ط الرباط - «شذرات الذهب» الترجمة - «الكواكب الدرية» ص 146 - «ذيول العبر» ص 157 (الكويت : سلسلة التراث العربي). وفيما يتعلق بابن تيمية انظر الصلاح الصفدي في أعيان العصر بواسطة مختارات الأستاذ صلاح الدين المنجد، وفي تاريخ ابن الوردي ج 2، ص 406 - 413 - ط النجف.

ويرى قبل هذا وبعده أن قاضي سبته قد سبقه بشهرة علمية قد تجاوزت أرجاء المغرب ليطن صداها في أرجاء المشرق، والمفروض أن مادة الحديث والفقه والأصول والتفسير وما إليه في كتاب الشفا، ما كانت لتشوش على شيخ الإسلام خاطره وإليه المنتهى في عزو الحديث، ورجع علوم السنة كلها بين عينيه، وإمامة القاضي عياض في الحديث لم تنته إلى قوله سائرة : كل حديث لا يعرفه ابن تيمية فليس بذاك، وقاضي سبته لم يجلس مجلس ابن تيمية للتفسير من حفظه وهو دون العشرين لِيَذُلَّ عَلَى الْمَنَاجِ الْمُسْتَقِيمِ ويدراً الشبهة والاختلاف عن النبأ العظيم، وقاضي سبته، وإن كان فقيهاً أصولياً (بصيراً بالأحكام عاقداً للشروط (38) حافظاً للمذهب)، فما سرت فتاواه حتى دمشق مسرى فتوى شيخ الإسلام لسبته المغرب، ولكن الشيخ الإمام يعدل بمعادلته من المنقول إلى المعقول فينبغ له القاضي من بين السطور في محاجات عميقة، فتوحي إليه ألمعيته الغيرة، أن القاضي لا يدرع لجده بمعدات كافية من الدليل النظري والمنطقي، ولو أنه في مقدمته أعلن أنه لم يقصد توجيه جده إلى المنكرين، ولا لنصب البراهين، لأنه إنما ألفه لأهل ملته المصدقين لنبوته عليه الصلاة والسلام، ليكون تأكيداً في محبتهم له ومنمأه لأعمالهم، وليزدادوا إيماناً مع إيمانهم، وبذلك اقتصر على مناقشة آراء المعتزلة

(38) الديباج المذهب لابن فرحون ص 68 وما يليها - ط السعادة.

والمصوفية والخوارج وبعض الفلاسفة المسلمين، وفرق العقائد، في حين أن شيخ الإسلام ضرب بحججه إلى أبعد من ذلك وأوسع، وبالكم والكيف. وكذلك كان المتوقع من الشيخ، وخياله في غمرة التحفز لعقد المقارنة، أن يغفل عن فارق طبيعة الزمان والمكان، وبنية المجتمعين، وكلها تحكمت في كمه وكيفه، وفي جر معداته الضاربة إلى ساحة جهاده، وصوبها على الفرق والملل الإسلامية وغير الإسلامية وعلى كل من نجم في عصره من الصابئة المشركين المظهرين الإسلام، وعلى الفرق الصوفية التي تسربت إليها المؤثرات المسيحية، أو معتقدات التتر والهنود والسودان، وعلى من شهد عصره من أولئك الذين يجعلون محمد بن إسماعيل المكتوم، ويقولون إن هؤلاء الاسماعيلية أفضل من الأنبياء، إلى غيرهم من الطوائف الضالة وأهل العقائد (39) التي كان لها رواج بين المسلمين في محيطه الشرقي لاختلاطهم مع أوزاع من غير المسلمين كالعجم والباطنية والاسماعيلية لدرجة استيقظت معها الأهواء واستشرى الشقاق (40)، حتى ذر معها قرن فتنة عامة غطت المجتمع وسيطرت عليه، فقيض الله لها شيخ الإسلام وتلميذه ابن القيم، وتلخص جهاده العظيم، ومحصول موسوعته الإسلامية في التنويه بوسطية الإسلام والتمسك بالكتاب والسنة، وبعث حركة الدين الصحيح.

(39) تستعرض كتب ابن تيمية هذه الطوائف بوجه عام، وكتبه التالية بوجه خاص : «نقض المنطق» «مجموعة الرسائل الكبرى» «إغاثة اللهفان» «شرح إنما الأعمال بالنيات».

(40) الوصية الكبرى ص 19 - المطبعة السلفية.

وكأنما كان الشيخ - وهو ينصت إلى حديث نفسه - ويمتدح في تلك اللحظات من ألمعيته، محدثا صادق الظن والفراصة، فرأى من وراء العصور والأجيال ما سيكتب لآثاره من الجدة والدوام والاستمرار، وأنها ستصبح ركيزة يعتمدها المسلمون في سائر الأزمان والأمصار، كلما جد جديد لإثبات الشخصية الإسلامية، وبعث الروح الدينية، وأنها ستكون لبنة الأساس في قيام الحركة السلفية في العهود المتأخرة، وفي تغذية الحركات الوطنية ولا سيما في مهد وبلاد القاضي أبي الفضل عياض، حيث نُصب اسمه ووجهته الإسلامية شعارا للخلاص، بعدما كان يلاقي الشيخ في القديم اعراضا من السنية المغربية، حتى لكان المحنة الإسلامية بالتبشير والاستعمار والاستغراب الذي يحمل في طياته لغير الواعين التنكر لأصالة الإسلام.. قد غطت على العصبية والمذهبية التي كانت على عهده في العنفوان.

ومثل هذا يقال عن ظروف الثروة الفلسفية المتمثلة في مجموعة آثاره التي بدا فيها وكأنه كما قيل يغرف من بحر في محاسبة المنطق الارسطي والفلسفة اليونانية (41)، وفي التنديد بمواقع الضعف عند علماء

(41) انظر قائمة مصنفاته ومن بينها الفلسفية في ترجمته من كتاب الوافي بالوفيات، ومنها نقل صاحب فوات الوفيات بنقص وزيادة، ومن أشهر كتبه الفلسفية : «نقض المنطق» - «الرد على المنطقيين» - «الرد على الفلاسفة» و «الرد على ابن سينا» - جوابه في «نقض قول الفلاسفة : إن معجزات الأنبياء، قوى نفسانية» - «معارض الوصول» - تفسير سورة الإخلاص.

الكلام (42). ثم الرد العنيف والإشفاق المرير على فلاسفة المسلمين الذين قلدوا أرسطو فوقعوا في تناقض عظيم. فإن لهذا كله بواعثه أيضا من زمانه ومكانه حيث استشرى على عهده الهيام بأرسطو وعظمته. (حتى أصبح الكل في الكل) في عقول رجال العلم وطلبته. وإلى درجة القداسة التي تقلصت معها قيمة الفكر الإسلامي في مجتمعات كانت تسير يومئذ إلى انحطاط. وتحت سورة ذهول عام منذ سقوط بغداد وهجوم التتر. وقد كان نصير الدين الطوسي (43) حامل لواء الفلسفة اليونانية. وكان من المقربين إلى هولاكوخان. فانبرى تلامذته وعلى رأسهم قطب الدين الشيرازي. وقطب الدين الرازي اللذان وجها الثقافة العامة نحو وجهة الطوسي. وجعلا مكان الصدارة فيها للمنطق الأرسطي ونتاج عقول يونان. وواضح بعد هذا أن نهذته لهذا الخطر الملم داخلة في نطاق دفاعه عن العقيدة الإسلامية الذي يكون موسوعة آثاره الفكرية. ولذلك انصبت معارضته لفلسفة يونان على الإلهيات منها دون سواها من الذخيرة اليونانية في الطبيعيات والرياضيات. بل انه خصها كالإمام الغزالي بحظ من التنويه بها. والاعتراف بذكاء علمائها. وبأنها موضوع خاص بهم وبحر علمهم. ومجال تفكيرهم (44).

(42) النبوات ص 240.

(43) أبو الحسن علي الندوي في كتابه عن ابن تيمية - (سلسلة رجال الفكر والدعوة).

(44) تفسير سورة الإخلاص - الرد على المنطقيين ص 134.

ولهذا فالموازنة بين شيخ الإسلام وبين أبي الفضل عياض غير ذات موضوع في هذا المجال، لاسيما والأمر يتعلق بسد ثغرة ما كان ليضطلع بها سوى شيخ الإسلام الذي نصب نفسه للوقوف موقف التحدي والمواجهة بمحصول علمه الجم، ومصابرته الطويلة النفس، وروحانيته التي يمتح منها القوة العارمة من البداية إلى النهاية، ولولا هذا الاعتبار الذي يرجح كفته في الميزان لجاز أن يقال في معرض هذه المقارنة : إن موضوع الرد على منطق أرسطو وفلسفة يونان الإلهية بوجه عام، له ما قبله من آثار المتقدمين حتى ليصح أن يقال : ماذا ترك الأول للآخر ؟، وذلك ابتداء من المعتزلة ومن بينهم الجبائي والنظام، وهم الذين علوا ونهلوا من الارسطية في بادئ الأمر، ثم كانوا في طليعة المنقلمين عليها والداحضين لمقولاتها، إلى النوبختي من القرن الثالث، إلى الباقلاني من أهل القرن الرابع، إلى الشهرستاني والإمام الغزالي في القرن الخامس، إلى أبي البركات البغدادي وفخر الدين الرازي في القرن السادس، إلى ذلك التراث الضخم الذي جاء على هامش كتب هؤلاء وخصوصا حول كتاب أبي البركات .

ثم إن القرن السادس وهو عهد القاضي عياض قد عرف المغرب قبيله منعطفًا جديدًا في الفلسفة، لقيام المدرسة الرشدية على محاولة التوفيق وإثبات ما بين الحكمة والشرية من الاتصال، واستدبار المشاحنات السابقة بنوع من التسامح والإغضاء عن الانفصال، وعلى كل

حال، فهذه أيضا مجرد اعتبارات إلى جانب الاعتبارات الأولى التي رأيناها لصالح التراث الفلسفي لشيخ الإسلام في المقام.

والمفروض أن الشيخ قد لجج معنا في تلك الاعتبارات، فعزم تضعيف القاضي وتصغيره منجذبا إلى شذوذ التعاظم وعصبية المذهب، وهما يزيغان بالإنسان ويحرفانه عن وجهة استقامة المقياس والميزان، فهي ظاهرة مداراة ثوران عظمته لمغالبة صغير في حسابه، فإذا هو يطلع عليه من صفحات كتاب الشفا، ذلك العملاق (الكبير الشأن، الغزير البيان) (45)، ومن العدل أن ندأري من جهتنا أيضا إحساسه، وهو الذي قيل فيه : إنه (ذو القلم الذي يسابق البرق إذا لمع، والودق إذا قبع (46)) وصاحب (اليد الطولى في التصنيف، وجودة العبارة، والترتيب والتقسيم والتبيين (47))، وما كان هذا عليه بعزیز، وقد دخل بابه من مداخله الضيقة والواسعة باستظهار القرآن والحديث، وبالبراعة في العربية، بإتقانه اللغة أصولا وفروعا وتعلیلا واختلافا، كما سمعنا منذ قليل (48) وكما عرفنا من افتراعه لكتاب سيبويه إلى حد التعالي بإعلان تعدید أخطائه بيقين الحساب الذي لا يشمل ولا يمين، وكيف وهو الذي ربط (49) بين

(45) الخريدة للعماد الأصبهاني.

(46) الصفدي في أعيان العصر.

(47) كمال الدين، ابن الزمלקاني بواسطة «فوات الوفيات».

(48) اقتضاء الصراط المستقيم ص 162 - «طبقات المفسرين» للداودي ج 1 ص 48.

(49) اقتضاء الصراط المستقيم ص 162.

الإسلام والعربية. فرأى أن لاسبيل إلى ضبط الدين ومعرفته إلا بضبط هذا اللسان العربي المبين. وبذلك صح للداودي أن يقول (50) ، إن اتقانه للغة فصولا وفروعا وتعليلا واختلاف آراء. قد أتاح له أن لا يلتزم في فتاواه بمذهب معين. والأمثلة على ذلك مبثوثة في آثاره. ويمثل منها الآن في الذاكرة ذهابه إلى القول بجواز لبس الحرير تفسيراً لقوله عليه الصلاة والسلام (وأن يجعل الرجل بأسفل ثيابه حريرا مثل الأعاجم، أو يجعل على منكبيه حريرا مثل الأعاجم) وذلك حين قال ، (ولو كان النهي عنه لكونه حريرا لعم الثوب كله. ولم يخص هذين الموضعين - أسفل الثياب والمنكبين - ولهذا قال صلى الله عليه وسلم ، مثل الأعاجم. والأصل في الصفة أن تكون لتقييد الموصوف لا لتوضيحه.

ومن منابع الشيخ الإمام في جودة العبارة وفصاحة القول. علم البلاغة الذي يقدم لنا وسائل وأسباب طرق البيان في الكلام على نحو ما استقرىء في النصوص العربية وفي كلام الله المعجز. كما يمدنا بالمبادئ المعتمدة في تقييمه وتقديره. ورصد الأثر الذي يحدثه في نفس قارئه. والمعروف أن العناية بالإعجاز القرآني جعلت هذا العلم ينشأ مبكرا مع مباحث علماء الكلام وأصول الفقه. فهؤلاء لجأوا إلى أساليب الكلام وطرق البلاغة في القرآن كلمة ونظما لضبط أدلة الأحكام الشرعية. وأولئك اعترضتهم في القرآن وفي الحديث صفات الله تعالى وأفعاله.

(50) طبقات المفسرين ج 1 - ص 48.

وأفعال العباد، واختلفوا في نظرهم إليها بين سنيين ومعتزلة وجهمية وغيرهم، فكانت من ثم نشأة الأبحاث في الحقيقة، والمجاز، والتشبيه، وما إليها من صور البيان، ومجالي الإعجاز في القرآن، فكانت ادواتهم لحل ماغم عليهم من ذلك كله، وهذا أصل ما أفصح عنه الشيخ عبد القاهر الجرجاني (51) من أن طالب علم الدين لاندحة له من معرفة الأصول البلاغية، وبهذا اشترك في مباحث البلاغيين كل من الأصوليين وعلماء الكلام، وكانوا طليعة المؤلفين في هذا العلم، فظهرت روح جدلهم في الميدان، وتغلبت النزعة العلمية بانصباب اهتمامهم على المعنى وطرق أدائه، لأهدافهم في الجانب التشريعي والاعتقادي، على أنه قد انبرى إلى جانبهم أصحاب النزعة الأدبية الذين انصب اهتمامهم على المعارض الفنية، والتصوير الرائع، ومبلغ ما يحدثه من هزة في نفس القارئ والسامع، فاعتمدوا في البحث البلاغي على النزعة الجمالية والذوق الفني، وهذا مع العلم بأن طبيعة العمل في الساحة الواحدة أحدثت تداخلا في مناهج الأبحاث البلاغية بوجه عام، وإنما كانت الغلبة هي الفارقة في المقام.

ونجد شيخ الإسلام بحكم ثقافته الأصولية والكلامية من فرسان هذه النزعة العلمية، فهو الذي فصل بالكلمة القاطعة في فكرة المجاز (52)

(51) أسرار البلاغة.

(52) انظر كتاب الايمان ابتداء من ص 74.

التي انقسم فيها أصحاب هذه النزعة بين قائل ومنكر، وضرب بالسهم الرائش في مسألة الوضع التي استند إليها القائلون بالمجاز، ومن المعروف قولته المشهورة في هذا الباب حين استبعد أن يقال إن العين في قولنا (عين الإنسان حقيقة)، وفي قولنا (عين الماء مجاز)، وكأنه يقول لم هذا التحكم، والعين في هذه وفي تلك مقرونة بكلمة الإنسان وكلمة الماء (53).

وتلك هي المقومات التي جعلت من شيخ الإسلام الأديب البليغ في خطبه ورسائله ومصنفاته، وهو الذي شد أزراره على الفقيه والأصولي، والمتحدث والمتكلم، والبليغ المترسل، وهي نفس مقومات قاضي سبته التي أخرجت منه الفقيه والأصولي والمتحدث والمتكلم، والشاعر الأديب، ولا اختلاف بين محصول الخصيمين في ذلك إلا بما اختلفت فيه المنازع بين مشرق ومغرب، وذلك ما يعطي للموازنة بين الشخصين أبعادها بشيء من التفصيل، فقد كان أبو الفضل عياض كما قال عنه ابن فرحون (54) : (عالما بالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم... شاعرا مجيدا ريانا من علم الأدب خطيبا بليغا)، وذكره ابن الأبار في أصحاب أبي علي الصدفي فقال : (أحد الأئمة الحفاظ الفقهاء المحدثين الأدباء)، .

(53) قد شرح نظرية الإمام ابن تيمية في كتاب الإيمان الأستاذ مهدي صالح السامرائي من جميع جوانبها في كتابيه حول تأثير القرآن في البلاغة وحول المجاز.

(54) الديباج المذهب ص 168 وما بعدها . ط الأولى.

وسجل ابن الأبار (55) اضطلاع بالآداب، وتحقيقه بالنظم والنثر، ومشاركته في اللغة العربية.

ويقول ابن خلكان (56) : كان حقا إمام وقته في الحديث وعلومه، والنحو واللغة ، وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم.

وإذا انتهينا إلى البلاغة ألفينا حظ القاضي فيها بين أهل النزعة الأدبية حسبما يتبرج أمام القارئ في كتابه «بغية الرائد» الذي انتشرت فيه ملحوظات نقدية بلاغية، وخص الفصل الأخير منه بشرح حديث أم زرع على طريقة البلاغيين الأدباء الدالين على طرق البيان ومسالك الروعة والإبداع، وإن وقفته في الكلام على التشبيه وهو من أهم ماتركز عليه الخلاف البلاغي لتدل على أنه لم يخرج عن هذا الطريق.

كما تعرضه علينا كتابه (البغية) باذخ الغنى برصيده في متن اللغة وشواردها مما مكن له تمكيننا في النقد اللغوي إلى جانب النقد الحديثي، فانبرى صنع مواطنه عالم الأندلس عبد الملك بن حبيب لمراجعة أقطاب اللغة القدامى كأبي عبيدة وأبي عبيد وأبي سعيد النيسابوري وغيرهم من أقطاب اللغة المتقدمين، وذلك إما في لفظ خفيت عنهم بعض دلالاته، وأما بالتصدي للاختيار الوجيه المتعين، حينما تغيب عنهم بقية مفاهيم الألفاظ أو لا يلتفتون إلى السياق، وأما بالتخريج الوجيه حين تغم المعاني

(55) المعجم - الترجمة رقم 279.

(56) وفيات الأعيان / الترجمة.

وتشكل المقاصد والمفاهيم . وذلك مانجد أمثلة له أيضا في معارض شرحه لغريب اللغة بكتابه «مشارك الأنوار على صحاح الآثار».

ولا ريب أن هذه النزعة الأدبية الغالبة هي التي أضفت على إنتاجه طابعه الرائع سواء في الخطب أو المصنفات أو الرسائل، فأسلوبه بوجه عام لا يخلو من التألق الذي كاد يكون ملتزما فيه بالسجع، وصور البديع، ولكنه مع ذلك يحتفظ بديباجته المشرقة، وتبرز صناعته - ولو عند كثافتها - نوعا من التناغم الموسيقي والتآلف الصوتي مما لم يظفر به الصانعون أو المتصنعون في صحائف الأدب العربي، وتعد مقدمة كتاب الشفا من أنصع صفحات البيان، وقد نزع فيها إلى استعمال الاقتباس من القرآن، مع ما اشتهر عن المالكية من تشديد النكير على فاعله، وذلك مظهر من مظاهر إمعانه في نزعته الأدبية التي يخطب بها الجمال في الكلمة المعجزة فتأتى لها بهذا الاقتباس، ولا يرى فيه أي بأس.

ومن هنا أيضا انبثقت قريحته لقرض الشعر، وما لقب عند من جلبوا نفثاته إلا بالشاعر، لأنه كان بدعا بين الفقهاء الشعراء، في حين أن شيخ الإسلام ما وطأوا لنتفه بأكثر من قولهم : ونظم القصيد أو الأبيات، (57)، وذلك الفرق بين شاعر يستدرجه أتى الشعر إلى زينة ربي

(57) ففي تاريخ ابن الوردي مثلا : وله نظم وبسط - وفي الوافي بالوفيات : ومن نظم الشيخ تقي الدين.

«بليونش» الربيعية، حيث تنفح الرياحين والأزهار، وتنعطف خامات الزرع حين تعطفها الرياح، وتسيل بها شقائق النعمان جراحا على جراح؛ وبين مفاسدبر النزهة في مجالي الطبيعة الفيحاء، ليتأتى في كسر بيته لرصف نتفه وأبياته، مما حواه القمطر ورواه القرطاس.

وقد نقل المقرئ (58) تعليقا لبعضهم في معرض مسلك القاضي عياض وفضله في التأليف فقال : (وأما أهل الأندلس فالفالب عليهم فيهقة البلاغة في حسن رصف الكلام وانتقائه مثل عبارة القاضي عياض في تأليفه التي لا تسمح القرائح بالإتيان بمثلها، والنسج على منوالها).

وبهاء هذه الحلة الأدبية الضافية هو الذي انغضت له باصرتا شيخ الإسلام، ومن ذلك البهاء انبثق التحدي الذي أثار بشريته وأطلق صوته الجمهوري بذلك المقال.

وصدق مانقله المقرئ عن ذلك القائل فكأنه كان يعبر عن منهاجية القاضي أبي الفضل المائلة فيما صنف، أو فيما راسل به أو خطب، حيث لا يخطيء القارئ في عطائه المتنوع المناهل ذلك القاضي الفقيه الذي يصدر حكمه صنعا سويا بأوائله وأواسطه وأواخره، وببدائع أسلوب الأديب البليغ الذي ينحدر صبيا من معين صاف، يرتوي منه كل قارئ وسامع على اختلاف المعارف والأذواق، وتنوع اتجاه القارئ والسامع في الاختصاص.

(58) أزهار الرياض ج 3، ص 23.

وتلك هي الميزة التي فأت شيخ الإسلام الفقيه الأديب البليغ، فتسرب إلى أسلوبه النشاز والغلبة الروح الخطابية على لسانه، وانحرافه في صفحات مؤلفاته عن نسق واحد، فبينما أنت أمام صفحة أدبية بليغة مرصوفة، مشرقة البيان إذا بك أمام خطبة مكتوبة فاتها ما في الخطبة المرتجلة من رنات الصوت وامتداده أو انحساره، وانفاس الخطيب التي تقوم مقام رنات الفواصل والصنع البديع في المكتوب الأدبي المبين. وهكذا ترى الشيخ الإمام لا يعود إلى أدبه الرفيع إلا حينما يخبو حميه ويسلس قياده للصدور عن مثل عاطفة إنسانية، أو مقصد في التبليغ لا يحتاج إلى تهويل وتفخيم. كما نرى في رسالته التي وجهها من مصر إلى والدته فهي من البيان الرفيع، هذا إلى ما يشوب أسلوبه بوجه عام من استطرادات مكثفة بقضايا من مختلف العلوم دون أن تكون لها رابطة مع الموضوع، حتى إن القارئ المتمرس المتوفر على الملكة الكاملة لا يستطيع أن يحتفظ بخيط يشده إلى الموضوع، وأكثر ما ينزع إلى هذا التكثيف في مناظراته التي يرسل فيها قضايا العلم إرسالاً شبه بطلقات رشاش لتعجيز خصمه، وحمله على التسليم، وذلك مصداق قول من قال فيه : انه كالعصفور الذي إذا حاولت القبض عليه من جهة، طار منك إلى أخرى، أو كما قيل.

ومن الملحوظ أن مادة التاريخ تتصدر قائمة آثار القاضي أبي الفضل، ولا سيما عند المؤرخين المغاربة، فقد دون في فرع تاريخ المدينة

وتاريخ الدولة، وتاريخ الرجال، وخلف في ذلك الأسفار المفردة والمجلدات، ككتاب «العيون الستة (59) في أخبار سبته» أو «الفنون الستة في أخبار سبته» وكتاب «التاريخ» كما سماه القاضي في ترجمة عبد الله ابن ياسين، أو «جامع التاريخ» كما سماه الذهبي وحاجي خليفة، و«أخبار القرطبيين» و «الغنية في أسماء شيوخه» وهي مما رواه ابن خير في فهرسته، و «المعجم في ذكر أبي علي الصدفي وأخباره، وشيوخه وأخبارهم»، و «ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك».

والمعروف أن أكثر هذه الكتب - باستثناء ما هو معروف منها - قد عفى عليه المرابطون وما عفا الزمان إلا على ما بقي في مبيخته، كما أخبر ولده في التعريف، وهي على كل حال بعددها وتنوعها تقيمه ولامراء في صف المؤرخين .

وقد شاء الذهبي أن ينظم شيخ الإسلام ابن تيمية في سلك المؤرخين وقال : (إن معرفته في التاريخ والسير فعجب العجيب) ثم أشار إلى نقده الحاذق للكتاب الذي استظهر به اليهود بالتزوير، على أن النبي صلى الله عليه وسلم أسقط الجزية عن يهود خيبر، وهي القصة التي

(59) تكفل بذكر هذه الكتب ولده في التعريف، ومن المشاركة صاحب كشف الظنون، وصاحب هدية العارفين، واستوعبت كل ذلك مقدمة المرحوم الأستاذ ابن تاويت الطنجي التي صدر بها طبعة كتاب المدارك الرباطية، وعن هذه المقدمة فنقل هذه المعلومات.

ذكرها ابن القيم في زاد المعاد وتناقلها عنه المعنيون بهذا الشأن (60) ولشيخ الإسلام معرفة ظاهرة بالتاريخ كما نلاحظ من إفاداته في العقيدة الحموية وغيرها من بعض كتبه، ولكن المعرفة وحدها أو قصة يهود خيبر معها غير كافيتين لإقامته في عداد المؤرخين، وتبقى بهذا ميزة مشعة في ثقافة القاضي عياض بكل تأكيد.

ومن الصدف التي يلتفت إليها الذهن في المقام أن أبا الفضل عياض الذي رجم بهذا التصغير وهو بين الصفائح والتراب، قد منى في حياته بإعراض كربه من إمام آخر عظيم، تحكم فيه الشذوذ بأكثر من عقدة نفسية، وتاه الكبر في أعطافه حتى لوى وجهه عن علم قاضي سبته، واقصد به جار الله الزمخشري الذي تاه في مهمه الاعتزال بعصبية جاهلية وسلطنة سلقية، فقد استجازه أبو الفضل عياض رحمه الله فلم يفعل (61)، مع أنه ثنى الإجازة للحافظ أبي الطاهر السلفي، ومع أن السلفي تبادل الإجازة مع القاضي وهو بها خليق، وما كان القاضي المغربي بالدون في علمه بين أعلام المشرق الذين ظفروا بإجازة جار الله، وتتالعت أعناقهم بتواضع بخل به على القاضي ويقول المقرئ

(60) انظر زاد المعاد ج 3، ص 152 - ط مؤسسة الرسالة - بيروت 1979، ومن المعروف أن هذه القصة منسوبة قبل ذلك إلى الخطيب البغدادي - انظر ياقوت في معجم الأدباء - وطبقات السبكي ط - الحلبي - ج 4، ص 35.

(61) أزهار الرياض ج 3، ص 282 - ط الرباط.

(62) : (وسمعت غير واحد ممن لقيته يخبر أن القاضي عياضا لما بلغه امتناع الزمخشري من اجازته قال : الحمد لله الذي لم يجعل علي يدا لمبتدع أو فاسق).

لقد كانت مفاجأة صاعقة لا تحتملها طاقة النفوس وأغوار الطبائع والأخلاق، ولكنها كانت اهانة صامتة، فلو صمت القاضي للفظ الجواب نفسه بنفسه، ووصل بالوثوب السريع إلى مسامع من يعنيه جهيرا صارخا بالتبكيث المرير لذلك الضمير العليل.

وياليت القاضي سكت، ولكنه (كان حاضر الجواب كما قيل). وما قدر كان ! والصدق في جواب القاضي على أي حال. ومن عجب أن ذكاء القاضي عياض قد أثار مكان من النفوس بين الأقربين والبعداء على السواء، فقد قال القاضي أبو البركات ابن الحاج البلفيقي (63) رحمه الله : لما قدم أبو الفضل عياض على قرطبة ولقي القاضي أبا الوليد ابن رشد - وهو شيخ القاضي عياض - ورأى نبله وفضل ذكائه، قال : عجباً لرجل ينشأ في البلاد البحرية على أكل السمك، من أين يكون له هذا النبل والذكاء ! ؟ فبلغ كلامه أبا الفضل فقال : والله ما أكلت سمكا منذ عقلت.

(62) أزهار الرياض.

(63) أزهار الرياض ج 5، ص 79.

وغريبة قوله ابن رشد في الاسماك، وهو الذي كان وثيق الصلة
بأبي مروان ابن زهر مؤلف كتاب (التيسير) بإشارة ابن رشد نفسه،
وكتاب (الأغذية) أو كما يقال علم الصحة اليوم. ولكن الذي يعنينا الآن
ويلفت النظر، هو أن بطنة السمك إذا كانت تذهب بالفتنة، فماذا
يكون عمل بطنة القرع المر بالفتن، وحتى بالاذواق، وقد التمظه وأمعن
فيه امعانا شيخ الإسلام.

عبد الرحمن الفاسي

الرباط

مَنْهَجُ الْبَحْثِ الْأَدَبِيِّ عِنْدَ الْقَاضِي عِيَّاضَ

من خلال كتاب
بُغْيَةِ الرَّائِدِ لَمَّا تَضَمَّنَتْ حَدِيثَ أُمِّ زَرْعٍ مِنَ الْفَوَائِدِ

د. ابتسام مرهون الصفار

حديث أم زرع واحد من الأحاديث النبوية الشريفة. وقد خص الحديث النبوي جملة بالدراسة والبحث. فكان للمحدثين مناهجهم المختلفة في دراسة لغته وأسلوبه. وأسانيده. وتوثيق نصه بدراسة الرواة وطرقهم وأسانيدهم مما هو معروف مشهور. إلا أن تناول القاضي عياض لحديث نبوي واحد في كتابه الذي نعرض له الآن يستوقف القارئ ويشير في نفسه العجب كل العجب - أول وهلة - حين يرى مؤلفا وعالما جليلا كالقاضي عياض ينشط نفسه لتأليف كتاب كامل حول حديث يبدو في ظاهره أقرب إلى القصة أو النكتة والمزاح الطريف.

وإذا كان الحديث غريبا في أسلوبه ولغته. ومفرداته فإن مؤلف الكتاب قد اتخذ مادة ونصا يوضح من خلاله منهجا علميا في دراسة نص من النصوص.

لقد ذكر القاضي عياض في مقدمته بأنه ألف كتابه تلبية لرغبة شخص سألَه تأليفه، ولم يذكر اسمه، إنما اكتفى بقوله (أدام الله توفيقك ونهج لمهيع الحق طريقك، على ما سألت عنه من حديث أم زرع، وتفسير مشكل معانيه وأغراضه، وفتح مقفل غريبه وألفاظه فاستعنت بالله عز وجل على إجابتك واستمددته التوفيق إلى الصواب من قصد ارادتك والله يعصم كلا بتقواه ويسبغ عليك نعماء بعزته لا إله سواه (1)).

ويلاحظ قصر عبارة الشناء على هذا الشخص ومخاطبة القاضي عياض له مخاطبة الند للند، لأنه يدعو الله أن يهدي كلا بتقواه، وبذا لانعرف ما إذا كان الشخص المشار إليه رجل سياسة أم رجل علم، وذلك لا يهمنا في شيء.

وخلاصة الحديث الذي تصدى القاضي عياض لشرحه وبيان فوائده أن السيدة عائشة روت عن النبي (ص) بأنه دخل عليها ذات يوم وعندها بعض نسائه، وقال لها : (انا لك كأبي زرع لأم زرع). وأم زرع هذه واحدة من إحدى عشرة امرأة اجتمعن في الجاهلية وتعاقدن ان يتصادقن، ولا يكتمن من أسرار أزواجهن شيئاً فقالت كل واحدة منهن كلاماً تصف فيه زوجها فبعضهن مادحات مثنيات على أزواجهن والبعض الآخر ذامات أو بين ذم ومدح، واطول أقوالهن قول أم زرع التي اثنت على زوجها ثناء كبيراً، ودعاها حبها ووفاءها له إلى أن تذكره بالخير هو وجاريته،

(1) مقدمة بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد ص 1.

وابنته، وزرعه، الخ إلا أن أبا زرع آخر الأمر أعجب بشابة رآها فطلق أم زرع وتزوج الأخرى وتزوجت أم زرع أيضا ومع انها في وصفها لزوجها الأول (أبي زرع) ذكرت خير زوجها الثاني إلا أنها (لو جمعت كل شيء أصابته منه، فجعلته في أصغر وعاء من أوعية أبي زرع ملاء). وقول الرسول (ص) للسيدة عائشة (انا لك كأبي زرع لأم زرع) هو إشارة إلى خير هذا الزوج واحسانه إلى زوجته مما جعلها تذكره بالخير حتى بعد طلاقها منه، وتضيف بعض الروايات بأنه (ص) اضاف (غير انه طلقها واني لا أطلقك (2)).

ان القارئ لكتاب (بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد) يتبين له بأن المؤلف اتخذ هذا الحديث نصا من النصوص الرفيعة الأساليب والمعاني وطبق عليه منهاجا ادبيا جمع فيه عدة مناهج، وأساليب عرفت في زمانه، وقبل زمانه في دراسة النصوص، واستخلص لنفسه منهاجا ادبيا خاصا، فجمع بين منهج المحدثين واللغويين والنقاد والبلاغيين والفقهاء والمؤرخين. وقد يبدو الجمع بين هذه المناهج المختلفة بعيدا متنافرا، إذ كيف لباحث أن يجمع في دراسة نص ادبي واحد كل هذه المناهج المختلفة الاتجاهات المتباينة الاهداف والغايات !.

(2) ن. م ص 11.

استطاع القاضي عياض أن يجمع بين هذه المناهج ليظهر كتابه بمنهج جديد يصلح أن يكون منهجا يتخذه الباحثون في عصرنا في دراسة النصوص وايفائها حقها من التحليل والنقد والدراسة والاستفادة منها في جملة مباحث يمكن أن تستخلص منها. ولو اتخذ القاضي أي نص ادبي آخر لاستطاع بمنهجه هذا أن يؤلف فيه كتابا. لما له من قدرة وثقافة موسوعية عالية.

وإذا كان القاضي عياض لم يصرح بجمعه لمناهج هؤلاء صراحة. فإن على الباحث في عصرنا أن يقرأ كتب الاقدمين قراءة عصرية يستنتج من خلالها خلاصة تجاربهم، ومناهجهم وفكرهم، وقد أشار القاضي في مقدمته إلى منهجه هذا إشارة كتبها بأسلوب عصره. سنحاول تحليلها فيما بعد. يقول :

(ورأينا أن نبتدأ بالحديث، وسياق متنه، مع اختلاف ألفاظ نقلته وزيادة بعضهم على بعض في سرده، ثم نذكر بعد ذلك علة اسناده وشرح غريبه، وعويص اعرابه، ومعاني فصوله، وما يتعلق به من فقه وتنقدح فيه من فائدة، ويتجه في من وجه بحول الله (3) .

ويتبين لنا من هذه الفقرة أن المؤلف وضع خطة لمنهجه ويتبين لنا كذلك بأنه اعتمد على مناهج متعددة ظهرت واضحة عند تطبيقه لها. وتناوله لموضوعه خلال الكتاب وهي :

(3) ن. م ص 2.

- 1 - منهج المحدثين الذي يعنى بدراسة السند ومتن الحديث.
 - 2 - منهج الفقهاء.
 - 3 - منهج اللغويين الذي يعنى بشرح مفردات اللغة.
 - 4 - منهج أهل النحو الذي يعنى بالاعراب وبيان مشكل التركيب اللغوي من حيث موقع الكلمة واعرابها.
 - 5 - منهج الأدباء والبلاغيين. الذي يعنى بمعرفة معاني النصوص، وما يمكن أن يستخلص منها من شروح أدبية، وتتبع المفردات والأساليب لبيان ما في النص من تشبيهات، واستعارات، ومجازات وكنائيات.
 - 6 - منهج النقاد الذين يفضلون نصا على آخر لسبقه غيره في المعاني أو لجماله وبيانه، وعلو مرتبته البيانية، ويتداخل منهج هؤلاء، مع البلاغيين، وهما يسيران في مسار واحد في دراسة النصوص وتقدها.
 - 7 - منهج المؤرخين الذين يتناولون النصوص بما لها من علاقة بالاحداث والشخصيات التي يؤرخون لها، فيربطون الاحداث بمدن معينة أو قبائل خاصة، مع تحقيق السنوات والتواريخ.
- على أن هذه المناهج التي أشرنا إليها تبدو من خلال الكتاب متداخلة مترابطة وكأنها منهج واحد، وهذا ما حدانا إلى القول بأن القاضي قد جمعها واستخلص منها منهجا أدبيا واحدا، وهكذا وجدنا المؤلف يبدأ ببيان أسانيده، ثم علة اسناده، حيث يفرد لموضوع تفسير السند فقرة (ص 18) ويعقبه بفقرة يسميها (عربيته)، فقهه (ص 32)

وغريبه (ص 43) ومعانيه (ص 45) ولكنه لا يتناول تحت هذه الفقرات كل مواد الحديث بل يأخذ فقرة فقرة مثل قول المرأة الأولى فيشبعه دراسة وتحليلاً وفق المنهج الذي رسمه والتزم به، حتى إذا انتهى من ذكر جميع الفوائد التي يمكن أن تستفاد منه، انتقل إلى الفقرة الثانية وهي حديث المرأة الثانية وهكذا...

اسانيده المختارة :

لقد روى حديث أم زرع جمع كبير من المحدثين، وطرقهم واسانيدهم مختلفة متشعبة لم يشأ القاضي عياض أن يذكرها جميعاً لكثرتها وإنما اختار منها جملة أسانيد صحت عنده وفق مقاييس المحدثين النقدية المعروفة - وترك اسانيد أخرى لرواية الحديث هي مشهورة وصحيحة أيضاً، ولكنه تركها إشاراً للاختصار، ولسبب فني يتعلق بمتن الحديث. وقد وضع هذا بقوله : (وفي متن الحديث بينهم اختلافات، وزيادات، وتقديم وتأخير، فجئنا بأكملها رواية، وأحسنها سياقاً بعد تقديم أشهر أسانيدنا فيها، إشاراً للاختصار والائتلاف واستظهاراً بمن نهج هذا السبيل من قدوة الأسلاف، ونبهنا على موضع الخلاف فيها بما يفيد فائدة، أو يزيده فقرة شاردة (4)).

فهو هنا يصرح بأن الاسانيد التي اختارها جمعت إلى جانب صحة السند حسن السياق في رواية متن الحديث، وكونها قد اتت به كاملاً

(4) ن. م ص 2.

واشتملت على ما وجد متفرقا في روايات أخرى. فكأنني به اختار أحسن المتون جمالا وفنا واكثرها استيعابا للجوانب الفنية واللغوية التي اعجب بها القاضي وتصدى لبيانها وشرحها. فهو إذن قد اختار صحة الاسناد مع توفر العنصر الفني.

ان الطرق التي اختارها المؤلف اخذها عن شيوخه وهي :
الرواية الأولى : حدثه بها شيخان من شيوخه هما أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب (5)، وأبو علي الحسين بن محمد الفساني (6) وقد اختلف تلقيه عنهما. فالأول كان نوع التلقي عنه قراءة (قراءة مني علي) وأخذ عن الثاني كتابة (كتب به إلي) وكلاهما روي عن أبي زيد محمد بن أحمد المروزي حيث تستمر السلسلة عنه حتى تصل إلى علي بن حجر وسليمان بن عبد الرحمن عن عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن عبد الله بن عروة عن عائشة (7).

(5) ترجم له القاضي عياض في كتاب الفنية : 223 وقال عنه بأنه الفقيه أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن عتاب بن محسن الجذامي بقية المشيخة بقرطبة ومسنينهم. وقد قرأ عليه القاضي عياض واجازه جميع مروياته وكان مولده سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة ووفاته سنة عشرين وخمسمائة.

(6) هو شيخ القاضي وقد ترجم له في الفنية : 201، وقال عنه بأنه شيخ الأندلس في وقته، وصاحب رحلتهم، واضبط الناس لكتاب وأتقنهم لرواية، وأنه قد كتب إليه واجازه رواية جملة من الكتب ذكرها ونص القاضي بأن ما نقله عنه إنما عن خط شيخه هذا.

(7) بغية الرائد : 2.

الرواية الثانية : عن عدد من شيوخه هم أبو الحسين سراج بن عبد الملك (8)، وأبو عبد الله محمد بن عيسى (9) (قراءة مني عليه) وآخرون لم يذكر أسماءهم. إنما قال : وغير واحد، وتنتهي سلسلة اسناد هؤلاء بأبي معشر عن هشام بن عروة وغيره من أهل المدينة عن عروة عن عائشة عن النبي (ص) (10) .

الرواية الثالثة : عن أبي اسحاق إبراهيم بن جعفر الفقيه (قراءة مني عليه) عن عيسى بن سهل عن أبي عبد الله بن عتاب حتى تصل سلسلة الاسناد إلى أبي عبيد القاسم بن سلام عن حجاج عن أبي معشر عن هشام بن عروة وغيره من أهل المدينة عن عروة عن عائشة.

الرواية الرابعة : عن أبي محمد عبد الرحمن بن محمد العتابي وقد أخذ عنه في الرواية الأولى عن أبيه عن شيوخه حتى تصل الرواية إلى محمد بن عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة.

(8) هو سراج بن عبد الملك الأموي الوزير الحافظ، أبو الحسين، قرأ عليه القاضي عياض غريب الحديث لأبي سليمان الخطابي، وكتاب الدلائل للرقسطنى، وعارضه بكتابه، وكتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام وكتاب الفريبيين لأبي عبيد الهروي، واجازه جميع مروياته. انظر الغنية : 203.

(9) هو أول الشيوخ الذين ترجم لهم القاضي في كتابه الغنية، ووصفه بأنه أجل شيوخه في سبته، ومولده بفاس، رحل إلى الأندلس ثلاث رحلات، وأنه قد لازمه كثيرا للمناظرة ، وسمع المصنفات توفي سنة خمس وخمسمائة . انظر الغنية : 100.

(10) بغية الرائد : 3.

(11) الفقيه أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد اللواتي يعرف بابن القاسم ترجم له القاضي في الغنية : 186، وذكر أنه قرأ عليه جملة من الكتب.

الرواية الخامسة : عن شيخه القاضي الشهيد أبي علي الحسين بن محمد الحافظ (12) (قراءة عليه) عن شيخه عن جملة شيوخ سماهم تنتهي رواياتهم بعلي بن حجر الذي ذكر في الرواية الأولى. وتلتقي معها. ثم تستمر بأساندها عن نفس الأشخاص، عيسى بن يونس، عن هشام بن عروة عن أخيه بن عبد الله بن عروة عن عائشة.

الرواية السادسة أو الاسناد الرابع عن شيخه أبي محمد عبد الرحمن بن محمد العتابي وقد ورد في الرواية الأولى وتنتهي بالقاسم بن عبد الواحد عن عمر بن عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة والملاحظ أن هذه الرواية انتهت بعروة أيضا. ولكن ليس عن طريق ابنه هشام أو عبد الله إنما عن طريق حفيده عمر بن عبد الله بن عروة عن عائشة (13).

الاسناد السابع عن شيخين من شيوخه هما أبو بحر سفيان بن العاصي الأسدي (14) وأبو علي الحسين بن محمد (15) سماعا عليهما ،

(12) هو القاضي الشهيد أبو علي الحسين محمد بن فيرة بن حيون الصدفي المعروف بابن سكرة. أصله من سرقسطة لقبه بالشهيد لأنه خرج سنة خمسمائة وأربعة عشر للجهاد في الثغر الأعلى، واستشهد هناك. وقد ذكر القاضي بأنه سمع عنه أشياء كثيرة وعدة كتب سماها. انظر الفنية : 198 - 200.

(13) الفنية : 5.

(14) ترجم له في الفنية : 265 وذكر أنه من أهل بلنسية، وأنه لقيه بقرطبة، وقرأ عليه كتاب المشاهد، وسيرة الرسول صلى الله عليه وسلم لابن هشام، وشيوخ البخاري، وصحيح مسلم وغيرها.

(15) للقاضي عياض شيخان بهذا الاسم، ترجم لهما، وقد ترجمنا لأول منهما وهو المشهور بابن سكره، والآخر يلقب بالفساني الجباني انظر ترجمتهما في الفنية ص : 193، 201.

وغير واحد وطريق اسنادهم مختلف في بدايته، متفق في وسطه مع رواية أخرى ذكرها عن شيخه أبي محمد عبد الله بن جعفر (بقراءته عليه) وتنتهي بعلي بن حجر عن عيسى بن يونس عن هشام بن عروة عن عبد الله بن عروة عن عروة عن عائشة (16).

هذه هي الروايات التي اختار القاضي عياض اسانيدھا والملاحظ انها تنتهي بعروة عن أحد ابنيه أو عنهما معا أو عن أحد ابنائهما عنهما عن عروة حيث تتفق الاسانيد كافة بانتهاء السند بعروة عن عائشة.

3 - منهج المحدثين :

ان القاضي عياض يورد اسانيد المختارة بنفس المنهج العلمي الذي التزم به المحدثون في اشتراط السند الصحيح وتطبيقهم شروط الجرح والتعديل لمعرفة مدى صحة الاسانيد وتوثيق الرجال، وتتبع سلاسل الاسناد ثم العودة إلى النص - نص الحديث - لدراسة لغته ومادته وبذا يكملون جوانب البحث في دراسة النص وتوثيقه من خلال الاسانيد. ومع التزام القاضي عياض بهذا المنهج فإننا نجد دقة متناهية عند ذكره لبعض الكتب التي اخذ عنها. فنقله لرواية وردت في صحيح البخاري لا يورده مطلقا غير مقيد بتوثيق، أي أنه ينص على أخذه من

(16) بغية الرائد : 5.

أحدى روايات البخاري ويحدد خط النسخة التي أخذ عنها شيوخه الذين
أجازوه فيقول (ووقع في بعض روايات البخاري) .
وهكذا وجدتُها في أصل الأصيلي أبي محمد بخطه داخل الكتاب
واصل كتابه على رواية أبي أحمد الجرجاني أحد شيوخه في الصحيح
المذكور (17) .

ومثلها ما ينقله عن مسند النسائي فإنه ينص على نقله منه في أكثر
من موضع (18)، لكنه أورده في بعض الأحيان مقيدا بالراوي الذي روى
المسند قال : (وقد رأيت في بعض روايات هذا الحديث في أصل قديم
من كتاب النسائي رواية حمزة الحافظ) (19). وقد يذكر اسم شيخه الذي
قرأ عليه كتاب النسائي، وخط المحدث فيقول :

(وهي رواية شيخنا القاضي التميمي في بعض طرق النسائي
وكذلك قيده بخطه عن أبي علي الحافظ) (20). وهذا يعني أنه يراجع
أكثر من نسخة للكتاب الواحد، وهو ما يقابل عدد مرات النشر، أو
الاصدارات فالباحث المحقق في عصرنا هذا قد يضطر إلى الرجوع إلى
عدة طبعات للكتاب الواحد لمعرفة الطبعة الجيدة منها وما أضيف إلى

(17) بغية الرائد : 26.

(18) ص 17، 26، 155.

(19) ص 155.

(20) 140.

الطبقات الأولى مثلاً ويدلنا على ما ذكرناه ذكر القاضي عياض لنسخة خاصة من كتاب الألفاظ ليعقوب بن السكيت، وكيف أنه وقعت فيها زيادة غريبة ويذكر شيخه الذي حدثه، وقرأ له النسخة ذات الزيادة الغريبة فيقول : (ووقع في رواية يعقوب بن السكيت في زيادة غريبة وقعت في بعض نسخ الألفاظ له (والوطاب تمخض) على الأصل. حدثنا بهذه الزيادة شيخنا أبو عبد الله محمد بن سليمان النحوي عن خاله أبي محمد بن وليد وفي أصله قرأت، وقد نقلت عن أبي عمر السهمي بسنده إلى يعقوب...) (21).

ومن أمثلة ضبطه ودقته في توثيق الكتب التي ينقل عنها مذكره عن كتاب لابن حبيب بشأن الحديث المذكور، وانه قرأه مضبوطاً في كتابه، ولم يروه سماعاً (22).

وحين يذكر روايات أخرى من غير أسانيد التي اختارها فانه ينص عليها ليبقى ملتزماً بمنهجه الذي وضعه لنفسه، وبمقياس المحدثين في اختيارهم للأسانيد ولكنه اختلف عنهم في تجاوزه الأسانيد التي نص على صحتها إلى أسانيد أخرى أوردها من خلال شرحه لمفردات الحديث، اما لأنها غريبة لطيفة خالفت رواية المشهور أو لأنها غريبة منكرة أراد بيانها والرد على أصحابها، وهو في كلا الحالين ينص على مخالفتها

(21) ص 156.

(22) ص 132.

للروايات المختارة مبينا رأيه في كل فقرة أو كلمة يذكرها. ومن ذلك انه بعد ذكره للروايات المختارة باسانيدها يذكر بأن روايات أخرى سيورد بعضها لما فيها من غرائب وزيادات، وقد نص على أن أكثرها غرابة رواية ابن الأنباري حيث قال : (وبعضهم يزيد على بعض ول بعضهم زيادة من غير هذه الطرق فأكثرها غرائب، وزيادات ما حكاه ابن الأنباري من رواية ابن الهيثم بن عدي عن هشام بن عروة عن عائشة) (23).

وهكذا يورد رواية ابن الأنباري لأنها تقدم له مادة للشرح والتأويل والمقارنة والنقد.

وهناك بعض الروايات التي تزيد أو تنقص عن الروايات المختارة يذكرها القاضي عياض، ويسمى أصحابها ورواتها، ولكنه في أحيان أخرى يهمل ذكرهم ويكتفي بذكر الرواية أو الزيادة، من ذلك قوله ناقلًا كلام المرأة الثانية (زوجي لا أبث خبره، اني أخاف ان اذره، زاد بعضهم : ولا ابلغ قدره ان اذكره اذكر عجره وبجره) (24)... وقالت الثالثة (زوجي العشنق ان انطق اطلق وان اسكت اعلق. وفي رواية أخرى على حد السنان المذلق) فعبارة ولا أبلغ قدره في قول الثانية وعبارة على حد السنان المذلق في قول الثالثة، من الزيادات التي لم يذكر القاضي اسماء

(23) ص 6.

(24) ن . م.

رواتها. إلا أن الغالب في الكتاب هو ذكره للاضافات واختلاف الروايات مع تسمية أصحابها ورواتها كنصه على زيادة الهيثم بن عدي في قول الرابعة : فإنه بعد أن اورد قولها قال : (زاد الهيثم بن عدي ولا يخاف خلفه ولا امامه) (25).

ان بعض الخلاف الوارد بين الروايات لا يعود إلى الزيادات إنما يعود إلى تقارب الكلمات والألفاظ في الرسم والمعنى كقول الثانية زوجي لا ابث خبره وفي رواية أخرى لا أنت خبره (26) وكقول السادسة (زوجي ان اكل لف، وان شرب اشتف وان اضطجع التفت، ولا يولج الكف ليعلم اللبث) فقد رويت كلمة رف بدلا من لف واشتف رويت بالسين استفت، وكلمة اضطجع رويت هجع، واللبث رويت البث. وقد تختلف الروايات المنقولة اختلافا بسيطا كتقديم بعض الألفاظ على غيرها أو ابدال كلمات باخرى، فيضيفها القاضي عياض هنا ليحقق ألفاظها وسبل اختلافها مثال ذلك : (قالت العاشرة زوجي مالك ، وما مالك ؟ مالك خير من ذلك، له إبل قليلات المسارح كثيرات المبارك، إذا سمعن صوت المزهر ايقن انهن هوالك) وفي رواية أخرى (زوجي أبو مالك، وما أبو مالك، ذو ابل كثيرة المسالك، قليلة المبارك).

(25) ص 7.

(26) ص 6.

وقد يذكر القاضي بعض الروايات ويصرح برفضه وانكاره لها اعتمادا على نقد المحدثين. والعلماء قبله أو لانكاره اسنادها وشكه في صحتها. من ذلك نقده لرواية الزبير بن بكار التي تنتهي بهشام بن عروة أيضا. وقد افرد لهذه الرواية موضعا. ولم يستطع ايرادها كعادته حين يورد اختلاف الروايات بذكر العبارة أو اللفظ المختلف عن روايته المختارة. أقول انه أوردتها كاملة لأن فيها زيادات واختلافات لم يستطع ان يدمجها أو يخرجها مع الزيادات الاخرى التي ذكرها مما سوغ له ايرادها كاملة. ورواية الزبير بن بكار هذه اخذها القاضي عياض عن احد شيوخه املاء. وحدد العام الذي كتبها فيه وهو عام 495 هـ ونص على أن لفظ الحديث هو لاحد رواته - أي رواية الزبير بن بكار - وهو عبد الله بن أحمد الصيدلاني المقرئ (واللفظ له).

ورواية الزبير المشار إليها أعلاه لا تظهر في اختلاف ألفاظه أو زيادة فقرة على فقرات الحديث المختار أو نسبة بعض الأقوال إلى إحدى النسوة دون غيرها كما حدث في بعض الروايات انما تظهر في اختلافات اخرى مثل الزيادة التي وردت في النص على أسماء النسوة الاحدى عشرة. ونسبتهم إلى بلد بعينه وهو اليمن (27) وبعد ذكر القاضي لها ينقدها اعتمادا على نقد البغدادي لها (28). وذكر زيادة

(27) ص 12 وانظر ص 6.

(28) ن. م : 16.

أخرى وردت في كتاب الوشاح ونص على ان الخطيب البغدادي رفضها واعتبرها غريبة (29).

وذكر القاضي عياض روايات أخرى صرح بأنها غريبة مخالفة لرواياته المختارة مثل رواية أحمد بن عبيد بن ناصح، وقد ذكرها لأن فيها مخالفة عن بقية الروايات تتمثل في نسبة هؤلاء النسوة الاحدى عشرة إلى مكة وانهن من قريش بالذات. ويخطأ القاضي هذه الرواية اعتمادا على جرح البخاري لاحد روايتها وهو الهيثم بن عدي، والذي ضعفه أبو حاتم الرازي، ويحيى بن معين أيضا. قال ذاكرا رواية ابن ناصح هذا (قال اجتمع نسوة من قريش إحدى عشرة امرأة، وساق الحديث بطوله فهذا مخالف للأول، والهيثم بن عدي متكلم فيه. قال البخاري : الهيثم بن عدي على علمه وفضله يروي مناكير، وضعفه أبو حاتم الرازي ويحيى بن معين) (30).

وقد يذكر بعض الزيادات، ويرفضها استنادا الى نقده للغتها اضافة إلى رفضه لاسنادها. وذلك انه مثلا أورد لنا نصا لرواية تقول بأن هؤلاء النسوة كن اخوات زوجتهن امهن في ليلة واحدة، وامهلهن، ثم زارتهن فسألت كل واحدة منهن عن زوجها...) نقول، إن المؤلف رفض هذه الرواية بسبب نقده للغتها، اما رفضه لاسنادها فإنه واضح وان لم يصرح به،

(29) ن. م.

(30) ن. م. : 24.

وذلك حين ابتداء الخبر بقوله : (وقرأت في كتاب بعض الأدباء ان امرأة زوجت احدى عشرة ابنة في ليلة...) فهو لم يقرأ الرواية في كتاب وثق اسناده انما قرأه في أحد كتب الأدباء ولم يسمه، وبذا أوحى لنا من البداية بأنه لاسند صحيح للرواية التي سيوردها، واما رفضه لها اعتمادا على نقده للفتها فانه يقول بعد هذا : (ويشبه انه حديث موضوع فان ألفاظه تنبىء عن ذلك، ركب على بعض حديث أم زرع ، ولا يصح أن يكون هو هذا لصحة سند حديث أم زرع وضعف هذا) (31).

وتحقيق القاضي لاسناد الروايات، وجرحه لرواتها واتباعه طريقة النقد الداخلي أي نقد النص والمتن منهج سار عليه المحدثون ولا عجب أن يستفيد القاضي من هذا المنهج وهو العالم الثقة المحدث الحافظ الذي أخذ علم الحديث والتفسير عن كبار علماء عصره، واستفاد من معارفهم وعلومهم وطبقها في مؤلفاته مع اضافائه عليها ماوصل إليه فكره وعلمه من طرق البحث والتمحيص. ومن يقرأ كتابه هذا يخرج بجملته احاديث يرويها عن مشايخه، وتأتي احاديث الامام مالك التي يرويها عن مشايخه في الدرجة الأولى (32)، لأنه يبنى عليها استنتاجاته الفقهية كما

(31) ن. م 25.

(32) انظر الصفحات 32، 35 في موضعين 74 ح

سنرى فيما بعد، ثم عن بعض مشايخه (33)، وعدد من الاحاديث التي رواها عن كبار الصحابة والتابعين (34).

وما دام للمحدثين طرق في الأخذ والرواية والسمع فإن المؤلف كثيرا ما ينص على نوع أخذه للرواية عن مشايخه فيقول مؤكدا بأن أخذه كان عن طريق القراءة على شيخه (قراءة عليه) و (قراءة مني عليه) (34) وقد يكون أخذه عنهم عن طريق السماع، وإذا كان تلقيه عنهم عن طريق الإجازة ذكرها مثل قوله : (وحدثنا أحمد بن محمد الخولاني إجازة عن أبي عمر الطلمنكي عن أحمد بن عون الله عن أبي سعيد بن الأعرابي) (35)، وقد يكون عن طريق المكاتبه مثل قوله (وحدثنا الشيخ الحافظ أبو علي الحسين بن محمد الفساني فيما كتب به إلي) (36).

أما ما يرويه عن شيوخه فإنه قد يذكره مطلقا غير مقيد بطريقة الأخذ أو يذكرها كما مر بنا. كما ان موافقته لآراء شيوخه لانجدها مقترنة بأقوالهم دائما بل يذكرها أحيانا كدليل على صحة ما يذهب إليه أو بالعكس، كما أنه قد يذكر رأي أكثر من شيخ من شيوخه ليوافق بعد ذلك على رأي أحدهم، ففي حديثه عن المزاح والضحك وانهما مما

(33) انظر مثلا ص 38 ثلاث مواضع، 35، 55، 60.

(34) ص 2، 3، 5.

(34) انظر ص 40، 84/85.

(35) 181.

(36) ص 2.

يقدرحان في عدالة الشاهد ينكر رأي أبي بكر الأبهري وغير واحد من أئمتة، ثم يذكر رأي شيخ آخر من شيوخه وهو أبو بكر محمد بن الوليد الفهري ويبيدي موافقته لرأيه (37). وفي حديثه عن الغيبة وما يمكن أن يستفاد من حديث أم زرع بشأن هذا الموضوع ذكر آراء بعض العلماء بان ذكر الرجل لشخص لا يعرف بعينه ولا يعرف اسمه انه ليس بغيبة. وان الغيبة ان تقصد معينا بما يكره فإن النبي صلى الله عليه وسلم حكى عن بعض هؤلاء النسوة ما ذكرنه من عيب أزواجهن ، ثم يذكر بأن شيخه أبا عبد الله محمد بن علي التميمي لا يرتضي هذا القول وانه قال (إنما كان يكون هذا حجة لو سمع النبي صلى الله عليه وسلم امرأة تغتاب زوجها ولا تسميه فاقرها عليه، واما هذه الحكاية عن نساء مجهولات غير حاضرات ينكر عليهن فليس بحجة في جواز ذلك) بعد ذلك يقف القاضي عياض ليناقدش رأي شيخه وانه فيه مجال للنظر وذلك ان (تحقيق المسألة أن فائدة النهي عن الغيبة الحماية عن أذى المؤمن فإذا ذكر المجهولين عند القائل أو السامع بالقبيح دون أن يذكر لهم اسم أو وصف عساهم أن يعرفهم به غيرهما ليس بغيبة لأن مثل هذا لا يصل به أذى للمقول فيه إذ لا يتأذى إلا بتعيينه اما عند القائل أو السامع أو من يبلغه الخبر) (38).

(37) ص 40.

(38) ص 55.

منهج الفقهاء :

وحديثنا عن الغيبة يجرنا إلى منهج الفقهاء في مناقشة الاحاديث وما يمكن أن يستفاد منها لاستنتاج حكم فقهي أو تقرير قاعدة فقهية ومن يقرأ كتاب «بغية الرائد» يجد بين فترة وأخرى فقرة يقف عندها المؤلف ليبني الفوائد الفقهية التي يمكن ان تستفاد من النص وهو في خاتمة كتابه (ص 214) يذكر بأنه استقى من هذا الكلام عشرين فائدة فقهية ومثلها من العربية.

والحقيقة أن الفوائد الفقهية التي بثها المؤلف في كتابه كثيرة لا تحصى تدل على عمق ثقافة هذا العالم. وعلى قدرته العقلية الرائعة في استنباط دقائق الأمور الشرعية والفقهية من خلال تحليل النصوص وقراءة ما وراء الكلام من احتمالات مجازية ومعنوية. وإذا كان قارئ كتاب «بغية الرائد» يخرج بنتيجة تتعلق بقدرة هذا الرجل وتمكنه من الناحية الأدبية والفنية واللغوية فإن الفقرات الأخرى التي يستفيد منها القاضي لاستخلاص فوائد فقهية تعيدنا إلى الحقيقة الأولى التي نعرفها عن القاضي عياض وهي كونه قاضيا قبل كونه أدبيا.

وقد مر بنا أن القاضي عياضا قد أخذ عن شيوخ المالكية. وأنه روى عنهم عن الإمام مالك فلا عجب أن نجده يستهل استنتاجاته الفقهية من الحديث النبوي بحديث عن الإمام مالك في حسن عشرة الرجل لأهله لأنه كان يقول إن في ذلك مرضاة لربك. ومحبة في أهلك. ومثراة في

مالك ومنسأة في اجلك، قال وقد بلغني ذلك عن بعض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم. وكان مالك رحمه الله من أحسن الناس خلقا مع أهله وولده. وكان يحدث ويقول : يجب على الإنسان أن يتحجب إلى أهل داره. حتى يكون أحب الناس إليهم). هذه أولى الفوائد الفقهية التي يستهل بها القاضي عياض فقرة الفقه بعد ذلك يبدأ بتفصيل استنتاجاته الفقهية من الحديث المذكور وان الفائدة التي يمكن أن تفهم من حديث النبي صلى الله عليه وسلم مع السيدة عائشة وقوله لها بحضرة نسائه : كنت لك كأبي زرع، لأم زرع. يمكن أن تفهم كما يلي :

1 - ما يمكن أن يفيد في فهم علاقة الزوج بزوجه وما يوجبه من حسن عشرة الرجل مع أهله. وتأنيسهن واستحباب محادثتهن بما لا إثم فيه كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم هاهنا بحديثه مع عائشة. ومن كان معها من أزواجه بخبر هؤلاء النسوة.

2 - وفيه من الفقه منع الفخر بحطام الدنيا وكراهته ألا ترى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعائشة حين فخرت في أول الحديث بمال إبيها اسكتي يا عائشة ثم انه أنسها بأن قرر عندها فخرا آخر هو أولى بها. واسعد لها بقوله (كنت لك كأبي زرع لأم زرع).

3 - وفيه من الفقه جواز تحدث الرجل مع إحدى زوجاته ومجالستها في يوم الأخرى. ومحادثته اياها لقول عائشة قال لي رسول الله صلى الله

عليه وسلم وقد اجتمع عنده نساؤه. وفي رواية أخرى دخل رسول الله صلى الله عليه وسلم وعندي بعض نساءه.

4 - وفيه من الفقه جواز أخبار الرجل زوجه وأهله بصورة حاله معهم وحسن صحبته إياهم، واحسانه إليهم، وتذكيرهم بذلك تطيباً لأنفسهم واستجلاباً لمودتهم.

5 - وفيه من الفقه جواز إكرام الرجل بعض نساءه بحضرة ضرائرها بما يراه من قول أو فعل، وهذا إذا لم يكن قصده الأثرة والميل لها بذلك.

6 - وفيه من الفقه جواز الحديث عن الأمم الخالية والأجيال البائدة والقرون الماضية، وضرب الأمثال بهم، لأن في سيرهم اعتباراً للمعتبر فإن هذا الحديث لا سيما إذا حدث به النساء منفعة في الحض على الوفاء للبعولة، والندب لقصر القلب والطرف عليهم والشكر لجميل فعلهم.

7 - وفيه من الفقه التحدث بملح الأخبار، وطرف الحكايات تسلياً للنفس، وجلاء للقلب (39).

وهكذا يستمر في تفصيل الحديث عن المزاح المكروه منه والمقبول، وآراء العلماء فيه ثم يعود إلى ذكر الفوائد الفقهية الأخرى التي يمكن أن تستفاد من الحديث، والتي لا أرى موجبا للاطالة في سردها ويكفي ما لخصناه منها.

ولعل أطرف ما قرأناه في مناقشاته الفقهية ماورد في مناقشته للمزاح واعجابه الكبير برأيه الذي بسط القول فيه والذي يؤيد فيه رأي أحد شيوخه بأن من صفات العدالة التوقي عما يورث التهم ويسقط صفات العدالة كالإفراط في المزاح وبما أنه فصل القول في هذا الرأي فإنه أعجب بطريقته التي بسط فيها فكرته وفكرة بعض العلماء الذين أيدهم وناقض آراء غيرهم ممن ذكرهم من قبل فقال منبها القارئ (وهذه نكتة بالغة في هذا الفصل تغفل القول بها لعلك لاتجدها بهذا البيان في غير هذه الأوراق...) (40).

منهج اللغويين والنحاة :

حين نقول بأن القاضي عياضا أخذ منهج اللغويين والنحاة فإننا نعني معالجة المؤلف لكلمات الحديث النبوي الشريف الذي اختاره مادة لكتابه فهو قد عني بتأليف الكلمات أي تقديم المتقدم وتأخير المتأخر أو العكس وما يحتمله من وجوه اعرايية، وما يتعلق برواية بعض الكلمات مما يمكن أن يكون تحريفا أو تصحيفا. ان القاضي لا يهمل أي كلمة واردة في النص يمكن أن يستفيد منها في ابداء ملاحظاته وآرائه مع عرض آراء العلماء والمختصين فيها. فالنون في كلمة اجتمعن أو جلسن إحدى عشرة امرأة الواردة في بعض الروايات جعلت القاضي عياضا يقف

(40) انظر ص 40 - 41.

وقفة طويلة لمناقشة مسألة اتصال الفعل بعلامة التانيث أو الجمع إذا تلاه الفاعل ذاكرا تعليل كل عالم من علماء اللغة المشهورين كسيبويه والخليل والفارسي ناقلا تأويلات مشابهة تخص آية وردت في القرآن الكريم اقترن فيها الفعل بعلامة الجمع وهو الواو مع وجود الفاعل وهي الآية (واسروا النجوى الذين آمنوا) باعتبار أن بعض العرب جعلت للجمع علامة وهي الواو كما جعلت للتانيث علامة وهي التاء فقالوا أكلوني البراغيث. ومع تأييد المؤلف لهذا التأويل فإنه ينقل لنا احتمالا آخر يمكن أن يؤول في الجملة المذكورة (اجتمعت إحدى عشرة نسوة) (41) والتأويلات هي :

1 - أن تحمل على المعروف في الكلام وتجعل إحدى عشرة بدلا من الضمير في اجتماع، وهذا تأويل سيبويه في الآية فتكون النون ضميرا اسما لاحرف علامة.

2 - قد تكون إحدى عشرة خبرا لمبتدأ مضمرة كأنه قيل من هن ! فقال هن إحدى عشرة.

3 - أن تجعل إحدى عشرة نصبا باعني هذه الاحتمالات مع التعليل الأول الذي ذكرناه فصل فيه القاضي عياض القول لكي يفيد قارئه من خلال اقتران لفظ الفعل اجتماع بنون النسوة وبذا يكمل جوانب الحديث بحثا وتحليلا لغويا.

(41) ص 26 فما بعدها.

ومثال معالجاته لاعراب بعض كلمات الحديث قوله في اعراب سهل في قول إحدى النسوة (لا سهل فيرتقى) وانه يجوز فيه ثلاثة أوجه كلها مروية : نصب لام سهل دون تنوين ورفعها. وخفضها منونة ثم يقف مفصلا كل وجه من هذه الأوجه الاعرابية التي ذكر انها جائزة ومروية (42).

ومما يتعلق باحتمال ورود تصحيف في بعض الكلمات لم ينتبه إليه بعض الشراح نجد المؤلف يعالج بعض الكلمات من هذا الجانب، من ذلك قول المرأة السابعة (زوجي عيايا) فقد ذكر المؤلف بأن هناك رواية، أخرى غيايا بالغين، وذكر بأن أبا عبيدة رفض هذه الرواية وقال عنها بأنها ليست بشيء ولم يشرحها وان سائر الرواة يوافقون أبا عبيدة على رأيه هذا، إلا أن القاضي يذكر بأنه ظهر له في اللفظة معنى صحيح وهو أن يكون مأخوذا من الغياية وهي كل ما أضل الإنسان فوق رأسه من سحاب وغيره ونحو ذلك، ومنه سميت الراية غاية فكأنه - اي زوجها - غطي عليه من جهله، وسترت عنه مصالحه، وقد يكون مأخوذا من الغي وهو الانهماك في الشر أو من الغي وهي الخيبة (43) وهكذا يقف باحثا عند تأويل لفظ عيايا مع احتمال كونها مصحفة عن غيايا.

(42) ص 48.

(43) انظر ص 89.

ومما يدخل في باب التصحيف ماورد في رواية قول إحدى النسوة (عكومها رداح) إذ ينقل القاضي عياض رواية عن ابن حبيب بأنها رداح أي ملاء، وهي رواية مخالفة للرواية التي أجمع الرواة عليها والتي شرحها أبو عبيد وهي رداح. ان القاضي ينكر أن تكون الكلمة مصحفة وأن يكون صوابها رداح، واعتماده على انكار رأي ابن حبيب مبني على اسس علمية اعتمد عليها اللغويون أنفسهم وهي قولهم للرواية اللغوية إذا سمعت عن ثقة، أو تناقلها الرواة من الاعراب الفصحاء، وبالنسبة للمتأخرين إذا ذكرت الكلمة من المعاجم اللغوية المعتمدة أو رواها شيخ ثقة، اما إذا لم يتوفر للكلمة مثل هذه الشروط فهي مرفوضة مشكوك في صحتها وبذا يعقب القاضي (ولا أدري لم أنكره ابن حبيب وهو بنفسه معنى ما فسرته هو به مع مساعدة سائر الرواة لما قاله أبو عبيد فإن روايتهم كلهم رداح لا كما قاله ابن حبيب عن ابن أبي أويس رداح، لم يذكرها غيره ولا شرحها سواه، ولا سمعناها من شيخ، ولا وجدت هذه اللفظة في جماهير اللغة، وصحاح العربية، إلا أن تكون من قولهم رجل درحاية أي ضخم) (44).

(44) ص 132 وانظر أيضا ص 63 في شرحه للفظ العثوق التي اعتبرها ابن الأنباري من الاضداد ورأي القاضي عياض بأن الكلمة فيها تصحيف.

ونجد مثل هذا المنهج الذي يناقش وضع الكلمة من الناحية اللغوية في مناقشته لرأي أبي سعيد النيسابوري حين أنكر النيسابوري أن تكون (أوطاب) الواردة في إحدى فقرات الحديث جمعا لكلمة وطب، وحجة النيسابوري في هذا أن فعلا لا يجمع على أفعال.

ان القاضي يناقش أبا سعيد النيسابوري اعتماداً على أهم شرط وضعه اللغويون، وهو صحة النقل عن الفصحاء، فكيف ينكر هذه الكلمة (وهي منقولة عن أفصح العرب، وبأصح الطرق فحكاهما النبي صلى الله عليه وسلم أو حكتهما عائشة^١ بحضرته أو رواها فصحاء التابعين، ولا يحكون لحنا، وذكروها عن عرب عاربة، وجاهلية بائدة قولها حجة)، ثم يعقب على مناقشته هذه بما يستدل منه التزامه بمنهج علمي لغوي فيتمنى أن يتوفر للغة مثل هذا التوثيق والصحة في التواتر والنقل فيقول (وليتنا وجدنا مثل هذه الطرق في أكثر اللغة، ولا يقال في مثل هذا منكر، ولا خطأ، ولكنه يقال نادر) ثم ينقل أقوالاً عن الخليل بن أحمد وسيبويه وابن دريد تؤيد وجود جمع نادر لوطب على أوطاب (45).

وعلى هذا فلا نعجب إذا وجدنا كتاب «بغية الرائد» زاخراً بأسماء علماء اللغة وأصحاب المعاجم كالخليل وسيبويه والأصمعي والأخفش والفارسي وابن دريد ونفطويه والمبرد وابن خالويه وغيرهم (46).

(45) ص 154.

(46) انظر مثلاً الخليل وسيبويه ص 30 / 31 / 29 / 26 / 63 / 117 / 118 / 128 / 134 / 135 / 136 / 140 / 141 / 150 / وعن الأصمعي 67 / 195 ومواضع عديدة والأخفش =

وبالإضافة إلى هذه الشروط والمقاييس العلمية التي التزم بها القاضي عياض في مناقشاته اللفوية، فإنه قد أضاف إليها مناقشات عقلية طريفة تأتي بالدليل العقلي الذي يؤيد المعنى اللفوي الذي يرجحه. من ذلك ماورد في قول العاشرة واصفة كرم زوجها وكيف أن أبله يعرفن إذا حل الأضياف عنده بأن أجلهن قد حان، وقد عبرت عن هذا الوصف بقولها : (إذا سمعن صوت المزهر أيقن أنهن هوالك) أي أن زوجها لما كثرت عاداته بإنزال الأضياف عنده، واطعامهم وسقيهم، وضربه المعازف عليهم، ونحره الابل، لذلك صارت الابل إذا سمعت صوت المعازف عرفت بجري عاداتها انها تنحر).

ان هذا المعنى أنكره أبو سعيد النيسابوري بحجة أن العرب لم تكن تعرف العود والمعارف إلا من خالط الحضر منهم، ورأى أن شرح معنى المزهر يكون من (يزهر النار للأضياف والطرق فإذا سمعت صوت ذلك ومعمعان النار أيقنت بالعقر). ومناقشة القاضي عياض لرأي أبي سعيد هذا يعتمد على أمرين :

1 - السماع.

2 - الدليل العقلي.

فاما السماع فإنه يقول بأننا (لانعرف أحدا رواه المزهر كما قاله

== 26 / 195 / والفارسي 26 / 134 / 118 وابن دريد 44 / 68 / 124 / 137 / 145 /

153 ونفطويه 44 / 122 والمبرد 160 ابن خالويه 160 ومن المتأخرين الثعالبي مثلا

٦٢ - 137 وهذه الصفحات تمثل نماذج وأمثلة وليست على سبيل الإحصاء والحصص.

النيسابوري - وان كان يصح - لأن زهور السراج والنار تلاً سناها
والذي رواه الناس كلهم المزهر وهو الصواب) فرواية الناس
وإجماعهم على رواية لفظ المزهر على أنه اسم آلة هو دليل القاضي عياض
في رفضه لرأي النيسابوري وأما الدليل العقلي فهو مناقشته لفكرة أن
العرب لم تكن تعرف العود إلا من خالط الحضر كما يقول النيسابوري
وهو يرد عليه كالتالي :

1 - من أخبره بأن مالكا (زوج المرأة الموصوف) لم يخالط الحضر.
وقد ذكرنا بعض الروايات أن اجتماع النسوة كان في قرية. والقرى هي
الحواضر والمدن.

2 - أن أشعار العرب جاهليها وإسلاميها بدويها وحضريها قد ذكرت
فيها المزاهر وأشباهها.. ثم يأتي بشواهد، وأشعار طريفة تدل على وجود
المزاهر في البوادي والحواضر.

3 - ثم يأتي بوجه ثالث يقطع اعتراض أبي سعيد وغيره وهو
تفسيره للمزهر بأنه الدف المربع بوجهين، وهو التفسير الذي وجدته عند
قدماء الفقهاء فيما يتصل بالمزهر وأنه لفظ عربي (فعلى هذا لا ينكر
ضرب الأعراب لها، وعاداتهم أطراب الضيفان بها، وقد روي بيت الأعشى
المتقدم بمزهر محذوف أي مقطوع قطعت أكارع جلده..) (47). وهكذا
يأتي بالدليل تلو الدليل كالاتماد على السماع، والإجماع في الرواية

وإيراد الشواهد الشعرية الصحيحة الموثقة إضافة إلى الدليل العقلي الذي يجمع بين الدليل المادي وهو الشاهد، والاستنتاج الفكري وهو احتمال كون الرجل المذكور من الحاضرة.

وهكذا نجده في شروحه اللغوية جامعا لمنهج علماء اللغة وأهل النحو مطبقا المنهج الأدبي في دراسة النصوص فلا يكتفي بشرح المفردة أو أعرابها إنما يدرس ذلك من خلال السياق العام ناقدا ومحللا ومستدلا بأدلة عقلية ونقلية.

إنَّ أسماء الشراح الذين تناولوا حديث أم زرع بالشرح كثيرون بالإضافة إلى رواة الحديث الذين مر ذكرهم، وشرح الحديث يواجهوننا في معظم فقرات الكتاب باعتبارهم متممين لرواة الحديث مكملين الفائدة، لأن اختلاف الرواية يتبعه اختلاف الشرح، وقد ذكر القاضي آراءهم وأقوالهم موافقا لها أو ناقدا أو رافضا لها، ومن خلال إيراد القاضي لآراء هؤلاء الشراح يضيف آراء جديدة أو يأتي بتعقيبات طريفة يصح أن نطلق عليها منهاجا أدبيا في الشرح.

ومن أشهر شراح الحديث الذين تواجهنا أسماؤهم هم على التوالي :

ابن أبي أويس : 10 / 20 / 60 / 63 / 70 / 79 / 87 / 88 /

89 / 91 / 108 / 109 / 120 / 122 / 125 / 128 / 149 / 132 / 150 /

151 / 144 / 157 / 158 / 162.

ابن الأعرابي 59 / 60 / 61 / 84 / 89 / 127 / 137 / 149.
ابن الأنباري 22 / 64 / 59 / 70 / 91 / 45 / 46 / 65 / 79 / 84
/ 115 / 118 / 119 / 122 / 137 / 141 / 140 / 148 / 147 / 145
/ 152 / 153 / 166 / 167 / 167 / 175.
ابن حبيب : 11 / 34 / 60 / 63 / 70 / 84 / 84 / 80 / 128
/ 114 / 132 / 128 / 122 / 137 / 138 / 149 / 175.
ابن السكيت يعقوب : 10 / 42 / 43 / 46 / 60 / 61 / 89 / 108
/ 88 / 119 / 117 / 120 / 127 / 137 / 149 / 150 / 151 / 155 / 156
160.

ابن دريد 89 / 153.
ابن السراج 125.
ابن قتيبة (في تأليف مفرد).
أبو حنيفة 127.
أبو الحسن بن أبي معشر النحوي 144.
أبو عبيد القاسم بن سلام 20 / 26 / 27 / 46 / 48 / 65 / 59 /
/ 62 / 63 / 71 / 83 / 84 / 88 / 108 / 109 / 119 / 123 / 127 / 124
/ 130 / 132 / 133 / 137 / 149 / 125 / 127 / 167 / 176.

أحمد بن عبيد بن ناصح 60 / 61 / 87.

أصغ بن الفرّج 114.
الأصمعي 59 / 60 / 61 / 65 / 68 / 89 / 90.
البغوي 214.
ثعلب 59 / 60 / 61.
الحربي 137 / 148 / 160.
الخطابي أبو سليمان 84 / 151 / 148 / 177.
الداودي 159.
القتبي 80 / 84 / 102 / 122 / 124 / 175.
المبرد 60.
النسائي 155 / 174 / 176.
أبو سعيد النيسابوري 38 / 42 / 47 / 43 / 60 / 61 / 63 / 41 -
111 / 112 / 114 / 128 / 137 / 138 / 149 / 145.

الهروي 37 / 42 / 43 / 46 / 37 / 60 / 61 / 80 / 88 / 91 /
122 / 125 / 124 / 132 / 137 / 140 / 144 / 151 / 153 / 154 /
164 / 166.
الهيثم بن عدي 9 / 10 / 140.

هؤلاء الشراح الذين استفاد القاضي عياض من شروحهم بعضهم ألف كتابا مفردا في شرح حديث أم زرع مثل أبي سعيد النيسابوري (48) وأبي محمد بن قتيبة (49) وإسحاق الكاذي أيضا (50).

وبعضهم شرح الحديث في كتاب وضعه في شرح الاحاديث النبوية ومن ضمنها حديث أم زرع مثل شرح ابن أبي أويس ، وأبي عبيد القاسم بن سلام في غريب الحديث والخطابي في شرح البخاري، والزمخشري في كتابه الفائق في غريب الحديث.

والقسم الثالث من هؤلاء ذكروا على أنهم من شراح الحديث، ولا ندري افردوا حديث أم زرع بالتأليف أم ورد ذلك ضمن شروحهم للحديث النبوي أو ربما ضمن شروحهم لمفردات لغوية في مؤلفات لغوية أو معاجم مثل الأصمعي وأبي عبيدة وابن السكيت وابن دريد وثلعب وغيرهم.

ان منهج القاضي عياض هو أن يأتي بالرواية التي اختارها فيشرح مفرداتها ثم يورد ما ذكر من الروايات الأخرى، ويشرح الكلمات المخالفة للرواية المختارة مستشهدا في كل ذلك بآراء شراح الحديث أو بأقوال اللغويين بشأن شرح مفردة من المفردات (51). وقد يكون الخلاف في

(48) انظر فتح الباري في شرح صحيح البخاري 11 / 163.

(49) ذكره ابن حجر بأنه شرحه في تأليف مفرد. ن. م.

(50) ن. م.

(51) انظر مثلاً ص 45.

الرواية غير مؤد إلى خلاف في المعنى ومع ذلك يورده القاضي عياض ويقف عند شرح الروایتين من ذلك منهجه في شرح كلام السيدة عائشة (كان أبي ألف ألف أوقية) فانه يذكر رواية أخرى يضعف فيها الفعل ألف فيروي ألف فيتبع ذلك اختلاف في وجوه شرحها قال : (ومن رواه ألف بالمد بمعناه وهو فعل مشتق من الالف يقال الفت القوم فالفوا. اللازم والمتعدي واحد أي جمعهم ألفا أو صيرتهم ألفا) (52).

ومن ذلك أيضا تفسيره لقول أم زرع في ابنة أبي زرع (غيط جارتها) وان اللفظة الأولى رويت (عقر جارتها) فيشرح العقر اعتمادا على ابن دريد في الجمهرة، والخليل في العين، وانه يعني الدهش، وقد يكون معناه من العقر بمعنى القتل، وهذا المعنى يوصله إلى رواية ثالثة تعضد المعنى الثاني وهي مارواه عن شيخه القاضي التميمي (حين جارتها) فالحين الهلاك وهو نفس معنى العقر، أما من رواها (عبر جارتها) فمن العبرة التي هي البكاء أو العبرة التي هي الاعتبار أي أن ضررتها تبكي حسداً لما تراه منها من خلق أو خلق. ثم يذكر رواية أخرى (غير جارتها) ويشرحها على أن غير من الغيرة. ومن رواه حير فمن الحيرة، إذا نظر الإنسان إلى شيء فعشي وتحير وهكذا يروي لجملة واحدة ست روايات ويشرحها ويذكر أنها جميعا بمعان متقاربة من الرواية المشهورة غيط جارتها، إلا أنه يعود فيورد معنى آخر يبتعد فيه عن المعاني السابقة وهو

(52) ن. م. 43.

حبر بالباء، وينص على أنه وجد هذه الرواية في بعض الأصول، ولم يروها، وانها إذا صحت فمعناها أن البنت كانت مسرة مجاورتها، ولا تكون الجارة هنا بمعنى الضرة كما شرحها من قبل - انما تكون بمعنى المجاورة في المحل والمنزل (52).

وبذا لا يترك المؤلف أي فرصة تتيح للقارئ التحقيق والتدقيق سواء في اختلاف الرواية أو ما يتبع هذا الاختلاف من شرح يؤدي إلى خلاف بسيط أو جوهري بين.

ان استقصاء القاضي عياض في تحقيقه لاختلاف الرواية، وما يتبع ذلك من اختلاف في الشروح لا يعني موافقته لآراء جميع الشارحين لأنه كثيرا ما يقف عند بعض الشروح ناقدا ومحللا معتمدا على أسس أدبية وذوقية وعقلية تجعله يرفض بعض هذه الشروح، من ذلك قول الحادية عشرة : أشرب فأتممح

فقد ذكر قول أبي عبيد في شرح معنى أتممح وهو قوله (ولا أراها قالت ذلك إلا من عزة الماء عندهم) أي عند العرب، والقاضي يعلق على هذا الرأي تعليقا طريفا وجديدا، إذ انه يعجب من قول صاحبه بفخر هذه المرأة بشرب الماء لكونه عزيزا عندهم، ولقلته معتمدا على أدلة عقلية ونقلية، ذلك أن المؤلف يورد روايات واشعارا تبين بأن الماء لم

يكن شراب العرب الوحيد، بل هو على العكس من ذلك لم يكن شربه عندهم مفخرة، لأنهم يشربون اللبن، ويفخرون به، والفقير المعوز منهم من يكتفي بشرب الماء. يقول : والعجب منه وما اضطره إلى هذا التأويل، وكأنه لا شراب إلا الماء، فأين أنواع اللبن والخمر، والنبيد، والسويق، وسائر أشربة العرب التي كانوا يستحلونها ويستعملونها من صريف وضريب، وصريح، ورحيق، ونبيد، ومزر، وجعة، وبتع، وفضيخ وباذق وسويق، بل كانوا يذمون بشرب الماء ويهجون به. وبعد إيراد الشواهد العديدة يقرر بأن المرأة أرادت بقولها اشرب فأتقمح أي اشرب اللبن (54)

منهج البلاغيين والنقاد :

اتضح لنا فيما سبق أن القاضي عياضا كان لا يترك فقرة في الحديث إلا ويشبعها بحثا في لغتها وغريبها وأعرابها وفقهها... الخ. إلا أنه أثر أن يؤجل الحديث عن المباحث البلاغية وإن يجمعه في مكان واحد بعد أن ينتهي من دراسة فقرات الحديث من جميع جوانبه وذلك لكي يبتعد عن التكرار والإطالة ولكي يجمع كل ما يتعلق بكلام النسوة الاحدى عشرة من أمور بلاغية في فصل واحد ليستنى له متابعة الظاهرة البلاغية في جميع الفقرات من جهة، ولكي يستطيع الموازنة بين هذه الفقرات من جهة أخرى، ومع تخصيصه مكانا في دراسته للجانب البلاغي

فإننا لانعدم وقفات بلاغية ونقدية خلال شروحه اللغوية للحديث أو من خلال تفضيله رأيا على آخر. فقول الخامسة : (زوجي إن دخل فهد) فسرّه شارحو الحديث عدة تفسيرات فابن الأنباري رأى أن معناه نام وغفل فصار كالفهد لكثرة نومه. وقال أبو عبيد : تصفه بكثرة النوم والغفلة على وجه المدح له. وقال ابن أبي أويس : تقول إن دخل وثب علي وثوب الفهد... هنا يفضل القاضي أحد الآراء المذكورة ويضيف إليه رأيا آخر فيقول (والأولى أن يكون ذكر الفهد على معنى الاستعارة، جعلت كثرة تغافله كالنوم - والله أعلم - لاسيما وقد وصف الفهد بالحياء وقلة الشره. وهذه كلها خلق مدح وهي راجعة إلى ما اشار إليه أبو عبيد ومما يبينه قولها ولا يسأل عما عهد...) ثم يضيف كما قلنا رأيا أخرى ولكنه يبقى مرجحا الأول الذي يراه أظهر (وأليق بالكلام لمطابقة لفظه معناه) (55).

وإذا كان إحساسه الادبي، وذوقه الفني هما رائداه في تفضيل شرح على آخر. فإننا نجد بعض الآراء الطريفة الدقيقة التي يعرضها عند مناقشته لأعراب بعض الكلمات فيفضل رأيا على آخر ليس اقتناعا بوجه اعرابي. ولا لحجة يقدمها كما يفعل أهل النجوى وإنما لأن سياق المعنى وترتيب الكلام وأسلوبه هو الذي جعله يفضل الوجه الأعرابي على غيره ففي اعراب قول الأولى (لا سهل فيرتقى. ذكر بأنه يجوز في اعراب سهل

ثلاثة أوجه نصب لام سهل دون تنوين ورفعها وخفضها منونة وذكر بأن هذه الأوجه كلها مروية ولكنه يفضل اعرابها بالرفع مع أن قدوة الجماعة - أي جماعة أهل النحو - يفضلون النصب ويبين تبريره لتفضيل هذا الوجه الأعرابي وهو تبرير بلاغي حين يقول (وذلك اني لم أر ذلك من جهة مذهب النحاة، وتقديم الألفاظ ولكن من جهة المعنى وتصحيح الأغراض، وترتيب الكلام ونظامه، ورد إعجازه لصدوره، وتفضيل أقسامه، وذلك أن هذه المرأة أودعت أول كلامها تشبيه شيئين من زوجها بشيئين كما تقدم، فشبهت باللحم الفث بخله وقلة عرفه، وبالجبل الوعث شراسة خلقه وشموخ انفه. فلما اتمت كلامها جعلت تفسر مستأنفة كل واحدة من الجملتين...) وهكذا يستمر بيان الوجه البلاغي الذي اقتضى أن تكون جملة لاسهل فيرتقى جملة استئنافية قطع فيها الكلام بعد تمام التشبيه وابتدأ بها لغرض التفصيل (وذلك أليق بنظم الكلام وأحسن من نفي التبرية وسرد الصفة في نمط البيان) ثم يتبع ذلك بأدلة من القرآن الكريم (56).

ومع هذه الوقفات البلاغية والنوقية التي رأيناها خلال فقرات الكتاب فإنه كان يرجى الحديث عن البلاغة إلا إذا اقتضى السياق الوقوف عندها كما مر في الأمثلة السابقة، وقد يذكرنا بمنهجه حين

يقف شارحا بعض الجمل، وينبه إلى مافيه من بديع ويذكرنا بأنه مما سيذكره ويفصل فيه القول حين يبحث في بلاغة الحديث جملة (57).
أما الحديث عن الوجوه البلاغية وهي أكثر وضوحا في النص من غيرها فإنه شاء لأسباب منهجية أن يؤجل الحديث عنها حتى يجمل أقوال النسوة الإحدى عشرة معا في موضع لئلا يقع في التكرار حين يتناول موضوعا بلاغيا في قول إحداهن، قد يضطر فيه إلى إعادته حين يتحدث عن قول الأخرى منطبقا عليه نفس الموضوع، لذا جمع الحديث البلاغي في فصل سماه (بيانا) قال في بدايته (ونحن الآن نفي بما وعدنا به من ذكر ما اشتمل عليه هذا الحديث من ضروب الفصاحة وفنون البلاغة والأبواب الملقبة بالبديع في هذه الصناعة من لفظ رائق ومعنى فائق ونظم متناسب، وتأليف متعاقد متناسق، وبالجملة فكلام هؤلاء النسوة هي الواجبات المشهورة من الكلام الفصيح الألفاظ، الصحيح الأغراض، البليغ العبارة، البديع الكناية والإشارة، الرفع التشبيه والإسعارة، 58)، ثم يبدأ بالمفاضلة والمقارنة بين أقوال هؤلاء النسوة فلا يبدأ كعادته بقول الأولى إنما يبدأ بأفضهن أسلوبا وهي أم زرع حيث يرى في قولها مع كثرة فصوله أي مع اطالته كلاما بليغا أودعته من فنون البديع بدءا، ثم ينتقل مجملا صفة كلام التاسعة التي اتسم كلامها

(57) 110.

158 ص 186.

بالإيجاز مع استعمالها لأفانين البلاغة. ثم الأولى التي يعطيها صفة صدق التشبيه. وهذا القول أو الحكم يجره إلى دراسة موضوع التشبيه. ويذكر أنه (أحد أنواع البلاغة وابدعها في هذه الصناعة. وانه موضوع للجلاء والكشف والمبالغة في البيان والوصف والعبارة عن الخفي بالجلي. والمتوهم بالمحسوس. والحقير بالخطير. والشئ بما هو أعظم منه وأحسن أو أخس وادون. وعن القليل الوجود بالمألوف. وكل هذا لتأكيد البيان والمبالغة في الإيضاح) (59). هذه العبارات القصيرة الموجزة أجمل فيها القاضي عياض أنواع التشبيه في اللغة العربية.

ثم يتتبع باباً آخر من أبواب البديع من خلال أقوال النسوة وهو باسماء بالمناسبة. مثل قول التاسعة رفيع العماد طوبى للنجم كثير الرماد. فكل لفظة على وزن صاحبته. وكقول أم زرع اناس من حلى اذبي وملاً من شعبي عذبي. وقولها صغر ردئها ومن كسائها... الخ من أقوال النسوة اللاتي تمثل بهن لبيان موضوع المناسبة.

ثم يعود إلى كلام الأولى لبيان أنه اشتمل على نوع ثالث من أنواع البديع وهو ما يسمى بالترصيع وقد يسمى بالموازنة والتسميط والتضفير والتسجيع. وهو أن تتضمن الفقرة أو بيت الشعر مقاطع آخر بقوافي متماثلة غير فقر السجع وقوافي الشعر اللازمة فيوشح بها القول...

ثم يتحدث عن المجانسة وأنواعها وورودها في أقوال النسوة مع إيراد الأمثلة من القرآن الكريم والشعر العربي ليخلص بنا إلى نتيجة، وهي وجود الجناس اللطيف الذي يجمال الكلام والجناس المتكلف الذي أولع به المتأخرون، ثم يتحدث عن المطابقة وحسن التعليل، والترصيع والايغال الذي يسميه بعضهم بالتبليغ والاستعارة والكناية، والمقابلة، ثم يتحدث عن التتبع الذي يعتبره من أجلى وجوه البلاغة وارق انفس البديع وهو لاحق بأبواب الإشارة والوحي والكناية، ثم يبين لنا بأن البلاغيين اختلفوا في هذا الموضوع فقد يدخله بعضهم في موضوع الاستعارة ويدخله آخرون في الكناية ويسميه قوم بالارداف أو التتبع ويقف القاضي عياض عند اختلاف البلاغيين بالاسم لينبه إلى قضية تتعلق بالاساليب، وذلك أن هذه المسميات كلها تدخل في باب المبالغة في الوصف والإيجاز وان تداخلها طبيعي لوجود المشترك بين هذه الموضوعات وهو الدقة في الوصف التي يطلق عليها أسماء مختلفة، ثم يفخر بكونه قد جمع هذا الشتات البلاغي، ولم شمل هذه الموضوعات التي تدخل ضمن إطار واحد فيقول (فتأمل هذه التشبيهات تستفد بها معنى ماتجده متفرقا ومختلفا في كتب أرباب هذا الشأن من تسمية بعضهم شيئا بغير ما يسميه به الآخر... وهكذا يستمر بالبحث عن الوجوه البلاغية في الحديث المذكور دون ان يترك فقرة أو كلمة حتى تكاد تجد معظم أبواب البلاغة قد فصل القاضي عياض القول فيها ضمن الفصل

المذكور وهو تفصيل يدل على طول باعه في هذا العلم ويفسر لنا سبب اختياره لحديث أم زرع وشرحه والإفاضة فيه.

منهج المؤرخين :

ان ما يتعلق بالدراسة التاريخية لحديث أم زرع محدود وقليل إذا قيس بالمباحث التي فصل فيها القول، وذلك لطبيعة هذا الحديث وما اقتضاه من وقفات طويلة. لتحليل لغته ومعانيه وبلاغته وما يستنبط منه من فقه وفوائد اما ما يتعلق بالجانب التاريخي فإنه وقف وقفة واحدة مجملة لكل ما يتعلق بالحديث المذكور من الناحية التاريخية وهذا أمر طبيعي لأن كلام النسوة اقتضى تلك الشروح الطويلة اما الوقفة التاريخية فإنها لاتمس جوهر كلام النسوة الاحدى عشرة إنما تدور حول الموضع الذي اجتمعن فيه، وتحديده، ومعرفة القبيلة أو القبائل اللاتي ينتسبن إليها كل هذا ذكره في الفقرة التي سماها (التعريف) أي التعريف بما محول النص من قضايا التاريخ.

فقد ذكر في الخبر المتقدم بأن هؤلاء النسوة كن في زمن الجاهلية وذكر في الخبر الآخر انهن من بطن من بطون اليمن ، ولتحقيق هذه المقولة التاريخية يعود القاضي عياض إلى النسابين العرب والمؤرخين الذين كتبوا عن اليمن، فاما النسابون فانه يرجع إلى تعليق كتبه ابن حزم بخطه في قصة هؤلاء النسوة، ولم يقف هو بنفسه على هذا التعليق إنما أخبره به أبو الحسن علي بن محمد النسابة الأديب الذي وقف على

خط ابن حزم وقوله ناسبا هؤلاء النسوة إلى خثعم بالذات، وهي بطن من بطون اليمن. ولتحديد نسب خثعم يرجع إلى أقوال الهمداني صاحب كتاب صفة جزيرة العرب، والذي ألف كتابا عن اليمن باسم الاكليل . يرجع القاضي عياض إلى أقوال الهمداني دون ذكر اسم كتابه ليحدد لنا نسب خثعم وان سبب تسمية هذه القبيلة يعود إلى اسم جبل نزل به بنو خثعم، وقيل بل باسم جمل كان لهم، وقيل بل نحروا عند تحالفهم بغيرا، وتلطخوا بدمه وهو التختعم في لغتهم) (60).

ولما كان نسب خثعم يصل إلى انمار بن اراثة، فإن القاضي يرجع إلى ابن اسحاق لتحديد نسب اراش هذا، وما ذكره ابن اسحاق والهمداني يكون عمدة القاضي في ترجيحه رأيهما على رأي نساب مضر الذين يزعمون بأن خثعم هو ابن انمار بن نزار، وانهم حالفوا ولد أنمار بن سبأ، فجر أنمار بن سبأ نسبهم إلى سبأ باسم أبيه.

ويعود القاضي عياض مرة أخرى إلى الحسن الهمداني حين يشرح قول المرأة الرابعة : (زوجي كليل تهامة) لآخر ، ولا قر، ولا مخافة، ولا سامة) يرجع إلى الهمداني ليحدد لنا مكان تهامة وانها ما استطال من جزيرة العرب بين بحرها الغربي والسرارة، وكانت فيه طمأنينة، وحرارة) (61).

(60) ص 24.

(61) ص 68.

وقد يستعين بقول أحد المؤرخين ليؤكد تفسيراً لغوياً، من ذلك قول الحادية عشرة واصفة حليها وانعام زوجها عليها (اناس من حلي اذني) أي حرك اذني بالحلي من القرطة والشنوف. والنوس حركة كل شيء متدل. فهذا الشرح اللغوي يكفي لبيان معنى النوس، ولكن المؤلف أراد أن يعزز قوله بقول مؤرخ ونسابة وهو ابن الكلبي في تعليقه لاسم ذي نواس أحد ملوك اليمن وانه سمي بذلك (لضفيرتين تنوسان على عاتقه). وأخيراً نعتذر عن هذه الاطالة لبيان منهج القاضي عياض في كتابه «بغية الرائد» وهو منهج كما مر بنا استخلصه لنفسه من جملة مناهج معروفة في زمانه، واتاح له اطلاعه الواسع، وثقافته الموسوعية أن يدرس حديث أم زرع هذا دراسة اختلفت عن شروح غيره من المؤلفين ورجال الحديث لأنه درسه من جميع الجوانب التي يمكن أن يدرس فيها نص أدبي يحمل مثل هذه السمات الأدبية واللغوية والتاريخية، لذا يبقى كتابه (بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد) رائداً في مجال الدراسة الأدبية ليس للحديث النبوي فحسب وإنما للنصوص الأدبية عامة.

فاس

د. ابتسام مرهون الصفار

عِيَّاضُ

النَّقَّادِ الْبَلَاغِي

محمد بن تايوت

قبل أن نتناول هذا الجانب الهام من جوانب القاضي عياض، وهي كثيرة وعديدة، نفضل أن نقدم بين يدي الموضوع، كلمة للعلامة ابن خلدون، نجعلها مسبارا لحقيقة واقعنا، ونبراسا نسلط به عليه أحكامنا. وما أشد ما تصدق به قضايا ابن خلدون، وما أكثر ما تكون الكلمة الأخيرة له، وإن حاول بعضهم أن ينالوا منها، وأن يهونوا من شأن صاحبها، فعبثا ما حاولوا وباطلا ما فعلوا.

يقول ابن خلدون، وهو يتكلم عن علم البيان في الإسلام :
وبالجملة فالمشاركة على هذا الفن أقوم من المغاربة، وسببه - والله أعلم - أنه كمالي في العلوم اللسانية، والصنائع الكمالية، توجد في وفور العمران. والمشرق أوفر عمراناً من المغرب، كما ذكرنا. أو نقول، لعناية المعجم وهم معظم أهل المشرق، كتفسير الزمخشري وهو كله مبني هذا

الفن وهو أصله. وإنما اختص أهل المغرب من أصنافه علم البديع خاصة، وجعلوه من جملة علوم الأدب الشعرية، وفرعوا له ألقابا، وعددوا أبوابا ونوعوا أنواعا، وزعموا أنهم أحصوها من لسان العرب. وإنما حملهم على هذا، الولوع بتزيين الألفاظ، وأن علم البديع سهل المأخذ، وصعبت عليهم مأخذا البلاغة والبيان، لدقة ألفاظهما وغموض معانيهما، فتجافوا عنهما.

وممن ألف في البديع من أهل إفريقية ابن رشيق، وكتاب العمدة له مشهور، وجرى كثير من أهل إفريقية والأندلس على منحاها.

وهكذا نجد ابن خلدون يجعل ضمن المغرب إفريقية والأندلس، ويحكم بذلك الحكم الذي عممه في التعليل، وإن لم يكن فيما يخص العمران صادقا على الأندلس، لأن المشرق ما كان أوفر عمراناً منه، خصوصا في عهد ابن خلدون، وفيما سبقه من العهود التي كان العمران قد استبحر فيه وطفح بأعاريبه. كما أن إطلاق ذلك الحكم على عواهنه، ليس صائبا كله، وإلا لتركنا ابن شهيد وأضرابه، كابن حزم، على جانب من الإجحاف، وهضم الحقوق.

وتبقى قضية الأعاجم الذين أسدوا إلى اللسان العربي وفنونه العديدة أيادي بيضاء، وعلى رأس تلك الفنون البلاغية بفروعها. نجد بوادر ذلك في «الكتاب» لسيبويه، ويوانعه وأزاهيره، في كتب الجرجانيين، فالزمخشري ثم السكاكي، اللذين قيل فيهما «لولا الأعرج والأصم ما فهمت بلاغة القرآن».

إذن فالقضية ليست قضية سليقة وحدها، ولكن العمران والحضارة
لهما دخل فيها، ولا شك. وبهذا الاعتبار، يكون الأندلس صاحب الحظ
الأوفر. بالنسبة إلى المغرب، المعهود في عرفنا، وإن ذلك كذلك.

فالمغرب هذا كان، باستثناء القاضي عياض، في ساقه مسيرة
البحوث البلاغية والنقود البيانية، وما خاض مع الخائضين، إلا وهو متمسك
بشراع الشرق، وفي المقدمة منه عياض، أو بشراع الأندلس وفي المؤخرة
الشريف الغرناطي. وكلا الرجلين من سبته، حياها الله ونورها.

إذن لنعد إلى القاضي عياض، فنجد في كتابه «بغية الرائد» قد
عالج كثيرا من مسائل البلاغة، أكثر مما ألم ببعضها في كتابه «الشفاء»
وتقوله في هذا العلاج تكاد تقتصر على المشاركة، كما سنرى، وإن كانت
له وقوفات، أفصح عن كونها له خاصة، وأنه لم يرها لأحد.

ومهما يكن وعلى العموم فلعياض نظرات يعمل بموجبها في تقييم
الجمال الذي عليه الصور الأدبية، ومنها ما يتصل بالروايات التي تناولها،
ضمن حديث أم زرع، فهو في ذلك يقول «إذا بينت لك قولي ورفعت
مناره، رأيت ترجيحه وإيثاره، وذلك أني لم أر ذلك من جهة مذهب
النحاة وتقويم الألفاظ، ولكن من جهة المعنى وتصحيح الأغراض، وترتيب
الكلام ونظامه، ورد أعجازه لصدوره، وتفصيل أقسامه...

فهذه الانطلاقة الأولى منه، نجدها يفصح عنها، في بحثه البياني
الأول، وفي علاجه لقول المرأة الأولى «زوجي لحم جمل غث على رأس

جبل وعث، لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقى» يقول : هذه المرأة أودعت أول كلامها، تشبيه شيئين من زوجها بشيئين... فشبهت باللحم الفث، بخله وقلة عرفة، وبالجبل الوعث، شراسة خلقه وشموخ أنفه. فلما أتمت كلامها جعلت تفسر - مستأنفة - كل واحدة من الجملتين، وتفصل - ناعته - كل قسم من التشبيهين، ففصلت الكلام وقسمته، وأبانت الوجه الذي به علقت التشبيه وشرحته. فقالت: لا الجبل سهل، فلا يشق ارتقاؤه، لأخذ اللحم الفث المزهود فيه، لأن الشيء المزهود فيه ربما أخذ إذا جاء عفوا وتنوول إذا سهل مأخذه. ثم قالت : ولا اللحم سمين فيتحمل في طلبه وانتقائه، مشقة صعود الجبل، ومعاناة وعورته، إذ الشيء المرغوب فيه قد تتحمل المشاق دونه، فإذا لم يكن هذا ولا ذاك، واجتمع قلة الحرص عليه، ومشقة الوصول إليه، لم تطمح إليه همة طالب، ولا امتدت نحوه أمنية راغب، فذلك زوجها قد أيس من خيره لهذين الوجهين.

فقطع الكلام عند تمام التشبيه والتمثيل، وابتدأه بحكم التفسير والتفصيل أليق بنظم الكلام وأحسن من نفي التبرئة وسرد الصفة في نمط البيان، وأجلى في رد الأعجاز على صدور هذه الأقسام. وتأمل كتاب الله العزيز، فإن المنفيات فيه حيث ترددت معطوفة لشيء واحد جاءت بالوجوه الثلاثة، كقوله تعالى : «وفاكهة كثيرة لا مقطوعة ولا ممنوعة» و «كأسا لا لغو فيها ولا تأثيم» و «يوم لا بيع فيه ولا خلة» و «لا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج».

وحيث وردت المنفيات فيه لصفات أشياء أو لشيئين يختص كل واحد منهما بوصف، وقصد كل شيء منهما بنفي عيب ابتداء الكلام حينئذ مستأنفا، فقال «بيضاء لذة للشاربين، لا فيها غول، ولا هم عنها ينزفون»، فقوله : لا فيها غول من صفة المشروب، وقوله، ولا هم عنها ينزفون، من صفة الشاربين.

وهذا من الترتيب البديع والتناسب العجيب، فإنه جعل الوصف الأول، للموصوف الأول والثاني للثاني، وهو من أبدع أنواع التأليف، وأحسن أساليب الترصيف.

ومثله قول امرئ القيس :

كأن قلوب الطير رطبا ويا بسا لدى وكرها العناب والحشف البالي
فأتى بالعناب أولا للقلوب الرطبة المذكورة أولا، وبالحشف ثانيا لليابسة، المذكورة ثانيا.

وقول بعضهم :

سل عنه وانطق به وانظر إليه تجد ملء المسامع والأفواه والمقل
فإنه قابل بقوله «ملء المسامع»، أولا، في الشطر الثاني قوله «سل عنه» أولا في الشطر الأول، وأتى «بالأفواه»، ثانيا في الثاني، مقابلا «للنطق» ثانيا في الأول، وأتى «بالمقل» ثالثا، في الثاني، مقابلا للنظر»، ثالثا في الأول.

ومثله :

قلبي وطرفي منك هذا في حمى قيظ وهذا في رياض ربيع
فإنه حمل «حمى القيظ» الذي جاء به أولا في العجز، على
«القلب» الذي جاء به أولا في الصدر، وحمل «رياض الربيع» الذي أتى
به في العجز آخرًا على «الطرف» الذي أتى به في الصدر آخرًا. فتناسب
النظم على نسقه، وتطارد الترتيب على جادة طلقه...

وفي آخر هذا البيان قال : وقد ترامى بنا القول هنا إلى لمحة
وإلماعة... من أبواب البلاغة، وهو فصل لم نر التطويل به هاهنا.
وسنذكره بعد، وبعد كلام أتى بتنبيه قال فيه : كنت نويت أن أذكر ما
في كلام كل واحدة، من هؤلاء النسوة، من أبواب الفصاحة، وأنبه على
مافيه من فنون البلاغة، وأبين ما اشتمل عليه من أبواب البديع على
مذهب أهل هذه الصناعة، فإن كلام هؤلاء النسوة، من الكلام العالي
الفصيح، الجامع للفظ المختار والنظم المتناسب المليح، والمعنى الجيد
البلغ الصحيح. لكنني رأيت أن أفرد الكلام عليه عند شرح قول كل
واحدة، ثم قال في قول الخامسة «زوجي إذا دخل فهد، وإذا خرج أسد، ولا
يسأل عما عهد، ولا يرفع اليوم لغد» بعد ماعرض أقوال غيره فيه :

قد يظهر لي فيه وجه آخر، مع صحة ماذكروه...، وذلك أنهم بنوا
قولها «فهد» على الاشتقاق من خلق الفهد، والمثل المضروب به في النوم»
وفي الفهد أيضا مثل آخر ذكره أصحاب الأمثال، كما ذكروا الأول، وهو

قولهم «اكسب من فهد» قال أبو عبد الله حمزة بن الحسن الأصبهاني في شرح الأمثال : وذلك أن الفهود الهرمة التي تعجز عن الصيد تجتمع على فهد فتى، فيصيد عليها كل يوم شبعها قلت : فلا يمتنع أن يكون قولها «إذا دخل فهد» أي إذا جاء المنزل جاءه بالكسب والخير والفوائد، كما يفعل الفهد في كسبه... ولا فرق بين هذا في التأويل وبين الأول، إذ كل واحد إنما اشتق من خلق الفهد، وكانت العرب تتماذج بالكسب والاستفادة.

وهكذا سوى القاضي عياض بين التأويلين، ولكن هذا الأخير بعيد كل البعد عن المقصود، فليس الكسب هو المطلب، والعرب فيه تتماذج، كما تتماذج جميع البشر، ولا خصوصية لهم، ولا لكونه في الدخول إلى الدار، حيث الزوجة تنتظر زوجها، فالتأويل الأول هو المقصود، حتى تتم المقابلة مع الأسد، الذي هو ليس دون الفهد في الكسب وطلب القوت له ولأشباله، وأما رواية إذا خرج فهد وإذا دخل أسد فليست بشئ. وحينما قال أبو عبيد في تفسير قول أم زرع : «أشرب فأتقمح» لا أراها قالت ذلك إلا من عزة الماء عندهم، علق على عذا عياض بقوله : غني أبو عبيد - رحمه الله أنها لا تفخر بالري من الماء، إلا وهو عزيز. والمجب منه، وما اضطره إلى هذا التأويل ؟ وكأنه لا شراب إلا الماء، فأين أنواع اللبن والخمر والنبيذ والسويق، وسائر أشربة العرب، التي كانوا يستحلونها ويستعملونها، من صريف وضريب وصريح ورحيق وسيد ومزر وجمعة

وبتع وفضيخ وطلاء وباذق وسويق هكذا رد عياض على أبي عبيد وهو رد وجيه في حد ذاته ووقوفا عند الشرب. ولكن التناهب على الشراب الذي تقدمت الإشارة إليه لا يمكن أن يتصور عند الافتخار برفعه، إلا وهو في الماء عند الورود، وقد تناولته الشعراء كثيرا، ومنهم النابغة الذي تقدم ذكره بالشطرة «وتسقى إذا ما شئت غير مصدر» وفي القرآن، لا نسقي حتى يصدر الرعاء وأبونا شيخ كبير، فأبوهن لهذه الصفة لا يقوى على هذا «التناهب» عند الورود، وفي نونية ابن معد يكرب افتخار بذلك ولهذا كله فلا يستقيم قول عياض : «بل الذي أرادت اللبن وشبهه»، يعني ولم ترد الماء مطلقا.

ومما يلاحظ على عياض أنه حشا الكتاب استشهادا بالأشعار، منقديم غالبا ومن غير الغالب، ما كان من المحدثين أو المعاصرين كأبي تمام والمتنبي والخطابي والميكالي والمعري، بل استشهاد حتى بشعره، وهو بيتان ضمن أبيات قالها في المتشابه، قديما، كما قال، هما :

بِئْسَ مَا بَسَطْتَ بَسَاطَ انْبِطَاطٍ فَعَنَهُ فَدَيْتُكَ فَاطُوَ الْمَزَاحَا
فَإِنَّ الْمَزَاحَ كَمَا قَدْ رَوَى أُولُو الْعِلْمِ قَبْلَ عَنِ الْحِلْمِ زَاحَا
والبيتان، وحدهما ذكرا من شعر غير المشاركة، فلم يرد ذكر
تلافاقة، ولا للأندلسيين.

كما أن بحوثه اللغوية والنحوية، إنما استقيت من المشاركة
كسيبويه وأبي على الفارسي، شأنها في ذلك البحوث البيانية والبديعية

كما تقدم ذكره، ففيها ذكر من المشاركة مثل قدامة والبستي وتلميذه
الثعالبي، والأخفش والرماني والحاتمي والمعري والخفاجي ومن تقدمهم
كالخليل والأصمعي.

مما يدل على تعلق عياض في قضاياها العلمية والأدبية، بالمشاركة،
الذين يعتبرهم أساتذة الموضوع، وإليهم وحدهم يكون الرجوع .

وهكذا نسير معه في بقية البحوث البلاغية، فنسجل منها ما كان
يتناولها، بنحو قوله : «من ضروب الفصاحة، وفنون البلاغة» الأبواب
الملقبة بالبديع، من لفظ رائق، ومعنى فائق، ونظم متناسب، وتأليف
متعاقد متناسق... من الكلام الفصيح الألفاظ الصحيح الأغراض، البليغ
العبارة، البديع الكناية والإشارة، الرفيع التشبيه والاستعارة «ثم يقارن بين
كلام النسوة الوارد في الحديث فيرى «بعضهن أبلغ قولاً، وأعلى يداً
وأكثر طولاً، وأمكن قاعدة وأصلاً، وكلام بعضهن أكثر رونقاً وديباجة،
وأرق حاشية وأحلى مجاجة وبعضهن أصدق في الفصاحة لهجة، وأوضح
في البيان محجة، وأبلغ في البلاغة والإيجاز حجة».

ويريد أن يشرك مخاطبه في هذه الأحكام فيقول - مشيراً إلى قول
أم زرع : زوجي أبو زرع، وما أبو زرع ؟ أناس من حلى أذننى، وملأ من
شحم عضدي، وبجحنى فبجحت إلى نفسى، وجدنى في أهل غنيمة بشق،
فجعلنى في أهل صهيل وأضبط ودائس ومنق، فعنده أقول فلا أقبح،
ولقد فاتصبح ، وأشرب فاتقمح، وآكل فاتمنح. أم أبى زرع، فما أم أبى

زرع. عكومها رداح وبيتها فساح. وفناؤها فياح ابن أبى زرع. فما ابن أبى زرع ؟ مضجعه كمسل شطبة. وتشبعه ذراع الجفرة. وترويه فيقه اليعرة ويميس في حلق النثرة «فأنت إذا تأملت كلام أم زرع وجدته مع كثرة فصوله وقلة فضوله. مختار الكلمات. واضح التيمات. بين القسمات. قد قدرت ألفاظه قيس معانيه. وقررت قواعده. وشيدت مبانيه. وجعلت لبعضه في البلاغة موضعا. وأودعته من البديع بدعا. وإذا لمحت كلام التاسعة. صاحبة العماد والنجاد والعماد. ألفيتها لأفانين البلاغة جامعة. ولعلم البيان رافعة. وبعضا الإيجاز والقصد قارعة. وأعتبر كلام الأولى فإنه مع صدق تشبيهه. وصقالة وجهه. قد جمع من حسن الكلام أنواعا. وكشف عن محيا البلاغة قناعا. وقرن بين جزاله الألفاظ. وحلاوة البديع. تفاريق المناسبة والمقابلة. والمطابقة والمجانسة. والترتيب والترصيع. وعند التشبيه قال :

والتشبيه أحد أنواع البلاغة. وأبداع أفانين هذه الصناعة. وهو موضوع للجلاء والكشف. والمبالغة في البيان والوصف. والعبارة عن الخفي بالجلي. والمتوهم بالمحسوس. والحقير بالخطير. والشئ بما هو أعظم منه وأحسن. أو أخس وأدون. وعن القليل الوجود بالمألوف المعهود. وكل هذا لتأكيد البيان. في الإيضاح .

فانظر أين قول القائل : الذين كفروا أعمالهم لا ينتفعون بها من قوله تعالى : «الذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة» الآية وتأمل ما بين

الموضعين من البيان، وفرق ما بين الكلامين في الإيضاح...
ثم قال : وأكثر تشبيهات الكتاب العزيز من هذا النمط، كقوله تعالى «مثل نوره كمشكاة فيها مصباح الآية» و «مثل الحياة الدنيا كماء أنزلناه من السماء» الآية، أو لما فيه من المبالغة والغلو، وهو من أبواب البلاغة، ومرجعه إلى البيان والإيضاح، كتشبيه الشيء بما هو أعظم منه وأكبر، نحو قوله تعالى : «وله الجوار المنشآت في البحر كالأعلام» أو أفضل منه وأحسن، كقوله تعالى : «كأنهن الياقوت والمرجان» أو أحقر منه وأدون، كقوله «كمثل الكلب» الآية، أو لما فيه من التخريج والتوليد لغريب الشبه ومخيلة المثال، وهو وجه بلاغته، كقول المعري في كف الثريا:

كان يمينها سرقتك شيئاً ومقطوع على السرقة البنان
وقد يقع تشبيه الشيء بالشيء مجرداً، لضرب من الشبه، ليس في شيء من الأبواب المتقدمة، كقول امرئ القيس :
كأن قلوب الطير رطبا ويا بسا لدى وكرها العناب والحشف البالي
لكنه يلحق بنوع التوليد والتخريج، الذي بلاغته الفطنة لإدراك التشبيه، لا غير، وصدقه فيه.

وان كان لبعضهم في هذا البيت مقال لا أرتضيه، وتقدم الاستشهاد بهذا البيت للترتيب البديع والتناسب العجيب وحسن أساليب الترصيف.
ولا بد أن يكون التشبيه صادقا، من الوجه الذي وقع فيه التشبيه،

والا اختل به الكلام... يعني من قصد إلى البيان والإيضاح ونحوهما وان
استعمل في ذلك التشبيه ما يبعد عن الواقع بارتكاب المبالغة والغلو،
ونحوهما فليس ذلك كذبا ومخالفا للصدق. والا لما ورد في كتاب الله:
فيما تقدم به التمثيل.

وعاد إلى كلام الأولى فقال «فأعطت التشبيه حقه، ووفته قسطه،
وهذا من تشبيه الخفي بالجلي، والمتوهم بالمحسوس، والحقير بالخطير...
وهو من باب المبالغة والغلو... وبعد كلام قال في شكل التشبيه : (فإن
التشبيه على ضربين. بأداة، وهي الكاف وكان ومثل وشبه وأخواتها،
وبغير أداة التشبيه... كقوله تعالى : «تمر مر السحاب»، وكقول امرئ
القيس :

سموت إليها بعد مانام أهلها سمو حباب الماء حالا على حال
وجعل من هذا القبيل قول إحداهن «يلعبان من تحت خصرها
برمانتين» على تأويل أنهما النهدان اعتبارا منه أن هذا من التشبيه، بغير
أداة، مع أنه فيما انتهى إليه القوم، من قبيل الاستعارة التصريحية ووصف
قول بعضهن، بحسن نظم كلامها وتطارده، وأخذه حقه من المؤالفة
والمناسبة في الألفاظ، التي هي رأس الفصاحة، وزمام البلاغة، فإنها وازنت
ألفاظها، وماثلت كلمها، وقد رت فقرها، وحسنت أسجاعها... فأفرغت كل
فقره في قالب أختها، ونسجتها على منوال صاحبته. ومن هذا الباب في
القرآن العزيز، في حسن التأليف ومناسبة الألفاظ، ومقابلة الكلمات كثير.

قوله تعالى : «إذا بعث ما في القبور وحصل ما في الصدور» وقوله :
«فأثرن به نقعا، فوسطن به جمعا». على أن هذا داخل في باب الترصيع.

ثم قال في كلام في كلام أخريات : فهذا كله من حسن النظم،
ومناسبة اللفظ، وهو باب آخر من البديع يسمى المناسبة.

وبعد كلام عاد إلى ماتضمنه وصف الأولى حيث قال وفي كلام
الأولى. نوع ثالث من البديع يسمى الترصيع، وقد يسمى بالموازنة
وبالتسميط والتضفير وبالتسجيع، وهو أن تتضمن الفقر أو بيت الشعر
مقاطع آخر بقوافي متماثلة، غير فقر السجع وقوافي الشعر اللازمة،
فيتوشح بها القول، ويتفضل بها نظم اللفظ.

يريد قولها كذلك «زوجي لحم جمل غث، على رأس جبل وعث،
ليس بلبد فيتوقل، ولا سمين فيتنقل، أو كما في رواية، لا سهل فيرتقى،
ولا سمين فينتقى، كما تقدم أولا.

وكذلك قول أم زرع «لاتبث حديثنا تبثيثا، ولا تنقث ميرتنا تنقيثا،
ولا تغث طعامنا تغثيثا» فإن التزام الراء في تبث وتنقث وتغث ترصيع
لمقاطع أسجاع هذه الفقر... ومنه قول علي إنه أنقى لشوبك وأتقى لربك»
يعني في خطابه لرجل رآه يمشي وهو يجر ثوبه الطويل، الذي كان
يلبسه ثم قال عياض : وفي طيه باب رابع من البديع، وهو مجانسة جمل
بجبل، وهو إن لا يجانسه في كل حروفه فقد جانسه في أكثرها.

وقد اختلف أرباب البلاغة والنقد في هذا النوع، إذا لم يكن مشتقا من أصل واحد، فسمّاها بعضهم مجانسة، تغليباً للأكثر، وأما أبو الفرج قدامة، فسمى هذا النوع مضارعة.

والتجنيس الحقيقي فهو أن يكون في الكلام لفظتان، إحداها مشتقة من الأخرى، كقوله تعالى : «ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم» و «يمحق الله الرّبي ويربي الصدقات» أو بمنزلة المشتق كقوله تعالى : «تقلب فيه القلوب والأبصار» وقوله : «وأسلمت مع سليمان» وقوله صلى الله عليه وسلم «أسلم سالمها الله، وغفار غفر الله لها، وعصية عصت الله ورسوله».

وقال امرؤ القيس :

لقد طمح الطماح من بعد أرضه (ليلبسني من دائه ماتلبسا)
أو تكون لفظتان على صيغة واحدة، مختلفة المعاني، كقوله عليه السلام، «الظلم ظلمات يوم القيامة» ومن قول ماتقدم فيه قول الأفوه الأودى :

وأقطع الهوجل مستأنسا بهوجل عيرانة عنتريس
وقريب من الباب قوله تعالى : «وجوه يومئذ ناضرة إلى ربها ناظرة».

وولع المحدثون والمتأخرون بعد به، حتى أكثروا منه، فمن مقصر ومجيد، كقول البستي :

سمى وحمى بنى سام وحام فليس كمثلته سام وحام

وقول الطائي :

ان الصفائح منك قد نضدت على ملقى عظام لو علمت عظام

وقول الخطابي :

وكان عقابي في سلوك عقاب

وكان أبو الفتح يسمي ما كان على صيغة بيت الأفوه. بالمتشابه.

واخترع قوم من المتأخرين أنواعا غريبة سموها. تجنيس التركيب.

كقول المعري :

مقاليتا مقاليتا ومطايا مطايا

وهو نوع متكلف من غير حدود البلاغة. ولكن ربما يندر منه

المستحسن. كقول الميكالي :

تمت محاسنه فما يزرى بها مع فضله وسخائه وكماله

إلا قصور وجوده عن جوده لا عون للرجل الكريم كماله

وقول البستي :

فهل لمنهاجي من هاجي

وقوله :

فدعني فإن يقيني يقيني

وقول الآخر :

إلى أجلي مشى قدمي أرى قدمي أراق دمي

وألحقوا به أيضا تجنيس التصحيف، وهو مشاركة صورة الحرف في الخط دون اللفظ، وهذا لا يدخل في باب البلاغة المستجادة ولا المتكلفة أصلا، ولا في شيء من حدود الكلام، ولا صناعته. إذ لا يقرع السمع منه لهجة، ولا يقوم له في النطق حجة، وقد رأيت أبا منصور الثعالبي، قد عد هذا الباب في باب التجنيس، وذكر فيه قوله تعالى : «وهم يحسون أنهم يحسنون صنعا» وأشباها لهذا من الكلام وليس عندي من هذا الباب، وهو من الباب الأول الذي سماه قدامة بالمضارعة، وهو التجنيس في أكثر الكلمة أو بعضها.

وذكر في هذا الباب قول بعضهم «النار في الفتيلة كالتعادي للقبيلة»، وقول بعضهم «الصب مع الضب»، «وسجف وسخف» و «صحاصح وضحاضح» وشبه هذا ، فلم يحسن هذا.

ولم يقل شيئا لأجل صورة الحروف، إذ لاحظ لهذا كما قلناه في الفصاحة ، ولا حظ له من التجنيس، وإنما حسن لوزن الكلمتين، واتفاق أواخرهما، وقرب مخارج أوائلهما وأواسطهما.

فهذه أنواع التجنيس، إلا أن قدامة بن جعفر، كان يسمي اتفاق صيغتي اللفظ باختلاف المعنى الذي من جنس بيت الأفوه بالطباق والناس كلهم على خلافه، وقد رد قوله هذا الأخفش وأبو القاسم الأمدي وغيرهما، وحكوا أن مذهب الخليل والأصمعي خلافه.

وبعد هذا أتى «بنوع خامس من البديع، وهو المسمى بالمطابقة

عند الجمهور، وهو مقابلة الشيء بضده... وهو مما يحسن الكلام بمقابلته، ويروق بمناسبته. لا خلاف بين أرباب النقد في ذلك، وإنما اختلفوا في تلقيبه. فكان قدامة يخالف فيه أيضا، وسمي هذا «المتكافئ» وخالفه في هذا الجميع، ولا يكون هذا النوع عنده متكافئا إلا إذا كانت الكلمة وضدها الحقيقي، كما وقع.. من مضادة السمن للهزال، والسهولة للوعورة (فيما تقدم) ومثل السواد مع البياض، والنطق مع السكوت، فأما إذا لم يكن له بضد حقيقي، ولا جاء معه على طرفي تقيض بين، ولكن على حد ما من التقارب، كالبياض مع الحمرة، والسواد مع الضوء، فبعضهم يجعله طباقا، وبعضهم يسمي الأول بطباق محض، وهذا بطباق غير محض، وبعضهم يسمي هذا «مخالفا» والأول «مطابقا».

ومن الباب الأول قوله تعالى : «إن ينصركم الله فلا غالب لكم وإن يخذلكم» الآية، وقوله تعالى : «تحسبهم جميعا وقلوبهم شتى» ثم قال في العبارة «إن دخل فهد وإن خرج أسد» فدخل وخرج طباق في اللفظ، وأسد وفهد طباق من جهة المعنى، ولكن لا يسمى طباقا، ويسمى مقابلة، ومنه «كثيرات المبارك قليلات المسارح».

ثم تعرض إلى نوع سادس من البديع، وهو حسن التفسير، وغرابة التقسيم، وابداع حمل اللفظ على اللفظ، والمعنى على المعنى، في المقابلة والترتيب، وذلك في (النص المتقدم) لا سهل فيرتقى، ولا سمين فينتقى، فإنها فسرت ما ذكرت وبينت حقيقة ما شبهت وقسمت كل قسم

على حياله. وفصلت كل فصل من مثاله، وجاء للفقرتين الأوليين بفقرتين مفسرتين، وقابلت «لا سهل فيرتقى» بقولها «لا سمين فينتقى».

وهذا يسمى المقابلة عند أهل النقد... ومثاله قوله تعالى : «لا فيها غول، ولا هم عنها ينزفون».

وبعد هذا أتى بنوع سابع من البديع وهو التزام مالا يلزم... وبعضهم يجعله أحد أنواع الترصيع، كما في ... «فيرتقى وينتقى» فالتزمت القاف والتاء في كل سجع قبل القافية، وقافية سجعها الالف المقصورة . وكذلك في ... «ينتقل ويتوقل» فقافيتها اللام والتزمت قبلها القاف، وهذا نوع زيادة في تحسين الكلام وتمثاله، وإغراق في جودة تشابهه وتناسبه، وبهذا في الاسجاع والقوافي طلاوة وديباجة، يشهد الطبع له، ويجده الذوق، وعلته المشابهة والمناسبة، لا سيما عند المقاطع وفصل الكلام، وهو موجود للمتقدمين نظما ونثرا، وأولع به المتأخرون ولوعا كثيرا، فمن مجيد ومقصر.

وبالجملة فلا يحسن منه ومن جميع ما مخضنا القول عنه إلا ما ساقه الطبع، وقذف به خاطر، دون تكلف ولا مقاساة، ووجد لفظه تابعا لمعناه، منقادا له، موضوعا عليه، غير مرغم فيه، ولا منافر له.

وهذا معيار التزمه عياض مهم جدا وصادق إلى أقصى حدود الصدق، فالبلاغة وبديعها ما جاء منسابا مع الطبيعة مستساغا للذوق لا تكلف ولا إكراه، في هذا الإبداع والتجميل، كما أن الانسجام بين اللفظ والمعنى،

بتلك الصفة التي صورها، شرط أساسي في العبارة، ومن هذا كله أخرج من البديع المطلوب، مالا يلامس لا الاذن، ولا الحس الفني، كما تقدم له في تجنيس التصحيف، زيادة على هذا نجده يعتبر المعنى الأصل واللفظ تابعا له، ثم قال :

«وقد جاء من مליح الالتزام في كتاب الله تعالى ، في فواصله ومقاطع آياته، ما لا شيء في الحسن والفصاحة وقلة التكلف مثله، كقوله تعالى : «والطور وكتاب مسطور» و «فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس» و «الليل وما وسق والقمر إذا اتسق» و «فأما اليتيم فلا تقهر وأما السائل فلا تنهر» و «أمرنا مترفيها ففسقوا فيها» و «ما أنت بنعمة ربك بمجنون وان لأجرا غير ممنون» وقوله : «فإذا هم مبصرون وإخوانهم يمدونهم في الفي ثم لا يقصرون» وقوله : «كلا إذا بلغت التراقي وقيل من راق وظن أنه الفراق والتفت الساق بالساق إلى ربك يومئذ المساق» في أشياء كثيرة.

والقرآن منزّه عن أن يقال إنه مسجع، أو على أسلوب من أساليب كلام العرب، ولكن ألفاظه عربية، وبلاغته جامعة لمحاسن البلاغة، معجز بانفرادها، على الصحيح من أقوال أهل الحق.

وبهذا يرد عياض على من يقول ان اعجاز القرآن في نظمه، لا في مفرداته، كما قال بذلك الواسطي الذي ألف كتابه فيه وسماه «اعجاز القرآن الكريم في نظمه، ثم ألح على هذا كثيرا عبد القاهر في كتابه «دلائل الاعجاز» وساق له شواهد عديدة من القرآن الكريم، فيها مفردات

لا خطر لها إلا في نظمها، وفي مقدمة ذلك الفاتحة، ولعبد القاهر رسالة في اعجاز القرآن نشرت مع آخرين احدهما للرماني والأخرى للخطابي البستي ممدوح الثعالبي والسلفي صديق عياض على بعد الدار بينهما وتاخر الزمان عن الأول المتوفى عام 388.

ولا شك أن عياض اطلع على دلائل الاعجاز، كما اطلع على غيره للجرجاني، ولأنه لم يستغ قوله في القضية لم يورد له ذكرا في كتابه هذا والغالب أنه اطلع على رسالة الخطابي التي كان السلفي يلقتها وتروى عنه. وفيها أن الاعجاز بأفصح الألفاظ في أحسن نظم (1)

وبعد ذلك تعرض لنوع ثامن من البديع، يسمى الايغال، ويسميه قوم بالتبليغ، وهو أن يتم كلام الشاعر قبل البيت، أو النثر قبل السجع، ان كان كلامه مسجعا، أو قبل الفصل والقطع إن لم يكن كذلك، فيأتي بكلمة لتمام قافية البيت، أو السجع، أو مقابلة الفصول والقطع، يفيد معنى زائدا، كقول امرئ القيس:

«كأن عيون الوحش حول خبائنا وأرحلنا الجزع الذي لم يثقب»

(1) أما الرماني فيحصر وجوه الاعجاز في ترك المعارضة والتعدي والصرفة والبلاغة والأخبار عن المستقبل ونقض العادة وقياسه بكل معجز ويجعل البلاغة عشرة أبواب هي الايجاز والتشبيه والاستعارة والتلاؤم والفواصل والتجانس والتصريف والتضمين والمبالغة وحسن البيان مما ألم بمعظمه عياض.

فشبه عيون الوحش بالجزع، فتم قوله، ثم قال : «الذي لم يثقب»
فزاده كمالاته.

وقول ذى الرمة :

(قف العيس في أطلال مية فاسأل رسوما كأخلاق الرداء المهلهل)
فتم (الكلام عند التشبيه بأخلاق الرداء) ثم قال «المهلهل»، فأفاد
إغياء كذا أورد عياض عجز البيت

وبيت ذى الرمة هذا استشهد به القدماء كثيرا، والمعروف فيه كلمة
«المسلسل» لا المهلهل. وعلى كل فالتنظير واحد فيهما، ثم قال عياض :
وكان من هذا الباب قوله تعالى : «كأنهم أعجاز نخل خاوية» وقوله
«كعصف مأكول» فخاوية ومأكول ضرب من الإيغال، ومنه قوله تعالى :
«كأنهم حمر مستنفرة، فرت من قسورة» فان التشبيه اكتفى بقوله «حمر
مستنفرة»، فلما قال «فرت من قسورة» بالغ في وصف النفار وأوغل في
الأغياء فيه بذلك، ومثله قوله تعالى : «حتى عاد كالعرجون القديم» وقوله
«فجعلناه هباء منثورا» فان القديم ومنثورا، أفادا زيادة في الوصف، بعد
اكتفاء المعنى بما تقدم قبل واستقلاله.

سوى ما تقدم... من مناسبة ومطابقة والتزام وتشبيه (فهناك في قول
المرأة الثالثة) إشارة إلى الاستعارة بقولها «أعلق» فإن الشيء المعلق ليس
بمطمئن الثبوت والقرار، في السفلى ولا في العلو، وهو بين الحالين، ولهذا
قيل علفت هذا الأمر، أي تركته مرددا بين الامضاء والترك، وقيل للمرأة

إذا لم تكن مطلقة، ولا مراعاة الصحبة «معلقة» تشبيها بالشئ المعلق ثم قال عياض : والاستعارة في الحقيقة نوع من التشبيه، إلا أنها قد انفصلت عنه في الصيغة واللقب، وقد فصل أبو الحسن الرماني بينهما، بأن التشبيه له أداة، يريد حرف التشبيه، ولا أداة للاستعارة.

والحق ما قال غيره، أن الفرق بينهما غير هذا، إذ قد يكون التشبيه بأداة وبغير أداة، بل إن التشبيه مبقى على وضعه، ممثل به، والاستعارة منقولة عن موضوعها، مستعملة استعمال غيرها للإبانة، وقد أشار إلى هذا الرماني أيضا.

هذه التفرقة أصبحت نهائية خصوصا في عصر عياض، ولكنه تقدم له مثال من الاستعارة جعله من التشبيه، كما أشرنا إلى ذلك، فكأنه نظر للأصل ثم قال في حقها، والاستعارة باتفاق من أهل البلاغة، أرفع درجات البديع، وأعلى محاسن الشعر، وأتق منظر الكلام، وأعجب تصرفات البليغ ولها موقع في الإبانة لا يقعه سواها، ومنزع في الإيجاز والاختصار لا يوجد في غير بابها، فانظر ما بين قوله «كثر شيب رأسي» وقوله تعالى «واشتعل الرأس شيبا»، وبين قولك «تذل لهما» وقوله «واخفض لهما جناح الذل من الرحمة»، وبين قولك «انتشر ضوء الفجر» حتى غابت النجوم»

وقول ذي الرمة :

(أقامت بها حتى ذوى العود في الثرى ولف الثريا في ملاءته الفجر)

(وفي رواية «وساق الثريا...»)

وبين قولك «فرس سابق الأوابد حتى إنها مقيدة لم تسابقه ولا جرت معه حين جرى، من قول امرئ القيس :

(وقد اغتدى والطير في وكناتها بمنجرد) قيد الأوابد هيكل

وبعد ما قارن بين نماذج من عاد إليها قال «للاستعارة فضل بيان وإبلاغ، وحسن طلاوة وإبداع، وجودة اختصار في بعض المواضع وإيجاز» ومثل لذلك بقولها «ان دخل فهد، وان خرج أسد» والحقيقة أن هذا تشبيه بليغ وليس استعارة ثم قال : «فانها استعارت له في كل واحدة من الحالتين، خلق واحد من هذين الحيوانين، فجاء كلامها في غاية الإيجاز والاختصار، ونهاية من المبالغة والبيان، فإن مثال قولها «فهد وأسد» إذا دخل تغافل وتناوم، وإذا خرج صال وشجع.

وليس يقتضي هذا أنه أبدا في دخوله وخروجه . بهذه الأوصاف، فلما استعارت له خلق هذين السبعين، في الحالين اللازمين لهما، المختصين بوصفهما، أعربت بذلك عن تخلقه بهما، والتزامه لوصفهما، وعبرت عن جميع ذلك كله بكلمة كلمة، كل واحدة من ثلاثة حروف، حسنة التركيب، غير عسيرة، مع جمالهما في اللفظ، ومناسبتهما في الوزن، وسهولتهما في النطق...

ثم جاء بإشارة بديعة عن كرمه وكثرة جوده، وبذل ما بيده، وللأخذ بالحزم لجميع أموره، بقولها «ولا يرفع اليوم لغد» فإن هذا نوع

من الإشارة، وضرب من الكناية، وهو عندى أدخل في باب التتبع والإرداف وكله من باب الكنايات والإشارات، وهو التعبير عن الشيء بأحد توابعه، كما سنبينه.

وهنا نجده يتوسع في مدلول كلمة «الكناية» جريا على صنيع الأقدمين من النقاد والبلاغيين، وإن كان تعريفه لها أخيرا يحددها. واستمر يأتي بنظائر لها من أقوال باقي النسوة ثم قال : «وكذا قولها» إذا هجع التف» من هذا الباب، وهو داخل في باب التتبع والإرداف، لأنها عبرت بقولها «التف» واكتفت به عن الإعراض عنها، وقلة الاشتغال بها. وذكرنا هنا ما في كلامها من مناسبة وملائمة وطباق والتزام ومضارعة، كما ذكرنا ما في كلام السابعة، من ترصيع والتزام، مع ما فيه من التقسيم، وبديع الوحي والإشارة، بقولها «كل داء له دواء»، فهذا من لطيف الوحي والإشارة، على مذهب قدامة بن جعفر. وذلك أنه انطوى تحت هذه اللفظة كلام كثير، واشتملت هذه الكلمة على شرح طويل، كقول امرئ القيس :

على هياكل، يعطيك قبل سؤاله أفانين جرى غير كزولان
قال في شأنه عياض «فتحت قوله أفانين، جملة كثيرة. وأما ما
حكاه الحاتمي عن غيره، فإن الوحي والإشارة أرق وجوه الاستعارة، كقوله
جعلن السيف بين الجيد منه وبين سواد لحيته عذار
ومن باب الوحي والإشارة عندى على القول الأول قوله تعالى ،

«قضى الأمر» «وقوله» يحسبون كل صيحة عليهم» وقوله «لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا» وقوله «فغشيه من اليم ما غشيه».

وجل هذه الأمثلة مذكور بدلائل الاعجاز، فالغالب أن عياضا اطلع عليها به. ثم قال : «وهذه جمل أنبأت بوجازة ألفاظها، وأعربت بلطائف إشارتها، عن معان كثيرة وفصول طويلة، فهي كما قيل «البلاغة لمحة دالة».

وفي صحة المقابلة، وهي من أنواع البلاغة، قولها «وأغلبه والناس يغلب» فقابلت غلبتها إياه بغلبته للناس، وهي مطابقة من جهة المعنى. وفي هذه الفقرة نفسها نوع آخر من البديع، يسمى التتميم، فانها لو اقتصرت على قولها «وأغلبه» لما كان مدحا ولتخيل أنه جبان ضعيف، فلما قالت والناس يغلب، دل على أن غلبها إياه من حسن عشرته، وكرم سجاياء. فتممت بهذه الكلمة قصدها، وأبانت جهد ما عندها. ومثله قوله تعالى : «كوني بردا وسلاما» وقوله : «تخرج بيضاء من غير سوء»، ومثله قول طرفة :

فسقى بلادك غير مفسدها صوب الربيع وديمة تهمي

وبعد هذا الكلام عاد إلى «الإرداف والتتبع، وهو من أجلى وجوه البلاغة، وأرق أنفاس البديع، وله من الإيجاز والاختصار المحل الرفيع، وهو لاحق بأبواب الإشارة والوحي والكناية، وموضوعه أن يقصد الابانة عن معنى فيترك اللفظ الخاص به، الموضوع له، ويعبر عنه بلفظ من

توابع معناه اللازمة، وأسبابه المتعلقة، وأردافه المتضمنة، وهو نوع يسميه البلغاء بالارداف، وبعضهم بالتتبع، وفي الوصف به والتعبير مع إيجازه نوع من المبالغة. ومنه قوله تعالى : «مدهامتان» فإنه عبر بهذه اللفظة الواحدة الوجيزة، والكلمة المفردة البليغة، عن نعمة هذه الجنة، ونضرة ثمارها ، وكثرة ريها، وجمال منظرها، وتمام حسن أشجارها، وروتق نباتها، بتوابع من توابعها، وهي دهمة خضرتها، التي لا تكون إلا مع تناهي الري، وشباب النبات، وعدم الآفات، وكذلك قوله تعالى في ذكر المسيح وأمه «كانا يأكلان الطعام» ، فعبر عن حدوثهما، وأبان عن حلول العوارض البشرية بهما. بحاجتهما إلى أكل الطعام، وكنى بذلك، وأشار إلى أن من يأكل الطعام يكون منه الحدث، وكل هذا مناف لصفات الجلال والالهية فتضمنت الآية الإرداف والتتبع والكناية والوحي والإشارة. فإن تحت قوله «يأكلان الطعام» معاني عظيمة، وفصولا كثيرة.

ويجب أن يتحقق أن الوحي والإشارة قد تتداخل صورهما أحيانا مع الارداف والتتبع، ومع الكناية، كما في هذه الآية، وأحيانا تدخل في باب الاستعارة، كقوله «قيد الأوابد». وقد عد قوله «قيد الأوابد» في الأبواب الثلاثة، الاستعارة والوحي والإشارة، والارداف والتتبع وأحيانا تأتي الكناية والارداف كشيء واحد، كما في هذه الآية، فانها تدخل في باب الوحي والإشارة، وفي باب الكناية والتعريض، وفي باب الإرداف والتتبع، وذلك أن وجه بلاغة هذه الأبواب واحد، وهو المبالغة في

الوصف والإيجاز. ولذلك تشاركها الاستعارة أحيانا فتأمل هذه التنبيهات تستفيد بها معنى ما تجده متفرقا. ومختلفا في كتب أرباب هذا الشأن. من تسمية بعضهم شيئا بغير ما يسميه الآخر. وأدخل بعضهم الآية أو البيت في غير الباب الذي يدخله الثاني فيه. وعلة ذلك ما قلته من تغليب أحد الألقاب عليه لظهوره في أحد الأبواب أكثر من ظهوره في الآخر.

وليس من شرط الإرداف والتتبع أن يكون موجز اللفظ. ولكنه قد يأتي أحيانا كذلك ويأتي في الكلام على هذا النحو كيفما جاء من الديباجة والحسن مالا شيء فوقه.

وفي الاسجاع قال «وهذا حكم الأسجاع، فانها تحتاج إلى تقدير. ويكره فيها التطويل. فان وقع في أول فقرة من الفقرتين كان عيا. وخرج عن حد البلاغة. وتخاذل به الكلام. وهو في آخر الفقرتين غير معيب. بل ربما جاء مستحسنا. ولا سيما ان توالى الفقر على سجع واحد. وجاءت على تقدير متعاضد. فالخروج من آخرها بعد زيادة فيها على تقدير أخواتها أحسن في السجع. وأوقع في السجع. وهذا مالا ينكره حسن الذوق في الكتابة. ولا يجهله إلا طبع الطبع في الخطابة.

وفي التكرار قال «التكرار المعيب انما يكون إذا كان في جملة واحدة. وأما مع اختلاف الجمل وبعد ما بينها فليس بمعيب ولكنه منه ما يكون محتملا. ومنه ما يكون حسنا. من باب البلاغة. كقولها «أبوزرع

فما أبو زرع» فإن التصريح هنا أبلغ من الكناية، لما فيه من التعظيم والتعجب، كما في... قوله تعالى «الحاقة ما الحاقة»... وانما يقبح إذا كان على غير هذا الوجه وكان في جملة واحدة... قال الله تعالى : «مثل ما أوتي رسل الله الله أعلم حيث يجعل رسالته». وقد عد الحاتي وغيره بعض هذا النوع من أبواب البديع، وسماه الترديد، وهو أن يعلق الشاعر لفظة في البيت، أو النثر في الفصل، بمعنى، ثم يرددها فيها ويعلقها بمعنى آخر، كقول زهير :

من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندی خلقا
وقال الآخر «لبسن البلى مما لبسن اللياليا»
فكرر (يلق) و (لبسن)

ونازعه في ذلك الخفاجي، وقال، ان هذا الترديد كسائر التاليف.
ثم قال «والذي عندي أن ما كان من ذلك يضطر الكلام إليه» ولا يتم المعنى إلا به، فهو على ما قاله الحاتمي، وهو يفيد الكلام حسنا وروثقا، لما فيه من مجانسة اللفظ والمعنى، نحو ما ذكرناه من المثال، ومثله قوله تعالى : «وإذا رأيت ثم رأيت نعيما» وقوله «الذي علم بالقلم علم الإنسان» وما كان منه على غير ذلك، وكان من جملة أو جملتين، كقول الفرزدق :

لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسيء معن ولا متيسر

وقول الآخر ،

لا أرى الموت يسبق الموت شيء نغص الموت ذا الغنى والفقيرا
وقوله امرئ القيس ،

ألا أنني بال على جمل بسال يقود بنا بال ويتبعنا بسال
فغير مستحسن، بل هو قبيح، إلا أن يأتي للتعظيم، كقول الله
تعالى ، «الله أعلم حيث يجعل رسالاته»، (أي بعد «مثل ما أوتى رسل
الله») وعليه حمل بعضهم ما تكرر في البيتين الأولين من ذكر «معن»
والموت، أو التأكيد، كقوله تعالى : «فإن مع العسر يسرا» على قول
بعضهم... أو البيان كقوله تعالى : «الذي خلق خلق الإنسان من علق»
وقوله تعالى : «الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم» أو يكون تكرار
ذلك اللفظ مما يستلذ الناطق به، كما قال ، وبالأفواه أسماؤهم تحلو».

وقد قال المعري في قول الشاعر ،

ألا حبذا هند وأرض بها هند وهند أتى من دونها النأى والبعد
فقال ، من حبه لهذه المرأة، لم ير تكرير اسمها عيبا، فهو يجد
اللفظ به حلاوة.

وهذه الوقفة من عياض ينقصها الاستقرار في تعليقه الاستحسان، بما
كان من ذلك يضطر الكلام إليه، ولا يتم المعنى إلا به، فإن ما كان بهذه
الصفة، لا فضل فيه، ولا رواء يجعله من بدائع البديع، فمسائل البيان أو
ما كان البديع يحتويها من ذى قبل، إنما هي تجميل للكلام بعد

استقامته، وليست إقامة للكلام في صلبه، يضطر إليها، ولا يتم المعنى إلا بها، كما قال القاضي عياض، مجتهدا أو متابعا لغيره، ان مسائل البلاغة عامة، مسائل ثانوية تجميلية، لا تجرى على الكلام إلا بعد ما يكون مستقيما، فهي فن جمال الكلام، لا شرط صحته فالصحة منوطة بالنحو بادئ ذي بدء، فهو الذي يعرف الكلام بأنه «اللفظ المركب المفيد بالوضع» ولا فضل في هذا للبلاغة.
وأخيرا قال عياض :

هنا انتهى بنا القول فيما حررناه من الكلام... وقد احتوى على جمل من الفنون حسان، وفقر من ضروب الأدب غراب... مع كثرة ما ذكرنا من كلام الشارحين وأصحاب المعاني، وترجيح الصواب، وتوليد كثير مما لم يتقدم فيه كلام بلغه علمي وانتهى إليه ذكرى واقتصرت في أكثر مذكرته من اللغات، على رفعها إلى ذاكرها، من مقانع هذا العلم، واستغنيت بذلك عن الشاهد إلا في النادر حرصا على الاختصار واكتفاء بقول أولئك القدوة، إذ هم المقلدون في ذلك، وذكرت الشواهد في المعاني تمهيدا لها، واظهارا لوجهها وحجة على صحة تأويلها، لاشتراك الخواطر فيها، وتوارد العقول عليها، وحررت في هذا الفصل الأخير من علم البلاغة، واستثرت ما في كلامهن من سر الفصاحة، وغرائب النقد، وبديع الكلام، مافيه غنية لم تأمليه، ممن شدا في باب الأدب شيئا، وتطلع لأن يعلم صناعة تأليف الكلام، ويفهم منازع هذا الشأن.

وبعد فهل ينطبق حكم ابن خلدون على عياض ؟
الواقع أنه ينطبق إلى حد، فهو قد اعتنى اعتناء بالغاً بالمحسنات
البديعية، ولكنه لم يقتصر على اللفظي منها، بل اعتنى كذلك بالمعنى،
وحكم ذوقه فيه، كما تناول مسائل من البيان، لم تكن داخلية في البديع،
لعهد ابن خلدون، وفي مقدمتها الكناية والاستعارة والتشبيه، أما مسائل
المعاني، فقلما ألم بها. ولو فعل ذلك لكان ميدان الذوق فيها واسعاً،
ولاحتكم إلى النظم الذي ركز عليه عبد القاهر الجرجاني، وأهمل الألفاظ
على انفرادها، حتى ولو كانت ألفاظ القرآن فكان للذوق الفني مجاله
الواسع، في إدراك هذا التناسق والانتظام، وإن كان عياض كثيراً ما ردد
هذا في تقدير صور البلاغة، إلا أنه لم يطبقه، بما طبق به الجرجاني،
بل ترك القضية عائمة متماوجة لا يدرك حدودها، ولا تضبط معالمها.
وأخير فإن عدت أوليات العلوم والفنون، في المغرب، فعياض حامل
الراية في مقدمة المقدمات، بل إن عدت أعلام هذا القطر العربي في
طول تاريخه وعرضه، فعياض عياض، في المقدمة والقلب والميمنة
والميسرة والساقة، من هذا التاريخ الحافل، ورحمه الله بما رحم كل
مخلص عامل.

محمد ابن تاويت

تطوان

كتاب التعريف بالقاضي عياض

لولده
القاضي أبي عبد الله محمد^(٥)

د. محمد بن شريفة

لا نبعد إذا قلنا إن القاضي عياض - رحمه الله - يكاد أن يكون أشهر الأعلام في تاريخنا العلمي على الإطلاق، فقد طارت شهرته في عصره وبعد عصره بالمغرب والمشرق على السواء، وكتب الذبوع - بحق - لمؤلفاته، ورزق بعضها - كالشفا - من الحظوة و«السر»، وحسن القبول والتلقي لدى الخواص والعوام ما لم يرزقه - فيما نحسب - مؤلف مغربي آخر. آية ذلك هذه النسخ الخطية - من الشفا - التي تزخر بها الخزائن في كل مكان. وإن من الأعلام من تسمو بسببهم أوطانهم، وتذكر بفضلهم بلدانهم، وهذه حال قاضينا عياض الذي قيل فيه : «لولا عياض لما ذكر المغرب».

● كتاب نشرته منذ سنوات وزارة الأوقاف بتحقيق الدكتور محمد بن شريفة. وقد مهد له بمقدمة تنشرها المناهل في هذا العدد، لصلتها بمحوره، ولتعميم الفائدة.

ومن هنا كان من المتوقع أن تؤلف في القاضي عياض «سيرة» أو أكثر من سيرة للتعريف بأحواله، وبسط أخباره، وعرض آثاره وأعماله. بيد أن ما انتهى إلينا في هذا الشأن يعد يسيرا بالنسبة إلى ما كنا نتوقع، وبالنظر إلى ما يستحقه عياض، فنحن لا نعرف من التأليف المفردة في سيرة هذا «العالم الفرد» الا مؤلفين :

أولهما من عمل ولده أبي عبد الله محمد، وهو هذا الذي ننشره اليوم إحياء لذكرى عياض من جهة وإنصافا لحق ولده محمد من جهة ثانية.

وثانيهما هو «أزهار الرياض، في أخبار عياض» لشهاب الدين أحمد بن محمد المقرئ الذي خص بالتأليف - خلال القرن الحادي عشر - علمين كبيرين أصبحا محورين للثقافة المغربية والأندلسية وهما عياض وابن الخطيب.

وقد كان حريا بالقاضي عياض - رحمه الله - أن يكتب سيرته - كما صنع كثير من الأعلام في المشرق والمغرب - ولكن يبدو أن ثمة مانعا أو موانع صرفته عن التعريف بنفسه، على أنه عني بتدوين جانب من جوانب سيرته، واهتم بتقييد فترة من فترات حياته - بطريقة غير مباشرة - وذلك في كتابه المعروف باسم «الغنية» فهو عبارة عما يسمى بالبرنامج والفهرست والمشيخة، عرف فيه بأشياخه الذين أخذ عنهم قراءة

وسماعا ومناولة وإجازة ومن كتب إليه ممن لم يلقه، وذكر فيه - كما يقول في مقدمته - «من خبر كل واحد منهم ما يعطي الحال وفقه بطرف من الاختصار والإيجاز، بحكم ما أدت إليه الحال من الرحلة والانحياز».

وقد كانت «الغنية» من المصادر الأولية التي رجع إليها ولد القاضي عياض عند تأليف كتابه هذا الذي تقدم له الآن بهذه المقدمة في التعريف به وبمؤلفه.

المؤلف، حياته وشيوخه :

أما المؤلف أبو عبد الله محمد ولد القاضي عياض فلا نعرف عنه شيئا كثيرا، فترجمته في المصادر التي وقفنا عليها قصيرة، فقد ترجم به من أصحاب «الصلوات» ابن الأبار في «التكملة» وابن فرتون في «الذيل» وابن الزبير في «الصلة» وابن عبد الملك في «الذيل والتكملة» وجميع هؤلاء ذكروه في «الغريباء» باعتباره طارئا على الأندلس وليس من أهلها، وترجمته في هذه المصادر تكاد تكون متشابهة في شكلها ومضمونها.

يقول ابن الأبار :

«محمد بن عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى ابن عياض بن محمد بن موسى بن عياض اليحصبي : من أهل سبتة، وأصله من بسطة، ومنها انتقل أجداده قديما، يكنى أبا عبد الله، سمع من أبيه

القاضي أبي الفضل، وابن العربي، أجاز له وغيرهما، وأخذ مصنف النسائي - قراءة - عن أبي بكر يحيى بن محمد ابن رزق، ودخل الأندلس، وولي قضاء دانية منها قبل السبعين وخمسمائة. وكان حميد السيرة، نزيها متواضعا، له مشاركة في الأدب والأخبار، وولي أيضا قضاء غرناطة، وتوفي بها، - وقيل بسبته - سنة 575 ذكره ابن سفيان، وفيه - عن غيره - : وحدث عنه ابنه أبو الفضل عياض بن محمد، وتوفي سنة وفاته أبو الحسن بن يربوع قاضي مالقة - وكان من الفقهاء النبلاء - وأبو مروان بن قاسم الطبيب (1).

ويقول ابن الزبير :

«محمد بن عياض بن موسى بن عياض بن عمرو بن موسى بن عياض اليحصبي من (أهل سبته) يكنى أبا عبد الله.

روى عن أبيه القاضي الإمام أبي الفضل وأبي بكر ابن العربي ودخل الأندلس فقرا على ابن بشكوال كتاب الصلة وولي قضاء غرناطة ذكره الشيخ في الذيل قال : وأخبرني ولده أبو الفضل أنه توفي سنة خمس وسبعين وخمس مائة.

(1) التكملة 2 : 677 - 678، نشر عزت العطار.

قلت ووقفت على جزء الفه في شيء من أخبار أبيه وحاله في أخذه وعلمه وما يرجع إلى هذا أوقفني عليه بعض حفدته بمالقة. روى عنه ابنه أبو الفضل عياض» (2).

ويقول ابن عبد الملك المراكشي (3) :

«محمد بن عياض بن موسى اليحصبي، سبتي أبو عبد الله. روى عن أبيه أبي الفضل، وأبوي بكر : ابن رزق وابن العربي وأبي القاسم ابن بشكوال.

روى عنه ابنه أبو الفضل. وكان فقيها محدثا مشهورا العفاف والطهارة. على الهمة. متواضعا ذا حظ من الأدب ومعرفة (التاريخ والأخبار) (4).

وتوفي بغرناطة وقيل بسبته عام خمس وسبعين. وهو ابن (.....) (4) وأربعين عاما».

فهذه التراجم تقتصر على نسب المؤلف وأصل أسرته - مما يذكر عادة في ترجمة والده - وتسمية بعض شيوخه، وولايته القضاء بدانية وغرناطة، وتحليته ببعض ما عرف به من خلق وعلم ووفاته سنة 575 هـ

(2) صلة الصلة : مخطوط دار الكتب المصرية (تيمورية) وأشكر الاستاذ الجليل السيد محمد الفاسي الذي مكننى من نقل هذه الترجمة عن نسخته المصورة.

(3) الذيل والتكملة 8 : 121، مخطوط خ. ع. الرباط.

(4) محو بالاصل.

وتنفرد ترجمة ابن الزبير بالتنصيص على تأليفه - هذا الذي ننشره - في سيرة أبيه، وفي ترجمة ابن عبد الملك ما كان يعين على تحديد ولادته - لولا التلف الذي أصاب مخطوط الذيل في موضع الجملة التي تحدد سنه يوم وفاته، ومع ذلك، وبرغم ذلك المحو، فيظل من المهم أن نعرف أنه مات وهو ابن نيف وأربعين سنة. فإذا قدرنا أنه توفي عن ثمان (5) وأربعين سنة تكون ولادته سنه 520. ولا تذكر هذه التراجم مكان ولادته وإن نصت على أنه من أهل سبته، وإذا رجعنا إلى حياة القاضي عياض فإننا نجد أنه كان في التاريخ المذكور قاضياً بسبته.

فأما شيوخ أبي عبد الله محمد ولد القاضي عياض فلا تعد منهم هذه التراجم إلا أربعة وهم :

- 1 - والده أبو الفضل عياض.
- 2 - ابن العربي المعافري - بالإجازة -
- 3 - أبو بكر يحيى بن محمد بن رزق.
- 4 - ابن بشكوال.

(5) مما يجعلنا نستأنس بهذا التقدير أننا وجدنا الفقيه الحجوي يذكر في «الفكر السامي» أن القاضي عياض توفي عن ثمان وأربعين سنة، وهو وهم أو سهو، فالذي توفي عن مثل هذه السن هو ولده، فلعله وقف على التاريخ المذكور - في مصدر لم نقف عليه - في حق الولد فجعله للوالد، انظر : الفكر السامي 4 : 59.

ويستفاد من كلام ابن الأبار أنه سمع من شيوخ غير هؤلاء، ونراه هو في مؤلفه - هذا الذي تقدم له - يروى بالإجازة والأذن عن أحمد بن بقى (6) ويونس بن مغيث (7) والحافظ السلفي (8) - وهم من شيوخ والده ولعله هو الذي استجازهم له.

وفي رأينا أن والد المؤلف هو شيخه - في المقام الأول - وصاحب الفضل الأكبر في تكوينه العلمي - بصفة مباشرة - ونحن نستند في هذا إلى ما يلي :

1 - تتفق جميع المصادر المذكورة على البدء بالقاضي عياض وذكره في طليعة شيوخ ولده، بل أن بعض هذه المصادر - كالإحاطة لابن الخطيب - تقتصر في مشيخته على والده.

2 - جل مروياته ومسموعاته في كتابه هذا مسندة عن والده.

3 - ربما كان محمد بكر القاضي عياض بل لعله أن يكون ولده الوحيد - إذ أننا لا نعرف للقاضي ولدا غير أبي عبد الله - وإن كانت المصادر لا تذكر شيئا في هذا الصدد -

ومن شأن هذا كله - إذا كان - مع ما عرف به القاضي من العاطفة الرقيقة أن يقوي الضمانة بالولد ويؤكد الاستئثار بتربيته وأسمى مظهر

(6) انظر ص 40، 47، 59 من هذا الكتاب.

(7) انظر ص 59.

(8) انظر ص 63، 78.

لذلك - في مثل هذه الحال - أن يتولى الوالد تثقيف ولده بنفسه وتخرجه على يده، وقد يشهد لذلك كله أيضا اهتمام القاضي عياض - برغم أعبائه المختلفة - بتأليف كتاب لتدريب صغار المتعلمين، ونشير هنا إلى «الإعلام، بحدود قواعد الإسلام».

ونحن بعد هذا لم نقف في كلام عياض على ما يشير إلى ولده ولم نجده في «الغنية» مثلا يستجيز له الشيوخ - كما هي عادة بعض العلماء - كما أن ولد عياض لم يحدثنا في كتابه هذا عن أي شيء من ذكرياته مع والده.

والشيخ الثاني - من شيوخ المؤلف - هو الإمام أبو بكر ابن العربي المعافري.

فابن الزبير وابن عبد الملك يذكران - كما رأينا - أنه روى عنه - من غير تقييد - وابن الأبار يحدد ذلك بأنه يروى عنه بالإجازة، ونجد المؤلف يسند عنه في كتابه هذا بمثل الصيغة التالية : «أنا القاضي الإمام أبو بكر محمد بن عبد الله المعافري فيما كتبه بخطه لأبي ولي » (9).

لقد توفي ابن العربي سنة 543 هـ وسن أبي عبد الله محمد نحو 16 على ما قدرنا آنفا، فهي على كل حال سن معقولة للأخذ والتلقي.

(9) انظر ص : 25، 65.

أما الشيخ الثالث من شيوخ ولد عياض - وهو ابن بشكوال - فقد نص عليه كل من ابن عبد الملك وابن الزبير، وعبارة الأخير أوسع في الدلالة فهو يقول : «ودخل الأندلس فقرأ على ابن بشكوال كتاب «الصلة»». فهذه العبارة واضحة الدلالة في تحديد ما قرأه ولد القاضي على ابن بشكوال وإن كانت لا تحدد مكان القراءة ولا زمنها. أما مكان القراءة فقد يكون في قرطبة حيث كان مقر هذا الشيخ الجليل. وأما زمنها فلا نعرف هل كان خلال توليه القضاء بالأندلس في دانية أولا قبل سنة 570 هـ ثم بغرناطة، أم قبل ذلك، وقد تفيد عبارة ابن الزبير السابقة أن دخول ولد عياض إلى الأندلس - أول مرة - كان من أجل الأخذ ولقاء ابن بشكوال، ومن الممكن - إمكانا قويا - أن يكون ولد القاضي يتردد على الأندلس - في فترات مختلفة من حياته وذلك لتفقد أملاكهم بمدينة مالقة.

كما أن فرص اجتماعه بابن بشكوال كانت - فيما نحسب - متيسرة، إذ كان هذا الشيخ صديقا للقاضي عياض ومعجبا بذكائه وعلمه، ويقظته وفهمه، فقد سعى إليه عند قدومه إلى قرطبة سنة 531 هـ وأخذ عنه ووثق صلته به، وأفاده القاضي فوائد كثيرة تتعلق بأعلام «صلته» ولا سيما الغرباء منهم، وهو - بحكم الأمانة العلمية - ينسب إليه تلك الفوائد في كتابه المذكور، ولم يفت ابن الأبار في ترجمته لابن بشكوال أن ينص على هذا إذ يقول : «وكان أبو الفضل بن عياض وأبو محمد

الرشاطي - وناهيك بهما - يكتابه بهما يعثران عليه ويفيدانه بما يقع إليهما من أسماء الرجال والرواة غربا وشرقا» (10).

واهتمام ولد القاضي عياض بقراءة كتاب «الصلة» على مؤلفه يدلنا على ولعه بالتاريخ ومشاركته فيه - وهذا شيء نص عليه ابن الأبار وابن عبد الملك.

ومن دلائل ذلك أيضا نهوضه بكتابة سيرة أبيه وما نلمسه في كتابه «مذاهب الحكام» من إلمام بتراجم «ترتيب المدارك» حيث نجده يحيل عليه، ويمكن أن نفسر هذا الإهتمام عنده أيضا بأنه من بعض ما ورثه عن أبيه مثلما ورث عنه الإهتمام بالفقه والحديث.

والشيخ الأخير من شيوخ مؤلفنا، هو أبو بكر يحيى بن محمد ابن رزق (11) من أهل المرية «كان - كما يقول ابن الزبير - فقيها محدثا متقنا عارفا بالمتون والأسانيد والرجال، إماما في ذلك وبقية من بقايا الجلة من المحدثين» ولد سنة 503 بالمرية، وروى عن شيوخ عديدين سردهم ابن الزبير ونجد من بينهم أبا الفضل عياض، ودرس مدة بالمرية، وكان له مال أنفقه على المساكين والصالحين ثم اضطر إلى الخروج من المرية عند سقوطها في يد المسيحيين سنة 542 هـ ونزل

(10) التكملة 1 : 306، نشر عزت العطار.

(11) ترجمته في الصلة 2 : 136، وبغية الملتزم : 482، وصلة الصلة : 180، واختصار الأخبار : 16.

سبته وأسمع بها الحديث وقضى الفترة الأخيرة من حياته بقرية بنيونش من قرى سبته، حيث توفي سنة 560 هـ. والمفهوم ان ولد عياض قرأ عليه في سبته، وقد أخذ عنه - كما يقول ابن الأبار - مصنف النسائي قراءة، والمراد بمصنف النسائي كتاب «السنن» للحافظ أحمد بن شعيب النسائي، وهو أحد الصحاح المعروفة في الحديث.

ومن شيوخ مؤلفنا الذين لم تذكرهم المصادر وذكرهم هو في كتابه «مذاهب الحكام» أبو علي الحسن بن سهل الخشني (12)، فقد روى عنه غير مرة في هذا الكتاب (13)، وهذه إحدى إشاراتي إليه : «قال محمد : وأخبرني الفقيه الحافظ أبو علي بن سهل شيخنا وفقه الله» (14) ويفهم من الدعاء أنه كان حيا في وقت تأليف الكتاب المذكور، وقد نقل ابن الأبار أنه توفي «في حدود الستين وخمسمائة» كان أبو علي هذا يسكن سبته وولي بها القضاء والخطبة وحدث عنه جماعة من أهل الأندلس وسبته وفاس، وهو من انبغ تلاميذ الحافظ الصدي، وقد اختلف فيه مؤلفو «الصلات» فبعضهم كابن الأبار يعده من الأندلسيين، وجعله آخرون في الغرباء أي أنه من المغاربة الذين دخلوا الأندلس للدراسة والرواية.

(12) انظر ترجمته في التكملة 1 : 259، والمعجم لابن الأبار : 74.

(13) مذاهب الحكام : 49، 76.

(14) المصدر نفسه : 76.

ولايته القضاء :

تسلسل القضاء في أسرة القاضي عياض فقد تعاقب على تولي خطة القضاء أربعة أعلام - فيما نعلم - من هذا البيت السبتي النبیه :

- أولهم القاضي عياض خلال دولة المرابطين كما هو معروف.
- وثانيهم ولده أبو عبد الله محمد - موضوع هذه المقدمة - في عهد الموحدین -

- وثالثهم عياض (561 - 630 هـ) حفيد القاضي، سماه والده باسم جده تيمنا وتفاؤلا به، واحياء وذكرى له وتشير المصادر إلى أنه كان - من جهة - معظما عند الملوك جليل القدر، وكان - من جهة أخرى - موصوفا، بجزالة امتحن بسببها (15).

- ورابعهم أبو عبد الله محمد بن عياض بن محمد بن عياض (584 - 655) قاضي الجماعة في غرناطة في أوائل الدولة النصرية (16).

وإذا كان توارث الخطط والمناصب تقليدا معمولا به أحيانا فإن من الحق أن نقرر هنا أن هؤلاء القضاة من آل عياض كانوا جميعا - فيما تنطق به تراجمهم - ممن تتجمل بهم الخطة علما وعملا وفقها وسيرة.

(15) ترجمته في التكملة (رقم 1947) وصلة الصلة : 165، والذيل والتكملة 8 : 70 (مخطوط)، والإحاطة (مخطوط) والديباج المذهب : 172

(16) ترجمته في صلة الصلة (مخطوط)، والذيل والتكملة 8 : 121، والاحاطة 2 : 165، والديباج : 289.

وفي ترجمة قاضي الجماعة أبي عبد الله محمد - حفيد مؤلف هذا الكتاب - من مواقف الجزالة والتصميم ما يشرف تاريخ القضاء الإسلامي. والذي يعنينا شأنه منهم - في هذه المقدمة - هو أبو عبد الله محمد، فقد ذكر في ترجمته أنه « استعمل على القضاء بدانية قبل السبعين وخمسمائة ثم بفرناطة فحمدت سيرته » (17) ومعنى هذا أن مدة قضاؤه كانت في عهد يوسف بن عبد المومن (558 - 580 هـ) وأنها كانت بعد مرور أزيد من عشرين سنة على محنة القاضي عياض والده، وكان من الجائز أن تسحب هذه المحنة ذيل الخمول على عقب القاضي أبي الفضل - والأمثلة في التاريخ عديدة فهل كان هذا التعيين ضربا من «رد الاعتبار» لآل عياض أم أن فيه شيئا من القصد إلى أبعاد الأسرة العياضية عن مركز زعامتها في سبتة، ومهما يكن من شيء فإننا نجد آل عياض ينتقلون في آخر الأمر من سبتة ويستقرون بمالقة.

كان أبو عبد الله محمد حين ولي القضاء بدانية في سن الأربعين تقريبا وهو يومئذ رب أسرة - فقد ازداد له ولده أبو الفضل عياض سنة 561 هـ.

ولسنا نعلم كم مكث في هذه المدينة، وأغلب الظن أنه نقل إلى قضاء غرناطة بعد مدة يسيرة في دانية.

(17) الذيل والتكملة 8 : 121.

وإذا كان كلام ابن الأبار وابن عبد الملك مفصلاً ودقيقاً في هذه النقطة فإن غيرهما يقتصرون إما على دانية وإما على غرناطة.

وقد تنبه إلى هذا المقري في أزهار الرياض الذي يقول :

«وقال نجل عياض الشيخ الإمام أبو عبد الله محمد بن عياض، قاضي دانية، على ما قال ابن خلكان، وقاضي غرناطة على ما قاله ابن قنفذ وغيره ولعله تولى القضاء فيهما معا رحمه الله» (18).

ومن الواضح أن المقري لم يطلع على كلام ابن الأبار وابن عبد الملك وإلا لما كان لجأ إلى الاجتهاد في التوفيق بين القولين. أما ابن خلكان فقد عرض لذكر ولد عياض في أثناء ترجمته لوالده حينما ساق بعض شعر القاضي مروياً عن ولده، ويبدو - من خلال التحلية والشواهد - أنه كان ينقل عن المطرب لابن دحية الكلبي - وأغلب الظن أن هذا الحافظ السبتي كان بمدينة دانية عندما كان محمد بن عياض قاضياً بها. وقد اتصل به وتلمذ له وروى عنه طائفة مختارة من شعر القاضي وغيره من «شعراء السبتيين» كأبي محمد عبد الله بن هارون وموسى بن عيسى السمسار البلغواطي وأبي الحسن علي ابن غالب وأبي بكر بن عطاء الكاتب وأبي العباس أحمد ابن غازي (19) وجميع هؤلاء من شعراء

(18) أزهار الرياض 1 : 24.

(19) انظر المطرب، من أشعار أهل المغرب، من ص 87 إلى ص 92، ط. مصر.

سبته الذين يرجع الفضل في حفظ أسمائهم وبعض شعرهم إلى ولد عياض.

وفاته :

إذا كانت المصادر لم تحفظ لنا تاريخ ميلاد ولد عياض فإنها قد اهتمت بتدوين تاريخ وفاته، ولكنها تختلف في تاريخ الوفاة ومكانها، فمعظمها يجعل تاريخ هذه الوفاة في سنة 575 هـ ونقل ابن خلكان في بعض نسخ «وفيات الأعيان» بعد أن ذكر التاريخ المذكور أن «الصواب في وفاة ولد عياض سنة اثنين وسبعين» (20) أي سنة 572 هـ وفي الديباج المذهب لابن فرحون أنه «توفي سنة خمس وتسعين وخمسمائة» (21) وابن فرحون إنما نقل عن ابن الزبير، ولهذا فكلمة «وتسعين» محرفة عن «وسبعين» وهي من التصحيفات الواقعة في الديباج المطبوع.

أما بالنسبة إلى مكان الوفاة فالقول الأول أنه غرناطة حيث كان قاضيا، وحكت بعض المصادر - بصيغة التمریض - وفاته بسبته، ونقل ابن خلكان - في بعض نسخ الوفيات - عن رضى الدين الشاطبي أن ولد عياض توفي بدانية (22).

(20) وفیات الأعیان 3 : 485 (تحقیق د. احسان عباس).

(21) الديباج : 289.

(22) انظر : وفیات الأعیان 3 : 485.

مؤلفاته :

لم يعمر أبو عبد الله محمد بن عياض فقد توفي - كما رأينا - قبل أن يبلغ الخمسين عاما.

ونحسب أن محنة والده، التي انتهت بوفاة مغربا عن بلده، كان لها تأثير في مجرى حياته - وإن كنا نجهل مدى هذا التأثير. وعندى أن وفاته المبكرة هذه - مع اعتبار الأجل - لا تخلو من صلة بغصة ظلت دفينه في نفسه من جراء ما ألم بوالده.

فإذا أضفنا إلى ما ذكر قيامه بأعباء الأسرة ونهوضه بخطة القضاء، وعدم التفرغ الكافي للقراءة ولقاء الشيوخ - لم يسعنا إلا نقدر فيه هذا الطموح إلى السير على سنن والده في التأليف والجمع والتقييد، على أن ولد القاضي اعتمد - فيما ألف - على تراث والده وما خلفه من أوراق وبطاق في مختلف الموضوعات، وكلها أصول مؤلفات كان القاضي رحمه الله ينوي اخراجها فصرفته الشواغل وعاجله الأجل قبل ذلك.

1 - التعريف بالقاضي عياض.

نسميه التعريف أخذا مما ورد في مقدمته، وإلا فهو خال من الاسم ويعتبر هذا الكتاب أشهر ما ألفه ولد عياض. فقد نسبته إليه بعض من ترجموا به ونقل عنه كثير ممن عرف بالقاضي واعتمده المقرئ أساسا لكتابه أزهار الرياض، ومع ذلك فلم يكتب له الانتشار، ويبدو أن نسخته

الأصلية التي وضعها مؤلفه ظلت حبيسة عند ولد المؤلف ثم آلت إلى بعض حفدته بمالقة. وهكذا نرى أنه لم يشر إليها من بين مؤلفي الصلات في القرن السابع وهم ابن الأبار وابن فرتون وابن عبد الملك وابن الزبير إلا الأخير وما كان ليذكرها لولا أن وقفه عليها بعض حفدة المؤلف بمالقه.

وفي القرن السابع أيضا نرى أبا الحسن علي بن محمد الرعيني الاشبيلي (592 - 666) ينقل - في برنامج شيوخه - نصا من هذا الكتاب دون أن يسميه (23) ونرى مشرقيا. من أهل هذا القرن أيضا. وهو ابن خلكان يسوق في «وفياته» (24) بعض شعر القاضي مرويا عن ولده محمد ولكنني استبعد أن يكون هذا النقل من «التعريف» وأرجح أن يكون من كتاب المطرب لا بن دحية.

فإذا كان القرن الثامن نجد كلا من ابن الخطيب في «الإحاطة» والنباهي في «المراقبة» يشيران إلى الكتاب وينقلان عنه. فأما ابن الخطيب فقد اعتمد في ترجمة القاضي عياض على كتاب ولده وقرظه وفي كل فقرة ينقلها عنه يمهد له بمثل قوله : «من كتاب ولده في مآثره. وهو كناش نبيل» (25) وقوله : «قال ولده في تأليفه النبيل» (26).

(23) برنامج شيوخ الرعيني : 137، تحقيق ابراهيم شيوخ.

(24) الوفيات 3 : 484، تحقيق د. احسان عباس.

(25) الإحاطة : 348، مخطوط الاسكوريال.

(26) المصدر نفسه.

وأما النباهي فقد أشار إلى الكتاب إشارة لا تدل على قراءته له أو إلمامه به. كما أنه وهم في صلة مؤلفه بعياض حيث حسبه حفيده. ونص عبارته ما يلي :

«قلت : وسكن القاضي أبو الفضل بمالقة مدة. وتمول بها أملاكاً. وأصله من مدينة بسطة. ذكر ذلك حفيده في الجزء الذي صنفه في التعريف به وبتواليه وبعض أخباره وخطبه (27) ونقل المقرئ هذا النص في أزهار الرياض دون أن يصب ما فيه من وهم أو ينسب عليه ويبدو أن الكتاب تنوسي مدة طويلة إلى أن جاء المقرئ في القرن الحادي عشر فبنى عليه كتابه «أزهار الرياض». ونقل منه فصولاً بأكملها. وذكر في عقب أحداها ما نصه :

«وقد كتبه من أصل فيه بعض تصحيف وتحريف. وأثبتته هنا حتى يفتح الله في مقابلته بأصل جيد يصحح منه خلله. ويشفي علة. سهل الله وجوده بجاه سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم » (28) .

ولعل في هذا الكلام ما يدل على ما قلته آنفاً من قلة انتشار الكتاب. إذ لو كان منتشراً لما تعذر على المقرئ أن يعثر على نسخة

(27) المرقبة العليا : 101، نشر أ. ليفي بروفسال.

(28) أزهار الرياض 2 : 111، مخطوط خ. ع. الرباط (ك : 229).

ثانية أو أكثر في فاس حيث ألف كتابه أو في تلمسان حيث كانت خزانة آل المقرري العامرة أو في مراكش حاضرة السلطان يومئذ.

وقد يؤكد هذا أننا إلى اليوم لم نقف إلا على نسخة واحدة من الكتاب وقعت إلى الشيخ عبد الحي الكتاني، وهي محفوظة بالخزانة العامة تحت رقم 553ك. وهي كالنسخة التي نقل عنها المقرري لا تخلو من بعض تصحيف وتحريف، ومع ذلك أقدمنا على نشرها مجتهدين - بقدر الإمكان - في ضبط متنها وتصويب ما فيه من تصحيف وتحريف وقد عارضناها - في مواطن كثيرة - بنقول المقرري من نسخته معتبرين تلك النقول بمثابة نسخة ثانية وعارضناها - في فصل «من منتقى حديثه» بأصول هذه المنتقيات - أسانيداً ومتونها - في نسخ الغنية وغيرها من مؤلفات القاضي عياض.

يذكر المؤلف في مقدمة كتابه السبب الباعث له على تأليفه ويشرح الخطة التي سلكها في وضعه وترتيبه فيقول :

«فإن سيدي الفقيه الأجل، النبيه الحافظ الأكمل، الأستاذ المقرئ، الأحفل - دام توفيقه - سألني أن أعرفه ببعض أخبار أبي - رحمة الله عليه - ولم يفهمني غرضه من ذلك فاقصد إليه، فبادرت إجلالاً لقدره،

والتزاما لبره إلى جمع فضائل اقتضبتها، وفصول انتخبته، وأحاديث انتقيتها وأسندتها، وملح اجتلبتها...».

ونحن لا نستطيع أن نعرف من هو هذا «السيد» الذي حلاه ولد عياض بما ذكر من حلى دون أن يسميه ولكننا نستفيد من النص ظهور الحاجة إلى معرفة أخبار عياض بعد وفاته وتوجه الراغبين في ذلك إلى أقرب الناس إليه وهو ولده، وهكذا نرى أن تأليف هذا الكتاب جاء استجابة لطلب مؤكد لم يسع ولد عياض إلا الوفاء به ويبدو من كلامه أن حدود الكتاب أو خطته بعبارة أخرى لم تكن واضحة في ذهنه من البداية، وهو يخصص الصفحات الأولى للحديث عن نسب والده، وسلفه، ونشأته وصفته وشيوخه ورحلته، ووظائفه ومحنته. ونراه في هذه الصفحات يتوخى الإيجاز والإقتصار على ذكر ما لا بد من ذكره، فالأحداث الأخيرة في حياة القاضي عياض - ومنها موقفه من الموحدين وثورة أهل سبته بزعامته - لم تستحق منه إلا سطورا قليلة كتبت بشيء غير قليل من الحذر والرفق والمجاملة، ولا شك أن هذه الأحداث كانت تستحق رواية مفصلة ودقيقة ولكن لولد القاضي عذره على كل حال ومن سوء الحظ أن الباب السادس الذي خصصه المقرئ - حسب تبويبه - لهذا الموضوع واسماه : «روضة الآس»، وما قابله به الدهر الذي ليس لجرحه من آس» لا وجود له في النسخ الخطية المعروفة من هذا الكتاب، ولعل المقرئ بوب له في أول الأمر ثم لما لم يجد مادة كافية عند سابقه -

ومنهم ولد عياض - ترك مكانه فارغا. ومن دلائل الإختصار الواضح في هذه الصفحات الخاصة بحياة عياض أن المؤلف يشير إلى أنه صدر عن القاضي عياض - في أثناء تغريبه - من كلام المنظوم والمنثور في موضوع التنصل والإستعطاف ما جعل عبد المومن يرق له ويعفو عنه، دون أن يورد شيئا من هذا «المنظوم والمنتور»، وبالجملة فإن فترة «التغريب» في حياة عياض يكتنفها الغموض والاضطراب بسبب التقصير في تدوينها، على أن المفهوم من إشارة لولد عياض أن القاضي غرب بمفرده وظلت أسرته بسبته ولذلك فإن ولده يروي القليل من أخباره وأشعاره في هذه الحقبة عن كان معه (29).

ومن مظاهر اختصاره أيضا أنه لم يشر إلى توقف والده - وهو في طريقة إلى مراكش - بمدينة فاس، وهو الوقوف الذي سجله أبو القاسم ابن الملجوم في برنامجه إذ يقول - حسبما نقل عنه المقرئ - .

اجتاز علينا (يعني بمدينة فاس) القاضي عياض عند انصرافه من سبته قاصدا إلى الحضرة (يعني مراكش) زائرا لأبي عشية يوم الاثنين الثامن لرجب سنة ثلاث وأربعين وخمس مئة» (30).

(29) أنظر : ص 98.

(30) أزهار الرياض 1 : 24، ط. القاهرة.

وقد عنى المتأخرون بتعيين الدار التي نزل بها عياض بفاس وهي دار ابن الفرديس بزنتقة حجامة التي ما تزال معروفة إلى الآن (31).

وبعد هذا نجد العنوان الآتي : «من منتقى حديثه» وقد ساق فيه المؤلف طائفة كبيرة من الأحاديث والآثار والأخبار التي يرويها محمد بأسانيدھا عن والده، وقد شغلت هذه المنتقيات الحيز الأكبر في الكتاب وكادت أن تخرج به من طبيعة السير والتراجم إلى طبيعة المسانيد والمعاجم، وكأنني بالمؤلف قصد من ورائها إلى إعطاء صورة شاملة عن «الثقافة الحديثية» عند القاضي عياض إذا لم يكن قد فعل ذلك استجابة لمن اقترح عليه تأليف الكتاب، وينبغي أن لا نغفل هنا عن أن الأسانيد كانت تعتبر يومئذ جزءاً لا يتجزأ من ثقافة المترجم به، كما ينبغي أيضاً أن لا نغفل عن الوظيفة التهديبية في أمثال هذه السير.

وقد اشتملت هذه المنتقيات على أخبار أدبية ومرويات شعرية توجد في الأمهات الأدبية ولكنها هنا بأسانيدھا المتصلة، وفيها أخبار مغربية وأندلسية ذات فوائد لا بأس بها وبعضها لا يوجد في مصادر أخرى.

ومن المنتقيات يخرج المؤلف إلى عنوان : «من خطبه» حيث يورد تحت هذا العنوان خطبتين للقاضي تعتبران من قصار خطبه وقد اقتصر

(31) المصدر نفسه، وكتاب ذكر مشاهير أعيان فاس في القديم. تحقيق وتعليق : عبد القادر زمامة، مجلة البحث العلمي - السنة الثانية - العدد الرابع والخامس، ص : 103.

عليهما مخافة التطويل كما يقول محيلا على المجلد المدون في خطب والده.

وفي عنوان «ومن ترسيله» يكتفي بنماذج قليلة «مخافة التطويل والإسهاب» كما يقول أيضا ويذكر في آخر العنوان عزمه على إخراج ديوانين : أحدهما يشتمل على رسائل القاضي وثانيهما يشتمل على رسائل الكتاب إليه.

أما عنوان «ومن شعره» فيسوق فيه ما شاء له اختياره هنا مما قاله عياض أو قيل فيه. ويذكر أنه يروم جمع ما ينسب إليه في ديوان يشتمل عليه كما ينص على أنه جمع ما قيل فيه في ديوان اشتمل على نحو خمسة آلاف بيت.

ويعتبر عنوان : «نبذ من أخباره» بعده، من اطرف ما في الكتاب، ففيه طائفة طيبة من الأخبار التي تنفع كثيرا في تحليل شخصية القاضي عياض.

وفي عنوان «تسمية تواليفه رحمة الله عليه» يسرد مؤلفاته باختصار محددًا أجزاءها أو أسفارها حسب الإصطلاح المعروف يومئذ وقد قسمها إلى قسمين : قسم أكمله في حياته وقرىء عليه، وقسم تركه في مبيضاته ويلاحظ أن قائمة تأليف القاضي عياض زادت فيما بعد على ما ذكره ولده هنا (32).

(32) انظر مقدمة الاستاذ محمد بن تاويت الطنجي للجزء الأول من ترتيب المدارك.

أما العنوان الأخير في الكتاب فهو «تسمية شيوخه رحمة الله على الجميع» وهو عبارة عن تجريد وترتيب لشيوخ القاضي الذين عرف بهم في معجم شيوخه المعروف بالغنية.

ذلك عرض سريع لمحتوى الكتاب، وبرغم ما لا حظناه من طابع الاختصار والإرتجال في بعض فصوله فقد كان - كما قدمنا - وما يزال أساساً في معرفة القاضي عياض ولهذا رأينا أنه جدير بالنشر.

2 - مذاهب الحكماء في نوازل الأحكام

هذا هو المؤلف الثاني الذي وصل إلينا - لحسن الحظ - من مؤلفات أبي عبد الله محمد بن عياض، وهو مؤلف قيم في موضوعه وطريف في بابه، ولعله أن يكون أقدم ما ألفه المغاربة - أو أقدم ما وصل إلينا مما ألفوه - في موضوع النوازل، فقد سبق فقهاء القيروان والأندلس إلى التأليف في هذا الموضوع، ومن أقدم ما ألف في ذلك «نوازل القرويين» - أي أهل القيروان - في إفريقية، ونوازل ابن رشد الجد وأبي الأصبح عيسى بن سهل وابن الحاج القرطبي وغيرهم في الأندلس. أما في المغرب الأقصى فيعتبر هذا المجموع الذي بدأه القاضي عياض ورتبه وأكمله ولده من بعده أول ما ألف في هذا الشأن - فيما نعرف - وغير خاف أن كتب النوازل هذه تعد من مصادر التاريخ المغربي العام وانها تقدم فائدة كبيرة ومادة غزيرة للباحث عن الجوانب الاجتماعية والاقتصادية في تاريخ

المغرب، وهذا علاوة - بطبيعة الحال على وظيفتها الفقهية وطبيعتها القانونية، وأصل الكتاب بطائق كان القاضي يجمعها تحت عنوان «أجوبة القرطبيين» يقول ولده - وهو يعدد مؤلفاته - : «وكتاب أجوبة القرطبيين، رأيت هذه الترجمة بخطه - رضى الله عنه - ولم أجد لها عنده مبيضة، غير أنني وجدت في بطائق، فجمعتها مع أجوبة غيرهم وأجوبته (33) مما نزل في أيام قضاؤه من نوازل الأحكام في سفر (34)».

ويقول في مقدمة «مذاهب الحكام» موضحاً أصل هذه النوازل ومبينا الظروف التي حررت فيها : «أما بعد، رزقنا الله وإياك من العمل ما يقربنا إليه، ومن الشكر ما يوجب دوام نعمائه والمزيد عليه (35)، فإن أبى قدس الله روحه ونور ضريحه، لما طال في خطة القضاء دوامه وساعدته لياليه وأيامه، نزلت إليه من الأقضية نوازل تحار فيها الأذهان والأفهام، ويبعد مأخذها من طرق القضايا والأحكام، فيحكم فيها بما يتجه عنده، ويبذل في ذلك استطاعته وجهده فيخالفه من يروم به اللحاق، ويحاول الركض معه في ميدان السباق، هيهات ! ليس كل من قرأ درى ولا كل من همز أجرى، فيريد انتصارا لما ذهب إليه، واستنصارا

(33) لم يتنبه ابن الخطيب والمقري الى أن هذه الجملة معطوفة على ما قبلها واعتبراها كلاما مستأنفا، ومن ثم عداها كتابا مستقلا.

(34) انظر : ص 118.

(35) في الأصل : اليه.

فيما يعتمد من المذاهب عليه. فيخاطب في ذلك من شهر من الفقهاء علمه، ووثق في نوازل الأحكام فهمه». ثم يذكر بعد هذا أنه القى بعد موت والده سؤالاته على تلك النوازل والأجوبة على أسئلة سئل عنها فاتخذ من ذلك كله أساسا لهذا الكتاب الذي يقول فيه : «وجعلت كتابي هذا ديوانا يشتمل على جميعها وترجمته «بمذاهب الحكماء. في نوازل الأحكام» وربما ذيلت بعض تلك النوازل بما تقدم فيها أو في نوعها للقرويين والأندلسيين وغيرهم. والله يعظم بمنه».

تتألف النسخة الوحيدة التي وصلت إلينا من هذا الكتاب والمحفوظة بالخزانة الملكية بالرباط تحت رقم 4042 من 78 ورقة وهي منتسخة سنة 1081 هـ وقد تخللتها بياضات في مواضع عديدة وخطها ليس بالجيد. وفيها كثير من اللحن والتحريف ومع ذلك فالإفادة منها ممكنة.

يشتمل الكتاب على نوازل في الأبواب التالية :
الأقضية، الشهادات، الدعاوي والإيمان، الحدود، الجنايات، نفي الضرر، المياه، الغائب، المريض، السفه، المديان المفلس، السمسار، الغصب، الاستحقاق، الوصايا، الأحباس، الصدقات، الهبات، النحلة، المتعة، العمري، الاسكان، النفقة، الوديعة، الرهون، الحمالة، الوكالات، المزارعة، الشركة، القسمة، الشفعة، الصلح، الاسترعاء، الأكرية، البيوع، القيام بالعيب،

الصرف، العتق، المدير، أمهات الأولاد، النكاح، العدة، الطلاق، الايمان بالطلاق، الخلع، اللعان، الجنائز، كتاب الصلاة.

وفي هذه الأبواب المذكورة نجد فتاوي وأجوبة للقاضي عياض وابن رشد الجد وابن سهل وأبي عبد الله محمد بن الحاج القرطبي وأحمد بن نصر الداودي وابن أبي زيد القيرواني وأبي الحسن القابسي أما مصادر المؤلف فيها فهي أوراق والده وكتبه الفقهية ولا سيما «التنبيهات» ونوازل ابن رشد ونوازل ابن سهل وأجوبة ابن الحاج القرطبي ونوازل القرويين والحاكمة لابن العربي المعافري وغيرها.

وفي الكتاب فوائد تاريخية عامة لا بأس بها، بعضها يشير إلى ما كان بين سبتة وبين غيرها من المدن المغربية من صلات تجارية بحرية في عصر المرابطين كهذه النازلة التي تصور حركة وسق الحبوب وتصديرها من مرسى مازيفن (الجديدة حاليا) إلى سبتة. وبعضها الآخر يتعلق بخطط سبتة وقرية بليونش في عهد المرابطين، وقد رأينا أن نثبت نماذج من ذلك كملاحق في آخر هذا الكتاب.

ويمثل الكتاب كذلك الثقافة الفقهية لولد عياض لأنه كثيرا ما يلخص الأقاويل الواردة في كل مسألة ويرجح ويعقب بمثل قوله : قال محمد.. وكتاب «مذاهب الحكام» استعمله المشتغلون بالقضاء والفتيا، ونقل

عنه مؤلفو كتب النوازل والفتاوي، وممن نقل عنه ابن هلال في نوازله (36) وغيره.

3 - ديوان رسائل القاضي عياض

أشار محمد في أثناء حديثه عن رسائل والده إلى عزمه على جمع هذه الرسائل فقال : «واني لأروم جمع ترسيله في ديوان يشتمل من كلامه على العجب العجائب، الذي اعترف له بالسبق فيه زعماء الأدباء والكتاب» (37).

4 - رسائل الكتاب إلى القاضي عياض.

ذكر في موضع آخر أنه يروم أن يجمع في ديوان مستقل الرسائل التي خوطب بها والده من قبل أعلام زمانه من علماء وأدباء (38).

5 - شعر القاضي عياض

أثبت في «التعريف» نماذج من شعر القاضي عياض، وذكر أنه كان كثير الشعر في شببته ولكنه لم يجد منه بخطه إلا يسيراً، لأن القاضي لم يكن يدون شعره ولم يكن يرى أن يؤثر عنه ثم قال «واني لأروم جمع ما اجتمع لي من نظم ينسب إليه في ديوان يشتمل عليه (39).

6 - ما قيل من شعر في القاضي عياض

(36) نوازل ابن هلال في مواضع متعددة. انظر على سبيل المثال : ملزمة 31، ص 5، ط. فاس.

(37) انظر : ص 95.

(38) انظر : ص 96.

(39) انظر : ص 101.

كان القاضي عياض - كبعض القضاة والفقهاء في عصر المرابطين - مقصودا وممدحا من كثير من شعراء عصره. وقد جمع محمد ما قيل في والده من شعر، وهو - فيما يقول - كثير لا يدخل تحت حد، ولا ينضم إلى حصر ولا عد» - في ديوان اشتمل على نحو خمسة آلاف بيت (40).

ونحن لا نعرف شيئا عن هذه المؤلفات الأخيرة وتدل عناوينها على مدى اهتمام ولد القاضي بجمع تراث والده وحرصه على تدوينه، فرحمه الله وأثابه، ومنه عز وجل نسأل التوفيق.

د. محمد ابن شريفة

مَقْدِمَةٌ مَعَاصِرُ لِكِتَابِ الشِّفَا لِلْقَاضِي عِيَاض

د. محمد الكتاني

- 1 -

كلما واجهت دراسة شخصية من شخصيات الفكر والعقيدة في تاريخنا الوطني أو في تاريخنا الإسلامي، بدا لي أن تقويم هذه الشخصية أو تلك لا ينبغي أن يحدد بجملة عناصر تاريخية، أو يحصر في إطار محدود من الزمان والمكان، كما يفهم من المنهج التاريخي والاجتماعي، وإنما ينبغي أن ينظر إلى كل شخصية نابغة في حيز من أحياز المعرفة الإنسانية أو مجال من مجالات ثقافتنا على اعتبارها متكاملة مع تراث أمتها وتراث الإنسانية جمعاء، بقدر ما يتسع عصرها لاحتواء هذا التراث أو ذاك. ومعنى التكامل هنا أن أي شخصية من شخصيات الفكر ذات

العطاء المعرفي إنما تعكس تفاعلها مع الثقافة القومية والإنسانية من خلال حركتين، إن صح أن نسمي هذا النوع من النشاط حركة، حركة امتصاص وتمثل لما في الفكر والثقافة والمحيط الحضاري والمجال الإيديولوجي، وحركة عطاء وإبداع متأتين من ردود أفعال فكرية ووجدانية تجاه معطيات البيئة والعصر. فإن اقتصر الأمر على إحدى الحركتين كان قصارى ما تنهض به أو تمثله الشخصية أحد أمرين، فإما تقليدا مطلقا في حالة استغراقها في تمثيل وامتصاص ما هو موجود ومنقول من التراث، وإما ابتداعا مطلقا في حالة استغراقها أو انجذابها إلى رد الفعل، والتطرف في تجاوز الموروث أو المنقول من التراث، وتأخذ الشخصية طابعها العام من إحدى الحركتين أو منهما معا على سبيل التوازن والاعتدال.

والإشكال المنهجي المطروح هو تحديد هذا الطابع المميز للشخصية، وتحديد إسهامها الحقيقي في خصب الثقافة والفكر في مجتمعها، أو في السياق الحضاري العام لأمتها. وأول شروط هذا الإنجاز المنهجي هو تحديد المجال الفكري والحضاري للشخصية. لأنه بغير معرفة هذا المجال وتحديد تضييع حدود التقويم، فلا نعرف تلك العناصر التي تفاعلت معها، ولا العناصر التي أبدعتها، أو بعبارة أخرى إذا لم نحدد المجال المعرفي والإيديولوجي لشخصية من الشخصيات أصبح كل حكم وتقويم لطابعها ومميزاتها وعطائها الخاص مجرد أحكام تتجاوزها

الأهواء والظنون. وإننا لنقرأ صفحات من التراجم والسير القديمة والحديثة. لا تصطنع هذا المنهج ولا ترومه ولا تتفياه. فإذا هي صفحات من صنع كاتبها. ونسج خيالهم. إلا ما تعلق بأحداث الحياة العامة للمترجم له. فكأننا نقرأ لواحد من الناس. حياة يستوي فيها مع غيره. من غير تميز أو انفراد بشيء. ولا تشعر أنك أمام إنسان بذاته. له ما يميزه عن سائر الذوات. من حيث تفاعله مع معطيات عصره وبيئته. وإنما تعرف هذا الشخص وهو بعد شبح كالأشباح. مقبلاً عليك في غبش الظلمة. تميز هامته أو كتلته. ولكنك لا تتبين ملامحه وسحنته. وأنت تدرك منه ما يشترك فيه مع غيره. ولكنك لا تقف على شيء مما يميزه عن سواه.

هذا واقع ما نعانيه من نقص في دراسة شخصيات الثقافة المغربية التاريخية. وهو أمر تلقى تبعاته على الباحثين والكتاب والدارسين الجامعيين. وقد أحسبت أن أدعو بهذه المناسبة إلى ضرورة تلافيه. إن أردنا الإسهام في تاريخ ثقافتنا الوطنية. وتقويم عطائها في سياق الحضارة التي أبدعناها أو أسهمنا في إبداعها. ولا أظن أنه بإمكاننا الوصول إلى خدمة ثقافتنا الوطنية بغير هذا الأسلوب.

والقاضي عياض نموذج من نماذج أعلام ثقافتنا الوطنية والإسلامية. ولكنه لم يدرس بعد هذا الدرس المنهجي الذي يكشف عن بنية الثقافة المغربية من خلال نتاجه ومواقفه. أو يكشف عن شخصيته من خلال تلك البنية ذاتها. وبرغم ما كتب عنه فإنك تستطيع أن تضعه في أي إطار آخر

من أعلام فقهاء عصره دون أن تتغير الصورة أو تتناقض، حتى من خلال الوصف الذي يقدمه عنه ولده في التعريف به. (1) وقل مثل ذلك فيما كتبه عنه المقرئ (2) فالمنهج والمادة عند المقرئ هي هي، سواء تعلق الأمر بابن الخطيب أو بالقاضي عياض.

وما ظنك برجل يعتبر في عداد أعلام المذهب المالكي لعصره، وفي عداد العلماء المشاركين والمصنفين والشعراء والقضاة، ويعيش عصرا بلغ فيه الشعب المذهبي والاختلاف الإيديولوجي أقصى ما عرفه هذا الشعب والاختلاف، ومن وراء ذلك فئات ونظم سياسية قائمة أو هي في طريقها نحو القيام والظهور، والثورة على الأنظمة القائمة، دون أن تجد فيما كتب عنه سوى معارض من ذكر أخباره وتصانيفه مع الثناء والتعريض له. وكل ذلك لا يكشف جديدا عن صلته بعصره، مع العلم بأنه كان يتفاعل مع هذا العصر، ويستجيب لدواع، ويتحدى أخرى، وكل هذه العناصر مما يحتاج إلى التحليل والتفصيل، حتى يستقيم الأخذ منها بقدر معلوم، وإعمال النظر فيها بروية وامعان، لتأليف أمشاج الصورة الحقيقية أو الأقرب إلى الحقيقة لشخصية القاضي عياض، كما تألفت في أحشاء مجتمعتها وعصرها، ولا سيما حين نعلم ما قيل في حقه من أنه لولا

(1) نقصد (التعريف بالقاضي عياض لولده أبي عبد الله محمد تقديم وتحقيق الدكتور بنشريف ط / وزارة الأوقاف المغربية).

(2) نقصد كتاب (أزهار الرياض) ومن المعلوم أن للمقرئ كتابا آخر في التعريف بابن الخطيب هو (نفع الطيب) وهو الذي نشير إليه فيما بعد.

عياض لما ذكر المغرب، أو نعلم أنه برغم كون هذا - القول ينطوي على قدر من المبالغة فإن الرجل كان عبر عصور خلت وجها من وجوه المغرب المشرقة ومعلما من معالم ثقافته.

وإذا لم يكن سبيل إلى هذا الإنجاز المنهجي الآن فلا أقل من الإسهام بأبحاث جزئية ومقالات تحليلية تسهم في تأليف تلك الصورة العامة لهذه الشخصية البارزة (3).

- 2 -

لنأخذ كتابا من كتبه، وليكن كتاب (الشفاء)، ولننظر فيه نظرة متمعة فاحصة على أساس اصطناع هذا المنهج الذي يستوعب معطيات العصر والبيئة، والمجال الحضاري والإيديولوجي، فسرى الكتاب بمثابة إسهام في تعميق اتجاه، ودحض ما عداه. وهذا سر ما لقيه من تقدير، فعد فريدا في باب، وتلقاه العلماء وعامة المتعلمين في أرجاء العالم الإسلامي بما لا نظير له من الشهرة والعناية. (4) وإن كان في واقع الأمر ليس إلا واحدا من الكتب الفرعية للسيرة النبوية. فهو لم يتناول غير جانب من

(3) هو ماتنهض به مجلة (المناهل) من خلال اهتمامها بإصدار أعداد خاصة بأعلام الفكر والثقافة المغربية.

(4) انظر عبارة ابن فرحون في مصادر السيرة النبوية وتقويمها للدكتور فاروق حمادة. ص 105 ط / دار الثقافة بالدار البيضاء. وقد ذكر حاجي خليفة من شراح «الشفاء» وملخصيه والمعلقين عليه طائفة كبيرة من العلماء. نذكر منهم محمدا الاسنوي الشافعي (م 763) وجلال الدين السيوطي (م 911) وشهاب الدين الخفاجي (م 1069) والملاعلي القاري (م 1016). كشف الظنون : ج 2 / 62.

التاريخ النبوي لا غير، فقد كسره المؤلف - كما نعلم - على أربعة أقسام، يتفرع كل منها إلى أبواب وفصول، وهذه الأقسام وإن كان جلها مما يدخل في باب علم الكلام، إلا أن النسق الذي جاءت عليه هو في الواقع روايات أخبار وأحاديث تتصل بحياة الرسول النفسية والاجتماعية، وتمثل شمائله وأخلاقه العالية.

وقد ترجم عياض كتابه «بالشفا» بتعريف حقوق المصطفى. بعد أن جمع مادته ونسقها خير تنسيق، وبوبها على نحو لم يسبق إليه. وواضح أنه ألفه في غمرة الشعور الديني بجلال النبوة، وبما شاب إيمان الناس وأفكارهم عنها من شوائب حملتها إليهم تيارات الانحراف والعقائد المضللة. أما السبب الظاهر لتأليفه فقد حكاه المؤلف في المقدمة حين قال : (فإنك كررت علي السؤال في مجموع يتضمن التعريف بقدر المصطفى عليه الصلاة والسلام، وما يجب له من توقير وإكرام، وما حكم من لم يوف واجب عظيم ذلك القدر، أو قصر في حق منصبه الجليل قلامة ظفر، وأن أجمع لك ما لأسلافنا وأئمتنا في ذلك من مقال، وأبينه بتنزيل صور وأمثال) (5).

وبعد أن حدد عياض آفاق موضوعه وأبعاده، واستحضر غوامضه ودقائقه صور لنا صعوبة مرتقاه، ولكنه لم يحجم أمام ذلك المرتقى الصعب علما منه بما أخذه الله تعالى على العلماء من أمانة التبليغ

(5) انظر مقدمة «الشفا» ص 32 ط / دار الوفاء بدمشق.

فاختلس لتأليفه أطرافاً من بياض النهار وحواشي الليل، مبادراً إلى الوفاء بحق من حقوق دينه، وإرضاء لوجدانه وقلبه، فكان هذا الكتاب الذي اعتبره صاحبه بمثابة صدع بحق وشفاء لصدور المؤمنين.

- 3 -

نعود إلى بيان تلك العلاقة بين الكتاب، وبين مؤلفه وبيئته وعصره فنلاحظ جملة أشياء تستدعي التحليل المستفيض الذي لا تتسع له هذه المقالة، ولكننا لن نمر عليها دون أن نجعلها على طرف الثمام كما يقال، وهذا موضوع هذه المقدمة.

وأول هذه الأشياء أن الكتاب جاء في افتراضنا بمثابة رد الاعتبار اللازم لمقام النبوة ومقام صاحبها، ورد التأثير أو ما يحتمل أن يكون تأثيراً لتيارات جارفة حملتها الدعوة الفاطمية من ناحية، والدعوات الإلحادية من ناحية أخرى. وكذا الدعوة الباطنية بجميع فرقها المعروفة، هذه الدعوة التي رفعت الإمام المعصوم إلى مقام النبي، وطالبت الأتباع بالخضوع الروحي المطلق للأئمة (المهديين). وإذا عرفنا موقع المغرب يومئذ بين دولة الخلافة الفاطمية في مصر وبين دولة الأمويين في الأندلس، وعرفنا ما ظهر أثناء الفترة الواقعة بين دخول الإسلام للمغرب وبين قيام دولة المرابطين إلى سقوطها من حركات خارجية ودعوات انحرافية أو إلحادية، أبرزها حركة البرغواطيين ومتنبئة بعض القبائل

البربرية في الشمال والغرب، إذا عرفنا ذلك كله عرفنا ما تعرض له المغرب والمجتمع المغربي من انقسام وتجادب بين تيارات إيديولوجية تستهدف الأخذ بناصية السلطة السياسية، إما في إطار التبعية لدولة قائمة في المشرق أو في المغرب، وأما في إطار الثورة على النظام الداخلي لتحقيق الاستقلال والسيادة الإقليمية. وما كان لكل تلك القوى من حلفاء وأنصار وولاءات متحركة وراء أهدافها، وأدركنا أي خضم من التجاذب الفكري كان يزلزل سكينه ذلك المجتمع، ويعصف باستقراره.

لقد كانت الخلافة الفاطمية لا تعني بالنسبة للمغرب مجرد سلطان سياسي كاسح، يطمح إلى التوسع والانتشار وحسب، وإنما هي في نفس الوقت مذهب ديني وكلامي صاغ العقيدة الإسلامية صياغة سياسية مغلقة على نفسها، تعتبر ما سواها من المذاهب الأخرى انحرافاً وضلالاً موجبين للقتل واباحة الدماء، مثلما كان المذهب الخارجي الذي انتشر في نفس الفترة التاريخية يتصور الأمر، في نطاق صياغته الإيديولوجية أيضاً. وكانت هذه المذاهب تتحدى المذهب السني بصفة خاصة، ومعنى ذلك أن العداء كان مستحكماً بين المذاهب الكلامية التي تحولت إلى أدوات سياسية إيديولوجية في نفس الوقت، بل لم تتورع السلطة التي قدر لها أن تنتصب في ظل المذهب الشيعي أو في ظل المذهب السني أن تلعن الأخرى أو أن تأمر بلعن من يمثلها جهاراً على المنابر، أو أن تضع حداً

لكل ممارسة عملية لها في نطاق القضاء والعبادات والمعاملات (6).

فإذا أضفنا إلى ذلك ما كان يضطلع به أهل السنة من دفاع عن العقيدة والشريعة في وجه التيار الفلسفي أو في وجه الحركة العقلانية في الإسلام. (7) أدركنا مدى التحام الفكر بالمواقف الإيديولوجية، واقتنعنا بأن عامة المفكرين والفقهاء والمحدثين والعلماء في المجتمع الإسلامي إنما كانوا يصدرن جميعا عن تلك المواقف في جل ما كتبوه وألفوه، وما جهروا به من آراء أو طروا عليه صدورهم، من نزعات، فظل خفيا مستترا. والتحمت تلك المواقف المذهبية من كلامية وفلسفية في إذكاء صراع فكري عاشته فئات المجتمع الإسلامي في المشرق والمغرب على السواء، وهو صراع مزق وحدة هذا المجتمع، وأفقده التحامه، وفتح أمام عوامل التفكك والتخاذل منافذ إلى أعماقه لم يتوقف مفعولها إلى اليوم.

وهكذا يبدو لنا أن كتاب «الشفاء» برغم كونه في الظاهر مجرد تصنيف وتأليف لمادة كانت متفرقة في كتب شتى، هي كتب السيرة والحديث وعلم الكلام، فإنه كان في الواقع إسهاما واعيا في تعميق الإيمان بالنبوة المحمدية على نحو ما آمن السلف، كما كان إسهاما واعيا

(6) انظر فصل (سياسية الفاطميين الخارجية مع المغرب من كتاب (تاريخ الدولة الفاطمية) للدكتور حسن إبراهيم حسن . ص 250 /

(7) انظر بحث جولد تسيير (مواقف أهل السنة القدماء بإزاء علوم الأوائل) نشره د عبد الرحمن بدوي في كتابه التراث اليوناني من الحضارة الإسلامية. ط / مصر 1940.

في حركة التصحيح السلفي لتطهير العقائد مما ران عليها من ضلالات وأوهام وسفسطات، وإسهاما في تجذير أصول المذهب السني بالمغرب، هذا المذهب الذي كان من ورائه يومئذ فقهاء المالكية والدولة المرابطية نفسها، وهو مذهب كان يدعم الوحدة والاستقرار في وجه الزعازع المحتملة من وراء الخلاف المذهبي الشائع يومئذ في إفريقية والمشرق.

لذلك نرى القاضي عياضا ينطلق من موقف سني واضح، ليعارض كل الآراء والمواقف الأخرى، ولا سيما الاعتزالية والقدرية والخوارج والباطنية، (8) وينص صراحة على أصحاب الأهواء الذين اختلف في تكفيرهم، وفي إنزال حدود الشريعة عليهم، فيذكر الإباضية من الخوارج والقدرية والمشبهة، وينص صراحة على الأخذ بأقوال أئمة أهل السنة، وفي مقدمتهم أبو الحسن الأشعري (م - 320 هـ) وأبو بكر الباقلاني (م - 403 هـ) وأبو بكر ابن فورك (م - 406 هـ) وإمام الحرمين عبد الملك الجويني (م - 470 هـ). ويصف في أكثر من موطن الإمام الباقلاني بإمام أهل التحقيق أو بالإمام، أو ما يشبه هذا الوصف، مما يدل على أنه يأتى به في مواقفه الكلامية باعتباره أشعريا مالكيا في نفس الوقت.

ولا أدل في نظرنا على صدق القاضي عياض بما كان يعتقد في جنب الموقف الكلامي الذي كان يأخذ به من تناوله قضية التأويل

(8) انظر الفصل المترجم في كتاب (الشفاء) بعنوان حكم إضافة ما لا يليق به تعالى عن طريق الاجتهاد والخطأ ج 2 / 586....

لنص الشرعي بإسهاب نسبي، في سياق فصل من فصول كتابه. (9) فقد وقف من هذه المسألة موقفا حاول فيه التوفيق بين من يأخذون بالتأويل وبين من ينكرونه. وهذه نقطة كان لها من الخطورة والأهمية مالا ينكر. فالمرابطون الذين عاش القاضي عياض في كنفهم وفي ظل مذهبهم، الذي كان بالإضافة إلى كونه كان مالكا فإنه كان يتحاشى التأويل، كانوا على النقيض من الدعوة التي قام بها المهدي ابن تومرت الذي اعتبر المرابطين من خصوم التأويل، بل اعتبرهم مشبهة. قال ابن خلدون عن المهدي : (وكان يسمى أتباعه الموحدين تعريضا بلمتونة في أخذهم بالعدول عن التأويل، وميلهم إلى التجسيم). (10) وقال في مكان آخر يتحدث عن المهدي، وأخذه بالمذهب الكلامي المعارض : (وذهب إلى رأيهم في تأويل المتشابه من الآي والأحاديث بعد أن كان أهل المغرب بمعزل عن اتباعهم في التأويل، والأخذ برأيهم فيه اقتداء بالسلف في ترك التأويل وإمرار المتشابهات كما جاءت) (11).

نعم وقف عياض من قضية التأويل موقفا وسطا، فذهب مذهب الإمام مالك وأصحابه في عدم تكفير من تأول في المسائل التي لا تؤدي إلى كفر صريح. وعرض للخلاف الوارد في هذه المسألة بين الفقهاء والمتكلمين، واستعرض النصوص الواردة في سياق احتجاج هؤلاء وأولئك.

(9) نقصد الفصل الرابع من الباب الثالث من الكتاب، ج 2/604...

(10) انظر تاريخ العلامة ابن خلدون، ط / دار الكتاب اللبناني، المجلد السادس، ص 466 .

(11) المرجع السابق.

وعارض بعضها ببعض. والقضية في تشعبها تتعلق بتحرير مناط واحد، وهو البت فيما إذا كان يجوز الاجتهاد في أصول الدين من حيث تحكيم المفاهيم العقلانية في النصوص الواردة، المفيدة للتشبيه والتجسيم والكيفيات المادية التي قد لا تعقل في الأمور الغيبية (الميتافيزيقية)، أم لا يجوز الاجتهاد، وإنما يؤخذ بالتوقيف والإجماع. والواقع أن القاضي عياضا لم يجد بدا من أن يقف صراحة إلى جانب النص الشرعي موقف التوقيف والإجماع، منكرًا أن يكون للعقل أي دور في مسائل الأصول بصفة عامة (12).

وفي سياق تقرير هذا الموقف يحكم بالكفر على القرامطة وأصحاب الحلول والقائلين بالتناسخ، وعلى الباطنية وغلاة المتصوفة، وأصحاب الإباحة، كما يحكم بالكفر على من يأخذ ببعض الكتاب ويكفر ببعض، أو من ينال من شخصية الرسول صلى الله عليه وسلم أو من يسوي بينه وبين سواه من الأئمة والفلاسفة والحكماء، أو سائر البشر في المسائل التي تخصه بحكم النبوة، مثل تكفيره من يحرم حلالا أو يحلل حراما أو من يكذب بقاعدة من من قواعد الشريعة أو بما عرف يقينا من الدين بالضرورة بالنقل المتواتر وبالإجماع.

لقد كفر أهل التأويل إذن من أصحاب تلك المذاهب كلها، في مسائل السمعيات، أولئك الذين حملوا هذه الأخيرة على اعتبارها رموزا

(12) انظر الفصل الرابع من الباب الثالث، (الشا)، ج 2/604.

قابلة للتأويل بما يناسب مدارك العقل عنها. وهو ما قال به الفلاسفة المتمثلون، وبعض الصوفية وأئمة الباطنية.

في ضوء هذه المعطيات نسمح لأنفسنا أن نعتبر كتاب «الشفاء» أكثر من تقرير لواجبات اعتقادية وأخلاقية تجب في حق الرسول، ولكنه بيان لموقف كلامي، أخذت التيارات الباطنية والإلحادية تتحيفه في نفوس العامة، وتحاول أن تجاذب أعناقهم إليها، محمولة على مطامع سياسية وأهواء وصولية، لاختفاء بها ولا لبس، بل ليس ببعيد أن يكون تأليف الكتاب إعلاناً عن موقف يجوز اعتباره موقفاً سياسياً، يراد به تأييد سلطة قائمة على سلطة أخذة في الظهور والاستعلاء، لا سيما إذا علمنا أن الكتاب ينتصر لقضايا معينة، في الوقت الذي كان لها خصومها في المساحة السياسية. ويكفي أن نعلم أن إطلاق صفة (الموحدين) على أتباع المهدي ابن تومرت إنما كان تعريضاً صريحاً بالمرابطين، لأنهم في نظر المهدي مجسمة، يعدلون عن التأويل إلى الأخذ بحرفية النص، (13) وهو نفس ما ألزم به القاضي عياض نفسه في التأويل.

غير أنه يجب استدراك أمر قد يقع في الظن، وهو أن القاضي عياضاً كان يأخذ بحرفية النص، وهذا قد يفيد كونه كان ينقاد إلى تلك الحرفية التي أدت إلى التشبيه والتجسيم، والكيفيات التي ينزه عنها الباري تعالى، بينما نجده يقول بصريح العبارة: «إن أقواماً يروون

(13) تاريخ ابن خلدون، المجلد 6/466.

أحاديث في ظاهرها إشكال يقتضي التأويل، وإن الرسول أوردها على قوم عرب يفهمون كلام العرب، وتصرفهم في حقيقته ومجازه، فلم تكن في حقهم مشكلة، ثم جاء من غلبت عليه المعجمة وداخلته الأمية فلا يفهم من مقاصد العرب إلا نصها وصريحها فتفرقوا في تأويلها وحملها على ظاهرها شذر منر. (14) فالأخذ بالنص الشرعي إذن لم يكن يعني حتما إنكار التأويل، بقدر ما كان يعني اعتبار النص الشرعي مقدما على حكم العقل في المسائل التي يأتي بها الشرع، مما هو فوق طاقة العقل.

- 4 -

وثاني تلك المسائل أن الكتاب جاء في تقديرنا بمثابة رفض مطلق لفكرة (المهدوية) التي نهضت دعوة الموحدين على أساسها. وما المهدوية في عمقها سوى تسوية للإمام المهدي (المعصوم) بالنبي المعصوم. سواء صرح بذلك أنصارها أم لم يصرحوا - ولبيان ذلك يجب أن نعطي نظرة موجزة عن المناخ الفكري الكلامي في عصر عياض.

لقد تطور علم الكلام في القرن الثالث إلى حيث نعلم من نشوء المذاهب الكلامية واختلافها على نفسها، ونشوء فروع لها، وظهور أعلام يمثلون مواقف متباينة من القضية الواحدة، وامتزاج علم الكلام لدى بعضهم بالفلسفة، وتحول هذا العلم من ميدانه الأول إلى ميدان جديد.

(14) الشفا . ج 2 / 542..

كثير الشعب، وبلغ الأمر بالإسلام أن أصبح يواجه ثقافات شرقية قديمة أغرقت مبادئه وأصوله في مقولاتها، فكادت تحولها أو قل إنها قد حولتها بالفعل إلى مذاهب غنوصية عند المتصوفة العرفانيين، وإلى ميتافيزيقا تجريدية عند الفلاسفة الإسلاميين، وإلى جدل عقيم عند المتكلمين.

وفي هذا المناخ بالذات طرحت من جديد ظاهرة النبوة بين مبطل لها ومكافئ، بينها وبين العقل، أو بينها وبين الولاية، ومن قائل في المعجزات بما يعلم وما لا يعلم، إلى غير ذلك من كل ما يشكك في نبوة محمد صلى الله عليه وسلم، ويدفعها، ويقول بما قال به ابن الراوندي في بعض كتبه، (15) مع العلم أن تأثير هذا الأخير قد بلغ مبلغا بعيدا حتى في أوساط المتكلمين. ولا يهمننا الوقوف على تفاصيل اختلافات المذاهب الكلامية، وإنما نريد أن نستخلص من ذلك نتيجة واحدة، وهي أنه لم يكد القرن الثالث ينصرم إلا والعقول فريسة تضليل وتمزق فكري وانقسام مذهبي لم يزل مستمرا.

وقد نشأ القاضي عياض في نفس الأجواء خلال النصف الأخير مع العصور اللاحقة من القرن الخامس والنصف الأول من القرن السادس.

وإذا علمنا أن الإمام الغزالي - وهو الذي عاش تلك الحقبة نفسها واختبر عقليا ونفسيا كل تياراتها وعكس بكل إنتاجه صراعا

(15) انظر كتاب (ابن الراوندي في المراجع العربية الحديثة) جمع وتقديم عبد الأمير الاعسم بيروت 1978. وانظر كتاب (الزمردة) لابن الريوندي. تحقيق ونشر عبد الكريم العثماني

الإيديولوجي والمذهبي - كان قد انتهى في تحليله للتيارات المذهبية إلى أن كل مذهب منها كان يدعي المعرفة، ولا يرى لها منها سوى منهجه الخاص، وعلمنا أن من هؤلاء من أخذ بالمعرفة الشرعية وحدها، وهي المستمدة من الوحي. ومنهم من ادعى المعرفة العقلية وحدها، وهي المستمدة من الفيلسوف، ومنهم من ادعى المعرفة الدنية وحدها، وهي المستمدة من الولي، ومنهم من ادعى المعرفة الباطنية وحدها وهي المقتبسة من الإمام المعصوم، أدركنا مدى التعارض بين هذه التيارات وتواجدها معا في نفس الوقت، ولا يهمننا من هذه التيارات في سياق هذه المقالة سوى الدعوة التي كان ينهض بها فرق الشيعة الباطنية، وذلك لأن تأليف كتب إثبات النبوة وتوهين دعاوي مبطلها في عصر الغزالي وعصر القاضي عياض وعصر القاضي عبد الجبار الهمداني، وكلها متلاحقة، إنما كان بسبب انتشار دعوة الباطنية والقول بالمهدي المعصوم، وبث أفكار من قبيل ما روجه ابن الراوندي وأبو عيسى الوراق، وبسبب ما كان جهر به بعض الصوفية من القول بكون الصوفي يبلغ درجة من العرفان تقفه على علم النبي.

وتكشف له الحجاب عن الحقيقة الكلية التي اتصل بها النبي، أو القول بالتسوية بين الوصول إلى الحق باتباع الأنبياء واتباع الأولياء لأن الولاية هي باطن النبوة والنبوة هي ظاهر الولاية. (16)

(16) انظر النص (48) لعيدر بن علي الأمل من كتاب (ختم الأولياء) للحكيم الترمذي تحقيق عثمان يحيى، ص 500.

وهكذا أصبح بإمكان الولي والإمام والفيلسوف أن يبلغوا مقام
العرفان والشهود للحقيقة الكلية كما حصل للنبي أو الرسول على حد
سواء.

ويحضرني الآن تعريض الشاعر المغربي ميمون بن خبازة
الخطابي من شعراء العصر الموحي بالمهدي بن تومرت في بيتيه :
وجد النبوة حلة مطوية لا يستطيع الخلق نسج مثالها
فأسر حسوا في ارتقاء يبتغى بمحاله نسجا على منوالها
فادعاء المهدوية إذن لدى الرأي العام المثقف لم يكن يعني سوى
تقمص ظاهر النبوة، أو انتحال بعض شروطها.

وكذلك بدأ لأهل السنة من فقهاء ومتكلمين أنه اجترأ على مقام
النبوة ثلاث طوائف ادعى كل منهم الوصول إلى مقام يضارعها. هم
الفلاسفة والباطنية وبعض الصوفية. ولذلك شاع تأليف كتب ورسائل حول
إثبات النبوات والكشف عن آراء الفرق. لدفع الاضاليل، وخاصة تلك التي
تحاول إدراج النبوة في نطاق الكمالات التي يمكن للبشر اكتسابها، إما
بالعقل، وإما بالوصاية، وإما بالتجربة الصوفية. وكتاب القاضي عبد
الجبار الهمداني (م - 415) نموذج من هذه الكتب التي تحرص على
إبطال شبهات المبطلين وتوهين حججهم (17).

(17) انظر كتاب (تثبيت دلائل النبوة) للقاضي عبد الجبار الهمداني. تحقيق عبد الكريم
العثماني. بيروت 1966.

وقد ذكر القاضي عبد الجبار في كتابه أشياء عن انتشار الباطنية في بلاد المغرب وظهور دعائها. ومما قاله في ذلك ما يلي : وكثرت الروايات من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن أهل بيته أن المهدي يظهر بالمغرب، ويملك الأرض كلها من أولها إلى آخرها. وينفذ أمره فيها وأحكامه على أهلها... وهو معنى ما جاء في الحديث من طلوع الشمس من مغربها. وكم كان لهم من الخطب المنسوبة إلى أمير المؤمنين. بأن ولده المهدي يظهر من المغرب ويملك الأرض...» (18).

فإذا قدرنا نتائج هذه الأخبار واتساع ترويجها وسط العامة، ولا سيما بعد قيام الخلافة الفاطمية، وتشوف كثير من الزعماء إلى انتحال تلك الآراء والاستيلاء بواسطتها على عقول العوام أمكننا تحديد أهمية تأليف كتاب «الشفاء» واستطعنا أن ندرك مقاصد القاضي عياض من هذا التأليف برغم كونه صرح بأنه لم يؤلفه لغير المؤمنين المصدقين بنبوة محمد صلى الله عليه وسلم - القائمين باتباع ما أوحى إليه من ربه. فمن خلال تحديد بعض القضايا، وتحذير مسائلها وإيراد كل خبر أو حديث بمختلف الأسانيد المروية بصدها يدفع ضمناً تلك الآراء المخالفة، ونأخذ مثلاً على ذلك وقوفه على مسألة العصمة، عصمة الأنبياء عامة، وعصمة محمد عليه السلام خاصة. فهو حين يلح على إيراد الآراء ورد الشبهات بشأن العصمة، وتتبع مظاهرها في حياة الأنبياء إنما يريد من

(18) المرجع السابق . ج 2 / 599.

وراء ذلك في جملة ما يريده دفع كل ادعاء للعصمة، من غيرهم من سائر البشر، على نحو ما يزعم المهدي المعصوم وما إخال القارىء المتمعن يفوته مغزى إيراد الاختلاف حول عصمة الملائكة في كتاب «الشفاء» عقب الكلام على عصمة الأنبياء، إذ كيف يبقى مساغ مع ذلك لادعاء العصمة من داعية شيعي أو باطني أو منتحل للمهدوية من سائر البشر.

- 5 -

وثالث تلك الأشياء الملحوظة من قراءة كتاب «الشفاء» إرادة المؤلف تعميق أصل الأصول في المذهب السني. وهذا الأصل هو حيطة الشخصية النبوية بكل مظاهر الكمال، وإيجاب الحقوق الاعتقادية الكفيلة باستمرار ذلك، وتعميق الإيمان لدى المسلم بكون الحياة النبوية هي عين الكمال، الإنساني سواء ما كان منها داخلا في جملة المعطيات الفطرية ككمال الخلقة وجمال الصورة ورجاحة العقل وفصاحة اللسان واعتدال الطبع وشرف النسب وكرم الأرومة، أو ما كان منها داخلا في جملة المكتسبات، مما توافر للرسول عليه السلام عن طريق العناية الإلهية التي أمدته بأسباب القوة والأمانة، واستوى في الاعتراف به المؤمن والكافر على حد سواء. وفي هذا السياق يبدو لي أن كتاب «الشفاء» ليس ترجمة بهذا المعنى الشائع للترجمة، وليس كتابا مكملا للسيرة النبوية، وإنما هو تجميع لمقومات الحياة النبوية متمثلة في نموذجها الكامل محمد صلوات الله عليه. وهو تأليف لم يصدر إلا عن إحساس عميق بتلك

الحياة النبوية التي كانت منبعاً لحركة تاريخية جاءت لتصحيح المسيرة الإنسانية. كما كانت منبعاً ثراً لكل الفضائل والشمائل العالية. وهذا ما نبه علماء السلف إلى العناية بالسيرة النبوية. لأنهم وقفوا منها على فيض لا يفيض من الأسرار. ومن ذلك كونها في حاق معناها مصدراً للإسلام نفسه، من حيث هو دين قائم على شريعة مفصلة وقيم أخلاقية محددة. ومن حيث كون هذه الحياة النبوية بيانا لتلك الشريعة ومصدراً لها في آن واحد.

ذلك ما نقل حياة الرسول وأخلاقه من مجرد سيرة مروية لاجتلاء عظمة الرسول إلى مستوى التشريع، ووضع الأسس العلمية لحياة إسلامية منضبطة بشريعة وقيم أخلاقية، يتظاهر فيها النقل والعقل، وتستمد قوتها من الوقائع والأحداث، كما عرفت لها حياة النبي في كل مواقفها. ثم ترتقي السيرة النبوية مع تطور الحركة الثقافية في تاريخ الإسلام مرتقى آخر، حين تتفرع المعارف والعلوم الدينية من القرآن والسنة، فإذا السيرة النبوية معرض حي نفهم منه القرآن ونذكر به السنة، ولا معدل في فهم ذلك عن السيرة النبوية، كحياة توضح أسباب النور وظروف التشريع.

بل ترتبط السيرة باللغة والأدب والتاريخ وبالأخلاق والتصوف، وتستقطب بذلك كل محاور الثقافة الإسلامية، ويصبح لها أبعاد وجوانب يقتضي كل منها منهجاً في الدرس.

فهنالك الجانب التاريخي وهو الذي يعنى بالسيرة كتاريخ إنساني وحوادث متعاقبة في الزمان يمكن تحليلها حسب المنهج التاريخي المعروف.

وهناك الجانب الفقهي، وهو الذي يتعلق بالسنة كسلوك شرعي تعتبر فيه أحوال الرسول وأفعاله وأقواله وتقريراته مصدرا من مصادر الفقه الإسلامي.

وهناك الجانب الأخلاقي الذي يتعلق بالسنة بما انطوت عليه من قيم أخلاقية تحدد مقاصد الشرع في حفظ الحياة الكريمة للإنسان.

وهناك الجانب السياسي الذي يعنى بفقه السيرة كأسلوب للدعوة وتكوين القيادة السليمة في المجتمع الإسلامي.

وهناك الجانب النفسي الذي يعنى بتحليل حياة الرسول بغية النفاذ إلى مقومات شخصيته العالية، وما لها من العبقرية ومظاهر الكمال، واتساق أفعالها وسلوكها باعتبار هذا السلوك وحدة متطابقة مع القيم التي دعا إليها الرسول وجعل حياته نموذجا لها.

وهناك الجانب الرباني الذي لامجال، للنفاذ إليه، إلا لمن أعين على إدراك بعض أسرارهِ بنوق أو معرفة لدنية يصدق عليها قول الشاعر،

وإذا العقول تقاصرت عن مدرك لم تتكل إلا على أذواقها

لذلك تبدو السيرة النبوية لكل مثقف مسلم مصدرا أساسيا للثقافة الإسلامية لارتباطها بكل مستويات الحياة، أخلاقية واجتماعية واقتصادية وسياسية ونفسية. فلا غرابة أن نرى الكثير من علماء السلف يؤلفون في مجال السيرة وفي فروع المعرفة التي تنبثق عنها، شأن الدارسين والكتاب المحدثين والمعاصرين في التأليف عن زعماء المذاهب الاجتماعية والسياسية، مع الفارق بين المستويين.

إن تعميق أبعاد الكمال النبوي من خلال الشخصية المحمدية هو ما نصب عياض كتابه له، ولم يرد أن يناقش منكرا ولا ملحدا، ولا مبطلا إلا ما جاء عرضا. قال القاضي أبو الفضل (عياض) «حسب المتأمل أن يحقق أن كتابنا هذا لم نجمع له لمنكر نبوة نبينا صلى الله عليه وسلم ولا لطاعن في معجزاته، فنحتاج إلى نصب البراهين عليها وتحصين حوزتها... بل ألفناه لأهل ملته الملبين لدعوته المصدقين لنبوته، ليكون تأكيدا في محبتهم له، ومنمأة لأعمالهم» (19). وليس تأكيد هذه المحبة سوى السعي الديني لتجلية ذلك الكمال، والسعي العلمي لجعل المعرفة مظاهرة للإيمان، ليزداد الذين آمنوا إيمانا مع إيمانهم.

هذا مع تأكيد عياض بأن الرسول ليس سوى بشر يوحى إليه، دفعا لهواجس الغلو والخروج بالنبوة والرسالة عن طبيعتها على نحو ما أفرطت وغلت طائفة من النصارى في تأليه المسيح عيسى بن مريم عليه السلام.

(19) الشفا . ج 1 / 481.

وفي هذا الصدد قرر المصنف كون الأنبياء والرسل هم وسائط بين الله تعالى وبين خلقه، يعرفونهم بما لم يعلموه من أمره وخلقه وجلاله وسلطانه، فظواهرهم وأجسامهم متصفة بأوصاف البشر، طارىء عليها ما يطرأ على البشر وأرواحهم وبواطنهم متصفة بأعلى من أوصاف البشر، متعلقة بالملا الأعلى، متشبهة بصفات الملائكة، ولولا ذلك لما أطاقوا التلقي عن الملائكة، ولا أطاقوا رؤيتهم ومخاطبتهم.

وهذه المسألة حللها العلامة ابن خلدون في المقدمة باعتبارها ظاهرة كونية يهdy إليها التأمل ويؤيدها الاستدلال (20).

- 6 -

غير أن انتهاج القاضي عياض لمنهج النقل، - وهذا رابع الأشياء الملحوظة في الكتاب - والوقوف مع النصوص والأخبار، والتوسع في إيراد مختلف طرق الإسناد، هو وقوف ضمني مع المنهج السني نفسه، ولهذا لم يحاول كما قال ، إيراد أي استدلال عقلي إلا ما جاء عفوا، إذ لو أراد ذلك لكان عليه أن يركب مطية العقل، ويعدل عن النقل في غير ما يجب النقل فيه. غير أن هذا المنهج بذاته هو مما يباعد بيننا كقراء معاصرين وبين المؤلف، لا لأن القراء المعاصرين ليست لهم قناعات أسلافهم وحسب، ولكن لأن المناخ الفكري والإيديولوجي الذي يعيشه المسلم المعاصر، والتيارات التي تجاذب عقله ووجدانه، والحضارة

(20) المقدمة . ط / التجارية الكبرى ص 95.

المعاصرة بكل ضغوطها عليه، كل ذلك يجعله بعيدا عن تقبل أساليب ومناهج كانت تلائم عقول أسلافه، ومن هنا تسرب إلى إيمانه الوهن، فيما يتصل بكثير من المعتقدات الفرعية، بسبب أزمة الأسلوب والمنهج اللذين يقدم بهما التراث الديني اليوم إلى القارىء المعاصر.

وهذا أحد مظاهر الأزمة الحضارية والفكرية للعالم الإسلامي الحديث، وهي أزمة القطيعة مع التراث، إلا بالنسبة لفئة أثرت أن تتطابق فكريا ووجدانيا مع ذلك التراث على حساب القطيعة بينها وبين الفكر المعاصر.

قد يقال ، إن القاضي عياضا حدد في كتابه نوع مخاطبيه، وبذلك جعل نفسه بنجوة من كل نقد أو لوم يوجهان إليه اليوم، حين لم يخاطب فئة أخرى تختلف رؤيتها الفكرية والإيديولوجية عن رؤيته، وإن لم يخل مع ذلك من لوم فيما يتصل بإيراد أخبار وأحاديث عدت واهية وضعيفة، (21) ولكننا نعلم أن النزعة العقلانية كانت شائعة في عصره، واستغلها رجال كانت لهم أهداف تقويض العقيدة نفسها من الداخل ومن آرائهم تسربت دعوات إلحادية وانحرافية إلى الحياة الدينية والفكرية بوجه عام، بل نلاحظ أن المواقف الشائعة في تلك المرحلة هي التي كانت تجاذب قلوب المؤمنين، ولهذا ظهرت كتب ورسائل موجهة لا بطلان الشبهات الرائجة واثبات المبادئ الدينية الصحيحة، وذلك

(21) انظر (مصادر السيرة النبوية) للدكتور فاروق حمادة ص 104.

هو ميدان علم الكلام، الذي ازدهر في هذه المرحلة، ولكن المصنف تجاوز ذلك وأراد تحدي خصومه في المذهب بتجاهلهم.

وما قيمة تعميق جذور في أرض رملية، قابلة للتغير من حيث طبيعتها ؟ أليس تحدي العقل وتجاهل متطلباته المنطقية في شؤون عقيدتنا وديننا وشريعتنا هو الذي أفضى إلى هذه القطيعة بين العقل والإيمان، هذه القطيعة التي احدثت تخلفا مزرريا وتدهورا شائنا للأمة الإسلامية في عصورها الأخيرة. اننا لا نطمئن في منهج النقل إذا كان أساسيا في المسائل الاعتقادية التي لا بد فيها من النقل، وأولها النص الشرعي قرآنا أو سنة صحيحة.

ولكننا نطمئن في النقل حين يصطنع في غير بابه، فيتحول إلى منهج وحيد ومنطق مفروض في المسائل التي يغني فيها العقل والاختبار عما عداهما، أو حين يصبح النقل متناقضا مع النقل نفسه (22).

(22) نقصد التعارض بين الأخذ المطلق بكون كل ما جاء الخبر به بشأن المعجزات وخوارق العادة، والأخذ بالحديث الصحيح الذي جاء فيه (ما من نبي من الأنبياء إلا وقد أوتي من الآيات ما على مثله آمن جميع البشر، وإنما كان الذي أوتيته وحيا، واني لأرجو أن أكون أكثرهم تابعا يوم القيامة).

والآيات القرآنية 93/88 من سورة الاسراء بخصوص رفض مطالبة الكفار للرسول خرق كل ظواهر الطبيعة للاستدلال على نبوته. وانظر تعليق سيد قطب على ذلك في (ظلال القرآن)، 3627/6. وموقف ابن رشد خاصة في المعجزة.(مناهج الأدلة في عقائد الملة). ص 208 / ط د محمود قاسم، مصر 1955.

وما حدث في تاريخ الثقافة الإسلامية هو إغفال هذا الجانب، بحيث لم تعد السنة نفسها تدرس في ضوء القرآن باعتبارها بيانا له بالدرجة الأولى، علما بأن القرآن هو النص الأصلي في بيان حقيقة الإسلام وعقائده، وأن السنة مكمل ومبينة، غير أن الآية انعكست عند البعض، مع الاستفاضة في الرواية والاكثار من التحديث حتى أغرق الفرع الأصل، فاتجهت طائفة من العلماء المتقدمين اتجاها فقدت فيه العقول اتزانها (23).

ذكرنا ذلك لنشير إلى أن كتاب «الشفاء» ارتكز على الأخبار والاحاديث ارتكازا أساسيا في كثير من الفصول. وإن كان المؤلف استشعر هو نفسه الفرق بين نوعين من الاستدلال، هما الاستدلال بالنص المقطوع به، والاستدلال بالخبر الوارد في كتب المشاهير من الأئمة (24).

بل نلاحظ كونه ذكر أنه وجد نفسه تجاه المعجزات أمام نمطين ، نمط منها مقطوع به وقائم، ومفهوم من الدين بالضرورة، كإعجاز القرآن، ونمط منها لم يبلغ مبلغ الضرورة والقطع، وهو أيضا قسمان : قسم مشتهر منتشر عن طريق الأخبار المتواترة، وقسم غير مشتهر، ولم يروه غير العدد اليسير (25).

(23) انظر الملاحظات القيمة التي أبداهها محمد الغزالي في كتابه فقه السيرة. ص 26/42.

(24) انظر «الشفاء». 1/482.

(25) المرجع السابق ج 1/493.

ولكنه مع ذلك أُلح على قبولها جميعها بحجة اتفاقها في المعنى والغاية، ولكونها يظهر بعضها بعضا، ولا ندري لماذا ساغ له أن يقول، إن تمحيص التاريخ للأخبار المروية عن طريق التلقي والتحقيق ورفض ما يرفض وقبول ما يقبل منها لم يزد الأخبار المروية عن طريق الآحاد، فيما يتصل بالمعجزات وكرامات الرسول الا ظهورا وثباتا. إذا كيف تثبت معجزة يراد بها خطاب العموم عن طريق الآحاد، وبعيدا عن نص القرآن أو تواتر السنة الصحيحة ؟ نعم ناقش القاضي عياض وجهة نظره ودافع عنها في سياق اثبات هذا الرأي، وعقد الحجة كلها على مناط واحد وهو العناية بطرق النقل ومطالعة الاحاديث والسير، فكيف يجوز الذهاب مع النقل إلى المدى الذي لا يبقى فيه العقل مخاطبا بأي وجه من الوجوه (26).

اننا لا نريد هنا التشكيك في قيمة الكتاب جملة وتفصيلا، من حيث طبيعة المنهج المصطنع فيه ولم ننصب أنفسنا لذلك، لأن جل الكتاب مما لا يرقى إليه الطعن أو يداخلنا في صحته أي شك، كما أننا لم نقصد إلى إثارة أي خلاف كلامي مع المؤلف، لأن هذا الموضوع لا تكفي فيه الإشارة، وإنما يحتاج إلى استعداد كبير ودراسة واسعة. ولكننا نقصد فقط إلى تأكيد فكرة أو نتيجة تظهر لنا واضحة خلال قراءة الكتاب، وهي أن كتب التراث تبتعد في جلها عن مستوى القارئ المعاصر، بسبب المناهج التي خضعت لها، وذلك طبيعي لأنها ألفت

(26) ننظر هنا إلى الفصول : الثاني عشر والثالث عشر، وما بعدها. الشفا ج 543/1 وما بعدها.

لمخاطبة قراء لهم عقلية تختلف قليلا أو كثيرا عن عقلية المعاصرين، ولأن أصحابها كانوا يفكرون في دوائر مذهبية مقفلة على نفسها، عمقت أخايد الخلاف المذهبي على حساب الوحدة الإسلامية، وإن دورنا اليوم كمفكرين لا ينبغي أن يقتصر على تحليل ذلك التراث فقط وإنما يجب أن يمتد إلى كشف العلاقة التي يجب أن تظل قائمة بيننا وبينه، على أساس اصطناع منهج يلائم بين العقل والنقل، وهو نفس الدور الذي اضطلع به الفكر الإسلامي في عصر مضى ولا نظن أن بإمكاننا تحقيق الوحدة الإسلامية المنشودة في عالم السياسة قبل عالم الأفكار والمعتقدات. وإن التهوين من شأن هذا المنطق لهو ضرب من الهراء. ولن يتم شيء من هذا بغير العودة إلى اعتبار العقل ظهيرا للنقل كما قال محمد عبده (27). وهكذا يجعلنا كتاب «الشفاء» نتساءل عن خطاب جديد للمسلم المعاصر تتجلى فيه حقوق النبي صلى الله عليه وسلم وكمالاته وسيرته القيادية بمنهج جديد، وبأسلوب يحقق النهضة للأمة الإسلامية باعتبار السيرة النبوية هي النجم الثاقب الذي يجب أن يشق الظلام الذي نتخبط فيه. وتلك هي الدعوة الحارة نرسلها بمناسبة مطلع القرن الخامس عشر الهجري، والله ولي الهداية.

محمد الكتاني

فاس

(27) انظر رسالة التوحيد، للشيخ محمد عبده. وانظر تميم ابن تيمية لطرائف العلماء بحسب أخذهم بالعقل أو بالنقل أو بهما معا في رسالة (معارض الوصول). وانظر تحليل ذلك، عن محمد أبو زهرة (ابن تيمية) 240 / ...

رواية مشرقية لكتاب الشفا

من طريق الرحالة الأندلسي أبي الحسين بن جبير

محمد المنوني

مقدمة :

اشتهر كتاب «الشفا» بالتعريف بحقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم : من حياة مؤلفه أبي الفضل : القاضي عياض بن موسى بن عياض اليحصبي السبتي، المتوفى - بمراكش - عام 544 / 1149.

وقد رواه عنه من لا يحصى كثرة من الأعلام (1) وخصوصا في الغرب الإسلامي، حيث انتشرت رواياتهم بالأندلس وشمال إفريقيا، (2) وهناك أفراد - من المغرب أو شبه الجزيرة - نقلوا سند الشفا إلى المشرق العربي، وكان من بينهم الرحالة الأندلسي ابن جبير : محمد بن أحمد

(1) «أزهار الرياض»، مطبعة فضالة 4 / 342.

(2) أسانيد كتاب الشفا ومخطوطاته الأصيلة : موضوع متسع، وفي النية إعداد دراسة عنه بإعانة الله سبحانه.

بن حسين الكنانى البلسنى المولد، والمتوفى - بالاسكندرية - عام
614 / 1217 (3).

وروايته هي التي يقدمها هذا العرض في مرحلتين :

- طائفة من الرواة المشاركة عنه.

- أربعة من الأصول الباقية من هذه الرواية.

٥ ٥ ٥

وبالنسبة إلى النقطة الأولى : فابن جبير يروي - بالإجازة - كتاب
الشفاء عن شيخه أبي محمد التميمي : عبد الله بن محمد بن عيسى
السبتي. (4) وهذا يرويه - سماعا - عن مؤلفه أبي الفضل.
وبالإضافة إلى الآخذين عن ابن جبير في الغرب الإسلامي : حدث
عنه جماعات بالشرق العربي، فجاء في ترجمته عند ابن عبد الملك (5)
وهو يذكر رحلته الحجازية الثالثة : «... ووصل إلى مكة - شرفها الله -
أثناء إثنين وستمئة وجاور بحرم الله الشريف طويلا وبيت المقدس، ثم
تحول إلى مصر والاسكندرية فأقام بها يحدث ويؤخذ عنه إلى أن لحق
بربه».

(3) ترجمته في «الذيل والتكملة» «دار الثقافة» في بيروت ، تحقيق الدكتور إحسان عباس
5 / رقم 1172، حيث توجد مصادر ومراجع أخرى لترجمته.

(4) ترجمته عند ابن الأبار في «التكملة» ط. مدريد رقم 1480، ويذكر في بعض الأسانيد
باسم محمد بن عبد الله.

(5) الذيل والتكملة 5 / ص 606.

ويسمى هذا المصدر (6) من الرواة عنه بالاسكندرية : رشيد الدين عبد الكريم بن عطاء الله بن عبد الرحمن الجذامي، وبمصر : رشيد الدين ابن العطار ءاتي الذكر وشيكا، وفخر القضاة ابن الجباب، وابنه جمال القضاة، وعز القضاة.

وفي كتاب «العقد الثمين (7)» يعين مؤلفه جملة من الرواة المشاركة لكتاب الشفا عن ابن جبير.

1 - فيسمي زكي الدين عبد العظيم بن عبد القوي (بن عبد الله) المنذري.

و 2 - رشيد الدين ابن العطار : يحيى بن علي (بن عبد الله) القرشي.

و 3 - التاج القسطلاني ، علي بن أحمد بن علي القيسي المصري ثم المكي.

و 4 - الكمال ، علي بن شجاع (بن سالم) العباسي الضرير.

و 5 - معين الدين ، عبد الهادي بن عبد الكريم القيسي.

6 - فهي خمسة أسماء يحتفظ بها التقى الفاسي، ويضاف لها

القاضي علم الدين ، محمد بن الحسين بن عتيق بن الحسين بن رشيق

(6) ص 607.

(7) «مطبعة السنة المحمدية» بالقاهرة 6 / 44.

الرابعي القاهري، وعنه - مباشرة - يسند ابن سيد الناس إلى الشفا في كتابه «عيون الأثر (8)».

ومن هذا الطريق يسند ابن حجر العسقلاني إحدى روايته لكتاب الشفا (9).

وبعد القاضي علم الدين نشير إلى أبي محمد الحسين بن الحسن بن إبراهيم الخليلي الداري، فيرد إسمه بسند صلاح الدين العلائي لكتاب الشفا من طريق ابن جبير (10).

8 - 22 : وسيرتقي عدد الآخذين عن المنوه به إلى اثنين وعشرين إسمًا، باعتبار خمسة عشر راويًا زيادة على اللائحة السابقة، وهم المذكورون بالسمع الذي يذيل النسخة الأولى من العرض التالي، حيث سيرد نص السماع كاملاً.

23 - ونذكر - الآن - القاضي محمد بن إبراهيم التلمساني، فيأتي إسمه خلال سند الشفا بالنسخة الرابعة من العرض الآتي .

٥ ٥ ٥

(8) ط «دار المعرفة» في بيروت 2 / 347.

(9) ورد هذا في إجازة بهامش خاتمة كتاب الشفا : في مخطوطة مشرقية بالخرانة الملكية رقم 2552.

(10) هذا السند عند السراج ضمن أسانيد الشفا التي صدر بها مخطوط الخزانة العامة رقم 407 ق : ص 3

وسيكون محمد بن إبراهيم التلمساني : آخر المعروفين من رواة الشفا - بالمشرق العربي - عن ابن جبير، ونعقب - الآن - بعرض أربعة من الأصول الباقية من هذه الرواية :

1 - بدءا من أصل ابن جبير، حيث يوجد المجلد الأول منه ضمن مخطوطات الأوقاف ببغداد رقم 2950، وعليه سماع مكتوب بخط شرقي نسخي، وموقع بخط ابن جبير - على الطريقة الأندلسية - عام 613 هـ. وهذا نص السماع :

«سمع جميع هذا التصنيف على الشيخ الفقيه الإمام العالم، بقية السلف الصالح : أبي الحسين محمد بن أحمد بن جبير الكناني ، رضي الله عنه، وأدام مدته : بقراءة الشيخ الفقيه العالم : جمال الدين أبي الفضل : عبد الصمد بن أبي علي الحسين بن يوسف الاصبحي :

الشيخ الفقيه الزاهد : أبو محمد عبد المنعم بن محمد الخيمي.

والفقيه : أبو حفص عمر بن علي بن أبي سعيد... الكسي.

والفقيه المؤدب : عبد الوهاب بن طاهر بن إبراهيم الحاسب.

والفقيه : محمد بن أحمد الشاطبي.

والفقيه : عبد النصير بن علي بن عبد المحسن الهمداني.

والفقيه : أبو المنصور عبد الوهاب بن أبي الفضل اللخمي.

والفقيه : مفرج بن محمد بن مفرج النباتي.

والفقيه : أبو الفتوح... بن سند بن سيف السمدي.

وولد أخته : أبو الفتوح منصور بن سليمان بن معمر اللخمي
البياضي.

وهبة الله بن محمد بن الحسين بن مفرج بن حاتم المقدسي :
كاتب هذا السماع المذكور فيه.
وريحان مولاه الحر المسلم.

ومن سمع الأكثر وفاته البعض. وأجاز لهم الشيخ الفقيه المسمع
المذكور : أن يرووا عنه ما لم يسمعه : بالإجازة المعتبرة بين أهل
العلم :

الفقيه المؤدب : مظفر بن رسلان بن عنان ...

وعبد الرحمن بن محمد بن علي الجرخي.

وولد أخته : علي بن حسين بن اسماعيل الأزدي.

وذلك في عدة مجالس : آخرها الحادي والعشرون من جمادى
الأخرة. سنة ثلاث عشرة وستمئة. وصلواته على سيدنا محمد نبيه وآله.
وسلامه...»

ويلي ذلك توقيع ابن جبير بخطه الأندلس هكذا : «صحيح ذلك.
وكتب محمد بن حسين بن محمد بن جبير الكناني. وبالله
التوفيق» (11).

(11) «الكشاف عن مخطوطات خزائن كتب الأوقاف» (ببغداد) ص 52 - 53، مع الرجوع إلى
مصورة السماع.

2 - أصل المنذري سابق الذكر. منه نسخة تامة في مجلد بخط شرقي ضمن مخطوطات الخزانة الناصرية بتمكروت رقم 287. فتبتدى بذكر رواية الحافظ عبد العظيم المنذري. عن ابن جبير. عن أبي محمد التميمي. عن المؤلف أبي الفضل عياض.

3 - نسخة أخرى : من مخطوطات الخزانة الملكية رقم 11455 : تشتمل على النصف الثاني في سفر بخط شرقي عتيق مصحح مقروء. ويبتدى بذكر رواية ابن جبير. عن التميمي. عن القاضي عياض.

4 - أصل محمد بن إبراهيم التلمساني، منه مخطوطتان على الطريقة المغربية : إحداهما : في خزانة خاصة. وهي تامة في مجلد. والثانية : تشتمل على السفر الأول : بالخزانة العامة رقم 2685 ك. وقد كتب على الصفحة الأولى منهما السند إلى «الشا في الصيغة التالية :

رواية الإمامين العالمين : محمد بن عبد الله التميمي. وعبد الله بن محمد الحجري.

رواية الإمام العالم : أبي الحسين محمد بن أحمد بن جبير الكناني عن التميمي خاصة. ..

رواية الإمام القاضي : محمد بن إبراهيم التلمساني عن الكناني والحجري.

رواية الشيخ الإمام الأوحـد : محمد بن إسماعيل الإبياري عنه.

رواية الإمام الحافظ أبي الخير بن منصور الشماخي عنه.

رواية الفقيه الأجل العالم : أبي العباس أحمد بن أبي الخير الشماخي عنه (12).

رواية العبد الفقير إلى الله تعالى : أحمد بن عمر بن محمد الشويري عنه.

رواية العبد الفقير إلى كرم الله تعالى : سليمان بن إبراهيم بن عمر العلوي لطف الله به.

عن شيخه الإمام الحافظ : أبي الحسن علي بن أبي بكر بن شداد المقرئ رحمه الله.

عن الفقيه أبي العباس أحمد بن أبي الخير.

٥٥٥

وهنا ينتهي هذا السند لكتاب الشفا، ومنه مع العروض السابقة ، تكون هذه الدراسة القصيرة قد قدمت بعض النماذج من أثر كتاب القاضي عياض في ربط الصلات العلمية بين المغرب والمشرق.

الرباط محمد المنوني

(12) ثبت هذا الاسم في نسخة الخزنة العامة، وسقط من النسخة الأخرى.

لتجاءل عياض الفكري بين واقع ومذهب

د. محمد زنيبر

لعياض منزلة خاصة في تاريخ الثقافة المغربية المكتوبة. فهو يمثل بداية لا معة لنضوجها في بلد تأخر نسبيا من هاته الناحية بالقياس إلى افريقية والأندلس. ويكفي أن نذكر أنه عاش بين القرنين الخامس والسادس الهجريين لتؤكد من بطء المغرب في انطلاقة العلمية والأدبية. ولذلك فلم يقتصر دور عياض على أن يكون عالما كبيرا وأستاذا قديرا، بل كان له دور تاريخي كبير يجب ابرازه وتوضيح نتائجه ، فقد كان من أول الرجال القلائل الذين وضعوا التقاليد العلمية التي سادت المغرب منذ بداية العصر الوسيط إلى بداية القرن الحالي وما زالت سائدة إلى الآن في المعاهد الدينية والأوساط العلمية التقليدية. والمراد من التقاليد العلمية مضامين نذكر منها، على الخصوص :

- مضمون العلم الذى انتشر بالمغرب وأصبح يدرس به.
- مجموعة من القواعد الذى أخذ بها العلماء المغاربة في منهاج
دراستهم وتفكيرهم.

- مجموعة من المبادئ والمواقف التى التزموا بها في سلوكهم
وممارسة مهنتهم داخل المجتمع.

وهاته التقاليد نشعر بها ونحن نقرأ ما كتبه عياض عن شيوخه في
فهرسته «الفنية» أو عن عدد من أعلام المذهب المالكي، ابتداء من مالك
بن أنس إلى رجال عصره في موسوعته الكبرى «ترتيب المدارك».

ومن ثم نجده يرتب العلماء إلى صنفين :

1 - صنف آمن بتلك التقاليد فتجلى فيه الوفاء التام لقواعد المنهاج
الذى وضعه مالك وكبار شيوخ المذهب المالكي الاولون.

2 - صنف، مع انتمائه للمذهب المالكي، يسمح لنفسه بشيء من
التحرر فيميل إلى استعمال الرأي والأخذ بمبدأ الاجتهاد، مما يجعله
في بعض القضايا والمواقف ينحرف عن الخط المتداول للمذهب.

وبقدر ما نجد عياضا يسير بهواه مع الأولين، نلفيه متحفظا إزاء
الأخيرين، ولو أظهر لهم التقدير والتمس لهم العذر.

وما كان ليقدم على مثل هذا التصنيف لو لم يكن يحمل في ذهنه
فكرة عن العلم الصحيح، العلم الذى لا مصدر له غير السنة كما تصورهما

مالك وجمع موادها. وكما دعمها رجال الحديث بمروياتهم. (1) والذي حدث بالنسبة لتاريخ المغرب الثقافي ويجب أن يسجل بحروف بارزة هو أن هذا العلم الذي تلقاه عياض لم يكن مجرد منقبة ومزية شخصية انتهتا بموته. بل إنه. عن طريقه وبفضل منزلته وسمعته. انتشر في المغرب وأصبح يكون الأساس للثقافة التي بدأت تروج بالمغرب منذ بداية القرن السادس الهجري.

صحيح أن عياضا لم يكن هو أول العلماء الذين ظهوروا بالمغرب. ولا هو أول من تصدى لتلقين المذهب المالكي. إلا أن الذين سبقوه لم تتوفر لهم شروط الزعامة العلمية كما توفرت له. ولم تجتمع فيهم صفات التركيز والإحاطة التي تجلت فيه بصورة تثير الإعجاب. بل كان عملهم إما مبعثرا وخاليا من روح التنسيق واما مستجيبا لحاجات ظرفية. في حين كان عياض. إلى جانب أعماله اليومية واهتماماته الظرفية. فكرا منظما (2) قادرا على التصنيف والترتيب والتحليل والتركيب. فهو لا يتلقى العلم كمضمون معلق في الهواء. بل يأخذه بنظرة تاريخية ويعتبر فيه تأثير الزمان والمكان. وكل هذا أهله لأن يكون منظرا كبيرا يرتفع إلى مستوى الأصول والكليات ويحاول. من خلال اختلاف الأزمنة

(1) عياض ، ترتيب المدارك 41/1 ، رسالة مالك إلى الليث بن سعد يوضح فيها المراد من العلم الصحيح.

(2) راجع في هذا الصدد ما كتبه عبد الله گنون عن عصر الفتوح وعصر المرابطين في كتابه «النبوغ المغربي» بيروت 1975 ص 52 - 104.

والأماكن، أن يسجل الثوابت إلى جانب المتغيرات. وهذا شيء لا يدركه من يطالعه لأول وهلة، لأن عياضا في تواضعه لا يسمح لنفسه أن يتوسع في بسط آرائه، بل كثيرا ما نجده يرجع للآثار والروايات، وكأنه لا فضل له إلا في النقل. ولكن حذار من أن ننخدع لمثل ذلك التواضع ! إنه وهو ينقل يتحرك بمحرك داخلي يجعله يسير في خط معين نحو أهداف معينة. فعمله يبرز على الحقيقة، في الربط بين الروايات والنقول برابط منطقي قوى يجعل من علمه علم عمل، أى إنه لا يبحث عن المتعة الفكرية وإنما يسعى إلى ما يجب أن يطبق في الواقع. فهو قائم من وراء النصوص مثل الخياط الذى يستعمل نسيج غيره ليفصل ويخيط منه الفساتين والبذلات والحلل حسب مهارته الشخصية وذوقه الفنى.

وهكذا، فهو حينما يغربل الثوابت من المتغيرات يضع الركيزة الأولى للتقاليد العلمية التى عرف بها المغرب في تاريخه والتي ستزداد رسوخا مع مرور الأجيال وأعمال العلماء الآخرين الذين جاءوا بعد عياض. إلا أن هذا الأخير كان له فضل سبق، وكان يعمل في ميدان ما زال لم يمهد كل التمهيد، وما زال قابلا للتلون والتقلب.

ولكى ندرك أهمية ذلك، لا بد من الإلحاح على التعقيد التاريخي الذي كان يحيط بشخصية عياض، من جهة، وبالبيئة الاجتماعية التي عاش بها، من جهة أخرى.

فإذا نظرنا إلى شخصه، نجد التعقيد يأتيه من تعدد ارتباطاته فهو من أسرة أصلها من فاس أى عميقة الجذور في مغربيتها، لكنها تحولت إلى سبتة، أكبر نافذة مغربية على الخارج في العصر الوسيط. (3) وبتحولها من مركز الدائرة إلى الدائرة ذاتها، ازدادت علاقاتها. بالمؤثرات الواردة من خارج الرقعة المغربية، وضعفت عوامل التمييز المحلية. وهذا ما جعل عددا من المؤرخين يعدونه أندلسيا. والواقع أن تأثير الأندلس عليه قوى جدا من حيث التكوين الثقافي، لكن هذا لم يمنع حرصه على الإتصال المباشر بالأصول المشرقية. (4) لكنه مغربي في اهتماماته والتزاماته السياسية والاجتماعية. وهذا طبيعي، باعتبار العصر الذى عاش فيه والذي جعل مصير الإسلام والمسلمين بالغرب الإسلامى، عامة، والأندلس، خاصة، بيد الدولة المغربية، سواء كانت مرابطية أم موحدية. فهو كعالم مسلم كبير، ملتزم بالدفاع عن الإسلام لا بد وأن يكون له اهتمام وثيق بالسياسة والرجال القائمين عليها. ولذا كان على اتصال وثيق بالمرايطين، في نفس الوقت الذى كان يتقلد فيه زعامة علمية سياسية روحية ببلده سبتة، مع إشعاع على عموم المغرب ظهر أثره حينما أقدم على معارضة الموحدين لما هبوا لمحاربة المذهب المالكي، لم يكن من

(3) ترجمة عياض يمكننا أن نستقيها والية من كتاب ولده محمد «التعريف بالقاضى عياض» أو من كتاب المقرئ «أزهار الرياض».

(4) فيما يخص تكوينه الفكرى، لا غنى عن الرجوع إلى فهرسته «الفنية».

السهل على عياض أن يهضم كل هاته العناصر المتباينة التي التقت في شخصه. ومع ذلك فإنها لم تشله، ولم تعقه عن تخطيها للنزول فوق الأرضية المنسجمة التي اختارها لنفسه. ومثل هاته الوثبة لا تيسر إلا للقلائل.

ولكن التعقيد الأكبر لم يكن آتيا من ذاتيته، بل من المحيط الجغرافي المجتمعي الذي كان يعيش فيه. فهو كرجل علم وعمل لم يكن يعيش لنفسه في برج عاجي، بل كان، قبل كل شيء، يحاول أن يؤثر في مجتمعه وأن يقنعه بعلمه ويحمله على الأخذ به وتطبيقه.

ولنلق نظرة سريعة على بلده سبتة. إنها جزء من أرض المغرب الأقصى. لكن موقعها الجغرافي جعلها نقطة وصل بين ثلاثة عوالم : الأندلس من الشمال، والمغرب ومن ورائه الصحراء وأفريقيا من الجنوب، وبقية العالم الإسلامي الواقع شرق المغرب الأقصى، من جهة المشرق. عوالم تختلف من حيث أجناسها ولغاتها وعقلياتها ومستواها الحضاري وتراثها التاريخي، ولكنها تلتقى في عقيدة الإسلام فهي تعيش، باستمرار، جدلية اللقاء والافتراق. فإذا ركزنا نظرنا في سبتة ذاتها، ماذا نجد ؟ نجد أن تلك المدينة وما يحف بها من أقاليم الشمال المغربي تميزت بوضعية خاصة. فقد عرفت نفوذ الأشراف الإدارية حين خروج الكثير منهم عن فاس. لكن سرعان ما تأثرت كثيرا بالأندلس بسبب النفوذ السياسي الذي مارسته الدولة الأموية منذ عهد عبد الرحمن الناصر، وكذلك بسبب الجوار الطبيعي مع إيبيريا. وكل هذا كان له أثره في

إخراج مغاربة المنطقة من قوقعتهم البربرية الأصلية ونشر اللغة العربية بين ظهرائهم، في نفس الوقت الذي أصبح فيه المجتمع السبتي صورة عن أى مجتمع في مدينة أندلسية كبيرة. ولا نحتاج إلى الإلحاح على أن اختلاط السبتين بالأندلسيين في مجال العلم والتجارة والصناعة والمصاهرة الخ.. أوجد عقلية خاصة بالمدينة (5).

يتراءى من كل هذا أن البيئة التي نشأ وعاش فيها عياض بيئة خضعت لتيارات مختلفة والتقت بها عناصر متضاربة، سواء على المستوى السياسى أو الدينى أو العلمى أو الإقتصادى. وإذا اقتصرنا على زاوية العلم وحدها، نجد أن سبته لم تكن لها أى دعوى ولا أى طموح في منافسة قرطبة أو القيروان كمركز مؤسس في ميدان المعارف الإسلامية، وأن علماءها لم يكونوا يتوقون إلى التحلى بلقب المجتهدين والمجددين، بل كانوا يتلقون، بكامل التواضع العلم الذى وقع تكوينه وإخصابه، خلال أجيال، بحواضر الشرق وإفريقية والأندلس، حاصرين مهمتهم في تبليغه وشرحه لتلامذتهم وجمهور المغاربة.

وهنا نعود لما ذكرنا في الأول عن تأخر المغرب بالنسبة لجيرانه في ولوج ميدان العلم، فهو حينما هب للحاق يا لركب، وجد العلم قد مر من أطوار ونضج واكتسب كثيرا من الوثوقية، الشيء الذى لم يبق معه

(5) لنذكر على سبيل المثال نازلة أوردها محمد بن عياض في «التعريف» ص 140 وتتعلق بتجارة القمح بين مرسى ما زيفن وسبته.

إمكان لمراجعة الأصول والمسلمات. فكان لا بد له من أن يأخذ البضاعة الجاهزة التي تعاورت عليها أيادى العلماء من أصقاع مختلفة. وهذا يفسر نوعا ما موقف التواضع والتلمذة الذى اتصف به علماءه منذ البداية (6).

لكن هذا لا يعنى أن موقف العلماء المغاربة كان سلبيا، ففي هذا الخليط من الروايات العلمية التى أخذت ترد عليهم من الشرق مباشرة أو من الشرق عن طريق الأندلس أو من الأندلس ذاتها، وجدوا أنفسهم مضطرين للقيام بعملية لا تخلو من خطورة. ألا وهى القيام بنوع من الاختيار والتنقيح للخروج بصيغة موحدة لهذا العلم الذى يهم فى الدرجة الأولى كل المؤمنين، أى كل المغاربة، وبذلك تقل مسائل الخلاف والتناقض ويحصل نوع من الانسجام فى الحياة الدينية داخل المجتمع. فإذا أردنا أن نفسر ذلك الإضطرار من الوجهة التاريخية، نستطيع أن نقول إنه كان ناشئا عن مطلبين ملحين :

1 - **المطلب الأول :** يلتقون فيه مع جل علماء الإسلام. فكل عالم كان له رأيه فى ترجيح قول على قول، وفي السعي لخلق نسق موحد تلتقى فيه العقيدة مع السلوك الشخصى والاخلاق الجماعية والمعاملات. نشاهد هذا منذ البداية مع مؤسسى المذاهب الفقهية والكلامية مثل أبى

(6) عن ظاهرة تأخر الحركة العلمية بالمغرب انظر :

- ع. كنون ، النبوغ ص 52 وما بعدها.

- ع. التواقى ، الثقافة المغربية قبل عهد المرابطين مجلة «الثقافة المغربية» 121/7.

حنيفة ومالك والشافعي والأشعري والماتريدي، كما نجده عند علماء متأخرين نسبيا مثل إمام الحرمين والغزالي في الشرق وابن حزم وأبي الوليد الباجي في الأندلس. فكل هؤلاء العلماء الذين ذكرنا، على سبيل المثال، يحرصون برغم اختلاف منازعهم ومواقفهم على حد أدنى من المنطق والوضوح واجتناب التناقض. وهو حرص نجده مؤكدا غاية التأكيد في علم الأصول وقواعده، مثلا. ولعل الخلاف الذي كان قائما بين الفقهاء يرجع، في معظمه، إلى النقاش حول المقاييس المنطقية وطريقة استعمالها، فمهما اعتمدوا على النقل والرواية، كانوا يجدون أنفسهم مضطرين إلى أن يقدموا للناس شيئا مفهوما ومتناسقا، وأن يفسروا كلما شذ عن القياس واستعصى على الإدراك. فالعقل والمنطق حاضران باستمرار في الفقه وسائر العلوم الدينية (7).

ومهما يكن، فالذي يجب أن نعيه الآن غاية اهتمامنا هو أن هذا الحرص كان موجودا بصورة قوية عند علماء المغرب. ويكفي أن نذكر الصراع المذهبي الذي قام بين الموحدين والمرابطيين والذي نجد أصداءه في كتب التاريخ، وبصورة أجلى في آثار المهدي ابن تومرت الفكرية، إذ نجد عند هذا الأخير عزمًا أكيدا في خلق نسق منسجم في الدين والعقيدة يحاول أن ينسخ النسق السابق الذي كان قائما في عهد

(7) استنتاجات واضحة في دراسة مصطفى عبد الرازق القيمة «تمهيد لتاريخ الفلسفة الإسلامية».

المرابطين (8). ولا نحتاج هنا إلى الإلحاح على أن طبيعة الإسلام نفسه تدفع إلى البحث عن نسق موحد يشمل الحياة البشرية من سائر جوانبها. فهو ليس بدين يقتصر على الحياة الروحية الداخلية لكل فرد، بل تمتد سلطته إلى السلوك الفردي والجماعي والحياة المجتمعية في مختلف مظاهرها. إنه كل مرتبط بالأجزاء لا عن طريق التجاور، بل بواسطة الرباط العضوي الذي يجمع بين أصول وفروع. وهذا سر الخصوصية القوية التي طبعت الأمة الإسلامية والعالم الإسلامي في مختلف عصور التاريخ.

2 - **المطلب الثاني** : يرتبط مع ميدان العمل المباشر، الذي هو بطبيعة الحال، المغرب. وتلك نقطة لا تخفى أهميتها إذا علمنا أن العلم، خلافا لما يمكن أن نتصوره لأول وهلة، ليس شيئا مستقلا بذاته، بل له تفاعل مع المكان والبيئة التي ينتشر فيها. صحيح أن الأصول والنصوص واحدة من قرآن كريم وسنة. ولكن هذا لم يمنع نشوب الخلاف في التأويل والتطبيق وحتى في الفروع الناشئة عن تلك الأصول والنوازل الخ... وهذا الخلاف لا يمكن أن نفسره بتنوع أمزجة العلماء وثقافتهم أي بالمؤثرات الذاتية البحتة. أقوى من ذلك كله هو البيئة أو المجتمع الذي يعيش العالم بين ظهرانیه وهكذا، فنحن حينما ننحنى على دراسة وضع المغرب من هذه الناحية، في عصر عياض، نجد أنفسنا مضطرين إلى التمييز، على الأقل، بين ثلاثة عناصر أساسية.

(8) ابن تومرت : أعز ما يطلب.

أ - مصدر العلم : هل هو واحد أم متعدد ؟ هل فيه انسجام أم اختلاف ؟ الخ...

ب - متلقى العلم، أى المجتمع الذى يتقبل العلم : ما هو مستواه الفكرى والحضارى ؟ ما هى مميزاته ومشاكله ؟ الخ...

ج - قناة العلم، أى العالم الذى يكون واسطة بين المصدر والمتلقى، لكن هاته القناة ليست مجرد طريق لعبور البضاعة الواردة، بل إن العالم يكيف تلك البضاعة لاستهلاك المتلقى. وهنا تدخل، بطبيعة الحال، المؤثرات الشخصية التى قد تكون بالغة الأهمية.

تلك عناصر تتطلب تحليلا دقيقا، إذ إن كل شىء فيها له ديناميته وتأثيره. وليس من موضوعنا أن نقوم بمثل ذلك التحليل الذى من شأنه أن يجرنا إلى استطراد طويل. وكل ما نستطيع أن نلح، الآن، فى شأنه هو أنه لا يصح لنا، لا من وجهة العمق ولا من وجهة التاريخ، أن نعتبر المصدر والمتلقى من جنس واحد كما لو كانا طرفى أنبوب متصل، بل إن المصدر له خصوصياته ومعطياته، كما أن المتلقى له خصوصياته ومعطياته.

والذى نخلص إليه الآن من هاته النظرة العامة هو أن نوضح الاتجاه الذى سار فيه علماء المغرب، منذ البداية، فى تصفية العلم وتنقيحه وخلق نهج علمى موحد له سلطته النافذة فى وسط العلماء وفى المجتمع

المغربي ووضع تقاليد علمية مبنية على الثوابت التي أشرنا إليها آنفا. فهذا هو الموضوع الذي يهمننا بالذات وبالأولوية.

فإذا نظرنا إلى المصدر الذي ورد منه العلم إلى المغرب، نجد المنبع الأصلي هو الشرق الإسلامي، لكن الشرق نفسه متعدد المنابع. فإذا اردنا أن نعرف المنبع الرئيسي، اقتضى منا ذلك أن نرجع إلى النصوص المؤسسة للعلم، التي هي القرآن والحديث. لكن سرعان ما ندرك أن القرآن والحديث تراث مشاع بين سائر المذاهب والمدارس. وينتهي بنا البحث إلى ملاحظة أساسية وهي أن المغاربة في عصر القاضي عياض كانوا يركزون، بعد القرآن والحديث، على النصوص المروية عن الامام مالك، أي الموطأ في الحديث والمدونة في الفقه، أو بالأحرى، كانوا ينظرون إلى القرآن والحديث من خلال مذهب مالك. فالمنبع الرئيسي كان هو، إذن، مدرسة المدينة. لكن هذا لا يعنى، مطلقا، أن الإتصال كان يسير دائما في خط مباشر ومستقيم بين ذلك المنبع والمتلقى الذي هو المغرب. بل كانت تلك النصوص المؤسسة تصل إلى المغرب بعد مرورها من منابع فرعية مثل العراق أو مصر أو إفريقية أو الأندلس. وهنالك تخضع لتأويلات واجتهادات إضافية، وتتأثر، بصورة أو بأخرى، بالبيئة المحلية، كما يمكن أن نشاهد ذلك من خلال تاريخ الفقه.

لكن الشرق، كما هو معلوم، لم يكن مقتصرًا على مذهب مالك وحده، بل كانت فيه مذاهب فقهية أخرى، منها ما هو أكثر منه ذيوعا

وانتشارا مثل الحنفية والشافعية والحنبلية والأوزاعية والظاهرية الخ... هذا فيما يخص الفقه وحده، فإذا التفتنا إلى جانب العقيدة أو السياسة، نجد هنالك مذاهب أخرى متعددة من سنة ومعتزلة وخوارج وكرامية ومرجئة الخ... فالمصدر، كما نرى، ليس موحدًا في رؤياه المذهبية، بل هو متوزع ومتضارب، ولو استطاع أن يصدر كل بضاعته إلى المغرب لظهر في هذا الأخير نفس التوزيع والتضارب. لكن شاءت حكمة التاريخ أن تقع التصفية في الطريق. المقارنة بين المصدر والمتلقى تدفع بنا إلى ملاحظات أساسية نلتقي فيها شيئًا ما مع ابن خلدون، فالشرق بحكم أقدميته في التاريخ وتعرضه لموجات متتالية من الفتوح والهجرات البشرية وتقلبه بين حضارات مختلفة وتعرفه على آراء ومذاهب وأديان متعددة، تعود منذ زمان بعيد على النقاش والجدال بين الملل والنحل وعلى استيعاب الخلافات في الرأي والعقيدة، غير متخوف مما يترتب عن ذلك من تصدعات في البنية المجتمعية أو في كيان الدولة ووحدةها السياسية. فكأنه استسلم لحتمية الصراع والتمزق الداخلي وقبل دورة التنقل بين الوحدة والتعدد. ولذلك استطاعت المذاهب الإسلامية، على تعددها وتنافرها، أن تتعايش فيه وتتجاور في البلد الواحد، تارة في جو المسالمة والتسامح، وطورا في جو الصراع والتجاذب. فكانت بغداد، مثلا، تحتض في آن واحد السنة والمعتزلة والشيعة بمختلف تياراتها من زيدية

وإمامية جعفرية واسماعيلية. كما التقت فيها المذاهب الفقهية. على اختلافها (9).

ولم يكن كذلك شأن المغرب. فتجربته الحضارية كانت آنذاك ما تزال متواضعة بالنسبة للشرق. كما حكم عليه الموقع الجغرافي بأن يظل بمعزل عن التيارات البشرية والدينية والفكرية التي هزت الشرق هذا. وهكذا كانت مسافة الخلف بينه وبين الشرق كبيرة من حيث التفتح والتسامح والاستسلام لعوامل التعدد المذهبي. ومعلوم أن الفرق الإسلامية حاولت أن تتسرب إليه. فجاء الخوارج وجاء الشيعة وجاء المعتزلة وغيرهم. وقامت على إثر ذلك نحل منحرفة عن الإسلام كالبرغواطية والحاميمية. إلا أن أمدها لم يطل كثيرا. بل حكم عليها بالاضمحلال. والذي يفسر كل هذا هو الفرق بين البيئة الشرقية والبيئة المغربية. فإذا كانت الأولى. كما رأينا. استسلمت لظاهرة التعدد في المعتقدات والأديان. فإن الثانية لم تظهر نفس الاستعداد للتنازل والإستسلام.

فالمغاربة في حياتهم الدينية والفكرية كانوا يتصرفون دائما على أساس أن الحق واحد. ولا بد أن يكون في جهة معينة. فإذا عرفنا تلك الجهة. وجب أن نقف عندها ونحارب الجهات الأخرى. فالمرابطون حينما انطلقوا في دعوتهم وأسسوا دولتهم. هبوا لمحاربة كل المذاهب التي تختلف

(9) ربما وقعت بعض الصراعات بينها. ولكن هذا لم يمنع استمرارها في التعايش والتساكن.

عن السنة كما تحدت عند مالك بن أنس وتلامذته. فلما جاء الموحدون بمذهب آخر. استعملوا سلطتهم في حمل الناس على اتباعه، وعرفوا بالتشدد في محاربة كل المذاهب الأخرى. وإذا لم ينجحوا في تحقيق هدفهم الرامى إلى توحيد المغاربة حول دعوتهم الجديدة لأسباب تاريخية ليس هذا محل بسطها. فالذى يجب أن نسجله الآن بكل انتباه هو بروز هاته الثابتة التاريخية التى عرف بها المغرب، مرة أخرى، على يدهم، ألا وهى الرغبة الملحة فى الوحدة المذهبية، ومقاومة التعدد والخلاف المذهبى.

فكيف نفسر تلك الثابتة التى تجعل المغرب يختلف عن المشرق، بصورة جلية ؟ لقد فسر ابن خلدون ذلك بالتفاوت الحضارى، فقال فى معرض حديثه عن الخلافات ،

«وأما المالكية، فالأثر أكثر معتمدتهم، وليسوا بأهل نظر. وأيضاً، فأكثرهم أهل المغرب، وهم بادية غفل من الصنائع إلا فى الأقل» (10).

ليس من شك فى أن التفاوت الحضارى له نصيبه فى تفسير تلك الظاهرة، إلا أن ابن خلدون يبالغ فى تصويره للمسألة، ويتناسى جوانب أخرى من الواقع ربما تكون حجة عليه. فالظاهرة التى نلاحظها الآن بشأن المغرب تنطبق كذلك على الأندلس، التى يسلم ابن خلدون بعلو

(10) مقدمة ص 820.

كعبها في الحضارة وتقدمها في الصناعة (11). ومن المعلوم أن الأندلس عرفت هي، أيضا، بتشدها في وحدتها المذهبية وقاومت كل المحاولات الرامية لتعدد المذاهب والنجل. فالمسألة لا يمكن الاقتصار على تفسيرها بالتفاوت الحضارى، بل هنالك عوامل أخرى، تأتي في مقدمتها الاعتبارات السياسية. وهنا لا ننسى ما أورده المقرئ، نقلا عن ابن حزم الذى بين أن المذهب المالكي انتشر في بدء أمره «بالرياسة والسلطان» (12).

ومهما يكن، فلنرى هنا مندوحة عن فتح قوسين لنشير بكل إيجاز إلى سلبات تلك الثابتة وإيجابيتها. فمن دون شك أنها، كانت على المستوى الثقافى، سبب فقر وعقم وجمود، إذ لم تقم عندنا تلك المناقشات الخصبة التى حفلت بها مجالس المشاركة وكتبهم، والتى كانت سببا لنمو رجال أمثال الجاحظ وابن قتيبة وأبى حيان التوحيدي والغزالي إلخ... فالاختلاف في الرأى والمذهب أحدث في الشرق أشكالا من النضال الفكرى الذى غذى الأدب والعلم بعناصر متنوعة ومتجددة وأمدهما بدواعى الحياة والازدهار والابتكار. وهو ما أعوز المغرب، باستمرار في تطوره الفكرى والأدبى.

(11) راجع ما يقوله عن الأندلس من حيث الصناعة، المقدمة ص 716.

(12) نفع الطيب 10/2.

لكن، إذا نظرنا إلى تلك الثابتة، على المستوى السياسي، نكتشف أنها مهدت لتوحيد الأمة المغربية التي نشأت على أصول بشرية مختلفة فيها الرحل والمستقرون، وفيها المصامدة وصنهاجة وزناتة والعرب. وابتداء من القرن الحادى عشر الميلادى، ظهرت ظروف جديدة بالبلاد كان لابد لها من أن تفرض أشكالاً من التواصل والالتحام بين كل تلك العناصر. وهنا لعب العامل الدينى دوراً حاسماً، على أن عملية المزج والتوحيد، إن كانت فى الأساس تهدف إلى تحقيق الوحدة الدينية، فإنها كانت ترمى، فى نفس الوقت، إلى التوحيد السياسى والثقافى. وهذا مكسب تاريخى لا ينبغي أن تتوارى عن أعيننا أهميته بالنسبة للمستقبل فنحن نشعر، اليوم، بأن ذلك التوحيد المذهبى جنبنا جملة من المشاكل والصراعات المذهبية والطائفية التى تتخطى فيها عدد من الأقطار الشقيقة فى الشرق العربى.(13) وهاته إحدى الإيجابيات الأساسية التى حملها إلينا تطورنا التاريخى أثناء العصر الوسيط. فإذا قابلنا هاته الإيجابية بالسلبية المشار إليها من قبل، ندرك معنى الجدلية التاريخية التى طالما تحدث عنها هيجل فى فلسفته.

يتضح مما تقدم أن المغرب سار قدماً فى اتجاه التوحد المذهبى منذ عصر مبكر نسبياً، فقضى على كل الانحرافات التى طرأت عليه فى بداية عهده بالإسلام، وترصد لكل البدع بالاستنكار والمحاربة، فإذا

(13) لننظر مثلاً، إلى ما يجرى فى لبنان وسوريا وحتى فى مصر.

تساءلنا كيف تأكد هذا الاتجاه، وأصبح هو، أيضا ثابتة من الثوابت التاريخية، يقودنا تحليل الأحداث إلى استنتاج أولى، ألا وهو قيام تعاون بين البنية السياسية والبنية العلمية الدينية. ذلك أن الوحدة المذهبية لم تكن مطلبا دينيا بحتا لا يهتم به إلا رجال الدين وحدهم، بل كانت، أيضا مطلبا دنيويا أى سياسيا. ناهيك إذا كانت الدولة قائمة على أساس دعوة دينية، كما كان الشأن بالنسبة للمرابطين والموحدين. ومهما كان رجال الدولة متشبعين بالفكرة، مقبلين عليها، فإنهم لا يستغنون عن مشاركة العلماء لاسباب وجيهة لا نحتاج لتوضيحها. يكفي أن نذكر كمثال على ذلك التعاون بين السياسة والعلم تلك الصلة الوثيقة التي كانت قائمة بين عالم مثل مالك بين وهيب، ورئيس دولة مثل علي بن يوسف بن تاشفين أو بين ابن رشد الجد وعلي بن يوسف المذكور أو بين ابن طفيل ويوسف بن يعقوب الموحدي. ومن دون شك أن كل واحد من الطرفين المتعاونين لم تكن له نفس الرؤيا والاهتمامات، ولكنه كان في حاجة ملحة إلى الطرف الآخر.

حينما نصل إلى هاته المرحلة من التحليل، يتراءى لنا بكل وضوح الدور الذى يمكن أن يلعبه عالم من مستوى عياض في مغرب القرن السادس الهجرى. فقد رأينا فيما سبق أن طبيعة المتلقى الذى هو المغرب ليست شبيهة بطبيعة المصدر. يبقى علينا الآن أن نوضح بعض معطيات الاختلاف التى تطرح الاشكالية التاريخية التى واجهها عياض وأضرابه.

والمراد بالمغرب، هنا ليس هو البقعة الجغرافية وحدها، بل يأتي في الأول العنصر البشرى أى المغاربة. وهنا يجب أن ننظر إلى السواد الأعظم الذى كان يعيش في البوادي وبالمدن. وإذا اعتبرنا النسب الاحصائية التي كانت سائدة بالمغرب قبل تطوره الحديث، فإن أكثر من ثمانين بالمائة كانوا يعيشون بالبوادي (14). وإذا اعتبرنا الملاحظات القيمة التي أبداهَا ابن خلدون عن المجتمع المغربي من حيث تركيبه ومستوى تطوره، نجد غلبة البداوة عليه أمراً مؤكداً بالنسبة لتلك العصور. ومعنى هذا أن الأمية كانت غالبية على هذا المجتمع، وأن العلماء كانوا يكونون طبقة خاصة ومتميزة، وأن البيئة العلمية كانت كنقطة في بحر داخل المجموع. والنتيجة المنطقية لذلك هو أن السواد الأعظم من المغاربة لم يكونوا يتصلون مباشرة مع ذلك العلم الوارد من الشرق، بل كانوا يتلقون نتفاً منه عن طريق تلك الطبقة هنالك، إذن، متلق ومتلقى عنه، الذى هو الشعب أو العامة، حسب اصطلاح تلك الأزمنة. فإذا اعتبرنا الفوارق البنيوية التي كانت تطبع العامة في المجتمع المغربي، يصبح من الطبيعي أن تمارس طبقة العلماء نوعاً من الوصاية الفكرية عليها فتكون لها حساسية قوية بمسؤوليتها في هذا الصدد. وهل نحن بحاجة إلى التذكير هنا بتلك القضية التي شغلت فقهاء الأندلس والمغرب، قضية التمييز بين ما ينبغي أن يقال للعوام وما يجب أن يستر (14) كانت المدن أصغر بكثير مما هي عليه اليوم، والمقارنة الاحصائية بين سكانها في الأمس واليوم تشير الدهشة.

عنهم. اجتناباً لفتنتهم ؟ ولعل خير مثال نوره في هذا الصدد هو الفيلسوف ابن رشد، الذي كان معاصراً لعياض، والذي فرق بين الناس من حيث درجة تقبلهم للعلم إلى ثلاثة أصناف.

- صنف يجب أن تفسر لهم الأمور على ظاهرها دون تأويل وهم الجمهور أو «الخطابيون» كما يدعوهم ابن رشد أى العامة.
- صنف من أهل التأويل الجدلي وهم «الجدليون».

- صنف من أهل التأويل اليقيني «وهؤلاء هم البرهانيون بالطبع والصناعة، أعنى صناعة الحكمة» (15).

وفي شأن العلم الذى يتوفر عليه هذا الصنف الأخير يقول ابن رشد : «وهذا التأويل ليس ينبغى أن يصرح به لأهل الجدل، فضلا عن الجمهور. ومتى صرح بشيء من هذه التأويلات لمن هو من غير أهلها، وبخاصة التأويلات البرهانية لبعدها عن المعارف المشتركة أفضى ذلك بالمصرح له والمصرح إلى الكفر» (16).

هذا رأى فيلسوف عقلانى عن العامة، فما بالك بالفقيه المقتصر على العلوم الدينية وحدها ؟ إن له أسبابا أخرى تجعله يحتاط كل الإحتياط عند اتصاله بالعامة. وهكذا لم تكن مهمة العالم والفقيه بسيطة سهلة في المجتمع المغربي أثناء القرنين الخامس والسادس الهجريين،

(15) ابن رشد : فصل المقال - مصر 1914 ص 21.

(16) ابن رشد : فصل المقال - مصر 1914 - ص 21.

لأنها كانت في نفس الوقت مهمة دينية وعلمية وإيديولوجية وسياسية. أى إنه كان عليه أن يبلغ العلم للجمهور المغربي بعد تصفيته وتنقيحه مراعيًا في ذلك الظروف الخاصة بالمجتمع المغربي ومقتضيات السياسة الرامية إلى المحافظة على الوحدة والوئام في صفوف الأمة. ولعل القاضى عياض خير من يشخص هذا الموقف العلمى وما نشأ عنه من تقاليد.

ويكفى أن نلقى نظرة على كتيبه «الاعلام بحدود قواعد الاسلام» لنستبين جانبا مهما من الدور الذي قام به في تاريخ الفكر المغربى. فهو منذ اللحظة الأولى يعلن أنه لا يريد أن يقدم لنا علما مشحونا بالقضايا والمشاكل والتعقيدات، بل إنه يقتصر، كما يقول، على «جمع فصول سهلة المأخذ، قريبة المرام، مفسرة حدود قواعد الإسلام» (17) فهو إذن، يجتنب النقاش والجدل مع غيره من العلماء، ويلغى من كتابه قضايا الخلاف وتنوع الروايات، ويقدم علمه على شكل أوامر ونوايا على شكل أحكام لا بد للمؤمن من الأخذ بها. فهو لا ينظر هنا إلى العلم من حيث العمق والتوسع والاستقصاء، بل من حيث أثره في المجتمع، وبالخصوص أثره في العامة. وليس الجانب البيداغوجى هو الذى حدا به وحده إلى هذا الأسلوب الوثوقى، بل هنالك، قبل كل شيء، الحرص على توحيد العقول والمواقف حول تعاليم الدين.

(17) عياض : الاعلام بحدود قواعد الاسلام الرباط 1964.

ومثل هذا الموقف نابع عند عياض من تصويره للعالم. فمن هو العالم في نظره ؟ نجد الجواب على هذا السؤال في عدد من نصوصه، وبالأخص تلك التي يفضل بها مالك على غيره من رجال المذاهب في كتابه ترتيب المدارك، والتي يمكن تلخيصها في كون مالك اعتمد على علم أهل المدينة، الذي هو أفضل علم لكونه هو ينبوع الأول للشرعية الإسلامية (18).

- وفي فصل خاص بعنوان : «باب في ترجيح مذهب مالك والحجة في وجوب تقليده وتقديمه على غيره من الأئمة» يذكر عياض عدة حجج؛
 - حديث نبوي يشير إلى تفوق عالم المدينة على غيره .
 - اعتراف عدد من كبار العلماء بتفوق مالك من بينهم الشافعي وسفيان ابن عيينة وأحمد بن حنبل الخ...
 - اجتماع كل أدوات الاجتهاد لديه من علوم الشريعة وعلم الكتاب والسنة، والعلم بالاختلاف والاتفاق، والتفسير والحديث والكلام وعلوم اللسان.
 - حسن ترتيب مصادر الشريعة ابتداء من القرآن الكريم .
 - تفوق مالك في معرفة مقاصد الشريعة في العمل على صلاح هذا العالم وعمارته بيني آدم (19).

(18) عياض : ترتيب المدارك، الرباط 1965 ج 1 ص 36 - 59.

(19) عياض : ترتيب المدارك 59/1 - 104.

والذى يفهم من قراءة ذلك النص وتحليل فقراته أن النموذج الذى يقدمه مالك عن العالم هو ذلك الرجل الذى يعطى الأولوية للنقل والرواية ولا يلتجئ للرأى الشخصى الا في حالة الاضطرار.

وهذا النموذج هو الذى يفضلهُ القاضى عياض، بالطبع، ويحاول أن يحققه بنفسه كعالم. وهذا ما يبينه في نص صريح صدر به فهرسته «الفنية» فلنستمع إليه :

«وبعد، أيها الراغبون في تعيين رواياتي، وإجازة مسموعاتي ومجموعاتي، فقد تعين - بحكم الحاكم على، ومدكم أيدي الرغبات إلى - أن أنص لكم من ذلك على عيون وأخص أوراقى هذه بما لعله يفى بالمضمون، وأحيل على فهارس الأشياخ على العموم، في سائر أنواع العلوم، وأسمى أشياخى الذين أخذت عنهم قراءة وسماعا ومناولة وإجازة. وممن كتب إلى ممن لم ألقه. وذكرت من خبر كل واحد منهم ما يعطى الحال وفقه، بطرف من الاختصار والايجاز. لحكم ما أدت إليه الحال من الرحلة والانحفاز. وذكرت أثناء ذلك أسماء جلة لقيتهم وجالستهم وذاكرتهم ولم أرو عنهم أو سمعت منهم اليسير إما لقاطع قطع أو لسبب منع، أو لأنهم لم يكونوا أصحاب رواية، أو أهل إتقان لما روو او دراية» (20).

(20) عياض : الفنية : تونس 1979 ص 97.

إذا تأملنا هذا النص، نرى بكل وضوح أن عياضا يعتمد، في علمه على النقل والتقليد. فهو يستعمل كلمات رواية وإجازة ومسموعات ومجموعات وكلها تدل على أشكال من النقل والتقليد. ويلح على أهمية الأشياخ وفهارسهم، واضعا في الأولوية الاتصال الشخصي والمباشر بهم، لأنه أضمن لسلامة النقل وصحة الرواية. فأين هو الرأي في كل هذا ؟ وأين هو الاجتهاد والتأويل ؟ لا نقول إن عياضا يلغى ذلك بالمرة، وإنما لا يضعه في نفس الأهمية، مما يجعله لا يتحدث عنه.

وعلى أي، فإن عياضا قد اختار من بين اتجاهين مختلفين الاتجاه الذي يقيد العلم بالنقل والارتباط بالشيوخ الكبار ويضيق الحرية على الراغبين في ولوج باب الاجتهاد. بل إنه يكاد يعتبر أن زمان الاجتهاد قد ولى حين يقول ،

«ثم الواصل إلى هذا الطريق، طريق الاجتهاد والحكم به في الشرع قليل وأقل من القليل بعد الصدر الأول والسلف الصالح والقرون المحمودة الثلاثة» (21).

ففي نظره أصبح الاجتهاد عسيرا بعد القرون الثلاثة الأولى من الهجرة، فما العمل بالنسبة للعلماء الذين جاءوا بعد هاته الفترة المتميزة ؟ يجيب عياض بكل وضوح ، «وإذا كان هذا، فلا بد لمن لم

(21) عياض ، ترتيب المدارك، 60/1.

يبلغ هذه المنزلة من المكلفين أن يتلقى ما تعبد به وكلفه من وظائف شريعته ممن ينقله له ويعرفه به، ويستند إليه في نقله وعلمه وحكمه، وهو التقليد، ودرجة عوام الناس بل أكثرهم هذا». (22)

من كل هذا يتبين لنا أن عياضا اختار اتجاه التقليد، وهو اختيار ستكون له أهميته في تاريخ الثقافة المغربية. وقد رأينا يركز في اختياره هذا على مالك بن أنس ومنهجه، وكان من الممكن أن نورد أمثلة أخرى من تراجمه لسحنون الذي يروى عنه قوله : «إني حفظت هذه الكتب حتى صارت في صدري كأم القرآن». (23) أو يحيى الليثي الذي أصبحت روايته لموطأ مالك هي المعتمدة في المغرب، أو عيسى بن دينار الذي «أجمع في آخر عمره على ترك الفتيا بالرأى، والاعتماد على الأثر فاعجلته المنية». (24) فكل هؤلاء علماء كبار من الرعيل الأول بالغرب الاسلامي ساهموا في تركيز مذهب مالك وإخراجه من حيز الرواية النظرية إلى التطبيق.

لكن هذا العلم كما يفهمه عياض لا يتجاهل القضايا والحالات الإنسانية التي لا نهاية لها من حيث الاختلاف والتنوع. فهو، مثلا، حينما

(22) نفس المصدر 50/4.

(23) ترجمة يحيى الليثي في الجزء الثالث من ترتيب المدارك من ص 379 الى 394.

(24) عياض : ترتيب المدارك 109/4.

يعرض لترجمة سحنون، يشير رأيه في موضوع الفتيا، وينقل عنه في هذا الصدد كلمة موجزة، ولكنها مليئة بالمعاني، حيث قال :

«أجراً الناس على الفتيا أقلهم علماً. يكون عند الرجل باب واحد من العلم فيظن أن الحق كله فيه» (25).

وهذا يفيد أن الإفتاء يقتضى الاحاطة بالفقه والتعرف على الروايات المختلفة وهذا ما يؤكد سحنون بقوله :

«وأنا أحفظ مسائل منها ما فيه ثمانية أقاويل من ثمانى أئمة، فكيف يسعني أن اتعجل بالجواب حتى أتخير؟» (26).

ففي هذه الاختلافات المتعلقة بالفروع يجد الفقيه والمفتي والقاضي مجالا لادخال شيء من المرونة في أحكامهم وإيجاد حلول مناسبة لبعض القضايا الشائكة. لكن هذه المرونة لا تجرى إلا في نطاق محدود وفي مستوى النوازل الفرعية، بحيث لا تدخل أى تحويل على أحكام المذهب الأساسية.

ولا أدل على تشبث عياض بالتقليد والتخوف من كل تأويل أو رأى شخصي من قوله في كتاب الاحياء للغزالي. ومن المعلوم أن هذا الكتاب

(25) عياض : ترتيب المدارك 4/ 75.

(26) نفس المصدر 76.

أثار ضجة كبيرة في المغرب والأندلس، واختلف العلماء في شأنه إلى فرقتين ،

- فرقة رفضته رفضا باتا لاشتغالها على منهاج جديد في تناول القضايا الدينية يفسح المجال للتأمل والتفكير الشخصي ويباري الفلاسفة في أراضيتهم العقلانية، ويبتعد عن «ظاهر الشريعة وساذج العقيدة» كما درج عليها الناس في الغرب الإسلامي

- فرقة رحبت به وتحملت له ووضعت في أسنى منزلة من بين الكتب الدينية، وغالب هؤلاء ممن تجاوزوا علم الشريعة إلى علم الحقيقة، أي أولئك الذين انتقلوا من الفقه إلى التصوف.

فجاء موقف عياض مطابقا للفرقة الأولى، وإن كان في تعبيره لبق رصين. فقد أبدى لأحد شيوخه رأيه في كتاب الإحياء قائلا ، «لو اختصر هذا الكتاب واقتصر على ما فيه من خالص العلم لكان كتابا مفيدا». (27) فهو متضائق بالتحليلات والتعليقات التي يقدمها الغزالي من فيض فكره، فيريد حذفها من الكتاب والاقتصار على ما هو مطابق للروايات التقليدية التي يعتبرها هي «خالص العلم». وهذا الاتجاه يتأكد لنا حينما نراجع بعض خطبه التي أوردها ولده محمد في كتاب التعريف. فهو في كلتا الخطبتين المثبتتين بالكتاب لا ينطلق من تجربة شخصية أو اجتهاد

(27) محمد بن عياض ، التعريف بالقاضي عياض ص 106.

هداه إليه حدسه فيقدم لنا شعوره كما انبثق في نفسه، بل إنه يتخذ لهجة العالم المتجرد الهادئ، والقاضى المتعالى عن الهواجس الذاتية، فيخاطب المؤمن بلهجة الأحكام الصارمة، قائلاً في الأولى :

«أيها السامع قد أيقظك صرف القدر من سنة الهوى وسكراته، ووعظك كتاب الله بزواجه وعظاته، فتأمل حدوده وتدبر محكم آياته» (28).

وفي الثانية ، «أيها الناس، اسلكوا جواد الحقائق واتركوا بنيات الطرائق» (29).

فهو لا يتكلم إلا عن مراعاة الحدود وسلوك الجادة واجتناب بنيات الطريق، أى الطرق الصغيرة المتشعبة عن الجادة والمنحرفة عنها، وكل هذا لا يمكن أن يتم إلا بالرجوع إلى التقليد والالتزام به واجتناب كل ما من شأنه أن يدفع بالمؤمن إلى الإنزلاق مع نزوات العقل والاعتزاز بقدرته.

فالفرق بين عالم مثل القاضى عياض ومفكر مثل الغزالي واضح. فالأول ينطلق من فكرة أساسية، وهى أن العلم موجود، تام منذ الصدر الأول من الإسلام، ويكفى الرجوع إليه عن طريق الشيوخ الموثوق بهم

(28) محمد بن عياض : التعريف ص 84.

(29) نفس المصدر ، ص 86.

الذين رووه وجمعوه، والتقيد بأحكامه دون زيادة أو نقصان. أما الثاني، فهو يؤمن بضرورة إحياء تلك العلوم وذلك بوضعها في الصيغة التي تناسب العصر. وبما أن العصور تختلف عن بعضها، تبعاً بقانون التطور، فلا بد للصيغة من أن تختلف وتتجدد. فالخطاب إذا تجمد ولم يدخل عليه أى تغيير ولم يتشبع بفكرة الحوار مع الأحياء، يفقد فعاليتها وقدرته على الإقناع والتحريك.

إلا أن هذا الفرق لا يأخذ كل معناه إلا إذا اعتبرنا السياق التاريخي الذى وجد فيه كل من الرجلين. الشيء الذى يمكننا أن نختصره في جملة واحدة إذا قلنا إن الغزالي وجد في بداية دعوة بينما عياض وجد في نهاية دعوة. لقد وجد الغزالي في الفترة التى انطلق فيها السلاجقة السنيون بدعوة قوية لمواجهة الفرق الباطنية التى تتحرك بنشاط كبير في أقاليم موالية للخلافة العباسية أو مجاورة لها. فكانت سياسة وزيرهم المشهور نظام الملك الذى أسس عدة مدارس وجند لها كبار العلماء للدفاع عن السنة ومهاجمة خصومها بالحجج العلمية والدراسات الموثقة، فكان من جملة أولئك العلماء أبو حامد الغزالي الذى سلك سبيلاً جديداً في تبليغ العلم وتوضيحه، فكان في الواقع، سبيلاً ثورياً بالقياس إلى ما تعود عليه الناس من قبل. وكان لدروسه الوقع المنتظر والصيت الذائع الذى جعل صداها يصل إلى المغرب بسرعة، والذي يهمننا من كل هذا هو أن الغزالي ما كان ليصل إلى النتيجة التى

كان يتوخاها، لو ظل يردد الأقوال المأثورة عن السلف وحدها دون أن يضيف إليها خطاباً الشخصى الذى ينطوى على رؤياً جديدة للدين. فهو يحقق الفكرة المأثورة فى بعض الأحاديث التى تشير إلى ظهور مجدد على رأس كل قرن.

أما عياض، فقد وجد نفسه فى عهد دولة فتية راسية قد حققت دعوتها على يد عبد الله بن ياسين وأمكنها أن تجمع شملها وتضم أطرافها فى عهد يوسف بن تاشفين وتتفياً ظلال الحضارة فى عهد على بن يوسف. إذن، كان عياض عالماً وقاضياً يعمل فى دولة واثقة من نفسها راكنة إلى قوتها، قد قضت على كل الخصوم والمناوئين ولم تبق لها دعوة جديدة تبلغها. فموقفها الطبيعى أصبح، إذن، هو المحافظة على المكاسب والدفاع عنها. ومعلوم أنها كانت على اتصال دائم وتعاون مستمر مع كبار العلماء لتحقيق هذا الهدف. (30) ومن ثم نجد عالماً مثل عياض يلبس لهذه الحالة لبوساً فيقف موقف المحافظ الذى يدافع عن التقليد ويرتاب فى كل محاولة تهدف إلى التجديد.

ولا نستغرب أن نجد الدولة المرابطية تقدر فيه هذا السلوك فتضعه فى عين الرعاية، ويكتب وزير على بن يوسف أبو القاسم بن الجد

(30) كل المصادر تؤيد على العلاقات الوثيقة بين المرابطين والفقهاء، وبالأخص المعجب لعبد الواحد المراكشى.

رسالتين في شأنه أحدهما باسم أمير المسلمين إلى قاضى قرطبة ابن حمدين يقول فيها، والضمير يعود إلى عياض ،

«وله إلينا مائة مرعية أوجبت الإشادة بذكره والاعتناء بأمره. وله عندنا مكانة حفية تقتضي مخاطبتك بخبره وانهاضك إلى قضاء وطره. وأنت إن شاء الله تسدد عمله وتقرب أمله وتصل أسباب العون له» (31).

وسيتأكد موقفه هذا في التحفظ الذى أبداه إزاء قيام دولة الموحدين، مما يبرهن على أنه لم يكن في ركاب الدولة من باب المسائرة والتملق، ولكن إيماننا بفكرة قائمة في نفسه، وهذا ما جعله يحظى بالتقدير سواء لدى المرابطين أو الموحدين بعدهم.

ولعله كان ينظر، أيضا، إلى وضعية المجتمع المغربى المعاصر له والذى اجتاز منذ الفتح الإسلامى من أعاصير وتقلبات والذى كان في حاجة آنذاك إلى مذهب قوى واضح في تعاليمه صارم في أحكامه قادر على توحيد الشتات وجمع كل الأواصر والتغلب على كل الفوارق (32). فالوثوقية التى اتسم بها علم عياض كانت، بالفعل، ضرورة ظرفية. إلا أن المثال الذى قدمه والآثار التى خلفها تجاوزت نطاق المرحلة التاريخية الكبرى التى عاش فيها لتخلق بعض الثوابت التى استمرت. وتلك ظاهرة

(31) الفتح بن خاقان ، قلائد العقيان مصر 1283 هـ ص 111 و 112.

(32) يراجع في صدد هذه الفترة التاريخية ، عبد الله كنون ، النبوغ المغربى.

تتحمل مسؤوليتها الأجيال التي جاءت بعده. أما هو، فيكفيه أنه قام
بمهمته كعالم، وملاً فراغا فكريا موحشا بآثار ما زالت تحتل الصدارة في
تراثنا العلمي والأدبي.

د. محمد زنيبر

سلا

القاضي عياض اللغوي

عبد العلي الودغيري

لم ينقطع القاضي عياض لدرس اللغة على جهة التخصص، ولم يثبت أنه ترك في أصولها أو فروعها مؤلفا بعينه، ولكن الرجل كان مشاركا بحكم ثقافته الواسعة في كثير من مجالات المعرفة، كان فقيها مبرزاً، اشتغل بالفقه المالكي درسا، وتأليفا، ومناظرة، ثم ممارسة حين تولى القضاء بالأندلس والمغرب، وكان محدثا شهدت له بذلك آثاره وأعماله. وكان فضلا عن هذين أدبيا (شعرا وترسلا وخطابة)، ومؤرخا له أعمال مذكورة في السير والتراجم. وأخيرا كان ذا ثقافة لغوية متمكنة تجلت في معرفته وروايته لأصول اللغة وكتب الغريب، واستعماله لهذا الرصيد الثقافي في سائر كتاباته.

وحسبنا نحن من هذه الجوانب كلها، أن نحاول في هذه الصفحات إبراز الجانب الأخير الذي يرجع إليه كثير من الفضل في إحلال عياض

المكان المرموق الذي تبوأه بين علماء الإسلام عامة وعلماء المغرب على الخصوص. لأننا نعتقد أن الرجل إنما اشتهر حقا بفضل منهج خاص اتخذه في تناول المصادر وأمّهات الكتب الدينيّة من فقه وحديث، منهج يقوم على تحقيق النصوص وتوثيقها، وهو أمر لا يتمّ عنده إلا بتصحيح الأسانيد، وضبط الألفاظ، وتفسير المعاني والغريب، والتنبيه على المختل. ومعنى هذا أن ذلك المنهج لن يكون صالحا ومفيدا إلا إذا توفر على آلة ذات حدين، حد علوم اللغة واللسان، وحد علوم الدين. ولقد تمكن الرجل من حدي هذه الآلة، فتمكن بذلك من طبع العلوم التي تناولها بطابعه الخاص ومنهجه المتميز في عصره وبلده، ولو أن ما فعله كان فقط تبنيّا لمنهج الأقدمين من علماء الإسلام، وإحياء له في شكله الصارم الدقيق، بعد أن كاد الناس يومئذ ينسونه وينحرفون عنه. ولئن كان عياض يكره في حياته العلمية رجلا، فهو ذلك الذي يتعاطى النظر في كتب الدين - يأخذها ويؤديها - وهو لا يتوفر على آلة متكاملة، ولذلك وجدناه يحتقر - في مواضع شتى - أولئك الذين اشتغلوا بعلوم الحديث والفقه وصدورهم فارغة من العلوم اللسانية.

وإذا كان عياض - كما ألمعنا - لم يخصص للغة كتابا بعينه - حسب ما وصل إلينا من أخباره وآثاره - فإن لنا مع ذلك مصدرين على الأقل نستطيع استغلالهما لإثراء معلوماتنا في هذا الموضوع، فضلا عن كتب التراجم والتواريخ التي لم تغفل الإشارة للثقافة النحوية واللغوية

التي كان عياض أحد أعلامها. بل إن واحدا من مترجميه - وهو القفطي - لم يتردد في سلكه بين زمرة النحويين الذين خصهم بكتابه الضخم ، «إنباه الرواة على أنباه النحاة» (1).

وأقصد بالأول من هذين المصدرين ، فهرسة عياض التي سجلت لنا أسامي قرابة مئة من كبار شيوخه وأساتذته في سائر الفنون، ولائحة معها بأسماء بعض الكتب اللغوية التي درسها وتلقاها من أولئك الشيوخ. وأقصد بشانیهما جملة مؤلفاته الأخرى. على أن هذه المؤلفات متفاوتة فيما بينها في مقدار إبرازها لهذه الثقافة التي نريد التعريف بها. ولذلك لن نهتم بها جميعا. وإنما سنكتفي بالنظر في ثلاثة منها فقط، لكونها هي أهم كتب عياض التي يتجلى فيها الطابع اللغوي واضحا. وهي ، كتاب المشارق، وكتاب التنبيهات، وكتاب بغية الرائد.

أما الفهرسة المسماة بالغنية (2) فقيمتها تكاد تكون محصورة في تعريفنا بالمرحلة التعليمية والدراسية لمؤلفها - وإن كانت مرحلة الطلب والأخذ قد لا تنتهي في بعض صورها إلا بنهاية حياة المرء - ولكن نظرا لكون آثار مثل هذه المرحلة غالبا ما تنعكس على الحياة الفكرية لأصحابها، نجدنا مضطرين للوقوف قليلا بين يدي هذه الفهرسة للتعرف

(1) انظر الإنباه ، 2 / 363.

(2) أعتمد هنا على الطبعة التي صدرت منها بتونس سنة 1979 بتحقيق الدكتور محمد بن عبد الكريم.

على ما أصاب الرجل خلال تعليمه من معارف لغوية - على يد شيوخ وكتب - سجد لها بالفعل انعكاسا وصدى ملحوظا خلال ما نقرؤه من مؤلفاته بعد ذلك. وهكذا يكون عدد شيوخه الذين اهتم بذكرهم في هذا الثبت مشتملا على زمرة من رجالات اللغة والأدب، بعضهم كان من المغرب، وآخرون كانوا من جزيرة الأندلس، لقيهم عياض أو قرأ عليهم أو سمع منهم أثناء رحلته المعروفة.

فمن هؤلاء الرجال اللغويين الذين ذكروا بالغنية نجد ،
- الأديب أبا بكر محمد بن عبد الله بن البراء الجزيري
(ت 500هـ) الذي قال عنه تلميذه ، «قرئ عليه ببلدنا النحو مدة، وقرأت عليه في سنة ثلاث وتسعين (3) الكتاب الكامل لأبي العباس المبرد » -
ص 146.

- والشيخ أبا علي الحسن بن علي بن طريف النحوي
التاهرتي (ت 501هـ) الذي قال عنه ، «شيخ بلدنا في النحو» وقال ،
«ودرس عمره النحو ببلده، وأخذ عنه جماعة من شيوخنا». أما عياض فقد
درس على يديه كثيرا من كتب الأدب واللغة والنحو ككتاب الجمل
للزجاجي، والواضح للزبيدي، والكافي لأبي جعفر النحاس، وجزءا كبيرا
من مقتضب المبرد، ودرس عليه أيضا ، آداب الكتاب لابن قتيبة

(3) يقصد سنة 493 هـ

والإيضاح للفارسي، وفصيح ثعلب وأمالى القالي وكامل المبرد. ومشكل الحديث لابن فورك، (ص 204).

- ويوسف بن موسى الكلبي النحوي المتكلم (ت 520هـ) الذي كان «عارفاً بالنحو..» وعنه روى عياض فقه اللغة للثعالبي (ص 282).

- وأبا عبد الله محمد بن عمر بن قطري الزبيدي النحوي الإشبيلي (ت 501هـ). فقد سكن سبتة في آخر حياته، وهناك لقيه عياض وأخذ عنه وقال :

«... وكان مدرسا للنحو والعربية» - ص 143.

- والأستاذ النحوي أبا الحسن علي بن محمد بن دري الأنصاري (ت 520هـ) وهو أحد مشايخ المقرئين والنحاة المقدمين، وعنه أخذ كتابه في مخارج الحروف - (ص 241).

- وأبا عبد الله النفزي المعروف بابن أخت غانم (ت 490هـ) الذي اشتهر في رواية اللغة والأدب بسنده المتصل بأبي علي القالي. وقد لقيه عياض بقرطبة (ص 127).

- وأبا عبد الله محمد بن عبد الرحمان بن سعيد النحوي المقرئ القرطبي (ت 505هـ) الذي يتصل سنده في اللغة هو الآخر بأبي علي القالي. (ص 158).

- وأبا القاسم خلف بن إبراهيم بن سعيد القرطبي المعروف بابن النخاس وابن الحصار. (ت 511هـ) قرأ عليه شرح الجمل وشرح المقدمة

من تأليف ابن بابشاذ. في جملة ما قرأه عليه (ص 209).

- وأبا محمد عبد الله بن السيد البطليوسي (ت : 521هـ) اللغوي الشهير الذي قال عنه إنه : «شيخ الأدباء في وقته، مقدم في علم النحو واللغات والآداب، والشعر والبلاغة». - ص 218 - وهو من الرواة الذين ينتهي سندهم إلى القالي.

- وأبا الحسن علي بن عبد الرحمان بن محمد التنوخي الإشبيلي النحوي المعروف بابن الأخضر (ت 514هـ) تلميذ أبي الحجاج الأعمى الشنتمري المعروف بشروحه اللغوية والأدبية الكثيرة التي روى منها عياض بواسطة شيخه ابن الأخضر شرح الأشعار الستة، وشرح الحماسة، وشرح شعر أبي تمام (ص 242).

- وأبا الحسن سراج بن عبد الملك بن سراج اللغوي (ت 507هـ) الذي قال عنه : «واليه كانت الرحلة في وقته بعد أبيه في تقييد كتب الأدب والغريب والشرح، ودرس كتاب سيبويه، وقل مشهور إلا وأخذ عنه». - ص 261 - وأما والده أبو مروان فروايتة اللغوية مشهورة بالأندلس، وسنده فيها يتصل أيضا بالقالي.

فمن هذه الطائفة التي اخترناها من بين بقية أساتذته الأندلسيين والمغاربة، أخذ عياض جل معارفه اللغوية الأولى، وقرأ أهم تلك المصادر التي امتزجت فيها الدراسات اللغوية بالنصوص الأدبية، مما كان رائجا

في حلقات الدرس والتعليم على عصره، ومما دأب شادي العربية وآدابها على تحصيله وروايته.

وقد اقتصرت على ذكر الذين ثبت أخذ عياض عنهم، وأغفلت غيرهم ممن لم يشتهر علمه في اللغة والأدب، أو ممن كان عياض قد اتصل بهم من النحويين واللغويين في فترة من حياته، ولكنه لم يجلس إليهم كما يجلس التلميذ لأستاذه، أو لم يأخذ عنهم شيئاً ذا بال مما يتعلق بموضوعنا، وجاءت عبارته دالة في الفهرسة على ذلك. فلم أجعل من هؤلاء الشيوخ أمثال أبي الحسين ابن الطراوة (4) النحوي الشهير، وإن حضر عياض بعض مجالسه في الأدب، لأن ظاهر عبارته - حين ترجم له - تفيد أنه لم يتلمذ له بالمعنى الصحيح (5)، كما لم يتلمذ لأبي القاسم خلف بن يوسف الشنتريني النحوي المعروف بابن فرتون (ت 513هـ) (6) الذي يظهر أنه انتقل من الأندلس إلى سبتة في فترة كان

(4) في الغنية ص 279 أنه (يعني النحوي) وفي التعريف لابن عياض ص 132 أنه (يعني بن النحوي) وفي بغية الوعاة ص 413 : (يعني بن محمد). أما بقية مترجميه فقد ذكروا أنه (سليمان بن محمد) وقالوا أنه توفي سنة 528 هـ - انظر بغية الملتبس ص 304 - المغرب لابن سعيد 2 / 208 - التكملة لابن الأبار (كوديرا) 2 / 704 وما بعدها - فصح الطيب 3 / 384 - بغية الوعاة في مكان آخر ص 263 - وفيات الأعيان ، 4 / 160 - كشف الظنون ، 1 / 399 - هدية العارفين 1 / 398.

(5) عبارة عياض في الغنية : ((جالسته كثيراً. وحضرت بعض مجالسه في الأدب، وأخبرني بملح وفوائد، وأنشدني كثيراً من شعره، ومناقضاته الحصري وغيره)) ص 278.

(6) كان من أئمة النحاة والأدب الثقات، وأقرأ الناس النحو والأدب بالأندلس والمغرب كما يقول عياض. ص 211.

عياض خلالها قاضيا له بسبته باع وكلمة مسموعة (7)، ولا لأبي عبد الملك مروان بن عبد الملك بن إبراهيم اللواتي الطنجي المغربي (ت 491 هـ) (8) إذ صرح أنه لم يأخذ عنه شيئا رغم أنه لقيه منذ أول طلبه للأدب.

وأما لائحة الكتب اللغوية والأدبية القديمة التي قرأها عياض أو رواها عن هؤلاء الذين ذكرنا وعن غيرهم، وأورد أسماءها بالفهرسة (9)،

(7) وعبارة عياض هي : ((وانتقل إلى العدو، فكن سبته، مدة، وأنزلته بها بجامعة للقراء)) ص 211.

(8) قال عنه عياض : ((وكان ذا جزالة وشهامة، وفصاحة، وعجولية في كلامه وأفعاله، أخذ نفسه بالإعراب والتعقير في كلامه مع الخاصة والعامة، فلا يكاد يؤخذ عليه لحن)) ص 258، ثم قال ص 260 : ((وكان مقرئا متقنا فقيها، لغويا، وله شعر فيه تقرر وخطب فصيحة قوية العارضة كثيرة الغريب)).

(9) هذه لائحة الكتب التي ورد ذكرها بالفهرسة على أنه رواها عن شيوخه مما له صلة بموضوعنا :

شرح الغريب لأبي عبيد القاسم بن سلام - غريب الحديث لأبي سليمان الخطابي - غريب الحديث لابن قتيبة - غريب الحديث لابن فورك - الغريبيين للهروي - الدلائل للسرطاني - .

إصلاح الغلط لابن قتيبة - إصلاح المنطق - الألفاظ لابن السكيت - نصيح ثعلب - فقه اللغة للشعالبي - الأمثال لأبي عبيد - الكامل والمقتضب للمبرد - أمالي الغالي وجميع مؤلفاته - الزاهر لابن الأنباري - الجمل للزجاجي - شرح الجمل وشرح المقدمة لابن بابشاذ - شرح الجمل لابن فضال - الإيضاح للفارسي - الكافي لابن النحاس - مختصر العين - كتاب الواضح للزبيدي - حاسة أبي الفتوح الجرجاني - شرح الحماسة - شرح الأشعار الستة - شرح شعر أبي تمام للأعلم - أدب الكتاب لابن قتيبة - الفصوص لصاعد - الوقف والابتداء لابن النحاس - طبقات القراء للداني - كتاب في مخارج الحروف للأنصاري - الهداية في القراءات السبع اختصار المهدوي - المفتاح في القراءات لابن عبد الوهاب.

فهي وإن كانت قيمة وثمانية لا تمثل بحال كل ما تمكن الرجل من قراءته والاستفادة منه في إنتاجه وتأليفه وحياته الفكرية. إذ أن المتصفح لسائر مؤلفاته الأخرى التي وصلت إلينا، سيدرك مقدار ما ظل خارج الفهرسة من عيون المكتبة العربية في اللغة والأدب، ومقدار اطلاع عياض واستفادته من مصادر ومراجع بعضها صار اليوم مفقودا أو نادر الوجود في تراثنا اللغوي، وأذكر كمثال على ذلك كتاب (الفاخر فيما تلحن فيه العامة) للمفضل بن سلمة، وكتاب الجامع لأبي جعفر القزاز القيرواني، وكتاب إصلاح الغلط لابن قتيبة، وكتاب الفصوص لصاعد البغدادي، وكتاب البارع لأبي علي القالي.. هذا فضلا عن كتب النقد والبلاغة، وفُضلا عن بقية كتب النحو والصرف واللغة مما هو متداول موجود.

لقد كان ذلك هو المنبع الأول الذي أمكننا أن نستقي منه. في سبيل تعرفنا على الجانب اللغوي من ثقافة عياض، ولم أرد أن أتوقف عند أقوال المؤرخين وأصحاب التراجم الذين يرددون في كتبهم تلك العبارات الكثيرة التي تفيد أن الرجل كان في النحو واللغة عالما كعلمه بالفقه والحديث، إذ نحن نستطيع الآن الاستغناء عنها ما دام بيدنا القدر الكافي من مؤلفات الرجل التي ينبغي اتخاذها منبعاً أساسياً لا غنى عنه لمعلوماتنا. وسنقتصر هنا - كما سبق القول - على النظر في ثلاثة منها، ويكون أولها كتاب المشارق ،

أ - كتاب المشارق

كان عياض بحكم وظيفته المرموقة، ومنصبه الاجتماعي المسؤول، واحتكاكه المستمر بالكتب الدينية الأصول، يلاحظ في مرارة وإشفاق ما آلت إليه هذه المصادر التي دأب الناس على قراءتها واستعمالها، من خلل وتشويش في أسانيدھا ومتونها، مع توقف الحاجة اليومية عليها، فأصبح يرى أن من واجبه - وقد حاز رتبا عالية في مدارج العلم - أن يندب نفسه لتقويم المعوج فيها، وتصحيح المختل، وتقديمها للناس في صورة علمية لائقة، بعيدة عما أصابها من مسخ وتشويه. ولم يكن أمامه للقيام بهذه المهمة سوى وضع كتب تكون لجميع الناس بمثابة الهداية والنبراس وتكون للمشايخ والطلبة على الخصوص مراجع يعول عليها ويؤخذ بها عند القراءة والحفظ والرواية. وقد تجلت ثمرة هذا العمل العظيم الذي ندب له دهره في ثلاثة كتب على الأقل هي : كتاب المشارق هذا، وكتاب الإكمال (10) في موضوع الحديث، وكتاب التنبيهات في موضوع الفقه. على أن روح التحقيق والتوثيق العلميين لا تكاد تخلو من واحد من باقي المؤلفات.

(10) يوجد من هذا الكتاب الذي يسمى (إكمال المعلم بفوائد مسلم) عدد من النسخ الخطية بالمغرب. وهو يعد بمثابة تذييل على كتاب أبي عبد الله المازري (ت 536 هـ) المسمى (بالمعلم) الذي شرح فيه صاحبه كتاب مسلم.

فكتاب المشارق (11) إذن هو حلقة واحدة من منظومة متكاملة. وثمره من ثمار عمله في هذا المجال. وذلك هو الإطار العام الذي ينبغي وضع هذا الكتاب بداخله. فإذا أحببنا بعد هذا أن نتعرف على الأسباب المباشرة التي حفزت عياضا على كتابته. وجدنا أن أهم ما يلخص ذلك من أهداف. هو - فضلا عن غيرته على كتب الحديث - انعدام وجود كتاب شاف يرجع إليه في الموضوع. وانقراض الأجيال الأولى من العلماء المحققين الثقات. ولا سيما أن المتأخرين والمعاصرين كانوا قد مالوا إلى التساهل والتسامح فضيعوا ما جاهد القدامى لإقامته وبناءه من أسوار منيعة تصون هذا العلم من الفساد والاختلال.

يقول عياض موضعا هذه الفكرة :

«... وأما الإتقان والمعرفة. ففي الأعلام والأئمة. لكنهم كانوا فيما تقدم كثرةً وجملَةً. وتساهل الناس بعدُ في الأخذ والأداء حتى أوسعوه (12) اختلالا. ولم يألوه خبالا. فتجد الشيخ المسموع بشأنه وثنائه. المتكلف شاق الرحلة للقاءه. وتنتظم به المحافل. يتناوب (13) الأخذ عنه ما بين عالم وجاهل. وحضوره كعدمه. إذ لا يحفظ حديثه ويتقن أدائه

(11) طبع كتاب المشارق بفاس سنة 1329 هـ بالمطبعة المولوية في مجلدين. وعلى هذه الطبعة نعتمد هنا. ثم أعيد طبعه ببيروت بالمطبعة المتينة سنة 1333 هـ في مجلد من جزئين. وهذه الطبعة هي تصوير بالأولست للسابقة.

(12) يعني هنا علم الحديث.

(13) في المطبوع : (ويتناوب) والسياق يقتضي حذف الواو.

وَتَحَمَّلَهُ، وَلَا يُمَسِّكُ أَصْلَهُ فَيَتَعَرَّفُ خَطَأَهُ وَخَلَلَهُ، بَلْ يُمَسِّكُ كِتَابَهُ سِوَاهُ
مِمَّنْ لَعَلَهُ لَا يُوَثِّقُ بِمَا يَقُولُهُ وَيَرَاهُ (14). وربما كان مع الشيخ مَنْ
يَتَحَدَّثُ مَعَهُ، أَوْ غَدَاً مُسْتَثْقَلًا نَوْمًا (15)، أَوْ مُفَكِّرًا فِي شُؤْنِهِ حَتَّى لَا
يَعْقِلُ مَا سَمِعَهُ، وَلَعَلَّ الْكِتَابَ الْمَقْرُوءَ عَلَيْهِ لَمْ يَقْرَأْهُ قَطُّ، وَلَا عِلْمَ مَا فِيهِ
إِلَّا فِي نَوْبَتِهِ تِلْكَ. وَإِنَّمَا وَجَدَ سَمَاعَهُ عَلَيْهِ فِي حَالِ صَفَرِهِ بِخَطِّ أَبِيهِ أَوْ
غَيْرِهِ، أَوْ نَاوَلَهُ بَعْضُ مُتَسَاهِلِي الشُّيُوخِ ضَبَائِرَ كُتُبٍ وَوَدَائِعَ أَسْفَارٍ لَا يَعْلَمُ
سِوَى الْقَابِيَا، أَوْ أَتَتْهُ إِجَازَةٌ فِيهِ مِنْ بَلَدٍ سَحِيقٍ بِمَا لَا يَعْرِفُ وَهُوَ طِفْلٌ أَوْ
حَبْلٌ حَبْلَةٌ (16) لَمْ يُولَدْ بَعْدُ وَلَمْ يَنْطِقْ، ثُمَّ يُسْتَعَارُ لِلشَّيْخِ كِتَابٌ بَعْضٌ
مِنْ عُرْفِ سَمَاعِهِ مِنْ شُيُوخِهِ، أَوْ يَشْتَرِيهِ مِنَ السُّوقِ، وَيَكْتَفِي بِأَنْ يَجِدَ
عَلَيْهِ أَثَرَ دَعْوَى بِمُقَابَلَتِهِ وَتَصْحِيحِهِ، ثُمَّ تَرَى الرَّاحِلَ لِهَذَا الشَّأْنِ الْهَاجِرَ فِيهِ
حَبِيبَ الْأَهْلِ وَمَأْلُوفَ الْأَوْطَانِ قَدْ سَلَكَ مِنَ التَّسَاهُلِ طَبَقَةً مِنْ عَدَمِ ضَبْطِهِ
لِكِتَابِهِ، وَتَشَاغَلَهُ أَثْنَاءَ السَّمَاعِ بِمَحَادَثَةِ جَلِيسِهِ أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَسْبَابِهِ.
وَأَكْثَرُهُمْ يَحْضُرُ بِغَيْرِ كِتَابٍ، أَوْ يَشْتَغِلُ بِنَسْخِ غَيْرِهِ، أَوْ تَرَاهُ مِنْجَدلاً يَغْطِ
فِي نَوْمِهِ قَدْ قَنَعَا مَعًا فِي الْأَخْذِ وَالتَّبْلِيغِ بِسَمَاعِ هَيْئَةٍ لَا يَفْهَمَانِ مَعْنَى
خَطَابِهَا وَلَا يَقِفَانِ عَلَى حَقِيقَةِ خَطئِهَا مِنْ صَوَابِهَا، وَلَا يُكَلِّمَانِ إِلَّا مِنْ
وَرَاءِ حِجَابِهَا. وَرَبَّمَا حَضَرَ الْمَجْلِسَ الصَّبِيُّ الَّذِي لَمْ يَفْهَمْ بَعْدُ عَامَةً كَلَامَ

(14) فِي الْمَطْبُوعِ : (وَلَا يَرَاهُ).

(15) فِي الْمَطْبُوعِ : (نَوْمًا).

(16) حَبْلُ الْعَبْلَةِ بِالتَّحْرِيكِ فِيهِمَا : الْوَلَدُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ.

أمه، ولا استقلَّ بالميز والكلام لما يعنيه من أمره، فيعتقدون سماعه سماعاً لا سيما إذا أوفى أربعة أعوام من عمره...» (17).

ثم يذكر بعد ذلك كيف شاع نتيجة هذا ما نراه في كتب الحديث من أشكال التحريف والتبديل، فكان أن قامت جماعة من العلماء بمحاولة تصحيح ما وقع، ولكنهم كانوا في ذلك ما بين عالم حقا، متفهم متيقن، وآخر قد جعل في تنبيهاته الخطأ صواباً، والصواب خطأ، فلم يعتد بشيء من علمه وعمله، ولهذا يقول عياض : «سد المحققون باب الحديث على المعنى وشددوا فيه. وهو الحق الذي أعتقد ولا أمترية، إذ باب الاحتمال مفتوح، والكلام للتأويل معرض، وأفهام الناس مختلفة، والرأي ليس في صدر واحد، والمرء يفتن بكلامه ونظره، والمغتر يعتقد الكمال في نفسه...»

هذه هي الغاية المباشرة إذن.

غير أنه حين رام التصدي لهذا الأمر في مجموعه، وجد أن تحقيقه بالنسبة لسائر كتب الحديث الموجودة أمر عزيز المنال، صعب على همة شخص واحد. فلذلك قرر أن يقتصر أخيراً على «ما وقع من ذلك في الأمهات الثلاث الجامعة لصحيح الآثار، التي أجمع على تقديمها في الأعصار، وقبلها العلماء في سائر الأمصار : كتب الأئمة الثلاثة : الموطأ

(17) انظر مقدمة المشارق.

لأبي عبد الله مالك بن أنس المدني، والجامع الصحيح لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري، والمسند الصحيح لأبي الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، إذ هي أصول كل أصل، ومنتهى كل عمل في هذا الباب.» ومن هنا جاء عنوان الكتاب الذي هو : (مشارك الأنوار على صحاح الآثار). لأنه لم يجعل من مشمول كلامه كل الأحاديث المروية. وإذا كان الكتاب لا يعد رائدا في ميدانه، فهو على الأقل حاول الاستفادة من عيوب المؤلفات السابقة التي ذكر منها : (تصحيح المحدثين) للدارقطني، و (تقييد المهمل) لأبي علي الفسائي، وكتاب أبي سليمان الخطابي (ولعله غريب الحديث) مما رجع إليه واستقى منه فوجده غير موف بالغرض، ولا محيط بالمقصود.

موضوعه - منهجه - خصائصه :

إن الموضوع العام لهذا الكتاب هو - كما رأينا - الحديث المضمن في المصنفات الثلاثة المذكورة. ويمكن النظر إلى هذا الموضوع الكبير من زاويتين هما :

أ) ألفاظ وردت في متن الحديث الصحيح تحتاج إلى شرح معناها، وضبط طريقة نطقها، وأخطاء، وخلافات بين الرواة في شأن لفظ من ألفاظ المتن تستدعي التحقيق والتصحيح. فكلمة مثل (بثق) رويت هكذا مرة، ورويت أخرى : (بشق) في حديث واحد. وكلمة مثل (ألبته) رواها بعض بالباء وآخرون بالياء : (أليته). ولفظ (بحار) ورد عند هذا بالباء

وعند آخر ورد بالتاء ، (تجار)... وهلم جرا.

(ب) أعلام بشرية وجغرافية وردت في متن الحديث وسنده خاطئة أو محرفة أو مختلفا في أمرها. فدعت الضرورة ضبطها وتحقيقها. هذا فضلا عما أسقط وأهمل في بعض نصوص الحديث، مما استدعى إضافته واستدراكه.

وقد شرح المؤلف خطة تأليفه الكاملة في نص طويل ورد بالمقدمة. غير أن طلب الوضوح والاختصار يقتضي منا أن نبين هذه الخطة التي نهجها في النقاط التالية :

يمكن تقسيم مادة الكتاب بموضوعها الواسع العام، إلى قسمين كبيرين : نسمي الأول (معجما)، ونسمي الثاني (ملاحق). أما المعجم فهو الشكل الذي رآه مناسبا لتنظيم الألفاظ المراد شرحها والتنبيه على ما يعثر بها من أخطاء وأوهام. وهو الطريق الوحيد الذي يسهل المشقة على القارئ، فيمده ببغيته كلما تطلبها على عجل، سواء كان الأمر متعلقا بالمتن أو السند.

وأما (الملاحق) فهي عبارة عن أبواب ثلاثة زادها في نهاية الكتاب لتكون خارج (المعجم)، إذ أن مادتها يصعب ترتيبها على طريقة من طرق المعاجم، وهي خاصة :

- بالجمال (لا الألفاظ) التي وقع فيها التصحيف. وقد رتبت على فصول.

- وبالجمل والألفاظ معا، التي تحتاج لبيان وجه إعرابها النحوي، مما يترتب عنه فهم معانيها. وقد رتب بدورها في فصول.

- وبالحاق الناقض أو الساقط والمهمل من كتب الحديث الثلاثة من حيث الألفاظ.

فإذا عدنا إلى القسم الأول - القسم الكبير والأهم من الكتاب - وهو (المعجم) فس نجد أبرز ما يوضح خطته الأمور التالية :

(1) رتب المؤلف في هذا المعجم المادة المكونة من ألفاظ الحديث التي جمعها من المصادر الحديثية الثلاثة، والتي رأى أنها في حاجة لشرح أو تفسير أو تنبيه وتصحيح. وكان هذا الترتيب هو المعهود في المعاجم الألفبائية المبسطة، معتمدا على أول حرف من حروف الكلمة فالثاني ثم الثالث، ومراعيا أصول اللفظ دون زوائده حسب ما هو متفق عليه بين سائر المعاجم العربية القديمة. غير أنه اختار أن ترتب المواد والأبواب حسب الأبجدية المغربية وليس المشرقية لأنها هي الأبجدية التي كانت معروفة ومتداولة في المغرب.

(2) قسم هذا (المعجم) بعد ذلك إلى أبواب بعدد حروف الأبجدية العربية، فكانت هذه الأبواب تسمى بأسماء الحروف : (باب الألف - باب الباء - باب التاء.... الخ).

(3) ألحق بنهاية كل باب من هذه الأبواب ثلاثة فصول (ولنسمها

لواحق الأبواب) بحيث لا يخلو منها أو من بعضها باب. وهذه الفصول (اللواحق) هي :

أ) فصل ما أشكل من الأسماء والكنى

ب) فصل مشكل الأنساب

ج) فصل المواضع

4) خلال الباب الواحد. قد ترد أمور فيها خلاف بين الرواة تتعلق بألفاظ الحديث لا أسانيده - أو أوهام وأخطاء تحتاج إلى تصويب وتنبيه. فيعقد لها فصولا قصارا عقب نهاية المواد المعجمية التي يمت إليها هذا الوهم أو الخطأ أو الخلاف بصلة اشتقاقية. وتسمى عنده هذه الفصول الثانوية الداخلية : (فصول الوهم والاختلاف) أو (فصول الوهم والخلاف). وفيها يجد الفرصة لتصحيح ما يراه مناسبا. فإذا فرغ من مادة انتقل الى أخرى. وفعل فيها ما فعله في سابقتها. أي أنه حين يورد المادة ويشرح غريب ألفاظها. ينظر ما فيها من خلاف أو وهم. فإن وجد شيئا منه صححه ونبه عليه تحت عنوان (فصل الاختلاف والوهم) وإن لم يجد شيئا تجاوز هذه المادة إلى التي بعدها. وهكذا... وخير ما يوضح هذه الفكرة هو مثال نسوقه من باب الباء.. فبعد أن يورد في هذا الباب سائر المواد التي قبل (ب. ث. ق) من حيث الترتيب. ويصل إلى هذه المادة بالذات نجده يقول :

((ب. ث. ق : - قوله (18) : فانبتق الماء. أي : انفجر يقال منه : بثق أو انبتق. والنبثق بكسر الباء وفتحها وسكون الثاء : الموضع الذي يخرج منه الماء.

فصل الاختلاف والوهم :

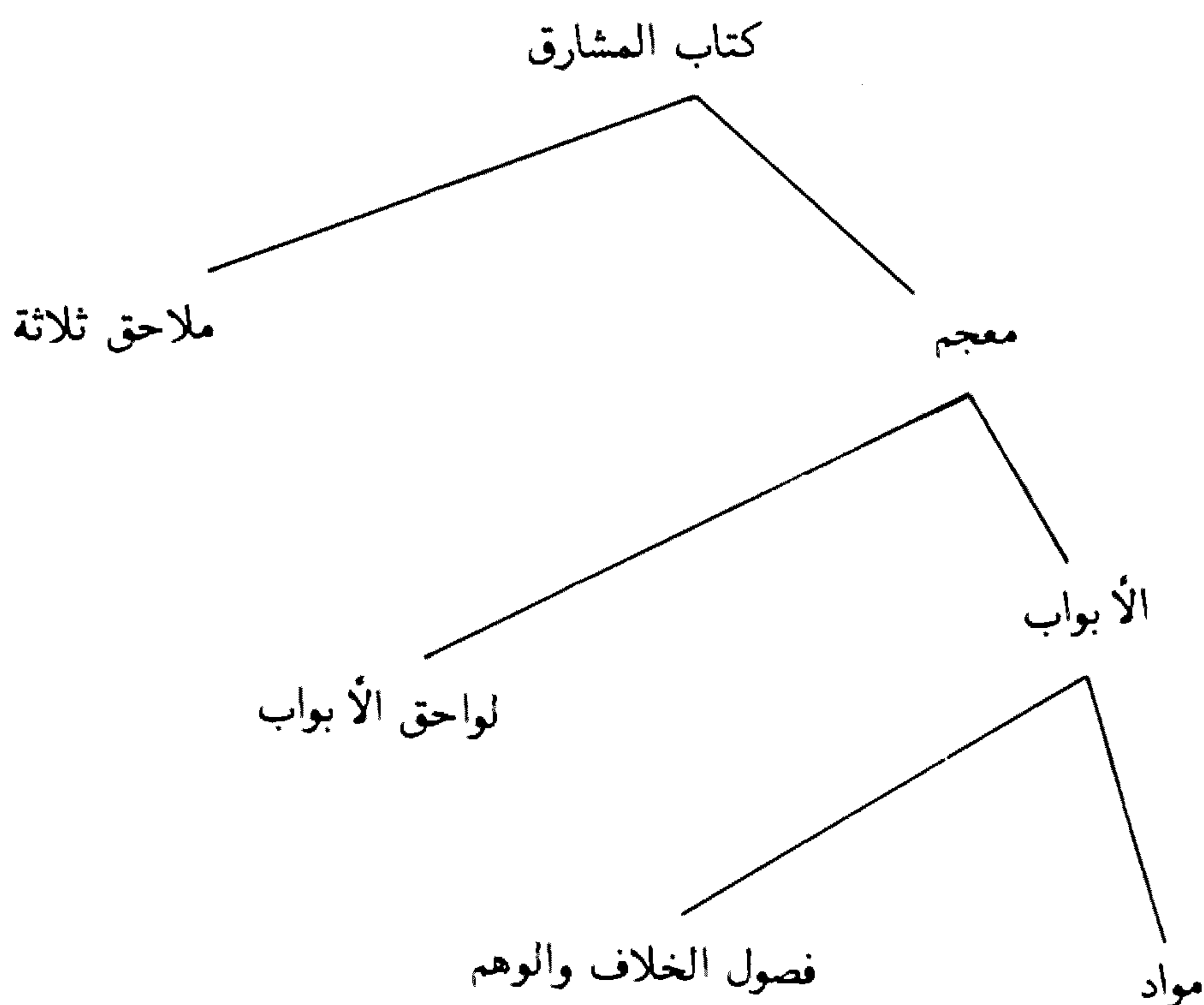
في تفسير سورة سَبَا : العَرَم : ماء أحمر أرسله الله في الأرض فشقه. كذا لهم. وعند أبي ذر : فبثقه، وهو الوجه. بثقتُ النهر : إذا كسرتَه لتصرفه عن طريقه)). (19) ثم ينتقل الى المادة التي بعدها وهي (ب. ج. ح).

فهذه الفصول إذن ليست قارة ولا ثابتة بعقب كل مادة من مواد الباب من المعجم. بل هي ترد عند الحاجة والضرورة التي يقتضيها شرط المؤلف أن ينبه ويصحح كل ما من شأنه أن يحتاج لذلك.

تلك هي أهم الأمور التي يمكن توضيحها في منهج الكتاب وتقريبها من هيكله وبنيته الخارجية إلى نظر القارئ الذي قد يجد في الشكل التالي ما قد يساعده على إتمام التصور :

(18) يعني نص الحديث.

(19) المشارق 1 / 78.



ومن خلال ما سبق، ربما اتضح أن كتاب المشرق ليس كله مما يهم شادي اللغة العربية، إذ فيه من الأبواب والفصول ما لا يحتاج إليه غير المتفقه في الحديث أو المشتغل بهذا العلم. أما طالب العربية فحسبه أن يجد متطلبه في (مواد) الأبواب من القسم المعجمي حسب توضيح الرسم. وإنه لمن حسن حظه أن يكون هذا القسم هو أضخم وأكبر القسمين.

وهناك ملاحظة جديرة بالذكر في هذا المكان وهي أن المؤلف لم يهتم فقط - في كتابه هذا - بالدلالات المعجمية والاشتقاقية للألفاظ. بل نراه أحيانا يتوقف عند الدلالات النحوية كما فعل عند حرف الباء الذي له في النحو أكثر من معنى. فالباء إذا كان معناها العام هو الإلزام فهي ترد لتفيد القسم، والحال، والعرض، والبدل، وتأكيد النفي، وتحسين النظم، وبمعنى لام السبب، ومن أجل. وتكون في موضع : في وعن. وعلى. ومن. ومع. كما تكون زائدة. والمؤلف في كل هذه المعاني يسوق الأمثلة والشواهد الكثيرة من الحديث الشريف وذلك لأن قصده الأول هو تتبع استعمالاتها في هذا النص من النصوص الدينية.

وقد فعل الأمر نفسه في مواضع أخرى من الكتاب مثل ما نجده في باب الميم إذ تتبع سائر المعاني النحوية التي وردت للفظ (من) بفتح الميم وكسرها. عاقداً لذلك فصلاً خاصاً سماه : (فصل في الفرق بين مَنْ وَمَنْ في هذه الكتب وبيان ما أشكل من ذلك واختلفت فيه الرواية). ولكي يأخذ القارئ فكرة عن طريقة عياض في عرض مواد معجمه وشرحها. رأيت أن أضع بين يديه نصين قصيرين أخذتهما معا من باب (الباء) :

(1) النص الأول :

مادة الباء مع الذال :

((.. قوله : كانت تبذو على أهله : أي تُفحش في القول. بذو يبذو

وبضم ثانيهما مثل كرم ويكرم. والمصدر كَبَذَ بفتحها ممدود. كذا قيده
القتبي. وقال (20) الهروي فيما قرأناه على الوزير أبي الحسين : بَذَاء
بالكسر. ومبازاة. وَبَذَاءة. وكله مهموز.
ورجل بذيُّ أيضاً. مشدد. غير مهموز. وكذلك أيضاً في الرَّثِّ
الهيئة. وهي البَذَاة أيضاً.)) (82/1).

(2) النص الثاني :

مادة : الباء والراء

((ب. ر. ق : - بارقة السيوف : أصله لمعانها. وسميت السيوف
بوارق. وقد يمكن أن يراد ببارقة : السيوف نفسها. وإضافتها إلى نفسها.
وَبَرَقُ الثنايا : شديد بياضها.

وذكر البراق. بضم الباء. وفسره في الحديث : مركب الأنبياء. سمي
بذلك إما اشتقاقاً من البرق لسرعة سيره. وأنه يضع حافره حيث يجعل
طرفه أو لكونه أبرق وهو الأبيض كما جاء في الحديث.

والبرقاء : الشاة البيضاء التي فيها طاقاتٌ صوفٍ سَوْدٍ.)) (21)

ومن خلال هذين المثالين يمكننا أن نخرج بالملاحظات التالية
حول بعض خصائص هذا المعجم :

(1) الاختصار في شرح الألفاظ على المعاني القريبة التي يتوقف

(20) في المطبوع : (وقاله).

(21) المشارق 1 / 85.

عليها فهم الحديث الواردة فيه. فإذا تعداها إلى غيره أحيانا فإنه يراعى في ذلك الإيجاز والاختصار ما أمكن. وهذا معناه أن (المشارك) ليس من المعاجم الشاملة التي تولى الاستقصاء والشمول غاية كبرى. بل هو من المعاجم المتخصصة بألفاظ علم من العلوم.

(2) العناية بضبط اللفظ وتقييد طريقة نطقه وهجائه بواسطة النص والعبارة غير تارك للتصحيح والتحريف مجالا يعرضها مرة ثانية إلى خطأ جديد يحتاج فيه إلى وضع معجم جديد.

(3) عدم الاهتمام بأنواع الشواهد الشعرية والنثرية كما هو شأن المعاجم الشاملة الموسوعية. إذ غاية المؤلف لم تكن هي الاستدلال على صحة اللفظ عند العرب فيحتاج الأمر إلى شاهد إثبات. بل كانت غايته محصورة في ضبط وشرح ما هو موجود متداول في كتب الحديث ولا سيما تلك الألفاظ التي يتعاورها التصحيف أو يخطئ الناس في قراءتها أو فهمها.

(4) استقاء المعارف من مصادر كتابية وأخرى شفوية قيدها من كتب لغوية أو حفظها من شفاه شيوخ لهم منزلة وتقدير في نفوس العلماء. ومصادر المشارق الكتابية في مادة اللغة كثيرة ومتعددة لم نر فائدة في عرضها.

وعلى كل حال فإن الكتاب إن قصد بتأليفه أن يكون مرجعا للمحدثين لا اللغويين إذ لم يوضع في الأصل من أجل ((شرح لغة وتفسير

مَعَانٍ. بل لتقويم ألفاظ وإتقانٍ)) كما يصرح مؤلفه في المقدمة، فهو مع ذلك قد صار مرجعا لا غنى عنه لدارسي اللغة العربية ومتطليبيها. وهذا ما جعل القدامى منهم يستفيدون منه ويرجعون إليه، وفي مقدمتهم : المجد الفيروزبادي في القاموس، وابن الطيب الفاسي في سائر مؤلفاته اللغوية، ومرتضى الزبيدي في تاج العروس، والتادلي في الوشاح وغيرهم.

الكتاب عند المغاربة والمشاركة :

ذلك هو كتاب المشارق في موضوعه ومنهجه وبعض خصائصه، وقد مات مؤلفه دون أن يتمكن من تحريره نهائيا، تاركا إياه في جملة المبيضات، مع أن تأليفه قد تم قبل كتاب عياض الآخر المسمى : (إكمال المعلم...) الذي تضمنت مقدمته ذكر كتاب المشارق في عبارة صريحة. وقد أوضح المقرئ في الأزهار (22) أن الذي أخرج الكتاب في صورته النهائية المصححة هو الحافظ محمد بن سعيد الفرناطي المعروف بالطراز (23) (ت 645). وقد أشار إلى شيء من ذلك المراكشي في الذيل (210/6) وغيره. أما صاحب الديباج فقد قال بالحرف متحدثا عن الطراز المذكور :

(22) ج 4 ص 342 طبعة وزارة الشؤون الإسلامية بتحقيق الأستاذين محمد بنتاويت وسعيد أعراب.

(23) ترجمته في الذيل والتكملة 210/ 6 - والتكملة : 2 / 659 (الحسيني) والديباج ص 297. وانظر مقدمة تحقيق الجزء الأول من ترتيب المدارك لمحمد بنتاويت الطنجي.

((.. وتَجَرَدَ آخرَ عمره إلى كتاب مشارق الأنوار تأليف القاضي أبي الفضل عياض. وكان تركه في مبيضة في أنهي درجات التشبيح (24) والإدماج والإشكال. وإهمال الحروف حتى اختُرمت منفعتها. حتى استوفى ما نقل منه المؤلف. وجمع عليها أصولا حافلة. وأمّهات هائلة من الغريب وكتب اللغة. فتخلص الكتابُ على أتم وجه وأحسن. وكمل من غير أن يسقط منه حرف ولا كلمة. والكتاب في ذاته لم يؤلف مثله.)).

وهذا لا يعني أن الرجل قد أضاف جديدا إلى مؤلف عياض. بل كل ما يدل عليه هو أن الطراز قد عمل على (تحقيق) الكتاب - بالمعنى الحديث للكلمة - وتصحيحه. مستعينا على ذلك بالمصادر والمراجع الضرورية. إذ كان خط المؤلف الرديء في هذا الكتاب حائلا بينه وبين الاستفادة منه.

ولقد كانت هذه الحادثة عارضة في حياة الكتاب. إذ سرعان ما انتشر بعدها شرقا وغربا. وتنافس فيه العلماء ما بين محدث ولغوي. ولئن وجد فيه المغاربة مبعثا على الفخر والاعتزاز. مضيفا إلى بلادهم سمعة وذكر. فقد وجد فيه المشاركة بدورهم ما يضطرهم إلى الاعتراف والإعجاب. وتصحيح الصورة المغلوطة في أذهانهم عن علماء المغرب وعبقريّة أبنائه. ولقد أورد المقرئ في أزهاره أشعارا أقل ما يقال عنها

(24) التشبيح في الخط : التعمية والاضطراب.

أنها تعبر عن هذه الفكرة. فقد قال ابن الصلاح الشهرزوري (25) حين اطلع على الكتاب :

مشارك أنوار تجلت بسبتهِ وذا عجبٌ كون المشارق بالغربِ
فما إن وصل ذلك إلى مسمع أحد المغاربة حتى أجابه بقوله :
فما فضل الأرجاء إلا رجالها وإلا فلا فضلٌ لتربٍ على تربٍ

ثم استحسن غيره من المغاربة هذا الرد فقال هو الآخر :
لقد شهدت حقا جميع المهارقِ بما حاز من فضل كتاب المشارقِ

وهو الذي يقول أيضا :
جزى الله عنا كل خير ومنه عياضاً بما أسدى لنا من مشارقِ
به أشرقت شمس الغريب بغربنا فدانت له تهفو شمس المشارقِ

ويقول :
عياضٌ لك الخيراتُ أطلعت للورى مشارقَ أنوار الهدى بالمغرب (26)
وقبل إنهاء الكلام عن كتاب عياض، أود الإشارة باقتضاب إلى أن

(25) هو أبو عمر وعثمان بن عبد الرحمان النصري الكردي الشهرزوري المعروف بابن الصلاح صاحب كتاب (علوم الحديث). وأحد أشياخ ابن خلكان الذي ترجم له في وفياته (3 / 243) وذكر أنه توفي سنة 643 هـ

(26) انظر بقية الأشعار في الأزهار (ج 4 ص 342 - 346).

تلميذه ابن قرقول (27) كان قد ألف كتاباً سماه ، (مطالع الأنوار على صحاح الآثار)، ولكن الآراء قد تضاربت في شأنه فقليل إنه اختصار واستدراك وتنبيه على كتاب أستاذه، وقيل أيضاً هو كتاب وضع على منوال المشرق ومضاهاة له. على أن بعضهم قد ذهب إلى أبعد من ذلك فقال إن ابن قرقول قد نقل كتاب عياض من مبيضته، وجرد منه ما أمكن، لصعوبة قراءة تلك المبيضة. ولذلك يقول ابن خاتمة عن صاحب المطالع ، ((ولم يتصل بنا أنه نسب الكتاب الى نفسه)) (28). وهذا كله أمر يحتاج الى تحقيق خاص لم أتمكن من القيام به في هذا البحث (29).

(27) هو أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن أدهم الهمداني الحمزي ثم الأندلسي (ت 569 هـ) المعروف بابن قرقول، ترجمته في ، التكملة لابن الأبار ، 1 / 151 - (طبعة الحسيني) - شذرات الذهب لابن العماد : 5 / 329. ط. بيروت بدون تاريخ - وفيات ابن خلكان : 1 / 62 - الوافي للصفدي : ط : س. ديد رينغ : 6 / 171 - مرآة الجنان لليافعي (حيدر آباد) : 4 / 170 - جذوة الاقتباس لابن القاضي : 88 / - الأعلام للزركلي : 1 / 76 - معجم المؤلفين لكعالة : 1 / 129 - وانظر حاجي خليفة : ج / 1715 - وبروكلمان : الملحق 1 / 633.

(28) انظر جذوة الاقتباس : 1 / 89.

(29) لكتاب المطالع نسخ خطية بالقرويين والقاهرة (انظر بروكلمان) وبالخزانة العامة بالرباط نسخة تحت رقم : 366 لك، ورد على الورقة الأولى من غلافها ما نصه : (السفر الثاني من كتاب مطالع الأنوار على صحاح الآثار، تأليف الشيخ الإمام المحدث الفقيه الحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم الحمزي هو ابن قرقول، رحمه الله). ولكن هذه العبارة ينقضها ما جاء في عبارة أخرى وردت بنهاية السفر ونصها : (تم كتاب مطالع الأنوار على صحيح الآثار تأليف القاضي عياض). وبعد أن قابلت محتوى هذه النسخة بكتاب المشرق لعياض تبين أنها مجرد نسخة أخرى منه وليست جزءاً من كتاب المطالع.

ب - كتاب التنبيهات

وهو الكتاب الثاني الذي نعرف بجانبه اللغوي في هذه الصفحات. وقد وضعه عياض ليبلغ به الغاية التي أرادها من الكتاب السابق، وإن اختلف عنه موضوعا وطريقة تأليف.

فأما الموضوع، فهو ليس الحديث الشريف وألفاظه هذه المرة، ولكنه المادة الفقهية وألفاظها، ومدونة سحنون (30) المروية عن الإمام مالك بالذات. ولذلك سمي الكتاب : (كتاب التنبيهات المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة) (31).

قال عياض في المقدمة :

((إن أصحابنا من المتفهمة - أسعدنا الله وإياهم بتقواه - رغبوا في الاعتناء بمجموع يشتمل على شرح كلمات مُشْكِلَةٍ، وألفاظ مُغْلِطَةٍ مما أُدْخِلَ على «الكتب المدونة والمختلطة»، اختلفت الروايات في بعضها. ومنها ما أُرْتِجَ على أهل درسها وحفظها (.....) وفي ضبط حروف مُشْكِلَةٍ

(30) هو أبو سعيد عبد السلام بن سعيد الشهير بسحنون (تد 210 هـ)، ومدونته التي رواها ودونها مع تصحيحات وتنقيحات عن عبد الرحمان بن القاسم العتقي (تد 191 هـ) هي المسماة : (بالكتب المدونة والمختلطة) - مطبوعة ومتداولة - وهي مرتبة حسب (كتب) الفقه أي أبوابه ومسائله - وانظر ترجمة سحنون في ترتيب المدارك : 4 / 45 والديباج : 160 وغيرهما.

(31) توجد منها بالخزانة الملكية نسختان خطيتان الأولى برقم : 534 والثانية برقم 9818 وبالخزانة العامة بالرباط نسخة مصورة عن مكتبة الجامع بمكناس رقم الشريط : 1248، وأخرى أصلية برقم : 384 ق، وعليها نعتد هنا.

على من لم يعتن بعلم العربية والغريب. وأسماء رجال مهمة لا يعلم تقييدها إلا من تهتم بعلم الرجال والحديث...)).

ويقول :

((.. وأضفت إلى الغرض المطلوب بيان معاني الألفاظ الفقهية الواقعة في هذه الكتب، وكيفية تجوزها عن موضوعها وأصل اشتقاق أصولها وفروعها...)).

وهذا الذي ذكره المؤلف، هو ما يصور جانبا واحدا من جانبي الكتاب، وهو في عمومته جانب لغوي لأنه يتمثل في نقطتين :
أ) تصحيح نص المدونة وتخليصه من الأغاليط اللغوية التي علق به، وتنبيه على أسماء الأعلام خلال ذلك.

ب) شرح الألفاظ والاصطلاحات الفقهية الواردة في المدونة، وهي تلك المفردات التي أضيف إلى أصلها الإيتيمولوجي معنى جديد استعير لها لتؤدي الغرض الديني.

وأما الجانب الثاني في الكتاب، فهو الذي نص عليه في فقرة أخرى من الخطبة، وهو ما يتعلق بالمسائل الفقهية في المدونة، لأن المؤلف قد أولى هذا الجانب نوعا كبيرا من العناية فأورد التعليقات والتنبيهات، ونقل كلام الشيوخ والحذاق وقارن بين الأقوال - كما يقول - حتى أوفاه حقه.

أما طريقة التأليف فهي بدورها مخالفة لمنهج المشارق ،

- إذ لم يفصل عياض من جهة بين ما هو ((تنبيهات)) وإصلاحات، وما هو شرح لغريب الألفاظ، وتفسير للاصطلاحات الفقهية، ومن جهة أخرى بين ما هو مادة لغوية وما هو مادة فقهية. إذ جاءت هذه الأمور كلها متداخلة ومرتبطة.

- ولم يضع لكتابه أي قالب تنظيمي جديد مخالف للكتاب الأصلي وهو المدونة، بل اكتفى بتتبع أبوابه بابا بعد آخر إلى النهاية. ومعلوم أن المدونة قد صنف حسب أبواب الفقه وكتبه.

ولذلك نرى أن الباحث اللغوي ربما ضل طريقه في هذا الكتاب وهو يبحث عن مادة لغوية. ولا سيما أن الجانب الفقهي فيه هو المتغلب بشكل واضح، عكس كتاب المشارق الذي طغى فيه الجانب اللغوي. وقد كان بوسع عياض أن يذلل هذه الصعوبة ويخرج كتابه في شكل يمكن الفقهاء واللغويين معا من الاستفادة منه. وذلك بتنظيم المادتين في قسمين اثنين : قسم يخصص للألفاظ اللغوية وترتب داخله المواد التي أراد شرحها وضبطها على طريقة معجمية، مما يجعل عمله هذا أقرب إلى معاجم الفقه التي وضعها غيره من أمثال الفيومي والمطرزي. وقسم ثان يخصص للمادة الفقهية التي ينبغي أن ترتب حسب أبواب الفقه.

ومهما يكن، فحسبنا أن نجد في هذا الكتاب ثقافة عياض اللغوية وهي تفرض نفسها على الميدان الفقهي مثلما فرضت من قبل في مجال الحديث الشريف، وأن يكون كتاب التنبيهات بمثابة لبنة من تلك

اللبنات التي وضعها أسلافنا في سبيل العناية بالألفاظ الدينية والاسلامية وان سبقه غيره بمراحل في هذا الميدان مثلما هو الشأن عند أبي حاتم الرازي (ت 322هـ) في (كتاب الزينة) في الكلمات الإسلامية العربية، ولو أن المقارنة بينهما بعيدة في بعض الوجوه.

ولكي يأخذ القارئ فكرة موجزة عن طريقة عياض في شرح الألفاظ وضبطها نورد الأمثلة الآتية من الكتاب :

(1) مثال لضبط أسماء الحيوان :

يقول في كتاب الذبائح - ص 84

((.. والغَلَدَ : - بضم الخاء المعجمة وفتح اللام. كذا ضبطناه في الكتاب. وبفتح الخاء وسكون اللام وفتحها أيضا. وبكسر الخاء وسكون اللام. وهو : فار أعمى.

((.. والوَبْرُ : - بفتح الواو وسكون الباء بوحدة : دويبية فوق اليربوع ودون السنور.

والحَلَزُونُ : - بفتح الحاء واللام. كذا ضبطناه فيهما)).

(2) مثال لضبط أسماء المواضع.

يقول في كتاب الضوء ص : 22.

((.. والمِرْبَدُ : - بكسر الميم : موضع بقرب المدينة على ميلين أو

دونهما منها.

والجُرْف : - بضم الجيم والراء : موضع من جهة الشام. قرب المدينة
على ثلاثة أميال))

(3) مثال لشرح ألفاظ الفقه :

يقول في كتاب الصلاة الأول :

((الركوع : - أصله الخضوع قال الشاعر :

ولا تُعَادِ الْفَقِيرَ عِلَّكَ تَرَّ كَعُ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ

وقيل بعدُ، معناه : الخشوع. واستعمل في التطأطؤ والانحناء في

الصلاة (....).

السجود : - والسجود أيضا التطامن والميل يقال : سجدت النخلة

أي : مالت. قال الله تعالى : «والنجم والشجر يسجدان» وهو معنى
الخضوع. ومنه قوله تعالى : «ألم تر أن الله يسجد له من في السماوات
ومن في الأرض» الآية.

ومنه : الإسجد : وهو إدامة النظر في فتور. وفي الركوع والسجود
هذا المعنى أيضا من إلصاق أعز الأعضاء وأرفعها بالتراب)).

ومن هذه الأمثلة التي تصور أهم النواحي التي يهتم بها الجانب
اللفوي في الكتاب، يتبين أن الطريقة التي سلكها المؤلف تتلخص في
العناية بضبط ما قد يُشكِلُ وَيُغْلِطُ من مفردات دائرة في أبواب الفقه،
ويختلف في أمرها النطق بما في ذلك الأعلام الجغرافية والبشرية
وأسماء النبات والحيوان وغيرها. ثم شرح الكلمات

الفقهية الدينية، وذلك بالاختصار - في الغالب - على محاولة الربط بين المعنى الأصلي في اللغة، والمعنى الاصطلاحي الجديد الذي صارت تؤديه تلك الكلمة حين استعيرت من مجال إلى مجال آخر. وقد يتكئ في هذا الشرح والضبط على بعض الشواهد من الشعر والقرآن وأقوال العلماء من خلال مصادر كثيرة. ولكن ذلك كله يرد في شكل من الاختصار والتركيز. إذ ليست غاية المؤلف لغوية ولكنها غاية دينية ترمي إلى تدليل النص الفقهي وتحقيقه حتى يستفيد منه الفقيه خاصة. والمسلم العادي بصفة عامة. فلهذا يعرض المؤلف هنا من البضاعة ما يكفي قدر الطلب لا غير.

وأخيراً، لقد أحسن المقري إبراز قيمة الكتاب، وخطته، وتلخيص موضوعه بجانبه : اللغوي والفقهي، وذلك إذ قال في الأزهار : (21/3) ، ((.. وعليه المعول في حل ألفاظ المدونة، وضبط مشكلاتها وتحرير رواياتها، وتسمية رواياتها، وتحقيق ذلك أنه جمع بين شرح المعاني وإيضاحها، وضبط الألفاظ وذكر من رواها.)).

ج - بغية الرائد

موضوع هذا الكتاب الثالث هو شرح ما تضمنه حديث الرسول عليه السلام المسمى : «حديث أم زرع»، من غريب اللغة، وبيان ما اشتمل عليه أسلوبه من أوجه المحسنات البلاغية، وتركيبه من نواح إعرابية قد تحتاج إلى التأويل، ثم استنباط ما في مضامينه من توجيهات دينية. ولذلك أثر

أن يسميه : (بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد) (32).
وهكذا نجد أنفسنا مرة أخرى أمام نص هو الحديث الشريف، وغاية هي
شرح هذا النص، ووسيلة هي اللغة.

وقد جعل عياض من خطته في هذه الرسالة أن يوزع تحليله لنص
هذا الحديث على مستويات أربع هي :

- مستوى الشرح المعجمي (شرح الدلالات اللغوية للألفاظ الغريبة).

- مستوى التركيب النحوي والإعراب

- مستوى الأسلوب (تطبيق القواعد البلاغية على النص)

- مستوى الوظيفة الدينية (توظيف النص من أجل الإرشاد والتوجيه)

ومن خلال هذا التعدد في مستويات التحليل التي اتخذها المؤلف
للنظر في حديث أم زرع، نجد أن الجانب اللغوي يطفئ بشكل واضح
على الغاية الدينية، خصوصا إذا علمنا أن الحديث المذكور هو عبارة عن
قصة طويلة ترويها عائشة (ض) للنبي عليه السلام أو يقصها الرسول على
عائشة. وتمتاز هذه القصة التي تذكرنا من حيث الشكل بقصص الأصمعي
 وابن الأنباري التي نجد لها أمثلة عديدة في كتاب الأمالي لأبي علي
القالبي وغيره، بمفرداتها اللغوية الغريبة النادرة الاستعمال، المسجوعة
الفواصل، بحيث لا يمكن فهمها دون الاستعانة بمعاجم اللغة الكبرى.

(32) طبع الكتاب بوزارة الشؤون الإسلامية بالرباط 1975 بتحقيق صلاح الدين بن أحمد
الأدبي ومحمد الحسن أجانف ومحمد عبد السلام الشراوي.

ويدور الحديث في هذه القصة بين إحدى عشرة امرأة، كل واحدة منهن تصف زوجها وتقص هذا الوصف على صواحبها.

وقد عمد المؤلف لكي يعنى بكل مستويات التحليل، إلى تقطيع الحكاية - الحديث إلى عدد من المقاطع يمثل كل واحد منها نص الكلام الذي تدلي به المرأة الواحدة من النساء الإحدى عشرة. وبعد ذلك ينتقل إلى تحليل كل مقطع على انفراد، بادئاً بالمستوى الأول ثم الثاني فالرابع. أما المستوى الثالث فقد أرجأ أمره إلى آخر الكتاب، وذلك حتى يتأتى للمؤلف الكلام عن أسلوب النص بصفة إجمالية لا مقطعية كما فعل ببقية المستويات.

وهكذا فإنه يستهل شرحه بتذليل الصعوبة الشكلية المترتبة عن غرابة اللفظ بالاعتماد على جملة من المصادر والمراجع اللغوية. ثم بعد ذلك يخلص إلى المعنى الإجمالي ومنه ينتقل لذكر الوجوه الإعرابية لهذا المقطع مؤولاً ما قد يكون في حاجة إلى تأويل على طريقة النحاة. مستشهداً بنصوص من القرآن والحديث والشعر وأقوال العرب ويختتم كلامه باستخلاص التوجيهات الدينية والارشادات التي قد تستنبط من معنى الحديث. وحين يصل إلى القسم البلاغي في نهاية الكتاب، يكتفي بالتطرق إلى ما تضمنه النص جملة من أنواع المحسنات البديعية محاولاً تطبيق قواعد البلاغيين المعروفة.

وإذا كانت قيمة هذا الكتاب اللغوية والأدبية متعددة الجوانب، وكان التعمق في هذه الجوانب كلها لا يسمح به المجال، فإني أكتفي هنا بإثارة جانب واحد منها وهو قضية الاستشهاد النحوي بالحديث الشريف.

الاستشهاد النحوي :-

فلقد اختلف النحاة العرب حول نص الحديث هل يجوز اعتباره في مرتبة باقي كلام العرب الفصيح الذي منه تستنبط القواعد وبه يحتج على صحتها أو فسادها أم لا يجوز. ووقف فريق منهم موقف المؤيد وعلى رأسه ابن مالك، ووقف آخرون موقف المعارض وعلى رأسهم أبو حيان وجماعة. وكانت هنالك فرقة ثالثة اختارت التوسط بين المذهبين المتطرفين. وحجج هؤلاء وأولئك جميعا كثيرة لا مجال لعرضها. والذي يهمنا من هذه المسألة هو موقف القاضي عياض بالذات الذي أبادر إلى القول بأنه كان بجانب أولئك المؤيدين الذين يرون في نصوص الحديث حجة من أقوى الحجج التي يجب على النحاة التذرع بها، وذلك هو ما يمكن استنتاجه أولا من النص الذي سبق أن أوردناه بمناسبة الكلام على كتاب المشرق، وقد سقناه هنالك من مقدمته، وفيه رأينا عياضا يلوم علماء الحديث بشدة وينتقدهم إذ تساهلوا في أخذ هذا العلم وأدائه، وينهي كلامه بالقول : ((ولهذا سد المحققون باب الحديث بالمعنى وشددوا فيه وهو الحق الذي أعتقده ولا أمترية..)). فلم يكن

ذلك ليعني بالطبع أن للرجل موقفا معارضا للاستشهاد النحوي بنص الحديث الذي تعرض لضروب من التصحيف والاختلال. لأن هناك فرقا واضحا بين أن يقول عياض ان رواية الحديث على المعنى لا تجوز - للأسباب التي من أجلها ألف كتاب المشارق - وبين أن يقول : إن الاستشهاد به في إثبات القواعد النحوية لا يجوز. بل كيف يكون بجانب الفئة المعارضة المانعة وهو أصلا رجل من رجالات الحديث الأعلام، معرفة به وغيره عليه، وقد ندب لتصحيحه وتوثيق نصوصه دهرًا لا يستهان به من حياته، ولكن عندي أن قوله ذلك إنما هو على عكس ما قد يراد فهمه، أي أنه دليل على وقوفه مناصرا للمؤيدين. ألم يكن يمنع رواية الحديث بالمعنى، وقد قال بعض النحاة من المعارضين ان من بين أسباب منعهم للاحتجاج به أن كثيرا منه روى بالمعنى واختلفت رواياته وألفاظه ؟ ألم يكن متشبها بلفظ الحديث ولا يبيح لأحد أن يخطئ فيه بالتصحيف أو ينحو به غير منحاه الصحيح، وقام بواجبه العملي من أجل ذلك، وقد كان بعض النحاة يقول ان الحديث قد اعتراه اللحن والتصحيف فلا يمكن الاستشهاد به ؟ لقد كان عياض خبيرا بما يقوله هؤلاء وأولئك - وفي حديث أم زرع من اختلاف الروايات والألفاظ شاهد واضح (33) ومع ذلك لم يكن من المعارضين.

(33) من أبسط الأمثلة على اختلاف ألفاظ هذا الحديث بغض النظر عن الأمور الأخرى، ماورد

في بداية الحديث من قوله : (اجتمعن إحدى عشرة مرة) فقد روي لفظ (اجتمعن) بعدة

صيغ هي : اجتمع - اجتمعت - اجتمعن - جلس - جلسن.

وروي لفظ (امرأة) بصيغتين هي : امرأة - نسوة.

(انظر ص 26 من البغية).

وهذا ما يمكن استنتاجه نظريا.

وأما من الناحية العملية التطبيقية، فنحن نجد الرجل - ولو أنه ليس نحويا - قد أخذ نفسه بجعل الحديث حجة ودليلا لغويا ونحويا كلما وجد السبيل إلى ذلك، ولنا في كتاب البغية هذا خير مثال وأقر به. ففيه نجد مكانة النص الحديثي في باب الاحتجاج والاستشهاد لا تقل عن مكانة القرآن الإلهي والشعر والمثل العربيين وغيرهما من فنون الكلام الفصيح. ولست أقصد هنا ذلك النوع من الأحاديث الذي ساقه المؤلف ليحتج به في مجالات الفقه والبلاغة وتفسير المعاني وإنما أقصد فقط ما ورد منه على قلته ليكون حجة في باب الاعراب (34). وفي مقدمة هذه النصوص التي استشهد بها نجد قوله عليه السلام : (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار) وهو الحديث نفسه الذي كان ابن مالك وغيره يستشهدون به في كتبهم على جواز اللغة الثانية التي تبيح إلحاق علامتي الجمع والتثنية بالفعل المتقدم على فاعله. فيصح على ذلك القول : (ضربوني الرجال) و (صرعني النساء) ، فلقد أورد عياض هذا الحديث ليؤول به وبغيره من الشواهد العربية ما ورد في نص حديث أم زرع نفسه الذي يبتدئ بالجملة التالية : (اجتمعن إحدى عشرة امرأة).

ولا يقف عياض عند حد الاستشهاد بالحديث واعتباره نصا له من القيمة اللغوية مالبقية النصوص العربية، بل نراه مرة يذهب الى أبعد من

(34) انظر الصفحات : 29 - 74 - 75 - 133 - 154 - 155 - 169.

ذلك. فيقف مدافعا بحماس عن صحة ألفاظه ومطابقتها لمقتضى استعمال العرب لكلامها. ويرد بالحجة كل شك قد يتسرب لفصاحته. وهو ما فعله حين أراد الرد على زعم النيسابوري أن جمع (وَطَّبَ) على (أوطاب) كما ورد في حديث أم زرع جمع غير صحيح. فاضطر عياض لتجريد مآلديه من رأي وحجة وذلك في نص طويل يضطر خلاله للاستشهاد مرة أخرى بحديث وهو قوله عليه السلام ، (على أنقاب المدينة ملائكة) ، يقول عياض ، ((ذكر أبو سعيد النيسابوري أن جمع (وَطَّبَ) على (أوطاب) في هذا الحديث منكر في العربية لأن (فَعَّلًا) لا يجمع على : أفعال.

قال الفقيه القاضي رضي الله عنه ،

لم يقل أبو سعيد شيئا. أما إنكاره أن يجمع «وطب» على أوطاب في العربية. فهذه عربية صحيحة منقولة عن أفصح العرب وبأصح الطرق ، فحكاها النبي صلى الله عليه وسلم. أو حكها عائشة بحضرته ورواها فصحاء التابعين ولا يحكون لنا. وذكروها عن عرب عاربة وجاهلية بائدة قولها حجة. وليتنا وجدنا مثل هذه الطرق في أكثر اللغة. ولا يقال في مثل هذا منكر. ولا خطأ. ولكنه يقال : نادر. وكيف وأئمة هذا الشأن يخالفونه؟ قال الخليل ، جمع الوَطَّبَ وطاب وأوطاب. وحكى مثله ابن دريد في الجمهرة. وأما قوله فإن (فَعَّلًا) لا يجمع على أفعال فغير مسلم. فقد جمع فَعَّلَ على أفعال في حروف معلومة. قالوا ، أزداد.

وأفراخ، وأفراد، وأجداد، وأنف وآنف ورَفَع وأرْفاغ. ورأد وأرَاد. حكاها
سيبويه. قال : وقد تجيء في فَعَلْ أفعال مكان أَفْعَلْ كما قال الشاعر :

● وزندك أثقُبْ أزنادهَا ●

قال سيبويه : وليس ذا بالباب في كلام العرب يعني أنه ليس
بالمطرّد. ومثله :

● وأمست على آنافها غبرَاتِهَا ●

قال : والقياس في فَعَلْ أَفْعَلْ في القليل. وفي الكثير فِعَال أو فُعُول.
وما سوى ذلك فلا يعلم الا بالسمع. وحكى الفراء : أحلاق جمع حلق.
وفي الحديث الصحيح : «على أنقاب المدينة ملائكة». جمع : نقب.
وأما ما كان عينه ياء أو واوا من باب فعل فجمعه في القليل :
أفعال نحو : أسواط وأثواب. وأنواع. وأقواس. وألواح. وأبيات. وأقياد.
وأشياخ. وأغيار. وأعيان. وهو باب مطرد كثير مستعمل معروف في
المعتل وهو في الصحيح نادر. وقد قالوا : أهل وأهال. وأرض وأراض.
يمثله : أجفان وأشكال. وحكى بعضهم : حَمَلٌ وأحمال. وحَبَرٌ وأحبار.
وقد يقال : ان أفعالا هنا محمول على فعل. فقد قالوا : حبر أيضا.
وقالوا : حمل كما حملوا أشعارا وأنهارا على فعل من شعر ونهر. فلا ينكر

ما جاء على هذا إذا سمع. كما قال سيبويه رحمه الله.)) (ص 154 - 155)
وللنص بقية في الكتاب. وقد سقت منه هذه الفقرات الطويلة ليكون فيها
مجال لتأمل القارئ الذي لا شك سيلحظ متانة الحجة النحوية ، وكثرة
الاستقراءات وطول النفس في مسألة دقيقة لا يحسن الكلام فيها غير
لفوي متمرس. ولكن أمثال هذا النص في (البغية) كثيرة مما يجعل مادته
اللغوية غزيرة وثمينة. ومجالات البحث والنظر غنية. ولكننا اقتصرنا على
لفت الأنظار لقضية واحدة من القضايا التي يمكن أن توقف الباحث وهو
يتعمق في قراءة الكتاب وتتبع مستوياته.

عبد العلي الودغيري

الْقَاضِي عِيَّاضُ بين العلم والسياسة

د. عبدالمحادي التازي

لقد أشارت المصادر التاريخية عند حديثها عن (حرب السنوات السبع) 534 - 541 = 1140 - 1147 التي دشن بها عبد المؤمن عهده، أشارت لمنازلة سبتة بمناسبة وجوده بجبل غمارة، لكنها تحدثت عن «امتناع المدينة» التي كان على رأسها أبو الفضل القاضي بما يتمتع به من «أبوة ومنصب وعلم ودين...».

ولم تتحدث تلك المصادر عن أسباب فشل الحصار الذي لم يكن غير عدم توفر عبد المؤمن آنذاك على أسطول قوي يمكنه من تطويق الجزيرة... لقد كان حصاره للمدينة فقط من جهة البر، وهو جهد في غير فائدة، وتعب ما وراءه أرب... فإن كل الذين كان يهمهم أمر تحرير سبتة، أو الاستحواذ عليها، وهي شبه جزيرة، كانوا يفكرون في صدر ما يفكرون فيه، في بناء الأسطول والقطع البحرية على اختلاف أحجامها وأنواعها ودرجة سرعتها...

لكن سبتة بعد ذلك التمتع لم تلبث أن استعادت رشدتها بعد أن سمعت عما لحق شقيقتها (1) فاس من دمار وخراب في أعقاب الحصار الشديد الذي ضربه الموحدون على العاصمة الإدريسية (540 = 1145)، فلقد قطع عنها الماء بواسطة سد أحكم بناؤه، ولم يلبث الموحدون أن فجروه فعامت فاس في الوحل، وهدم من دورها ما يزيد على ألفي دار وهلك بها خلق كثير علي حد تعبير صاحب القرطاس.... وهكذا وجدنا بعثة من سبتة تسرع الخطا لتلتقي بالخليفة وهو في طريقه من فاس إلى مراكش على مقربة من مدينة سلا... لقد كادت المصادر كلها تطبق على أن القاضي كان في صدر الذين حضروا لإعلان طاعتهم للخليفة عبد المؤمن. ولقد وجد الملاحظون ما يبرر هذه المبادرة من قاضي سبتة، فإنه وقد عانى من وشاية رخيصة اتسع لها صدر علي بن يوسف بن تاشفين، لم يعد شعوره ازاء النظام السابق على نحو ما كان عليه عندما كان قاضيا في غرناطة، بالرغم من محاولة تدارك الأمر من طرف الذين خلفوا الأمير المرابطي

(1) لابد أن نذكر هنا بأن الدولة المغربية كانت تعتبر سبتة وفاس في بعض الأحيان إقليما واحدا على نحو ما نراه في الظهير الذي أنشأه أبو القاسم ابن الجعد عن أمير المسلمين بتولية أبي زكرياء يحيى بن أبي بكر علي سبتة وفاس - الفتح بن خاقان : ثلاث العقبان ص 127.

وصل القاضي إلى مدينة سلا حيث ضربت على شاطئ (بورقراق)، وعلى مقربة من قصر ابن عشرة خيمة جلس فيها عبد المؤمن (7 ذي الحجة 540 = 21 ماية 1146) يستقبل القبائل التي تهاقت لتقديم الولاء... هناك حيث عاد عبد المؤمن بذاكرته إلى يوم مرير كان فيه ثالث ثلاثة لا يملكون غير رغيف اضطروا لدفعه تعويضا لتأجير القارب الذي قطع بهم النهر (2)...

وقد استقبل أبو الفضل بما يليق به من طرف الخليفة عبد المؤمن الذي تلقى بارتياح كثير أوبة قاضي سبتة...

فهل كان قدوم القاضي على الخليفة الجديد باتفاق مع جميع سكان سبتة؟ وهل كان السكان مقتنعين حقا بعدالة قيام الموحدين؟ على كل حال نحن أمام تمرد جديد ضد الموحدين... بل ان السكان لم يلبثوا أن «اثروا» على القاضي الذي لم يكن عنده من اختيار والذي كان ينشد على ما يبدو قول الشاعر الحماسي :

وهل أنا إلا من غزية، ان غوت غويت، وان ترشد غزية أرشد
وقد سبب هذا التمتع الجديد أول تحرك جدي للأسطول الموحي
نحو سبتة. ان الحصار الذي ضربه عبد المؤمن على المدينة هذه المرة
كان بحريا أكثر منه بريا وهو الشرط الوحيد لاستنزال سبتة.

(2) المراكشي : المعجب، تحقيق العريان والعلمي، دار الكتاب، البيضاء، طبعة سابعة 1978
ص 331 ابن صاحب الصلاة : المن بالامامة ، تحقيق د. التازي ص 447.

لقد سقطت المدينة بعد الحصار الطويل، وهنا وجد القاضي نفسه في وضع حرج مع الخليفة عبد المؤمن الذي هاله تنكر عياض، حيث وجدناه يقوم بعزل القاضي ليجعل عوضه الشيخ يوسف بن مخلوف الهنتاتي...

أيها القاضي بقم قد عزلناك فقم !

لقد ساد الظن بعد هذا أن سبتة لن تعود إلى الحركة فيما بعد... لكن الذي حصل هو أن المدينة كانت تصيخ باسماعها لما يجري من صراع في بقية أجزاء المغرب، وهكذا وجدناها تتنفس الصعداء، وقد سمعت عن نكسة الجيش الموحيدي أمام مقاومة برغواطة.

لقد عادت سبتة إلى الثورة وكانت الانتفاضة هذه المرة أعنف من ذي قبل بل وأشرس وأهوج، حيث وجدنا الجمهور يجهز على الوالي الذي نصبه عبد المؤمن ويشعل النار في الحامية... وقد طيرت الأخبار نبأ هذا التمرد الخطير مؤكدة أن القاضي كان وراء كل هذه المظاهرات ووراء كل تلك الهجومات، وأنه الذي أوعز بالاحراق !

وقد زاد في حراجة الموقف ما تناهى للموحيدين من أبحار القاضي إلى الجزيرة الخضراء والتحاقه بركب يحيى بن علي بن غانية الذي كان له موقف يناهض الموحيدين... (3) والذي بادر لتعيين وال جديد

(3) هذا هو يحيى بن علي المولفي الذي اشتهر بابن غانية وظل متمسكا في قرطبة بدعوة المرابطين...

على المدينة. كان هو يحيى بن أبي بكر الصحراوي الذي كان متحصنا بفاس يوم اقتحمها الموحدون 540 = 1145 وفر منها إلى طنجة عابرا إلى ابن غانية وإلى قرطبة من قبل المرابطين... كما ارجع للقاضي عياض اعتباره حيث رأيناه يعود لسبته مكرما معززا. تداعبه الآمال...



لقد ظلت أواخر سنة 542 = 1148، وأوائل سنة 543 = 1149 بالنسبة لتاريخ الموحدين كابوسا كاد يهدد وجودهم كدولة، بل انهم كانوا على وشك الانهيار الشامل لولا نفحة من الله وهبت لهم الحياة، فلقد ظهرت حركة أحد أبناء سلا ممن تحصنوا في (ماسة) جنوب المغرب محمد بن هود الذي استقطب عددا كبيرا من سكان المغرب «حتى لم يبق تحت طاعة عبد المؤمن إلا مراكش» كما يقول القرطاس، وكان لزاما على الدولة الموحدية أن تخوض غمار حرب شاملة ومريرة لتجعل حدا لطموح ابن هود بل وحياته كذلك في ذي الحجة 542 = ماية 1148 وتحرير رسائل النصر لاذاعتها على الجمهور المغربي...

وإلى جانب حركة ابن هود تجددت ثورة برغواطة التي ماتزال في عناد، وقد كانت على صلة بدعوة ابن هود ثم لم تلبث أن قدمت ولاءها لوالى سبته يحيى يحيى بن أبي بكر الصحراوي الذي لم يكن عنده مانع في أن يناصر البرغواطيين - على مايقول ابن أبي زرع وابن خلدون - ويلحق هزيمة منكرة بعبد المؤمن قبل أن يستجمع هذا أنفاسه

ليجهز وبصفة نهائية على حلف برغواطية - سبتة بعد أن أجهز على حلف برغواطية - ماسة ! وقد صعقت سبتة وهي تسمع عن استسلام الصحراوي وبوغتت وهي ترى نفسها محاصرة بالأسطول الموحيدي من جميع الجهات.

ولم يكن أمام القاضي - وقد تعذر عليه الابحار إلى الأندلس - إلا أن يجدد بيعته مع أهل سبتة إلى عبد المؤمن، حيث قدم بها الإشيخ تائبين طائعين...

فهل وجد عياض هذه المرة في عبد المؤمن قابلية لتركه ينتعش بنسيم البحر المتوسط ويبقى على صلة بالأندلس ؟ لقد كان عبد المؤمن على حال لا ترتضي غير أخذ القاضي إلى الجنوب بالرغم من تعلق الرجل ببلدته وإرساله الدمع... إن الموحيدين يعرفون عن تمكن عالم سبتي آخر من الفرار... تلميذ سابق للقاضي عياض، ذلك هو الشريف الإدريسي الذي سنرى أنه لم يتردد في العمل ببلاط روجار الثاني بصقلية فرارا من الموحيدين الذين كان الإدريسي ينعتهم بالمصامدة من غير أن يسمح لنفسه بوصفهم بالموحيدين بل وكان يتحدث عنهم على أنهم عنصر خراب ودمار كما نقرأ في كتابه نزهة المشتاق...



وهكذا قرأنا أولا عن «امتناع» القاضي عياض، وقرأنا ثانية عن تغيير القاضي رأيه والتحاقه بسلا لتقديم الولاء لعبد المؤمن...

ثم قرأنا الثالثة عن تراجع جديد انتهى إلى أبعاد القاضي عن مهنته
واسكات المدينة، ثم سمعنا عن الثورة العارمة التي بلغت حدًا إلى إحراق
حامية الموحدين ومد القاضي السابق يده للمتورطين فيما وراء البحر !
وأخيرا سمعنا عن اعتذاره وأوبته وأخذ طريق المنفى إلى
مراكش...

خمسة مواقف متباينة في ظرف وجيز من طرف عياض لابد أن
نبحث لها عن تفسير صحيح...

إن الذين يكتبون عن التاريخ من المؤلفين المعاصرين لدولة
الموحدين ثم هم يتجاهلون أو يتناسون ذكر القاضي عياض، إنما يفسرون
أو يعطون الدليل على الضغط الذي تعرض له أبو الفضل على ذلك العهد،
والا فكيف يؤول مثلا صنيع كاتب كعبد الواحد المراكشي في تأليفه
(المعجب) وصنيع آخرين عاشوا في ظل الموحدين تناولوا ترجمة عياض
بكثير من الحذر والاحتياط والتخوف وربما بكثير من التلبيس والتعتيم..

وإذا كان لا أولئك المتقدمين ما قد يبرر منهم ذلك التغاضي... فإن
مما لا يمكن أن يقبل في العصر الحاضر أن تقدم الرسائل العلمية التي
تعالج تاريخ الموحدين بل وتخصص في حياة الخليفة عبد المؤمن، ولكن
من غير أن تذكر شيئا عن معلمة من المعالم التاريخية لبلادنا، شغلت عبد

المؤمن. على الأقل لبعض الوقت، وشغلت الرأي العام في بلاد المغرب والأندلس وإفريقية لكثير من الوقت ... (4).

فهل كانت تلك الترددات تخفي وراءها طموحات سياسية ؟ إن للرجل اطلاعا على أخبار الماضين وله مع ذلك رصيد، أي رصيد في بني قومه... ولعله وقد استوعب ما كان يدعيه المهدي قرر أن يواجه هذه الهرطقة... هناك بعض الذين اشتغلوا بعياض كانوا مقتنعين بأن عفريت السياسة راوده فعلا وأنه اتخذ من شعار «السنة» الذي كان يرفعه وسيلة أيضا للوصول، على أن هناك آخرين ما يزالون يبحثون عن السبب الحقيقي في تقلب عياض...

ولا شك أن الجميع يعرف عن مكانة سبتة كمدرسة وكدار فكر، والجميع يعرف عن موقعها على مضيق جبل طارق كنقطة اتصال هامة، وكملتقى لمختلف التيارات والمؤثرات الأندلسية والمغربية على السواء. ثم إن الجميع يعرف أن سبتة بحكم أنها شبه جزيرة، إن لم تكن جزيرة بالفعل، تظل بمنأى عن كل تهديد من كل جهة لا تتوفر على أسطول بحري قوي، فلم لا يفكر القاضي في الاستئثار بها ؟ إن المعارضين أحيانا لا يضبطون حدودا لأعصابهم بل انهم قد يصلون إلى حدّ يتعاونون فيه مع جهات بعيدة عن بلادهم لتحقيق مطامحهم...

(4) الإشارة إلى الكتاب الذي صدر عن مكتبة الدراسات التاريخية بعنوان الدولة الموحدية بالمغرب في عهد عبد المؤمن، للدكتور عبد الله علي علام، دار المعارف بمصر 1968.

لقد رأينا القاضي يمد يده لابن غانية، وسنقرأ فعلا عن استمرار وتصاعد أسرة يحيى بن علي بن غانية (علي بن اسحاق بن محمد أخى يحيى (5)) - عام 580 = 1184 لتعبر بثورتها وتمرد لها من جزيرة ميورقة إلى إفريقية وتنزل ساحة بجاية... في الوقت الذي كانت توجد فيه بعثة سياسية موحدة بالجزيرة المذكورة ! بل ان نسمع عن تطور تلك المناهضة لتصل إلى حد إرسال سفارة من بني غانية إلى الخليفة الناصر في بغداد حيث زود الخليفة الثوار بعهد يخولهم التصرف فيما يستحذون عليه ...! وزودوا بخطاب إلى عامل العباسيين بالمنطقة صلاح الدين الذي قام بدوره بالكتابة إلى مملوكه قراقوش من أجل العمل المشترك على تأييد الدعوة العباسية ! (6).

إننا على مثل الظن بأن القاضي عياض، ومركزه على مانرى، وموقع بلدته على مانرى وظروف الموحدين على مانرى أيضا جعله كل ذلك «ينخدع» أمام عفريت السياسة الذي لا يحسب للمواقف حسابا ولا يتوفر في تقدير الأمور على مقاييس...

وبأن تردد القاضي في مواقفه لم يكن ناشئا عن امتعاض من دعاوي المهدي ابن تومرت فيما يتعلق بالعصمة مثلا، وإلا فكيف نفسر

(5) المراكشي : المعجب 385 - 391.

(6) التازي : هل يعتبر ابن رشد كعنصر من مظاهر التنافس بين الخلافة في بغداد والخلافة في مراكش (ندوة ابن رشد الرباط - 21 - 23 أبريل 1978).

رحيله عن طوعية واختيار إلى مدينة سلا لمقابلة عبد المؤمن ؟ ...
وكيف نفسر تطارحه - بعد أن عزل عن قضاء سبتة، على يحيى ابن
غانية وشأنه على ماعرفنا....

ان الذين يتتبعون مراحل حياة القاضي عياض وخاصة في الفترة
الأولى من ظهور الموحدين لا يطمئنون كثيرا إلى أن الأمر كان يتعلق
فقط بمناصرة مذهب ومعاداة آخر، ولكنه كان يتعلق أيضا - وهذا مهم -
بطموح القاضي إلى أخذ نصيبه في الحكم، في السلطة... وأنه لم يتردد،
لتحقيق ذلك، في الالتفات ذات اليمين وذات الشمال أي في التمسك
أحيانا ببيعة السابقين والعودة أحيانا لبيعة اللاحقين. بيد أن تقديرات
القاضي ظلت تقديرات الفقهاء وليست تقديرات رجال السياسة...

لقد كان ابن خلدون على صدق عندما ميز بين حاسة الإنسان، أي
إنسان، كعالم وبين حاسته كسياسي... ان مفاهيم العلم في نظر ابن
خلدون غير مفاهيم السياسة، لأن مفاهيم العلم لها صبغة الدوام بخلاف
الأخرى، فإن لها طابع التوقيت، كل حالة سياسية تقتضي حلا قد يكون
هو غير الحل الذي يختار في اليوم الموالي لنفس الحالة نظرا لتغير
الشخص والزمان والمكان ... (7).



(7) ابن خلدون : المقدمة ، طبع دار القلم، بيروت ص 450 - 451 - التازي : جامع القرويين
طبع بيروت ص 444 - التازي : بطاقة في منتهى الطاقة، المناهل عدد يولييه 1979 ص :

ان الذين يقرأون عن تلك المواقف من القاضي عياض ويعرفون مع ذلك عن تفاضي عبد المؤمن بالرغم مما عرف عنه من قسوة بالنسبة للذين يخلون بواجبهم حياله من أمثال الكاتب أبي جعفر ابن عطية، وأمثال عبد السلام الكومي جليسه وصفيه... ان الذين يعرفون ذلك ليقدرّون دون شك تكريم عبد المؤمن...

لقد كان كل ما نال القاضي - بعد تلك المخاذلات أن يطلب إليه الرحيل لإفادة الناس بعلمه وفقهه في الجنوب بعد أن استمتع الناس به في الشمال ! وردت على بالي، وأنا أعيش ظروف عياض في المغرب، قصة مماثلة في المشرق عندما طلب الخليفة العباسي من الغزالي الالتحاق بالنظامية للتدريس بها تقربا إلى الله. فأجابه الغزالي بقوله ، « طريق الوصول إلى الله من طوس أو من بغداد متساوية ».

لو أننا حكمنا منطق السياسة الذي لا يرحم لأدركنا وبكل انصاف، حسن الحظ الذي كان عند القاضي وهو يودع سبته سالما غانما... فعبد المؤمن بدوره لم يكن يجهل عن مكانة عياض كشخصية معروفة، ولذلك فهو يدرك قبل غيره أن محاولة تصفيته بمثابة من يحاول دفن جمل حي، كلما وارىت قائمة من قوائمه في التراب نفضت القائمة الأخرى التراب عنها...! لقد أمسى عياض قمة من قمم الفكر وأمسى فصلا بارزا

من فصول التاريخ، كان عظيما وهو طالب (8) وكان حجة وهو يناقش،
محلقا وهو يفسر... عميقا وهو يمارس النوازل، امينا نزيها وهو يستقصي
ويبحث ... ثم بعد هذا فقد تقلد وظائف سامية في الدولة السابقة
واللاحقة، وعلى مستوى جعله يختلف من قضاء سبتة إلى قضاء غرناطة
وهو في كل هذه الحالات يتعرف على القوم وكبرائهم... كل ذلك لم
يكن من السهل تخطيه وتناسيه...

سأذكر هنا قصة وقعت للفتح ابن خاقان صاحب (قلائد العقيان)...
فقد دخل ذات يوم على القاضي وهو بمحكمته فشم منه هذا رائحة الخمر
ورأى عليه آثار نشوتها، فأمر القاضي بتجريدته من ثيابه واقامة الحد
الشرعي عليه وخرج الفتح من غده ثائرا حنقا وهم أن يحذف ترجمة
القاضي من قلائده، فنصح له الناس، أن ذلك أدعى لاشتهار القضية
وظهورها... فعدل عن ذلك!.

كان شاهدي في القصة أن التفكير في مس عياض لم يكن بالأمر
الهيّن. وأن الأمر الذي كان في الإمكان هو تطويق الحديث المفصل عن
القاضي الذي أمسى غير مرغوب فيه في العهد الموحيدي !.
وهكذا فإننا نستطيع القول بأن الفضل الأكبر في إزاحة الستار عن

(8) لا بد أن نذكر برسائل التوصية التي رفعها أمراء المرابطين وأصحاب الدولة فيهم إلى ولاية
الأندلس توصية بابن عياض كما تسميه الرسائل عندما قرر الالتحاق بتلك الديار - قلائد
العقيان، مخطوطة بمكتبة صاحب السمو الملكي الأمير مولاي عبد الله...

عياض يرجع لدولتين اثنتين : أولاها دولة بني مرين التي أعطت الفرصة للناس حتى يتحدثوا عن القاضي عياض وحتى يشتغلوا بترائه وآثاره... طبعا كان الأمر بالنسبة لدقائق ترجمته وحياته فاته الأوان. ولكنه بالنسبة لتأليفه كان هو الأوان نفسه. فإن دولة بني مرين بسطت نفوذها وشيدت مدارسها لمناصرة المذهب المالكي الذي تعتبر كتب عياض - وخاصة منها المدارك - الدعامة الكبرى والسند القوي لاشاعة أفكار مالك وصحبه. وإذا كان يصح القول بأن المؤلفات على العموم تعكس ردود فعل ظروفها ووقتها، فإنه لا يبعد انه يكون للحملات العنيفة التي كانت توجهها مدرسة ابن حزم ضد المالكية أثر في تأليف هذا الكتاب الجليل الذي صدره كما نعرف بفضل المدينة المنورة وعلم أهلها وترجيحه على علم غيرهم وترجيح مذهب مالك على غيره من المذاهب ... (9).

ان بني مرين هم الذين أعادوا بناء قبره في مراكش وهم الذين نقشوا فيما يتأكد شاهد قبره متعمدين أن يذكروا من صفاته في جملة مذكروا : «المالكي المذهب» وكأنهم يشيرون للحيثية التي جعلت القاضي عياض يتعرض لما يتعرض له ابان الحكم الموحيدي الراحل (10)

(9) القسم الثالث من كتاب أعمال الاعلام للوزير ابن الخطيب وتعليق د. أحمد مختار

العبادي وابراهيم الكتاني - دار الكتاب - البيضاء 1964 ص 132 - 133

(10) G. DEVERUM, INSCRIPTIONS ARABES DE MARRAKECH ; RABAT 1956

وان السلطان أبا عنان هو الذي أمر بتدريس كتاب الشفا بجامعة القرويين إضافة إلى تفسير الثعالبي وحلية الأولياء (11).

ولقد ظهرت في أيام السلطان زيدان بن السلطان أحمد المنصور (1012 - 1037) بوادر للتعريف أكثر بالقاضي عياض عندما ألف شهاب الدين المقرئ كتابه أزهار الرياض بالرغم من أن الروضة السادسة ، (روضة الآس فيما قابله به الدهر الذي ليس لجرحه من آس) والروضة السابعة التي تليها مما لم يقف الباحثون له على أثر...

وان الدولة الثانية التي اظهرت اهتمامها الزائد بالقاضي عياض هي ولا شك الدولة العلوية الحاكمة، فابتداء من مولاي علي الشريف جد الأسرة الذي اختير لدفنه عتبة القاضي عياض، إلى حفيده مولاي رشيد الذي بنى قبة على جده هناك مفتتحة الفرصة ليجدد بناء قبة ضريح القاضي... ولينشئ كرسيا في الضريح الإدريسي لتوريق كتاب الشفا ... (12)

إلى ملوك هذا القرن الذين اهتموا جدا بطبع كتبه بمجرد ظهور المطبعة في الساحة المغربية إلى الملك الحسن الثاني الذي تعلق بأثار عياض وبشخصية عياض....

هذا ولم يكن القاضي عياض قبل الدولة العلوية معروفا على أنه من «سبعة رجال» مراکش، فالى عهد السلطان مولاي اسماعيل يرجع الفضل

(11) التازي تاريخ جامع القرويين 372/2.

(12) المصدر السابق ص 397.

أيضا في إلفات نظر العامة والخاصة إلى هذه المعلمة التاريخية التي
أمنعت في العطاء وأجزلت وأسدت للمكتبة الإسلامية معروفا لا ينسى...
والى أبي الحسن اليوسي تنسب هذه العينية :

بمراكش لاحت نجوم طوالع جبال رواس بل سيوف قواطع
فمنهم أبويعقوب ذوالفار يوسف إليه تشير بالأكف الأصابع
ونجل أبي عمران عياض الذي إلى علمه في الكون تصفى المسامع (13)

وبعد فلنعد إلى السؤال مرة أخرى ، لماذا بادر عياض لمبايعة
الموحدين ؟ ولماذا غير رأيه فيما بعد... هل أن الأمر يتعلق بمبدأ، أي
أنه في البداية لم يكن على جلية من قضايا «العصمة» والعلم بالمفنيات
التي أقام عليهما مهدي المصامدة أسس دعواه ؟ أم أن الأمر يتعلق
بمغامرة سياسية كانت تقصد إلى تقصي المعارج ومعرفة مدى الكسب
المحتمل ؟.

لعل القاضي، بما يجر وراءه من تراث جليل أثيل، لم يكن مستعدا
ليسمع أمثال هذا السخف الذي ألقى على قبر المهدي بمناسبة تايينه ،

H. DE CASTRIES : LES SEPT PATRONS DE MARRAKECH, HESP 1924 P. 262 (13)

أُتِّنا به البشرى بأن يملأ الدنيا بقسط وعدل في الأنام مخلص
فمن وصفه أقنى وأجلى وأنه علاماته خمس تبين لمهتدي
زمان، واسم، والمكان، ونسبة وفعل له في عصمة وتأيد
وقد عاش تسعا مثل قول نبينا فذلك المهدي بالله يهتدي..!
ترهات فوق أن يقبلها القاضي الذي لا يعرف عصمة لأحد من الناس
غير الأنبياء ... ولكنه وقد كان يأخذ أموره بالملاطفة والسياسة ما أمكن.
طمع في أن يبقى - في سبته - بعيدا عن الأحداث التي أرغمته مع ذلك
- أن يخوض غمارها ويتقلب مع أهوالها وأحوالها... الأمر الذي ناله فيه ما
ينال معظم الذين عاشوا في فترات الانتقال من حكم إلى حكم ودولة
إلى دولة... ما ينال معظم الذين حكم عليهم أن يعيشوا في مدينة أو ثغر
يقع على الحدود بين قارتين، فهم مضطرون أن يلتفتوا ذات اليمن وذات
الشمال...

الرباط د. عبد الهادي التازي

كتاب الشفا

بتعريف حقوق المصطفى⁽¹⁾

د. بدري مجاهد

كتاب الشفا للقاضي عياض بن موسى اليحصبي السبتي الأندلسي المتوفى سنة 544 هـ أحد أعلام المغرب الوسيط. ممن اشتهر بفضله وعلمه في زمنه، وخلدته مؤلفاته من بعده. وقد عرف به ابنه أبو عبد الله محمد بكتابه الذي ألفه عنه، والذي أصبح مرجع القدماء والمحدثين مما أغنانا عن كتابة ترجمته (2).

(أ) - أهداف الكتاب :

يرمي كتاب الشفا إلى تحقيق أربعة أمور رئيسية أوردها في مقدمة الكتاب هي :

-
- (1) اعتمدت على طبعة دمشق سنة 1392 هـ وهي في مجلدين بتحقيق محمد أمين قر علي وأسامة الرفاعي وجمال السبروان ونور الدين قره علي وعبد الفتاح السيد.
 - (2) انظر التعريف بالقاضي عياض - تحقيق الدكتور محمد بن شريفة.

- 1 - التعريف بقدر المصطفى (ص).
 - 2 - ما يجب له من توقير وإكرام.
 - 3 - حكم من لم يوف المصطفى (ص) حقه من التوقير والاحترام.
 - 4 - جمع أقوال السلف والأئمة في ذلك.
- ولم ينس القاضي عياض أن يذكر بهذه الأهداف خلال الكتاب الذي وضع لتفصيلها وتوضيحها بما كان يملكه يراعه من بيان وبلاغة أو أن يضيف إليها أهدافا أخرى كقوله إن هذا الكتاب كتاب سيرة (3).
- وان ينبه الفقهاء في أثناء الحكم في أقوال النبي (ص) وأفعاله باعتبار أن هذا باب عظيم وأصل كبير من أصول الفقه، ولا بد من بنائه على صدق النبي (ص) في إخباره وبلاغه، وأنه لا يجوز عليه السهو فيه، وعصمته من المخالفة في أفعاله (4).
- وفائدة يراها ضرورية للحاكم والمفتي فيمن اضاف إلى النبي (ص) شيئا يخالف ما ثبت «من عصمة النبي (ص) عن الجهل بالله وصفاته، ... وعصمته من الكذب والسهو والغفلة...» ووصفه بها ممن لم يعرف ما يجوز وما يمتنع عليه، وما وقع الاجماع فيه، والخلاف كيف يصم في الفتيا في ذلك... حتى لا يجترئ على سفك دم مسلم حرام، أو يسقط حقا، ويضع حرمة النبي (ص) (5).

(3) ج 1 ص 278.

(4) ج 2 ص 393.

(5) ج 2 ص 393.

كما يرمى الكتاب إلى إفهام الناس أن من حق توقير النبي (ص) وبره توقير أصحابه وآله وبرهم، ومعرفة حقهم والاعتداء بهم، وحسن الثناء عليهم، والاستغفار لهم، والإمساك عما شجر بينهم ومعاداة من عاداهم، والاضراب عن أخبار المؤرخين، وجهلة الرواة، وضلال الشيعة والمبتدعين القادحين في أحد منهم. وأن يلتمس لهم فيما نقل عنهم من مثل ذلك فيما كان بينهم من الفتن أحسن التأويلات، ويخرج لهم أصوب المخارج إذ هم أهل ذلك. ولا يذكر أحدا منهم بسوء، ولا يغمص عليه أمر. بل تذكر حسناتهم وفضائلهم وحميد سيرهم، ويسكت عما وراء ذلك .

(ب) - منهج الكتاب :

قسم القاضي عياض كتاب الشفا إلى أربعة أقسام رئيسية هي ،
القسم الأول ، في تعظيم العلي الأعلى لقدر النبي (ص) قولاً وفعلًا،
وتوجه الكلام فيه في أربعة أبواب.

الأول ، في ثنائه تعالى عليه، وهو في عشرة فصول.
الثاني ، في تكميله تعالى له المحاسن خلقاً وخلقاً، وفيه سبعة وعشرون فصلاً.

الثالث ، فيما ورد من صحيح الأخبار ومشهورها بعظيم قدره عند ربه، وفيه إثنا عشر فصلاً.

الرابع ، فيما أظهره الله تعالى على يديه من الآيات والمعجزات وشرفه من الخصائص والكرامات، وفيه ثلاثون فصلاً.

القسم الثاني ، فيما يجب على الأنام من حقوقه (ع) وهو في أربعة أبواب .

الأول ، في فرض الإيمان به ووجوب طاعته وإتباع سنته، وفيه خمسة فصول.

الثاني ، في لزوم محبته ومناصحته، وفيه ستة فصول.

الثالث ، في تعظيم أمره ولزوم توقيره وبره، وفيه سبعة فصول.

الرابع ، في حكم الصلاة عليه والتسليم وفرض ذلك وفضيلته، وفيه عشرة فصول.

القسم الثالث ، فيما يستحيل في حقه (ص) وما يجوز عليه وما يمتنع أن يضاف إليه، ويصح من الأمور البشرية ، وهذا هو سر الكتاب ولباب ثمرة هذه الأبواب. وما قبله له كالقواعد والتمهيدات والدلائل على ماوردته فيه من النكت البيّنات وهو الحاكم على ما بعده والمنجز من غرض هذا التأليف وعده. ويتحرر الكلام فيه في باين.

الأول ، فيما يختص بالأمور الدينية ويتشبت القول في العصمة، وفيه ستة عشر فصلا.

الثاني ، في أحواله الدنيوية وما يجوز طروه عليه من الاعراض البشرية وفيه تسعة فصول.

الرابع ، في تصرف وجوه الأحكام على من تنقصه أوسبه (ص)
وينقسم الكلام فيه في باين.

الأول ، في بيان ماهو في حقه سب وتقص من تعريض أو نص،
وفيه عشرة فصول.

الثاني ، في حكم شائته ومؤذيه ومنقصه وعقوبته وذكر استتابته
والصلاة عليه ووراثته، وفيه عشرة فصول.

الثالث ، وهو تكملة ووصلة للبائين قبله في حكم من سب الله
ورسوله وكتبه وملائكته، وآل النبي (ص) وصحبه، وهو
خمس فصول.

وكان القاضي عياض قد التزم بترتيب كتابه وتبويبه، ولعل
ممارسته القضاء ومعرفته بالفقه وأصوله جعلته يحب التقنين وتعميد
القواعد فيما يكتب ، فالكتاب أقسام وأبواب وفصول وفقر، وكان لا يكرر
معلوماته بل يحيل القارئ إلى المواضع المطلوبة في كتابه.

ويظهر الكتاب لاسيما ترتيبه جهد القاضي عياض في جمع أشتات
المادة من مصادر متنوعة كثيرة، وتقييده تلك النقول في قصاصات أو
بطاقات رتبها وفق المنهج الذي اختطه للكتاب لهذا جاء على هذه
الصورة التي أوضحنها. وان مانعرفه من ترجمته يوضح مذهبنا إليه فقد
ذكر ابنه في كتاب التعريف «ان القاضي عياض كان من أقدر الناس

على تقييد الروايات وجمعها... (6)».

إلا أن القاضي لم يكن جماعة نصوص أو حاطب ليل كما يقال بل كان عالما أديبا هندس خطة كتابه ورتب مادته ثم شرع في التأليف. وكان ذهنه حاضرا للتوفيق والتلفيق، أو الرد والمعالجة وإذا عنت له فكرة جديدة قيدها أو أشار إليها دون أن يربك الكتاب، فمن هذا القبيل كلامه تحت عنوان : في تشريف الله له بأسماء خاصة به تعالى، وهو الفصل الرابع من الباب الثالث من القسم الأول (7) «ما أخرى هذا الفصل بفصول الباب الأول لانخراطه في سلك مضمونها، وامتزاجه بعذب معينها لكن لم يشرح الله الصدر للهداية إلى استنباطه ولا أنار الفكر لاستخراج جوهره والتقاطه إلا عند الخوض في الفصل الذي قبله. فرأينا أن نضيف إليه، ونجمع به شمله.

فاعلم أن الله تعالى خص كثيرا من الأنبياء بكرامة خلعها عليهم من أسمائه.. وفضل نبينا محمد (ص) بأن حلاه منها في كتابه العزيز.. اجتمع لنا منها جملة بعد إعمال الفكر وإحضار الذكر إذ لم نجد من جمع منها فوق إسمين، ولا من تفرغ فيها لتأليف فصلين، وحررنا منها في هذا الفصل نحو ثلاثين إسما...».

وكان منهج القاضي يقضي أن يعتمد القرآن أول مصادره فيأتي منه

(6) التعريف بالقاضي عياض : 5.

(7) ج 1 ص 458 - 272.

بالآيات وفق أبواب الكتاب وأقسامه وفصوله التي رسمها ثم يدعمها بعد الاستفادة من كتب التفاسير المختلفة، بالاحاديث وبقية المعلومات يأتي بها فقهية أو كلامية حسب مقتضى الحال.

لهذا لم يأخذ الآيات وفق تسلسلها التوقيفي في القرآن بل جمعها حسب الأغراض التي عقد من أجلها الفصول. ففي القسم الأول من الكتاب وتحت عنوان (تعظيم العلي الأعلى لقدر النبي المصطفى (ص) قولاً وفعلًا) أورد أول آية (8) وهي «لقد جاءكم رسول من أنفسكم...» من سورة التوبة، (9) وهي مدنية. ثم تلاها بالآية (10) «هو الذي بعث في الأميين رسولا منهم» من سورة الجمعة (11) وهي مدنية. ثم تلاها بالآية (12) «كما أرسلنا فيكم رسولا منكم» من سورة البقرة المدنية (13) وتلاها بالآية (14) «من يطع الرسول فقد أطاع الله» من سورة النساء (15) وهي مدنية. فهذه الآيات الأربعة مدنية وهي أول ما أورده، ثم جاء بآية مكية

(8) ج 1 ص 51.

(9) رقمها 128.

(10) ج 1 ص 54.

(11) رقمها 2.

(12) ج 1 ص 54.

(13) رقمها 150.

(14) 18 ص 55.

(15) رقمها 78.

بعد ذلك (16) وهي «وما أرسلناك إلا رحمة للعالمين» من سورة الأنبياء (17).

ونجده في آخر الكتاب في القسم الرابع منه في الفصل الثامن من الباب الثالث تحت عنوان (حكم من سب بقية الأنبياء والملائكة) يسير على نفس الوتيرة في إيراد الآيات حسب الخطة التي وضعها لكتابه فنراه يأتي بالآية (18) «إن الذين يكفرون بالله ورسوله ويريدون أن يفرقوا بين الله ورسوله» من سورة النساء (19)، وهي مدنية. والآية «قولوا آمنا بالله وما أنزل إلينا، وما أنزل إلى إبراهيم» من سورة البقرة (20)، وهي مدنية. والآية «كل آمن بالله وملائكته وكتبه ورسوله لانفرق بين أحد من رسله» من سورة البقرة أيضا (21).

(ج) - مصادر الكتاب :

اعتمد القاضي عياض جملة واسعة من المصادر اختلفت أهميتها بالنسبة له حسب مذهبه أولا، ووفق خطة الكتاب ثانيا، لذا نقل عن بعضها بإعجاب غير خاف لأصحابها، ونقل عن طائفة أخرى لاكمال

(16) ج 1 ص 56.

(17) رقمها 106.

(18) ج 2 ص 41.

(19) رقمها 149.

(20) رقمها 135.

(21) رقمها 284.

الصورة التي هو بصدها. وأورد عن طائفة ثلاثة من المصادر مادة جعلها تحت الفحص والدرس أثبت منها ما أثبت. ورد منها مارد.

وقد تساهل القاضي أحيانا في ذكر من نقل عنهم أو استشهد بهم حيث ذكر أسماءهم على سبيل الاختصار مما يوقع الوهم كالداودي والقاضي محمد (22)، والأصيلي (23) كما أنه اكتفى بذكر المؤلفين الذين رجع إليهم دون إشارة إلى الكتاب المعني بالذات، في حين أن لبعض هؤلاء جملة كبيرة من المؤلفات يدخل بعضها في باب الفقه ويدخل بعضها الآخر في باب الحديث، وعلى العموم يمكن تصنيف مصادره وفق الآتي :

(1) - القرآن وكان أول مصدر اعتمد عليه، فالآيات هي محور الكتاب وأساس تكوينه.

(2) - كتب التفسير : رجع القاضي عياض إلى طائفة غير قليلة من كتب التفسير إلا أنه لم يشأ أن يذكرها بأسمائها وإنما اكتفى بذكر أصحابها والإشارة إليهم، كما أنه لم يذكر في مواضع أخرى من كتابه تلك الأسماء التي أشار إليها واكتفى بالقول «قال المفسرون» أو «اتفق المفسرون» وهكذا. وفي حالة ثلاثة نراه ينسب التفسير إلى رجل متقدم

(22) ج 2 ص 559، 563، 568، 582، 588، 626، 627، 633، 642.

(23) وقد ورد شخصان بهذا الاسم في كتاب الغنية (انظر الفهرست) ويرجع المحققون لكتاب الشفا أن يكون عبد الله بن إبراهيم الأموي المتوفى سنة 392 هـ هامش ص 28/433.

من جيل الصحابة أو التابعين دون أن يذكر مصدره الذي استقى منه فمن أمثلة ذلك ما يأتي (وحكي أن النبي (ص) قال لجبريل (ع) هل أصابك من هذه الرحمة شيء ؟ قال نعم كنت أخشى العاقبة فأمنت لثناء الله عز وجل علي بقوله «ذي قوة عند ذي العرش أمين، مكين مطاع ثم أمين»). ثم أردف بعدها (وروي عن جعفر بن محمد الصادق في قوله تعالى «فسلام لك من أصحاب اليمين». أي بك. إنما وقعت سلامتهم من أجل كرامة محمد (ص) (24)).

أو مثل اسناده تفسير الآية «ورفعنا لك ذكرك» إلى أبي سعيد الخدري الصحابي المتوفى سنة 64 هـ وإلى ابن عطاء المتوفى 399 هـ ثم إلى جعفر الصادق أحد فضلاء وعلماء أهل البيت المتوفى في سنة 184 هـ (25) وفي موضع آخر نسب تفسيراً لعلي بن أبي طالب (ر)، ولا بن الكلبي أو لبعض المفسرين (26).

وفي مواضع أخرى قال «اتفق أهل التفسير في هذا...» أو قال «اختلف المفسرون في معنى يس والقرآن الحكيم (27)».

أما المفسرون الذين ذكر أسماءهم دون أن يذكر أسماء مؤلفاتهم التي أخذ عنها فهم مرتبين ادناه حسب تسلسلهم التاريخي (28) ولكن

(24) ج 1 ص 57.

(25) ج 1 ص 62.

(26) ج 1 ص 81.

(27) ج 1 ص 67، 86.

(28) ان الفهرست الموضوع في آخر الجزء الثاني لكتاب الشفا الذي اعتمدنا عليه لا يشير إلى جميع الصفحات التي ترد فيها التراجم.

التسائل ما يزال قائماً إن كان قد رجع لجميع هؤلاء مباشرة أم انه نقل عن كثير منهم بواسطة مؤلفات متأخرة في التفسير ؟

1 - التستري ، أبو محمد سهل بن عبد الله بن يونس (29) وكان عالماً زاهداً توفي بالبصرة سنة 273 (30).

2 - الزجاج ، أبو اسحاق ابراهيم بن محمد (31) شيخ العربية، وإمام في الأدب، وله تصانيف جليلة منها (معاني القرآن) توفي ببغداد سنة 310 أو سنة 316 (32).

3 - الخطابي ، أبو سليمان احمد بن محمد البستي (34). وكان أديباً فقيهاً محدثاً شافعي المذهب له مصنفات جليلة منها معالم السنن، وغريب الحديث، وشرح أسماء الله الحسنى وغير ذلك. توفي ببست سنة 388 هـ (35).

4 - الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (36)، المؤرخ الفقيه المفسر المتوفي عام 310 هـ وله من المصنفات تفسيره الكبير، وتاريخه المشهور (37).

(29) ج 1 ص 58، 92، 96 / ج 2 ص 34، 45، 81، 127، 131.

(30) ابن خلكان 2 : 429.

(31) ج 1 ص 88، 526 / ج 2 ص 23، 73، 260.

(32) ابن خلكان 1 : 49.

(33) ج 1 ص 64 / ج 2 ص 73.

(34) ابن خلكان 2 : 214.

(35) ج 1 ص 210، 361، 558 / ج 2 ص 80، 140، 142، 143، 328، 357، 470، 475.

(36) ابن خلكان 4 : 191.

(37) ج 1 ص 91 (الهامش) وانظر 104، 106، 125، 289، 296، 449، 474.

- 5 - الواسطي ، أبو بكر بن موسى (38) الإمام العارف بالله المتوفى في سنة 320 هـ
- 6 - ابن طاهر ، أبو بكر محمد بن طاهر المعافري الشاطبي، (39) عالم ورع مات حوالي سنة 330 هـ (40).
- 7 - السمرقندي (41) ، أبو الليث، نصر بن محمد الفقيه الحنفي. له كتاب التفسير، والنوازل، وخزانة الفقه، وتنبيه الغافلين، والبستان توفي سنة 373 هـ (42).
- 8 - السلمي (43) أبو عبد الله محمد بن الحسين الصوفي. محدث مفسر. حافظ مؤرخ له مصنفات في التصوف مثل تاريخ الصوفية، وطبقات الصوفية وله تفسير توفي عام 412 هـ (44).
- 9 - ابن الهندي (45) ، أحمد بن سعيد، عالم أندلسي. ضعفه القاضي عياض، وإن كان أوحده عصره في الشروط (46).

(38) ج 1 ص 56 (الهامش).

(40) ج 1 ص 51، 57، 68، 75، 93، 114، 338، 377، 545، 688، 689 / ج 2 ص 18، 266، 281، 357، 358، 361، 372، 403، 408، 428، 455.

(41) الزركلي : الاعلام 8 : 348.

(42) ج 1 ص 61، 68، 78، 88، 99، 449، 557 / ج 2 ص 81، 128، 357، 359.

(43) الزركلي : الاعلام 9 : 258.

(44) ج 2 ص 206.

(45) ابن حجر العسقلاني : لسان الميزان 1 : 176.

(46) ج 2 ص 582 وهامشها.

10 - إسحاق بن يحيى : سرقسطي من فقهاء سرقسطة ومشاورها ومدرسيها توفي سنة 421 (14).

11 - مكى بن أبى طالب : (47) الصوفي القيرواني. أحد المتبحرين في علوم القرآن والعربية له جملة تصانيف منها تفسير كبير اسمه (الهداية إلى بلوغ النهاية) توفي بقرطبة سنة 437 هـ (48).

12 - الماوردي (49) أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب القاضي الشافعي. له تصانيف جليلة في أصول الفقه والأدب والتفسير. وفقه الشافعية والحديث مثل كتاب (الحاوي) و (الاحكام السلطانية) توفي سنة 450 هـ (50).

13 - القشيري : (51) أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك الفقيه الشافعي صاحب كتاب (الرسالة) و (لطائف الإشارات) وكان علامة في الفقه والتفسير والحديث والأصول والأدب وعلم التصوف توفي بنيسابور سنة 465 هـ (52).

14 - الرازي (53) سليمان بن أيوب مات غريقاً سنة 447 هـ

(47) ج 1 ص 67، 79، 87، 108، 116، 394 / ج 2 ص 82، 246، 252، 253، 281، 357، 361.

(48) ابن خلكان 5 : 274.

(49) ج 1 ص 61، 377 / ج 2 ص 64، 68، 104، 394.

(50) ابن خلكان 3 : 282.

(51) ج 1 ص 470، 475 / ج 2 ص 23، 75، 138، 143، 247، 429، 357، 359.

(52) ابن خلكان 3 : 205.

(53) ج 1 ص 377 وهامشها. وقد ترجم في ص 393 على أنه الفخر الرازي وذلك خطأ لأن وفاة الرازي كانت بعد عياض باثنين وستين سنة.

(3) - كتب اللغة والقراءات ؛

استعان القاضي عياض بمؤلفي كتب اللغة والقراءات ، وكثير من هؤلاء كان يجمع بينهما وقد رجع إليهم في تثبيت معنى من معاني الآيات التي أوردتها أو لكي يشير إلى قراءة من القراءات. وهؤلاء اللغويون والنحاة هم حسب قدمهم الآتي ؛

1 - الكسائي ؛ (54) أبو الحسن علي بن حمزة الاسدي بالولاء الكوفي المتوفى سنة 189 هـ بالري وكان إمام النحو واللغة والقراءات (55).

2 - الفراء ؛ (56) أبو زكريا يحيى بن زياد الاسلمي الكوفي. كان أبرع الكوفيين بالنحو واللغة وفنون الادب توفي سنة 207 (57).

3 - المبرد (58) أبو العباس محمد بن يزيد الأزدي البصري، شيخ أهل النحو والعربية، صنف كتباً كثيرة أشهرها الكامل في اللغة والأدب وكتاب المقتضب توفي سنة 285 هـ ببغداد (59).

4 - ثعلب ؛ (60) أحمد بن يحيى بن زيد الشيباني بالولاء. إمام

(54) ج 1 ص 84.

(55) ابن خلكان 3 : 295.

(56) ج 1 ص 84، 116.

(57) ابن خلكان 6 : 176.

(58) ج 1 ص 271 / ج 2 ص 137.

(59) ابن خلكان 4 : 313.

(60) ج 1 ص 456.

الكوفيين في النحو واللغة. وكان مشهورا بالحفظ ورواية الشعر توفي ببغداد سنة 291 هـ (61).

5 - نبطوية ، (62) أبو عبد الله إبراهيم بن محمد المهلب الأزدي النحوي الواسطي. توفي سنة 323 هـ وله تصانيف حسان في الأدب (63).

6 - الأزهري ، (64) أبو منصور محمد بن أحمد الشافعي صاحب كتاب التهذيب وله كتب في التفسير والحديث والادب توفي سنة 370 هـ (65).

7 - الرمانى ، (65) أبو الحسين علي بن عيسى أحد الأئمة المشاهير. جمع بين علم الكلام والعربية. وله تفسير للقرآن الكريم توفي سنة 384 هـ (67).

(4) - كتب علم الكلام ،

وهي الكتب التي عنت بتفسير المسائل الغيبية في جملة ما عنت به. وقد رجع القاضي إلى بعض هذه الكتب التي تسير وفق مذهب أهل

(61) ابن خلكان 1 ص 101.

(62) ج 1 ص 80 / ج 2 ص 360.

(63) ابن خلكان 1 : 47.

(64) ج 2 ص 265.

(65) ياقوت الحموي معجم الأدباء 6 : 297.

(66) ج 1 ص 103.

(67) ابن خلكان 3 : 289.

السنة فقط وترك ماسواها من كتب المعتزلة أو الشيعة. وكان رجوعه إليها في مسائل مثل تكليم الرسول (ص) لله تعالى في ليلة الاسراء، وامكانية رؤيته لله، وعن المعجزات، وعصمة الأنبياء من الكبائر. فممن رجع إلى مؤلفاتهم :

1 - الأشعري : (68) أبو الحسن علي بن إسماعيل. وكان معتزليا في مبدء أمره ثم أصبح رأسا لمذهب كلامي نسب إليه. وهو إمام من أئمة أهل السنة وصاحب تصانيف مشهورة توفي سنة 324 هـ وقيل نيف وثلاثين وثلثمائة (69).

2 - الباقلاني : (70) أبو بكر محمد بن الطيب البصري القاضي المتكلم الأشعري صاحب تصانيف مشهورة في علم الكلام وغيره. توفي سنة 403 ببغداد (71).

3 - ابن فورك (72) أبو بكر محمد بن الحسن الأصبهاني الواعظ فقيه نحوي أديب أصولي متكلم. ألف قريبا من مائة مصنف في أصول الدين ومعاني القرآن توفي سنة 406 هـ (73).

(68) ج 1 ص 381، 390، 611 / ج 2 ص 620.

(69) ابن خلكان 3 : 284.

(70) ج 1 ص 385، 498، 611 / ج 2 ص 327، 336، 601، 618، 624.

(71) ابن خلكان 4 : 269.

(72) ج 1 ص 119، 251، 410، 578 / ج 2 ص 368، 342، 552.

(73) ابن خلكان 4 : 272.

4 - الاسفرائيني : (74) أبو اسحاق ابراهيم بن محمد بن ابراهيم الشافعي عالم بالفقه والأصول. وكان ثقة في رواية الحديث. وله مناظرات مع المعتزلة. وله تصانيف جلية. توفي سنة 418 هـ (75).

5 - الجويني : (76) أبو المعالي إمام الحرمين عبد الملك بن يوسف بن محمد النيسابوري الشافعي توفي سنة 478 هـ وكان أعلم المناظرين من أصحاب الإمام الشافعي. غزير المادة في العلوم من أصول وفروع وأدب وله جملة من المصنفات (77).

6 - الغزالي : (78) أبو حامد محمد بن محمد بن أحمد الملقب بحجة الإسلام الطوسي الشافعي. كان من المكثرين في التأليف في علوم مختلفة. توفي سنة 505 هـ (79) وقد رجع إليه القاضي عياض لاسيما في كتابه (التفرقة). ونقده ورد عليه.

(5) - كتب الفقه :

أفاد القاضي عياض من كتب الفقه فنقل عنها أقوال فقهاء المالكية ولا سيما امامهم مالك بن أنس. وهو في هذا المجال على خلاف بقية

(74) ج 1 ص 485، 601 / ج 2 ص 93، 241، 285.

(75) ابن خلكان 1 : 28.

(76) ج 1 ص 475، 740.

(77) ابن خلكان 3 : 167.

(78) ج 2 ص 602.

(79) ابن خلكان 4 : 216.

مصادره التي اكتفى بذكر مؤلفيها. إذ ذكر أقوال الفقهاء الواردة في الكتب فسمي تلك الكتب التي رجع إليها وهي :

1 - كتاب الموطأ : (80) وقد رجع إليه ليأخذ من رأي الإمام مالك. أو حديثه إلا أنه في كثير من الأحيان ينقل عن مالك من دون أن يذكر الموطأ أو أي مصدر آخر.

2 - كتاب المبسوط (81) لمحمد بن مسلمة بن هشام بن الوليد بن المغيرة المتوفى سنة 216 هـ.

3 - كتاب ابن سحنون : (82) أبي عبد الله محمد بن عبد السلام بن سعيد التنوخي القيرواني. فقيه مالكي مؤرخ مناظر كثير التصانيف. توفي بالقيروان سنة 256 هـ (83).

4 - كتاب العتبية : (84) لمحمد بن أحمد بن عبد العزيز بن عتبة بن أبي سفيان الأموي القرطبي. وهو فقيه محدث توفي سنة 254 أو 255 هـ (85).

5 - كتاب ابن الجلاب (86) أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله.

(80) ج 2 ص 200، 587.

(81) ج 2 ص 158، 187، 199، 201، 202، 204، 478، 477.

(82) ج 2 ص 477، 568، 572، 582، 583، 588، 626، 627، 633.

(83) كحالة : معجم المؤلفين 10 : 168.

(84) ج 2 ص 207، 563، 568.

(85) كحالة : معجم المؤلفين 8 : 276.

(86) وقيل اسمه عبد الله وأنه توفي سنة 378 انظر عن ترجمته كحالة معجم المؤلفين ج 5 ص 148، ج 6 ص 238.

فقيه كان حيا سنة 375 هـ وله كتاب (مسائل الخلاف) (87).

6 - كتاب ابن حبيب : (88) عبد الملك بن حبيب بن سليمان
السلمي الأندلسي وهو فقيه نحوي طبيب محدث مفسر توفي سنة 238 هـ
(89).

7 - كتاب المجموعة : (90) لا بن عبدوس القيرواني 260 هـ.

8 - كتاب البديع : لأبي بكر بن سابق المالكي - وهو كتاب في
فروع المالكية . وتحريم مالم يكن لهم منها. على مذهبهم من تفاريع
الشافعية (91).

9 - كتاب الشامل : لأبي نصر عبد السيد بن محمد المعروف بابن
الصباغ الفقيه الشافعي (92) صاحب كتاب الشامل. وتذكرة العالم.
والطريق السالم. والعدة في أصول الفقه. توفي سنة 477 هـ (93).

وإضافة إلى هذه المؤلفات الفقهية فإنه أشار إلى فقهاء مشهورين إلا
أنه لم يشأ أن يذكر من أي مؤلفاتهم آخذ، أو عن أي طريق نقل، مثل

(87) ج 2 ص 573، 628.

(88) ج 2 ص 153، 201، 568، 577، 626، 633.

(89) كعالة : معجم المؤلفين 6 : 181.

(90) ج 2 ص 159.

(91) ج 1 ص 156.

(92) ج 1 ص 156.

(93) ابن خلكان 3 : 217.

جعفر بن محمد (الصادق) (94)، وأبي حنيفة (الإمام) (95)، والشافعي (الإمام) (96)، وأحمد بن حنبل (الإمام) (97).
(6) - كتب الحديث :

أفاد القاضي عياض من مختلف أنواع كتب الحديث ، وذكر بعضها مع ذكر مؤلفيها، ورجع إلى بعضها ناقلاً منها أحاديثها وروايتها فقط دون أن يذكر اسم الكتاب ويمكن تقسيم هذه المجاميع إلى ما يأتي :

1 - كتب الصحاح الستة : وهي صحيحا البخاري ومسلم (98) ومسانيد أبي داود، والنسائي، وابن ماجة والترمذي (99) كما أشار إلى تاريخ البخاري (100).

2 - مسند أحمد بن حنبل (101)، وموطأ مالك بن أنس (102).

3 - كتب فقهية أخرى وتشمل :

(أ) - كتاب ابن القاسم : (103) عبد الرحمن، وكان عالماً زاهداً

صحب مالكا عشرين سنة توفي بمصر سنة 191 هـ وقد ذكره القاضي

(94) انظر الفهرست : مواضع كثيرة.

(95) ج 1 ص 499، 31، 423.

(96) مواضع كثيرة انظر الفهرست.

(97) مواضع كثيرة انظر الفهرست.

(98) ج 1 ص 558.

(99) ج 1 ص 181، 554.

(100) ج 1 ص 362.

(101) ج 1 ص 362.

(202) ج 1 ص 555.

(103) ج 1 ص 341 وانظر هامش الصفحة.

عياض هكذا «وروى ابن القاسم في سماعه».

(ب) - جامع ابن وهب : (104) وهو عبد الله بن وهب القرشي ولاء المصري المالكي وكان فقيها مقروءا محدثا ألف كتاب (الجامع في الحديث) وهو الذي أشار إليه القاضي فيما يبدو. كما أن له غير هذا الكتاب توفي سنة 197 هـ (105) مشكل الحديث : (106) لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطحاوي المصري الحنفي. وكان شافعيًا ثم تحول حنفيًا. له تأليف جلية في أحكام القرآن. واختلاف العلماء وغيرها توفي سنة 321 هـ (107) .

والى جانب هذه الطائفة من كتب الحديث المختلفة المشهورة أشار القاضي عياض إلى مجموعة أخرى مكتفيا بذكر مؤلفيها وهم حسب قدم وفياتهم .

1 - أبو بكر البزاز : (108) أحمد بن عمرو بن عبد الخالق. حافظ من العلماء بالحديث. من أهل البصرة. له مسندان. توفي سنة 292 هـ (109).

2 - الساجي : (110) أبو يحيى زكريا بن يحيى العيني البصري

(104) ج 1 ص 341.

(105) كعالة : معجم المؤلفين 6 : 162.

(106) ج 1 ص 548 / ج 2 ص 142.

(107) ابن خلكان 1 : 71.

(108) ج 1 ص 391، 355.

(109) كعالة : معجم المؤلفين 2 : 36.

(110) ج 2 ص 212.

توفي بالبصرة سنة 307 هـ وله كتاب (علل الحديث) وكتاب (اختلاف الفقهاء) (111).

3 - الخطابي : (112) أبو سليمان البستي قيل اسمه حمد وقيل أحمد بن محمد بن إبراهيم. وكان محدثاً فقيهاً أديباً لغوياً شاعراً. له غريب الحديث. أعلام السنن وكتب أخرى. توفي سنة 388 هـ (113).

4 - العقيلي : (114) أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى الإمام الحافظ المكي صاحب كتاب الضعفاء. توفي سنة 322 هـ (115).

5 - ابن قانع : (116) عبد الباقي بن قانع بن مرزوق الأموي البغدادي أحد حفاظ الحديث. ألف كتاب (معجم الصحابة) توفي سنة 351 هـ (117).

6 - التّجيبّي : (118) أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم بن مسرة الكنانيّ بالولاء الطليطليّ الفقيه. توفي سنة 352 هـ (119).

7 - الطبراني : (120) الحافظ أبو القاسم سليمان بن أحمد اللخمي

(111) ابن النديم : الفهرست : 300.

(112) ج 2 ص 72 : ج 1 ص 64، 683.

(113) كحالة : معجم المؤلفين ج 2 ص 61، ج 4 ص 74.

(114) ج 1 ص 620.

(115) الزركلي : الأعلام 7 : 210.

(116) ج 1 ص 481.

(117) الزركلي : الأعلام 4 : 46.

(118) ج 2 ص 59، 74.

(119) كحالة ج 2 ص 229.

(120) ج 1 ص 682.

الشافعي صاحب المعاجم الثلاثة الكبير والأوسط والصغير. في تراجم الصحابة. والذي روى فيه عن كل صحابي حديثه أو بعض حديثه. توفي سنة 360 هـ (121).

8 - القابسي : (122) أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المصافري. وكان إماماً في علم الحديث ومتونه وإسانيده وجميع ما يتعلق به. توفي بالقيروان سنة 403 هـ (123).

9 - ابن عبد البر : (124) أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد النمري القرطبي. إمام عصره في الحديث. من تأليفه (التمهيد لما في الموطأ من المعاني والمسانيد) و (الاستيعاب) وغيرها من الكتب توفي سنة 463 هـ (125).

10 - أبو الوليد الباجي (126) القاضي سليمان بن خلف الأندلسي أحد علماء الأندلس وحفاظها. صنف كتباً كثيرة توفي سنة 474 هـ (1027) فهذه كما ترى كتب أمهات بالنسبة لعلم الحديث. منها التي عنت بالمتون وكانت مادتها وفق أبواب الفقه. ومنها التي عنت بالاسناد

(121) الزركلي 3 : 181.

(122) ج 1 ص 76 / ج 2 ص 527، 549، 563.

(123) هامش ج 1 ص 76.

(124) ج 2 ص 169.

(125) ابن خلكان 7 : 66.

(126) ج 1 ص 201، 205، 213، 346.

ومنها قسم ثالث تناولت الرجال من رواة الحديث صحابة كانوا أو من أبناء الأجيال التالية.

وأما بالنسبة للأعلام الذين اكتفى القاضي بذكر أسمائهم فقط فهم كما ذكرنا أعلاه أعلام أئمة في علوم الحديث ومؤلفون في فنونه .

وتجدر الإشارة إلى أن القاضي عياض كان في بعض المواضع يكتفي بإيراد راوي الحديث (كابن عباس) (128) أو (عائشة) (129) أو غيرهما دون أن يذكر لنا المصدر الذي استقى منه.

(7) - كتب المغازي والسير :

رجع القاضي عياض إلى أصحاب المغازي والسير ليلتقط من كتبهم بعض ما يتعلق بالسيرة العطرة، دون تطويل أو تفصيل بل كان اقتباسه سيرا طفيفا يتلوه بالشروح والأحاديث. وقد اكتفى القاضي بذكر أسماء مؤلفاتهم في أحيان أخرى. وأصحاب المغازي هؤلاء هم :

1 - موسى بن عقبة : (103) ابن عباس مولى آل الزبير، وقيل مولى أم خالد وكان من الأئمة الثقات، وقد أثنى عليه الامامان، مالك،

(127) ابن خلكان 2 : 408.

(128) ج 1 ص 57.

(129) ج 1 ص 163.

(130) ج 2 ص 301.

والشافعي ووثقا كتاب مغازيه واعتمد عليه البخاري في صحيحه توفي
سنة 141 هـ أو 142 هـ (131).

2 - ابن اسحاق : أبو عبد الله محمد بن اسحاق بن يسار. وهو
صاحب السيرة المشهورة بين الناس. وقد اختلف في توثيقه أو الطعن فيه
(132) ومع كل ذلك فإن وصول كتابه بشكله المذهب من قبل ابن هشام
جعله معتمد كل من كتب في السيرة بعده. وقد رجع إليه القاضي عياض
في بعض الحالات. ولكن من دون أن يقتبس نصا طويلا بل تفسير آية
أو مسألة أو سرد خبر (133).

3 - معمر بن راشد : من أهل الكوفة. ومن أصحاب السير وله من
الكتب كتاب المغازي (134) وقد توفي سنة 154 هـ. ولم يصل إلينا من
كتبه شيء بل وصلت إلينا منه روايات منشورة في تاريخ الطبري
وطبقات ابن سعد وكتب الواقدي (135) وقد استند إليه القاضي عياض
دون أن يذكر المصدر الذي استقى منه. ويرى محققو الكتاب أن الرواية
منقولة عن أحمد بن حنبل والبيهقي (136).

4 - الواقدي (137) محمد بن عمر الأسلمي بالولاء. وكان من أهل

(131)

(132) ابن النديم : الفهرست : 142.

(133) ج 1 ص 96، 268، 353، 376، 379 / ج 2 ص 51، 417.

(134) ابن النديم : الفهرست : 144.

(135) الدكتور فاروق حمادة : مصادر السيرة النبوية وتقويمها : 49.

(136) ج 2 ص 244.

(137) ج 1 ص 155، 606، 610، 713 / ج 2 ص 414.

المدينة ثم انتقل إلى بغداد . وقد تولى القضاء بها، وروى الحديث عن الإمام مالك.

وروى عن الإمام الشافعي وغيره. توفي سنة 207 ببغداد وكان عالماً بالمغازي والسير والفتوح وقد خلف جملة كبيرة من الكتب (138).

5 - ابن سعد : (139) أبو عبد الله محمد بن سعد مولى بني هاشم. وهو كاتب الواقدي. وكان ثقة عالماً بأخبار الصحابة والتابعين توفي سنة 230. (140) وقد وصل من كتبه كتاب الطبقات وبعض كتب الفتوح.

6 - الطبري : أبو جعفر محمد بن جرير المتوفى سنة 310 هـ وقد رجع إليه القاضي في قضايا التفسير كما أشرنا من قبل. كما رجع إليه في بعض قضايا السيرة (141).

وإضافة إلى هذه المصادر فإن القاضي عياض لم يشأ أن يذكر مصادره في مواضع أخرى من كتابه أما لشهرة ما أورده وتداوله في كتب السيرة أو لكون ما أورده من محفوظاته فاكفى بالقول «وحكى أهل السيرة» أو «حكى بعض المعتمدين بأخباره وشمائله» (142).

(138) ابن النديم : الفهرست : 145.

(139) ج 1 ص 155، 478، 712.

(140) ابن النديم : الفهرست : 145.

(141) ابن النديم : الفهرست : 326.

(142) ج 1 ص 154، 212.

(8) - الحكايات : ونقل القاضي عياض بعض الحكايات في كتابه عن معاصريه كقوله : «وحكي عن بعض المريدين أنه لما أشرف على مدينة الرسول (ص) أنشأ (143)» أو «حكي أن قوما أتوا سعدون الخولاني» وذكر حكاية عن رجل لم تحرقه النار لأنه حج ثلاث مرات (44) وفي موضع ثالث «ونزلت أيضا مسألة استفتى فيها بعض قضاة الأندلس شيخنا القاضي أبا محمد بن منصور... (145)».

(ج) - أسلوب القاضي عياض في كتاب الشفا :

اعتمد القاضي عياض الآيات القرآنية أولا لذكر حقوق المصطفى (ص) وتبيان مكانته ، وثواب صحبته، وعقاب مخالفته. ثم أورد بعدها التفاسير المختلفة ثم أجمل المعنى بعد ذلك فمثلا عند ذكره الآية «لقد جاءكم رسول من أنفسكم» أتى بتفسير السمرقندي ثم ذكر بعد ذلك تفسيره الإجمالي بقوله : ان الله أعلم بالمؤمنين أو العرب أو أهل مكة أو جميع الناس على اختلاف المفسرين من المواجهة بهذا الخطاب ثم استرسل في تفسيره الإجمالي حتى ذكر آية أخرى لتوضيح المعنى وتأكيده وهي «لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولا من أنفسهم» ثم بقية الآيات التي تؤكد هذا المعنى (146).

(143) ج 2 ص 130، 131.

(144) ج 2 ص 219.

(145) ج 2 ص 529.

(146) ج 1 ص 51.

وكان يورد الأحاديث بعد إيرادها التفاسير المختلفة فنراه عند إيراد الآية «الله نور السموات والأرض...» ذكر تفاسيرها لدى المفسرين ثم أتى بالحديث وزاد في وصف النبي (ص) بقوله : «وقد سماه الله تعالى في القرآن في غير هذا الموضع نورا وسراجا منيرا». فقال تعالى : «قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين» وبذلك انتقل بهذا التمهيد إلى آية جديدة ليبدأ بسلسلة أخرى ثم الآية «إنا أرسلناك شاهدا ومبشرا ونذيرا وداعيا إلى الله بإذنه وسراجا منيرا» ثم الآية «ألم نشرح لك صدرك...» إلى آخر السورة فأتى بالنقول عن ابن عباس، وعن سهل، والحسن، وقيل «ألم يطهر قلبك حتى لا يقبل الوسواس (147)».

وكان خلال إيرادها التفاسير المختلفة للآية يورد القراءات الشاذة أو المخالفة التي قد يتغير تفسير الآية بمقتضاها كقوله وقال تعالى : «والذي جاء بالصدق وصدق به أولئك هم المتقون» أكثر المفسرين على أن الذي جاء بالصدق هو محمد (ص)؛ وقال بعضهم وهو الذي صدق به. وقرئ صدق به بالتخفيف. وقال غيرهم الذي صدق به المؤمنون. وقيل أبو بكر وقيل غير هذا من الأقوال (148).

وفي حالات أخرى وجدناه يأتي بالآية ثم يتولى هو تفسيرها دون إشارة إلى مفسر آخر كقوله «قال الله تعالى : يا أيها النبي إنا أرسلناك

(147) ج 1 ص 60.

(148) ج 1 ص 69.

شاهدا ومبشرا ونذيرا... الآية». قال القاضي بعدها «جمع الله تعالى في هذه الآية ضروبا من رتب الأثرة وجملة أوصاف من المدحة فجعله شاهدا على أمته لنفسه. بإبلاغهم الرسالة وهي من خصائصه (ص) ومبشرا لأهل طاعته ونذيرا لأهل معصيته...» ثم أتى بالأحاديث لتأكيد معنى الآية (149).

(د) - نقده وتعليقاته :

ان القاضي عياض كان أدبيا فقيها أصوليا لذلك سبك كتابه سبكا محكما ورتبه ترتيبا منظما فكان يتسلسل بمعلوماته داخل الأبواب والفصول ويخطط بالقضية المعروضة أمامه كعمله من فوق منصة القضاء حتى يصل فيها إلى قرار أو ترجيح أو توجيه فأسمعه بعد أن أورد ما شاء في شأن الخلق الحسن إن كان جبلة في الفرد أو صفة مكتسبة «وحكى الطبري عن بعض السلف... وحكاه عن عبد الله بن مسعود... والصحيح ما أصلناه» (150) وأسمعه في موضع آخر يدلي برأيه في مسألة من مسائل السيرة مهمة وعويصة وهي مسألة الاسراء فانه بعد أن أورد رأي طائفتين من الناس؛ طائفة تقول ان الاسراء كان بالروح فقط، والأخرى تقول بالجسم . نرى القاضي ينتهي إلى القول «والحق من هذا والصحيح إن شاء الله انه إسراء بالجسد والروح في القصة كلها. وعليه تدل الآية

(149) ج 1 ص 71.

(150) ج 1 ص 214.

وصحيح الأخبار والاعتبار. ولا يعدل عن الظاهر والحقيقة إلى التأويل إلا عند الاستحالة وليس في الأسراء بجسده وحال يقظته استحالة» ثم بدأ يشرح وجهة نظره «إذ لو كان مناما لقال بروح عبده، ولم يقل أسرى بعبده... (151)».

ونراه يعلق أحيانا على بعض ما يورده من أقوال الأئمة ويظهر ميله لما يستحسنه من آرائهم كما حصل عند تصديه لمسألة «كره الصلاة على غير النبي من الأنبياء» قال «والذي ذهب إليه المحققون وأميل إليه ما قاله مالك وسفيان رحمهما الله (152)».

ونرى القاضي عياض قد استوعب التفاسير السابقة فقرن بين المتفقين منهم في رأي واحد وعرض رأيهم عند الحاجة في توجيهه قضايا الكتاب الوجهة التي يؤمن بها أو يرى صوابها فهو عند محاولته الرد على من أجاز وقوع الصفائر بالنسبة للنبي (ص) ممن حاول تفسير الآية «ليغفر لك الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر...» أن النبي (ص) قد وقع له من الصفائر... قال 9 قيل المراد ما كان عن سهو... حكاه الطبري، واختاره القشيري. وقيل ماتقدم لإبيك آدم حكاه السمرقندي والسلمي عن ابن عطاء.. (153)».

ونرى القاضي مع القائلين بإمكانية رؤية الله تعالى. فهو بعد أن

(151) ج 1 ص 363.

(152) ج 2 ص 191.

(153) ج 2 ص 357.

استعرض آراء العلماء مؤيدين ومخالفين قال «والحق الذي لا امتراء فيه أن رؤيته تعالى في الدنيا جائزة عقلا وليس في العقل ما يحيلها. والدليل على جوازها في الدنيا سؤال موسى (٤) لها « ثم يزيد في تأييد رأيه «وليس في الشرع دليل قاطع على استحالتها... ولا حجة لمن استدل على منعها بقوله تعالى : «لاتدركه الأبصار...» لاختلاف التأويلات في الآية (154).

ونراه أخيرا يناقش آراء من سبقه في مسألة تفضيل النبي (ص) على سائر البشر فيقول «فان قلت إذا قر من دليل القرآن وصحيح الآثار وإجماع الأمة كونه أكرم البشر وأفضل الأنبياء فما معنى الأحاديث الواردة بنهيه عن التفضيل كقوله عن... ما ينبغي لعبد أن يقول أنا خير من يونس بن متى» ثم أعقبه بأحاديث أخرى حتى قال «فاعلم ان للعلماء في هذه الأحاديث تأويلات أحدها أن نهيه عن التفضيل كان قبل أن يعلم أنه سيد ولد آدم... فنهى عن التفضيل ورفع بعضهم درجات... وقال بعض أهل العلم والتفضيل المراد هنا في الدنيا وذلك بثلاث أحوال... وانتهى إلى القول وسنزيد في القسم الثالث في هذا بيانا - إن شاء الله - فقد بان ذلك الغرض. وسقط بما حررناه شبهه المعترض وبالله التوفيق، وهو المستعان لا إله إلا هو (55)».

(154) ج 1 ص 382.

(155) ج 1 ص 438.

(هـ) - مذهب القاضي عياض :

كان القاضي عياض على مذهب الإمام مالك بن أنس في الفروع وهذا واضح في الكتاب لمن لم يعرفه مغربيا أندلسيا. ولمن لم يطلع على سيرته فنقله الكثيرة أتت من مالكية مشاركة كانوا أو مغاربة. وهو على مذهب الأشاعرة في الأصول لذا كان مخالفا لرأي الغزالي. ولآراء المعتزلة والظاهرية. شديدا عليهم إلى درجة المبالغة فانظر ما قاله عنهم في فصل «تحقيق القول في اكفار المتأولين». قال القاضي «وقال نحو هذا القول الجاحظ. وثمامة في أن كثيرا من العامة والنساء والبله ومقلدة النصارى واليهود وغيرهم لاحجة لله عليهم إذ لم تكن لهم طبائع يمكن معها الاستدلال. وقد نحا الغزالي قريبا من هذا المنحى في كتاب التفرقة) وقائل هذا كله كافر بالاجماع على كفر من لم يكفر أحدا من النصارى واليهود. وكل من فارق دين المسلمين أو وقف في تكفيرهم أو شك.

ثم أكد قوله بقول لأحد شيوخ الأشاعرة وهو أبو بكر الباقلاني (ت 403) الذي أكثر النقل عنه في الكتاب وصرح بإعجابه به في مواضع قال «قال القاضي أبو بكر لأن التوقيف (أي السماع من الله ورسوله) والإجماع اتفقا على كفرهم. فمن وقف في ذلك فقد كذب النص والتوقيف. أو شك فيه. والتكذيب فيه لا يقع إلا من كافر (156)».

(156) ج 2 ص 602، 603.

والقاضي سني أخذ برأي الجمهور في مسألة النظر لأصحاب الأهواء والآراء المعارضة للإسلام كالثنوية أو المشككة بالنبي (ص). أو بالسنة أو المروجة لمبادئ لا يقرها الإسلام فاسمعه يعلن رأيه تحت عنوان «بيان ماهو من المقالات كفر وما يتوقف أو يختلف فيه وما ليس بكفر» إذ يقول «اعلم أن تحقيق هذا الفصل وكشف اللبس فيه مورد الشرع ولا مجال للعقل فيه.

والفصل البين في هذا ان كل مقالة صرحت بنفي الربوبية أو الوجدانية أو عبادة أحد غير الله أو مع الله فهي كفر.. كمقالة الدهرية. وسائر فرق أصحاب الاثنين من الديسانية، والمانوية، وأشباههم من الصابئين والنصارى والمجوس والذين اشركوا بعبادة الأوثان. أو الملائكة أو الشياطين. أو الشمس والنجوم. أو النار أو أحد غير الله من مشركي العرب وأهل الهند والصين والسودان وغيرهم ممن لا يرجع إلى كتاب. وكذلك القرامطة وأصحاب الحلول. والتناسخ من الباطنية والطيارة من الروافض والبيانية والغرايبة... (157)».

(و) - ثقافة القاضي وعلمه :

مما مر بنا من معلومات عن الكتاب وعن مؤلفه القاضي عياض. وجدنا الكتاب يتناول حقوق المصطفى من جميع جوانبها. ويرسم صورة

جلية للرسول في أذهان المسلمين لذا استعان مؤلفه بالقرآن ثم الحديث وربما يعرف من علوم التفسير وعلم الكلام وما يملكه من قابلية على الحجاج للتوثيق أو النفي. مع ميل للتعريف والتقنين وتقعيد القواعد يظهر واضحا في ثنايا الكتاب ينتهي من كل ذلك إلى توجيه القارئ للرأي الذي يرتضيه.

كما دل كتاب الشفا على معرفة القاضي بالبلاغة وميله إليها فهو يطالعك أحيانا برأيه في آية من الآيات. وما تحويه من بلاغة كقوله بعد تدرجه في تفسير سورة الضحى حتى ذكر «فأوحى إلى عبده ما أوحى» فقال «وهذا النوع من الكلام يسميه أهل النقد والبلاغة بالوحي والإشارة. وهو عندهم أبلغ أبواب الإيجاز (158)» وعند تعرضه لشرح الآية «يد الله فوق أيديهم» أورد تفاسيرها مثل قولهم «يريد عند البيعة» - الإشارة لبيعة الرضوان - وقيل «قوة الله 6 وقيل ثوابه...» و «هذه استعارات وتجنيس في الكلام وتأكيدهم لعقد بيعتهم إياه. وعظم شأن المبايع (ص)». ولما وقف عند قوله تعالى : «فلم تقتلوهم ولكن الله قتلهم. وما رميت إذ رميت ولكن الله رمى» وقد قيل في هذه الآية الأخرى إنها على المجاز العربي ومقابلة اللفظ ومناسبتها. أي ماقتلتموهم وما رميتهم أنت إذ رميت وجوههم بالحصباء والتراب ولكن الله رمى قلوبهم بالجزع (159).

(158) ج 1 ص 100.

(159) ج 1 ص 127.

إن ميله للبلاغة ومعرفته لها جعله يخصص فصولا للكلام على إعجاز القرآن من هذه الزاوية فهناك فصل في إعجاز القرآن وفصل في إعجاز النظم والأسلوب. (161) إضافة إلى أنه تناول مسألة الإعجاز في أمور أخرى مثل فصل الأخبار عن المغيبات (162) وآخر عن أخباره عن القرون السالفة (163) وثالث عن التحدي والتعجيز في قضايا وعلامهم أنهم لا يفعلونها (164) وآخر عن روعته في السمع وهيبته في القلوب (165).

وكان القاضي على معرفة بعلوم الحديث لهذا كان يحاكم نصوص الأحاديث فيرفضها أو يوجهها الوجهة التي يريد بها ويقتنع بها ففي أثناء الكلام على كرامة الأسراء قال انه لا خلاف بين المسلمين في صحة الأسراء به (ص) فيه أحاديث منتشرة رأينا أن نقدم اكملها ونشير زيادة من غيره ويجب ذكرها عن أنس» فأورد حديث الأسراء ثم قال بعد ذلك «جود ثابت - أحد رجال اسناد هذا الحديث - رحمه الله هذا الحديث عن أنس ما شاء، ولم يأت أحد عنه بأصوب من هذا. وقد خلط فيه غيره عن

(160) ج 1 ص 500.

(161) ج 1 ص 511.

(162) ج 1 ص 518.

(163) ج 1 ص 522.

(164) ج 1 ص 526.

(165) ج 1 ص 529.

أنس تخليطا كثيرا لا سيما من رواية شريك (166)» وبعد أن يتعرض لطرق الحديث المختلفة يعود ليوثق الطريق الأول الذي استصوبه «وحديث ثابت عن أنس أتقن وأجود... (167)».

ثم نراه يناقش حديثا آخر - وهو حديث السهو - بقوله «والذي أقول ويظهر لي أنه أقرب من هذه الوجوه كلها أن قوله (ص) (لم أنس) إنكار للفظ الذي نفاه عن نفسه وأنكره على غيره بقوله «بئسما لأحدكم أن يقول نسيت كذا وكذا. ولكنه نسي» وبقوله في بعض رواية الحديث الآخر «لست أنسى ولكن أنسى» ووجه آخر استشرته - أي استخرجته - من كلام بعض المشايخ وذلك انه قال إن النبي (ص) كان يسهو ولا ينسى...

وكان يوضح مشكل الحديث الذي يختاره فاسمعه يقول «فاعلم اكرمك الله ان لنا في الكلام عن مشكل هذا الحديث مأخذين أحدهما في توهين أصله والثاني على تسليمه. أما المأخذ الأول فيكفيك أن هذا حديث لم يخرج أحد من أهل الصحة ولا رواه ثقة بسند سليم متصل. وإنما أولع به وبمثله المفسرون والمؤرخون المولعون بكل غريب.. (168)»

ويوضح الكتاب معرفة القاضي بالأصول إضافة إلى معرفته بالفروع علما وممارسة ففي الفصل التاسع الذي عقده لعصمة الأنبياء في الأعمال

(166) ج 1 ص 344.

(167) ج 1 ص 349.

(168) ج 2 ص 289.

من الفواحش والموبقات رد على الطبري وغيره من الفقهاء والمتكلمين.
وعضد رأيه بما نقله عن علماء الأشعرية (169).

وكان القاضي مولها بحب الرسول (ص) كما هو واضح من تخصيصه
هذا الكتاب له (ص). وقد اقتضاه حب الرسول أن يدافع عن كثير من
الأحاديث المنسوبة إليه. أو أن يأخذ بالتفسير التي تتفق ومنحاه. ولهذا
جند كافة معلوماته الشخصية لهذا الأمر فاستعان باللغة والأدب والنحو
والبلاغة والفقه والحديث والتفسير والكلام. وأضاف إليها معلوماته العامة
الأخرى كالمعلومات الفلكية فهو عند إيراده للآية «اقتربت الساعة وانشق
القمر» أورد أقوال المفسرين والشرح وساق الأحاديث من طرقها
المختلفة ثم بدأ يناقش المسألة من الزاوية الفلكية فقال «... إذ ليس
القمر في جد واحد لجميع أهل الأرض. فقد يطلع على قوم قبل أن يطلع
على الآخرين وقد يكون من قوم بضد ما هو من مقابلهم من أقطار
الأرض أو يحول بين قوم وبينه سحاب أو جبال. ولهذا تجد الكسوفات
في بعض البلاد دون بعض وفي بعضها كلية وفي بعضها لا يعرفها إلا
المدعون لعلمها (170)».

والقاضي له إطلاع على السمر ومعرفة بالشعراء أندلسيين ومغاربة
فقد أورد أسماء بعضهم استطراد مثل حسان المصيصي. وابن هاني

(169) ج 2 ص 327.

(170) ج 1 ص 547.

الأندلسي، وابن سليمان المغربي على أن شعرهم يحوى كفرا صريحا
(171).

أو استشهاده بأديب الأندلس يحيى بن حكم الغزال في معرض
كلامه عن بلاغة القرآن، وإن هذا الشاعر البليغ المطبوع حاول أن يحذو
حذو سورة الإخلاص وينسج على منوالها فعجز وتاب (172).

وأما تمكنه من ناصية اللغة والأدب فتظهر في انشائه عدة فصول
في هذا الكتاب من دون اقتباس أو استشهاد بأحد كما في الفصل الذي
عقده (في تكميل الله تعالى له المحاسن خلقا وخلقاً وقرانه جميع
الفضائل الدينية والدنيوية فيه نسقا) (173) وفي الفصل الذي خصه
للمال والمتاع (174) والفصل الذي خصه للعقل.

(ز) - تقييم الكتاب ونقده :

إن كتاب الشفا حوى مادة تتعلق بحقوق المصطفى (ص) وواجب
أدائها طاعة وتجلة وإكبارا له حيا وميتا وإكبار واحترام آله وصحابته.
اعتمد مؤلفه الآيات قبل كتب المغازي. ولهذا لم يأت مكررا لمن سبقه

(171) ج 2 ص 523.

(172) ج 1 ص 532.

(173) ج 1 ص 137 - 144.

(174) ج 1 ص 201 - 205.

ممن أرخو السيرة أو ممن كتبوا في الشمائل بل أخذ بعض ماورد فيهما وضم إليه ما لم تتعرض له هذه الكتب.

وان الكتاب امتاز بأسلوبه الأدبي. وتمكن مؤلفه من اللغة والأدب وعقد فصوله بأحكام. إلا أن المؤلف تكلف إيراد أنواع الأحاديث وحاول تبريرها وتفسيرها لكي ينسجم والخط الذي رسمه لنفسه في هذا الكتاب (175) وهذا جعل السيوطي ينبه عليه في كتابه (مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا) فيشير إلى الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة (176). ولقد قرأ كتاب الشفا على مؤلفه في حياته (177). وهذا ما أكسبه شهرة وانتشارا لهذا وجدت نسخ خطية منه في كثير من البلاد ففي مكتبة القرويين بفاس وحدها ثلاثة عشر نسخة (178) وهناك نسخ في أماكن أخرى (179) مثل الرباط، وطنجة، وفي ألمانيا بيرلين، ولايبزك، وهایدلبرج، وجوتا. وفي باريس. وفي بريطانيا في المتحف البريطاني بلندن، وكمبرج ومانشستر. وفي الفاتيكان، وجاريت، وبريل والابروزيانة بإيطاليا، والاسكوريال، وغرناطة بإسبانيا، وفي تونس وفي تركيا في المكتبات نور عثمان، أياصوفيا، كوبريلي، سليم أغا، حور

(175) ج 1 ص 341، 638.

(176) انظر مقدمة كتاب الشفا ج 1 ص 24.

(177) ابو عبد الله محمد : التعريف بالقاضي عياض : 116.

(178) انظر فهرست مخطوطات مكتبة القرويين - الجزء الأول.

(179) اعتمدنا في ذكر أماكن النسخ الخطية على بروكلمان ج 6 ص 268.

ليلي، شيراغا، الحميدية، يحيى أفندي، يني جامع، وفي فلسطين في
المكتبة الخالدية بالقدس، وفي مصر في القاهرة. وفي الموصل بالعراق،
وفي الظاهرية بدمشق. وفي سراييفو في يوغسلافيا. وفي الهند في
برهار، وعليكرة، ورامبور، وبنكيبور، وباتنة.

أما طبعات الكتاب (180) فكثيرة أيضا، فقد طبع طبعات حجرية
وعادية في استانبول سنة 1264 هـ، 1290، 1293، 1312 وبمباي سنة
1276، والهند 1287، وكونبور 1877، وفاس 1305، 1313، والقاهرة 1276،
1295، 1312، 1322، 1329.

وله ترجمة بالفارسية. كما ان له شرحا بالتركية سيأتي ذكره مع
الشروح.

(ط) - شروح الكتاب ومختصراته (181) :

تناول كتاب الشفا بالشرح بعد القاضي عياض جملة من الشراح
وهذا يظهر أهمية الكتاب وسعة شهرته وإليك هؤلاء الشراح حسب قدمهم
1 - التجاني ، عبد الله بن محمد التونسي - كان حيا عام 717 هـ
وكتابه (الوفا ببيان فوائد الشفا) - منه نسخة خطية بالخزانة الملكية
تحت رقم 4016.

(180) انظر سر كيس : معجم المطبوعات العربية ج 2 ص 1397، وبروكلمان 6 : 269.
(181) اعتمدنا حاجي خليفة في ذكر هذه الشروح، وأضفنا إليها ما عند بروكلمان.

2 - الحجازي، شمس الدين المتوفي في حدود سنة 850 هـ / 1446م
منه نسخة خطية ببرلين.

3 - الزموري : عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يحيى.
وشرحه يتكون من ثلاثة شروح اختلفت في أحجامها وهي :
(أ) - شرح كبير سماه (الغنية) - ويقع في مجلدين.
(ب) - شرح أوسط وسماه (غنية الوسطى).
(ج) - شرح صغير.

4 - الراشدي : أبو عبد الله محمد بن الحسن بن مخلوف الحافظ
المعروف بابركان.

واسم شرحه (غريب الشفا) ومنه نسخة خطية بالمكتبة الظاهرية .
5 - التلمساني : أبو عبد الله محمد بن علي بن أبي الشريف
الحسني وسماه (المنهل الأصفى في شرح ماتمس الحاجة إليه من ألفاظ
الشفاء) - في مجلدين، وهو برأي حاجي خليفة من أجود الشروح وقد فرغ
منه يوم الاثنين رابع عشر من صفر سنة 917 هـ / 1011م منه نسخة
خطية في الاسكوريال ، والجزائر، ودامادزادة.

ذكر فيه - كما يقول حاجي خليفة - انه لما قرأ (كتاب الشفا) نظر
فيما يستعين به عليه فلم يجد غير كتاب الحافظ عبد الله بن أحمد بن
سعيد بن يحيى الزموري فاقتطع منه ماتمس إليه الحاجة، وترك مافيه
من طول عبارته. وأضاف إليه كثيرا من كلام الحافظ أبي عبد الله محمد

بن حسن بن مخلوف الراشدي لا سيما الأوسط. وأضاف إليه أيضا من كلام الشمني، وابن مرزوق.

6 - الدلجي : شمس الدين محمد بن محمد الشافعي العثماني المتوفى سنة 947 هـ وسماه (الاصطفاء لبيان معاني الشفاء) أتمه في إثني عشر شوال سنة 935 هـ ومنه نسخ خطية في بطرسبرج (لينيغراد) ودامادزادة، والسليمانية، والخزانة الملكية بالرباط، وفاس، والقاهرة، والمدينة المنورة، وبشاور، وجوتا.

7 - أقبرس الشافعي : أبو الحسن علي بن محمد بن أقبرس (أو أقهرش) المتوفى سنة 862 هـ / 1458م.

واسم شرحه (فتح الصفا في تعريف حقوق المصطفى) - ومنه نسخ خطية في جامع الزيتونة بتونس، ودامادزادة - وهذه النسخة بخط الشارح - وفي سليم أغا. ومنه نسخ خطية في الأسكوريال، والقاهرة. ومنه مختصر لمجهول، يرجع إلى حدود سنة 900 هـ / 1494م منه نسخة خطية ببرلين.

8 - العرضي : عمر بن عبد الوهاب بن إبراهيم بن محمود الحلبي المتوفى سنة 1024 هـ / 1615م - منه نسخة خطية في نور عثمانية.

9 - الحلبي : أبو در أحمد بن إبراهيم المتوفى سنة 884 هـ ولم يتم شرحه.

10 - اليماني ، أبو المحاسن عبد الباقي بن عبد المجيد القرشي
المتوفي سنة 743 هـ / 1342م.

وسماه (تلخيص الاكتفاء في شرح ألفاظ الشفاء) - وهو هامش على
شرح ابن مرزوق التلمساني.

11 الشمني ، تقي الدين أبو العباس أحمد بن محمد القاهري
المتوفي سنة 871 هـ / 1467م.

وشرحه عبارة عن حاشية لكتاب الشفاء وسماه (مزيل الخفا عن
ألفاظ الشفاء) لخصه من شرح البرهان الحلبي، وأتى بتمتات يسيرة فيها
تحقيقات دقيقة. وقد أتمه في ذي القعدة سنة 847 هـ منه نسخة في
تونس، والجزائر، وفاس، والظاهرية وبيجام، ودار - الكتب وقد طبع
في استانبول سنة 1265 وفي بيروت بدار الفكر، دون تاريخ.

13 - الحلبي ، برهان الدين إبراهيم بن محمد الحافظ سبط ابن
المعجمي المتوفي سنة 841 هـ / 1437م وكان قد فرغ من تعليقه في شوال
سنة 797 هـ / 1394م بحلب، وهو مجلد واسمه (المقتفى في حل ألفاظ
الشفاء) - من نسخ خطية في الاسكوريال، قليج علي باشا القاهرة، جوتا.

14 - القباقي ، أبو عبد الله محمد بن خليل الحلبي الحنفي
المتوفي سنة 849 هـ واسم شرحه (زبدة المقتفى في تحرير ألفاظ الشفاء).
وقد جمع هذا الشرح من شرح شيخه برهان الدين الحلبي وزاد عليه
زيادات مهمة. فرغ من تبييضه ثالث جمادى الآخرة سنة 810 هـ.

15 - ابن رسلان ، شهاب الدين أحمد بن حسين الروميلي الشافعي المتوفي سنة 844 هـ / 1440م وهذا الشرح تعليقة جيدة على شرح ابن مرزوق التلمساني. من نسخ خطية في الجزائر، دمشق، القاهرة. طبع بمصر طبعة حجرية سنة 1276 هـ وبلاستانة سنة 1290 هـ وبفاس 1305، 1313.

16 - القدسي ، أبو الفداء إسماعيل بن إبراهيم بن جماعة الكناني المتوفي سنة 861 هـ

وقد شرح بعض ألفاظ كتاب الشفا. الشراح أدناه ،

17 - الصفوي ، السيد قطب الدين عيسى.

وصف حاجي خليفة شرحه بأنه ممزوج - ومنه نسخة خطية في رامبور.

18 - الحلبي ، رضي الدين محمد بن إبراهيم المعروف بابن الحنبلي وسماه (موارد الصفا وموائد الشفا) - انتخبه من شروح معتبرة.

20 - القدسي كمال الدين محمد بن شريف المتوفي سنة 951 هـ

21 - التلمساني ، أبو عبد الله أحمد بن محمد بن مرزوق المالكي المتوفي سنة 781 هـ / 1379م وقد ذكر أنه له نسخا خطية في وجوتا.

22 - الخيزري ، قطب الدين محمد بن أحمد المتوفي سنة 894 هـ واسم كتابه (الصفا بتحرير الشفا).

23 - القارى ، الهروي المتوفي سنة 1014 هـ / 1605م واسم شرحه

(رافع الخفا عن ذات الشفا) - منه نسخ خطية في باريس، وقليج علي باشا، والسليمانية، واياصوفية، وكوبريلي، والقاهرة، والظاهرية، وبشاور، وبنكيبور وباتنة.

طبع طبعات مختلفة سنة 1264، 1285، 1292، 1316 وفي مصر سنة 1257، 1264، 1325، 1327. (وفي طبعة السنة الأخيرة طبع مع الشرح المسمى نسيم الرياض للخفاجي).

25 - الهيتمي : أحمد بن حجر المتوفى سنة 973 هـ / 1065م واسم الشرح (اسراف الوسائل) - منه نسخة في قليج علي باشا.

26 - القارئ : ابن سلطان نور الدين علي بن محمد المتوفى سنة 1016 هـ واسمه (جمع الوسائل في شرح الشمائل) - وهو شرح ممزوج في جزء متوسط بخط مغربي - فرغ من تسويده بمكة سنة 1008 هـ منه نسخة خطية بالقرويين بفاس.

27 - المناوي : عبد الرؤوف المتوفى سنة 1031 هـ / 1621م.

توجد نسخة خطية من شرحه في باريس.

28 - الخفاجي : شهاب الدين أحمد بن محمد المتوفى سنة 1069 هـ / 1659م واسم شرحه (نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض) منه نسخة خطية بالخرانة الملكية بالرباط، وبخزانة القرويين بفاس تقع في جزئين كبيرين، ومنه نسخ خطية في بطراسبرج (الينيفراد) والجزائر، وتونس، ودامادزادة، وسليم أغا، وقليج علي باشا.

والحميدية، والسليمانية، وخور ليلي، ونور عثمانية، وكوبرلي، ويني جامع
والقاهرة، وقولة، واصفية، وبوهار، وبانيكبور، وپاتنة، والظاهرية.
طبع في استانبول بأربعة مجلدات سنة 1267، 1314، 1317.
وبالقاهرة سنة 1315، 1317، وطبعة سنة 1325 وبهامش شرح الشفا
للقارئ.

29 - الحرشي ، أبو الحسن علي بن محمد الفاسي المتوفي سنة
1134م واسم شرحه (الفتح الفياض على شفا القاضي عياض) - منه نسخة
خطية - وهي الجزء الثاني فقط - بالقرويين بفاس.

30 - الحمزاوي ، الحسن العدوي المتوفي سنة 1303 هـ / 1886م
اسم كتابه (المدد الفياض بنور الشفا للقاضي عياض) - طبع في القاهرة
طبعة حجرية في مجلدين سنة 1276، 1286.

31 - الفلزنوي المقدوني ، مصطفى بن اسماعيل المتوفي سنة
1244 واسم شرحه (زبدة الحقائق وعمدة الدقائق) - منه نسخ خطية في
بروسه لي، والفاتيكان.

32 - إبراهيم حنيف.

وشرحه (خلاصة الوفاء) - بالتركية طبع في القاهرة سنة 1206
وهناك شروح لم تذكر أسماؤها مثل.

33 - شرح لمجهول بعنوان المقتفى). منه نسخة في دامادزادة ولا
ندري إن كان هو نفسه كتاب القباقي أم غيره.

34 - شرح للنعماني - منه نسخة خطية في السليمانية. وممن اختصر الكتاب.

- 1 - الاسنوي، الشيخ محمد بن أحمد الشافعي المتوفى سنة 763 هـ.
- 2 - ابن الاخضر، جلال الدين أحمد بن محمد الخجندي الحنفي المتوفى بالمدينة المنورة. وسماه (الوفا).
- 3 - المالقي، محمد بن الحسن بن محمد المتوفى سنة 771 هـ/1363 م. وسماه (لباب الشفا) - منه نسخة في جامع الزيتونة. وممن خرج أحاديث كتاب الشفا.

1 - السيوطي، جلال الدين المتوفى سنة 911 هـ / 1505 م. وسماه (مناهل الصفا في تخريج أحاديث الشفا) - وقد عدد بروكلمان نسخه الخطية، وذكر انه طبع بالقاهرة طبعة حجرية سنة 1276 هـ.

- 2 - الزبيدي، عبد العزيز. واسم كتابه (تخريج أحاديث الشفا).
- 3 - الصيرفي، ناصر الدين محمد بن طغرل، وقد طبع تخريجه في بريل بلايدن.

المراجع والمصادر

- 1 - بروكلمان : تاريخ الأدب العربي.
- 2 - حاجي خليفة : كشف الظنون.
- 3 - ابن حجر العسقلاني : لسان الميزان.
- 4 - ابن خلكان : وفيات الأعيان.
- 5 - الزركلي : الاعلام.
- 6 - سر كيس : معجم المطبوعات.
- 7 - د. فاروق حمادة : مصادر السيرة النبوية وتقويمها.
- 8 - الفاسي : محمد العابد ، فهرست مخطوطات القرويين.
- 9 - القاضي عياض ، كتاب الشفا - وهو موضوع البحث.
- 10 - كحالة ، معجم المؤلفين.
- 11 - ابن النديم ، الفهرست.
- 12 - ياقوت الحموي ، معجم الأدباء.
- 13 - اليحصبي ، أبو عبد الله محمد ابن القاضي عياض ، التعريف بالقاضي عياض .

د. بدري محمد فهد

فاس

الْقَاضِي عِيَّاضُ اللُّغَوِي

من خلال حديث أم زرع

د. التهامي الراعي الهاشمي

1 - الاصطلاحات المستعملة في البحث :

كنتُ مضطراً. ليسهل التحليل. أن استعمل بعض الرموز. ولقد حاولتُ جُهدي أن تكون قليلة حتى لا تثقل البحث الذي أقدمه . كما أنني حاولت أن تكون هذه الرموز التي استعملها ضمن العلامات التي تُوجد من بين قطع المحارف المتوقّرة عادة في المطابع. وهذه هي قائمة الرموز.

- في رواية أو «وفي رواية».
- ← في رواية. لكن تضاف في آخر الفقرة السابقة.
- (:) ← زاد بعضهم (والعلامة ← تطلب من القارئ أن يضيف هذه الزيادة آخر الفقرة السابقة).
- ↓ يعوض ما فوقه بما تحته.

(:) (هـ ع) زاد بعضهم عن الهيثم بن عديّ (بكسر الدال وتشديد الياء
خلافًا لما يظنه فينا بعض البلداء).

(٠٠) قال بعضهم.

صم صحيح مسلم.

الفا الفائق في غريب الحديث للزمخشري.

(-) في بعض الروايات.

(×) ويروي.

(: ×) رواه بعضهم.

● ا. س ابن السكيت.

(م٠) في كتاب مسلم.

(●٠ عروة)

(● ا. ح)

= 2 = الحديث ورواياته كما سمعه أبو الفضل :

1.2 - أعنون كل فقرة. في مقدمة الحديث باسم الأستاذ الذي نقلها إلى
القاضي اليحصبي.

- الفساني : أ - «جلس إحدى عشرة امرأة».

- ابراهيم بن جعفر الفقيه :

ب - «اجتمعت إحدى عشرة امرأة».

- أبو علي الحسين بن محمد الحافظ :

ج - «جلس إحدى عشرة امرأة».

- العتابي :

د - «فخرتُ بـمالِ أبي في الجاهلية، وكان ألف ألف أوقية،

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : اسكتي يا عائشة ، فإنِّي كنتُ لكِ

كأبي زرع لأم زرع».

2.2 - ماحكاه ابن الأنباري من رواية الهيثم بن عدي :

هـ - «جَلَسَ إِحْدَى عَشْرَةَ امْرَأَةً فِي الْجَاهِلِيَّةِ

↓

نِسْوَةٌ

↓
اجْتَمَعْنَ

●.1

↓

جَلَسْنَ

●.2

↓

●.3 جلس عشرة نسوة فتعاهدن وتعاهدن أن يتصدقن ولا

يكتمن من أخبارهن شيئاً».

3.2 - قالت الأولى :

و - زَوْجِي لَحْمٌ جَمَلٌ غَثٌّ.

●.1 «زَوْجِي جَمَلٌ قَحْرٌ، عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ وَعَرٌّ».

●.2 «زَوْجِي وَعْثٌ، لَا سَهْلَ فَيُرْتَقَى، وَلَا سَمِينَ فَيُنْتَقَى».

3. (●) «زَوْجِي لَحْمٌ جَمَلٌ غَثٌ، عَلَى رَأْسِ فَوْزٍ وَعَثٌ، لَيْسَ بَلْبِدٌ
فِيَتَوَقَّلُ، وَلَا سَمِينَ فَيَتَنَقَّلُ، وَلَا لِي عِنْدَهُ مَعُولٌ».
4. (● ←) «وَلَا لَهُ عِنْدِي مَعُولٌ».

4.2 - قال الثانية :

ز - «زَوْجِي لَا أَبْتُ خَبْرَهُ».

1. (●) أَنْتُ خَبْرُهُ، إِنِّي أَخَافُ إِلَّا أَذْرَهُ.
2. (:) وَلَا أَبْلُغُ قَدْرَهُ، إِنْ أَذَكَرَهُ أَذْكَرُ عَجْرَهُ وَبُجْرَهُ».

5.2 - قالت الثالثة :

ح - «زَوْجِي الْعَشْتَقُ، إِنْ أَنْطَقَ أَطْلَقُ، وَإِنْ أَسَكَّتْ أَعْلَقُ».

1. (● ←) «عَلَى حَدِّ السَّانِ الْمُدْلَقُ».

6.2 - قالت الرابعة :

ط - «زَوْجِي كَلِيلُ تِهَامَةٍ».

1. (:) «وَالغِيثُ غَيْثُ غِمَامَةٍ، لَا حَرٌّ وَلَا قَرٌّ، وَلَا مَخَافَةٌ وَلَا سَأَمَةٌ

2. (●) لَا حَرٌّ وَلَا وَخَامَةٌ.

3. (:) (هـ ع) ← وَلَا يَخَافُ خَلْفَهُ وَلَا أَمَامَهُ.

7.2 - قالت الخامسة :

ي - «زَوْجِي إِنْ دَخَلَ فَيْهَ، وَإِنْ خَرَجَ أَسِيدَ، وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا عَيْهَ».
1. (..) «يَأْكُلُ مَا وَجَدَ، وَلَا يَسْأَلُ عَمَّا عَيْهَ، وَلَا يَرْفَعُ الْيَوْمَ لَيْفَ».

8.2 - قالت السادسة :

(ك) «زَوْجِي إِنْ أَكَلَ لَفَّ»

↓
رَفَّ

● 1.

↓

اَقْتَفَّ، وَإِنْ شَرِبَ اشْتَفَّ.

● 2.

↓

اشْتَفَّ، وَإِنْ اضْطَجَعَ

● 3.

↓

هَجَعَ التَّفَّ.

● 4.

وَإِذَا ذَبَحَ اغْتَثَّ، وَلَا يُوَلِّجُ الْكَفَّ لِيَعْلَمَ الْبَثَّ..

↓

الْلَبْثُ..»

● 5.

9.2 - قالت السابعة :

ل - 1. «زَوْجِي عَيَا يَاءُ»

2. (..) غَيَا يَاءُ حَمَاقَاءُ طَبَاقَاءُ كُلُّ ذَاكِ لَهُ دَاءُ شَجَّكَ. أَوْ
فَلَكَ. أَوْ بَجْدٍ. أَوْ جَمَعَ كُلًّا لَكَ.

10.2 - قالت الثامنة :

م - «زَوْجِي : الرِّيحُ رِيحُ زَرْنَبٍ. وَالْمَسُّ مَسُّ أَرْنَبٍ. وَأَغْلَبَهُ
وَالنَّاسُ يَغْلِبُ».

11.2 - قالت التاسعة :

ن - «زَوْجِي رَفِيعُ الْعِمَادِ طَوِيلُ النَّجَادِ. عَظِيمُ الرَّمَادِ قَرِيبُ
الْبَيْتِ مِنَ النَّادِ».

1 (:) لا يَشْنَعُ لَيْلَةً يَضَافُ. وَلَا يَنَامُ لَيْلَةً يَخَافُ.

12.2 - قالت العاشرة :

ص - «زَوْجِي مَالِكُ. وَمَا مَالِكُ ؟ مَالِكُ خَيْرٌ مِنْ ذَلِكَ. لَهُ إِبِلٌ
قَلِيلَاتُ الْمَسَارِحِ. كَثِيرَاتُ الْمَبَارِكِ. إِذَا سَمِعْنَ صَوْتَ الْمِزْهَرِ
أَتَقَنَّ أَنْهُنَّ هَوَالِكُ».

1. (-) وهو إمامُ القومِ في المَهَالِكِ.

2. (-) «زَوْجِي أَبُو مَالِكٍ. وَمَا أَبُو مَالِكٍ ؟ ذُو إِبِلٍ كَثِيرَةٍ الْمَسَالِكِ.

↓
كثيرة المسارح

(-)

قليلة المبارك



3. (-) قليلة المبارك

13.2 - قالت الحادية عشرة :

ع - «زُوجِي أَبُو زَرْعٍ، وَمَا أَبُو زَرْعٍ؟ أَنَسٌ مِنْ حُلِيِّ أُذُنِيَّ

↓
أُذُنِي وَفَرْعِي

● 1.

وَمَلَأَ مِنْ شَحْمِ عَضُدِيَّ، وَبَجَحَنِي فَبَحَحْتُ إِلَى نَفْسِي

↓
فَبَحَحْتُ نَفْسِي إِلَيَّ

2. (X)

↓
فَبَجَحْتُ

3. (X)

وَجَدَنِي فِي أَهْلِ غُنَيْمَةِ بِشَقٍّ

↓
فَوَجَدَنِي فِي أَهْلِ ذَاتِ غُنَيْمَةِ بِشَقٍّ، فَجَعَلَنِي فِي أَهْلِ
صَهِيلٍ وَأَطِيطٍ وَدَائِسٍ وَمُنَقٍّ.

4. (X)

فَجَعَلَنِي بَيْنَ جَامِلٍ وَصَاهِلٍ وَدَائِسٍ وَمُنَقٍّ، فَعِنْدَهُ أَقُولُ فَلَا
أَقْبَحُ، وَأَرْقُدُ فَاتَصَبَّحُ، وَأَشْرَبُ فَاتَقَمَّحُ،

5. (X)

↓
فَاتَقَمَّحُ

6. (X)

↓
فَاتَفَتَّحُ

7. (X)

8. (:) ← وَأَكُلْ فَأَتَمْنَحْ.

أُم أَبِي زَرْعٍ. فَمَا أُم أَبِي زَرْعٍ ؟ ! عَكُومُهَا رَدَاحٌ. وَبَيْتُهَا
فَسَاحٌ.

9. (:) وَفَنَاؤُهَا فَيَاحٌ.

ابْنُ أَبِي زَرْعٍ. فَمَا ابْنُ أَبِي زَرْعٍ ؟ ! مَضْجَعُهُ كَمَسَلِّ شَطْبَةٍ.
وَتَشْيِيقُهُ ذِرَاعُ الْجَفْرَةِ.

10. (-) وَتَرْوِيهِ فَيْقَةُ الْيَعْرَةِ. وَيَمِيسُ فِي حَلْقِ النَّثْرَةِ. بِنْتُ أَبِي

زَرْعٍ. فَمَا بِنْتُ أَبِي زَرْعٍ ؟ ! طَوَّعُ أَبِيهَا. وَطَوَّعُ أُمِّهَا.

11. (x) زَيْنُ أَبِيهَا. وَزَيْنُ أُمِّهَا

12. (x) وَغَيْظُ جَارَتِهَا.



13. (x) وَعَقْرُ جَارَتِهَا.



14. (x) غَيْرُ جَارَتِهَا. وَحِينَ



15. (x) عَبْرُ جَارَتِهَا. وَحَبْرُ



16. (x) حَبْرُ جَارَتِهَا. وَصَفَرُ رَدَائِهَا. وَمِلُّ كِسَائِهَا



17. (x) أَزَارُهَا. وَخَيْرُ نَسَائِهَا.

18. (٤) (هـع) «برود الظل، وفي الال كريم الخل».

جارية أبي زرع، فما جارية أبي زرع ؟ لا تَبْتُ حَدِيثَنَا
تَبْثَانَا

↓
تَنْث

19. (X)

↓
لا تخرج

20. (X)

حَدِيثًا تَبْثَانَا.

ولا تَنْقُلْ

↓
تَفِيدُ

21. (X)

↓
تَهْلِكُ

22. (X)

↓
تَنْقِثُ مِيرَتَنَا

23. (X)

↓
تَقْشِشَا

24. (X)

ولا تَغُثُّ طَعَامَنَا تَقْشِشَا

25. (X)

ولا تَغْشِ طَعَامَنَا تَقْشِشَا. ولا تَعْلَا بَيْنَنَا تَعْشِشَا

26. (X)

↓
تَقْشِشَا

(X)

27. (٢) (هـ) ولا تنجث عن أخبارنا تنجيثا.

ضيف أبي زرع، فما ضيف أبي زرع ؟ ! في شيع وري
ورتع. طهاة أبي زرع، فما طهاة أبي زرع ؟ ! لا تفترو ولا
تعدى، تقدح قدراً وتنصب أخرى، فتلحق الآخرة الأولى.
مال أبي زرع، فما مال أبي زرع ؟ ! على الجمم معكوس
وعلى العفاة محبوس.

ف - قالت : خَرَجَ أَبُو زَرْعٍ يَوْمًا وَالْأَوْطَابُ تُمْخَضُ.



والوطاب تمحض.

1. (● ا. س)

فَلَقِيْ امْرَأَةً مَّعَهَا وَلَدَانِ كَالْفَهْدَيْنِ



كَالصَّقْرَيْنِ، يَلْعَبَانِ مِنْ تَحْتِ

2. (X)

خَصَرَهَا



تَحْتَهَا

3. (X)



تَحْتِ

4. (X)

صَدْرَهَا، فَمَرَّ بِجَارِيَةٍ شَابَّةٍ يَلْعَبُ مِنْ تَحْتِ دَرْعِهَا بِرِمَاقَتَيْنِ،
فَطَلَّقَنِي وَنَكَحَهَا.

5. (:) ← فَاسْتَبَدَلْتُ وَكُلُّ بَدَلٍ أَعُورٌ. فَبَكَحْتُ بَعْدَهُ رَجُلًا

↓
شَابًا سَرِيًّا.

6. (X)

رَكِبَ فَرَسًا سَرِيًّا.

↓
عَرَبِيًّا

7. (X)

↓
أَعُوجِيًّا. وَأَخَذَ رُمْحًا خَطِيًّا. وَأَرَّاحَ عَلَيَّ نِعْمًا

8. (X)

ثَرِيًّا. وَأَعْطَانِي مِنْ كُلِّ رَائِحَةٍ

↓
سَائِمَةٍ زَوْجًا.

(X)

وَأَرَّاحَ عَلَيَّ مِنْ كُلِّ سَائِمَةٍ زَوْجَيْنِ. وَمِنْ كُلِّ أَيْدَةٍ اثْنَيْنِ.

9. ●

مِنْ كُلِّ ذِي رَائِحَةٍ.

10. (م)

وَقَالَ : كُلِّي أُمَّ زَرْعٍ وَمِيرِي أَهْلَكَ. فَلَوْ جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ

أَعْطَانِيهِ مَا بَلَغَ أَصْفَرِ أُنْيَةٍ أَبِي زَرْعٍ.

11. (X) ← فَلَوْ جَمَعْتُ كُلَّ شَيْءٍ أَصْبَتُهُ مِنْهُ فَجَعَلْتُهُ فِي أَصْفَرِ وَعَاءٍ مِنْ

أَوْعِيَةِ أَبِي زَرْعٍ مَا مَلَأَهُ.

قالت عائشة رضي الله عنها : قال لي رسول

الله صلى الله عليه وسلم : كُنْتُ لَكَ كَأَبِي زَرْعٍ لَأَمْ

زَرْعٍ

12. (● ا. ح) قالت عائشة : فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم

كثيرا ما يقول إذ داعبني : يا عائشة كنتُ لكِ كَأبي

زَرَعٍ لَأَمِ زَرَعٍ

13. (-) ← إِنَّهُ طَلَّقَهَا وَأَنِي لَا أَطْلِقُكَ.

14. (● عروة) ← غير أنني لَا أَطْلِقُكَ .

15. ● كنتُ لكِ كَأبي زَرَعٍ لَأَمِ زَرَعٍ فِي الْأَلْفَةِ وَالرِّفَاءِ. لَا

الْفُرْقَةُ وَالْخَلَاءُ.

قالت عائشة : قلت يا رسول الله بَلْ أَنْتَ خَيْرٌ لِي مِنْ
أَبِي زَرَعٍ.

ملاحظة أولى : اعتقد أنني أستطيع أن اكتفي بهذا
النص المقدم أعلاه. مستغنياً عن الرواية التي تروى
عن طريق الزبير بن بكار.

ملاحظة ثانية : أعتمد. وأنا أنقل كلام القاضي
عياض مستشهدا. النص الذي حققه الزملاء الكرام
العلماء الأدبي وأجائف والشرقاوي، سأشير إليه. طلبا
للاختصار بـ «بغية» وهو المؤلف الذي شرح فيه
قاضيـنا، رحمه الله، حديث أم زرع وطبعته وزارة
الأوقاف والشؤون الإسلامية سنة 1395 هـ (1975م).

سَاتبع دائماً لفظة «بغية» بِكسورٍ. يُشير الحدُّ الأعلى
مِنه للصفحة وَيشيرُ الحدُّ الأسفلُ منه للسطر. سأشير
أخيراً بـ «ح» للهاشية.

3 - نقد القاضي عياض للحديث :

3. 1 - الناحية البلاغية :

عثر القاضي عياض في هذا الحديث على احد عشر نوعاً من أنواع
البلاغة. أجمل القول فيها كما يلي :

1.3.1 - التشبيه :

يُعرّف القاضي عياض «التشبيه» فيقول : (1) «والتشبيه أحد أنواع
البلاغة. وابدع افانين هذه الصناعة وهو موضوع للجلاء والكشف. والمبلاغة
في البيان والوصف. والعبارة عن الخفي بالجلي. والمتوهم بالمحسوس.
والحقير بالخطير. والشيء بما هو أعظم منه وأحسن. أو أخس وأذون.
وعن القليل الوجود بالمألوف المعهود. وكل هذا لتأكيد البيان. والمبالغة
في الإيضاح».

(1) «بغية 9/ 187».

(2) بغية 5/ 189.

سيبذل القاضي عياض جهده ليطبق هذا الحد على أقوال النسوة، لكنه قبل ذلك يشير انتباهنا إلى صفة التشبيه فيقول (2) : «ولا بد أن يكون التشبيه صادقاً من الوجه الذي وقع به التشبيه، وإلا اختل به الكلام».

يرى القاضي أن التشبيه مبقى على وضعه، ممثل به، في حين أن الاستعارة منقولة عن موضعها، مستعملة استعمال غيرها. فالاستعارة هي في الحقيقة نوع من التشبيه، إلا أنها قد انفصلت عنه في الصيغة واللقب.

لم يتفق القاضي عياض مع أبي الحسن الرماني الذي كان يفرق بين الاستعارة والتشبيه بمسألة الاداة. لقد كان الرماني يعتقد أن التشبيه له دائماً أداة ملازمة له، في حين أن الاستعارة لا أداة لها (3). أما القاضي عياض فيرى أن التشبيه على ضربين، ضرب بأداة وضرب بغير أداة التشبيه، فيقول (4) : «التشبيه على ضربين، بأداة وهي الكاف وكان ومثل وشبه وأخواتها، وبغير أداة التشبيه».

ما اعتقد أن أحدا يطلب منا أن نُطيل الكلام عن «التشبيه» لأن ذلك، إن فعلناه، أخرجنا عن القصد الذي رمناه، ألا وهو محاولة التعرف على اللغوي عياض من خلال قراءة جديدة لشرح حديث أم زرع، لكن

(3) بغية 7/202.

(4) بغية 4/190.

من أراد أن يتوسع في هذا الباب فليعد إلى الحاشية (5) فلربما تغنيه عما يمكن أن نقوله :

أودعت المرأة الأولى في مطلع كلامها تشبيه شيئين من زوجها بشيئين آخرين. فكان ذلك كما يلي :

(5) أعرف ثلاثة كتب في التشبيهات، أولها كتاب إبراهيم بن محمد ، أبو إسحاق أحمد بن المنجم المعروف بابن أبي عون، صاحب السلمغاني؛ توفي سنة 322 هـ (934م) يسمي كتابه «التشبيهات» حققه محمد معيد خان وطبع بكمبرج سنة 1950 ثانيهما كتاب أبي عبد الله محمد بن الكتاني المسمى «التشبيهات من انتصار أهل الأندلس حققه الصديق الدكتور إحسان عباس وطبع بدار الثقافة ببيروت سنة 1966. ثالثهما كتاب «غرائب التنبيهات على عجائب التشبيهات» لعلي بن ظافر الأزدي المصري المتوفى سنة 623 هـ حققه الدكتوران محمد زعلول سلام ومصطفى الصاوي الجويني وطبع بدار المعارف بمصر سنة 1971م. وقد تطرق للتشبيه، بكيفية متقطعة كل من سبويه في الجزء الأول من كتابه، صفحة 121، وثلعب في «قواعد الشعر» ، طبعة لدن 1890، صفحة 31، والجاحظ في الجزء الثاني من «البيان والتبيين» ، طبعة مصر 1959، صفحة 19، والسيد بن علي المرتضى في الجزء السادس من كتاب «رغبة الآمال من كتاب الكامل»، طبعة مصر 1928، صفحة 143، وابن المعتز في «البديع» طبعة مصر سنة 1945، صفحة 2121، وقدامة بن جعفر في «نقد الشعر» طبعة الجوائب 1302، صفحة 36، وابن رشيق في «المعدة»، طبعة مصر 1907، صفحة 194، وعلي بن عبد العزيز الجرجاني في «الوساطة»، صفحة 41، وابن هلال العسكري في «الصناعتين» طبعة مصر 1952، صفحة 229، وابن سنان الخفاجي في «سر الفصاحة» طبعة مصر سنة 1367، صفحة 52، والزملكي في «التبيان في علم البيان» صفحة 70، والسكاكي في «مفتاح العلوم»، طبعة مصر سنة 1317، صفحة 187، وابن الأثير في «المثل السائر»، طبعة مصر، سنة 1282، صفحة 232، والقزويني في الجزء الرابع من «الإيضاح» طبعة مصر 1950، صفحة 391، وابن حجة الحموي في «خزانة الأدب»، وابن أبي الأصبع المصري في «بديع القرآن»، الطبعة الثالثة بمصر بدون تاريخ، صفحة 58، وشهاب الدين أبو الثناء الحلبي، طبعة مصر 1298 هـ صفحة 12. كما أنه يرجى الرجوع إلى كتاب «فن التشبيه» للأستاذ علي الجندي.

| المشبه | المشبه به |
|------------------------|---------------------|
| بخله + قلة عرفة | اللحم الفث |
| طرفاه | أشير إليه بـ (صف 1) |
| شراسة خلقه + شموخ أنفه | الجبل الوعث |
| طرفاه | أشير إليه بـ (صف 2) |

ثم قطعت الكلام عند تمام التشبيه والتمثيل. وابتدأت بحكم التفسير والتفصيل. فكان ذلك كما يقول القاضي عياض : «الْيَقُ يَنْظُمُ الْكَلَامَ وَأَحْسَنُ مِنْ نَهْيِ التَّبَرُّةِ وَسَرْدِ الصِّفَةِ فِي نَمَطِ الْبَيَانِ، وَأَجْلَى فِي زَدِّ الْأَعْجَازِ عَلَى صُدُورِ هَذِهِ الْأَقْسَامِ (6)».

ثم صارت تصف هذا التشبيه، لكنها جعلت الوصف الأول للموصوف الأول والثاني للثاني. وهذا كما يقول القاضي عياض اليحصبي رضي الله عنه : «من أبدع أنواع التأليف، وأحسن أساليب الترصيف (7)».

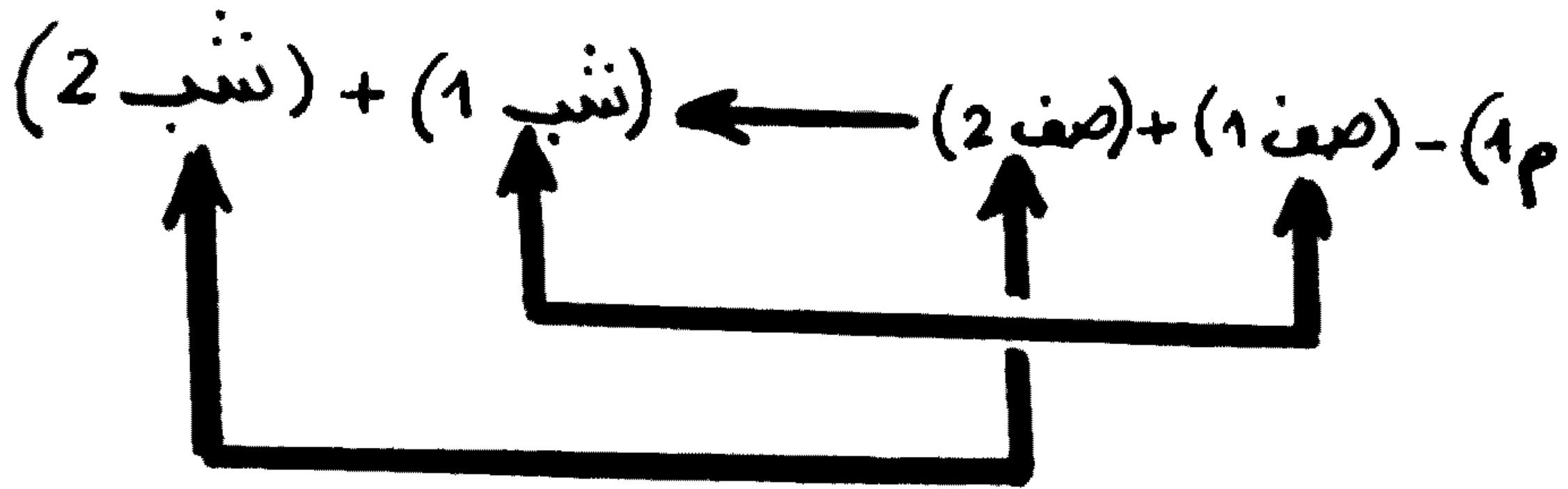
لقد قابلت هذه المرأة صفة البخل وقلة عرف زوجها (صف 1) ، التي شبهتها «بِاللَّحْمِ الْفَثِّ» (شب 1) . وهي الصفة الأولى في سياقها بالتفسير الثاني «وَلَا سَمِينَ فَيُنْتَقِلُ»، الذي أشار إليه بـ (قف 2) وقابلت الصفة الثانية في زوجها وهي «شَرَاةُ خُلُقِهِ وَشَمُوحُ أَنْفِهِ» (صف

(6) البغية 4/ 52.

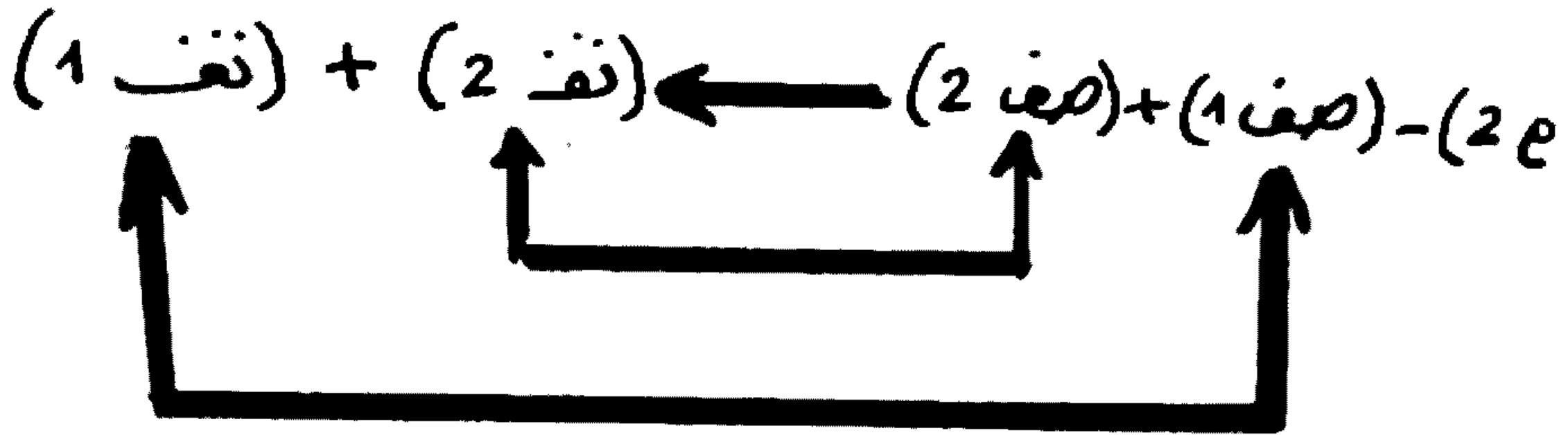
(7) البغية 3/ 53.

(2) التي شَبَّهَتْهَا «بِالْجَبَلِ الْوَعِثِ» (شب 2) بالتفسير الأول «لَا سَهْلَ فَيُزْتَقَى» الذي أشير إليه بـ (تف 1).

وإذن سيكون التشبيه (أَقْصَدَ تشبيه الصفات) كما يلي :



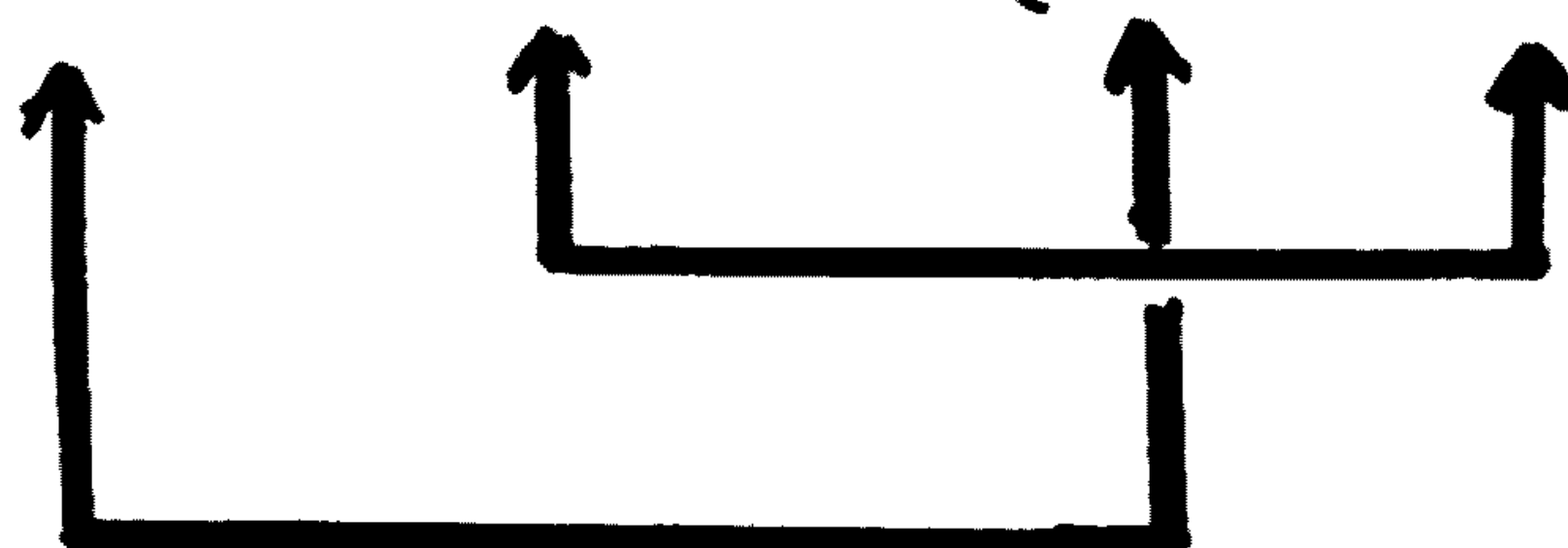
في حين يكون التفسير كما يلي :



يلاحظ القاضي عياض هنا أن هناك بعض روايات حديث أم زرع نظمت هذا الترتيب على نسق واحد. فقدمت «لأسيمن» ليعود على «اللحم

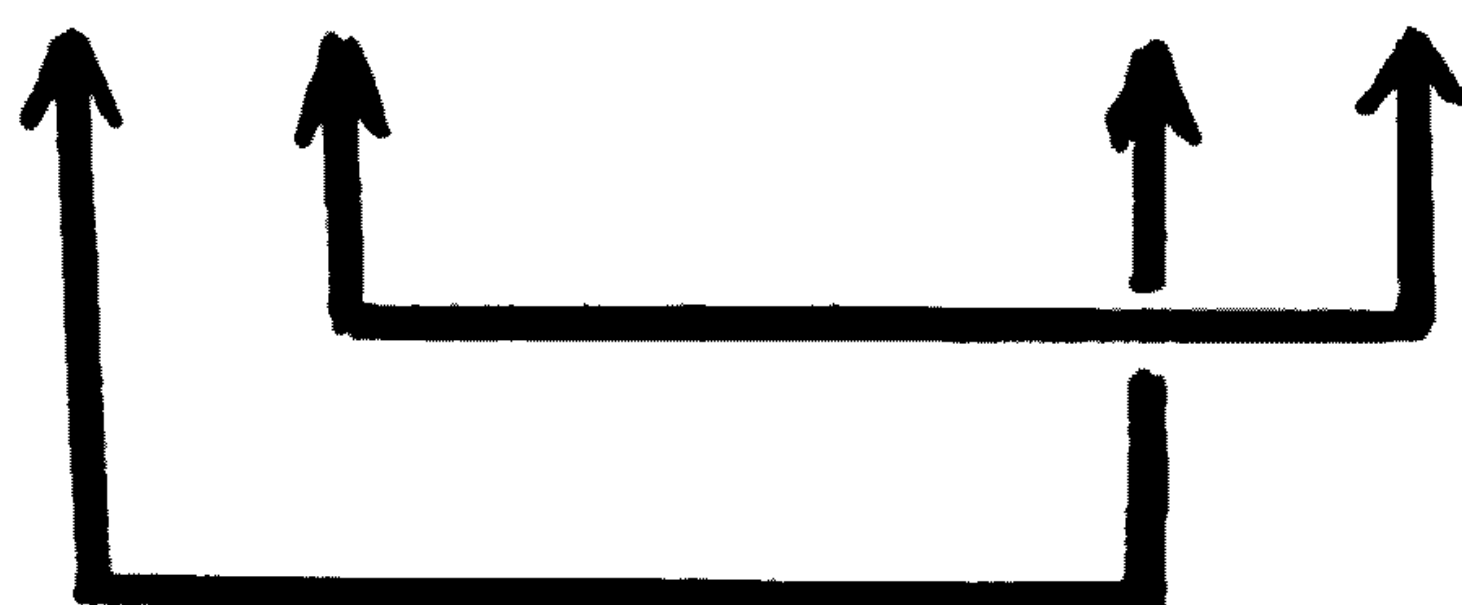
المقدم» ، وأخرت «لاسهل» لعطفه على الجبل المؤخر (8). فجاءت الصورة حينئذ. على مستوى التفسير. مطابقة تمام المطابقة لصورة تشبيه الصفات؛ فكان ذلك كما يلي :

م (3) - (صف 1) + (صف 2) ← (قف 1) + (قف 2)



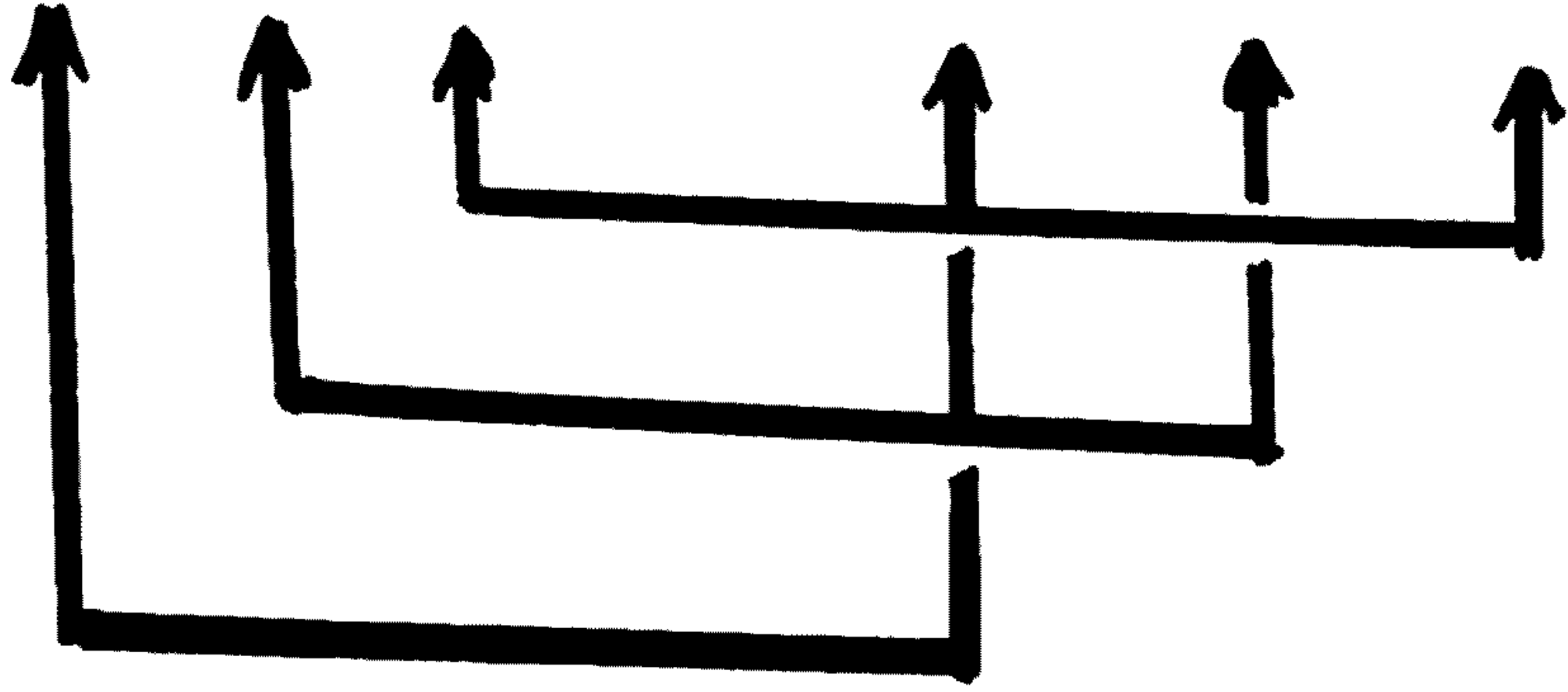
تظهر براعة عياض اللغوية حين يمثل لما جاء من حسن التأليف في قول هذه المرأة بأقوال الشعراء. فيذكر قول امرئ القيس الذي جاء شبيها بقولها في هذا الباب. قال امرؤ القيس.

كان قلوب الطير رطبا ويا بيا لدى وكرها العناب والحشف البالي



بل إنه ليجب لنا عن أبدع من هذا التأليف وأحسن من هذا
الترصيف فيجده في هذا البيت :

سل عنه. وانطق به. وانظر إليه تجد ملء المسامع. والافواه. والمقل

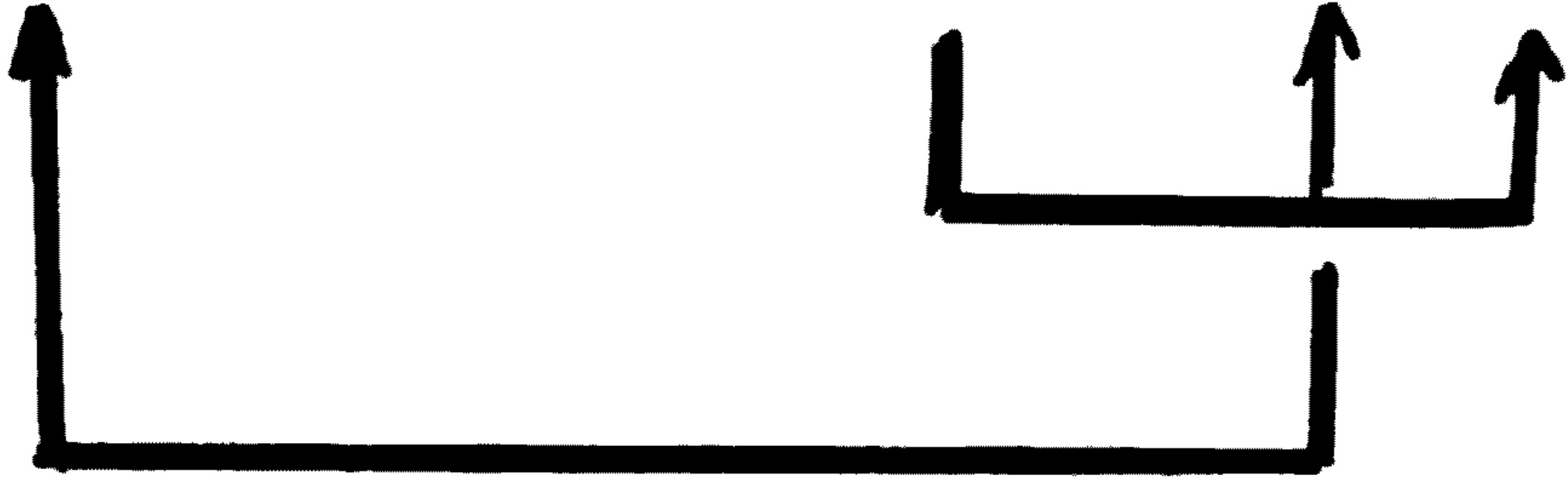


وطبعا لا ترضى همة القاضي رضي الله عنه بهذا النثر القليل.
ولذلك يقدم لنا مثالا آخر من تراثنا أروع من ذلك وأحلى. إنه يملئ
علينا نموذجا «تطارد الترتيب فيه» كما يقول. (9) وتناسب النظم على
نسقه: بحيث تأتي الكلمة الأولى في صدر البيت مناسبة لآخر كلمة فيه.
وتأتي الكلمة الثانية. في نفس الصدر. مناسبة. هي أيضا. لآخر كلمة في
الشطر الثاني. بمعنى أن كل كلمة في آخر كل شطر تناسب. بالتتابع.

(9) البغية 20/ 53.

الكلمتين الأولى والثانية في البيت. قال الشاعر :

قلبي وطرفي منك. هذا في حمى فيظ. وهذا في رياض ربيع (10)



لا ينسى الإمام عياض طبعا أن يقارن التشبيه الموجود في قول هذه المرأة بالتشبيه الوارد في القرآن الكريم. ويرى. كما يرى غيره. أن التشبيه وضع للإيضاح. بل للمبالغة في الإيضاح. يقول لنا موضحا هذه الفكرة (11). «وَكُلُّ هَذَا لِتَأْكِيدِ الْبَيَانِ، وَالْمُبَالَغَةِ فِي الْإِيضَاحِ، فَنَنْظُرُ أَيْنَ قَوْلِ الْقَائِلِ : «الَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالَهُمْ لَا يَنْتَفِعُونَ بِهَا» مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : «الَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ» الْآيَةُ (12). وتأمل بون ما بين الموضعين من البيان. وفرق ما بين الكلامين من الإيضاح. وإن كان الغرض واحدا والموضوع سواء. وكذلك قول امرأة : زوجي بخيل لا يوصل إلى شيء مما عنده. وبين كلام هذه المرأة المتكلم عليه (13). ووجه

(10) البغية 16/53.

(11) البغية 17/187.

(12) السورة 24، النور الآية 39. والآية بتمامها : «الَّذِينَ كَفَرُوا أَعْمَالُهُمْ كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْثَانُ مَاءً حَتَّى إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِنْدَهُ فَوَلَّيَهُ حَسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ».

(13) انظر كلامها في الفقرة (و، 1، 2، 3).

بلاغة التشبيه مافيه من الجلاء والايضاح... وأكثر تشبيهات الكتاب العزيز من هذا النمط. كقوله تعالى : «مَثَلُ نُورِهِ كَمِشْكَاةٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ» (14) و «مَثَلُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَاءٍ أُنْزِلَتْهُ مِنَ السَّمَاءِ (15)».

ثم يأتي، رحمه الله بالتشبيه الذي جاء في كلام صواحبه. ويذكر قول الثالثة «أَنَا مِنْهُ عَلَى حَدِّ السِّنَانِ المذلق (16)».

ويقول (17) : فصدقت التشبيه لأنها أخبرت أن حالها معه من الخوف وعدم الاستقرار كما هو على مثل حد السنان المحدد : إما ان تحيد عنه فتهلك سقوطاً، أو تثبت فيهلكها.

وإذن عندنا :

أ : خوفها وعدم استقرارها.

ب : تشبه من يكون على حَدِّ السنان. ومن هو على حَدِّ السنان المحدد هَالِكٌ لا مَحَالَةَ .. وهذا، بما يحمل من أزدواجية مؤدية بحدِّها معاً للهلاك هو الذي يبين قولها : «إِنَّ أَشْكُتْ أُعَلِّقُ وَإِنْ أَنْطِقُ أُطَلِّقُ» (18).

جدير بالذكر أن أشير هنا إلى أن القاضي عياض لم يرد :

(14) الآية 35 من السورة 24، النور.

(15) الآية 24 من السورة 10، يونس.

(16) انظر الفقرة (ح) من هذا البحث.

(17) البغية 14/189.

(18) لم يرد في الرواية التي نقلناها في (ح) «أنا منه» وإنما فقط «على حد السنان المذلق».

أولاً : أن يتحدث في قضية البلاغة على جميع النِّسوة المذكورات في الحديث، وإنما ركّز كلامه على قول الأولى في كثير من الأحيان مع الاستئناس في أحيان قليلة أخرى بما ورد في أقوال الباقيات ليعزز ما أراد أن يبلغه للناس. لكن حين أراد أن يوضح «المُناسبة والتزام صحّة المقابلة (19)»، التجأ إلى قول الثامنة، كما التجأ إلى قول التاسعة، حين تحدث عن الازداف والتتبع (20). إلا أنه رغم عزمه على الاختصار على أقوال الأولى والاستشهاد ببعض أقوال الاخيرات، فإنه يخصص حيزاً مهماً لأقوال أم زرع كما سيفصل حين يثير قضية «حُسْن التشجيع (21)».

ثانياً : الاتيان بالشاهد، كما يقول إلا في النادر، حرصاً على الاختصار ويؤكد أنه يفعل هذا : «اكتفاء بقول أولئك القدوة (يقصد الشارحين وأصحاب المعاني) إذ هم المقلِّدون في ذلك».

1.3.2 - المناسبة :

وهو حين يحسن النظم ويتطارد الكلام ويأخذ حقه من المؤالفة

(19) البغية 205 / 12.

(20) البغية 206 / 8.

(21) البغية 210 / 6.

في الألفاظ. فتأتي الفقرة مفرغة في قالب أختها، ومنسجمة على منوال صاحبها. وهو رأس الفصاحة وزمام البلاغة وباب آخر من البديع (22).

وفعلا فإن في قول الأولى موازنة بين مافي الفقرة

- (و، 1) وهو : «جَمَلٌ» و «جَبَلٌ». وما في الفقرة.

- (و، 3) وهو : «وَعَثٌ» و «وَعَثٌ». وما في الفقرة.

(و، 1) أيضا. وهو : «قَحَرٌ» و «وَعَرٌ».

ونفس المناسبة موجودة في قول السادسة، إلا أنها مثلث الفقرات.

وفعلا. فإننا إن لاحظنا الفقرة (ك) وجمعنا الشطرَ منها، وهو الرواية

(ك، 1) والشطرَ الثاني من الرواية (ك، 3) والشطرَ الأخير من الرواية

(ك، 4). وجدنا أن حسن التأليف قد تحقق ومناسبة الألفاظ قد تمت.

وهكذا سيصبح عندنا :

«إِنْ أَكَلَ اقْتَفَّ»

«وإن شَرِبَ اشْتَفَّ»

«وإن هَجَعَ اُلْتَفَّ»

وفي قول الخامسة مناسبة «أسد» مع «فهد» في قولها (23) «زوجي

إِنْ دَخَلَ فِهْد، وَإِنْ خَرَجَ أُسْد».

واغفل الإمام عياض، رحمه الله الشطر الثالث من قولها. وهذا

(22) البغية 7/191.

(23) انظر الفقرة (ي).

الشرط الثالث هو : «ولا يَسْأَلُ عَمَّا عَهْدَ» التي تتقابل فيه «عَهْدَ» مع أخواتها.

كما نلاحظ أيضا مناسبة في قول الرابعة : (24) «لَا حَرَّ وَلَا قَرٌّ» و «لَا مَخَافَةَ وَلَا سَآمَةَ». ومقابلة أخرى في قول الثامنة : «أَلَمَسْ مَسُّ أَرْثَبَ وَالرَّيْحُ رِيحُ زَرْثَبَ (25)».

وفي قول التاسعة من حسن النظم ومناسبة اللفظ قولها : «رَفِيعُ الْعِمَادِ، طَوِيلُ النَّجَادِ، كَثِيرُ الرَّمَادِ».

يحكم القاضي عياض على هذه المقابلة فيقول : «فكل لفظة على وزن صاحبته». وطبعاً لو كان قال : «القصد بالمناسبة القافية لأضاف إلى ماسبق ذكره قولها : «قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنَ النَّادِ».

والقاضي عياض مدرك حق الإدراك أن هذه المحسنات اللفظية من «مناسبة» أو ما يسميه تارة بـ «حسن نظم الكلام وتطارده (26)» وتارة بـ «الترصيع (27)»، وأخرى بـ «الموازنة» أو بـ «التسميط» أو بـ «التضفير» أو حتى بـ «التسجيع» قد يختلط بعض الأحيان بما يسمى عندهم بـ «الإرداف والتتبيع (28)».

(24) الفقرة (ط، 1) السابقة.

(25) البغية 5/191.

(26) البغية 12/190.

(27) البغية 16/191.

(28) البغية 7/206 و 9/207.

وأقرب إلى هذا اللبس الذي نبَّهنا إليه القاضي عياض قول التاسعة التي نتحدَّثُ عنها. وعلى الخصوص قولها : «رَفِيعُ الْعِمَادِ، طَوِيلُ النَّجَادِ، عَظِيمُ الرَّمَادِ، قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنَ النَّادِ». ومن أجل رفع هذا اللبس المحتمل، يقول لنا القاضي عياض رحمه الله : (29) «وَعِلَّةُ ذَلِكَ مَا قَلَّتْهُ مِنْ تَغْلِيْبِ أَحَدِ الْأَلْقَابِ عَلَيْهِ، لظهوره في أحد الأبواب أكثر من ظهوره في الآخر، فكذلك قول هذه «طَوِيلُ النَّجَادِ»، فإن طول النجاد من توابع الطول ولوازمه، فلن يطول نجاد أحد إلا إذا كان طويلاً. وكذلك قولها «عَظِيمُ الرَّمَادِ» من توابع الكرم وروافده، لأنه لا يكسر رماده إلا لِكثْرَةِ وقوده النيران للضيفان. وكذلك قولها «قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنَ النَّادِ» من التتبع البديع أيضاً، إذ العادة أنه لا ينزل قرب النادي إلا المنتصب للضيفان، فكان ردفاً لجوده وكرمه، وكان قولها «طَوِيلُ النَّجَادِ» أكمل وأبلغ من قولها : طويلاً، إذ ثم طول دون طول، فلما عبرت عنه بما هو من توابعه بقولها : «طَوِيلُ النَّجَادِ» بالغت في طوله، وكأنها أظهرت طوله للسامع صورة يراها، مع ما في هذه الصيغة من طلاوة اللَّفْظِ مع الإيجاز، إذ لو أرادت تحقيق طوله المحمود لطال كلامها. وكذلك العبارة بكثرة النيران، ونزول قرب النادي، مبالغة في الوصف بالكرم. وتحت هذه الألفاظ الوجيزة جملٌ كثيرةٌ، أعربت هذه الكنايات اللطيفة والإشارات الخفيفة عنها. وأُيِّنَهَا في البلاغة المبالغة من قولها لو قالت : زوجي كريم كثير

الضيفان، أو أكرم الناس وأكثرهم ضيفانا ؟ فإنَّ واحداً من هذه الأوصاف على كثرة ألفاظها، وبمالغة أوصافها، لا ينتهي منتهى واحد من قولها «عَظِيمُ الرَّمَادِ» أو قَرِيبُ الْبَيْتِ مِنَ النَّادِي».

ومن باب «المناسبة» قول أمّ زرع : (30) «أُنَاسَ (31) مِنْ حُلِيِّ (32) أُذُنِي (33)» وَمَلَأَ مِنْ شَحْمِ عَضُدِيَّ. وقولها : «صَفَرُ رِدَائِهَا وَمِلْءُ كِسَائِهَا» وقول النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه لعائشة : «فِي الْأَلْفَةِ وَالرِّفَاءِ، لَا فِي الْفِرْقَةِ وَالْخَلَاءِ». وقولها : «أَرْقُدْ فَأَتَصَبَّحَ، وَاشْرَبْ فَأَتَقَمَّحَ، وَآكُلْ فَأَتَمَنَّحَ (34)».

ويرى القاضي عياض في قول العاشرة من «المناسبة» «قَلِيلَاتُ الْمَسَارِحِ، كَثِيرَاتُ الْمَبَارِكِ (35)».

(30) انظر الفقرة (ع).

(31) أي أثقل حتى تدلى واضطرب. والنوس حركة كل شيء متدل (ذكر هذا ابن حجر في فتح الباري الجزء 11 صفحة 176 من طبعة مصر 1387) أناس بفتح الهمزة وتخفيف النون وبعد الألف سين مهملة.

(32) بضم المهملة وكسر اللام.

(33) بالثنائية. قال ابن حجر رحمه الله. «المراد أنه ملأ أذنيها بما جرت عادة النساء من التحلي به من قرط وشنف من ذهب ولؤلؤ، ونحو ذلك.

(34) البغية 11/191.

(35) البغية 12/191.

1.3.3 - الترصيع :

1 - حد الترصيع عند القاضي عياض :

يقول : (36) «الترصيع هو أن تتضمّن الفقر أو بيت الشعر مقاطع أخربقوافي متماثلة، غير فقر الشجع وقوافي الشعر اللازمة فيتوشّح بها القول، ويتفصل بها نظم اللفظ».

ولقد سبق أن قلنا (37) إن القاضي عياض نبّهنا إلى أن ليس بين هذا المحسن اللفظي وبين الموازنة والتّضغير والتشجيع والارداف والتتبع فرق كبير.

لكن أبا الفرج قدامة بن جعفر يخصص في كتابه «نقد الشعر» حيزاً للترصيع لا يسميه إلا بهذا الاسم يقول (38) : «الترصيع هو أن يتوخى فيه تصيير مقاطع الأجزاء في البيت على سجع أو شبيه به أو من جنس واحد في التصريف».

لاحظ القاضي عياض أن في قول الأولى : (39) «زَوْجِي جَمَلٌ قَحْرُ عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ وَغَر» ترصيعاً. وفعلًا لقد فصلت هذه المرأة كلامها بـ

(36) البغية 17/191.

(37) انظر الفقرة 1.3.2.

(38) نقد الشعر، صفحة 80.

(39) انظر الفقرة (و).

«جمل» في الفقرة الأولى و «جبل» في الفقرة الثانية على حدّ من
المقابلة قبل أن تتمّ الشجعة؛ فجاء كلامها على هذه الصّورة البيانية.

(4م) - ○○○○●●●●○○○○●●●●●

أما الإطار فيشير إلى «جمل» في الشطر الأول وإلى «جبل» في الشطر
الثاني وأما الدوائر المتتابعة في القانون (م 4) فتشير في الفقرة الأولى إلى
«قحر» وهو السجع الأول وفي الثانية إلى «وعر» وهو السجع الثاني.
فجاء، كما يقول القاضي عياض (30) «لكل فقرة سجعان متماثلان،
متقابلان» ومن هنا، ولا شك، جاءت التسمية الثانية التي يعرف بها هذا
النوع من البديع، وهو «التسجيع».

لاحظ القاضي عياض أنّ في قول أمّ زرع في إحدى الروايات
(وهي الروايات التي تقرأها في الفقرة (ع، 18 (هـع)، 19، 20) نوعا
آخر من التّرصيع، ترصيع لمقاطع أسجاع الفقر. والشاء هي التي تقوم في
هذه الروايات بالترصيع، وتعطينا الشكل الآتي إن مثلنا الشاء ب x
والسجع ب 0 0 0.

(5م) - ○○○○●●●●○○○○●●●●●

كما يرى ترصيعا في قول الثامنة : (40) «شجك أو فلك (41) أو بجك أو جمع كلأ لك (42)».

يختم القاضي عياض هذا الباب بالاتيان بمثال مرصع من قول علي كرم الله وجهه، وهو قوله : «إِنَّهُ أَنْقَى لِثَوْبِكَ وَأَتَقَى لِرَبِّكَ».

1.3.4 - المجانسة :

يقول القاضي عياض عن هذا النوع من البديع : (43) اختلف أرباب البلاغة والنقد في هذا النوع، إذ لم يكن مشتقا من أصل واحد : فسموها بعضهم «مُجَانِسَةً» تغليباً للأكثر. وأما أبو الفرج قدامة فسمى هذا النوع «مُضَارَعَةً».

يفهم من كلام القاضي عياض أن التجنيس الموجود بين «جمل» و «جبل» في قول الأولى (44) هو من باب التجنيس غير الحقيقي. أما التجنيس الحقيقي فينقسم عنده إلى ثلاثة أقسام .

(40) غريب من القاضي عياض أن ينسب هذا القول للثامنة، مع أنه لم يقل ذلك لا في الروايات التي نقلناها له في هذا البحث، ولا في الرواية التي يرويها من طريق الزبير ابن بكار (انظر البغية 8/12). وهذا القول منسوب عند مسلم للسابعة، وهو منسوب في الرواية التي نقلها الإمام الزمخشري في الفائق، الجزء الثالث، صفحة 48 إلى السادسة، وغريب من ذلك كله إلا ينسب الزملاء الأدبي وأجائف والشرقاوي إلى هذا الأمر وهم يحققون بغية الرائد.

(41) البغية 6/192.

(42) انظر الفقرة (ل).

(43) البغية 11/192.

(44) انظر الفقرة (و، 1).

1 - ما كانت لفظتاه احدهما مشتقة من الأخرى يمثل لهذا القسم بقوله تعالى : «ثم انصرفوا صرف الله قلوبهم (45)».

2 - ما كانت لفظتاه بمنزلة المشتق. (47) ويمثل لهذا الصنف بقوله تعالى : «تَثَقَّلَبٌ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ (48)» وبقوله تعالى : «وَأَسْلَمْتُ مَعَ سُلَيْمَانَ (49)»، وبقول الرسول صلى الله عليه وسلم : «اسْلَمْ سَأَلَهَا اللَّهُ، وَغَفَرَ اللَّهُ لَهَا وَعَصِيَةَ عَصَتِ اللَّهُ وَرَسُولَهُ».

3 - ما كانت لفظتاه على صيغة واحدة مختلفة المعاني. مثل القاضي عياض لهذا النوع الأخير بحديث شريف هو : «الظُّلُمُ ظُلُمَاتٌ يَوْمُ الْقِيَامَةِ». ثم اردف قائلا : (50) «وقريب من هذا الباب قوله تعالى : «وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ، إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (51)».

وطبعا وكما يقع في كل عصر؛ يتناول بعض من لاحظ لهم من علم على اختصاصات هي منهم براء، ونظرا لقصر باعهم وضيق أفقهم العلمي يحاولون أن يخترعوا مصطلحات فارغة ليوهموا النشأ البرئ ان يجعبتهم شيئا محاولين أن يُوهِمُوا أنفسهم أَنَّ لهم زعامة في فن، وأن لهم

(45) السورة التاسعة التوبة، الآية 127.

(46) السورة الثانية، الآية 276.

(47) البغية 1/193.

(48) السورة 24 النور، الآية 37.

(49) سورة النمل (الثامنة والعشرون) الآية 44.

(50) البغية 11/193.

(51) سورة القيامة، الآيتان 23، 22.

أتباع يقلدونهم. لكن الله يسلط دائما على هذه الفئات الضالة من يتصدى لها ليسفه سلوكها ويبين للناس فراغها . وهذا ما يمكن أن نتخلصه من الإشارات الخفيفة التي ألمح بها هنا القاضي عياض وهو يصدد التحدث عن أنواع التجنيس؛ قال : (52) «وولع المحدثون والمتأخرون بعد به حتى أكثروا منه، فمن مقصر ومن مجيد» إلى أن يقول : «وقول الخطابي:

وكان عقابي في سلوك عقاب

وكان أبو الفتح البستي يسمى ماكان على صيغة بيت الافوه ب (المتشابه)، واخترع قوم من المتأخرين أنواعا غريبة سموها(تجنيس التركيب) كقول المعري :

مقاليتا مقاليتا ومطايا مطايا

وهو نوع متكلف من غير حدود البلاغة، ولكن ربما يندر منه المستحسن».

1.3.5 - تجنيس التصحيف :

يعرف القاضي عياض هذا النوع من البديع، فيقول : (53) تجنيس التصحيف هو مشاركة صورة الحرف في الخط دون اللفظ، وهذا لا يدخل في باب البلاغة المستجادة ولا المتكلفة أصلا، ولا في شيء من حدود الكلام ولا صناعته، إذ لا يقرع السمع منه لهجة ولا يقوم له في النطق حجة، وقد رأيت أبا منصور الثعالبي قد عد هذا الباب في باب

(52) البغية 12/193.

(53) البغية 194.

التجنيس. وذكر فيه قوله تعالى : «وَهُمْ يَحْسِبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا» (54)، وأشباها لهذا الكلام. وليس عندي من هذا الباب. وهو من الباب الأول الذي سَمَّاهُ قَدَامَةً بِالْمُضَارَعَةِ. وهو التَّجْنِيسُ في أكثر الكلمة أوبعضها.

ثم يأتي بأمثلة عن هذا الباب ويحكم عليها بقوله : (55) «فلم يحسن هذا، ولم يقل شيئاً لأجل صورة الحروف، إذ لاحظ لها كما قلناه في الفصاحة، ولاحظ له من التجنيس، وإنما حسن لوزن الكلمتين، واتفاق أواخرها، وقرب مخارج أوائلهما وأواسطها، فهذه هي أنواع التجنيس .

ثم يذكر كيف كان قدامة بن جعفر يسمي «اتفاق صيغتي اللفظ باختلاف المعنى». كان يطلق عليه المصطلح «الطباق». ويخبرنا ان الناس كلهم على خلافه، مثل الاخفش وأبي القاسم الآمدي الذين ردّا قوله

1.3.6 - الْمُطَابَقَةُ :

عرّفها القاضي عياض فقال : (56) «هي مقابلة الشيء بضدده». والكلام عنده يحسن بهذه المقابلة ويروق بمناسبته. ويعتقد أن لاختلاف بين أرباب النقد في ذلك، ويخبرنا بعد ذلك أن قدامة يطلق على المطابقة المصطلح المتاكفى. لم يسم قدامة بن جعفر هذا النوع بهذا

(54) سورة الكهف الآية 104.

(55) البغية 8/195.

(56) البغية 18/195.

الاسم الذي ذكره القاضي عياض، وإنما سماه التَّكَافُؤُ. وطبعاً سيصعب على
الزملاء الكرام الذين حققوا بغية الرائد أن يحيلونا على المكان الذي
ذكر فيه قدامة بن جعفر ما سماه القاضي عياض بالطباق. لكن، لو أنهم
كلفوا أنفسهم بعض العناء للاحتظوا أن يحقق كتاب «نقد الشعر» الأستاذ
محمد عبد المنعم خفاجي أخبرنا في الحاشية رقم 3 من صفحة 147
بذلك لما تحدث قدامة على «التكافؤ». فقال : «هو الطباق». أما لماذا قال
القاضي عياض ما قاله، فلا يبعد عندي أن تكون النسخة التي كان يملكها
في سبته والتي كان يعود إليها كانت تحمل «الطِّباق» عوض التَّكَافُؤُ، أو
التَّكَافُؤُ والطِّباق معاً. وعلى كل، فإن الطباق يسمى عند أرباب هذا الفن
بالمطابقة والتطبيق والتضاد والتكافؤ. ولله دار ابن الاثير الذي يعجب
لأنه لا يعرف من أين اشتقت هذه التسمية، إذ لا مناسبة بين الاسم
ومسماه ، ولهذا سمي ابن الاثير «الطباق» «التناسب بين المعاني».
ثم صار يفسر هذه المطابقة آخذاً أمثله أولاً من أقوال النسوة وثانياً
من كتاب الله العزيز، مفصلاً وموضحاً معزراً (57).

لاحظ أن الأولى قابلت :

(الْوَعْرُ) ب (السَّهْل).

(الْفَتْ) ب (السَّمِين) (58).

(57) البغية 196.

(58) انظر الفقرة (و، 2، 3).

وفي قول النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الحديث : (59).

(الألفة) ب (الفرقة).

(الرفاء) ب (الخلاء).

وفي قول أم زرع : (60).

(صفر) ب (ملء).

وفي قول الثالثة : (61).

(انطق) ب (اسكت).

وفي قول الرابعة : (62).

(لاحر) ب (لاقر).

وفي قول الخامسة نوعان من المطابقة (6).

- طباق في اللفظ. قابلت هذه المرأة :

(دخل) ب (خرج).

- وقابلت في طباق من جهة المعنى :

(أسد) ب (فهد).

يقول لنا القاضي عياض عن هذا : «ولكنه لا يسمى طباقا ويسمى

(59) انظر الفقرة (ف، 15).

(60) انظر الفقرة (ع، 16).

(61) انظر الفقرة (ح).

(62) انظر الفقرة (ط، 1).

(63) الفقرة (ي) في الحديث ورواياته كما سمعه أبو الفضل.

مقابلة (64)» كما لاحظ أن العاشرة قابلت.

(كثيرات المبارك) ب (قليلات المسارح).

ما استخرجه الإمام القاضي عياض حتى الآن من حديث أم زرع هو طباق محض، وأما الطباق غير المحض (65) فوجد منه أمثلة في هذا الحديث. لاحظ أن أم زرع قابلت في قولها : «شَرِبْتُ فَأَتَقَمَّحُ وَأَكُلُ فَأَتَمَنِّحُ» (66).

(الأكل) ب (الشرب).

لتقاربها وتناسبها.

وقابلت أيضا.

(تشبعه) ب (ترويه (67)).

وملء (كسائها) ب صفر (ردائها) (68).

وأما السادسة فقابلت (69).

(إن أكل) ب (إن شرب).

(64) البغية 20/196.

(65) شرح هذا النوع القاضي عياض، فقال : فأما إذا لم يكن له بضد حقيقي، ولا جاء معه على طرفي نقيض بين. ولكن على حد مامن التقارب كالبياض مع الحمرة، والسواد مع الضوء، فبعضهم يجعله (طباقا)، وبعضهم يسمى الأول بطباق محض، وهذا بطباق غير محض، وبعضهم يسمى هذا (مخالفا) والأول (مطابقا).

(66) الفقرة (ع 5 و 8).

(67) الفقرة (ع 9، 10).

(68) الفقرة (ع، 16).

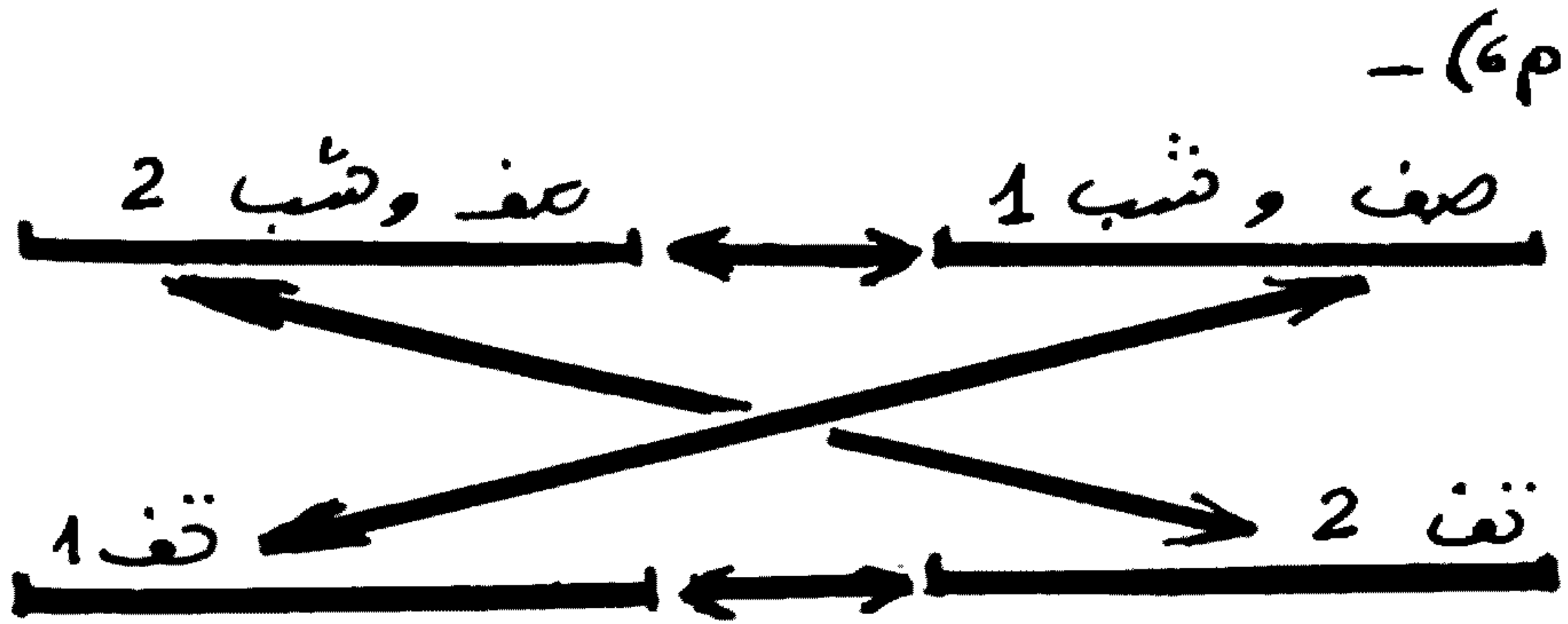
(69) الفقرة (ك، 2).

1.3.7 - حسن التفسير وغرابة التقسيم

يسمى القاضي عياض هذا النوع : حسن التفسير، وغرابة التقسيم،
وابداع حمل اللفظ على اللفظ، والمعنى على المعنى في المقابلة
والترتيب (71).

يقول عن قول الأولى : «لَا سَهْلَ فَيَرْتَقَى، وَلَا سَمِينٌ فَيُنْتَقَى» (72)
بأنها فسرت ما ذكرت، وبينت حقيقة ما شبهت، وقسمت كل قسم على
حياله، وفصلت كل فصل من مثاله، وجاءت للفقرتين الأوليين بفقرتين
مفسرتين (73).

وبهذا يمكن أن نمثل لكلامها بهذا الشكل :



(70) لا شك أن الطبايق بقي غامضاً عند الإمام القاضي عياض. لذلك فالرجاء الرجوع لمزيد من المعلومات عنه (أي الطبايق) إلى كتاب «بديع القرآن لأبي الأصبع المصري، صفحة 31.

(71) البغية 10/197.

(72) الفقرة (و، 2).

(73) البغية 12/197.

لقد قابلت : « لا سَهْلٌ فَيُرْتَقَى » وهو التفسير الأول بالمفسر الثاني وهو : « عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ وَعَر » وقابلت : « لا سَمِينٌ فَيُنْتَقَى » وهو التفسير الثاني بالمفسر الأول. وهو : « زوجي جمل قحر » فكان كما يلي :

زوجي جمل قحر ← على رأس جبل وعر
 لا سهل فيرتقى ← ولا سمين فينتقى

يخبرنا القاضي عياض بأن هذا الترتيب قد تغير بحيث جاء التفسير الأول للمفسر الأول، والثاني للثاني «في رواية وقعت في النسائي بتقديم (الاسمين). فيكون أول تفسير لأول مفسر. وهو قولها : (كلحم جمل). والثاني للثاني. فحملت اللفظ على اللفظ وردت المقدم إلى المقدم. والمؤخر إلى المؤخر. فتقابلت معاني كلماتهما. وترتيب ألفاظها (74)».

ولقد لاحظت أن القاضي عياض معجب بهذا التركيب الذي ذكره مرات عديدة في بغيته. فزيادة على التعرض له بتفصيل شديد وهو بصدد شرح غريبه (75)، ذكره وهو يتحدث عن عربيته (76)، كما ذكره في صفحات متتابعة في الفقرة التي خصصها للحديث عمّا سَمَاهُ بـ «بيان (77)».

(74) البغية 17/197.

(75) البغية 46.

(76) البغية 48.

(77) البغية 51، 52، 53.

وفسرت المرأة الرابعة قولها :

«زَوَّجِي كَلِيلَ تِهَامَةَ (78)».

بقولها :

«لَا حَرَّ وَلَا قَرَّ وَلَا مَخَافَةَ وَلَا سَآمَةَ (79)».

يرى القاضي عياض أن قول النبي صلى الله عليه وسلم لعائشة :
«كُنْتُ لَكَ أَبِي زَرْعٍ لَأُمِّ زَرْعٍ فِي الْأَلْفَةِ وَالرِّفَاءِ لَا فِي الْقَرْفَةِ وَالْخَلَاءِ
(80)» من هذا النوع (81).

1.3.8 - التزام ما لا يلزم

يشرح لنا القاضي عياض هذا النوع فيقول : (82) «وهذا نوع زيادة
في تحسين الكلام وتمائله، وإغراق في جودة تشابهه وتناسبه، ولهذا في
الاسجاع والقوافي طلاوة وديباجة، يشهد الطبع له، ويجده الذوق، وعلته
المشابهة والمناسبة لا سيما عند المقاطع وفصل الكلام».

واشترط القاضي عياض في هذا النوع أن يَسْوَقَهُ الطَّبَعُ وَيَقْدَفَ بِهِ
الْخَاطِرُ دُونَ تَكْلُفٍ وَلَا مَقَاسَاةٍ، وَأَنْ يَوْجَدَ لَفْظُهُ تَابِعًا لِمَعْنَاهُ، مُنْقَادًا لَهُ،
مَوْضُوعًا عَلَيْهِ غَيْرَ مَرْغَمٍ فِيهِ وَلَا مُنَافِرٍ لَهُ (83).

(78) الفقرة (ط).

(79) الفقرة (ط 1).

(80) الفقرة (ط 15).

(81) البغية 7/198.

(82) البغية 14/198.

(83) البغية، مطلع صفحة 199.

تم تصدى القاضي عياض لأمثلة من هذا النوع من القرآن الكريم؛
أوردها كما يلي (84) :

وَالْطُّورِ وَكِتَابٍ مَسِّ طُورٍ (85).
فَلَا أُقْسِمُ بِالْخُدَّيْنِ سِ، الْجَوَارِ الْكُنَّ سِ (86).
وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَّ سِ، وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّ سِ (87).
فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْ هَ، وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْ هَ (88).
أَمْرًا مُتَرَّ فِ، هَا، فَفَسَقُوا فِ، هَا (89).
مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْدٍ نِ، وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْدٍ نِ (90).
(90).

فَإِذَا هُمْ مَبْ صِرُونِ، وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ ثُمَّ لَا يَفْقَهُ صِرُونِ (91).
(91).

هنا ينتاب القاضي عياض، رحمه الله، خوف. يخاف أن يقال عنه
إنه ذهب، مثل ما فعل كثير من اللغويين قبله وبعده إلى أن القرآن

(84) البغية 5/199.

(85) سورة الطور، الآيتان 2، 1.

(86) سورة التكويد، الآيتان 15 - 16.

(87) السورة الانشقاق، الآيتان 17 - 18.

(88) سورة الضحى، الآيتان 9 - 10.

(89) سورة الاسراء، الآية 16.

(90) سورة القلم الآيتان 2 - 3.

(91) السورة السابعة الاعراف، الآيتان 202 و 203.

الكريم مسجع مثل نثر العرب في الجاهلية وانه أتى على أسلوب من أسلوبهم يقول، رضي الله عنه (92): «والقرآن منزله على أن يقال انه مسجع، أو على أسلوب من أساليب كلام العرب، ولكن ألفاظه عربية، وبلاغته جامعة لمحاسن البلاغة، معجزة بانفرادها، على الصحيح بين أقوال أهل الحق» .

يبحث بعد ذلك في كلام النِّسوة عن هذا النوع من البديع الذي نتحدث عنه، وهو «التِّزَامُ مَا لَا يَلْزَمُ»، فيراه في قول أم زرع :
وَأَشْرَبُ فَأَتَقَ (نَّ) حُ، وَأَكُلُ فَأَتَمَّ (نَّ) حُ (93).

وفي قولها في وصف ابنه :

تُشْعِيهِ ذِرَاعِ الحَفِّ (ر) ة (94).

وترويهِ فيقة اليو (ر) ة (95).

ويميس في حلق النث (ر) ة.

وفي قولها في وصف الخادم في بعض الروايات (96) :

وَلَا تَفْشُ طَعَامَنَا تَغْ (شِـ) شَاءُ، وَلَا تَمْلَأُ بَيْتَنَا تَعْ (شِـ) شَاءُ .
وقولها :

(92) البغية 13/199.

(93) الفقرة (ع، 7.5).

(94) الفقرة (ع، 9).

(95) الفقرة (ع، 10).

(96) الفقرة (ع، 26).

رَجُلًا سَ (ر) يَا، رَكِبَ شَ (ر) يَا (97).

وفي قول السادسة :

زَوَّجِي إِنْ أَكَلَ أَفْ (ت)فُ، وَإِنْ شَرِبَ أَشْ (ت)فُ، وَإِنْ هَجَعَ أَلْ (ت)فُ

(98).

وفي قول السابعة :

شَجَّكَ أَوْ فَ (ل) كِ، أَوْ بَجَّكَ أَوْ جَمَعَ كَلًّا (ل) كِ (99).

وفي قول الثامنة :

زَوَّجِي : الرِّيحُ رِيحُ زَ (رذ) ب، وَالْمَسُّ مَسُّ أ (رذ) ب (100).

وفي قول العاشرة : (101) التزام للام في قولها «ما (ل) ك»

و «ذ (ل) ك» و «هوا (ل) ك (102)».

(97) الفقرة (ف، 5)

(98) الفقرة (ك، 2، 3، 4).

(99) الفقرة (ك، 2).

(100) الفقرة (م).

(101) ذكر القاضي عياض رحمه الله أن الكلام الذي سيأتي هو قول المرأة التاسعة، في حين أنه قول العاشرة في كل الروايات التي أوردها في البغية. ولم ينسب هذا الكلام أحد للمرأة العاشرة. يقول الحافظ شهاب الدين أبو الفضل المقلاني في كتابه : «فتح الباري بشرح البخاري» الجزء الحادي عشر، طبعة القاهرة 1378 (1959) صفحة 166 : «ان ترتيبهن في رواية الزبير كترتيب رواية الصحيحين وليس كذلك، فإن الأولى عند الزبير وهي التي لم يسمها هي الرابعة هنا والثانية في رواية الزبير هي الثامنة هنا، والثالثة عند الزبير هي العاشرة هنا، والرابعة عند الزبير هي الأولى هنا، والخامسة عنده هي التاسعة هنا، والسادسة عنده هي السابعة هنا، والسابعة عنده هي الخامسة هنا، والعاشرة عنده هي الثالثة هنا». فقد تلتبس إذن الثالثة مع العاشرة أو العاشرة مع الثالثة، لا التاسعة مع العاشرة. وغير مستبعد أن يكون خطأ مطبعي لم ينتبه إليه الزملاء المحققون للبغية.

(102) انظر الفقرة (ص).

وفي قول الثالثة :
«ان أَنْطِقَ أَطَ (لَّ) قُ، وَإِنْ أَشْكُتَ أَعَّ (لَّ) قُ، عَلَى حَدِّ السِّنَانِ
المذ (ل) ق (103)».

1.3.9 - الإيغال

يعرفه القاضي عياض بقوله : (104) «هو أن يتم كلام الشاعر قبل البيت، أو النثر قبل السجع إن كان كلامه مسجعا، أو قبل الفصل والقطع إن لم يكن كذلك؛ فيأتي بكلمة لتمام قافية البيت أو السجع أو مقابلة الفصول والقطع يفيد معنى زائدا كقول امرئ القيس :

كأن عيون الوحش حول خبائنا.

فشبه عيون الوحش بالجزع، فتم قوله. ثم قال : «الذي لم يثقب (105)» فزاده كمالا « وقد كان صرح القاضي عياض قبل هذا الكلام بقوله : «ويسميه قوم بـ «التبليغ» (106)».

وفي قول الأولى من الإيغال ما يلي :

(103) الفقرة (ج، وح 1).

(104) البغية 15/ 200.

(105) يوجد هذا في الشطر الثاني من هذا البيت.

(106) البغية 15/ 200.

| كلام تام | إيفال |
|--|---|
| زَوْجِي لَحْمٌ جَمَلٍ (107) | غَثَّ |
| زَوْجِي عَلَى رَأْسِ جَبَلٍ | وَعَثَّ |
| لو اقتصرت على هذا التشبيه لأدركنا بُعد مَنَالِهِ ومشقة الوصول إليه والزهد فيه. | زادت بسجعها معنيين بيانين. (1) بالغت في القول. (2) أفادت التناهي في غاية الوصف. |
| الفرض | المعنى الزائد |

وبعد أن مثل للإيفال ببعض أقوال الشعراء وبكلام إحدى نسوة
حديث أم زرع، ذكر أمثلة من القرآن الكريم، جاءت عنده كما يلي :

| | | |
|-------------------------------------|---|-------------------------------|
| أ - كَانَهُمْ أُعْجَازُ نَخْلٍ | + | خَاوِيَةٌ (108) |
| كَعَصْفٍ | + | مَأْكُولٍ (109) |
| كلام تام | | ضرب من الإيفال |
| ب - كَانَهُمْ حُمْرٌ مُسْتَنْفَرَةٌ | + | فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ (110) |

(107) الفقرة (و، 3).

(108) سورة، العاقلة، الآية 7.

(109) سورة، الفيل، الآية 5.

(110) سورة، المدثر، الآيتان 50 - 51.

مبالغة في وصف ال

القَدِيم (11)

مَنْشُورًا (112)

اكتفى التشبيه وانتهى

ج - حَتَّى عَادَ كَالْعُرْجُونِ

فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً

+

+

يفيد هذا زيادة في الوصف

يكتفى المعنى بهذا

1.3.10 - الاستعارة :

حاول القاضي عياض تحديد الاستعارة فقال : (113) «الاستعارة في الحقيقة نوع من التشبيه. إلا أنها قد انفصلت عنه في الصيغة واللقب... والاستعارة. باتفاق من أهل البلاغة أرفع درجات البديع. وأعلى محاسن الشعر. وأنق منظر الكلام. وأعجب تصرفات البليغ. ولها موقع في الإبانة لا يقعه سواها. ومنزع في الإيجاز والاختصار لا يوجد في غير بابها». وزاد فقال : (114) «وللإستعارة فضل بيان وإبلاغ، وحسن طلاوة وإبداع، وجودة اختصار في بعض المواضع وإيجاز.

يقول القاضي عياض : وفي قول الثالثة إشارة إلى الاستعارة بقولها : «أَعْلَقَ» (115)، ثم يشرحها بكلام، أحاول تقريبه للقارئ كما يلي :

(111) سورة، يس، الآية 39.

(112) سورة، الفرقان، الآية 23.

(113) البغية 202 / 4.

(114) البغية 203 / 9.

(115) انظر الفقرة (ح) من النقطة 2 - الحديث ورواياته كما سمعه أبو الفضل.

| المرجوح الخفي | الراجع الجلي (116) |
|---|---|
| <p>ان الشئ المعلق ليس بمطمئن الثبوت والقرار في السفـل ولا في العلو؛ وهو بين الحالين</p> | <p>قيل للمرأة إذا لم تكن مطلقة ولا مراعاة الصحة (معلقة) تشبيها بالشئ المعلق</p> |

ثم يلاحظ القاضي عياض أن الخامسة استعارت لزوجها في كل واحدة من الحالتين خلق واحد من هذين الحيوانين (117)؛ فكان ذلك كما يلي :

ر { استعارت خلق هذا
الحيوان، وهو التغافل
والتناوم عند الدخول } **إِنْ دَخَلَ فَهْدٌ (118)**

جاء كلامها غاية من الإيجاز
ونهاية من المبالغة والبيان

{ استعارت خلق هذا
الحيوان، وهو ان خرج
صال وشجع. } **إِنْ خَرَجَ أَسِيدٌ**

(116) من الصعب أن يتفق المهتمون بفن البديع على تعريف واحد للاستعارة، فمنهم من يقول انها تعليق العبارة على غير ما وضعت له في أصل اللفظة على سبيل النقل، ومنهم من يظن أن الاستعارة ذكر الشئ باسم غيره. أو جعل الشئ للشئ. وقال ابن أبي الأصبع المصري وهو ما أذهب إليه : هي تسمية المرجوح الخفي باسم الراجع الجلي.

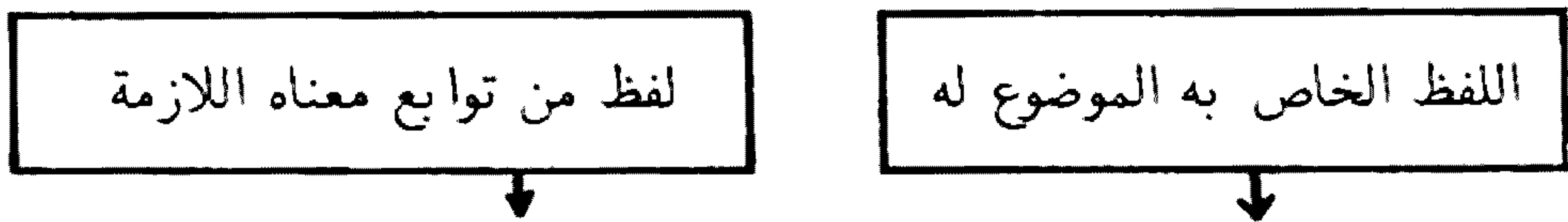
(117) البغية 11/ 203.

(118) الفقرة (ي).

يبين القاضي عياض رأيه في هذه الاستعارة التي ماهي في الحقيقة إلا تشبيها. (119) فيقول (120) : «وليس يقتضي هذا أنه أبدا في دخوله وخروجه بهذه الأوصاف. فلما استعارت له هذين السبعين في الحالين اللازمين لهما. المختصين بوصفهما. اعربت بذلك عن تخلقه بهما. والتزامه لوصفيهما. وعبرت عن جميع ذلك كله بكلمة. ذات ثلاثة حروف. حسنة التركيب. غير عسيرة. مع جمالهما في اللفظ ومناسبتهما في الوزن. وسهولتهما في النطق.

1.3.11 - التتبع الارداف

عرف القاضي عياض رضي الله عنه هذا النوع من البديع في مكانين من كتابه «بغية الرائد». تعرض له أولا بشيء من الغموض. وهو بصدد الحديث عن الاستعارة. فقال : (121) «وكله (أي التتبع والارداف) من باب الكناية والإشارات. وهو التعبير عن الشيء بأحد توابعه. فمن الكنايات الحسنة ما جاء في قول السادسة :



انه لا يضاجع زوجته \longleftrightarrow لا يولج الكف (122)

(119) البغية 202 / 5.

(120) البغية 203 / 16.

(121) البغية 204 / 7.

(122) انظر الفقرة (ك)، 4.

أي يدخل يده «ليعلم البث» أي فيعلم ما اهتم به ويحزنني أمره (123) يخبرنا القاضي عياض أن مفسري هذا الحديث ذهبوا في تفسير هذه الجملة مذاهب، وهو حين يختار مذهباً من هذه المذاهب يعززه بأمثلة يستاقها من أقوال العرب ومن أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم. ثم يختم قائلاً : (124) إنما شكت هذه الخصلة من زوجها وذمته بذلك. واستقصرت حظها منه. وانه لا يضاجعها ولا يدنو منها. وينام ناحية منها. وكذلك قولها :

| | |
|----------------------------|----------------------------|
| لفظ من توابع معناه اللازمة | اللفظ الخاص به، الموضوع له |
|----------------------------|----------------------------|

وَإِذَا هَجَعَ التَّفَّ (125) ↔ يعرض عنها ولا يهتم بها

وهذا داخل في باب «التبعية والارداف»، لأنها عيّرت بقولها «التَّفَّ» واكتفت به عن الاعراض عنها. وقلة الاشتغال بها (126).
ثم تعرض القاضي عياض لهذا النوع من البديع مرة ثانية في كتابة «بغية الرائد»، لكن سمّاه هذه المرة بـ «الارداف والتبعية» قال يُعرِّفه :

(123) البغية 2/81.
(124) البغية 3/84.
(125) انظر الفقرة (ك، 4).
(126) الفنية 11/204.

(127) «وهو من أجلى وجوه البلاغة. وأرق أنفاس البديع. وله من الإيجاز والاختصار المحل الرفيع. وهو لاحق بأبواب الإشارة والوحي والكناية. وموضوعه أن يقصد الابانة عن معنى فيترك اللفظ الخاص به. الموضوع له. ويعبر عنه بلفظ من توابع معناه اللازمة. وأسبابه المتعلقة. واردافه المتضمنة. وهو نوع يسميه البلغاء بـ «الارداف» وبعضهم بـ «التتبيع»، وفي الوصف به والتعبير مع إيجازه نوع من المبالغة».

ثم ضرب لنا مثالين من القرآن الكريم (128).

أ - المثال الأول «مدهامتان» (129).

ب - المثال الثاني : «كانا يأكلان الطعام» (130).

لفظ من توابع معناه اللازمة واسبابه المتعلقة.

اللفظ الخاص له. الموضوع له

أ -

نعمة الجنة نضارة ثمارها
كثرة ريبها جمال منظرها
تمام حسن أشجارها رونق نباتها.

= مَدَّهَامَتَانِ

= دهمة خضرتها

(127) الفنية 7/ 206.

(128) الفنية 15/ 206.

(129) السورة 55 الرحمن الآية 64.

(130) السورة الخامسة المائدة، الآية 75.

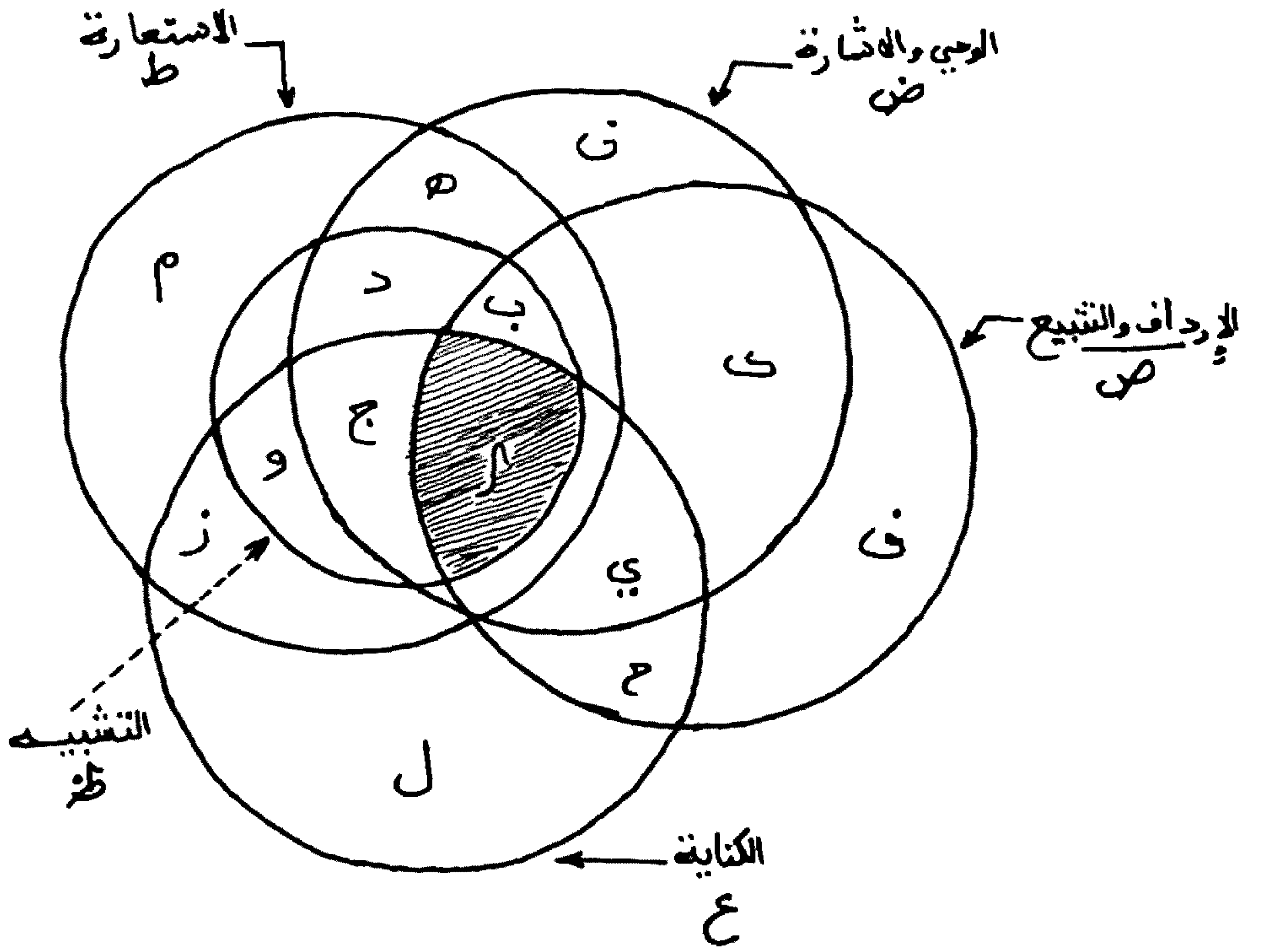
(ب) -

| | | | | |
|----------------------|---|--------------------|--|--------------------------|
| حدث المسيح وأمه | { | بحاجتهما إلى الأكل | | - يَأْكُلَانِ الطَّعَامَ |
| حلول العوارض البشرية | | | | |
| بهما | | | | |

ولقد فطن القاضي عياض رحمه الله لأمر ذي بال غريب في أبواب البديع هذه. لقد اختلطت فعلا على كثير من الدارسين المحدثين ووقع تشويش كبير في تسميتها، مما قد يستنتج منه بعض الناس أنها مصطلحات غامضة يختلف مفهومها من باحث إلى آخر، في حين أن الأمر أبسط من ذلك، إن صورها تتداخل أحيانا لسبب بسيط واحد هو أن وجه بلاغة هذه الأبواب واحد هو المبالغة في الوصف والإنجاز.

يشرح لنا القاضي عياض ذلك فيقول : (131) «ويجب أن يتحقق أن الوحي والإشارة قد تتداخل صورها أحيانا مع الارداف والتتبع، ومع الكناية، وأحيانا تدخل في باب الاستعارة... وأحيانا تأتي الكناية والارداف كشئ واحد، فإنها تدخل في باب الوحي والإشارة، وفي باب الكناية والتعريض وفي باب الارداف والتتبع، وذلك أن وجه بلاغة هذه الأبواب واحد، وهو المبالغة في الوصف والإنجاز.

ويمكن أن تمثل هذا التداخل كما يلي



كما يجوز لنا أن نشرح هذا التداخل على هذا الشكل.

1 النوع الذي اشترك فيه جميع الأصناف الخمسة التي درسناها .

هذا الجزء المشترك بين الأنواع الخمسة : الوحي والإشارة، الاستعارة، التشبيه، الكناية والارداف والتتبع هو ذلك الجزء الذي أشرت إليه بـ (أ)، وقد خططته ليتضح أكثر.
سيكون إذن عندنا.

$$(7م) - 1 = ص \cap ض \cap ظ \cap ط \cap ع$$

2 - النوع الذي اشترك فيه 4 أصناف ولم يخرج من الشركة إلا صنف واحد.

من هذا النوع نجد الجزء (ب)، وهو مشترك بين التشبيه والاستعارة والوحي والإشارة والارداف والتتبع ولم يخرج من هذه الشركة إلا صنف واحد هو الكناية. سيكون عندنا في هذه الحالة.

$$(8م) - ب = ص \cap ض \cap ط \cap ظ$$

كما نجد من هذا النوع الجزء (ج)، وهو مشترك بين التشبيه والاستعارة والوحي والإشارة والكناية. ولم يخرج من هذه الشركة إلا صنف واحد وهو : الارداف والتتبع. بحيث يكون عندنا.

(9م) ج = ض ن ط ن ط ن ع

3 - النوع الذي اشترك فيه 3 أصناف وخرج من الشركة صنفان

نجد من هذا النوع الجزء (د)، وهو مشترك بين التشبيه والاستعارة والوحي والإشارة. نلاحظ هنا أن صنفين من البلاغة خرجا من هذه الشركة. بهذا يكون عندنا القانون الآتي :

(10م) - د = ض ن ط ن ط ن

كما نجد من هذا النوع الجزء (و) وهو مشترك بين الاستعارة والتشبيه والكناية. نلاحظ أن الذين خرجا عن هذه الشركة هما صنفان : الوحي والإشارة والارداف والتتبع بحيث يصبح عندنا :

(11م) - و = ط ن ط ن ط ن ع

كما نجد في هذا النوع الجزء (ي) وهو مشترك بين الارداف والتتبع والوحي والإشارة والكناية. وخرج عن هذه الشركة التشبيه والاستعارة. يصبح عندنا إذن :

م 12) - ي = ص ن ض ن ع

4 - النوع الذي اشترك فيه صنفان وخرج منه ثلاثة أصناف

نجد من هذا النوع الجزء (هـ) وهو جزء مشترك بين الوحي والإشارة والاستعارة وخرج عن هذه الشركة ثلاثة أصناف هي الارداف والتتبع والتشبيه والكناية بحيث يكون عندنا.

م 13) - هـ = ض ن ط

كما نجد من هذا النوع الجزء (ز) وهو جزء مشترك من الكناية والاستعارة؛ خرج عن هذه الشركة ثلاثة أصناف هي الارداف والتتبع والوحي والإشارة والتشبيه؛ بهذا يصبح عندنا

م 14) - ز = ط ن ظ

كما نجد من هذا النوع الجزء (ح) وهو جزء يشترك فيه الكناية والارداف والتتبع ويخرج عنه الوحي والإشارة والاستعارة والتشبيه بحيث يصبح عندنا.

م١٥) - ح = ص ن ع

كما نجد من هذا النوع الجزء (ك) وهو جزء اشترك فيه الارداف والتتبع والوحي والإشارة وخرج عنه الاستعارة والتشبيه والكناية بحيث يكون عندنا :

م١٦) - ك ⇔ ص ن ض

كما نجد من هذا النوع الجزء (س) وهو جزء مشترك بين التشبيه والاستعارة وخرج عنه باقي الأصناف وبهذا يكون عندنا.

م١٧) - س ⇔ ط ن ظ

ولعل سائلا يسأل : فماذا بقي إذن من هذه الأصناف خالصا للصنف وحده دون غيره ؟ بمعنى إذا كان هذا الاشتراك بهذا الشكل، فما هو الشيء الذي يميز هذه الأصناف بعضها عن بعض ؟

أقول : أما الارداف والتتبع فإن جزأه الصافي منه الذي لا يشارك فيه أي صنف آخر والذي جعل المهتمين يسمونه بهذا الاسم ويفصلونه عن الأصناف الأخرى فهو الجزء المشار إليه بـ (ف).
وأما ما يميز الوحي والإشارة عن الأصناف الأخرى فهو الجزء (ن).

وما يميز الاستعارة عن غيرها فهو الجزء (م). كما أن الجزء (ل) هو الذي يميز الكناية عن اخواتها. أما التشبيه، على الأقل كما يبدو من الرسم البياني الذي أصفه، فليس له جزء خاص به يميزه عن الأصناف الأخرى؛ لذا لانكاد نجد تشبيها إلا ويدخل في الاستعارة على كل حال. وقد يدخل التشبيه زيادة على ذلك ضمن الوحي والإشارة أو ضمنها وضمن الاردا ف والتتبع أو ضمن الاردا ف والتشبيه والكناية. من هنا جاز أن نقول كل تشبيه استعارة. وقد يكون الصنف استعارة غير داخل في التشبيه : يمثل هذا الجزء (م).

1.3.12 - أمثلة عن هذه الشركة :

سأحاول أن آخذ شواهد من الأمثلة التي قدمها القاضي عياض رضي الله عنه في كتابه «بغية الرائد». وأول مثال نطبق عليه القواعد التي سطرناها أعلاه هو قول إحدى النسوة (132) :

«أَقُولُ فَلَا أَقْبَحَ، وَأَرْقُدُ فَأَتَصَبَّحُ، وَأَشْرَبُ فَأَتَقَنَّحُ، وَآكُلُ فَأَتَمَنِّحُ (133)».

نجد الشركة قائمة في هذا القول بين الكناية والاردا ف والتتبع أي أن القانون : (134).

(132) وهي الحادية عشرة.

(133) انظر الفقرة (ع. 5).

(134) وهو القانون 13 م الذي شرحناه سابقا.

ح ⇔ ص ٨ ع

منطبق عليه بحيث أن ،

- الكناية (ع) موجودة، عبر عنها القاضي عياض بقوله : (135) «فكنت عن العزة والكرامة عنده بأنه لا يقبح قولها» وذلك بعد أن نبهنا رحمه الله إلى هذه الشركة بقوله : «فإن تحت كل فقرة من هذه الألفاظ جملا من الكلام، حسب ما قدمناه».

- الازداف والتتبيع (ص) كائن أيضا في هذه الجمل. عبر عن هذا القاضي عياض فقال : (136) «وهو ردف من روادف العزة لازم، وفصل من فصولها ثابت، فاكتفت بذلك عما وراءه، وعبرت عن ترفيها عن المهنة، واعفائها من الخدمة، وكونها مكفية المئونة مدللة ذات خدم وسعة : بنومها الصبحة، إذ لا ينامها إلا من هو بهذه الصفة. ثم أبانت عن رغد عيشها، وكثرة نعمتها، ووفور طعامها وشرابها، وفضلته عن حاجتها بقولها : «أتمنح» و «أتممح»، إذ لا يكون الري بعد الري، ولا تمنح المرأة وتعطى، مع وصفها بالبخل، إلا مع كثرة الشيء، وبعد فضله عن حاجتها».

(135) البغية 11/ 209.

(136) البغية 12/ 209.

أما قولها : (136) «ملء كسائها، وصغر ردائها (137)» فينطبق عليه القانون : (138).

١٨- ثن ↔ ص ن ض ن ط

قال القاضي عياض شارحا هذا القانون : (139) «فعبرت عن اعتدال خلقها. وتقسم جسمها بين الرقة والغلظ. وكون كل عضو منها مو في حقه. بتابع من توابعه. وهو ملء الكساء. وصغر الرداء. ثم جمعت كل ثناء وطوت كل مدح . وادمجت كل حسن : من خلق وخلق. تحت لفظتين يقولها : «غِيظَ جارتها (140)»، فهو من باب الارداف. وان شئت قلت من باب الوحي والإشارة. فقد ذهبت بهذه اللفظة من الإيجاز كل مذهب. وأتت فيها من البلاغة والمبالغة والغلو بكل معجز». ثم عزز القاضي مذهب إليه بمثال من القرآن الكريم. وهو قوله تعالى : «كأنا يأكلان الطعام (141)» الذي يطبق القاعدة (142):

(136) اقصد قول الحادية عشرة.

(137) الفقرة (ع. 15).

(138) قانون لم نورد في قبل ولذا رقمناه هنا.

(139) البغية 209 / 21.

(140) انظر الفقرة (ع. 12).

(141) السورة الخامسة - المائدة ، الآية 75.

(142) وهي القاعدة م 10.

ي ↔ ص ٨ ض ٨ ع

ص : الارداد والتتبع، معبرا عن حدوثهما مبينا عن حلول العوارض البشرية بهما.

ض : لم يذكر حلول عوارض البشرية بهما صراحة، وإنما كنى.

ع : أشار جَلَّ وعلا أن من يأكل الطعام يكون منه الحدث. وكلُّ هذا، كما يقول القاضي اليحصبي رضي الله عنه منافٍ لصفات الجلال والالهيّة.

يبين القاضي عياض هذا القاسم المشترك (ي) بقوله : (143) «فتضمنت الآية الارداد والتتبع (ص) والكناية (ع) والوحي والإشارة (ض)، فإن تحت قوله «يأكلان الطعام» معاني عظيمة، وفصولا كثيرة». ويزيد القاضي عياض الأمر تأكيدا فيقول : «ويجب أن يتحقق أن الوحي والإشارة (ض)، قد تتداخل صورها أحيانا مع الارداد والتتبع (ص)، ومع الكناية (ع)، كما في هذه الآية. وأحيانا تدخل في باب الاستعارة كقوله : قَيْدُ الْأَوَابِدِ» وقد عد قوله : «قيد الأوابد» في الأبواب الثلاثة :

- الاستعارة ——— ط

- الوحي والإشارة ——— ض

- الاراداف والتتبع ——— ص

وهذا بالضبط هو القانون :

ش ←→ ص ن ض ن ط

الذي شرحناه أعلاه (144).

1.3.13 - حسن التسجيع :

يقول القاضي عياض عن حسن التسجيع : (146) «انها فقر مفرغة في قالب واحد، ومحدوة على مثال توارد»، ثم يضيف قائلا : «فانها تحتاج إلى تقدير، ويكره فيها التطويل؛ فإن وقع في أول فقرة من الفقرتين كان عيا، وخرج عن حد البلاغة، وتخادل به الكلام، وهو في آخر الفقرتين غير معيب، بل ربما جاء مستحسنا، لاسيما ان توالى الفقر على سجع واحد، وجاءت على تقدير متعاضد، فالخروج من آخرها بعد زيادة فيها على تقدير أخواتها أحسن في السجع، وأوقع في السمع. وهذا ما لا ينكره حسن الذوق في الكتابة ولا يجهله إلا طبع الطبع في الخطابة».

(144) انظر القانون 18م.

(146) البغية 210.

يرى القاضي عياض حسن السجع في أقوال النسوة كلهن تقريبا
ولذلك لا يعطي مثالا معيناً.

ويختتم بحثه البلاغي بالصنف الذي يعرف بالتكرار أو بالترديد
(147) والترديد هو حسب الحاتمي الذي استشهد به القاضي ، «هو أن
يعلق الشاعر لفظة في البيت، أو النثر في الفصل، بمعنى ثم يرددها فيه
ويعلقها بمعنى آخر».

2.3 - من الناحية اللغوية :

0.2.3 - القاضي عياض والقواعد العربية :

لاشك أن من بين صعوبة اللغة العربية وجود قواعد كثيرة لا يطرد
استعمالها. والذي يزيد في هذه الصعوبة الأصلية تفرع قواعد أخرى
مجهرية عن هذه القاعدة الأم لاتحترم في كل السياقات. لذا يركن
العربي، أمام هذه المواقف الخاصة باللغة العربية إلى «التأويل»
و «التعليق» بالجزء الذهني المضمّر، أو المحذوف الذي لم يثبت أبداً، أو
«اعتبار» المعنى لا اللفظ في ظرف معين، أو اللفظ لا المعنى في ظرف
آخر أو «مراعاة» المظهر في هذا المقال وإهماله في مقال آخر. بل انهم
ليزيدون القضايا تعقيداً على تعقيد لقد اختلفوا أو استحلوا الاختلاف فيما
بينهم ووجدوا له أسباباً ومبررات، فرفض بعضهم اعتبار المعنى ليلتزم

(147) البغية 3/ 211.

باللفظ لا يريد به بديلا. في حين عارض آخرون. في نفس السياقات ذلك وقدموا المعنى وألغوا اللفظ.

اعتقد أنه لا يوجد فينا أحد في العالم العربي يستطيع كيف ما كان. وصلت منزلته العلمية ما وصلت أن يقدم قاعدة في أي موضوع شب فيه الاختلاف بين مستعملي اللغة العربية. ثم يطلب أن تكون هذه القاعدة مطردة في الموضوع قصد حسم النزاع وجمع الشتات. لماذا ؟

لأنه على فرض أن هذه القاعدة صحيحة يدخل ضمنها أكبر عدد من الجمل المستقرة. فإن الذي خرج عنها باق في اللغة العربية مستعمل فيها على قدر ما ولا يمكن بحال من الأحوال إلغاؤه دون إلحاق الضرر بالتراث اللغوي ككل متماسك ومتكامل. وليس بمقدور هذه القاعدة وإن تحكمت في أكبر عدد من السياقات إلا أن تكون اختيارا لربما صائبا لرأي بين آراء قائمة يحفظها كلها أو جلها أو على الأقل بعضها كثير من الناس. وانه ليستحيل على هذا الرأي الصائب المصطفى أن ينسى الآراء الأخرى الثابتة في تراث مهول ضخمة وسهر على رعايته جيل بعد جيل لمدة تزيد عن ستة عشر قرنا من الزمن.

من هذا المنظور لا يملك القاضي عياض، هو نفسه، إلا أن يستعرض الآراء الموجودة في تراث النشاط اللغوي، موضعا نظريات كل فريق إيمانا منه بضرورة كل هذه الوجوه، لا فقط لقراءة التراث ولكن

أيضا لاستعمال اللغة العربية بشكل سليم يضمن التواصل والتفاهم بين الناس.

أرجو ألا يظن ظان أنني أدعو إلى المحافظة على هذه الوجوه واستعمالها جميعها أو جلها في مواصلاتنا اليومية. هذا أمر لا يخطر لي ببال، ولكنني أيضا لا أفكر أبدا، وآمل الا أفكر فيه يوما من الأيام وأن أطالب بإلغاء كل هذه الوجوه من اللغة العربية والاختصار على واحد منها، إذ في ذلك ولاشك، إلغاء لجزء هام من شخصيتنا. أنا طبعا لا أريد أن استعمل إلا الوجه الذي ارتضيه، ولكن عليّ مع هذا أن أكون عالما بالأوجه الأخرى مدركا لها، أفهمها إن سمعتها أو قرأتها.

كما أرجو ألا يرد عليّ راد فيقول إن اللغة العربية، بهذه الوجوه مستعصية على الناس، صعبة المنال. الحقيقة ان هؤلاء الناس الذين استعصت عليهم اللغة العربية كرهوها هم قبل ان تستعصى عليهم، وقدموا حكما عليها قبل أن يتصوروها وإن ظنوا انهم متصوروها، فولت ظهرها لهم جزاء لتقديسهم لغات غيرها كادوا أن يعبدوها وأهلها دون الله. هذا كلام سيبقى دون جدوى إذا لم نعززه بالأمثلة نأخذها مما جاء في شرح القاضي عياض لحديث أم زرع.

1.2.3 - المثال الأول :

علامة الشانيث مع تقدم الفعل :

تعرض الإمام القاضي لهذه النقطة بتفصيل عارضا الأوجه التي

تحدثت عنها أعلاه، محتجا لكل وجه تقريبا، إما بآية قرآنية، وإما بشعر. ولكنه يحترس هنا كل الاحتراس عن ان يعرب بصراحة عن رأيه الشخصي إلا أن هذا لا يمنعه من أن يفاضل. بهدوء تام بين وجه وآخر، بل انه ليبرز أحسن الكلام في الوجه ولكنه لا يتبناه. تفصيل هذه الوجوه هو كما يلي.

أ - يحدد الموضوع ويقدم له بمقدمة صغيرة يتعرض فيها إلى الوجه الأحسن، فيقول :

قوله : (148) «اجتمعن، أو جلسن، أو اجتمعت إحدى عشرة (149)» فأظهر في هذه الروايات علامة التأنيث ونون الجماعة مع تقدم الفعل، وبابه في العربية والاحسن في الكلام حذفه، وترك علامة التثنية والجمع، وافراد الفعل (150)».

ب - تحليل سبويه : يعلل سبويه هذا الوجه فيقول :
حذفوا ذالك اكتفاء بما أظهروا (يشرح القاضي عياض هذا فيقول : «يريد من صيغة الجمع والتثنية). لقد حذفوا من «قام أبواك» و «قام قومك» صيغة الجمع والتثنية اكتفاء بما يظهر في الفاعل. نستطيع أن نقرب هذا إلى الأذهان بما يأتي :

148) يسمى القاضي عياض هذا بـ «المحل الأول» واما «المحل الثاني» فهو «إحدى عشرة نسوة» الذي سيأتي.

149 انظر الفقرة (2.2) السياقات 3.2.1.

150) البغية 10/ 26.

اجتذعت احدى عشرة

م ١٩

| | | |
|---|---|---|
| + | ∅ | + |
|---|---|---|

رمزنا ب + لصيغة «العديد (151)» المناسب في كل أجزاء التركيب وب 0 للضمير. وهو هنا الفاعل المقدر في الفعل أو صيغته المنعدمة. ولقد غاب هذا الشيء الذي أثبتته أعلاه. والذي صار يوضحه ابتداء من عصر سبويه النحاة العرب عن إخواننا أساتذة اللسانيات في جامعاتنا الفتية؛ فانكبوا على الأمثلة الأجنبية الجاهزة في الغرب أو في امريكة يقدمونها للطلابهم منفريتهم بهذا العمل غير الجاد عما يجب أن يهتموا به وهو اللغة العربية بالدرجة الأولى؛ أما اللغات الأخرى فلها أهلها يدافعون عنها ويطورونها. اما انكبنا على دراستها فيعد تطفلا لا مبرر له.

وليس معنى هذا الدعوة إلى عدم الاستفادة من نشاطهم اللغوي المتقدم نسبيا قصد تطوير لغتنا شريطة أن نجد في هذه الأخيرة الأمثلة

(151) أترجم *le nombre* بالعديد. وفضلت هذا الوزن لافرق بين العدد النحوي - المفرد، المثنى، الجمع. وبين العدد في الرياضيات. يقول الجوهري تحت مادة «عدد» : «عددت الشيء إذا أحصيته، والاسم العدد والعديد».

العربية الصرفة التي يمكن تطبيقها على النظريات التي وفقوا فيها، وهذا هو مافعلته بالقانون (19م) الذي درسه في أمثلتهم (152).

ثم قال : (153) ولو بدأت بأسمائهم لم يكن بد للمضمر أن يجيء بمنزلة المظهر في المذكر والمؤنث والتثنية والجمع. فتقول : أخواك قالا. وقومك قالوا. وجاريتاك قالتا. ونساؤك قلن. لأنه قد وقع هنا اضمار في الفعل هو اسماء المذكورين. فلم يكن بد أن يجاء به مجيء المظهر. والفعل المقدم لم يكن فيه اضمار فيظهر. وليست تاء التانيث فيه علامة اضمار فيلزم اظهارها في الجمع. وإنما هي علامة تانيث كهاء «طلحة».

يكون عندنا إذن في هذه الحالة :

(20م) -

احدى عشرة اجتماعي

| | | |
|---|---|---|
| + | ∅ | + |
|---|---|---|

grammaire structurale du français, nom et prenom

(152) انظر

لؤلفه jean dubois صفحة 25 وما بعدها.

(153) البغية 4/ 27.

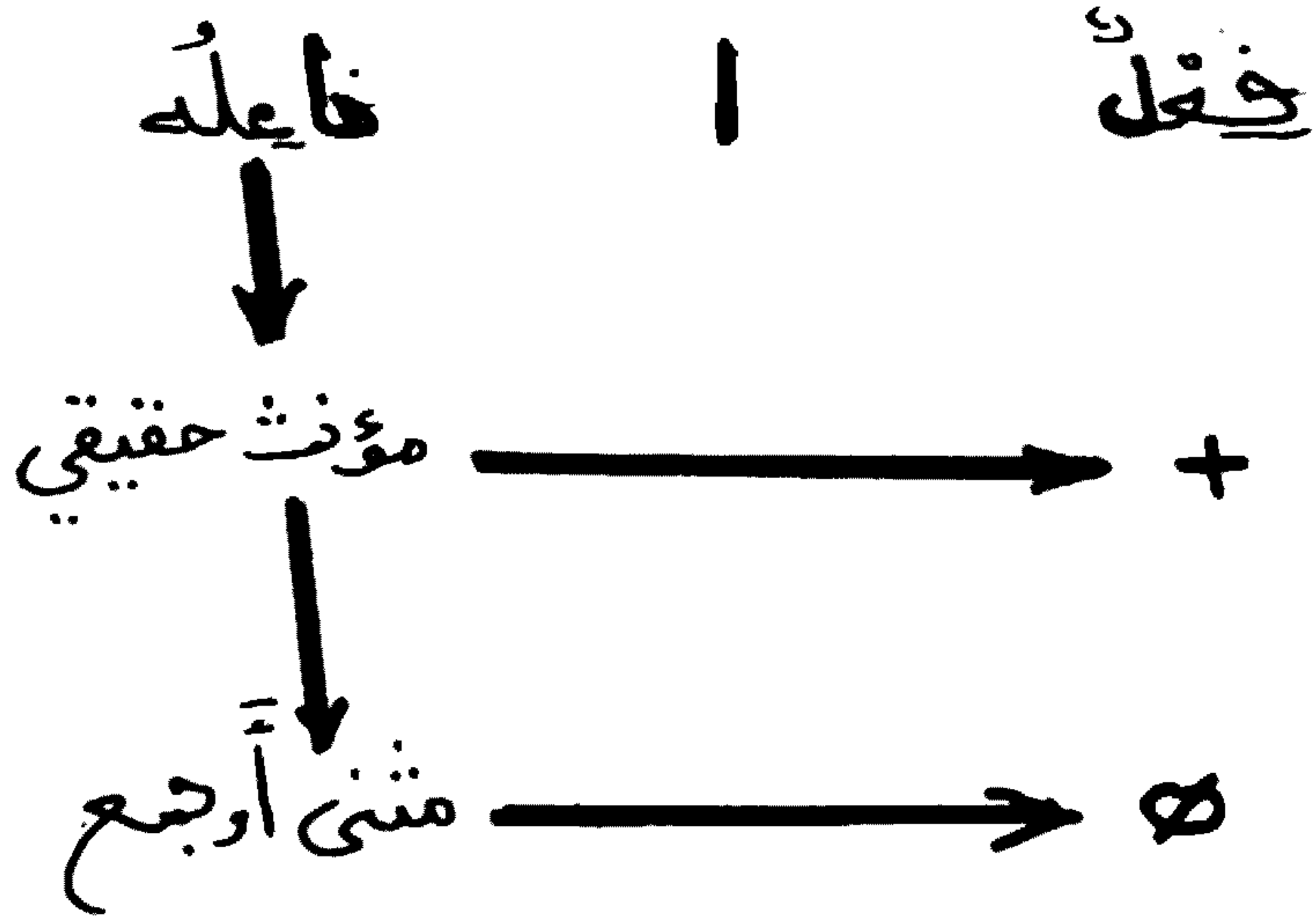
فلا بد أن يكون إذن في الجملة . لتكون سليمة إيجابيان واضمار واحد. أما في القانون (19م) فإن هـ تمثل خلو الفعل من نون الجماعة. فلما ظهر في القانون بعده عُوِّضَ بالإيجاب. وأما في القانون الثاني (20م) فإنه يمثل اضمار الفاعل الذي ينوب عنه الضمير العائد على «إحدى عشرة». وأما الرمز + فيمثل في القانون (19م) ظهور الفعل ثم ظهور الاسم. في حين تمثل العلامة هـ في القانون (20م) اضمار الفاعل المستتر في «اجتمعن» ذلك الضمير المستتر العائد على «إحدى عشرة» وتمثل + فيه ظهور ما يعود إليه الضمير المستتر في «اجتمعن». كما يمثل العديد الظاهر أيضا.

ج - تعليل أبي علي الفارسي :

يذكر القاضي عياض، رحمه الله تعليل أبي علي الفارسي فيقول :
(154) «وأما أبوعلي الفارسي فقال : لزمت التاء هاهنا في المؤنث الحقيقي لتشعر بتأنيثه حسب لزومه له وحقيقته، ولم يلزم ذلك الجمع والتثنية إذ ليسا بلازمين لزوم التأنيث» يمكن أن تقرب إلى الأذهان تعليل أبي علي الفارسي كما أورده القاضي عياض كما يلي :

(154) البغية 12/27.

م 21 -



د - تعليل بعض العرب :

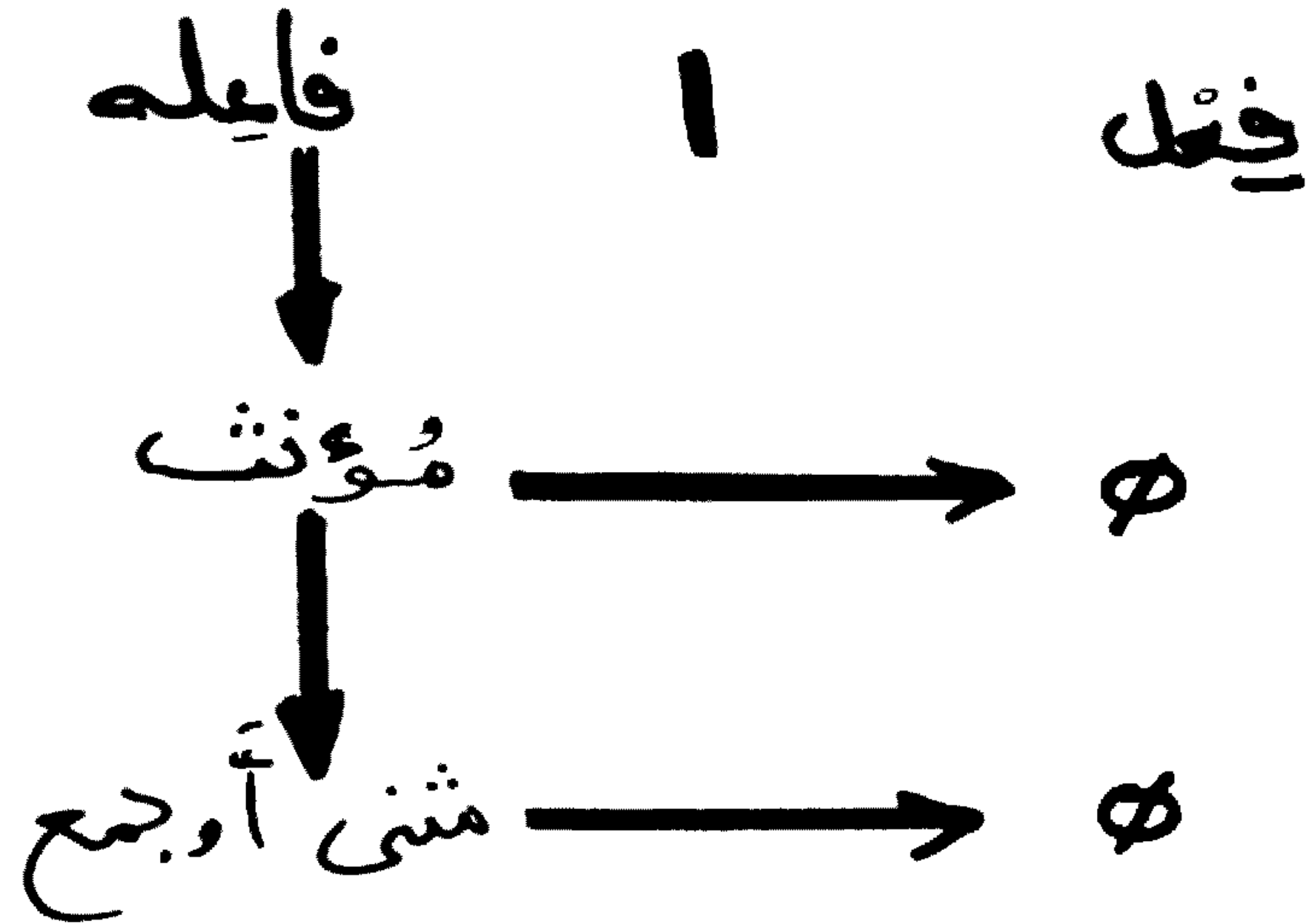
يقول القاضي عياض (155) : «...جعلوا إظهار المؤنث بعده يعني
عن العلامة - يحكم القاضي عياض على هذا الوجه، فيقول : (156) «وهو إذا
طال الكلام أحسن وأكثر».

(155) البغية 27 (السطر الأخير).

(156) البغية 28 السطر الأول.

يصير هذا التعليل كما يلي :

م (20) -



يستقصي القاضي عياض القرآن الكريم فيلاحظ أن الوجهين أعلاه
وردا معا فيه. يلاحظ أن الآيات .
- قد جاءتكم موعظة (157).
- وأخذت الذين ظلموا (158).
- وجاءتكم البينات (159).

(157) السورة 11 يونس الآية 57.

(158) السورة 11 هود الآية 94.

(159) السورة الثانية البقرة، الآية 209.

- وَقَالَتْ رُسُلُهُمْ (160).

- وَجَاءَتْهُمْ رُسُلُنَا (161).

وردت على الوجه الأول، أي على القانون (19م)، في حين أن الآيات .

- فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى (162).

- وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ (163).

- وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ (164).

- وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ (165).

- وَاسْتَيْسَرَ الرَّسُولُ (167).

وردت على الوجه الثاني، أي على القانون (20م).

هـ - قول بعض العرب :

يخبرنا القاضي عياض نقلا عن سيبويه ان من بين العرب من يتبع القانون الآتي :

(160) السورة 15 إبراهيم، الآية 10.

(161) السورة الخامسة، المائدة، الآية 32.

(162) السورة الثانية البقرة، الآية 275.

(163) السورة 11 هود، الآية 67.

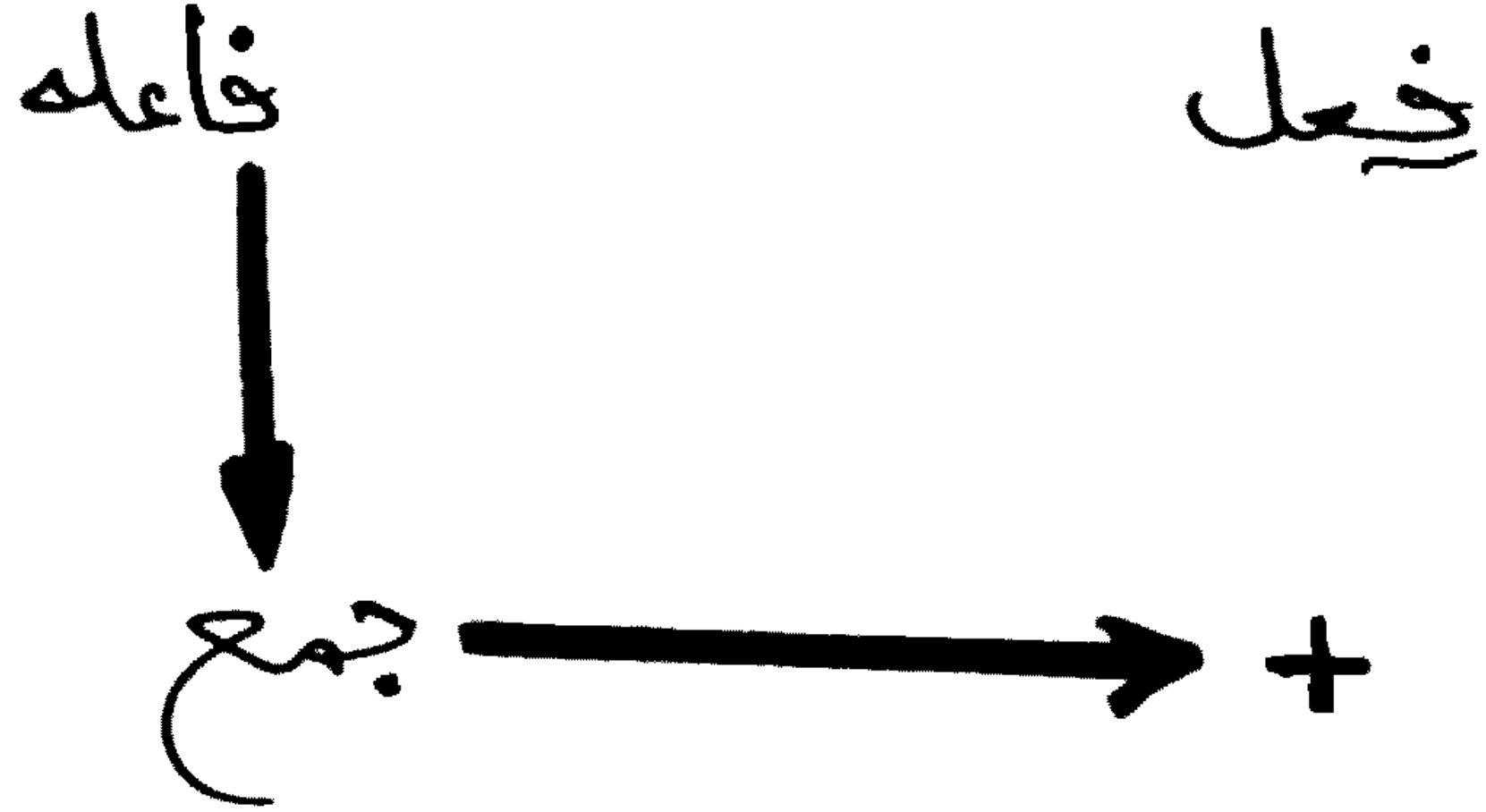
(164) سورة العشر الآية 9.

(165) السورة 12 يوسف الآية 30.

(166) السورة الثالثة، آل عمران الآية 105.

(167) السورة 12 يوسف، الآية 110.

م 23 -



ويقول : - ضربوني قومك.

- ضرباني اخواك.

- قالت جاريتك.

كانهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلت للتأنيث وعلى هذا

القانون جاء قوله تعالى :

- وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا (168).

كما جاء حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم

- يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ.

وكذا قول العرب المشهور

«أَكْلُونِي الْبَرَاغِيثُ».

(168) السورة 21 الأنبياء ، الآية 3.

2.2.3 - المثال الثاني :

العدد في العربية

يَتَّيَنُ القاضي عياض وَجْهَ الكلامِ في باب العدد في العربية، وهو بصدد شَرْحِ قوله : «إحدى عشرة نسوة» فأورد القواعد المعروفة في الباب التي يمكن تلخيصها من كلامه على البيان الآتي :

| من إلى حالة الاعراب | تبرير | جاءت «نسوة» في |
|----------------------|----------------------------|-------------------|
| 3 - 10 مضاف إلى جنسه | يبينه ويوضحه | |
| 11-99 منصوب | مميز بواحد يدل على جنسه. X | |
| 99 + مضاف | إلى واحد من جنسه | |

فكيف جاء «نسوة» في هذا الحديث ؟

يقول القاضي عياض (169) : «وقد جاء هاهنا «النسوة» وهو جنس بعد «إحدى عشرة»، وهو خارج عن وجه الكلام، ولا يصح نصبه على التفسير، إذ لا يفسر في العدد إلا بواحد، ولا يصح إضافة العدد الذي قبله إليه، إذ لا يضاف ما بعد العشر من العدد إلى المئة.

(169) الفنية 31/ 5.

فما هو الوجه الذي يقدمه القاضي عياض في هذا الموضوع. وبأي شيءٍ يحتجّ ؟

أما الوجه الذي يراه فهو النصب أو الرفع.

- أما النصب فعلى اضمار «اعني».

وأما الرفع فلأنه يمكن اعتباره بدلا من «إحدى عشرة» يحتج لهذا الوجه الأخير بما يراه أبو علي الفارسي في قضية اعراب قوله تعالى : «وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا (170)».

3.2.3 - المثال الثالث :

المسألة «لا»

لا بد من التذكير بأن المقصود من هذه الدراسة، كما هو معلوم تبيان جوانب من النشاط اللغوي الذي قام به الإمام القاضي عياض وهو بصدد شرح حديث أم زرع. وإذن فلا احتاج أن أقول إنني لا أدعي دراسة مسائل لغوية معينة كما وردت في الأمهات مواضعا كل مواطن الاتفاق والاختلاف. ولا شك أنني إن فعلت خرجت عن القصد الذي أرمي إليه. لكن من أراد أن يعرف كل شيء عن مسألة «لا» فما عليه إلا أن يراجع كتاب سيبويه الجزء الأول، صفحة 349 وصفحة 352 وكذا المغني الجزء الثاني، صفحة 619، وحاشية الأسير على المغني الجزء الثاني، صفحة 145 وشواهد المغني على الاشموني الجزء الثاني صفحة 9، وكتاب معاني

(170) السورة السابعة، الآية 160.

الحروف للرماني صفحة 81 وعند الأنباري طبعا في المسألة رقم 53.

أما مسألة «لا» فيتعرض لها القاضي عياض بالشرح بمناسبة تحليله قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : «لا سهل فيرتقى ولا سمين فينتقى (171)» وهو تحليل يمكن أن نقدمه نحن على الشكل الآتي :

لكن قبل ذلك أحب أن أشير إلى أنني سأوزع السياق الموجود فيه «لا» إلى الأجزاء الآتية :

- جزء (أ) : إعمال لا وتركها.
- جزء (ب) : علامة الاعراب التي تلحق اللفظ المصاحب لـ «لا»
تَبَعاً لِمَا حُدِّدَ فِي «أ»
- جزء (ج) : تعليل البناء.
- جزء (د) : البنية العميقة التي تبرر اليتاء المقترح وتوضحه.

(171) الفقرة (و، 2).

| أ | ب | ج | د |
|--|-------|---------------------------|--|
| أعمال «لا» وجعلها ناقصة محذوفة الخبر | النصب | لم يخرجه القاضي عياض | لا سهل منه لا سهل فيه |
| ترك أعمال «لا» وتقديرها ملغاة. زائدة في اللفظ لآتي المعنى. تقدر «لا» بمعنى غير | الخفض | نعت للجبل | جمل (لا) سهل |
| | | بالإضافة إليها | (لا) غير سهل |
| «لا» بمعنى «ليس» | الرفع | خبر لمحذوف | لا هو سهل لا هذا سهل لا الجبل سهل |
| | | مبتدأ وخبره محذوف مقدر | لا سهل (في هذا) منتقى |

وما كان القاضي عياض ليكتفي بالقاعدة يقدمها دون شاهد يعزز به ما يقول؛ وهو يبحث عن شاهده في الشعر أو في النثر؛ قرآنا أو حديثا أو قولاً عربيا مشهوراً. وهكذا يجد للنصب : لا بأس، ولا خوف، وقولهم لا حول ولا قوة إلا بالله.

وأما الخفض (172) الذي يعرب نعتا فيمثل له بقوله تعالى : «وَفَاكِهَةٍ كَثِيرَةٍ، لَا مَقْطُوعَةٍ وَلَا مَمْنُوعَةٍ» (173) وبقوله تعالى : «وُظِّلَ مِنْ يَحْمُومٍ لَا بَارِدٍ وَلَا كَرِيمٍ» (174).

يشرح القاضي هذين المثالين القرآنيين فيقول : «ف (مقطوعة) نعت للفاكهة و (بارد) و (كريم) نعت للظل، ولكن بتقدير «لا» في المعنى والغائها في العمل. لكنك لو لم تلغها لعملت عملها وحالت بين العامل في النعت والمنعوت فكأنها في التقدير، ولو أبطلت حكمها في المعنى لبطل المعنى وكان ما بعدها اثباتاً من حيث كان نفياً فهي، ملغاة في العمل زائدة، غير فاصلة بين العامل والمعمول فيه، فكذلك قولها «لا سهل» و «لا سمين».

وأما الخفض الذي يكون بسبب إضافة الاسم إلى معنى «لا» وهو «غير» فلم يمثل له القاضي عياض بشيء.

وأما الرفع الذي يكون خبراً لمبتدأ محذوف فمثل له بقول القائل :

(172) البغية 14/ 49.

(173) سورة الواقعة الآية 33.

(174) سورة الواقعة 44.

فأصبح اليوم لامعظ ولا قار

واما الرفع الذي يكون مبتدأ وخبره محذوف مقدر فمثل له القاضي عياض بقول الله تعالى : «لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ» ولكنه أضاف «قُرئ بالوجهين الرفع والنصب، وتكون «لا» هاهنا بمعنى ليس (175)».

ولما لاحظ القاضي عياض أنه مال إلى إعراب الوجوه بالرفع في الحرفين معا، في حين أن أصل «لا» العاملة نصب النكرة المفردة المنفية، وأن قراءه سَيُؤَاخِذُونَهُ عَلَى ذَلِكَ رَدًّا قَائِلًا : (176).

«إن قلت ذكرت ان إعراب الوجوه عندك الرفع في الحرفين، وأصل «لا» العاملة نصب النكرة المنفية المفردة التالية لها، وقصاراك أن عطفت النكرات عليها مع تكرارها ان تجوز الرفع تجويز النصب، فأما ترجيحه عليه فدعوى، وكيف وقدوة الجماعة يقول : النصب أجود وأكثر من الرفع فاعلم، وفقك الله، اني إذا بينت لك قولي ورفعت منارة، رأيت ترجيحه وإيثاره. وذلك اني لم أر ذلك من مذهب النحاة وتقويم الألفاظ، ولكن من جهة المعنى وتصحيح الأغراض، وترتيب الكلام ونظامه، ورد إعجازه لصدوره وتفصيل أقسامه (177)».

(175) البغية 7/ 49.

(176) البغية 2/ 51.

(177) يعود القاضي عياض للحديث مرة أخرى على «لا» التي من نوع آخر بمناسبة شرحه لقول المرأة : «لا أبث خبره، أخاف أن لا أذره» 13/ 60.

3.3 - شواهد الشعرية :

لقد استشهد القاضي عياض وهو يشرح هذا الحديث بـ 198 شاهدا من الشعر العربي نصفه تقريبا منسوبا لأصحابه والباقي جلّه لشعراء جاهليين أو شعراء من العهود الإسلامية تعود اللغويون الاستشهاد بشعرهم، من أمثال الفرزدق وأبي تمام وأبي العلاء المعري. والذي يثير الانتباه هو أنه لم يستشهد بشاعر أندلسي أو مغربي أبداً.

د. التهامي الراجي الهاشمي

الرباط

شَيْءٌ مِنْ مَنَهِجَةِ رَعِيَّاضٍ فِي دِرَاسَةِ النِّصْنِ

د. عبد السلام المحراس

إن أكمل صورة عرفتنا بعياض وامتازت بالدقة والشمول والإيجاز وحسن البيان تلك التي دبجتها يراع ولده أبي عبد الله في كتابه «التعريف بالقاضي عياض» وهي طويلة نسبيا يهمنها منها ما يتعلق ببعض الصفات العلمية التي كانت تتجلى في عياض، ففي القرآن الكريم، كان له الحظ الوافر من تفسيره والقيام على معانيه وإعرابه وشواهد وأحكامه وجميع أنواع علومه زيادة على اتقان حفظه وقراءاته والقيام عليه وتلاوته...

وكان من أئمة وقته في الحديث وفقهه وغريبه ومشكله ومختلفه وفي صحيحه وسقيمه وعلله وحفظ رجاله ومتونه وجميع أنواع علومه أصوليا متكلمًا...

وكان نحويًا ريانًا في الأدب شاعرًا مجيدًا يتصرف في نظمه أحسن تصرف ويستعمل في شعره الغرائب في صناعة الشعر مليح القلم من اكتب أهل زمانه خطيبًا فصيحًا حافظًا للغة والأعرابة والشعر والمثل...

فهو رجل علم يمتلك ناصية التفسير وعلوم الحديث وغير ذلك من العلوم الإسلامية وأديب كبير ينشئ في مجالات الشعر والنثر والخطابة، وهو نحوي ولغوي يستمد منهما مادته في دراساته ومباحثه ودروسه وتأليفه (1).

ويهمنا من هذه التوطئة القول بأن عياضا لم يفصل الأدب عن العلوم الإسلامية بل إن ثقافته تتجلى فيها النضج الطبيعي للعالم المسلم الذي يؤدي رسالته العلمية بأسلوب الأديب البليغ المتمكن، وبذلك أفاد من العلوم الإسلامية للأدب فقد سخر الأدب لتلك العلوم، وهذه خصيصة العالم المسلم الذي يمثل الثقافة الإسلامية في أنصع صورها كما نلاحظ ذلك لدى ابن حزم وابن عبد البر وأبي بكر المعافري وغيرهم من أفذاذ علمائنا بالأندلس.

وعلم عياض يمتاز بالعمق والشمول والدقة والغزارة واليقظة والإخلاص والتواضع وإيثار الحق وامتلاك المنهج في التأليف ودراسة النصوص.

وعياض مولع بالتتبع والتدقيق والتحقيق والإيضاح ولذلك نراه يخوض غمار التأليف في ميادين الصعبة ومجالاته الوعرة، ومن أهم كتبه في ذلك «مشارق الأنوار» وكتاب «المستنبطة في تحقيق كتابي

(1) انظر كتاب : التعريف بالقاضي عياض، تأليف ولده - وتحقيق الدكتور محمد بنشريف - وزارة الأوقاف، الرباط

المدونة والمختلطة» وكتاب «الاکمال» لكن أهم كتبه في دراسة نص حديثي وهو نص أدبي رفيع : «بغية الرائد» أما كتابه مشارق الأنوار فهو غاية في بابه ولذلك قال فيه المقرئ «وهو من أجل الدواوين وأنفعها» (2).

وكان ابن الصلاح يعجب به وينشد كلما طالعه :
مشارق أنوار تجلت بسبته وذا عجب كون المشارق بالغرب

وموضوع هذا الكتاب تحقيق شامل للموطأ والبخاري ومسلم وقد بين القاضي عياض مقاصده من هذا الكتاب في مقدمة له رائعة محكمة المنهج لطيفة الإشارة شائقة المقصد رائعة البيان رائقة الأسلوب متدفقة المعاني متراصة المباني متنوعة الفقرات متلونة السجعات لا تكلف فيها ولا تصنع ولا استثقال كأنما الرجل يمتاح من بحر لا تكدره الدلاء وكأنه لم يمر على فقه ولا ميدان قضاء إذ لم تترك ثقافته تلك أي ميسم على عباراته وقوله، وتلك ظاهرة حميدة من ظواهر أدب فقهاء المرابطين، ومما يقوله في هذه المقدمة :

«الحمد لله مظهر دينه وحائطه من شبه المبطلين وتحريف الجاهلين» ثم يتكلم عن أعلام الهدى من أمته ويقول :

(2) ازهار الرياض الجزء الرابع ص 342 - 243 تحقيق الاستاذان : سعيد أعراب ومحمد بن تاويت.

«فلم يزالوا رضوان الله عليهم يذبون عن حمى السنن ويقومون لله بهداهم القويم الحسن، وينبهون على من يتهم بهتك حريمها ومرج صحيحها بسقيمها حتى بان الصدق من المين وبان الصبح لذي عينين وتميز الخبيث من الطيب وتبين الرشد من الغي واستقام ميسم الصحيح وأبدى عن الرغبة الصريح ثم نظروا رحمهم الله بعد هذا التمييز العزيز والتصريح المريح نظرا آخر في الصحيح فيما يقع لآفة البشر من ثقات رواته من وهم وغفلة فنقبوا في البلاد عن أسبابها وهتكوا بيارع معرفتهم ولطف فطنتهم سجع حجابها حتى وقفوا على سرها ووقعوا على خبيثة أمرها فأبانوا عللها وقيّدوا مهملها وأقاموا محرفها وعانوا سقيمها وصححو مصحفها... ثم كلت بعدهم الهمم وفترت الرغائب وضعف الطالب والمطلوب وقل القائم مقامهم في المشارق والمغارب...»

ثم بين الأسباب الداعية إلى تأليف كتابه من قلة الاتقان في التحديث والتساهل في الأخذ والاداء فتجد الشيخ المسموع بشأنه وثنائه المتكلف شاق الرحلة للقاءه تنتظم به المحافل ويتناوب الأخذ عنه ما بين عالم وجاهل وحضوره كعدمه، إذ لا يحفظ حديثه ويتقن أدائه وتحمله، ولا يمسك أصله فيعرف خطأه وخلله، ثم يسترسل في بيان أسباب أخرى مثل إهمال المتلقي للحديث وغفلة الشيخ وربما كان الكتاب المقروء عليه لم يقرأه قط ولا علم مافيه إلا في نوبته تلك وإنما وجد سماعه عليه في حال صفه بخط أبيه أو غيره أو وصل إليه بإجازة

متساهلة تساهلا لا يضمن علما ولا يوثق تلقيا. ثم إن هناك إهمالا في تحقيق الأصول. ومراجعة ما قد يكون هناك من دعوى المقابلة والتصحيح وقد يعتمد سماع طفل لم يفهم بعد عامة كلام أمه ولا اشتغل بالميز والكلام لما يعنيه من أمره بله فهمه لما يدور في مجالس العلم. ولما كانت سماعات الناس في عصر عياض من هذا النوع فقد روى عن أبي عبد الله ابن عتاب أنه كان يقول :

«لاغنى في السماع عن الإجازة».

ثم بين بعض المحاولات الجاسرة للإصلاح والتحقيق التي نبهت بالخطأ على الصواب وبالغلط على الصلاح وضرب لذلك بعض الأمثلة (3).

والكتاب الذي أقدم على تأليفه فريد في بابه إذ لم يؤلف مثله في الإسلام إلا ما كان من بعض المحاولات الجزئية التي كادت تكتمل على يد شيخه أبي علي الفسائي الذي ألف كتابه : «تقييد المهمل» لكنه اقتصر فيه على ما يتعلق بالأسماء والكنى وألقاب الرجال دون ما في المتن من تغيير وتصحيف واشكال. لكن القاضي عياض حتى في هذه المجالات. استدرك عليه أشياء فيما تناوله. كما أنه لم يقتصر على تحقيق ما في البخاري ومسلم بل أضاف إليهما الموطأ. وهذه الثلاثة أصول كل أصل ومصادر كل مصدر.

(3) انظر مقدمة المشارق.

وهذا الكتاب توخى به أن يزيل كل إشكال على طالب معرفة الأصول ويستغنى به عن الرحلة لمتقني الرجال ويستوي في الإفادة منه والاحتياج إليه الشيخ الراوي والحافظ الواعي والمبتدئ والمنتهي وطالب التفقه والاجتهاد راغب السماع والاسناد ويستمد منه الأديب حجته ويعتمد عليه المناظر في محاضراته» هكذا وصف عياض كتابه هذا وأردف قائلا :

«...وسيعلم من وقف عليه من أهل المعرفة والدراية قدره ويوفيه أهل الانصاف والديانة حقه». لأنه منخول علمه وعصارة عبقريته ودرر الصنادق والصدور ومنتقى النكت من خيار الخيار ومودع غرائب الودائع والأسرار. وأخيرا يذهب به الاعتزاز بهذا الكتاب إلى مستوى يتناسب وحقيقته وربما كان هذا الاعتزاز بالنسبة لغيره دعوى تحتاج إلى دليل فيقول :

«وأطلعته شمساً يشرق شعاعها في سائر الأقطار وحررته تحريرا تحار فيه العقول والأفكار وقربته تقريبا تتقلب فيه القلوب والأبصار».

وقد تأثر في كتابه هذا بأستاذه أبي علي الحسين الغساني الجبائي المتوفى سنة 498 هـ في كتابه تقييد المهمل الذي ألفه استجابة لطالب أو طلاب سألوه أن يجمع لهم ما اشتبه عليهم مما يأتلف خطه ويختلف لفظه من أسماء الرواة وكناهم وأنسابهم من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ممن ذكر في الكتابين الصحيحين في السنن المسندة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقيدهم في هذا التصنيف ما التبس عليهم في

هذه الأسماء والكنى والأنساب تقييدا يحفظه من الاشكال في الخط ويخرجه من الاهمال بالتشكيل والنقط وقد زاد على ذلك إذ نسب بعض شيوخ البخاري الذين روى عنهم وذكر أسماعهم دون نسبهم. وكتاب أبي علي من أهم الكتب في هذا الباب وقد أطلعنا على نسخة مخطوطة منه (4) تدل على مكانة الرجل وقدره في هذا العلم، وإن عياضا يثني على هذا العمل ولكنه رغم تقديره لأستاذه فإنه أعلن عن نواحي التقصير في الكتاب ووعد بأن يضيف جديدا في كتابه «المشارك».

ويقوم منهاج عياض على الرواية والدراية. فنراه يعرض روايات الحديث المختلفة ثم ينتهي إلى التصويب أو الترجيح اعتمادا على سنده وروايته أو يصب على رواية أو روايات أخرى وقد يصب الوجهين، وهو في ذلك محتج تارة وغير محتج أخرى معبرا عن رأيه بقوله : وهو الصواب، أو الصواب المعروف أو الوجه المعروف، أو هو الصحيح أو هو أظهر هنا أو الأول أشبه بالكلام أو الأول أشهر أو أكثر استعمالا، واحتجاجة إما برواية أخرى للحديث أو بالتاريخ أو باللغة والأسلوب والسياق أو بالنحو أو ببيان التصحيف أو باختلاف الشخصيات وأسمائها وكنائها وقد يقول في بعض النصوص : «وهو خطأ» متبعا ذلك بحجة وقد لا يحتاج إليها اعتمادا على وضوحه وقد يصب الوجهين وقد يعرض

(4) هناك نسخ متعددة منه زيادة على نسخة جامع مكناس.

شرحه وتفسيره دون تعليق بالتصويب والتخطي. وهو أحيانا يفسر الكلمة تفسيراً بسيطاً وأحيانا بتقصيها وتتبعها تتبعاً لغوياً عجيباً مثل لفظة «الاريسيين» التي وردت في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لهرقل :

كما يتتبع أحيانا بعض حروف المعاني تتبعاً من خلال الاحاديث المختلفة مثل «إما وإن» ثم يقوم متن الحديث لما في الرواية من نقص أو طمس أو تصحيف أو تغير بالتقديم والتأخير أو غير ذلك إلى أن يقيم النص سليماً صحيحاً.

والأمر بعد ذلك يحتاج إلى تتبع أدق وإحصاء شامل لتظهر مكانة الرجل في هذا المجال لذلك نرجى الموضوع إلى فرصة أخرى إن شاء الله مكتفين بالإشارة فقط وبإيراد الأمثلة على بعض ما نقول لنتبين قدرة عياض على تحقيق النص وتصحيحه وتقويمه وضبطه وإقامته على أحسن الوجوه وأكمل الأشكال والصور. ومن الأمثلة التطبيقية المختلفة قوله :

1 - «لا تمنعوا إماء الله مساجد الله» كذا وفي رواية الصفدي عن العذري «لا تمنعوا إماءكم» في حديث مسلم عن حرملة، وكان عند ابن أبي جعفر «الإماء» وعنده «نساءكم» معاً. ورواية العذري ضعيفة غير معروفة وكذا قول من قال : «الإماء».

2 - قوله :

«إن الآخر زنى» بقصر الهمزة وكسر الخاء هنا. كذا رويناه عن كافة شيوخنا وبعض المشايخ يمد وكذا فتح الخاء هنا خطأ ومعناه الأبعد على الذم وقيل الأرذل...

3 - قوله :

«إما لا» وقع هذا اللفظ في الصحيحين في مواضع بكسر الهمزة وتشديد الميم وهو هكذا صحيح ولا مفتوحة عند أكثرهم. وكذا ضبطنا عن شيوخنا وعن جمهور الرواة ووقع عند الطبري «إما لي» مكسور اللام وكذا ضبطه الأصيلي في جامع البيوع والمعروف فتحها وقد منع من كسرها أبو حاتم وغيره ونسبوه إلى العامة. لكن هذا خارج جائز على مذهب كثير من العرب في الإمالة بأن يجعل الكلمة كلها كأنها كلمة واحدة وقد رواه بعض الرواة بفتح الهمزة وهو خطأ إلا على لغة بعض تميم....»

ثم يفسر الكلمة فيقول :

«ومعنى هذه الكلمة إن كنت لاتفعل كذا فافعل غيره وما صلة لا كما قال تعالى : «فإما ترين من البشر أحدا» واكتفوا بذكر «لا» عن ذكر الفعل....».

4 - وفي فصل مشكل الأسماء والكنى في حرف الهمزة يقول :

«ووردت في هذه الكتب أبي فلان كنية أو بمعنى والدي كثيرا. وقع

في مواضع منها إشكال وفي بعضها اختلاف وجب بيانها. منها في كتاب مسلم من حديث عروة في الحج : ثم حججت مع أبي الزبير أي مع والدي الزبير كذا لعامة الرواة؛ الزبير بدل من أبي وليس بكنية وفي روايات أخرى مع ابن الزبير وهو خطأ...»

5 - وبسبب مشكل ما ائتلف خطه واختلف لفظه وقع خطأ لبعض الرواة في الحديث الذي ورد في كتاب الطيب عن جابر بن عبد الله، ومنشأ ذلك الوهم أتلأف الخط واختلاف اللفظ :

«رمي أبي يوم الأحزاب على أكحله فكواه رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا للسجزي بضم الهمزة وفتح الباء وعند بعضهم بفتح الهمزة وكسر الباء وهو وهم والصواب الأول» ويستدل على ذلك بالحديث الذي قبله وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث إلى أبي بن كعب طبيباً فقطع منه عرقاً ثم كواه. كما يستدل بالتاريخ بأن والد جابر لم يدرك يوم الأحزاب إذ استشهد بأحد في خبر مشهور....

6 - ومن هذا النوع ماورد في الصحيحين من حديث «في باب السمر في العلم» في خبر أضياف أبي بكر «وأن أبا بكر تعشى عند النبي صلى الله عليه وسلم ثم لبث حتى صليت العشاء أو حيث صليت العشاء ثم رجع فلبث حتى تعشى النبي فجاء» كذا ذكر البخاري هنا وذكر مسلم حتى نعى النبي صلى الله عليه وسلم وهو الصواب. ويستدل على ذلك بأمرين ذكرهما.

7 - وفي باب الجمل التي وقع فيها التصحيف أو طمس معناه التغيير والتلفيق، يعرض عياض بعض الخلافات في الروايات ويصحح ما يراه صواباً ويبدأ بالموطأ متعقبا بعض روايات يحيى :

«وفي العمرة : لكن الفضل أن يهل من الميقات الذي وقت رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو أبعد من التنعيم» يقول عياض :

كذا عند يحيى وأصلحه ابن وضاح «أو هو أبعد من التنعيم» وكذا في رواية أحمد بن سعيد الصدفي عن عبيد الله وهو الوجه.

وفي نكاح الرجل أم امرأة أصابها على ما يكره :

«ولو أن رجلا نكح امرأة في عدتها نكاحا حلالا» كذا عند يحيى بن يحيى ويحيى بن عمر عمر عن ابن بكير وهو وهم. خالفه فيه أصحاب الموطأ. ثم يورد روايات أخرى صحيحة ونصها وهو «نكاحا حراما» أو «نكاحا لا يصلح» أو «في عدتها على وجه النكاح». ولكنه إن وجد تخريجا يمكن به قبول رواية ما فإنه يجتهد ويصرح بذلك إما لوجه لغوي أو نحوي أو فقهي كما هنا إذ يقول :

«وقد تخرج رواية يحيى على أنه جهل أنها في عدة فهو عقد فيما يظنه حلالا» وفي باب دخول الحائض مكة ورد هنا النص من الحديث في الموطأ حسب رواية يحيى : «... غير ألا تطوفني بالبيت ولا في الصفا والمروة».

يقول عياض :

«وانفرد يحيى من بين سائر الرواة بذكر الصفا والمروة وهو وهم.

8 - وفي باب المتعة :

«نهى عن متعة النساء يوم خيبر وعن لحوم الحمر الإنسية» كذا وقع هذا الحديث في الموطأ والبخاري ومسلم من جميع الطرق. قالوا فيه تقديم وتأخير ووهم فإن المتعة إنما حرمت بمكة، ثم يقول : صحيحه تأخير لفظ خيبر وهي رواية جماعة عن سفيان : «نهى عن المتعة وعن لحوم الحمر يوم خيبر» فاختصت خيبر بتحريم الحمر. ثم قال : «وقد صححت هذه الرواية أيضا وهو الصواب إن شاء الله» ويرى أن المتعة حرمت كما ورد في الحديث ثم أحلت بعد ذلك للضرورة والرخصة بمكة بدليل قوله «فأذن لنا» ثم حرمت بعد، فيكون تحليلها مرتين وتحريمها مرتين».

وما يقوله عياض يقوله غيره من العلماء والأئمة كالشافعي الذي قال : «ولا أرى شيئا حرم ثم أبيع ثم حرم إلا المتعة».

إلا أن آخرين يرون أنها حرمت فقط يوم الفتح مرة واحدة كما جاء في مسند الإمام أحمد بإسناد صحيح برواية سفيان بن عيينة وهي نفس الرواية التي ساقها عياض آنفا. وقد بين ابن القيم منشأ الوهم فقال :

«وقصة خبير لم يكن فيها الصحابة يتمتعون باليهوديات ولا استأذنوا في ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نقله أحد قط في هذه الغزوة ولا كان فيها للمتعة ذكر البتة لا فعلا ولا تحريما بخلاف غزاة الفتح فإن قصة المتعة كانت فيها فعلا وتحريما مشهورة» ثم يسوق طريقة ثالثة لابن عباس الذي يرى أنها لم تحرم البتة بل كان أمرها مرتبطاً بالحاجة إليها فتباح عند الضرورة وخشية العنت، فلما رأى أن الناس قد فهموا من ذلك الإباحة المطلقة رجع إلى القول بالتحريم (5).

وهكذا نرى القاضي عياض يتتبع نصوص هذه الأصول الثلاثة تتبعاً دقيقاً وينخلها نخلا ويجعلها تحت المجهر مجهر التحقيق والتصحيح فلا يكاد يغادر منها ما قد يراه جديراً بالمراجعة والتقويم إلا تعقبه بعقلية علمية خارقة. وإنها لأمنية أن تتاح لنا الفرصة لإخراج نسخة محققة تحقيقاً مغربياً أو بالأحرى عياضياً لكل أصل من هذه الأصول الثلاثة وإذن لأسدينا للعلم وطلابه عملاً مشكوراً بإذن الله.

ولقيمة هذا الكتاب فإن عالماً جليلاً وهو ابن قرقول (505 - 569 هـ) (6) اختصره بعنوان «مطالع الأنوار على صحيح الآثار» وقد أطلعنا

(5) زاد المعاد 207/1، 142/2 نشر دار الكتب العلمية - بيروت.

(6) أبو اسحاق إبراهيم بن يوسف الوهراني ولد بالمرية 505 ودخل سبته 564 وتوفي سنة 569 وكتب إليه عياض انظر الصفحة 151/1 - 152 وفيات الاعيان 62/1 تحقيق احسان عباس.

على نسخة مخطوطة منه في خزانة الجامع الكبير بمكناس تحت رقم 165 وعليه اسم المحبس وهو هكذا :

«الحمد لله حبس مولانا أمير المومنين سيدي محمد بن أمير المومنين مولانا عبد الله هذا الجزء من كتاب مطالع الأنوار لابن قرقول (على خزانة) الجامع الأعظم من مكناسة وحازه من له النظر في ذلك وقيد في خامس عشر (من جمادى) الثانية عام 1204».

وقد تم نسخ هذا الجزء في رجب سنة 629 بدمشق كما هو مكتوب على بطن الغلاف وفي آخر الجزء وكتبه العبد المذنب الفقير أحمد بن فرامرز بن شرويه الأمهري.

ولكن الكتاب الذي أبدى فيه عياض مقدرة فائقة في دراسة النص دراسة أدبية بلاغية حية هو «بغية الرائد» (7) وفيه شرح حديث أم زرع. وهو في شرحه يخضع لمنهج علمي ممتاز :

1 - فهو يورد نص الحديث وينبه على ما فيه من اختلافات في اللفظ والسياق والتقديم والتأخير حسب رواياته المختلفة. وطرقه في هذا الحديث كثيرة متشعبة وقد استعان بطرق أخرى ثم يثبت أخيرا أكملها رواية وأحسنها سياقاً بعد تقديم أشهر أسانيده فيها وقد استغرق منه هذا ستة عشرة صفحة.

(7) نشر وزارة الأوقاف بتحقيق الأستاذ محمد أجانق وصلاح الأدلبي ومحمد الشرقاوي.

2 - ثم قام بتفسير السند. وبعد ما أورد ما قيل في الموضوع انتهى إلى القول بأنه لاخلاف في أن هذا القول من الحديث : «كنت لك كأبي زرع لأم زرع» هو مرفوع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ولكن الخلاف في بقية الحديث فمنهم من يرى أن باقي الكلام هو لعائشة رضي الله عنها ومنهم من يرى أن ذلك كلام عروة أنشأه فرواه عنه ولده هشام. وهو يرى أن الصواب في بقية الحديث أنه لعائشة رواه هشام عن أخيه عبد الله عن أبيه عروة عن عائشة التي حدثت النبي صلى الله عليه وسلم بقصة النسوة.

3 - ثم يقوم بشرح ظروف الحديث أو ماسماه «بالتعريف» فالنسوة كن في زمن الجاهلية وهن من بطن من بطون اليمن. ويذكر ابن حزم أنهن من خثعم. ويناقش الأقوال ويرجح ما يراه صوابا كما يضعف رواية الهيثم بن عدي الذي أورد في روايته أنهن من مكة. وفي الأخير يورد قصة شبيهة بقصة حديث أم زرع ركبت على منوالها. قرأ ذلك في بعض الكتب الأدبية.

4 - ثم تناول نحو الحديث وسمى ذلك بالعربية وقد لفت نظره قضيتان : القضية الأولى تتصل بأول فعل ورد في صدر الحديث وهو «اجتمع» فقد اختلفت الروايات في إirاده ففي روايتين اجتمعن أو جلسن وفي رواية أخرى اجتمعت. وبين أولا أن الأحسن في الكلام حذف نون

جماعة النسوة وتجريد الفعل من علامات التثنية والجمع وإفراده كما قرر ذلك ابن مالك :

وجرد الفعل إذا ما أسندا لاثنين أو جمع كفاز الشهدا
وأورد في الموضوع أقوال جهابذة النحو كإمام الجماعة سيبويه
والفارسي والأخفش وبين تأويلات وتقديرات بعضهم في عدم التجريد ثم
عطف ذلك برأيه في الموضوع.

والقضية الثانية : ورود نسوة بالجمع تمييزا لإحدى عشرة وقد تأول
ذلك وأورد له نظيرا من القرآن كقوله تعالى : «وقطعناهم اثنتي
عشرة أسباطا» ونسوة هنا مرفوع على البدلية من إحدى عشرة كما قال
الفارسي وغيره وهذا أولى عند عياض وأحسن.

5 - ثم يأتي بفقه الحديث ويستنبط من ذلك استنباطات فائقة
معهودة من أمثال هؤلاء العلماء الاعلام وقد يشرح بعض القضايا الفقهية
التي عرضت هنا كالقسم بين الزوجات كما يهتم بحدود شرعية ما يتصل
بتسليته، النفس والترويح عنها فيأخذ منه ذلك حوالي خمس صفحات.

6 - ثم يشرح ما ورد في الحديث من غريب اللغة ويبدأ بشرح
بعض العبارات التي لا غريب فيها مثل وتعاهدن» و «تعاقدن» ثم ينتقل
إلى شرح غريب مافي قول كل واحدة منهن ولكنه لم يلتزم نسقا واحدا :
فغريب قول الأولى سلك فيه مسلكا يختلف عموما عن الباقي
وكذلك في قول الباقيات فبعد شرح الغريب على اختلاف الروايات أوجز

المعنى العام للقول ثم تناول ما يتصل بالعربية والنحو ووقف طويلا - نسبيا - عند «لاسهل فيرتقى ولا سمين فينتقى» فأورد فيه أوجه الإعراب الجائزة وقد اختار في الثلاثة الرفع في الكلمتين ويؤيد اختياره بحجة بيانية رائعة تجعله يستطرد استطرادا جميلا ليته فعل ذلك في كل مناسبة إذن لكان منهاجه أجمل منهاج وأمتع. والقضية البيانية هنا كما قال عن طريق : «إن قلت فاعلم» أني إذا بينت لك قولي ورفعت مناره رأيت ترجيحه وإيثاره. وذلك أني لم أر ذلك من جهة مذهب النحاة وتقويم الألفاظ ولكن من جهة المعنى وتصحيح الأغراض وترتيب الكلام ونظامه ورد أعجازه لصدوره وتفصيل أقسامه» فالبيان يقتضي أن تكون الجملتان قد جيء بهما للتفسير والتفصيل بعد تمام التمثيل والتشبيه ولا معنى للنفي هنا «إذ ذلك - كما قال - أليق بنظم الكلام». وبعدهما يشرح الفكرة شرحا وافيا نسبيا مع التنظير يقول : «وقد ترامى بنا القول هنا إلى لمحة والماعة مما في كلامها من أبواب البلاغة. وهو فصل لم نر التطويل به ها هنا وسيتذكره بعد مع أشباهه مما في كلام صواحبتها إن شاء الله». ثم يذكر فقه هذا القول ويقف وقفة قصيرة في بيان حدود «الغيبة». وأخيرا يأتي بتنبيه سبق أن أشار إلى طرف منه ويتعلق بتأخير ما يتصل بالجانب البلاغي والبياني في أقوال هؤلاء النسوة وجعله في فصل خاص بدلا من تناول الكلام فيه إثر كل قول.

ثم يستمر في شرح غريب الأقوال الباقية وتقديم معاني تلك الأقوال وهو في ذلك بين مختصر موجز مسهب مطيل. وقد يطيل بسبب ما يعن من ذكر «العربية» أو النحو أو ما يقتضيه شرح المعنى كما في قول التاسعة لما فيه من جانب أخلاقي كريم.

وقد يذكر التنبيه وقد لا يذكره وقد يطيل في الفكرة التي ساق التنبيه من أجلها كالتنبيه الوارد في غريب قول العاشرة ويتعلق بالعود أو المزهر وأحياناً يكون هناك شبه تنبيه يذكره الناسخ بقوله : قال الفقيه القاضي رضي الله عنه.

وقد جمع كل ما سبق من عناوين مرات متعددة قول الحادية عشرة الذي عنوانه بتفسير قول الحادية عشرة فقد تتبع عربية هذا القول وغريبه ومعانيه عدة مرات وقد أطال في ذلك كما أطال في الاستنباطات الفقهية من قول الرسول صلى الله عليه وسلم «كنت لك كأبي زرع لأم زرع» لأن هذا القول هو أم الباب أو هو جوهر الموضوع لأنه يتعلق بأم زرع في وصف أبي زرع واستغرق منه ذلك من صفحة 117 إلى صفحة 187 وخص قول الرسول الله صلى الله عليه وسلم بثمان عشرة صفحة.

7 - وفي الأخير يدرس النص من الجانب البياني فيقول :

«ونحن الآن نفي بما وعدنا به من ذكر ما اشتمل عليه هذا الحديث من ضروب الفصاحة وفنون البلاغة والأبواب الملقبة بالبديع في

هذه الصناعة من لفظ رائق ومعنى فائق ونظم متناسب وتأليف متعاقد متناسق».

فيقرر بعبارات جميلة وأسلوب شائق أن كلام هؤلاء النسوة في قمة البلاغة وبين كلامهن تفاوت في الجودة فبعضه ذو امتياز وفضل على الآخر . ثم يبدأ بالكشف إجمالاً عن بيان كلام أم زرع : «فهو إذا تأملته وجدته مع كثرة فصوله وقلة فضوله مختار الكلمات واضح السمات بين القسمات قد قدت ألفاظه قيس معانيه وقررت قواعده وشيدت مبانيه وجعلت لبعضه في البلاغة موضعاً وأودعته من البديع بدعاً».

ويقف مع روعة التشبيه في قول التاسعة مشيراً إلى أهدافه البلاغية من الكشف والجلء والمبالغة في البيان والوصف والتعبير عن الخفي بالجلي والمتوهم بالمحسوس إلى غير ذلك مما يؤديه التشبيه لبيان المعاني في أجمل أشكالها وأبلغ إيضاحها ويضرب لذلك مثلاً من القرآن فأين قول القائل : «الذين كفروا أعمالهم لا ينتفعون بها، من قول الله تعالى» «الذين كفروا أعمالهم كسراب بقيعة» مع أن الموضوع واحد وكذلك الأمر بالنسبة لقول امرأة : زوجي بخيل لا يوصل إلى شيء مما عنده من كلام المرأة المتحدث عنها سابقاً ويعني به قوله : «زوجي لحم جمل غث على رأس جبل وعث لاسهل فيرتقى ولا سمين فينتقى» وبين مدى جمال التشبيه في كلامها بقوله :

«وهذه المرأة قد شبّهت بخل زوجها وأنه لا ينال ما عنده مع شراسة خلقه وكبر نفسه بلحم الجمل الفث على رأس جبل وعث، فشبهت وعورة خلقه بوعورة الجبل وبعد خيره ببعد اللحم على رأسه والزهد فيما يرجى منه لقلته وتعذره بالزهد في لحم الجمل الفث فأعطت التشبيه حقه ووفته قسطه وهذا من تشبيه الخفي بالجلي والمتوهم بالمحسوس والحقير بالخطير».

وبعد بيان جمال التشبيه في كلام صواحبتها يعود إلى كلامها موضعا ما فيه من جمال الموازنة والمماثلة والمؤالفة وحسن التقدير في الفقر والسجع في الجمل قائلا : «ثم انظر حسن نظم كلامها وتطارده وأخذه حقه من المؤالفة والمناسبة في الألفاظ التي هي رأس الفصاحة وزمام البلاغة، فانها وزّانت ألفاظها وماثلت كلمها وقدرت فقرها وحسنت أسجعاها، فوازنت في الفقرة الأولى «لحم» بـ «رأس» في الثانية و «جمل» بـ «جبل» و «عث» بـ «وعث» فافرغت كل فقرة في قالب أختها ونسجتها على منوالها ثم جاء بأمثلة من هذا الباب من القرآن الكريم.

ثم يتحدث عن الترصيع وهي سمة بلاغية هامة فشرحها شرحا دقيقا وتحدث عن المجانسة أو الجناس ويسمى المضارعة ويترسل في الحديث عن هذه الميزة البديعية بتطبيق رائع وحيوي، كما يجد نوعا آخر من البديع في كلام تلك المرأة وهو المسمى المطابقة وهو مقابلة الشيء بضده وبين مدى حسنه وجماله في الكلام ثم يترسل في

الحديث عما في كلامهن من ألوان الفصاحة وفنون البديع من حسن التفسير والتزام مالا يلزم في السجع والإيغال ولطف الإشارة وصحة المقابلة والتتيميم وما فيه من جمال الاستعارة والمجاز. وقد أعجب كثيرا بكلام للتاسعة وتتبع سمات البلاغة فيه فلفت نظره الارداف والتتبع زيادة على الاستعارة والمناسبة وشرح هذه السمة شرحا وافيا ودقيقا وبين جمالها في الكلام وروعيتها في التعبير ولهذه السمة علاقة وثقى بالاستعارة والكناية والتعريض والوحي والإشارة وضرب مثلا على ذلك بقوله تعالى : «مدهامتان» يقول :

«فإنه عبر بهذه اللفظة الواحدة الوجيزة والكلمة المفردة البليغة عن نعمة هذه الجنة ونضارة ثمارها وكثرة ربيها وجمال منظرها وتمام حسن أشجارها ورونق نباتها بتابع من توابعها وهي دهمة خضرتها التي لا تكون إلا مع تناهي الري وشباب النبات وعدم الآفات. وكذلك قوله تعالى : «كانا يأكلان الطعام» ففي الآية تتداخل صور تلك السمات فيما بينها. وقد عد من الأبواب الثلاثة السابقة قول امرئ القيس : «قيد الأوابد» والهدف من ذلك المبالغة في الوصف مع الإيجاز يقول عياض :

«فتأمل هذه التشبيهات تستفد بها معنى ما تجده متفرقا ومختلفا في كتب أرباب هذا الشأن من تسمية بعضهم شيئا بغير ما يسميه الآخر وادخال بعضهم الآية أو البيت في غير الباب الذي يدخله الثاني ...»

ثم يعود للكلام عن جمال السجع في كلام أم زرع وكلام المرأة التاسعة ويحلل ذلك تحليلا رائعا بأسلوب نقدي تنوقي عميق مع بيانه لسر جمال هذا التسجيع والتنبيه على مواطن قبحه في الكلام.

ويتحدث بعد ذلك عن التكرار في كلام أم زرع : «أبو زرع فما أبو زرع»، وعن سر الجمال فيه. أما ماعيب منه فهو الذي يكون في جملة واحدة. أما هنا فقد وقع في جملتين كما وقع في القرآن «الحاقة ما الحاقة» وكقول العاشرة : «مالك وما مالك» !.

والتصريح هنا أبلغ من الكناية ويسمى الحاتمي هذه السمة بالترديد وهو أن يعلق الشاعر لفظة في البيت أو النثر في الفصل بمعنى ثم يرددها فيه ويعلقها بمعنى آخر كقول زهير:

من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندا خلقا
ويؤيد عياض قول الحاتمي الذي خالفه في ذلك الخفاجي وستبدل
على ذلك بأمثلة من القرآن والشعر.

وأخيرا ينتهي بخاتمة هي في دقة بيان المنهج الذي سلكه والمذهب الذي التزمه والنتائج التي توصل إليها مع اعترافه بفضل السابقين واعتماده على ما ألفوه وقرروه حتى إذا وصل إلى الحديث عن دراسته البلاغية فإنه يقول : «وحررت في هذا الفصل الأخير من علم البلاغة واستثرت مافي كلامهن من سر الفصاحة وغرائب النقد وبديع

الكلام مافيه غنية لمتأملية ممن شدا في باب الأدب شيئاً وتطلع لأن يعلم صناعة تأليف الكلام ويفهم منازع أرباب هذا الشأن».

وأخيراً يستغفر الله مما قد يكون ندمه من نزعة مباهاة وتفاخر في القول والعمل فهو جل اسمه ولي العصمة ومولى الرحمة ويختتم كل ذلك بتوحيد الله والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم.

إن «بغية الرائد» يعد بحق عملاً أدبياً رائداً من جميع جوانبه الدراسية من التحقيق إلى النقد والتحليل والتقويم. فهنا رأينا البلاغة العربية تتحول إلى أداة أدبية رائعة قادرة على استخراج مافي النص من جمال وابرار ما فيه من روعة البيان.

وكان أول من نبه لقيمة عياض البلاغة من المحققين المحدثين العلامة الشيخ السيد أحمد صقر في مقدمته لكتاب «الالمام» يقول الشيخ الجليل عن الفصل الأخير من هذا الكتاب (8) :

«وإن هذا الفصل الأخير من فصول بغية الرائد الذي كشف فيه عياض عن فنون البلاغة في حديث أم زرع يعتبر في نظري من أروع فصول البلاغة التطبيقية في الكتب العربية وهو يكشف عن ناحية مجهولة من مناحي عياض وهي الناحية البلاغية التي تجلت فيها شخصيته وبرز فيها رأيه وتجلى ذوقه الرقيق ونقده الدقيق».

(8) انظر المقدمة القيمة للعلامة الجليل محقق الالمام.

ثم يقول :

«لو انتشر منهج عياض هذا. ونهج نهجه فيه الدارسون لاساليب القرآن والحديث لغنيت الأبحاث النقدية وتجدد شباب البلاغة العربية ورفعت نضارتها ودامت غزارتها...»

والغريب أن الذين تصدوا لدراسة النقد الأندلسي والمغربي لم ينتبهوا لعياض الناقد البلاغي مع أن دراسته هذه تعتبر من أنفس ما يقدم في هذا الموضوع. ولقيمة هذه الدراسة الصغيرة فإنها لا تزال إلى اليوم تعتبر فريدة ويعتبر الناس عالة عليها.

وأحب هنا أن أسجل أن صديقنا الدكتور عبد الله الطيب هو أول من وفق لتدريس هذا الكتاب لأول مرة في كلية الآداب بفاس. وربما كانت هي الرائدة في تدريس الكتاب بمدرجاتها بتوفيق من الله.

فاس

د. عبد السلام الهراس

الْقَاضِي عِيَّاضُ

منهاج في العلم وقدوة في السلوك

عبدالقادر زمامة

سيكون من الصعب على دارس الفكر المغربي ومراحل تكوين مقوماته عبر العصور التاريخية، أن يجد أمامه تعليقات مقبولة يعلل بها ظاهرة النبوغ والعبقرية عند شخصيات معينة مثلث في عصرها عملية الاستيعاب الفكري والعلمي والسياسي وتعمقت في هذه العملية إلى أن أصبحت ذات منهاج في العلم وقدوة في السلوك...!

وسيكون من الصعب أن يستسلم دارس الفكر المغربي إلى هذه الصعوبة ويجتنب في دراسته التعليقات والتفسيرات لما يجده أمامه من امتداد مستوعب لشخصيات مغربية في عدة اتجاهات. وكان المفروض أن تكون محدودة النشاط في دائرة تخصصها. مألوفة الاتجاه في وظيفتها...! غير أنه ينبغي إزاء هذه الصعوبة أن يعمد الدارس إلى الربط بين العوامل الشخصية الذاتية. والعوامل الأخرى الراجعة إلى المنبت والبيئة

الخاصة التي ربما كانت تضع بانتظام حلقات متشابهة في سلسلتها تمتد عبر القرون والأجيال...

والقاضي عياض في تاريخ الفكر المغربي من هذه الشخصيات التي لا يمكن أن ندرس ونعلل عملية استيعابها الفكري والعلمي والسياسي إلا إذا ربطنا بين مؤهلاتها الذاتية ومنبتها وبيئتها الخاصة في = بيت = من = بيوتات = كان أفراد منه = قبل = القاضي عياض. و = بعد = القاضي عياض يكونون حلقات من الأصالة. والمعرفة. والنبيل. والقدوة الحسنة. في المجتمع المغربي. في كل من القيروان. وفاس. وسبتة. وبسطة. ومالقة. وغرناطة...

فصفة = القاضي = بالنسبة لعياض ليست هي كل شيء بل إنه كان = قبل = هذه الصفة و = بعدها = يملك صفات أخرى جعلته شخصية ممتدة جذابة تثير الانتباه وتلفت النظر ويلاحقها مافي غرائز الناس وطباعهم من حسد ومنافسة حيناً. وتقدير وإعجاب حيناً آخر!

وكان ميلاد القاضي عياض في سبتة سنة 476 هـ = 1083م يصادف السنة التي طوى فيها يوسف بن تاشفين صفحة حكم البرغواطيين حجاب الحموديين الذين استبدوا بحكم طنجة وسبتة وما إليهما. وفتح عياض عينيه على مدينة كانت تشع منها أنوار الفكر والمعرفة والأدب. وتحتضن من = بيوتات = العلم والنبيل والأصالة ما هو شهير في التاريخ حيث كانت جسراً حضارياً بين المغرب والأندلس. وقال فيها المعتمد بن عباد ملك اشبيلية قولته الشهيرة :

= اشتھت أن يكون عندي من أهل سبتة. ثلاثة نفر : ابن غازي الخطيب. وابن عطاء الكاتب. وابن مرانة الفرضي = (1).

ولا شك أن ذاكرة عياض في طفولته احتفظت بصور عديدة للمرابطين وقادتهم وجيوشهم أثناء عمليات العبور إلى الأندلس لإيقاف المد الصليبي الزاحف على أمصار المسلمين وحصونهم. كما أنها احتفظت بصور أخرى لتلك الشخصيات الأندلسية التي كانت تعبر إلى المغرب وفيهم رجال العلم والأدب والسياسة. يقصدون مدينة مراكش لتحقيق الرغبات وإنجاز المهمات التي تحتتمها الصلات القائمة...

وشب عياض طالب علم ومعرفة. ورفيق كتاب وقلم... يحرص على اقتناص الفرص من أجل الاتصال بأساتذة سبتة والوافدين عليها من الأندلس والمغرب. ويدفعه طموح الشباب لينهج في دراسته منهاجا خاصا يجمع بين الرواية والدراية ويستوعب علوم العصر من لغة ونحو وأدب وتفسير وحديث وفقه وأصول وعقائد وتاريخ....!

وكانت أصداء أعلام المعرفة في الأندلس وإفريقية والمشرق ما تزال ترن في الآذان. وما تزال كتبهم تستأثر باهتمامات وطموحات طلبة العلم يدرسونها ويروونها ويطلبون الإجازة فيها. فكتب ابن عبد البر. والباجي وبقي بن مخلد. وكتب مالك ومدرسته الفقهية. وكتب البخاري ومسلم ورجال السنن. وكتب اللغة والنحو التي ألفها أئمة وأعلام البصرة والكوفة

(1) معجم البلدان لياقوت ج 3 ص 183. بيروت 1957م.

وبغداد. وكتب الأمالي التي أملاها شيوخ الأدب. كل ذلك كان يحث عياضا ويشجّد عزيمته على تطبيق منهاجيته في الاستيعاب والامتداد في فنون المعرفة وعدم الوقوف عندما يقف أقرانه ورفقاؤه من الطلاب عند هدف من الأهداف القريبة ...!

ولم تطمح نفس عياض إلى الرحلة عن مدينته المزدهرة إلا عندما استكمل تكوينه العلمي وهو في العقد الثالث من عمره وتخطاه إلى العقد الرابع. فدخل الأندلس وزار أعلامها في شرق البلاد وغربها ووسطها واستعمل منهاجه الاستيعابي في فنون الرواية والدراية وجالس وذاكر ودرس وروى وأفاد. واستفاد ونال التقدير والتكريم عند شيوخ الأندلس وطلبتها وبذلك نالت ترجمته مكانتها من كتب الأندلسيين ومجامعهم وفهارسهم ولمعت شخصيته في مجالس ابن رشد (الجدة) وأبي علي الصديقي. وأبي علي الجياني وتسابق الأدباء والشعراء إلى الاتصال بعياض وتسجيل ما سمعوه منه وما حدثهم به عن نشاطه العلمي والأدبي في الأندلس وسبته....

وذاكرة عياض في الأندلس لا تغفل الوضع السياسي القائم هناك. ولا تغفل الوضع الفكري. ولا تغفل مشاغل العلماء واهتماماتهم ومواقفهم الواضحة من القضايا الرائجة في المشرق والمغرب. ومنها قضية الموقف الفكري الذي وقفه العلماء من كتاب = إحياء علوم الدين =. ومنهاجية عياض الفكرية والعلمية تفرض عليه بقطع النظر عن

الأوضاع القائمة في كل من الأندلس والمغرب. أن يكون له موقف فكري من الكتاب ومعطياته السلبية والإيجابية ونحن نعلم أن الضجة التي قامت حول هذا الكتاب في الأندلس والمغرب ما زالت لم تدرس دراسة علمية موضوعية وثائقية إلى الآن. الذين تناولوها إنما تناولوها من سطحها الخارجي وأصدائها المتمثلة في قصة إحراق نسخ الكتاب...! مع أن الضجة في العمق كانت تهدف إلى مقاومة هذا النمط من التفكير الذي برز في هذا الكتاب. والذي أخذ العلماء الأندلسيون على صاحبه أنه خرج في قضية الفكر العلمي من الإيجاب إلى السلب. ومن المواجهة إلى الاستسلام فالغزالي - في نظر العلماء الأندلسيين - اعتبر التصوف علما وهدفا وغاية فكرية للإنسان بينما غمط - في نظرهم - العلوم الأخرى حقها وحث على الابتعاد عنها... !!!

وعياض عندما كان في الأندلس - ومكث هناك أكثر من سنة - عرف القاضي ابن حمدين قاضي قرطبة وهو من الشخصيات العلمية الأندلسية التي اعتمدها المرابطون في القضاء والفتوى والشورى. وكان متزعم الحملة الفكرية الكبرى ضدا على كتاب إحياء علوم الدين. وألف في الموضوع رسائل وردودا. سمعها منه عياض وأخذها عنه (2) وذكر ذلك في فهرسته.

(2) الفنية لعياض ص 114. ط تونس 1978 م.

فرحلة عياض إلى الأندلس - ولم يرحل إلى غيرها - كانت استكمالاً من جهة. واستيعاباً من جهة أخرى. ورجع منها إلى سبتة وقد غرس في كل من رافقه أو عرفه تقديره وتكريمه والاهتمام بكل ما يملئ وما يكتب وما يذيعه في الناس من أفكار...!

ولا يهمنا هنا أن نرافق عياضاً في مناصبه القضائية التي تولاهـا على عهد المرابطين في كل من سبتة والأندلس ولا يهمنا أن نرافق عياضاً في موقفه من الموحدين حرباً وسلاماً... لأن هذا شيء معروف متداول. وإنما يهمنا أن نرافق منهاجية القاضي عياض في علمه. وقدوته في سلوكه...

ففيما يرجع لمنهجيته في علومه التي أتقنها. وكتبه التي ألفها نجد أن هذه العلوم كانت ذات اتجاهات أساسية أصلية وهي :

- اللغويات أصولاً وفروعاً..

- والشرعيات أصولاً وفروعاً..!

- والتاريخيات عموماً وخصوصاً..!

مع النفس العالي والاستيعاب الشامل عندما يتعلق الأمر بالحديث عن موضوع تتجاذبه هذه الاتجاهات الثلاث..

ويظهر - حسب الاستقصاء - والتنوع - لتراث القاضي عياض الباقي بين أيدينا إلى الآن. أن التدوين والتقييد لشتى الموضوعات خطة سار عليها منذ بواكر شبابه حيث كانت تراوده فكرة التأليف فيعدلها المادة

الأساسية من تلك المذكرات ويهيء نفسه ليكون ذلك المؤلف الموفق في اختيار الموضوعات والطريقة التي يسير عليها لعرضها عرض المتضلع من المادة الخبير بأصولها وفروعها المتمكن من ظاهر وخفي قضايها...

ومن أجل ذلك لا نستطيع أن نؤرخ تاريخا دقيقا لكل مؤلفاته ولا أن نرتبها حسب سنوات تأليفها. لأن كل واحد منها كان أمامه يعطيه من وقته وفكره ما وسعه أن يعطيه. ثم يعيد النظر فيه ليستكمل أبوابه وفصوله حسب الفرصة المتاحة. وظل يعيش مع كتبه فيما نظن على هذا المنهاج إلى أن ودع هذه الحياة في الظروف المعروفة وقد تم منها ماتم. وبقيت مؤلفات أخرى كما تركها....!

ويظهر هذا في فهرسته التي جمعها ودون فيها تراجم من جمعته بهم ظروف الرواية والسند والإفادة والاستفادة وسماها = الغنية = فإننا نجده فيها يستمر كاتباً مدونا إلى قبيل وفاته. حيث نجده يسجل وفاة شيخه الإمام أبي بكر بن العربي المعافري الذي أدركته منيته وهو مشرف على الوصول إلى مدينة فاس سنة 543 هـ وقد توفي عياض في السنة بعدها. وكان قد بدأ كتابة هذه الفهرسة منذ بواكر عهده بطلب العلم. والدليل على ذلك أن ابن خير - وقد اتصل به في الأندلس وأخذ عنه - يذكر هذه الفهرسة ويذكر أنه أجازها فيها. وهي بطبيعة الحال إذ ذاك غير تامة (3) وإنما تمت بعد سنوات أخرى.

(3) فهرسة ابن خير ص 437.

ومثل ذلك يمكننا أن نقوله عن كتب عياض الأخرى مثل ترتيب المدارك. ومشارك الأنوار والشفاء. وإكمال المعلم على صحيح الإمام مسلم. وكتبه التاريخية الأخرى التي طوى الزمان أخبارها وأعدم أعيانها...!

وعياض يضع في مقدمة منهاجيته قضية الأسلوب الكتابي. فبكل ما يملك من ملكة بيانية ولغوية وأدبية يعالج موضوعاته المتعددة التي تناولها في كتبه ورسائله وخطبه. وهذا ما جعله غرة في جبين التاريخ الفكري والأدبي وجعل مؤلفاته تأخذ حظها من المضمون الثري والشكل الجيد. والترتيب اللائق...!

وصفحات تتلوها من مشارق الأنوار على صحاح الآثار وهو معجم لضبط وتصحيح ماورد في ثلاثة كتب من كتب الحديث الشريف وهي :

- موطأ الإمام مالك...

- صحيح الإمام البخاري...

- صحيح الإمام مسلم...

تعطينا الدليل على منهاجية دقيقة في العرض والتحليل والتصحيح وتتبع ما تخطئ فيه الأقلام وتتعرش فيه الألسنة... وما تصوره الأوهام بغير صورته الحقيقية من المفهومات المتعددة. وما تتنكب فيه الشروح المختلفة طريق الصواب... وكان القاضي موفقا في هذا الكتاب إلى أقصى حد ؟... وما زال هذا الكتاب يتمتع بقيمته وفائدته العلمية البالغة الأهمية. فهو

فريد في مادته. غريب في منهاجه (4)... يظهر العقلية العلمية المستوعبة لعياض في أجلى مظاهرها فدارس علم الحديث - في نظر عياض - ليس وعاء حفظ ورواية وسند بل إنه إلى جانب ذلك عارف بدقائق اللغة وفروقها والبلاغة ومقاصدها. والمذاهب الفقهية وأصولها. وبذلك طبق عياض في هذا الكتاب منهاجيته العلمية أحسن تطبيق... !

ويبلغ عياض ذروة المنهجية العلمية في كتابه = الإلماع إلى معرفة أصول الرواية والسمع . والكتاب يتناول علوم الحديث الشريف المبنية أساسا على معرفة الضبط وتقييد السماع وتصحيح الروايات والطرق والأساليب التي يتم بها لدارس علم الحديث منهاج متكامل للتعديل والتجريح والقبول والرد لما يسمع من نصوص أو يرويه من أسانيد. مع العلم أن محور ذلك هو : تصحيح المتن. وتصحيح السند. لتطمئن النفس إلى ما تملكه من أحاديث نبوية صحيحة وأسانيد علمية صحيحة ... !

وإذا تخطينا هذه الكتب الثلاثة : الفهرسة. ومشارق الأنوار. والإلماع. فاننا نصل إلى كتاب : ترتيب المدارك لنجد = مذهبية = القاضي عياض تلابس = منهاجيته = فالمذهبية المالكية عند عياض وعند غيره من الأعلام المفكرين عندما يعرضونها أو يتحدثون عنها بوجه من الوجوه ليست إلا نتائج اقتناعية واسعة آفاق ترسم الخط البياني لما يشغل

(4) طبع هذا الكتاب بفاس في جزئين كبيرين وتم طبعه سنة 1333 هـ وأعيد تصوير هذه الطبعة ببيروت مؤخرا...

القلب ويملاً الذهن من معطيات مبنية على أساس واضح من الاقتناعات والاختيارات.

فكتاب ترتيب المدارك يعرض المذهب ورجاله الذين عاش هذا المذهب في عقولهم وأحكامهم وأقلامهم ودروسهم في أقطار المشرق والمغرب والأندلس.

وقسم كبير من هذا الكتاب يصور جوانب من التفكير المغربي عند بعض الأعلام المغاربة الذين سبقوا عياضا وأغفلت كتب التاريخ الحديث عنهم كما أغفلت الحديث عن غيرهم...

وقد شغل عياض نفسه بهذا الكتاب مدة طويلة وجمع فيه من المعلومات التاريخية والفقهية والأدبية الشيء الكثير. وعلى عادة عياض وما عرفناه من منهجيته فإنه رتب كتابه واختار له خطة معينة لرسم صورة لأصول المذهب المالكي والكيفية التي تكونت بها هذه الأصول على عهد الإمام مالك. ثم عرض هذا المذهب وأصوله وفروعه حية في طبقات المالكية ورجالهم الذين مثلوها وعاشوا مقتنعين بصلاحياتها...

وقد أحسن عياض إلى (مذهبيته) في هذا الكتاب لأنه عرضها حية متحركة على يد أعلام من العلماء التزموا مع أنفسهم ومع مجتمعهم أن يكونوا قدوة في الأخلاق والسلوك زيادة على قدوتهم في العلم...! ونستطيع ونحن نقرأ هذه = الطبقات = من أعلام المذهب المالكي أن نقدر مدى مفهوم هذه = المذهبية = بالنسبة لحقب من تاريخ إفريقية

والمغرب والأندلس إذ كانت تعني الحرص كل الحرص على التثبيت
بمنهاج في التفكير. وممارسة التعبير عن هذا التفكير ممارسة بعيدة عن
الإفراط والتفريط. والوقوع في متاهات الفروض والاحتمالات والشك
والتشكيك...!

وشئ آخر نلمسه عند عياض في هذا الكتاب وفي غيره من كتبه.
وهو : أن المذهب الأشعري السني كان معروفا في المغرب والأندلس
على عهد المرابطين . وقبل أن يقوم الموحدون بالتزامه وإلزام الناس
به...!

فقبل المهدي بن تومرت. وقبل أن يحمل حملته العظمى القاسية
على المرابطين وما عرفوا به. هم والعلماء المحيطون بدولتهم... كانت
هناك وحدة متكاملة بين المذهبية الأشعرية في العقائد . والمذهبية
المالكية في الفقه وأصوله وفروعه. فقد مثل هذه = الوحدة = عدد من
علماء المغرب والأندلس ذكرهم عياض في هذا الكتاب...

وتتميما لمنهاجية القاضي عياض في العلم نجده يؤلف كتابا لناشئة
المسلمين وعامتهم ليتفقهوا في دينهم ويمارسوا العبادات والعقائد على
منهاج سليم قوي يقرب البعيد. ويسهل العسير. ويحكم الصلة بين القلب
والعقل والعقيدة والسلوك. وهذا الكتاب هو الذي سماه : (الإعلام بحدود
قواعد الإسلام) (5) ولا شك أن عياضا الذي خلق بكتبه الأخرى في آفاق

(5) مطبوع بالمغرب طبعة جيدة بتحقيق المرحوم الأستاذ محمد بن تاويت الطنجي.

عالية عند من تسمو به ثقافته إلى هذه الآفاق. أراد أن يكون شديد الصلة
بهؤلاء الناشئين يهبهم من تفكيره وقلمه واهتمامه ما يحفظ لهم سلامة
العقيدة وحسن السلوك...

وكما أقنعنا عياض بمنهاجيته في العلم بهذه الكتب المتنوعة في
اللغويات . والشرعيات والتاريخيات. فإنه أقنعنا كذلك بهذه القدوة
الحسنة في سلوكه الشخصي في جميع مراحل حياته حيث شب في
حصانة خلقية وشاب عليها. فهو - كما تصفه المصادر - الصبور المتواضع
المترفع عن الخوض في سفايف الأمور. الصادق في حديثه.. العادل في
أحكامه. المهذب في معاملته. لا يخاف في الجهر بالحق لومة لائم. ولا
تبطره النعمة والجاه والسلطة كما لاتذله القلة والإبعاد والمضايقة هكذا
عرف الناس القاضي عياضا. وهكذا ترجموه. وهكذا عاش في ضميرهم منذ
قرون. ويكفي أن بعضهم كان يقول عن علمه وسلوكه :

- لولا عياض ما ذكر المغرب !...!

من أجل كل هذا دخل عياض ضمير تاريخنا الفكري في المغرب
وخلدته كتبنا ومعاجمنا بمنهاجيته في العلم وقيادته في السلوك وما يزال
ضريحه في مراكش - ضمن سبعة رجال - يوحى لزاره بجلال العلم
وهيبته وسمو الخلق ورفعته...

أما في مدينة فاس التي عرج عليها في طريقه إلى مراكش فما
زالت هناك معالم لهذا العبقري تذكر عند بعض الناس وهي :

- مسجد القاضي عياض الذي نسب إليه من أجل تعبده به. وما زالت هذه النسبة قائمة إلى الآن... (6).

- الدار التي نزل بها وهي دار أسرة الفرديس وما زالت الدار معروفة إلى الآن (7).

- المثل الذي يضربه بعض الناس فيقولون :

بْدَائِي بقيت في دَائِي ...!

وقد نظم القاضي عياض يوم حل بمدينة - داي - شعرا جاء فيه هذا البيت :

لعلك مثلي يا حمام فإنني غريب بـ (داي) قد بليت بداء
فالقاضي عياض شعر بغربته ودائه في مدينة - داي - وناجى
الحمام بهذا الشعور بالغربة ولم يجد أنيسا ولا آسيا... وبقي بدائه في
= داي = وهذا ما يقصده المثل المضروب عند بعض الناس...!

عبد القادر زمامة

فاس

(6) سلوة الأنفاس ج 1 ص 151.

(7) أزهار الرياض ج 1 ص 24.

الرحمة الشافعية

خطاب

معالي وزير الدولة المكلف بالشؤون الثقافية
الأستاذ الكبير السيد الحاج محمد اباحني
في افتتاح الدورة الخامسة والعشرين للمجلس التنفيذي
للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،
المنعقدة بالرباط (1-7-1980)

بسم الله الرحمن الرحيم

حضرة الأخ المدير العام

حضرة الأخ الرئيس

حضرات الاخوة

أظنكم في هذه اللحظة. شاعرين شعورا صادقا عميقا. بما يداخلني
من اعتزاز سابغ. بانعقاد دورة المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية
والثقافة والعلوم. في بلدكم الشقيق هذا. وليس الاعتزاز مقصورا علي

وحدى. فإن المغرب كله ملكه وحكومته وشعبه. جار على سجية الاعتزاز بكل اجتماع يعقده الإخوة الأشقاء في رحابه، وبكل لقاء بينهم، يرمون من ورائه إلى إدراك غرض بعيد، وإحراز مكسب جديد. ولذا فلن أعمد إلى إرخاء رسن القول للتعبير عن ترحيب الأحباب بالأحباب، والأشقاء بالأشقاء، وحسبى أن اقتصر على هذه الكلمات الموجزة : «لقد لقيتم أهلاً وحللتهم سهلاً» لتلمسوا من خلالها أن المغاربة أجمعين، سعداء بورودكم على هذا الوطن الذي يهمهم ما يهم العرب قاطبة، ويجيش في قلوب أبنائه ما يجيش في قلوبكم كافة، من تطلعات وآمال.

انكم أيها الإخوة، مهتمون أعظم اهتمام بقضايا مختلفة، عازمون على دراسة طائفة صالحة منها بكل ما آتاكم الله من مدارك، ووفر لكم من ملكات، وحشد بين جوانحكم من طموح إلى طي المسافات، وقطع الأشواط والمراحل، ومد الأسباب باستمرار، للحصول على ما هو أعود بالخير الكثير على أمتنا، والوصول إلى ما هو أخلق بتبويثها المنازل التي ترتفع وتعلو واحدة بعد أخرى، وحيناً بعد حين.

وان هذه القضايا الموكولة إلى اهتمامكم الدائب، المشدودة إلى عنايتكم الطافحة بالإخلاص، لمتصلة وثيقة الاتصال، باللغة العربية وطرق ازدهارها وانتشارها، وبتراث الأمة العربية وحضارتها، وبالنمو على اختلاف أصنافه وأشكاله وبكل ما هو كفيل بالتوفيق بين الاستمسك

بمقاليد الذاتية الأصلية القائمة على مثلنا وقيمنا الحضارية. وبين الحاجة إلى الاقتباس والامتياح من الحضارة الغربية.

هذه قضايا لم أقصد بذكرها إلى الحصر وإنما عرضت لها لأنها تجمل جوانب كثيرة. تدأب منظمتنا على الانصراف إليها. بما نعهده فيها من حرص شديد على الأبقاء والاحياء. والتحويل والتطوير. والتمهيد للغد الباسم. والمستقبل الوضيء.

تتناول منظمتنا هذه القضايا. وتواجه من جرائها ضروباً من المشاكل. وتذلل ألواناً من الصعاب. وتركب جدد الطريق على ما يغشى سماء العروبة وسماء الإسلام من سحب متجههم كالح.

وإذا كان همها مصروفاً إلى الشؤون المنوطة بها. موصولاً بتألق التربية والثقافة والعلوم في الأقطار العربية. فإنها لاتبرح تعنى بكل ما يمت إلى العرب بصلة من الصلات. فهي تومن أعمق الإيمان وأقواه بمشروعية الثورة العربية الفلسطينية. وتلتزم التزام الأحرار المخلصين من العرب. بوجوب موالاة الدعم للشعب الفلسطيني الذي أخذ على نفسه. أن يستمر مرير كفاحه. إلى أن يعترف له بحقه المشروع في تقرير مصيره. ويسلم له بإنشاء دولته فوق أرضه.

حضرة الأخ المدير العام

حضرة الأخ الرئيس

حضرات الإخوة

انه لحظ سعيد، أن تعيش الأجيال الحاضرة، ظروف التحول من عهد إلى عهد، وتسهم في هذا التحول بالتجديد والتشييد وإعداد المستقبل بوضع الخطط وابتكار اساليب وطرق التحقيق والإنجاز. ان عدداً كبيراً من الدول العربية والإفريقية، لم تملك زمام أمرها، ولم تظفر بحريتها إلا منذ زمن غير بعيد. ولقد خلف الاستعمار كما تعلمون آثاره في الأذهان والأفكار، وكاد أن يستلب ما كان للكيانات الذي امتد إليها، من ثقافات خاصة وشخصيات متميزة. إلا أن الشعوب التي كانت بالأمس مغلوقة على أمرها، أخذت بعد استرجاع حريتها واستقلالها، تداوي ما استشرى في أجسامها من داء، وتعالج ما طرأ على نفوسها من انحراف. وها نحن أولاء، وقد انتشعت الفشاوة عن الأبصار، وانجلت السدف عن البصائر، نسير في طريق لاجب، واثقين لا يعترينا إشفاق من استلاب، ولا يخالجننا فزع من انفصام ، ولا تسترهبنا وإن كثرت التحديات.

لقد اتصلنا منذ قرون بثقافات وحضارات كان لها حظ كبير من إشراق، ونصيب وفير من إخصاب فأفدنا منها الكثير، وأسفنا منها ما طاب جناه لعبقريتنا، وما لبثنا أن أفضنا ما اقتبسناه واستوعبناه وأخرجناه مطبوعاً بطابعنا الخاص، على أمم كانت آنذاك، دوننا معرفة وخبرة، وأقل

منا جاها وشهرة. فأظلت أجزاء واسعة من الأرض. حضارة عربية إسلامية ما زال الباحثون يلتمسون الجوانب المستترة منها. والاعلاق المجهولة من ذخائرها.

وإذا كنا الآن. نجتاز مرة أخرى. مرحلة الاقتباس والاستيعاب. فإن الأمل وطيد أن تبرز الأمة العربية الإسلامية ذات يوم حاملة للواء حضارة مستجدة. تأتلف فيها أصالتنا وتقنياتنا المتوافرة بالابداع والابتكار.

وليس على الله بعزيز أن يعين منظمتنا على الاسهام الفعال في تيسير أسباب الاقبال والحلول. لهذا المستقبل الحضاري الشامخ.

كتب الله لأعمالكم أيها الإخوة. ما نرجو لها من نجاح كبير. ووفقكم ورعاكم. وطيب مقامكم في رحاب هذه الديار.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

محمد باحني

خطاب

السيد المدير العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
الدكتور محيي الدين صابر

في افتتاح الدورة الخامسة والعشرين للمجلس التنفيذي
للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم
المنعقدة بالرباط (1-7-1980)

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الأخ الأستاذ الحاج محمد اباحيني وزير الدولة المكلف
بالشؤون الثقافية.

أصحاب المعالي الوزراء.

سعادة الأخ الأستاذ الدكتور حمد السلوم رئيس المجلس التنفيذي
الموقر.

السادة السفراء.

السادة الاخوة المراقبون وممثلوا الهيئات العربية والدولية السادة
الضيوف.

يسعدني ونحن نلتقي في الرباط العاصمة الشامخة للمملكة المغربية
الناهضة أن أحييكم التحية أنتم أهلها. باسم منظماتكم العربية للتربية

والثقافة والعلوم وباسمي. وأن أشيد بما قدمته المملكة المغربية كعندها
كريمة مضيافا. ملكا وحكومة وشعبا. من اللقاء الحميم. والحفاوة البارة.
والعون الصادق. لتنعقد الدورة الخامسة والعشرون للمجلس التنفيذي الموقر
للمنظمة في هذا المناخ المسؤول من الاعداد الوثيق والتنظيم الدقيق.

وان الدور الذي نهضت به وزارة الشؤون الثقافية وعلى رأسها معالي
الأخ الأستاذ الحاج محمد ابا حنيني وزير الدولة ومعاونوه كان له الفضل
الأكبر في كل هذا ... وهو فضل تعودته المنظمة. من المملكة المغربية.
ومن المسؤولين فيها. في ذلك التعاون النافع والممدود بينهما فلقد
استضافت مدن المملكة. وتستضيف كثيرا من مناشط المنظمة. وتبناها.
وتدعمها. وتسهم فيها. في كل مراحلها مشاركة في الرأي. وفي السعي.
وفي الممارسة فإن المملكة. مقر لجهاز من أهم أجهزة المنظمة وأقدمها هو
مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي في الرباط الذي يقوم على
جانب أصيل من جوانب الثقافة العربية هو تنسيق التعريب. وتوحيد
المصطلحات العلمية. وتنظيم مناهجها وتطوير أساليب اعدادها.

ان للمجلس التنفيذي. وقد اتخذ من عقد بعض دوراته في خارج
دولة المقر. في انحاء الوطن العربي سبيلا للتوعية باهداف المنظمة.
تعريفا بنشاطها. للرأي العام العربي. ليعبر عن الرضى. بأن تكون هذه
الدورة. في هذه الأرض العربية الإسلامية التي ظلت درعا حامية لتراث
هذه الأمة. ولقيمها على مدى القرون تحمي ذلك كله بدماء أبطالها.

وبفكر علمائها، وبعطاء شعرائها وفنانيها ... ولقد ظلت جامعة القرويين فيها منارة عالية يضيء نورها، ويغمر الآفاق، إلى أعمق القارة الإفريقية، تنشر اللغة العربية والثقافة الإسلامية، في سند موصول من علمائها العاملين....

ان المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، وقد حملت عبأ قوميا جليلا، في نطاق العمل العربي المشترك، لتنهض إلى رسالتها بعزيمة العاملين من أبناء هذه الأمة، والمؤمنين بقدرها ومصيرها وبدورها الحضاري والإنساني. أولئك الذين لم يمسكوا عنها جهدا يستطيعونه، ولم يمنعوا منها عونا يملكونه، في أجهزتها المختلفة، مؤتمرها العام، ومجلسها التنفيذي، ولجانها الوطنية وإدارتها العامة، وبفضل هذا التضامن، استطاعت منظمتكم أن تقف على قدميها، وان تستأنف مسيرتها، بعدما تعرضت له من شدة، في ظروف انتقالية إلى مقرها الجديد.....

ولقد كان المؤتمر العام الخامس، دليلا على حيوية المنظمة، وعلى إصرارها على الاحتفاظ بمستوى ادائها، الارتفاع بذلك الاداء، انتفاعا من كل تجربة تعرض لها.

والمجلس التنفيذي، في دورته الخامسة والعشرين هذه، ليستعرض نشاط المنظمة في الفترة التي انقضت منذ المؤتمر العام الخامس في يناير، من هذا العام، وهو نشاط يعطى جغرافيا الساحة العربية، ويتجاوزها إلى ساحات أخرى في العالم، في إفريقيا وآسيا، وفي أوروبا

وأمریکا. وهو إلى جانب ذلك يتناول قضايا متعددة . في مجالات تخصصها. مما يجعل من المنظمة منظمة دولية للمعنى الكامل. من الناحية الوظيفية. فهي تتحرك مع القضايا العربية والإسلامية. ومع الإنسان العربي والإسلامي. وذلك في وعي رشيد بطبيعة العصر. الذي لم تعد فيه مشكلات خاصة لمجتمع من المجتمعات . والعالم منذ اليوم. عالم متشابك متداخل . مشكلاته واحدة وقضاياها واحدة . وان السياق العالمي للمشكلات الإقليمية والقومية. هو الحقيقة التي تفرض نفسها... وان ادراك هذه الحقيقة هو مدخل ضروري لمعالجة القضايا القومية. وهذه الحقيقة. هي واضحة في مجال الفكر. وضوحها في مجال الاقتصاد السياسي.

أيها الاخوة. ان الأمة العربية تمر. في ظروف قلقة. وان واجبنا. في هذا العصر. الذي أصبحت فيه إرادة مواجهة مشكلاته محكومة بعوامل خارجية كثيرة. ان يراهن على المستقبل. وان نصنعه. ونحن في المنظمة. أكثر الناس مسؤولية في هذا الشأن. فبناء الإنسان العربي القادر. والمعاصر. سيظل هو الهدف الأساسي. يدور حولها نسق من النشاط يستهدف البعد التاريخي ممثلا في التراث والقيم. وبعد الحاضر ممثلا في السعي والممارسة. وبعد المستقبل ممثلا في التخطيط والاعداد.... في مختلف المجالات.

السيد الرئيس : واني إذ أرجو لكم التوفيق في أعمالكم. التي وضعت أسسها الرشيدة. في التناول القومي الموضوعي . وفي المعالجة المستوعبة

الواعية، فإني عائد بالشكر مستحقا لمعالي السيد الوزير الحاج محمد
اباحنيني وزير الدولة المكلف بالشؤون الثقافية لما توج به عونه الكريم،
بتشريفه افتتاح هذا الاجتماع، ولكلمته البليغة التي هي زاد للمنظمة
وللعاملين فيها، من رجل اغنى الثقافة العربية الإسلامية إبداعا ودعما من
موقع العطاء، ومن موقع المسؤولية.

والشكر للاخوة المراقبين من ممثلي الهيئات العربية والدولية،
ولرجال الاعلام، والامانة الفنية، والإداريين، والمسؤولين في إدارة هذا
الفندق على ما يسروا وأعانوا....

والله يوفقنا جميعا، إلى الخير، ويعيننا عليه.

د. محيي الدين صابر

مأدبة عشاء على شرف المشاركين في دورة المجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

أقام الأستاذ السيد الحاج محمد أبا حنيني وزير الدولة المكلف بالشؤون الثقافية مأدبة عشاء تكريماً للمشاركين في الدورة الخامسة والعشرين للمجلس التنفيذي للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.

حضر هذه المأدبة رئيس مجلس النواب وعدد من أعضاء حكومة صاحبة الجلالة وبعض السفراء العرب ونخبة من المثقفين.

الندوة العلمية الخاصة بالهندسة الإسلامية في بلاد حوض البحر الأبيض المتوسط

نظمت وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية من 6 إلى 10 أكتوبر 1980، ندوة علمية في موضوع «الهندسة المعمارية في بلاد البحر الأبيض المتوسط» شارك فيها أساتذة متخصصون في علم الآثار والهندسة المعمارية من : المغرب، وتونس، وفرنسا، وإيطاليا، وإسبانيا، والبرتغال، وتركيا، ولبنان.

وبهذه المناسبة، دشن معالي وزير الدولة المكلف بالشؤون الثقافية الأستاذ الأديب الكبير السيد الحاج محمد أبا حنيني - هذه الندوة، بقاعة الوزارة - بخطاب قيم يوجد نصه فيما بعد.

هذا، وقد أقيمت في هذه الندوة مجموعة محاضرات مفيدة في هذا الموضوع
تخللتها مناقشات في غاية الأهمية.

ومن الجدير بالذكر أن مصلحة الآثار ستصدر في بداية السنة المقبلة عددا
خاصا من - نشرتها الاثرية - بهذه الندوة، وفيما يلي :

نصّ خطاب معالي وزير الدولة المكلف بالشؤون الثقافية الأستاذ الكبير السيد الحاج محمد اباحنيني

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب السعادة والمعالي

حضرات السيدات والسادة

أستشعر الشرف العد، وقلبي موزع بين المسرة والاعتزاز. بأن أحمل
إلى ضيوف المغرب. وإلى جميع المشاركين في هذه الندوة. وإلى ممثلي
المنظمات الدولية. تحية صاحب الجلالة الحسن الثاني أطال الله بقاءه.
وترحيبه الجميل. المغرب المبين. عن ابتهاج المغاربة كافة. حكومة
وشعبا. بالتقاء العلماء الجلة الوافدين على هذه الديار. من أقطار البحر
الأبيض المتوسط. بأصدقائهم علماء المغرب الكبار. للتباحث وتبادل

الآراء. فيما يتصل بالهندسة المعمارية الإسلامية. وما كان لها من انعكاس وبقي لها من آثار.

ان العاصمة التي تؤوي لقاءكم. حضرات السيدات والسادة. وتستقبل مناظرتكم بالابتهاج البالغ. والترحاب السابغ. لحقيقة بما وسعته من هندسة معمارية إسلامية شامخة. بأن تحتضن مثل هذا اللقاء. وتجمع في رحابها صفوة ممن أعلقوا اهتمامهم بالآثار ما ظهر منها وما بطن. ووقفوا ولوعهم على مانبع في أطراف الدنيا وانتشر من حضارات. وهذه العاصمة التي تشهد معالمها وءاثارها بما تعاقب على أرضنا من عصور. وتدل دلالة واضحة. على ما اضطلع به المغرب ردحا من الدهر. من دور ثقافي وحضاري ممتاز. قد تبوأ مكانا شاهقا من تاريخ هذه المملكة. كما تبوأته قبلها عاصمتان فارعتان : فاس ومراكش.

وليس بمستغرب حضرات السيدات والسادة. أن يساعد موقع المغرب الجغرافي. على اتصال بلادنا بقارات مختلفة. وبأقطار البحر المتوسط خاصة. ولا بعجيب أن يعين على التلقي والإيصال. والأخذ والعطاء. ومد الأسباب لربط أواصر التعارف بين الناس. وإيجاد علاقات تبادل ثقافي واقتصادي. وهذه عوامل كلها يسرت لوطننا أن يسهم عبر القرون المتطاولة. في تاريخ البحر الأبيض المتوسط. بالقدر الذي مازالت قرائح المنقبين والباحثين. دائبة على إبراز حجمه. وتحديد أبعاده.

وإذا كان موضوع الندوة التي تعقدونها اليوم. محصورا في نطاق الهندسة المعمارية الإسلامية. فإن مما لا ريب فيه. ان الأبحاث الجادة التي ستعرضونها خلال أيام اجتماعكم. ستطلع المهتمين بهذا المجال. والمؤرخين الذين ينتظرون الكشف الطريف. والمادة البكر. على الخطى التي تخطوها المعرفة في مسارها نحو تعيين مواطن التأثير والتأثير. وتبيين وجوه الاقتباس والشبه والتفرد. ولا مرء في أنكم ستقيسون مدى ما اتسع للحضارة الإسلامية من تأثير معماري في هذا البلد أو ذاك من بلاد البحر الأبيض المتوسط. وما تم من وحدة معمارية على ماكان من اختلاف الخصوصيات. وتباين العبقريات.

ان هذا البحر لم يكن في حقبة من الحقب. حائلا دون اتصال الشعوب بعضها ببعض. ولا مانعا من تنقل البضائع والفكر والصنائع والممارسات. وقد نشأت حضارات في الأقطار الممتدة على سواحله. وكان بين هذه الحضارات المتجاورة. والثقافات المتدانية. تفاعل أسفرت محاسنه عن حظ واسع من الخصب. ونصيب وافر من الإمراع. وإذا كانت العصور القديمة قد أحدثت صلات متعددة مثمرة بيننا. على ماكان يعترض السبيل من صعوبات. ويحذر بالمسافر من أخطار. فإن العصر الذي يظلنا خليق بما يتوافر فيه من أسباب التواصل اليسيرة. أن يجعل حظ الشعوب المتقاربة من الخصب أوسع. ونصيبها من الإمراع أوفر وأغزر. وما

هذه الندوة إلا مظهر واحد من مظاهر التلاقى، وسبب لاحق من أسباب الأخذ والعطاء، والكسب والإثراء.

حضرات السيدات والسادة

ان وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية لتولي جانبا كبيرا من اهتمامها للهندسة المعمارية بوجه عام، والهندسة المعمارية الإسلامية بصورة خاصة، وهي إذ تعنى بالوجهين معا فإنما تعنى بالإبداع في أحد أشكاله وألوانه، وان من مزايا الباحثين في مجال الهندسة المعمارية الإسلامية أنهم يتسلحون بالصبر، ويركبون المسلك الوعر، طلبا لتوسيع آفاق المعرفة، وسعيا وراء استجلاء المكنون من ملامح هذه الهندسة، والمستسر من روائعها، وما شأنهم في هذا السعي، الا كشأن من يقفون حياتهم على الظفر بئاية من آيات الفكر أو الإحساس أو المهارة، ويجعلون أكبر همهم في الحصول على الجديد من أدلة الابتكار المحض، والإبداع الذي لا يمتري العارفون في انتسابه إلى العبقرية الحق.

أشكر لكم جميعا أيتها السيدات ، أيها السادة تلبيتكم للدعوة، وحضوركم افتتاح هذه الندوة، وأتمنى أن يكلل النجاح الكامل أعمال المشاركين فيها.

والسلام عليكم ورحمة الله.

محمد اباحسيني

بعثة موسيقية مغربية في احتفالات الجمهورية العراقية الشقيقة في أعياد الثورة

في إطار العلاقات الأخوية بين المملكة المغربية والجمهورية العراقية. وبمناسبة احتفالات القطر العراقي الشقيق بأعياد الثورة في شهر يوليو 1980. أوفدت وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية بعثة موسيقية للمشاركة في الحفلات التي شهدتها القطر الشقيق بتلك المناسبة.

وكانت البعثة تضم: جوق طرب الآلة لمعهد الموسيقى بتطوان. وفرقة الطقطوقة الجبلية لمدينة طنجة. ومجموعة الهيت لمدينة القصر الكبير. وكان وصول البعثة إلى بغداد يوم 15 يوليو 1980 وقدمت أولى عروضها بمدينة بعقوبة بنادي الضباط بمعسكر سعد بن أبي وقاص بالمدينة المذكورة يوم 16 - 9 - 80 وشاركت البعثة في العرض الجماعي بقاعة مسرح الخلد ببغداد يوم 18 - 9 - 80 وقدمت عرضا يوم 20 - 9 - 80 بقاعة ابن الأثير بمدينة الموصل ويوم 22 - 9 - 80 بقاعة الثقافة الجماهيرية بمدينة أربيل ويوم 24 - 9 - 80 بقاعة الخلد ببغداد.

وقد تميزت تلك العروض باهتمامها على ألوان من الموسيقى التقليدية والفلكلورية التي عكست الطابع الأصيل للموسيقى المغربية. كما أن الصحافة المكتوبة والمسموعة والمرئية في القطر الشقيق عكست نشاط البعثة الموسيقية المغربية التي لقيت ترحابا وعناية خاصة من نين المسؤولين بالقطر الشقيق ومن الجماهير التي تتبعت عروضها في كل المدن التي زارتها.

فرقة المسرح الوطني تشارك في مهرجانات المنستير وصفاقس والمهدية بتونس الشقيقة بمعرضية "دعاء للقدس"

تطبيقا للبرنامج الثقافي الموقع بين المملكة المغربية والجمهورية التونسية الشقيقة بتاريخ 19 أكتوبر 1979، وبدعوة من وزارة الثقافة التونسية شاركت فرقة المسرح الوطني في ثلاثة مهرجانات مسرحية بكل من المنستير وصفاقس والمهدية. في الفترة ما بين 16 و 23 يوليوز من سنة 1980، قدمت خلالها مسرحية "دعاء للقدس" من تأليف أحمد الطيب العليج ومصطفى القباچ وإخراج عبد اللطيف الدشراوي وعبد الصمد دينية، وتشخيص : عزيز موهوب - مليكة العماري - أحمد العلوي - عبد الله العمراني - مصطفى تاه تاه - محمد الجم - نزهة الرگراگي - عبد الكبير الشداتي - محمد أبو الصواب، وعدد من الممثلين المتفرغين.

ومن المعلوم أن مسرحية "دعاء للقدس" نالت نجاحا ملحوظا عند تقديمها بمناسبة عيد العرش المجيد بمدن الرباط والدار البيضاء وطنجة وبني ملال، وبما أن قضية القدس تهم العالم الإسلامي والمسلمين بصفة عامة، فقد قررت وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية أن تشارك فرقة المسرح الوطني بهذه المسرحية، سيما وأن جلالة الملك الحسن الثاني حفظه الله، هو الذي يترأس لجنة القدس الشريف المنبثقة عن اجتماع مجلس وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد بالمغرب في السنة الماضية.

معرض السنتين الحادي عشر للفنون التشكيلية بباريس

في إطار التعريف بالثقافة المغربية عامة، وبالفن التشكيلي خاصة، وما وصل إليه هذا
ن من تطور، شارك المغرب في معرض السنتين الحادي عشر للفنون التشكيلية الذي نظم
بمتحف الفن العصري بباريس، ابتداء من 19 شتنبر إلى 3 نونبر 1980.

وقد نظم معرض السنتين العاشر للفنون التشكيلية، خلال سنة 1977 وبعد ثلاث سنوات
نظم معرض السنتين الحادي عشر الذي لم يقتصر على الفن التشكيلي فحسب، بل ضم جناحا
للأفلام، وآخر للهندسة المعمارية، وأحياء مناظرات ثقافية وحفلات وسهرات موسيقية.

وقد ضم هذا المعرض أعمال ثلاثمائة وثلاثين فنانا يمثلون ثلاثا وأربعين دولة، من بينهم
المغرب، وكان الهدف من هذه التظاهرة الفنية، هو التقاء الشباب الذين لا يزيد عمرهم عن
خمس وثلاثين سنة، لتبادل وجهات النظر في ما بينهم في موضوع الفن التشكيلي، والفنون
الأخرى.

وقد شارك المغرب في هذا الملتقى الثقافي بأعمال فنية قدمها الفنان بغداد بنعاس.

الاجتماع السادس لمديري المراكز الوطنية للنظام الدولي للبيانات حول الدوريات باريس 7-10 أكتوبر 1980

انعقد بالمكتبة الوطنية بباريس من 7 إلى 10 أكتوبر 1980، الاجتماع السادس لمديري المراكز الوطنية للنظام الدولي للبيانات حول الدوريات (I.S.D.C.) ومن أجل هذه الغاية أوفدت وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية السيد عبد المجيد بن يوسف رئيس مصلحة الببليوغرافية بالمكتبة العامة للكتب والوثائق.

هذا وقد كان المغرب، البلد العربي الوحيد الذي حضر الاجتماع السادس من بين خمس عشرة دولة وهم : كندا، الدانمارك، إسبانيا، الولايات المتحدة، فينلاندا، فرنسا، اليابان، المكسيك، النرويج، ألمانيا الغربية، بريطانيا، السنغال، السويد، تيلاندا والمغرب، بالإضافة إلى منظميتين دوليتين وهما : المركز الدولي للنظام الدولي للبيانات حول الدوريات (C.I.E.P.S) والمنظمة العالمية للتربية والثقافة والعلوم (UNESCO) وقد تم في هذا الاجتماع الدولي مراجعة الفصول 4 و 5 و 6 من دليل النظام الدولي للبيانات حول الدوريات كما اختيرت خلاله فيلندا كمقر للاجتماع السابع لمديري المراكز المذكورة.

بَلاغ دعوة المغرب للمشاركة في معرض الكتاب بفرانكفورت

يسر وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية أن تعلن لأصحاب المكتبات والناشرين المغاربة. عن إقامة معرض الكتاب بفرانكفورت ابتداء من 8 إلى 18 أكتوبر 1980. فعلى من يرغب في الاسهام في هذا المعرض من أصحاب المكتبات والناشرين المغاربة. أن يتصل بمصلحة المكتبات والنشر والتوزيع التابعة لوزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية لتزودهم بالمعلومات في هذا الموضوع.

بَلاغ من وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية حول جائزة المغرب لسنة 1980

ان جائزة المغرب لسنة 1980 ستمنح في نهاية السنة الحالية. وستعين الوزارة لجنة التحكيم من بين الأساتذة المتخصصين وذلك بناء على محتويات الكتب المرشحة لنيل الجائزة. وسيقفل باب الترشيحات في الساعة السادسة من مساء يوم الأربعاء 15 أكتوبر 1980.

وعلى من يرغب في الاطلاع على الشروط المطلوبة قانونا أن يعود إلى القرار الوزاري الصادر في الجريدة الرسمية عدد 3230 رقم 15474 بتاريخ 17 شعبان 1394 الموافق 5 شتنبر 1974، أو أن يتصل بمصلحة المكتبات والنشر والتوزيع التابعة لوزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية.

بلاغ من وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية حول جائزة الحسن الثاني للمخطوطات والوثائق لسنة 1981

في إطار التعريف بالتراث التاريخي والحضاري، بالمغرب وجريا على العادة المألوفة التي سلكتها وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، في تنظيم جائزة الحسن الثاني للمخطوطات والوثائق، يسرها أن تعلن للجمهور المغربي الكريم في هذه السنة عن الجائزة الثالثة عشرة للمخطوطات والوثائق التي خصصت لها مكافآت مالية تتصاعد حسب أهمية المخطوط أو الوثيقة التي توجد في الملكية الخاصة.

ومن المعلوم أن جل ما هو مخطوط يعتبر ذخيرة كان مكتوبا على الرق أو الورق أو الألواح ولهذا فإن الجوائز ستخصص لما يلي :

أولا : للأهم من الكتب المخطوطة، مؤلفات وتقاييد وكناشات علمية، ومذكرات شخصية وخطوط العلماء، وكنانيش ونسخ الملحون، ومجموعات الفتاوي أو الرسائل، ودواوين الاشعار والمجموعات الموسيقية وكل ما هو مخطوط ولو كان على ورقة أو ورقات معدودة.

ثانيا : للوثائق أيا كان عصرها وموضوعها، ظهائر ورسائل رسمية أو شخصية ورسوم عدلية ومحاسبات وإجازات علمية وشهادات الانساب وغير ذلك.

هذا وتشرف لجنة برئاسة معالي وزير الدولة المكلف بالشؤون الثقافية على فحص هذه المخطوطات، وتقييمها، وإصدار بلاغات حول نتائج الجائزة.

وتؤكد الوزارة أنها اتخذت كل الاحتياطات لضمان إرجاع المخطوطات إلى أصحابها كاملة غير منقوصة، بدون ابطاء ولا تأخير فور انتهاء المعرض وأشغال اللجنة المختصة.

والجدير بالذكر أن قيمة المخطوط أو الوثيقة إنما تتجلى في مدى ما قد يستفيد منها تاريخ الأمة وحضارتها. وإن ضياع وثيقة مهمة نتيجة آفة من الآفات تعد خسارة في ثروتها الفكرية لهذه الاعتبارات كلها. قررت وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية، تصوير المخطوطات والوثائق النفيسة لتحفظ في المكتبة العامة بالرباط، للاستفادة منها، وخشية مما قد يعثر بها من ضياع. كما أن تصويرها لا يمكن أن يصيب المخطوط أو الوثيقة بأي ضرر ولا يفقد أيا منهما ماله من قيمة كمستند خطي.

ورغبة من الوزارة في الحصول على مخطوطات ووثائق جديدة تؤكد للسادة المساهمين في هذه الجائزة أن المخطوطات والوثائق التي سبق عرضها وتقديمها لن تقبل في المسابقة الحالية.

فعلى من يتوفر على شيء من هذه الذخائر أن يتقدم بها ابتداء من صدور هذا البلاغ إلى يوم الأربعاء 31 دجنبر 1980 إلى أحد المراكز التالية :

| العمالة أو الإقليم | اسم المركز وعنده |
|--|--|
| عمالة الرباط وسلا | وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية مصلحة المكتبات والنشر والتوزيع شارع غاندي - الرباط |
| عمالة الدار البيضاء عمالة إقليم سطات عمالة إقليم خريبكة عمالة إقليم الجديدة عمالة إقليم ابن سليمان | النيابة الإقليمية للشؤون الثقافية - شارع الزيراوي رقم 133 الدار البيضاء. |

| | |
|--|---|
| المكتبة العمومية - إيفران | عمالة إقليم إيفران |
| خزانة البطحاء - بطحاء الاستقلال - فاس | عمالة إقليم فاس عمالة إقليم تاونات عمالة إقليم بولمان |
| الخزانة العامة - ساحة الاستقلال - تازة | عمالة إقليم تازة |
| خزانة الجامع الكبير زنقة العدول - مكناس | عمالة إقليم مكناس عمالة إقليم خنيفرة عمالة إقليم الرشيدية |
| خزانة القنيطرة - طريق عين السبع - القنيطرة | عمالة إقليم القنيطرة عمالة إقليم الخميمسات |
| خزانة ابن يوسف العمومية - مراكش | عمالة إقليم مراكش عمالة إقليم بني ملال عمالة إقليم قلعة السراغنة عمالة إقليم أزال عمالة إقليم ورزازات عمالة إقليم زاكورة |
| خزانة المجلس البلدي - أكادير | عمالة إقليم أكادير عمالة إقليم تزنيت عمالة إقليم طرفاية عمالة إقليم طنطان |
| خزانة الإمام علي تارودانت | عمالة إقليم أكادير - تارودانت عمالة إقليم طاطا |
| خزانة الشريف الإدريسي ساحة القصبة - وجدة. | عمالة إقليم وجدة عمالة إقليم فكيك عمالة إقليم الناظور |

| | |
|--|--|
| عمالة إقليم تطوان عمالة إقليم شفشاون عمالة إقليم الحسيمة | الخزانة العامة للكتب والمخطوطات - شارع محمد الخامس تطوان |
| عمالة إقليم تطوان، العرائش القصر الكبير، عرابة | خزانة البلدية - القصر الكبير |
| عمالة إقليم طنجة | الخزانة العامة شارع الحرية 71 طنجة |
| عمالة إقليم أسفي عمالة إقليم الصويرة | خزانة المجلس البلدي - أسفي |
| الصحراء المغربية | مراكز السلطة المغربية بالصحراء المغربية - العيون - بوجدور - اسماة الداخلية. |

أيام ثقافية بمدينتي العيون والداخلية

تخليدا للذكرى الخامسة لانطلاق المسيرة الخضراء نظمت الوزارة بمدينتي العيون والداخلية أياما ثقافية اشتملت على محاضرة في موضوع التكامل الثقافي بين شمال المغرب وجنوبه للأستاذ الحسن الشاهدي وسهرات موسيقية متنوعة بمشاركة المعهد الموسيقي لمدينة طنجة ومنوعات فكاهية مع الشائلي الضاحك الزعري والدسوكين وعرض شريط جامعة القرويين وتنظيم معرض لصور الوثائق المتعلقة بالصحراء وآخر لصور المخطوطات والمعالم التاريخية.

عروض مسرحية وسهرات موسيقية لفائدة الجالية المغربية بهولندا

بمناسبة ذكرى مرور خمسة أعوام على المسيرة الخضراء المظفرة. نظمت وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية ابتداء من يوم 14 نوفمبر إلى 20 منه 1980 تظاهرات ثقافية وعروضا مسرحية وسهرات موسيقية في عدد كبير من مدن هولندا لفائدة الجالية المغربية التي تقيم فيها.

إسهام وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية في المهرجان الأول للموسيقى بمدينة الصويرة وإحداث متحف جديد بها

إسهاما من وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية في المهرجان الوطني الأول للموسيقى بمدينة الصويرة نظمت أياما ثقافية اشتملت على عروض مسرحية لفرقة البدوي، سهرات موسيقية من طرب الآلة وفن الملحون، ومعرض للكتاب المغربي وآخر يخلد انطلاق المسيرة الخضراء المظفرة، كما دشنت بالمناسبة بتعاون مع السلطات المحلية متحفا جديدا يساهم في إبراز التراث الحضاري الذي يزخر به إقليم الصويرة.

في العدد الماضي

المرجو من القارئ الكريم تصويب أخطاء وقعت سهواً في البحث المنشور بالعدد الثامن عشر من «المناهل» تحت عنوان «المغرب ومكانه من العالم الإسلامي» لمحمد العربي الخطابي.

ويقتضي التصويب استبدال الفقرة الأخيرة من الصفحة 95 بما يلي :

«ومؤسس هذه الدولة هو ادريس بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب؛ وقد لجأ ادريس إلى بلاد المغرب بعد مقتل ابن أخيه الحسين بن علي بن الحسن في معركة «فخ» التي جرت بالقرب من مكة أيام الخليفة الهادي العباسي».

بلاغ

من وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية حول نتيجة جائزة المغرب لسنة 1980

بناء على البلاغ الصادر عن وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية التي أعلنت فيه عن «جائزة المغرب» لسنة 1980. وتبعاً للاجتماع الأول لأعضاء اللجنة الموكول إليها اختيار المستحق أو المستحقين لجائزة المغرب لهذه السنة. اجتمعت اللجنة من جديد بجميع أعضائها ولجانها الفرعية بمقر وزارة الدولة المكلفة بالشؤون الثقافية وقررت النتيجة الآتية :

- منح جائزة المغرب في العلوم الإنسانية والاجتماعية للسيد عبد الملك الشرقاوي تقديراً لكتابه «مؤشرات اجتماعية - اقتصادية بالمغرب».

- منح جائزة المغرب في الآدلب والفنون للسيد علال الفازي تقديرا لتحقيقه كتاب «المنزع البديع في تجنيس أساليب البديع» لمؤلفه أبي محمد القاسم الأنصاري السجلماسي.

أما فيما يخص جائزة المغرب للعلوم والرياضيات فلم تتسلم الوزارة أي ترشيح في هذا الموضوع.

وكانت لجنة التحكيم لهذه السنة تتألف من السادة :

- | | |
|-------------------------------------|-------------------------------|
| - الأستاذ محمد ابن تاويت | - الدكتور محمد حجي |
| - الدكتور عبد العزيز ابن جلون | - الدكتور ابراهيم دسوقي أباطة |
| - الدكتور عبد اللطيف ابن عبد الجليل | - الدكتور محمد زنيبر |
| - الدكتور عبد الكريم الأبيض | - الدكتور عبد الله عديل |
| - الدكتور عبد اللطيف بريش | - الأستاذ عبد الكريم غلاب |
| - الدكتور عبد الهادي التازي | - الأستاذ عبد الرحمن الفاسي |
| - الدكتور عباس الجراري | - الدكتور رشدي فكار |
| - الدكتور عبد الجليل الحجمري | - الأستاذ محمد ميكو |